

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232399

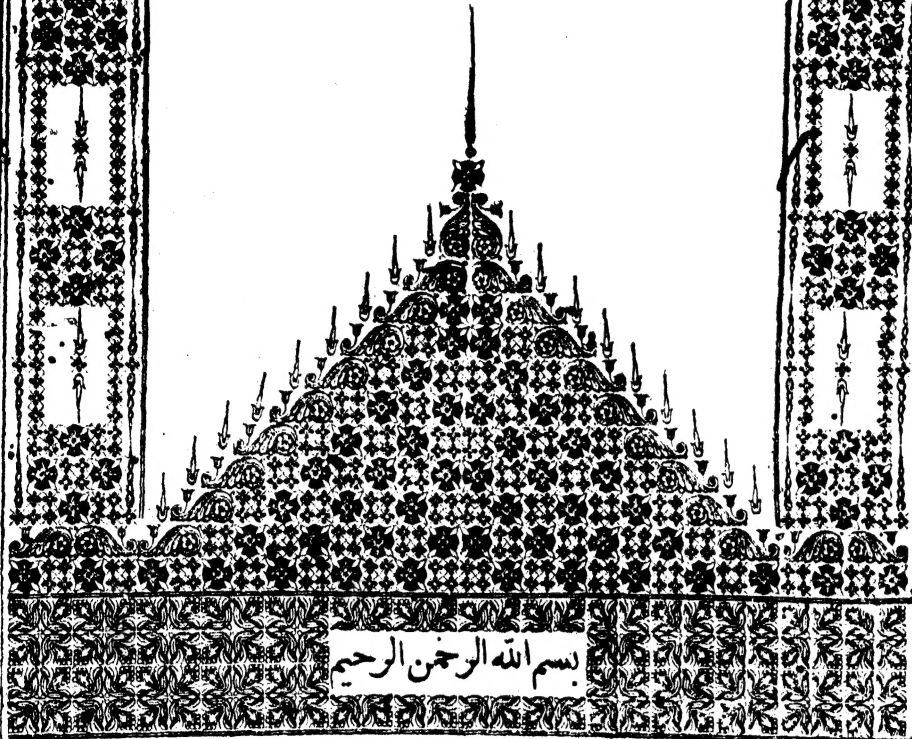
UNIVERSAL
LIBRARY

(فهرست الجزء الثاني من تنقيح الحمامية)

صفحة	
٢	كتاب الدعوى
٤٠	كتاب الاقرار
٥٠	باب اقرار المريض
٥٨	كتاب الصلح
٦١	كتاب المضاربة
٦٤	كتاب المودعة
٧٥	كتاب العارية
٨٩	كتاب الهبة
٨٧	كتاب الاجاره
١٣٣	كتاب الاكراء
١٣٦	كتاب المحجور والمأذون
١٤٣	كتاب الغصب
١٥٤	كتاب الشفعة
١٥٩	كتاب القسم
١٦٩	فصل في المغرمات الواردة على القرى ونحوها
١٧١	كتاب المزارعة
١٧٧	كتاب المساقاة
١٨٤	باب مشد المسبكه
١٩٧	كتاب الذبايح
١٩٩	كتاب الشرب
٢٠٧	كتاب المدائنة
٢١٣	كتاب الرهن
٢٤٥	كتاب الجنائيات
٢٤١	فصل في جنسية البهائم والجنسية عليها
٢٤٣	كتاب الحيطان وما يحدسه الرجل في الطريق وما يضر ربه الخيران ونحو ذلك
٢٦١	كتاب الوصايا
٢٦٩	باب الوصى
٢٨٨	كتاب الفرائض
٢٩٨	مسائل وفوائد شتى من المحظور والاباحه وغير ذلك

صوابه ٧٩٠

الجزء الثاني من العقود الدرية * في تنقيح الفتاوى المحامدية * تأليف
الشيخ الامام العلامة * البحر النحرير الفهامة * سيدنا ومولانا
السيد محمد امين * الشهير بابن عابدين * رحمه الله
تم الى وقد سن روحه ونفعا به
والمسلمين والمحمد لله
رب العالمين
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

*(كتاب الدعوى)

(سئل) في الإبراء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى *(الجواب)* لا يمنع الدعوى به كما في الإبراء معزى بالبرازية *(سئل)* فيما إذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يد على حانوت الوقف بأن البناء الموجود بها انقضى بأرضها التجارية في الوقف له بناءه وكنهه فلان له في الأرض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المذكور فأجاب المتولى بأن البناء لجهة الوقف بناءه هو مال الوقف للوقف بعد انقضاء بنائها الأول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل بينة شرعية على دعواه فهل تقدم بينة الخارج *(الجواب)* حيث الحال ما ذكر تقدم بينة الخارج لأنها أكثر اثباتاً على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولأن البناء بعد ما دوت تكررك في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في المتيق والمخ والبحر والدروال بلعي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما البينة أنما داره يقضي بها للدعي لأن البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى النتائج فيقضي به للخارج اه أقول وتقدمت هذه المسألة بعينها في الشهادات في مسائل تناقض البينات التي ذكرتها ملخصة من كتاب الشيخ خاتم البغدادي وأن هذا هو المقتضى به وقد صرح في البحر في أول باب ما يدعيه الرجل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذلك مسائل فراجعها ما اشتهر على الألسنة أن بينة الوقف مقدمة ليس على إطلاقه أو هو على خلاف المقتضى به *(سئل)* فيما إذا سرق قبل زيدا دابة معلومة ثم وجدها بيد عمر وفادعاهما لدى القاضي بمقتضى أنها جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر وانها فقدت منه فبذ كذا وأجاب عمر وبأنه ابتاعها من رجل سمى به ويحدد دعوى زيد فأنبت زيد دعواه على الوجه المذكور

مطلب الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب بينة الخارج بأن البناء ملكه أولى من بينة المتولى

مطلب ترجيح بينة الخارج في دعوى البناء بخلاف النتائج

مطلب في إثبات الدابة المفقودة

بالسنة الشرعية في وجهه وعمرو وحكم له القاضي بعد ما حلف زيد بالله ان الدابة المذكورة لم تخرج عن ملكه ببيع ولا هبة ولا بوجه من سائر الوجوه الشرعية وانها باقية في ملكه الى يوم ناريخه ولم يثبت عمرو دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعا وموقعه الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان يندرز يد عقار متصرف فيه تصرف المالك من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ولا منازع وعمرو مطلق على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك على زيد ولا منعه من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى وارثه من بعده ويترك في يد المتصرف لان الحال شاهد * (الجواب) * نعم قال في جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون المدعي غائبا أو صديا أو مجنونا وليس لهما ولي أو المدعي عليه أمير اجترأ بخلافه كذا في الفتاوى العثمانية وقال في البحر عن المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا انه يوفي الخلاصة رجله تصرف في أرض زمانا ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يتخاصم ثلاث سنين وهو المضر بطل حقه الا ان هذا منجور فلا ينفذ فيه قضاء قاض فان رفع الى قاض آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول ويجعل المدهى على حقه وكذا المرأة اذا لم يتخاصم سنين ولم تطلب المهر المفروض كذا في قاضيجان جامع الفتاوى من اول كتاب الدعوى لكن في حاوي الزاهدي من الدعوى ان الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضي الموقوفة والمسجلة وما يحتاج في بقائه الى الاتفاق والرمة الى ان يقال لكن أفق المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كلها لكونها وسط الروايات الثلاث وتخير الأمور أوسطها وليكون كلها مستوية في ملك الله تعالى اهـ وارجع الى الحاوي في هذا المجل فان فيه فوائد جمة وقد أفق العلامة شيخ الاسلام ومفتي الانام عبد الله أفندي المفتي العام بالممالك العثمانية على سؤال رفع اليه بمجاورته في بعض عقار في يد زيد تصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعد موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والا ن قام متولى وقف يزيد أن يدعى عليهم بأن ذلك العقار من مستغلات الوقف وأنى بيته تشهد بدعواه فهل للقاضي أن ينزع العقار للوقف من يد الورثة بتلك الشهادة أجاب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفقير عفى عنه وفي هذه الصورة اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة فهل ينفذ حكمه وتعتبر حجة أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجة وعزل كتبه عبد الله الفقير عفى عنه اهـ ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف زيد المذكور المذمومة قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اهـ والله بهجانه وتعالى الهادي وعليه اعتمادى أقول والمحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع اذا كان الترك بلا عذر من الاعذار المأثرة لان تركها هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط واذا كان المدعي ناظرا أو مطلقا على تصرف المدعي عليه الى أن مات المدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا الوفاة المدعي لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس بتمدد وانه لا تقدم بعدة مع الاطلاع على التصرف لما ذكره في تنوير الابصار وشيخ الدر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيا أو ثوبا أو ابنة أو امرأته أو غيرها من الثمن حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثله لا تسمع دعواه كذا أطلقه في السكز والمفتي وجعل سكوته كالا فصح قطعاً

مطلب لا تسمع الدعوى بعد
٣٦ سنة الا ان يكون المدعي
غائبا أو صديا أو مجنونا لا ولي
لهما الخ

مطلب هـ هم في مسألة عدم
سماع الدعوى بعد ثلاثين
سنة أو بعد الاطلاع على
التصرف

مطلب باع ملكه وقرينه
حاضر لا تسمع دعوى القريب
بعده

للتزوير والتحيل بخلاف الاجنبي فان سكوته ولو جارا لا يكون رضى الا اذا هكبت الجار وقت البيع والتسليم
وتصرف المشتري فيه زرعاً ونهاً فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة اه
وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الاجنبي ولو جارا كما فى حاشية الخ. الرملى على المنع وأطال فى تحقيقه فى
فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا فى هذه المسألة مجرد السكوت عند البيع مانعاً من دعوى
القريب ونحوه كالزوجة بلا قيد باطلاع على تصرف المشتري كما أطلقه فى السكوت والمتبقي وأما دعوى
الاجنبي ولو جارا فلا يمنعها مجرد السكوت عند البيع بل لابد من الإطلاع على تصرف المشتري ولم يقيدوه
بمدة ولا بوجه كما ترى لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كما فى المحامى
الزاهدى وغيره فتأمل ثم ان ما فى الخلاصة والولو انجية يدل على أن البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبي
ولو جارا بل مجرد الإطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التقييد بالبيع هى الفرق بين
القريب والاجنبي فان القريب للبائع لا تسمع دعواه اذا سكنت عند البيع بخلاف الاجنبي فانه لا تسمع
دعواه اذا اطلع على تصرف المشتري وسكنت فالمانع لدعواه هو السكوت عند الإطلاع على التصرف
لا السكوت عند البيع فلا جل الفرق بينهما صوراً والمسألة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان
هذه المسألة محرر فى حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم رأيت فى فتاوى المرحوم العلامة العزى صاحبنا
التنوير ما يؤيد ذلك من نصه سئل عن رجل له بيت فى دار يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانبه
والرجل المذکور يتصرف فى البيت المزبور مدة ما وعمارة مع اطلاق جاره على تصرفه فى المدة المذكورة
فهل اذا ادعى البيتاً وبعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذکور فى البيت هذه ما وبناء فى المدة
المذكورة تبطل دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى اه فانظر كيف أفتى بمنع سماعها
من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضى خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن
عدم سماع الدعوى بعد مضى ثلاثين سنة أو بعد الإطلاع على التصرف ليس مبنياً على بطلان الحق
فى ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أقربه الخصم يلزمه
ولو كان ذلك حكماً بطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه تعليلهم لمنع بقطع التزوير والتحيل كما مر فلا يرد ما فى
قضاء الاشباه من أن الحق لا يسقط بتقادم الزمان ثم رأيت التصريح بما قلناه فى البحر قبيل فصل دفع
الدعوى وليس أيضاً مبنياً على المنع السلطاني كما فى المسألة الاتية بل هو حكم اجتهدى نص عليه
الفقهاء كما رأيت فاعتنهم تحرير هذه المسألة فانه من مفردات هذا الكتاب والمحمد لله المنعم الوهاب
* (سئل) * فيما اذا كان لزيد ثلث اذار معلومة جار ثلثها الاخر فى ملك عمرو وزيد ساكن ومصرف
فى ثلثها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن اولاد تصرفوا فى ذلك بعده بطريق
الارث عنه مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارض لهم فى ذلك ولا فى شئ منه والا ن
قام بكر يدعى ثلثاً من الثلثين المزبورين انه كان لا يبيع المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت
هذه المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك على اولاد زيد ولا على زيد ولم يمنع من الدعوى بذلك مانع شرعى والكل
فى بلدة واحدة واولاد زيد ينكرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المذکور غير مسموعة * (الجواب) *
نعم تكون غير مسموعة للنهي السلطاني والمحالة هذه والله تعالى اعلم * (سئل) * فيما اذا كان بيد
ذمى حانوت معلومة تصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض ولا منازع
حتى ملك عن ورثة تصرفوا فى الحانوت المزبورة فحوائث عشرة سنة على الوجه المذکور والا ن قام ذمى
آخر يعارض الورثة فى الحانوت المذکور مدعى انها كانت لعمه اهل الكه عنه من مدة عشرين سنة
والورثة ينكرون ذلك ومضت هذه المدة والمدعى المذکور بالغ حاضر معهم فى بلدة واحدة ولم يدع بذلك

مطاب فى عدم سماع
الدعوى بعد خمس عشرة
سنة للنهي السلطاني

عليهم ولا منعه من الدعوى مانع شرعي - أصلا فهل تكون دعوى المدعي بذلك على الورثة غير مسموعة
 لمنع السلطاني * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان جماعة دارسا كني فيها ومتصرفين بها
 بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض لهم والآن قام رجل يدعي عليهم بحصة في الدار وهم
 ينكرون ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بلامانع شرعي والكل مقيمون ببلدة واحدة فهل تكون
 دعواه غير مسموعة لمنع السلطاني * (الجواب) * نعم لا تسمع إلا بأمر سلطاني حيث خصص السلطان
 نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها أقول مقتضى ما مر عن الخلاصة والولاء المحبة كما قررناه
 آنفا عدم السماع مع الاطلاع على التصرف بناء وزرعا ونحوهما بدون منع سلطاني لكن مع وجود
 المنع السلطاني لا ينفذ المحكم أصلا لومع القاضي المنوع هذه الدعوى لكونه معزولا عن سماعها بخلاف
 ما إذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال إن كلامهم السابق فيما يمنع سماع الدعوى يفيد عدم صحة الدعوى
 ومعلوم أن صحة الدعوى شرط لصحة القضاء فالظاهر أنه لا ينفذ حكمه أيضا وإن لم يكن ممنوعا من جهة
 السلطان الذي ولاه القضاء فتأمل * (سئل) * فيما لو منع السلطان عز نصره قضاته في جميع ولايته
 أن لا يسمعو دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف وما لليتيم والغائب
 فإذا ادعى أحد بعد هذه المدة ولم يمنعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له سماعها
 ولا ينفذ حكمه * (الجواب) * نعم كما أفق بذلك كثيرون من العلماء النحارير منهم "والد والعم
 والعلامة المجدد والقهامة ابن نجيم والمدقق الخير الرملي والمحقق الشيخ محمد الغزالي القمري تأتبي وجوابه نظما
 صورته

لا يملك القاضي سماع خصومة * للفرز فيها وهو أمر مشتهر
 ومحمد الغزالي قال جوابه * يرجو الثواب من العزيز المقتدر

وأجاب كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي الشافعي بالشام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ أسعد المفتي
 المالكي * (سئل) * في رجل يريد الدعوى على زيد بميراث أمه المتوفاة من أكثر من خمس عشرة
 سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشيدا ولم يدع بذلك ولا يمنعه مانع شرعي وهما مقيمان في
 بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة لمنع السلطاني * (الجواب) * نعم والقضاء يجوز
 تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كفي الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان
 بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه سماعها أشباه وفيها الحق لا يسقط بتقادم الزمان قذفا أو قصاصا
 أو حقا بعد كذا في لعان الجوهرة وقال محشيها القاضل السيد أحمد الحموي بعد هذا المحل بورتين أخبرني
 استاذي شيخ الاسلام يحيى أفندي الشهير بالمقاري أن السلاطين الآن يأمرهم قضاتهم في جميع
 ولايتهم أن لا يسمعو دعوى بعد مضى خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اهـ ومقتضى ما أفق به
 العلامة الخير الرملي أن الارث غير مستثنى فانه سئل فيما إذا تعذرت الدعوى لغيبة المدعي عليه ثم وجدت
 بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أولا أجاب نعم تسمع لأن السلطان نصره الله تعالى فيما اشترع عنه
 انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب
 ومن المقرر أن التركة لا يتأتى من الغائب له أو عليه لعدم تأتي الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير
 ولا تتأتى بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبة المدعي والمدعي عليه اهـ كلام الخير الرملي فهذا
 يدل على عدم سماع دعوى الارث بعد هذه المدة لعدم ذكرها في المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم
 عن الحموي وقد كتب أحمد أفندي المهمنداري على ثلاثة أسئلة بأنه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها
 طول ابداء رأيا لما أفق به العلامة أبو السعود أفندي وصاحب البيت كما قيل ادري فهذه صورته (ميراثه

قوله ويجب عليه سماعها أي
 يجب على السلطان لا نه إذا
 كان لا يصح سماع القاضي
 لها لكونه ممنوعا يجب على
 السلطان سماعها ثلاثا يصح
 حق المدعي وفي بعض نسخ
 الاشباه ويجب عليه عدم
 سماعها فالضمير حينئذ
 يعود على القاضي المنوع
 اهـ منه

مطلبه

في سماع دعوى الميراث بعد
 خمس عشرة سنة

معلق الى الشمس يسيل بعد شرعي ترك اولنا دعوى بلا امر استماع اولنورمي الجواب اولنور عذر قوي
اوليجي فقيدها كما ترى بالذره وفي سائر الدعاوى وكتب احمد افندي المهنداري على سؤال آخر انها
لا تسمع وصورته فيمن تركت دعواها الارث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون
دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الا بالامر سلطاني اجاب تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة
الا بالامر سلطاني والحالة هذه اه (اون بشيل بغير عذر شرعي ترك اولن ميراثه معلق دعوى بلا امر
استماع اولنورمي الجواب خصم حق باقي يدوكنه معترف بكل ايسه اولماز ابو السعود افندي) اقول
وقد صرح العلائي في باب التحكيم باستثناء الوقت والارث ووجود العذر الشرعي ثم قال وبه افق
المفتي ابو السعود اه وعليه فتسمع دعوى الارث لكن نقل شيخ مشايخنا الملا علي عن فتاوى حلي افندي
مفتي الروم عدم سماعها وهو رده (اون بشيل سنة بلا عذر ترك اولن ميراث دعواي بلا امر مسموعة
اولنورمي الجواب اولماز اه) ونقل مثله شيخ مشايخنا السايحاني عن فتاوى عبد الله افندي فقد اضطرب
كلامهم كما ترى في مسألة الارث والظاهر انه تارة ورد امر مع استثناءها وتارة بدونه وبقي هنا شي قد منها
بعضا منه في باب الرد والتعزير وهو انه اذا امر السلطان قضائه بشي ثم مات ذلك السلطان وولي غيره
يحتاج الثاني الى امر جديد ليحجر على قضائه ما جرى على قضاة الاول وقد رأيت ذلك في فتاوى الخير
الرملي حين قال في كتاب ادب القاضي مانعه سئل فيما لو منع السلطان قضائه عن سماع ما مضى عليه
خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك ابد ام لا اجاب لا يستمر ذلك ابد بل اذا اطلق السماع
للمتنوع بعد المنع جاز وكذا الولي غيره واطلق له ذلك يجري على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لومات
السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضيا ولم يمنعه بل اطلق له قائلا وليتك لتقضي بين الناس جاز له سماع
كل دعوى اذا اتى المدعي بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والمحاصل ان القاضي وكيل عن
السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فاذا خصص له تخصص واذا عم تعم والقضاء يتخصص
بالزمان والمكان والمواد والاشخاص واذا اختلف المدعي والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع
هو القاضي لان وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق للنداء عين به فاذا قال منعي السلطان عن
سماعها لا ينزع في ذلك واذا قال اطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم ينبت المحكوم عليه المنع بالينة
الشرعية بعد الحكم عليه لمخصمه فيتبين بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في
ذلك واذا اتاه خبر بالمنع من عدل او كتاب او رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم انه
وكيل عنه وعلم احكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان عليه الامر وانكشف له
الحال والله تعالى اعلم اه كلام العلامة خير الدين وهو كلام رصين متين وحينئذ فاذا كان سلطان زماننا
نصره الله تعالى نهى كل قاض ولاه عن سماع دعوى الميراث المذكورة او غيرها ايضا بعد خمس عشرة سنة
لزمهم ذلك ولا ينفذ حكمهم اذا خالفوا وكذا الوهبي البعض دون البعض فيلزم من نهاء وامابدون النهي
فالقضاء مطلق فيصح حكمهم في جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة ما لم يرض عليها ثلاث وثلاثون سنة
فحينئذ لا تسمع الدعوى كما مر عن المبسوط فان قلت قد صرحوا بان القاضي لا ينزع لموت السلطان
او خلعه كما مر في كتاب القضاء وعلوه بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقليده للقضاة والمسلمون على
حالم فلا ينزع القاضي بموت النائب يعني السلطان فهذا يدل على ان القاضي يبقى بعد موت موليه على
حاله فاذا كان موليه نهاه عن شي بقي نهيته بعد موته فالتام في نفس ذلك القاضي الذي نهى عن
شي ثم مات موليه وليس كلامنا فيه وانما الكلام في قاض آخر ولاه السلطان الا يحول بينه عن شي فهذا
القاضي الجديد لا يكون منهيا بنهي السلطان السابق لانه ليس منصوبا من جهته على ان السلطان الواحد

نهيها الدعوى المتعلقة
بالميراث اذا تركت بعد شرعي
خمس عشرة سنة فهل تسمع بلا
امر عال الجواب تسمع اذا
كان العذر قويا اه منه
تعريضها اذا تركت دعوى
الارث بلا عذر شرعي خمس
عشرة سنة فهل لا تسمع
الجواب نعم لا تسمع الا اذا
اعترف الخصم بالحق اه منه
مطلبه
اذا نهى السلطان قضاة عن
سماع دعوى لا يستمر ذلك
ابد الخ

مطلبه
القاضي وكيل عن السلطان

مطلبه
القول قول القاضي في انه
منه السلطان عن سماع
الدعوى ولم يمنعه

إذا نهى قاضيا وأطلق لقاضيا آخر لم يكن القاضي الآخر متهما بهي سلطانه للقاضي الاول فان قلت قد ذكر العلامة المحوى في حواشي الاشياء أنه قد علم من عاداتهم يعني سلاطين بني عثمان نصرهم الرجن أنه إذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره باتباعه اه قلت الذي يظهر لي أن كونه مأمورا باتباع من قبله معناه أن يقرب ما فعلوه ويعيشي على قانونهم الذي رتبوه ويأمر بما أمر به وينهى عما نهوا عنه ولا يلزم من ذلك أن يصير قضائه مأمورا أو متهمة بمجرد توليته لهم تولية غير مقيدة بشئ من ذلك وإنما يلزم منه أنه إذا ولي قاضيا قول له وليت لك كذا أو أنها لك عن كذا حتى يكون جارا على قانون من قبله كما اشتهر عنه أنه حين ولي القاضي بأمره في منشوره باتباع اصح الاقوال من مذهب أبي حنيفة كعادة غيره من السلاطين الماضين فلذا لو حكم القاضي بخلاف الاصح لا ينفذ حكمه ولو لا أمره بذلك لنفذ وان خالف قانون من قبله بل لو أمره بأمر مخالف لقانون من قبله فالظاهر نفوذه ولزم اتباعه حيث وافق قانون الشريعة القويم فهذا ما ظهر لفهمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم * (سئل) * فيما إذا ادعى الخوارج زيدا عليه بخصمتهم من دار بين المتوفى من خمس عشرة سنة وهو معروف بأن الدار مختلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع الدعوى * (الجواب) * نعم إذا كان المدعى عليه مقررا بسمع الدعوى عليه ولو طالت المدة أكثر من خمس عشرة سنة كما أفتى بذلك العلامة أبو السعود الهادي وصورته (يكفى بيل مقداري ترك اولئان دعوى خصم مقررا ليجب استماع اولئورمي الجواب اولئوراه) * (سئل) * فيما إذا ترك زيد دعواه على عمرو بنحوي لله مدة خمس عشرة سنة ولم يدع زيدا عليه بذلك عند القاضي بل طالبه بذلك مرارا في غير مجلس القضاء ويريد زيدا لأن الدعوى عليه بذلك متعللا بأنه مات ترك الدعوى في المدة الزبورة فهل تسمع دعواه أم لا * (الجواب) * قال في المنع من كتاب الدعوى وشرطها أي شرط جواز الدعوى مجلس القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غيره حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه اه ومثله في الدرر وقال في البحر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الا بين يدي الحاكم اه فقتضى هذه النقول الاعتبار أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة بتعلله بأن مات تركت في المدة الزبورة لعدم شرط الدعوى وهو كونها عند القاضي فافهم وليكن على ذكر منك فانه قد تكرر الؤال عنها بل صريح فتوى شيخ الاسلام على أفندي أنه إذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة الزبورة تسمع دعواه بذلك لانه صدق عليه أنه لم يترك في المدة الزبورة الدعوى عند القاضي وصورة فتواه (زيد عمرو ايله بر مقدار اربعه به متعلق دعواي اولغله زيد هرايكى اوج سنه ده بركه مبلغ مزبورى قاضى حضورنده دعوى ايدوب لكن دعوى فصل اولغيب بروجله اون بش سنه مرور يالسه بالا زيد مبلغ مزبورى عمرو دن دعوى اياسه عمرو اون بش سنه مرور يالغ ايله دعوى المسموعة او لا زديوزيدى دعوا دن منعه قادار ولورمى الجواب اولماز) * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن ابن حاضر في بدته وعن اولاد غيره غائبين مسافة القصر وخلف تركه في بدته وضع المحاضر يد عليها كلها بلا وجه شرعى ومضى لذلك مدة أربعين سنة ومات الان عن اولاد وتركه بيدهم ثم حضر اخوته ويريدون الدعوى على اولاد اخيهم بما يخصهم من تركه أبيهم بالوجه الشرعى فهل يسوغ للاخوة الغائبين ذلك * (الجواب) * نعم يسوغ لهم ذلك حيث منعهم من الدعوى مانع شرعى وهو الغيبة * (سئل) * فيما إذا كان يسد زيد اخيه عمرو مسددة في ارض وقف سايحة بزرعائها في كل سنة ويدفعان ما عليها للجهة الوقتى ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا معارض حتى مات عمرو والآن قامت أخت زيد تعارضه وتعارض ابن أخيه في مسددة الارض المزبورة مدعية أن لها بعضه ارباعا من أبيه والكل في قرية واحدة فهل لا تسمع دعواها والجمالة هذه * (الجواب) * نعم لا تسمع * (سئل) * فيما اذا ترك الورثة

مطلبه

إذا نهى السلطان قاضيا وأطلق
لاخر لا يكون الاخر متهما بهي
الاول

مطلبه

إذا كان المدعى عليه مقرا
تسمع الدعوى ولو طالت المدة

مطلبه

إذا ادعى في أثناء المدة عند
غير القاضي لا تسمع دعواه

مطلبه

شرط الدعوى مجلس القضاء

مطلبه

إذا ادعى عند القاضي مرارا
في كل سنتين وثلاث ولم
تنصل ومضى خمس عشرة
سنة تسمع الدعوى

مطلبه

تسمع دعوى الغائب مسافة
القصر وان طالت المدة

مطلبه

لا تسمع دعوى مسددة المسكة
بعد مضي المدة الطويلة

الدعوى على زيد بدين مورثهم المتوفى منذ سبع عشرة سنة. وكان فيهم قاصر بالغ الآن رشيداً ويريد
الدعوى على زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين للتعطيل السلطاني (الجواب)
نعم * (سئل) * في بناء حوائط جارية في وقف أهلي قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف برحمتك
ونظار وقف البناء واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة الوقف ويدفعون محاركة الأرض وهي أجر
هنا للثولين على وقف البر من مدة تزيد على ستين سنة إلى الآن بلامعارض ولا منازع لهم في ذلك
والآن قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف الأهلي اظهار حجة احتكار واحترام تشهد لجهة الوقف
الأهلي بذلك فكيف الحكم * (الجواب) * بل بوضع يد ناظر الوقف الأهلي المذكور بعد نبوته
في البناء المذكور لجهة الوقف المزبور ولا يكلف الناظر المبرور الى ما ذكر بعد مضي المدة المرقومة
الأبوجه شرعي اذا ينزع شيء من يد أحد الابن بغير ثبوت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل
بوضع اليد ولا يكلف الى اظهار كتاب احترام واذن وقد نقل علماؤنا أن أقصى ما يستدل به على الملك
البدوي كرمدة الفقهاء السراج الخافوني أنه لا يجوز للسلطان تكليف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبيعة
ولو كلفهم ذلك لما بقي ملك في يد أحد وقالوا ايضا ان اليد والتصرف المدد المتطاول دليل الاستحقاق ظاهر
وقد قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج كما نقله العلامة ابن نجيم أنه لا ينزع شيء من يد أحد
الابن بغير ثبوت معروف كتبه الفقيه محمد العمادى المفتي بدمشق الشام وكتب جوابي كذلك الشيخ احمد
الحامري المفتي الشافعي والشيخ عبد القادر التتلي الخنيلي (سئل) في رجل يملك دار بطريق الشراء
مستطرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلامعارض والآن قام ناظر وقف يدعى جريان حصه
منها في الوقف فذواليد منكر لذلك وهما في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع
الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة * (الجواب) * نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى * (سئل)
في رجل يدعى على آخر بأنه قتل مورثه من مدة تزيد على عشرين سنة ولم يمنعه مانع شرعي فهل
تكون دعواه غير مسموعة * (الجواب) * اذا ترك الدعوى القصاص بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع
دعواه كما أفتى بذلك المولى شمس الاسلام على أفندي مفتي السلطنة العلية كما هو مسطور في فتاويه
المشهورة * (سئل) * فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي بلدة معينة من سماع دعوى فلان
المتعلقة بوقف كذا الا في اسلامبول فهل يعمل بمنعه * (الجواب) * نعم سئل الرحيم فين ادعى
على آخر بدار وقف انما ملكه بالارث وكان قد مضى على ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب
الواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة أجاب لا تسمع دعواه بدون أمر شريف وعلى تقدير ورود
الأمر فالسمع الذي يقتضيه الفقه انه يمنع أيضا حيث وقف الواقف وعلم وقريبه حاضره يعلم كما اذا باع
وهو حاضر يعلم قطعاً للاطماع القاسدة اهـ * (سئل) * في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على
عشرين سنة ثم مات عن ورثة وتركه فجاءت تدعى أن لها بدمه مؤخر صدقها والورثة ينكرون ذلك ولم
يمنعها من الدعوى بذلك مانع وهم في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة للتعطيل
السلطاني * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وعمر وغراس كرم معلوم جار في ملكهما
وقام في أرض وقف بالوجه الشرعي وهما واضعان يدهما عليه ومتصرفان به ويدفعان ما على أرضه
لجهة الوقف المزبور من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الارث عن والدهما كل ذلك بدون
معارض لهما في ذلك ولا في شيء منه والآن قامت امرأة تدعى حصه في الفراس والكل في بلدة واحدة
ولم تدع عليهما قبل ولا منعهما من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة
المزبورة بذلك وتمنع من معارضتهما * (الجواب) * نعم * (سئل) * في صلح حاصل ما فيه

مطلب
تسمع دعوى القاصر اذا بالغ
دون بقية الورثة البالغين

مطلب
يعمل بوضع يد الناظر في
المدة الطويلة ولا يكف الى
اظهار حجة احتكار واحترام

مطلب
لا تسمع دعوى الوقف بعد
مضي ثلاث وثلاثين سنة

مطلب
لا تسمع دعوى القضايا من
بعد عشرين سنة

مطلب
اذا منع السلطان قاضيا من
سماع دعوى فلان الا في
اسلامبول يصح منعه

مطلب
اذا ترك القريب الدعوى
خمس عشر سنة بلا عذر
لا تسمع وان ورد أمر سلطاني
بسماعها

مطلب
طلقتها ومضى خمس عشرة سنة
ثم ادعت بمؤخرها لا تسمع

مطلب
نصرفا في الفراس مدة تزيد
على خمس وعشرين سنة
لا تسمع الدعوى بعدها

ابن زيد اعرف دار كذا المجارية في وقف كذا وفي توابعه من نظار الوقف عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف في ذلك مبلغا قدره كذا واثبتته في وجه النظار المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالاذن وانكارهم للتعبير والتقدير المعروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد الدعوى على النظار بالمبلغ مستند المالك المزبور فهل لا تسع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا منعه من الدعوى مانع شرعي لتسع السلطاني ام لا. * (الجواب) * نعم لا تسع دعواه حيث الحال على هذا المتوال للتعطيل السلطاني والله اعلم * (سئل) * في ارضين متلاصقتين يفصل بينهما نهر صغير يسقيهما ويسقي غيرهما جارية احدهما في وقف زيد والاخرى في وقف عمرو وكل منهما حاملة لخراس قائم بها وبجافتي النهر من جهة كل ارض منهما وكل من نظار الوقفين متصرف في ارض وقفه وغراسها فوضع ناظر وقف زيد يده على حافة النهر وغراسها التي في جهة الارض الثانية زاعم ان ما تباع لارض وقف زيد ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار وقفه وضع يده ولا تصرف في ذلك اضرارا لناظر وقف عمرو بينة عادية تشهد بجريان ذلك في وقف عمرو وانه تابع لارضه وانه ومن قبله من النظار متصرفون في ذلك بجهة وقف عمرو فهل اذا اقامها تقبل وترفع يد ناظر وقف زيد عن ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستانين كل منهما جاري في وقف اهلي يفصل بينهما مجرى ماء يسقي ارض البستانين وغيرهما ونظار احدهما واضعون ايديهم ومتصرفون في مسناة المجري من الجهتين وفي الفراس القائم بها من قديم الزمان واحدا بعد واحد الى الان بجهة الوقف بلا معارض ولا منازع وفيما يلي المسناة التي جهة البستان الآخر سياج قديم فاصل بين المسناة والبستان والآن يدعي ناظر البستان الآخر ان المسناة تابعة لبستانه مع الفراس القائم بها متعللا بكونها في جهته وبكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق له ولا لمن قبله وضع يده ولا تصرف في ذلك اصلا ولم يصدق الاخر فهل يسبل بوضع اليد والتصرف بعد ثبوتها * (الجواب) * نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من المقتضى من كتاب الشرب * (سئل) * في مسناة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها الا يعرف غارسها فارقها فاقول لمن من ارباب الارضين * (الجواب) * قال في الخاتمة في فصل المعاملة مسناة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج في امساك الماء الى المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض العليا مع مجته واذ كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الاثر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما اه ومثله في البرازية في كتاب القسمة في نوع نقص القسمة فيحصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قطع ناله انسان وغرسها وربما هاهي للفارس بالقيمة نهر بينهما ادعى اشجاره النابتة في ضفته ان علم الفارس فعلى له والا فان كان في موضع خاص لا حده ما فللمالك وان في مشترك فبينهما برزاقية من المزارعة * (سئل) * في قطعة ارض جارية في وقف اهلي ومحتكرة بجهة وقف بربالوجه الشرعي ولو وقف البردمنة ماء بقساطل في الارض المزبورة يجري فيها الماء لوقف البردمنة ماؤها الاصل فاستأجر المولى بجهة وقف البردمنة من مال الوقف بجهة الوقف مجرى ماء واراد ان يجريه ويضعه في القساطل المزبورة للخط والمصلحة في ذلك فعرضه ناظر الوقف الاهلي في ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له المصارعة ويمنع من ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في جماعة لهم قاسارية مائة بركة ماء يجري اليها من فائض بركة حمام وقف واضعون يدهم ومن قبلهم من ملاك القاسارية عليها وعلى الماء المزبور وجراء ومتصرفون

مطلب

لا تسع دعوى المصدور

عشرين سنة

مطلب

ليس له وضع يده على مسناة

جارية المتصرف من قديم

مطلب

يعمل بالتصرف القديم في مسناة

المجري من الجانبين

مطلب

في مسناة بين ارضين عليها

اشجار لا يعرف غارسها

مطلب

للجنة كسراج ماء آخر في

القضايا الموضوعية في الارض

المحتكرة

مطلب

يمنع التولي من طلب حكر

على مجرى ماء الفائض اذالم

يسبق له ولا لمن قبله تصرف

في ذلك

قوله واضعون وقوله بعد ذلك

ومتصرفون هكذا في النسخ

بالرفع ولعل الاصول واضعين

ومتصرفين بالمجر صفة لجماعة

المجرودين اه

وفي هذا الاستصواب نظر لانه

يجوز ان يكون كل منهما مرفوعا

على انه خبر لمبتدأ محذوف

اي هم واضعون ومتصرفون

اه

في ذلك من مدة تزيد على ثمانين سنة بلامعارض والا ن قام متولى وقف الحمام يكلفهم دفع حكر عن
 الماء ومجره لا وقف بدون وجه شرعى ولم يسبق له ولا لمن قبله من المتولين أخذ شئ من ذلك وليس بيده
 مستند شرعى فهل حيث كان الامر كذا كذا لا يلزم الملاك ذلك الا بوجه شرعى * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما اذا كانت هند وصبا على ابنا اليتيم فأبرأت عمه اليتيم عن الدعاوى بطريق الاصل
 عن نفسه با وكان لليتيم حقوق واعيان عند عمته وتريد أمه الدعوى بها على عمته بطريق الوصاية عليه
 وأخذ هاله منها بالوصاية عليه بعد الثبوت فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب) * نعم واذا ابرأ رجل عن
 الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بالوصاية أو الوصاية يقبل برأيه من الدعوى * (سئل) * فيما
 اذا ساقى زيد عمرا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مساقيات شرعية وأنقضت مدة المساقيات فقام عمرو
 يدعى حصة معلومة في الغراس المزور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو والمسكية في شئ من الاشجار
 بعد ذلك غير مسموعة * (الجواب) * لا يملك ذلك بعد المساقيات المذكورة اذ لا يملك الشئ المحافى
 وأجاب في ضمن سؤال بقوله استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار لا تسمع دعواه المسكية في شئ
 من الاشجار بعد ذلك للتناقض الخ اه وأفتى بمثله العلامة الشيخ اسماعيل مفتى دمشق سابقا كما هو
 مسطور في هامش فتاويه * (سئل) * في ربيع مزرعة معلوم جار في وقف بريجده من القبلة قطعة
 أرض جارية في وقف أهلى يؤجرها ناظرها من جماعة ويحدها ناظرها من الشمال بالمزرعة المذكورة
 غير ان متولى وقف ربيع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من زراعه ومصرفون فيه
 من الربيع المذكور الى محل به لوم في الارض من قديم الزمان الى الآن بلامعارض والا ن قام ناظر
 الارض يجاوز في ذلك مدعيان خد أرضه الشمالى ورأى المحل المزور من المزرعة داخلها وهو قطع
 ارض مسميات في جميع اجازات أرضه والمحال أن التصرف القديم للثنتين على ربيع المزرعة في حدها
 الى المحل المزور ويأخذون قسم الزرع كذا كرو لم يسبق لنظار وقف الارض وضع يد ولا تصرف شرعى
 بما يدعيه من الحد المذكور المجاوز للمحل المزور فهل يعمل بالتصرف المتولين على الربيع المذكور ولا يلتفت
 لمجرد دعوى الاتحري حيث المحال ما ذكر * (الجواب) * حيث كان المتولون واضعى أيديهم ومصرفين
 بربيع المزرعة المذكورة على الوجه المزور من قديم الزمان الى الآن يعمل بوضع يدهم وتصرفهم بعد
 ثبوته شرعا لان وضع اليد والتصرف حجة قاطعة ولا يلتفت لمجرد دعوى ناظر وقف الارض المذكورة
 ولا عبرة بزعمه حيث لم يسبق له وضع يد ولا تصرف في ذلك * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن ابن
 وخمس بنات وخلف تركه وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو مقرر بذلك وتريد البنات الدعوى
 عليه بحصتهن فهل تسمع دعواهن وترفع يده عن حصتهن * (الجواب) * تسمع دعواهن عليه بذلك
 حيث كان مقرر بذلك وترفع يده عن حصتهن * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن اولاد
 بالعين من غيرها اختلفوا معها في شئ معين صالح للزوجين فلن القول من الفريقين * (الجواب) *
 القول في ذلك للزوجة مع غيرها قال في التنوير من باب التحالف وان مات أحدهما واختلف وارثه مع
 المحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للمحي * (سئل) * فيما اذا ادعى ريد على عمرو ولد القاضى
 مبلغ دين معلوم وطالب به فأجاب عمرو بان أصل المبلغ كذا وان دفع لزيد كذا وكذا اذ ادعى قدر
 الدين فطلب من عمر اثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب يمين المدعى على عدم قبضه ما ذكر وطلب منه اليمين
 مرارا فنكل ولم يحلف فنهى المحاكم من معارضة عمرو بسبب المبلغ المدعى به فهل يكون المنع واقعا موقعه
 الشرعى * (الجواب) * نعم قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه والقضاء ماض على
 حاله تنوير من الدعوى ومثله في الدرر وغيره ومتى حكم القاضى على المدعى عليه بالحق عند النكول

مطلب
 ابرأه عن الدعاوى ثم ادعى
 مالا مالا كالة أو الوصاية يقبل

مطلب
 لا تسمع دعواه في شئ من
 الاشجار بعد ما ساقى عليها

مطلب
 يعمل بمحدود الارض
 بالتصرف لان وضع اليد
 والتصرف حجة قاطعة

مطلب
 تسمع الدعوى بعد عشرين
 سنة اذا كان الخصم مقرا

مطلب
 اذا اختلف في الصالح للزوجين
 فالقول فيه للمحي منهما

مطلب
 اذا قضى عليه بالنكول ثم
 اراد أن يحلف لا يلتفت اليه
 الخ

لم يسمع بعد ذلك عينه لان الحكم بالنكول بمنزلة الحكم باقراره والقاضي اذا سمع اقرار المدعى عليه بالحق لم يثبت بعد ذلك الى انكاره كذلك اذا حكم بنكوله شرح ادب القاضي للخصام من باب النكول عن اليمين * (سبئل) * في رجل مات عن اولاد بالعين وعن زوجتين كل منهما ساكنة في بيت فيه ائمة على نحوه فاختلف احدهما والا ولا دفع الاخرى في متاع البيت التي هي فيه والائمة مما يصلح للزوجين فهل يكون القول لها يمينها في ذلك حيث لا يئمة للباقيين * (الجواب) * اذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع المحي منها في متاع البيت الصالح لهما فالقول للمحي منهما يمينه في ذلك حيث لا يئمة للباقيين لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيره * (سبئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخت شقيقة وابن عم عصبية وخلف تركته فادعت الزوجة مبلغا من الدراهم بدمه الميت وانبتته باليئمة الشرعية لدى القاضي في وجه وكيل عام ثابت الوكالة عن الأخت ثم صدق لها الوكيل المزبور على ذلك وأقر به والا ن يدعى الوكيل بالوكالة ان الزوجة كانت أبرأت ذمة الزوج من المبلغ قبل تصديقه واقراره فهل حيث صدق وأقر ان الدين باق في التركة لا تسمع دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد اقراره المزبور للتناقص كما صرح بذلك في جامع الفصولين وفي فتاوى الانقروى عن القنية ت التناقص يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه بخ من اقر به لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية قس وصى اقر به له ثم ادعاه للصغير لا تسمع * (سبئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثته وترك تركته تحت أيديهم فادعى عمرو دين له بدمه زيد المتوفى على بعض الورثة لدى حاكم شرعي وأقام شاهدين شهد به بذلك لدى الحاكم المذكور فحكم له بذلك وأمر المدعى عليه بدفع الدين لعمرو ومن التركة فدفع له بعضه من غير تخليف عمرو يمين الاستظهار ثم حضر ورث آخر وادعى على عمرو بأن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالبدفع فادعى لكونه اخذه بغير يمين فهل يكون المدفع المذكور غير واقع موقعه الشرعي لعدم الاستحلاف ولا يدفع الدين المذكور قبل الاستحلاف الشرعي * (الجواب) * نعم لا في الخلاصة والبرازية وكثير من المعترات ان القاضي يستحلف الطالب حتى قال في الخلاصة عن ادب القاضي للخصام رجه الله تعالى وأجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يخلف من غير طلب الوصي والوارث باق الله ما استوفيت دينك من المدنون ولا من أحد اداه اليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته ولا شياؤه ولا احلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن اه وعلمه الصدر الشهيدي ان اليمين ليست لاوارث ههنا وانما هي للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو موصاله فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئا حتى يستحلف اه فحيث اجمعه واعلى تخليفه وذكر أنه لا يدفع اليه المال حتى يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرائطها حتى ينفذ حكمه بالدفع والقاضي مأمور بالحكم بأصح الاقوال من مذهب الامام الاعظم (في حنيفه النعمان رجه الله تعالى فاداه حكمه بغير الاصح لا ينفذ حكمه لانه معزول عنه لان التولية حصرية فكيف وقد اجمعه على التخليف وأما ما قيل ان القضاة يروى الضعيف فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد أو المقلد فانه متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه ويتخير وهو المختار لا يقتوى كما بسطه الترتاشي في فتاواه وأما دعوه على بعض الورثة فصحيحة اذ بعض الورثة يكون خصما عن الميت كما صرح بذلك غير واحد من علمائنا الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار الالام (تمت) قال في البحر ولم أر حكم من ادعى انه دفع لليت دينه وبرهن هل يخلف وينبغي ان يخلف احتياطاً اه قال العلامة الغزالي الترتاشي اقول ينبغي أن لا يتردد في التخليف اخذاً من قولهم الدينون تعضي بأمثالها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال العلامة الخيزراني في حاشيته على البحر

مطلبه

القول للمحي في الصالح لهما

مطلبه

التناقص يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه

مطلبه

لا يصح دفع الوارث قبل يمين الاستظهار

مطلبه

أجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يخلف من غير طلب الوارث والوصي

مطلبه

لا ينفذ القضاء بالدفع قبل يمين الاستظهار

قوله حصرية أي ان تولية القضاة في زماننا بمحسنة بالحكم بالأصح المذكور لا شرط السلطان نصره الله تعالى ذلك على جميع قضاته اه منه

مطلبه

القاضي المقلد لا ينفذ حكمه اذا خالف معتمد مذهبه

مطلبه

الدعوى على بعض الورثة صحيحة

مطلبه

اذا ادعى انه دفع لليت دينه وبرهن هل يخلف

أقول قد يقال إنما يخاف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لا احتمالاً لهم ثم يدعى بالاستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الأمر ما في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فانتفى الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي أن لا يتردد في الخلف فتأمل ما أقول وكلام الرملي هو الوجه كما لا ينبغي على من تنبهه * (سئل) في امرأة تركت دعواها الأثر من أبيها على أجيالها مدة ست وثلاثين سنة، لا مانع شرعي وهو منكر لذلك فهل لا نسمع دعواها الآن * (الجواب) نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى لا نسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة إلا أن يكون المدعى غائباً أو ميباً أو مجنوناً وليس لمفادى أو المدعى عليه أميراً جاثراً يخاف منه كذا في جامع الفتاوى نقلاً عن الفتاوى العتبية (سئل) في خارج وذى يدعى ثور تازعاً فيه كل يدعى شراءه من آخر وتاريخ المخرج أسبق فهل يعمل بالأسبق تاريخاً * (الجواب) نعم كما في البرازية والمخالصة وغيرهما وإن في بدأ أحدهما يقضى للخارج إذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يحكم له وإن برهن خارجان على ملكه مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد غير ذى بدأ وبرهن خارج على ملك مؤرخ وزيد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق بالتميز إلا بصريح من دعوى الرجلين وبعبارة أفنى الشيخ خبر الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في يد أحدهما يقضى للخارج إلا إذا أرخا وتاريخ ذى اليد أسبق فحينئذ يقضى له اه وفي المنع ثم أعلم أن البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزيا إلى نزاهة الأكل أقول هذا في الشراء من الغائب ففي نورالدين في آخر الفصل السادس وأما الميسر لا تقبل بيعة الشراء من الغائب إلا بالشهادة بأحد الثلاثة إما يملك بائعه بأن يقولوا باع وهو يملكه وإما يملك مشتريه بأن يقولوا هو للمشتري لشراءه من فلان وإما يقضه به بأن يقولوا اشتراه منه وقضه اه ثم مرر لفتاوى القاضي ظهير الدين ادعى أرثاً وزنه من أبيه وادعى آخر شراؤه من الميت وشهوده شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لأنها على مجرد البيع إنما لا تقبل إذا لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أما لو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع وملك اه * (سئل) في رجل اشترى من زيد فرساً معلومة بثمن معلوم ولأن قام عمره والخارج يدعيه من الرجل بالتاج ويريد المشتري إقامة البيعة على عمره والمدعى المزور أنها نتاج فرس بائعه فهل يرجع بيعة المشتري أنها نتاج فرس بائعه على عمره والخارج * (الجواب) نعم وإن برهن خارج وذو يد على التاج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافاً لما يسي بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبعبارة أفنى الشيخ خبر الدين نقلاً عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضاً وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه اه ومنه في البحر أقول ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في البحر عن نزاهة الأكل حيث قال لو أقام البيعة أن هذه الدابة نقت عند أو نسمع هذا التوب عنه أو أن هذا الولد ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك له فإنه لا يقضى له قال وطسكذ الوشهود والنهانت أمته لا نهم إنما شهدوا بالنسب اه وبه أفنى العلامة محمد التاجي كما في فتاواه ثم أعلم أن قولهم إن ذا اليد أولى في دعوى التاج مقيد بما إذا لم يدع الخارج عليه فعلاً أو لادعى عليه أنك خصيته في أو دعتك عندك أو أجرة منك فادعى ذو اليد التاج قدم الخارج عليه كما جزم به في البحر والزيلعي وشرح الهداية وغيرهم كما أوضحته فيما علقته على الدر المختار فتنبه لذلك (سئل) في رجل اشترى من عمر وبغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى التاج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن أنها نقت عند أو عند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البيعة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضاً * (الجواب) مقتضى ما أفنى به المحمدرملي

مطلب
لا نسمع الدعوى بعد ست
وثلاثين سنة

مطلب
يعمل بالأسبق تاريخاً

مطلب
لا تقبل البيعة على الشراء
من الغائب حتى يشهدوا أنه
اشترها من فلان وهو يملكها

مطلب
تقدم بيعة ذي اليد في دعوى
النتاج شروط

مطلب
برهان المشتري على نتاج
بائعه كبرهان بائعه

مطلب
أراد البائع إثبات النتاج بعد
الاستحقاق هل يشترط حضرة
المستحق

كما هو مذکور في فتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العمدية عدم اشتراط حضور المستحق قال
في العمدية وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو
الأظهر والأشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضرة البعلة أيضا فتأمل ولا تجعل هذا ما ظهر للعبد
الضعيف أقول وقد مبنا الكلام على ذلك في باب الاستحقاق فراجع * (سئل) * في ذي يد وخارج
بونها على نتاج جبل ولم يوافق سنه تاريخهما فهل يقضى به لذى اليد * (الجواب) * نعم والمسألة في
التنوير من دعوى الرجلين * (سئل) * في ذي يد على معزة هي نتاج معزته نجبت عنده وله بينة
على ذلك ادعاهما خارج بالملك المطلق وأقام كل بينة على دعواه فهل يقضى بينة ذي اليد * (الجواب) *
نعم ادعيا النتاج فانه يقضى بينة ذي اليد وكذلك اذا ادعى ذواليد النتاج والاخر ملكا مطلقا
وهذا اذا لم يؤرخا فان أرخا قضى لصالح اليد أيضا الا اذا كان سن الدابة مخالفا لوقت صاحب
اليد موافقا لوقت الخارج فيحينئذ يقضى للخارج عمداية من الفصل الثامن وتتمام الفروع فيها ومثله في
التنوير وغيره * (سئل) * في رجل ادعى على آخر النتاج فقال المدعى عليه انك اقررت انك
اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعا لدعوى المدعى ان اقام البينة أم لا * (الجواب) *
نعم يكون دفعا كما صرح به في العمدية في الفصل السابع في التناقض في الدعاوى * (سئل) *
فيما اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم يده عليها فطالبته زوجة المتوفى بقدر ميراثها منها
فأثبت لدى قاض حنبلي أن المتوفى وقفها على أولاده الأربعة ثم على أولادهم ثم ثمم الخ والحال أن
المدعى عليه ليس ناظرا على الوقف ولا مأذونا له بالدعوى بذلك من القاضي العام وأن اليه
لم يدكروا اسم جد الواقف المزبور في الشهادة بل ذكروا اسمه واسم أبيه فقط وهو ممن لا يعرف بهنما
وذكروا صناعته التي يشار كنه فيها غير ولم يعرف بها الاحماله ثم تراقعوا الذي قاضى القضاة فألغى
حكم الحنبلي المذكور وحكم بجريان الدار في ملكه ورثة زيد حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وكتب بذلك
محجة شرعية فهل يهل بضمونها والحالة هذه * (الجواب) * نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه
لو ادعاهما ذن القاضي يصح ما قايروا به فيه روايتان والأصح أنه لا يصح لأن له حقاني الغلة لا غير
فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير اذن القاضي
لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف
على رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي وبقي بأنه لا يصح لأن حقه الاخذ
لا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف أحد ليس لاحد من الموقوف عليهم خصومة بل اذن القاضي
جامع الفصول في الفصل الثالث عشر ومثله في العمدية في الفصل العاشر والبرازية من آخر الفصل
الخامس من الوقف وفي الدر المختار الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب
منه الوقف الا بتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمداية لأن حقه
في الغلة لا العين اهـ ولا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه واسم أبيه وجده أو اسمه واسم أبيه
والصناعة اذا كان معروفا بها بأن لا يكون في بلده شريك له في تلك الصناعة كذا في الدرر والتنوير
وغيرهما * (سئل) * في صغيرات عن أم وثلاث اخوات شقيقات وخاف تركه فادعى اخوان
على وكيل عمتي الصغير أنهم ابنا ابن عم له وطالبهما بقدر ما خصهما من تركته فانكر الوكيل
تسليمهما وأتى بشاهدين شهدا في وجه الوكيل المرقوم أنهم ابنا ابن عم الصغير ولم يدكروا
في شهادتهما أنهم ابنا عم لابوين أو لاب أولام ولم يركبا قبيل الحكم ولم تكن التركة في يد العمتين
المزبورتين ولم تكونا خصما في اثبات النسب فهل يكون الثبوت المذكور غير صحيح * (الجواب) *

مطلب

برهنا على النتاج ولم يوافق
سنه تاريخهما يقضى به لذى
اليد

مطلب

اذا أقرب شراء الدابة تنسفع
دعواه النتاج

مطلب

لا تنسفع دعوى الموقوف
عليه الا باذن القاضي أو كونه
متوليا

مطلب

المستحق لا يملك الدعوى
ولو الوقف عليه فقط

مطلب

لا بد لقبول الشهادة على
الغائب من ذكر اسمه واسم
أبيه وجده

نعم وفي الاشباه من كتاب القضاء الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى القصب في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كما في التمهة اهـ والمخيم في اثبات النسب خمسة الوارث والموصى والموصى له والغريم للميت أو على الميت بزازية من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تصح على غير ذي اليد اهـ باختصار وفي الخاتمة رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط لصحة دعواه أن يفسر ويقول هو عمه لا يبيه وامه أو لايه أو لاميته ويشترط أن يقول وهو وارثه ولا وارث له غيره عمادية من أواخر الفصل السادس وفي الفتاوى بالرحمية سئل في رجل يدعى على وصي صغار انه ابن ابن عم الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى اذا أقامها أولا الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشروط أن تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى البنوة العمومة قال في البحر بعد بسط الكلام وحاصل ما ينفعنا هنا أن الشهود اذا شهدوا بالنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اهـ وأن ينسب الشهود للميت والمسمى لبنوة العمومة حتى يلتقي الى اب واحد وأن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضيتان ولا بد أن يكون الاب الواحد الملتقى اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب والمجد اذا خصام فيه والتعريف بذلك عند الامام لا عظم رجه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل البينة ولا يصح القضاء بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا الزمان ومن المعلوم أن ولي الامر نصره الله تعالى ما لى ما لى القضاء الا ليحكموا بالشهادة الموكدة فلا يصح الا أن يشهدوا غير موكدة كما هو ظاهر والمحال هذه والله تعالى اعلم فتاوى الشيخ عبد الرحيم من فصل دعوى النسب قال المؤلف قلت هذا مناقض لما ذكره في الظهيرية والمادية وغيرهما من أنه يشترط ذكر المجد الذي التقيا اليه وقد مثل في الظهيرية مثلا لا لم يذكر اسم أبي المجد ولا اسم جده لكن خفي الامام ابو السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره البشمقي في فتاويه واطن ان الرحيى اشترط ذلك بناء على قولهم كما صاحب التنوير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب يشترط ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر المجد نفذ وأنه ظن أن الدعوى على المجد الذي التقيا اليه والمحال أن الدعوى على الميت الذي يطلبون ارثه فتنبهه * (سئل) * في جارية اشتراها رجل من سيدها بمن معلوم قبضه سيدها وتسلمها المشتري منه وذهب بها الى منزله بمنقادة للرق والبيع والتسليم ساكتة واستخدمها المشتري نحو ست سنين والا أن اراد بيعها فزعمت انها حرة الاصل ولا بينة لها فهل لا يقبل قولها في ذلك * (الجواب) * نعم لا يقبل ذكر الامام رشيد الدين في فتاواه من الباب التاسع العبد اذا انقاد للبيع لا يقبل قوله اني حرة الاصل بدون بينة وتفسير الانقياد التسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يأتى ويسكت أما السكوت عند البيع لا يكون انقيادا للبيع لان البيع لا يقوم به بل بوجودها ما قد وقد ذكرنا في احكام السكوت ان العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع أنا حرة لا يقبل عمادية في الفصل الرابعين ولو قال العبد أنا حرة الاصل فانقول قوله بحكم الاصل ما لم يسبق منه انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان بزازية من المجادى عشر من الدعوى * (سئل) * في رجل تصرف في دار معلومة زمانا ما تصرف الملاك في أصلا حكمهم من غير معارض له في ذلك ولا في شيء منه ثم باعها من زيد وباعها من عمرو ومضى للتصرف المذكور أكثر من عشرين سنة وللرجل قريب مطلع على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعوا بشيء من الدار والكل في بلدة واحدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعى قام الا ورثته يريدون الدعوى بشيء من الدار فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة * (الجواب) * نعم لا تسمع دعواهم في ذلك وتترك الدار في يد المتصرف قطع اللاطماع الفاسدة لان السكوت كالا فصاح قطعا للتزوير والحييل والمسألة في كثير

مطلب
المخيم في اثبات النسب
خمس

مطلب
الدعوى على غير ذي اليد
لا تسمع
مطلب

دعى أنه عم الميت لا يد
يفسر أنه لايه أو لاميته
مطلب
انما تقبل دعوى النسب
بشروط

مطلب
ينبغي الاحتياط في الشهادة
بالنسب

مطلب
العبد اذا انقاد للبيع لا تقبل
دعواه حرة الاصل بدون
بينه

مطلب
باع داره وقرينه حاضر لا تسمع
دعوى التزوير

مطلب
تترك الدار في يد المتصرف
قطع اللاطماع الفاسدة

من المعتبرات كالتنوير والكثرة الممتدة في مسائل شتى آخر الكتاب والزيارة والولاء المحبة وعبارتها رجل
 تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى
 ولده فترك في يد المتصرف لأن النحال شاهد اه لا سيما بعد صدور المنع السلطاني عن سماع
 الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمسألة في فتاوى الإقروى مفصلة وكذا في الخيرية في كتاب الدعوى
 في عدة أسئلة * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وأم وابن قاصروا خلفت تركته قامت الأم الآن
 تدعي بأن لها أمتعة معلومة في التركة دفعتها لابتها على سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة وهما في مادة واحدة ولم ينعها من الدعوى مانع شرعي والزوج ينكر دعواها فهل تكون دعواها غير
 مسموعة لمنع السلطاني * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان بيدهند أمتعة معلومة
 متصرفه فيها من مدة سنين بلا معارض ولها أم ماتت عنها وعن ابني أخ شقيق يعارضها في الأمتعة
 ويدعي أنها لامها وهي تنكر وتدعي أن الأمتعة لها فهل القول قولها في ذلك وعلى ابني أخيها الإثبات
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قروي اختلف مع زوجته في بقرة ونتاجها في بيته ولا يثبت لها
 فهل يكون القول له في ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم لأن المواشي مما يصلح لمساكن في البحر والمنح
 هو القول له في المصالح لهما * (سئل) * فيما اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في أمتعة البيت الصالحة
 للزوجة فقط كالأساور والذهب وغيرها وما يصلح لهما كالكفوف وغيرها فالقول لمن في الفريقين
 * (الجواب) * القول للزوجة في ذلك بيمينها وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن القول قولها في الرقيق
 لأنه مما يصلح لهما كما في البحر * (سئل) * فيما إذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن
 زوجة وبنت منها وترك دارا كانا ساكنين فيها اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فهندا يدعيان أن نصف
 الدار للزوج المتوفى المزبور وابن هند يدعي أن كامل الدار لوالده هند ولا يثبت فهل القول في ذلك لورثة
 الزوج مع البين * (الجواب) * نعم وإن ملنا فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول
 أبي حنيفة ومحمد في لسان المحاكم ومثله في الخيرية نقلا عنه * (سئل) * في رجل طلق زوجته ثلاثا
 واختلف في بيت ساكن فيه ولها بنتة تشهد بجريان البيت في ملكها فهل يقضى بينتها * (الجواب) *
 البيت للزوج بيمينه كما في البحر إلا أن تقيم البينة فيقضى بينتها لأنها خارجة قال في لسان المحاكم من
 الأول وأما إذا اختلف بعد طلاقها ثلاثا أو بأكثر فالقول قول الزوج لأنها صارت أجنبية بالطلاق
 فرأى بها هذا إذا اختلف قبل الطلاق أو بعده وإذا ما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة
 ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة إلى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج
 لأن الوارث يقوم مقام المورث فصارت كالمرثية احتلها بنفسها ما حيا في حال قيام النكاح ولو كان
 كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتها الخ اه أقول وقال في البحر تحت قول الكنز وله فيما يصلح
 لهما شمل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما إذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو خلاف المتعارف
 في الفرش ونحوها وله ذاقا في خزانة الإكمال لومات المرأة في ليلتها التي زفت إليه في بيته لا يستحسن
 أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس والقماقم والإباريق والصناديق
 والفرش والخدم واليحف للنساء وكذا ما يجهز مثلها إلا أن يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها اه
 فكذا إذا اختلف حال الحياة فيما يصلح لهما فالقول له إلا إذا كان الاختلاف ليلة الزفاف فالقول لهما
 لجريان العرف غالبا من أن الفرش وما ذكر من الصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتمادها للقوى
 إلا أن يوجد نص في حكمه ليلة الزفاف عن الإمام بخلافه فيتبع اه كلام البحر لمخصا * (سئل) *
 في رجل متزوج بأمرأة ويدهما عقار واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض

مطلب
 تصرف زمانا في أرض لا تسمع
 دعوى ولده من كان يرى تصرفه

مطلب
 لا تسمع دعوى العارية بعد
 خمس عشرة سنة

مطلب
 ماتت أمها فادعيا ابنها الأخ
 أن الأمتعة لامها وهي تنكر
 فالقول لها

مطلب
 القول للزوج في المصالح لهما
 كالمواشي

مطلب
 اختلفت مع ورثة الزوج
 في أمتعة البيت

مطلب
 إذا ما فالقول لورثة الزوج

مطلب
 اختلفا في البيت بعد الطلاق
 وقبله فهو له بيمينه إلا أن تبرهن

مطلب
 إذا مات الزوجان أو أحدهما
 واختلف في المتاع

لهما في ذلك حتى مات الرجل عن ابن منها وبقي العقاربيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذكور وعن بنت
من زوج آخر مات قبلها قام الابن الآن يدعي بأن العقاربيد ملك لآبيه والبنت انه لامها ولا يئنه لكل
منهما فهل يكون القول للابن المزبور في ذلك بيمينه * (الجواب) * حيث لا يئنه فالقول للابن في
ذلك بيمينه وترث البنت المذكورة منه قيراطا واحدا والمسئلة في الخيرية عن لسان المحكم أقول لم يبين
في السؤال العقارب المذكور ما هو والمحكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكفر وان اختلف
الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في البحر رأى القول
له في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد
بخلاف ما يحتص به لانه يعارضه ظاهر أقوى منه اهـ وقال في البحر ايضا مرادهم من المتاع هنا
ما كان في البيت ولو ذهبا وفضة كما سيأتي في المشكل اهـ والمراد بالمشكل الصالح لهما وبينه بقوله بعده
وما يصلح لهما الفرش والامتعة والاواني والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود كذا في الكافي وبه
علم أن البيت للزوج الا أن يكون لها يئنه وعزاة في خزانة الاكمل الى الامام الاعظم اهـ كلام البحر
وذكري في البحر ايضا انه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالاجنيين
يقسم بينهما اهـ وبه علم أن العقارب اذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في متاع البيت لان الكلام
في متاع اليد فقط وقد علمت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن كتمت فيما علقته على الجزآن الاولى
تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم أن قول البحر واذا
اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن سكاكهما فيقسم بينهما فتمت من تقييد العقارب
في السؤال بما كانا ساكنين فيه فليشأمل * (سئل) * في ابن كسر له عيال وكسب مات أبوه
عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه مخلف عن أبيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل حيث
كان له كسب مستقل يحتص بما أنشأه من كسبه وليس للورثة مقاسمته في ذلك ولا ادخاله في التركة
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل ساكن في بيت آبيه في جملة عياله وضمنه ما متحدة يمينه
بتعاطي اموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يحتص به بدون وجه شرعي
فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لآبيه ولا شيء له فيه * (الجواب) * نعم جميع ما حصله بكسبه ملك
لآبيه لا شيء له فيه حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره وأحواله ما وصنعهما متحدة ولا يعرف
للابن مال سابق لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله فيما يصنع كما هرح بذلك في الخلاصة
والبرازية وجميع الفتاوى وأفتى بذلك الخير الرمي اذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في
عياله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعيه لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثياب التي عليهم
لا غير الخ من القول لمن في كتاب الدعوى أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في ابن كسر ذي زوجة
وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته أجاب هي
للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علما ثناب
وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في
عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في
عيال آبيه فاذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما عللوا به المسألة من قولهم لان
الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله فيما يصنع هذا الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم
ذلك اهـ وأجاب الخير الرمي عن سؤال آخر بقوله حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره وأحواله
فجميع ما حصله بكسبه وتعبه فهو ملك خاص لآبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له

مطلب

اذا اختلفا في غير متاع البيت
فهما كالاجنيين

مطلب

اذا كان للابن كسب على حدة
ثم مات أبوه اختص بما اكتسبه

مطلب

اذا كان في عيال آبيه
وصنعهما متحدة فالاكتسبه
لآبيه

مطلب

الاثن اذا كان في عيال الاب
يكون ثمة له فيما يصنع

مطلب

ما اكتسبه الابن يكون لآبيه
شروط

مطلب

مدار الحكم على ثبوت كونه
معيالا لآبيه

بالكتب جملته أموال لانه في ذلك لايه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحماله فهي لايه نص عليه
 علما ونظرهم الله تعالى فلا يصري فيه ارف عنه لكونه ليس من متروكاته اهـ وأجاب أيضا عن سؤال
 آخر بقوله ان ثابت كون ابنه وأخويه عائلة عليه وأمرهم في جميع ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالمال
 كله له والقول قوله فيماله يمينه وليتق الله فالجزاء أمامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل
 كان كل مستقلا بنفسه واشترى كوا في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان ابنه فقط هو
 المعين والاخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاثا يقيين والمحكم دائر مع عائلته باجماع اهل الدين
 المحاملين لمحكمته اهـ * (سئل) * في رجل ادعى على آخر اجارة حانوت فأنكر خصمه ذلك ويريد
 تحليفه على ذلك فهل له تحليفه وكيف يحلف * (الجواب) * نعم له تحليفه وكيف تحليفه ما في ١٦
 من العمادية في مسائل الاستحلاف لو ادعى اجارة ضيعة أو دار أو حانوت أو عند ادعى مراعاة
 في الارض أو معاملة في نخل فأنكر المدعى عليه يحلف على المحامل بالله ما بينك وبين هذا المدعى
 الاجارة قائمة تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعى والاله قبلك حق بالاجارة التي وصف اهـ * (سئل) *
 فيما اذا كان بيد ذميين دار معلومة عن ايها المتصرف فيها قبلها بطريق الشراء بموجب حجة متضمنة انه
 مرتب على بعض غير معلوم من أرض الدار في كل سنة غرسان لجهة وقف ذير معين صدقة يدفعونها لجهة
 الوقف أكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف المزور يكلف الذميين المزورين الى بيان البعض
 المزور واستخاره منه بدون وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون الغرشرين في كل سنة
 على الوجه المذكور فهل ليس للمتولى تكليفهم الى ما ذكر * (الجواب) * نعم ليس له ذلك والله تعالى
 أعلم والمدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من المدد المتطاول اهـ * (سئل) * فيما
 اذا كان لجهة وقف قطعة أرض داخل دار يدهي غير معلومة وزيد دفع لناظر الوقف في كل سنة ثلثي
 غرسان اجرة عنها وأخذ بذلك وصولا من قديم الزمان قام الآن ناظر الوقف يكلف زيد الى استئجار
 أرض معلومة من أرض الدار اعماها هذه وزيد ينكر ذلك ويكافه الى اثباتها بالوجه الشرعي فهل
 يكلف الناظر الى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان بيد جماعة بساتين معلومة
 وهم متصرفون فيما بطريق الملك من مدة تزيد على أربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة مبلغا من
 الدراهم على بساتنه لجهة وقف أهلي من قبل هذه المدة الى الآن بلامعارض ويعلم وجه الدفع انه
 بطريق المرتب ويرغم ناظر الوقف أن ارض للبساتين كلها جارية في الوقف المزور بمجرد أخذه المبلغ
 المذكور من ملاكها وليس بيده مستند شرعي يشهد بعارضه فهل لا عبرة بمجرد زعمه والقول في ذلك
 للدافعين * (الجواب) * نعم لا عبرة بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين ان دفعهم بطريق المرتب
 لانهم ملكون وهم أعلم بجهة الدفع كما صرح بذلك في البرازية والفصولين وقناوى المحافى وغيرها
 والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا فأراد أخذه صدق انه دفعه قرضا لانه مملك دفع اليه دراهم فقال له
 أنفقها ففعل فهو قرض كالوقال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس به ففعل يكون هبة
 لان قرض الثوب باطل لسان المحاكم في هبة المريض وغيره دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب
 الدراهم أقرضتك وقال القابض لابل وهبتي كان القول قول صاحب الدراهم من نكاح الخانية رجل
 ادعى حتى ميت ألفا بغير وارثه أن الاب أعطى ألفا قبل الوارث به صدق في أن الاب أعطاه بجهة
 الذين اقيامه مقام وارثه في صدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه للملك * (سئل) *
 في دار معلومة جارية في وقف يروا المتولون على الوقف متصرفون بها واضعون يدهم عليها ويؤجرونها
 ويقبضون اجرتها لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض والآن قام ناظر وقف أهلي

مطلب

لو غرس شجرة فهي لايه

مطلب

اذا كان ابنه وأخواه في عائلته

فكسبهم له

مطلب

اذا نكر الاجارة يحلف وكيفيه

تحليفه

مطلب

ليس له طلب الاجارة اذا كان

المرتب على بعض غير معلوم

من الدار

مطلب

في داره قطعة غير معلومة

يدفع عنها الوقف كذا الخ

مطلب

القول للدافع لانه أعلم بجهة

الدفع

مطلب

اذا كان ما يدفعه بطريق

المرتب فالقول قوله

مطلب

دفع لابنه مالا فأراد أخذه

صدق في أنه دفعه قرضا

يدعي انها جارية في الوقف الاهلي مستندا في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب الوقف الاهلي ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلا مانع شرعي والجميع في بلدة واحدة فحصل تكون دعواه غير مسموعة * (الجواب) * نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اه ولا عبرة بمجرد ذكرها في كتاب الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الخاتمة رجل في يده ضيعة فباعها رجل وادعى انها وقف واحضر صكها فيه خطوط العدول والقضاة الماضيين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لان القاضي انما يقضي بالجهة والجهة هي البينة والافرار واما الصلة فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط اه اقول انظر التوفيق بين ما في الخاتمة وما في فتح القدير من قولهم يسلك بمنقطع البوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة اه وفي الخصاص لو صار قاضي على بلد فوجد في ديوان القاضي الذي قبله ذكر وقوف في ايدي الامناء فوجد لها رسوما في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اه ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي والمفتي آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو ان يكون معنونا أي مصدرا بالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة * ومستبين غير مرسوم كالكتابة على المجدران وأوراق الاشجار وعلى الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتعين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر * وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى اه ومثله في الهداية وفتاوى قاضيهان وحاصله ان الاول صريح والثاني كتابية والثالث لغو وسئل قارئ الهداية عن شخص ادعى على شخص بحق واظهر خطيده بذلك وانكر المدعي عليه هل يحلفه القاضي انها ليست خطه ام على عدم الاستحقاق او يستكتبه فالاجاب اذا كتب على رسم الصكوك ويحده انه خطه يحلف على انه ليس بخطه لانه انكر الكتابة او يستكتبه القاضي فاذا كتب وقال اهل الخبرة هما واحد الزمه الحق وان اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه خلف المقبر له ان المقبر به قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له واجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه المال وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الغلاني ان في ذمته لفلان بن فلان الغلاني كذا كذا فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه واجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر فوسع من شاهد كتابته ان يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه اما اذا شهد وانه خطه من غير ان يشاهدوا كتابته فلا يحكم بذلك وسئل عن انكر المسصور هل يحلف انه ما كتب عليه ام على عدم الاستحقاق فاجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اه والمحاصل انه اضطرب كلامهم في مسألة العمل بالخط ولعله مبني على اختلاف الرواية أو ان فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قدمناه وفي البحر عن البرازية ما لم يخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما وان الغائب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة الخ فافاد ان عامة علماءنا على عدم العمل بالخط وفي شهادات التنوير واذا كان بين الخطين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال قال شارحه هو الصحيح بخاتمة ايراد آفتي تاري الهداية بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التحميم لان قاضيهان من اجل من فقد على تعميماته الخ وأشار العلامة البيري الى أن قولهم لا يعتد على الخط ولا يعمل بمكوب الوقف

مطلب
ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين
سنة لا تسمع دعواه

مطلب
في العمل بالصكوك

مطلب
قالوا الكتاب على ثلاث مراتب

الذي عليه خطوط القضاة الماضيين الخ يستثنى منه ما وجدته القاضي في أيد القضاة الماضيين وله رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قدمناه من الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا في الاشياء تبعا لما في قاضيان والبرازية وغيرهما من السمار والبيع والصراف وجزم به في البحر كذا في الوهبانية وبقية ابن الشحنة وكتبه الشربلالي في شرحها وأفتى به القمراشي صاحب التنوير ونسبه العلامة البيري الى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف والسمارة ووجه وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزنة الاكل صراف كتب على نفسه عمل معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد حوت العادة بين الناس على حجة اه ما قاله البيري ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البيع وجدت في ياد كاري بخطي او كتبت في ياد كاري بيدي ان لغلان على ألف درهم كان هذا اقرا املز ما ياه قلت ويراد أن العمل في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفع بيع وصراف وسمار الخ وكتب فيما علقته على الدر المختار نقلا عن شيخنا المحقق هبة الله البعل التاجي في شرحه على الاشياء ما نصه تنبيه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخاف في العنوان بالطرة السلطانية فانه يعمل به وللعلامة الشيخ علاء الدين المحصفي شارح التنوير والمثلي في رسالته في ذلك حاصلها بعد أن نقل ما هناك من أنه يعمل بكتابه الامان ونقل جزم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفتر الصراف والبيع والسمار له اتمن التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضيان وان هذه العلة في الدفاتر السلطانية اولى كما يعرفه من شاهد أحوال اهاليها حين نقلها اذا تحرروا ولا الا باذن السلطان ثم بعد اتفاق الجمع الفقير على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولي لحفظها المسنن بدفتر اميني فيكتب عليها ثم تعاد اموالها الى امكنتها المحفوظة بالخطم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر أن المكان الغلاني وقف على المدرسة الغلانية مثلا يعمل به من غير بيعة وبذلك يقتضي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبده الله أفندي وغيرها فليحفظ اه ما نقلته من شرح شيخنا المذكور رحمه الله تعالى فالجواب أن المذاع على انتفاء الشبهة ظاهرا وعليه فما يوجد في دفاتر التجار في زماننا اذ ماتت أجدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك فلم يعمل به لزم ضياع اموال الناس اذ غالب بياعتهم بلا شبهة فلهذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورون وأتمه بلح كما نقله في البرازية وكفى بالإمام السرخسي وقاضيان قدوة وقد علمت أن هذه المسئلة مستثناة من قاعدة انه لا يعمل بالخط فلا بد ما مر من انه لا تحل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعليلهم بأن الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه العلة في مسائلنا متفهمة واحتمال أن التاجر يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره بعيد جدا على أن ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يخفى انما حيث قلنا بالعمل بما في الدفتر فذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه من خزنة الاكل وغيرها ما فيماله على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى بمال على آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقعت في زماننا حادثة سئلنا عنها في تاجر له دفتر عند كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه آخر بمال وانه مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف على الدفتر

مطلبه
يستثنى خط السمار والبيع
والصراف فانه حجة عرفا

مطلبه
في العمل بالدفاتر السلطانية
مطلبه
في دفاتر التجار

مطلبه
حادثة التنوير في تاجر له دفتر
خط كاتبه الذي

فوجد كذلك وأنكر الورثة المال والذي ظهر لي في الجواب أنه لا يقضى عليه بالمال لكونه ليس خطه بل هو خط كافر وليكون الدفتر ليس تحت يده فيحتمل أن الذمي كتبه بعد موت التاجر فقد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما إذا كان دفتره بخطه وهو محفوظ عنده والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة المحاموني سؤالاً حاصله فيما يكتبه التجار على أجالهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على أن الحمل ملك صاحب العلامة الجواب أن كان صاحب العلامة أو وكيله واضح اليد على الحمل فلا كلام في أن وضع اليد دليل الملك بالينة ولا عبرة حينئذ بمجرى كتابة ما لم يثبت بالينة الشرعية خلافه وإن لم يكن هناك وضع يد فالأصل أيضاً أن الحمل لصاحب الاسم حيث لم يثبت بالينة الشرعية أنها لغيره اهـ (سئل) * فيما إذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة ابنه البالغ فأذن له بالانفاق منه على أولاده آخرين صغاراً وعلى أمهم وغاب وأنفق الابن عليهم من ذلك المبلغ قدر ما علموا نفقة المثل في مدة غيبة أبيه المحتملة لذلك والظاهر يصدق فيه فيها ثم حضر الابن ويريد احتساب ما استغنى على أبيه من مبلغه المزبور بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدره بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وسئل قارئ الهداية عن شخص أذن لآخر أن يعطي زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فأدى المأمور وغاب زيد وأنكر الآخر وطالبه بالينة على الدفع فهل يلزم بذلك أجاب أن كان المال الذي تحت يده أمانة فالقول قول المأمور مع يمينه وإن كان منصوباً أو ديناً لم يقبل قوله إلا بينة والله تعالى أعلم (سئل) * هل يقبل البينة لو أقامها المدعي بعد يمين المدعى عليه * (الجواب) * نعم سمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في شرح المتقن والتنوير وغيرهما من الدعوى قال في التنوير وتقبل البينة لو أقامها المدعي بعد يمين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح اهـ (سئل) * فيما إذا أقر زيد على عمرو ما لا أقاب بالانكار فأنبت ذلك زيد بالينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو أنه أبرأ منه فهل يقبل برهانه * (الجواب) * نعم يقبل قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعي على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الإيفاء أو الأبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم (سئل) * فيما إذا أقر زيد بأن بذمته لعمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وثبتت أقواره المذكور لدى القاضي بالينة الشرعية وحكم عليه بذلك ثم قام الآخر يدعي إيفاء بعض المبلغ المزبور قبل الإقرار فهل تكون دعواه غير مقبولة * (الجواب) * نعم في الانقراض من التناقض عن الثاني عشر من الاستروشنية وإن ادعى الإيفاء قبل الإقرار لا تقبل (سئل) * فيما إذا ادعى جماعة على زيد مبلغ معلوم من الدراهم تستحقه مورثته فلأنه فاعترف به ثم بعد أيام أقام زيد بينة على دفعه المبلغ لمورثته قبل موته ويحلف على ذلك فهل تقبل بينته ويحلف (الجواب) * نعم تقبل بينته ويحلف لما في خزائن المفتين لو ادعى الإيفاء بعد الإقرار بالدين فإن كان كلا القولين في مجلس واحد لم تقبل للتناقض وإن تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة عن الإيفاء بعد الإقرار تقبل لعدم التناقض ونحوه في جامع الفصولين والاشباه والبحر وغيرهما ولو ادعى الإيفاء قبل إقراره لا تقبل كما في الفصولين ومثله في فتاوى التمراشي من الدعوى مغللاً وفي المحمية من الدعوى.

لو ادعى ديناً عليه فأقر * ثم ادعى الإيفاء بعد ذلك المخبر
لم تسمع دعواه للتناقض * إلا إذا ادعى بدفع عارض
كأن يقول كان دفعي بعد أن * أقرت بعهده من الزمن
أو قد دفعت عفاً التفرق * عن مجلسي فعند ذلك صدق

أقول هذه النقول دالة على أن الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما في جواب

مطلبه
فما يكتبه التجار على الأجال
من العلامة هل تدل على الملك

مطلبه
فما إذا أذن لآخر بالانفاق
بماله تحت يده

مطلبه
تقبل البينة لو أقامها بعد يمين
المدعى عليه

مطلبه
أنكر المال ثم ادعى الإبراء
أو الإيفاء يقبل ولو بعد القضاء
عليه

مطلبه
أقر بالمال ثم ادعى الإيفاء
قبله لا يقبل

السؤال الذي قبله * (سئل) * فيما اذا باع زيد ثلثي داره المعلومه من ابنته البالغة وثلثها من زوجته
بيعاً بائناً شرعياً بمن معلوم من الدراهم ابراهيم عنه ابراهيم شرعياً في صحته وجواز امره الشرعي ثم مات زيد عن
ذكر وعن تركته مستغرقة بالدين وثبت البيع والابراء المذكوران بالبينة الشرعية ثبوتاً شرعياً في وجه
غير الميت فهل يكون الاثبات شرعياً صحيحاً * (الجواب) * نعم اذا ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه
وذكر الوارث لمن الميت قد كان باع هذا العين في حياته من فلان كان دفعا صحيحاً حتى لو اقام البينة على
ذلك تندفع دعوى المدعي محيط برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات * (سئل) * فيما اذا ادعى
المديون الايضال فانكر المدعي ولا بيته له فطلب بمينه فقال المدعي اجعل حق في الختم بمعنى احضر حق
ثم استخلفني فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك في زماننا كما صرح بذلك في التنوير وغيره من
الدعوى * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمر ومملوكاً بالغاً بمن معلوم وتسله المشتري وبقي
عنده ايماناً ثم ان المملوك يريد ان يدعى على سيده زيد بان عمر اعتقه حين كان مملوكاً له في وقت كذا
وله بيته شرعية على ذلك فهل تقبل * (الجواب) * نعم ولو باع عبداً دفعه الى المشتري وقبض ثمنه
وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا اقرار منه بالرق لانه
انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعاً الا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه يسعى
في نقض ما تم من جهته الا ان تقوم له بيته على ذلك فيحينئذ تقبل والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال اطلق
الحرية فتشمل الاصلية والعارضة مخفاه حال المملوك فان الولد يجب صغيراً من ذل الى دار وينفرد المولى
بالاعتاق الخ بجزائر اثنى من الاستحقاق ومثله في الدرر وتقام فروع المسألة في المجادى عشر من البرهانية
في دعوى الرق والحرية * (سئل) * في رجل استام من آخره عينا بيده ثم ادعى ان تلك العين له
فهل لا تسمع دعواه * (الجواب) * نعم لا تسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه الشرعي * (سئل) *
فيما اذا أقر زيد في صحته وسلامته انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل عمر وحقه مطلقاً من سائر الحقوق
الشرعية وابرأ ذمته ابراهاماً من كل حق ودعوى شرعية قام زيد الا ان يريد ان يدعى على عمره بشئ
سابق على تاريخ الاقرار والابراء العامين ويحلفه عليه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس
له ذلك كما في الخانية والبرازية والعمادية وغير ذلك من الكتب المعتبرة وبه أفتى العلامة المحاذي في
ولله شربلاني رسالة في ذلك سماها تنقيح الاحكام في حكم الاقرار والابراء الخاص والعام وأجاب قارئ
الهداية اذا لم يثبت المقر بالبراءة ان تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة فالقول قول المنكر مع يمينه
والله تعالى أعلم وأجاب عن المكاس اذا شهد انه لا يستحق على زيد مكاس كذا وكذا ولا كذا ولا غيره
ثم ادعى عليه ما لا فتمسك بقوله ولا غيره فقال المكاس أردت ولا غيره من المكاس خاصة بأن القول
قول المدعي مع يمينه ان الذي ادعى به غير المكاس وان قوله ولا غيره ذلك بيان للمكاس لانه هو المجهل
والبرئ والله تعالى أعلم من باب القضاء وصورة فتوى المحاذي مانصه فيمن أبرأ ما هل له دعوى
بشئ سابق أم لا أجاب حيث أبرأ ما مشتملاً على الاقرار بأنه لا يستحق عليه حقاً مطلقاً ولا استحقاقاً
ولا دعوى ليس له الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما اذا لم يقع بلفظ الاقرار بعدم
لاستحقاق على وجه النفي بل وقع بلفظ الابراء عن المال أو عما في ذمته فانه لا يدخل فيه الابراء عن
الاء ان الآن يكون بلفظ الابراء عن الدعوى كما سيأتي عن الفصول نقلاً عن قاضيمان والبرازية
والخلاصة قال في البرازية في نوع في المساومة وفي العدة أبرأه عن الدعوى ثم ادعى ما لا بالارث ان
كان موت مورثه قبل الابراء صح وتبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل
الرابع عشر في الابراء عن الدعوى ولم يذكر كل منها جواب الشرط الذي ذكره بقوله وان لم يعلم بموت

مطلب

يصح اثبات الشراء في وجه
مدعى دين في التركة
المستغرقة . .

مطلب

له أن يقول اجعل حق في الختم
ثم استخلفني

مطلب

تقبل بيته المملوك على أن
بائعه الاول كان أعتقه

مطلب

التناقض لا يمنع دعوى الحرية

مطلب

لا تسمع الدعوى بعد المساومة

مطلب

لا تسمع الدعوى بعد الابراء
العام

مطلب

اذا أثبت أن تاريخ ما ادعى
به متأخر عن تاريخ الابراء يقبل

مطلب

لا يستحق كذا ولا غيره مجمل
فالقول فيه للبرئ

مطلب

الابراء عن الدعوى يدخل
فيه الابراء عن الاعيان

مورثة فـ كانت وصـلية فيقتضى أن الشرط أن يكون موت المورث سابقا عن الإبراء سواء علم المبرئ بالموت أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك بأكثر من كراس في الرابع عشر في دعوى الإبراء والصلح جواب الشرط ولم يجعل أداة الشرط وصـلية حيث قال أبرأه عن الدعوى ثم ادعى عليه ارتناعن أبيه إن كان مات أبوه قبل الإبراء لا تصح الدعوى وإن كان لا يعلم موته وقت الإبراء يصح فقد أتى بقوله يصح الذي هو جواب الشرط ولم يجعل الأداة وصـلية كما تقدم عن البرازية والمخالصة وقال في الفصل السابع من العبادية مانعه وفي دعوى فتاوى قاضيان اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان ولا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك إلا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعوى في هذه الدار يصح ولا يبق له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان بريئاً منه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعيه وقال في فتاوى قارئ الهداية سئل إذا قر شخص أنه لا يستحق على فلان حقاً ولا يميناً بالله تعالى لما مضى من الزمان وإلى تاريخه ثم ادعى المقر بدعوى ماضية فطلب يمينه هل يحلف أجاب لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لأن اليمين بعد صحة الدعوى وقال في المبسوط كأنه له عنه في البحر في صلح الورثة ونصه قال في المبسوط ويدخل في قوله لا يحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو جارة أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقاً لم يقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لأنه بهذا اللفظ استغاد البراءة على العموم وكذا إذا قال لا ملك لي في هذا العين كما في البحر أيضاً عن المبسوط فانظر إلى هذه النقول عن هذا الكتب المعبرة خصوصاً ما نقله في العبادية عن قاضيان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشكل على تلك النقول المعبرة ما ذكره في القنية في باب ما يبطل الدعوى بقوله لومات عن ورثة وقسموا التركة بينهم وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعوى ثم ادعى أحد الورثة ارتناعن الميب تصح دعواه لأن هذا مناف لما قدمناه عن البرازية والمخالصة من أنه إذا وقعت البراءة عن الدعوى ثم ادعى مالاً بالارث فإن كان قد علم بموت المورث صح وتبطل الدعوى فأخذ منه أنه لا تسمع الدعوى ولو ادعى ارتناعن علم بموت المورث قبل البراءة نعم يخرج كلام القنية بقولنا أن لا إذا وقعت البراءة على وجه العموم وكانت مشتملة على الأقرباء أنه لا يستحق عليه حقاً مطلقاً الخ لأن هذا من باب الأخبار وما في القنية من باب الإنشاء وهو الإبراء وكذا ما ذكره في القنية وغيرها بقولهم وصى الميت إذا دفع ما كان في يده من تركة الميت إلى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه أنه قبض تركة والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئاً وقال هذا من تركة والدي وأقام بينة قبلت بينته لأنه يمكن أن يكون جوابه أنه لم يحصل الاقرار على العموم المطبق بل انما عزم في تركة والده حيث قال لم يبق له منها أي من التركة ولم يأت بالعموم مطلقاً ولذا قال قاضيان وغيره في الوصية أشهد البيت على نفسه أنه قبض من الوصي تركة والده الخ ولم يعزم بل خصص في تركة والده هذا ما ظهر لي وقد جعل في الأشباه والنظائر لابن نجيم ذلك مستثنى من الإبراء العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام إلا بضمحان الدرك ثم قال وأما إذا أبرأ الوارث الوصي إبراءاً عاماً وقد أوسع في ذلك وعلى ما قررنا الإبراء العام بأن يكون العموم مطلقاً من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج إلى جعلها من المستثنيات لأنه يشكل على جعلها من المستثنيات ما تقدم عن البرازية والمخالصة في أول هذا الكلام من أنه لا تسمع الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم بموت المورث إلا أن تخص المسألة المستثناة بمسألة الوصي دون الوارث تأمل قلت وذلك كله حيث لم تكن البراءة بالإقرار بعد دعوى شيء خاص ولم يتم بأن يقول أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك ما ذكره في البرازية أيضاً بعد كلامه السابق بقوله وفي المنية ادعى عليه دعوى معينة

مطلبه

أبرأه عن الدعوى ثم ادعى عليه ارتناعن أبيه يصح أن لم يعلم موته وقت الإبراء

مطلبه

إذا قال لا دعوى لي قبله ولا خصومة لا تسمع دعواه بعده إلا في حق حادث

مطلبه

أقر أنه لا يستحق عليه حقاً ولا يميناً لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه الخ

مطلبه

يدخل في قوله لا حق لي قبله كل عين ودين وكفالة وجناية وأجارة وحبس

مطلبه

إذا أبرأ الوارث عن الدعوى ثم ادعى الارث هل تسمع

مطلبه

فإذا قبض تركة والده من الوصي وأشهد على نفسه أنه لم يبق له منها قليل ولا كثير ثم ادعى شيئاً

ثم صالحة وأقر أنه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع وحمل إقراره على الدعوى الأولى إلا إذا
 عم وقال أمة دعوى كانت أو ما يفيد ذلك ومما يدل على أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله أمة دعوى
 كانت ما ذكره في البرازية أيضا في الصلح في نوع فيما يشترط قبضه مانعه ادعى ديناً أو عينا على آخر
 وصالحه على بدل وكما بذلك وثيقة الصلح وذكرها صاحب المحامع هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى
 عليه دعوى ولا خصوصية بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح بدعوى أخرى بأن كانت
 المدعية مثلاً امرأة ادعت داراً وجرى الحال كما ذكرتم حانت المرأة تطالب من المدعى عليه ديناً بالمهر لا تسمع
 لأن البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقة أي عامة حيث قال ولا خصوصية بوجه من الوجوه ولا مانع
 من أن يدعى واحد يصالح عنه وعن جميع الدعاوى تأمل فإن المراد بالعموم أن يأتي بشئ زائد على
 قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصوصية بوجه من الوجوه فإنه جعل ذلك مفيداً للعموم لأنه يفيد معنى أمة
 دعوى كمن وبما ذكرناه اندفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم لأن المرحلين بعدم سماع الدعوى
 بعد الإبراء العام المطلق هم المعترضون بشماعتها بعد إبراء الوارث وغيره لكن في محال مختلفة فلو لا هذا
 الذي ذكرناه لكان التناقض واقعا بين كلامهم أجمعين أقول وسيماني في كتاب الأقرار تمام الكلام
 على مسألة دعوى الوارث شيئاً من التركة بعد الإقرار بالاستيفاء * (سئل) * فيما إذا أقر زبدي
 محضته وسلامته لدى بيته شرعية أنه لا حق له قبل عمره من الحقوق الشرعية مطلقاً ثم أراد أن لا دعوى
 على عمره بكفالة سابقة على الإقرار المزبور فهل لا تسمع دعوى زيد بذلك * (الجواب) * نعم مدخل
 في الإبراء العام المذكور الكفالة كأي المدسوط والخصاصة والغير كأي بسطه الشرع لا في ربه الله تعالى في
 رسالته تنفيج الأحكام في حكم الإبراء والإقرار الخاص والعام وبمثله أفتى الشيخ خنيز الدين ناقلاً عن
 المدسوط * (سئل) * فيما إذا باع زيد رقيقه البالغ من عمره وبيعاً بائناً شرعياً بمن معلوم من الدراهم والرقيق
 منقاد للرق والبيع قام البائع الآن يدعى عتق الرقيق قبل بيعه له والرقيق لم يدعه فهل دعوى
 العبد بشرط في العتق العارض * (الجواب) * نعم والعبد إذا ادعى حرية الأصل ثم العتق العارض
 تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الأصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترط الدعوى
 عند أبي حنيفة وعندهما ليس بشرط وأجمعوا على أن دعوى الأمة ليس بشرط خلاصة من الفصل
 المجادى عشر في دعوى العتق وفي الأشباه من الدعوى تقبل الشهادة حسبية بدون الدعوى في طلاق
 المرأة وعتق الأمة والوقف وهال رمضان إلى أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافاً لما
 واختلفوا على قوله في الحرية الأصلية والمعتدلاً اه * قوله والمعتدلاً أي لا تقبل الشهادة على الصحيح
 كما في العبادية يرى وقال الجوى تحت قوله والمعتدلاً أقول نقل صاحب العبادية عن فتاوى رشيد
 الدين أن الخلاف إنما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف أنه إذا شهد أنه حر
 الأصل أنها تقبل بدون الدعوى لأنها شهادة بجزئية أمه فهي شهادة بجزئية الفرج ثم نقل عن صاحب
 المحيط أنه حكى في شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند الإمام كافي العتق
 العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اه وفي الأشباه من الدعوى أيضاً
 الشهادة بجزئية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الإمام الأبي مسألين إلى أن قال والصحيح عنده اشتراط
 دعواه في العارضة والأصلية ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد إلا في مسألة الخ وفي فتاوى
 المحنف في جواب عن سؤال حيث اعترف العبد بالعبودية لسيدته يكون عبداً له وسواء كان هناك بينة
 أم لا ولا عبرة بقول المنازع أنه حر الأصل مع عدم دعوى العبد لذلك لأن حرية العبد لا تثبت إلا بعد
 دعواه ولا تجوز فيه ادعى المحسنة بخلاف الأمة وأما إذا رجع العبد عن دعوى العبودية وادعى الحرية

مطلب

ادعى دعاوى معينة ثم أقر أنه
 لا دعوى له عليه ثم ادعى حقا
 آخر تسمع الخ

مطلب

لا تسمع دعوى الكفالة بعد
 الإبراء العام

مطلب

باع عبداً ثم ادعى أنه كان
 أعتقه وأما العبد لم يدع

مطلب

تقبل الشهادة حسبية بدون
 الدعوى في مواضع

مطلب

المعتدلاً لا تقبل الشهادة بدون
 الدعوى في حرية الأصل .

مطلب

لا تجوز دعوى المحسنة في حرية
 العبد بخلاف الأمة

هكذا يبايض في الاصل

مطلبه

الاستيداع يمنع دعوى الملك

مطلبه

لاحد الورثة حق الاستخلاص
من التركة المستغرقة

مطلبه

ليس له الدعوى على وكيله
بما أخذه من الناس من الهبى
رسومات بل الدعوى لهم

مطلبه

اذا زارع على الارض وساقى
على الغراس لا تسمع دعواه
الملكية فيها

مطلبه

اذا أجر نفسه ليعمل في الكرم
كان اقرارا انه ليس ملكه

مطلبه

برهن على مديون مديونه
لا يقبل

مطلبه

دفن الاب معها اتمتع به نعمتها

فانه لا يقبل قوله بدون بينة نعم اذا اقام بينة تسمع ولا يمنع التناقض بين قوله انا عبد ثم دعواه الحرية
واقامة البينة لانه في دعوى الحرية كما في الفصل الاربعين من العمادية والله
تعالى أعلم * (سئل) في امرأة اودعت عند ابنتها البالغة ذنا نيز معلومة فتسلتها منها وحفظتها لها الى ان
ماتت المرأة عن ابنتها المزبورة وعن ابن قامت البنت تدعى حصة في الوديعة ملكا لها غير الارث فهل
يكون ما ذكر من مانع من دعواها * (الجواب) نعم الاستيداع يمنع دعوى الملك كما في الدرر وغير
* (بسئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وترك تركة مستغرقة بدين عليه جماعة ويريد بعض الورثة
ذاه بعض دينه ليقبض له من التركة شي يحسب ما ينوب حصته منها فهل له ذلك * (الجواب) نعم
وجاز لا حد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء فصولين في ٢٨ ومثله في العمادية
وأفتى بمثله الخير الرملى من الدعوى قال في الخلاصة اذا جاء الغريم وادعى الدين فالحكم هو الوارث
ولا ورثة استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا حد الورثة اذا امتنع الباكون ولو امتنع الحاكم عن
الاستخلاص لا يحبرون ولكن القاضي ينصب وصيا يبرى على الاشياء قبيل الكفالة * (سئل) *
فيما اذا وكل رجل آخر في كتابة اشياء عندنا كم عرف فصار يكتبها ويأخذ دراهم من الناس غير شرعية
مسماة بالبرومات ويدفعها آخر السنة لموكله ويرغم موكله انه قبض دراهم من الناس اتريد مما دفعه له
ويريد الدعوى عليه بذلك وأخذه منه بدون وجه شرعى فهل تكون دعواه بذلك غير مسبوقة
* (الجواب) نعم لان الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد أن يذ كر سبب
وجوبها والمال المدعى ليس بواجب غلب المدعى عليه للادعى حتى يحكم الحاكم به للمدعى بعد ثبوته وذك
سبب وجوبه اذ هو مال الناس فحق الطالب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان
أصملا فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكيل عنهم وهو ليس له أن يدعى حصة عن أربابه
لما في الاشياء ان لنا شاهد حاسبة وليس لنا مدعى حاسبة وقد أفتى بمثله في دعوى المستنيب في الحصول
العلامة خير الدين كما في فتاواه من الدعوى تغلق عن شيخه العلامة الشمس الخافى رحمه الله تعالى
* (سئل) فيما اذا كان لزيد ارض حاملة لغراس فزارع عمر اعلم امة فزارعة شرعية بعد ما ساقاه
على الغراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية والا ن قام عمر يدعى أن الغراس والارض له فهل
لا تسمع دعواه المزبورة * (الجواب) نعم لا تسمع والله تعالى أعلم في فتاوى الخافى استأجر الارض
وساقى على جسع الاشجار التي بالغيط لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك للتناقض
والا لم تسمع الدعوى لا تسمع البينة على التملك لما في الفصل السابع من الفصول لو اقام المدعى عليه
بينة أن المدعى أجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه
اه وفي العمادية من السابع لو اقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون
دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينة أن المدعى استأجر مني هذه الدار وأخذ
هذه الارض فزارعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمساقاة اجارة بمعنى كالمزارعة * (سئل) * فيما
اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ دراهم دين شرعى معلوم ولم يرد بذكر دين أيضا يريديد أخذ دين عمرو
من بكر بدون وكالة عن عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم وفي الاقضية لو اقام
البينة على مديون مديونه لا يقبل ولا يملك أخذ الدين منه خلاصة من الفصل الرابع في دعوى الدين
ومثله في البرازية من الفصل المرقوم * (سئل) في امرأة ماتت عن أب وزوج وابن صغير منه فدفن
الاب معها اتمتع من اتمعتها بدون إذن الزوج وتلفت الامتعة فهل يضمن الاب حصة الزوج والابن
* (الجواب) نعم والمسألة في الخيرية من الدعوى * (سئل) في احد الورثة اذا أتمد عليه

قبل فسمه التركة المشتقة على أعيان معلومة أنه ترك حقه من الارث وأسقطه وأبرأ ذمة بقية الورثة منها
 ويريد الآن مطالبة حقه من الارث فهل له ذلك * (الجواب) * الارث جبري لا يسقط بالاسقاط
 وقد أتت به العلامة الرملة كما هو محرف في فتاواه من الاقرار بتقلا عن الفصول وغيره فراجع ان شئت
 * (سئل) * فيما اذا كان زيد جل عند عمر وعلى سبيل الامانة فقال زيد لعمر وأبرأتك عن الحمل
 فهل يكون الابراء المزبور غير صحيح * (الجواب) * الابراء عن الاعيان لا يجوز كما في صدر الشريعة
 من الصلح ومثله في القهستاني والعلاني والبرازية من الدعوى وقد حققه الشرنبلالي في رسالته تنقيح
 الاحكام والعبري في حاشية الأشباه في القول في الدين وفي لسان المحكمات من الفصل السادس في الاقرار
 مانصه وفي المنيع الابراء عن الاعيان لا يصح اه تمام الفتاوى فيه * (سئل) * في دار مشتملة
 على بيوت ومسكن وساحة سماوية للارتفاق لزيد فيها بيوت ولعمر وفيها بيت واحد فهل تكون
 الساحة بينهما نصفين * (الجواب) * نعم وذو بيت من دار كذى بيوت في حق ساحتها فهي بينهما
 تنوير من دعوى الرجلين أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه فانه بقدر الارض كما في
 التنوير أيضا فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر الاراضي بخلاف الانتفاع بالساحة
 فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور في الطريق كذا في شرح الكنتز لا يلعب والمحاصل أنه اذا وقع
 اختلاف اصحاب البيوت في ساحة الدار ولا يئذ تقسم الساحة على عدد رؤسهم فمن كان له بيت من تلك
 الدار يساوي من كان له منها عشرة بيوت مثلالا انتفاع صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب
 العشرة فكثرة بيوت أحدهما لا تستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في
 شرب الاراضي ولا يئذ فانه يقسم الشرب بينهم على قدر الاراضي لا على عدد رؤسهم لأن احتياج صاحب
 الاراضي المتعددة الى الشرب أكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر اراضيهم عملا بالظاهر فان
 الظاهر أن كل أرض لها شرب يخصها والذي يظهر لي ويتعين المصير اليه أن هذا كله عند عدم ظهور
 المحال كما لو كانت دار مشتملة على عشرة بيوت مثلا لو اختلفوا في ساحة واحدة ولا تحترق وتنازعا في
 ساحتها تجعل الساحة بينهما نصفين اتساويهما في الحاجة كما قلنا فلو باع الاخر بيوته التسعة من تسعة
 رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبائع منقسمًا اثنا عشر بينهم وبين النصف للشرنك
 الاول لانه قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا يزول منه شيء يبيع شريكه وكذا لو مات الشريك
 الاول صاحب البيت عن عشرين ولدا مثلا لا ينتقل اليهم الا ما كان يملكه مورثهم وهو نصف الساحة
 وكذا لو كانت هذه الدار كلها لرجل واحد فماتت عن ورثة تكون الساحة على قدر ارض كل واحد منهم
 لا على قدر رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضي هذا ما ظهر لي تفقهها ولم أره منقول ولا صريحًا ولكن القواعد
 تقتضيه والله تعالى أعلم * (سئل) * في المستأجر هل يصلح خصما في اثبات الملك المطلق في العين
 المستأجرة أولا * (الجواب) * لا يصلح خصما في ذلك لما في التهمة المستأجر لا ينتصب خصما في اثبات
 الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع الفصولين المستأجر
 لا يكون خصما لدعى الاجارة والرهن والشره لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري
 لانه مالك العين اه وصححه السرخسي ومال الطواويسى والبرزوى الى أن المستأجر التام ينتصب
 خصما للمستأجر الاول وما صححه السرخسي هو فتوى ظهير الدين كذا في شرح النظم الوهابي ونقل عن
 الصغرى أن المشتري لا يكون خصما للمستأجر والمرتهن وبخالفه ما في البرازية من قوله وفي فتاوى القاضي
 آجر ثم باع وسلم تسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الآخر غائبا لان المشتري يدعى الملك لنفسه
 فكان خصما لكل من يدعى حقا فيه وكذا الرهن اذا اخذه الراهن وباعه المرتهن يخاصم الشاري

مطلب
 اذا ترك حقه من الارث له
 المطالبة به

مطلب
 لا يجوز الابراء عن الاعيان

مطلب
 ذويت من دار كذى بيوت
 في حق ساحتها

مطلب
 يقسم الشرب على قدر
 الاراضي

مطلب
 المستأجر لا يصلح خصما في
 اثبات الملك المطلق ولا في
 اثبات الرهن ولا الزهني ولا
 الاجارة

وان غاب الراهن لما قلنا اه لكن نقل بعده ما وافق ما عن الصغرى حيث قال وفي الذخيرة باع من آخر
 شيئا فدعى ثالث أن البائع كان أجرمته أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فاذا حضر وبهرن
 عليه الا أن قبل فليست أملا عند القنوى منع فليخصم بائ فسخ الاجارة أقول والجواب صلاته وقع
 الخلاف في شيئين الاول أن المستأجر من غائب هل يصلح خصما لمن يدعى عليه أنه استأجر العين من
 المالك قبله أو ارتهنها أو اشتراها والثاني أن المشتري من غائب هل يصلح خصما لمن يدعى عليه أنه
 استأجر العين أو ارتهنها من المالك قبل الشراعي ينبغي في الاول اعتماد عدم السماع اظهر رطلته وهي
 أن الدعوى لا تكون الا على مالك العين أى والمستأجر مالك المنفعة ولا سيما وقد صححه السرخسي وينبغي
 في الثاني اعتماد السماع لان المشتري يدعى المالك لنفسه وهذا ما مر عن جامع الفصولين ثم رأيت العلائي
 في الدر المختار نقله عن شرح الوهبانية للشرنبلالي مقتصر عليه * (سئل) هل تشتري حضرة الراهن
 والمرتهن في دعوى الرهن أم لا * (الجواب) قد وقع في هذه المسألة اضطراب واختلاف في جواب
 فها في جامع الفصولين يشترط وما في الخانية لا يشترط وعبارتها الورهن رجل عند انسان غير مسلم
 ثم انتزعه من يده بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن والدعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام
 البيعة على الرهن قبلت بينهما وان كان الراهن غائبا وتأخذ العين من يد المشتري ويسلم الى المرتهن لما قلنا
 اه وقد نص الشيخ قاسم في التمهيد على أن قاضيخان من أهل الترجيح لكن في قاضيخان في فصل دعوى
 المنقول انه يشترط حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخيزراني في فتاواه وبالله تعالى
 التوفيق * (سئل) في أرض جارية في تيمار زيد متصرف بها هو ومن قبله من التيمارين وواضعون
 اليد عليها من قديم الزمان لمجهة التيمار المزبور والآن قام تيمارى آخر بطلب الدعوى على زيد بأنها
 جارية في تيمارة بدون إذن من السلطان اعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك
 أصلا فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد * (الجواب) نعم اذ التيمارى
 لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لأنه ليس له في عين الأرض ملك ولا شبهة ملك تسوغ
 الدعوى عليه أولا كما أفق بذلك العلامة الخانوقى والخيزراني رحمه الله تعالى * (سئل) في
 زعيم قرية يبيده قطعة أرض بموجب براءة ساهانية ودفتر سلطاني يتصرف بها هو ومن قبله من الزعماء
 لمجهة الزعامة المرقومة قام ناظر وقف أهلى يدعى عليه انها جارية في وقعه بدون إذن من السلطان اعز
 الله تعالى أنصاره فهل والحالة هذه لا ينتصب الزعيم خصما في ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في
 رجل له عقارات معلومة باعها في صحته من زوجته بثمن معلوم ثم مات عنها وعن ابن ادعى عليها
 بأثره من العقارات فأنبتت في وجهه الشراء المزبور بالبينة الشرعية لدى حاكم شرعى حكم بفسخ البيع
 ومنع المدعى المزبور من ذلك ثم قام الابن الآن يدعى أنه اشترى العقارات المذكورة من والده قبل
 شرائها بـ عشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المذبورة * (الجواب) نعم لا تسمع ففي المحيط وفي الفتاوى
 ولو ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعاها ميرا ثاعنه تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل
 ويثبت التناقض كذا في الفصل السابع من العمادية وفي جامع الفصولين من العاشر ادعى دارا شراء من
 أبيه ثم ادعاها ارثا منه تسمع لا مكان توفيقه بأن يقول اشتريته وبخزرت عن اثباته فورثته ظاهرا
 ولو ادعى أولا بالارث ثم ادعى الشراء لا تقبل للتناقض وتعدرتوفيقه اه * (سئل) فيماذا تطردت
 القضاة في بلدة ووقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطلب قاضيا فهل الخيارات في ذلك للمدعى عليه
 أم لا * (الجواب) العبرة في ذلك للمدعى عليه كما هو المعتمد من قول محمد رحمه الله تعالى فإن طلب
 قاضيا يجاب الى طلبته كما في فتاوى الترناشى وفتاوى الخانوقى والخيزراني وبمثلها أفتى الشيخ اسماعيل

مطلبه
 هل تشتري حضرة الراهن
 والمرتهن في دعوى الرهن

قوله وواضعون الاول
 وواضعين بالياء وان احتمل أن
 يكون خبر المبتداء محذوف
 اه صححه

مطلبه
 التيمارى لا يكون خصما

مطلبه
 الزعيم لا ينتصب خصما للمدعى
 بلا إذن سلطاني

مطلبه
 ادعى الشراء ثم ادعى الارث
 تقبل وبعبكسه لا

مطلبه
 تعددت القضاة في بلدة فالخيار
 للمدعى عليه

فقال العبرة لقاضي المدعى عليه على ما عليه الفتوى كسبه فقير ربه اسماعيل المفتي بقضاء الشام ومن خطه
 اليهود ثقلته والمسألة في البحر وشرح التنوير للعلائي من أول كتاب الدعوى وصورة فتوى المحاموني سئل
 هل الخيرة للمدعى أم للمدعى عليه أجاب بعضهم بأن الخيرة للمدعى عليه وأجاب على ذلك السؤال الشيخ على
 المقدسي بمناصه الذي وقفت عليه إذا كان قاضيان في مصر كل منهما في محلة على حدة فوقعت الخصومة
 بين رجلين أحدهما في محلة والاخر في محلة أخرى فالعبرة لقاضي محلة المدعى عليه ثم كتب لذلك
 الشخص ما صورته قد أطلق صاحب البرازية أن الفتوى على أن الخيرة للمدعى عليه ونصه في مصر
 قاضيان ووقعت الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب إلى واحد منهما فالعبرة لقاضي المدعى عند الثاني
 وعند محمد لقاضي المدعى عليه وعليه الفتوى. اهـ. وغاية بعضهم ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد
 منهما في محلة على حدة فوقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعى
 يريد أن يذهب إلى قاضي محله والاخر يرى ذلك مختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحیح أن العبرة لمكان
 المدعى عليه اهـ. والله تعالى أعلم أقول قد منافي كتاب القضاء تحرير هذه المسألة بما حاصله ان المراد
 من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة أنه قد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط فهنا العبرة
 للمدعى عليه أما إذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على كل من حضر عنده فينبغي التعويل على قول أبي
 يوسف من أن العبرة للمدعى المخ ما قدمناه فراجعه * (سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو بأن
 له بذمة مبلغا معلوما من الدراهم فأنكر عمرو دعواه ثم ان زيدا اثبت مدعاه وحكم الحاكم بكم به وأخذ زيد
 مبالغه المزبورة منه ثم ادعى عمرو أنك بكاذب ومبطل في دعواه فله حقه حتى أنك أقررت بذلك لدي عينة
 شرعية ويريد عمرو المحرم اثبات اقراره المزبور واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعي فهل له ذلك
 * (الجواب) نعم لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدعى بالينة ثم قال المدعى كنت كاذبا
 فيما ادعت يبطل القضاء وإذا قال المدعى بعد ما لقضاء المقضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف
 ما إذا قال لا يمكن ملكي وهذا لان قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من ضرورة نفي الحال انتفاء من
 الاصل بخلاف قوله لا يمكن ملكي من العاشر من قضاء التتارخانية برهن على قول المدعى انما يبطل في
 الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لي عليه شيء صح الدفع درر من آخر الدعوى ومثله في العمادية ادعى
 رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه أنك أقررت في حال جواز اقرارك أن لا دعوى لي ولا خصومة لي
 عليك وأثبت ذلك بالينة تسمع وتدفع دعواه وان كان يحتمل انه يدعى عليه بسبب بعد الاقرار لكن
 الاصل أن الموجب والسقط اذا تعارض يجعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل
 القضاء بالاول ولم يتصل عمادية من أو آخر السابع * (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة
 بالغين وخلف حصه من دار وصدق الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر وتبين ان مورثهم المزبور
 اشترى بقية الدار من ورثة فلان وفلانة في حال صغر المصدقين وانه خفي عليهم ذلك فهل يكون
 التناقض في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى * (الجواب) نعم اشترى دار الابنه الصغير
 من نفسه واشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها
 اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري
 في الدفع أنك متناقض لان الاستحجار اعتراف أن الدار ليست ملكك هذه المسألة صارت واقعة
 الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحیح أن هذا لا يصح دفعا وان ثبت التناقض فيه الا أن
 منذ اتناقض في غير طريقه طريق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله
 أفندي عن التتارخانية المديون بعد قضاء الدين لوبرهن على ابراء الدائن والمحتلة بعد اداء بدل الخلع

مطلب
 برهن على قول المدعى انما يبطل
 أو شهودى كذبة
 مطلبه
 تعارض المسقط والموجب
 يجعل المسقط آخر

مطلبه
 التناقض في محل الخفاء عفو
 مطلبه
 برهن المديون بعد القضاء على
 البراءة يصح

قوله على طلاق الزوج أي
الطلاق البائن اه صححه

مطلب
ليس المراد حصر ما يعنى فيه
التناقض بل ما كان مبنيا على
الخفاء يعنى فيه التناقض

مطلب
اختلف الناظر مع المستأجر
في خوائى المصلحة المتصلة
فالقول للناظر

مطلب
البراءة اعم انما يمنع اذا لم يقرب
بأن العين للمدعى

مطلب
اذ ابرهن على الاية بعد الجود
يقبل

مطلب
جحد الامين الامانة ثم اعترف
وادعى الرد لا يقبل الابينة

مطلب
اقام المدعى عليه بينة ان الدار
المدعى بها اجرتها فلان
الغائب أو عاريتها او رهنيتها
تدفع خصومة المدعى

مطلب
له الرجوع بادفعه باذنه الى
فلان وان لم يصدقه بالاذن

مطلب
عدم التصديق لا يكون تناقضا

لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجماع في الكل خفاء المحال وكذلك الورثة اذا قاسموا مع
الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى بهم لانفراد الموصى بالرجوع اقوى عن التناظرية قال في
الكفر من الاستحقاق التناقض يمنع دعوى الملك لا الحرية والنسب والطلاق قال في البحر لان مبنيا
على الخفاء فيعذر في التناقض لان النسب يبنى على العلق والطلاق والحرية ينفرد بهما الزوج والمولى
الى ان قال وليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بل ما كان مبنيا على الخفاء فانه يعنى فيه
التناقض فن ذلك ما في الظهيرية اشترى دار لابنه الصغير من نفسه الى آخر ما تقدم * (سئل) في
خوائى مصلحة وقف ملتصقة بأرضها بالبناء مات صباغها عن ورثة اختلفوا مع ناظرها لم يدعون انها
ملك مورثهم وبنائها والناظر يتكرفه في القول للناظر * (الجواب) * حيث كانت في الارض ملتصقة
فالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخباز على عن هذه المسألة بقوله لاشبهة أن القول
قول الناظر لا قول المسأرح ما حرره في فتاويه من الدعوى * (سئل) * بما حاصله ان اء ادعت
على ورثة مطلقها زيدا بان لها عنده حليمة بنته فأقام الورثة بينة على انه حين طلقها جرى بينهما وبنه ابراء
عام وان كلا منهما اقربا به لم يبق له عند الا تحرق مطلقا وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعية أن
زيدا المزبور اقرب بعد ذلك الا براءة الاقرار بأن الحلى المذكور عنده للمدعية على طريق الامانة فهل تسمع
هذه للدعوى بعد الاقرار المذكور * (الجواب) * نعم تسمع قال في الاشباه عن البرازية ان ابراء
العام انما يمنع اذا لم يقرب بان العين للمدعى فان اقرب بعده بان العين للمدعى سلمها اليه ولا يمنع الا براءة اه
وبرم النمرية لاني في رسالته تنقيح الاحكام في حكم ابراء العام * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد
على عمرو بقدر معلوم من الخطة وخجده عمرو ذلك فبرهن زيد على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو على
انه قضاء ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا * (الجواب) * نعم يقبل قال في التنوير وشريحه
ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على أنه له عليه ألف
وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الايلاء أو ابراء أو لو بعد القضاء أي الحكم بالمال قبل برهانه لا مكان
التوفيق اه ادعى عليه شركة او قرضا أو ودية أو عارية أو قبض مال بطريق الوكالة فأنكر ثم اعترف
وادعى الرد أجاب قارئ الهداية اذا جحد في هذه الصور ثم ادعى الرد لا يقبل الابينة لانه بالجود خرج
عن أن يكون أمينا اه * (سئل) * في ذي يدعى دارسا كن فيها بطريق الاجارة من زيد الغائب
ادعى عليه خارج أن الدار له ملك مطلق فهل اذ ابرهن ذواليد أن زيدا الغائب أجرها منه تدفع
الخصومة أم لا * (الجواب) * نعم اذ ابرهن ذواليد أن زيدا الغائب أجرها منه تدفع خصومة المدعى
الا اذا كان معروفا بالجميل والمسألة شهيرة مخمسة الدعوى والله تعالى أعلم قال ذواليد هذا الشيء
او دعيه فلان الغائب أو عارنيه أو اجريه أو رهنه أو غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة
المدعى وقال أبو يوسف رحمه الله فيمن عرف بالجميل لا تدفع به وبه يؤخذ ملتقى * (سئل) * فيما اذا
برهن زيد على الرهن من عمرو والغائب ولم يعرف بالجميل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب
باسمه ونسبه فهل تدفع عنه خصومة المدعى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا ادعى
رجل على آخر انه استأجر منه شقة مخوفة من مكة الى الشام بمائة كلة ومشر به ولم يتناول معه على اجرتها
وطاله بمائة وخمسة وعشرين قرشا اجرة مثلها فأجاب انه استأجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشا
دفع له منها خمسة وسبعين قرشا ودفع باذنه لرجل يدعى محمدا غا المئوف خمسين قرشا فلم يصدقه على ذلك
وانكروا فاحضر شاهدين شهدا بصدقه اجابوه فقام المدعى يطالب ومضى محمدا غا المئوف بالخمسين قرشا
الذكورة فهل يكون عدم تصديق المدعى على الاذن مانعا من طلبه الخمسين قرشا أم لا * (الجواب)

بحكم التصديق لا يكون تناقضاً لكن يشترط أن يكون المبلغ المثل الكوب وفيه الأكل في القس
والشرب وتبوت قبض محمد أو لذلك في وجهه ومعه بعد جوده ذلك ثم شروط الشهادة على الميت بذكر
الأب والمجدولين وغيره ثم ترك حكمة الشهود والله تعالى أعلم * (جواب سؤال) * إذا ثبت بيعه
وتصديقه بالوجه الشرعي فالبيع المذكور صحيح ولا نسمع دعواه بشئ مما باعه وصديق عليه لسمعه في
قبض ماتم من جهته وهو البيع المذكور والتناقض بسبب تصديقه لأن التصديق اقراراً لا في الحدود
كما في الشرح في دعوى الرجلين أشباه من الدعوى وفي المحادى عشر من بيع البرازية فمن سعى في نقض
ماتم من جهته لا يقبل إلا في موضعين الخ وفي فتاوى المحنفين من آخر الشهادة التناقض يمنع الدعوى
سواء صدر من الوكيل أو الوصي اه في الانقروى عن الفصولين ت من واقعات الناطقى التناقض
يمنع الدعوى لغيره كما يمنعه لنفسه فيج القبية أبو جعفر من أقربين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه
لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية * (سئل) * من قاضي الشام عثالة بما حاصله أن
ابداً الناظر على وقف جدته فلانة أجرة المحصة المعلومة من البستان المعلوم بأجرة معلومة بمجهة الوقف
المزبور واستقر على ذلك سبعة وعشرين سنة وفي كل سنة يوزع الأجرة المزبورة مع بقية ريع الوقف على
مستحقى الوقف قام الآن يدعى أن المحصة المذكورة جارية في ملكه وملك أخوته القاضين ارباعاً
والدهم وأنه كان ضبط المحصة لمجهة الوقف طائناً أنها للوقف والحال أنها توجد محبرة في باب الوقف
المرقوم وبعد ذلك اطلع على جريانها في ملك مورثهم وأن أخوته قبل تاريخه اثبتوا في وجهه جريان المحصة
في ما ليكم بموجب محجة فكيف المحكم الشرعي * (الجواب) * الذي ظهر لنا في هذه المسألة بعد
التبصع والتفكير عليها في الكتب المعتبرة أن يحارز يد بناء على أنها جارية في وقف جدته تصديق منه
على جريانها في الوقف المزبور والتصديق اقراراً قال في الأشباه من كتاب الدعوى التصديق اقراراً لا في
الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد اعترف صريحاً بجريانها في الوقف المزبور في المحجة
المتضمنة لكونه امورونة عن أبيه ولا عذر لمن اقر كما صرحوا به قال في الاسعاف إذا اقر رجل صحيح
بأرض في يده أنها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك صح اقراره وتصير وقفاً على الفقراء والمساكين لأن
الأوقاف تكون في أيدي القوام عادة فلو لم يصح اقرار من هي في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة اه
وقد عقد الامام الكبير الخصاص لصفة اقرار الرجل بأرض في يده أنها وقف باباً مستقلاً وأطال في تقرير
ذلك وأما دعوى الجهل بكونها ملكاً لهم حين الأيجار فلا نسمع حين اقراره المذكور كما في الأشباه تقلا
عن اقرار التمة وفي فتاوى الامام الجليل قاضيان لو ادعى الوقف أولاً في الدار ثم ادعى أنها له لا نسمع
اه ومثله في العبادية وفي الأشباه من كتاب الاقرار إذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الحمانية
وفيها أيضاً من أحكام الجهل مانعه وقالوا في كتاب القيب ان الجهل بكونه ملك الغير يدفع الائم
لا الغمان اه هذا ما اتفق لنا من كتب أئمتنا الاعلام أقول لم يتعرض المؤلف للكلام على اثبات
أخوة زيد الملك بالارت عن أبيهم والمحكم فيه أنهم حيث لم يكونوا نظراً على الوقف مع أخيه لم يوجد منهم
تصديق أيضاً بجريان المحصة في الوقف ولم يوجد ما يمنع صحة دعواهم في المدة المزبورة وأقاموا البينة
الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من ذلك قدر ما يخصهم وبقيت حصة أخيه زيد جارية في
الوقف لعدم سماع دعواه عملاً باقراره وتصديقه فان الاقرار حجة قاصرة لا يتعدى المقر والله أعلم
* (سئل) * فيما إذا ادعى زيد على عمرو بأن من الجارى في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع
البغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم وجدها بيد عمرو فاعترف عمرو بوضع يده عليها لكونه شراها من بكر
المذكور منذ ثمانية أيام بثلاثين قرشاً وأنكر كون البغلة للدعي وطلب منها ثبات كونها أمانة عند بكر

مطلب

التصديق اقراراً لا في الحدود

مطلب

من سعى في نقض ماتم من

جهته لا يقبل

مطلب

من أقربين لغيره لا يملك أن

يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة

أو وصاية

مطلب

آجر الناظر بستان الوقف ثم

ادعاء ارباعين والده وأنه إنما

آجره طناً منه أنه جاري الوقف

مطلب

التصديق اقرار

مطلب

لا عذر لمن اقر

مطلب

أقر رجل بأرض في يده أنها

وقف يصح

مطلب

أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل

مطلب

لا بد في دعوى الاستحقاق

من احضار الدابة وإن قل

يد كقيمتها

فاحضر زيد بينته شهدت له بكونها أمانة عند بكر فكيف الحكم * (الجواب) * يشترط أن يذكر
 المدعى أنها بيد المدعى عليه بغير حق وطلب احضارها إن أمكن ويشترط البها في الدعوى والشهادة
 والاستحلاف وإن تعذر احضارها بهلا كما أو عيبتها ذكر قيمتها كافي مثون المذهب وإذا أراد المدعى عليه
 أن يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا يخرج عن ما حلفه بوجه من الوجوه يحلف
 كذلك وأما اشتراط حضرة المودع في دعوى الوديعة ففيه اختلاف المشايخ كافي العبادية والبرازية
 والالتزومية والله سبحانه أعلم * (سئل) * في ذي يدعي دارا على زيد بها لانه كان أقراه
 بها ويريد نزعهما من يده فكيف الحكم * (الجواب) * أن جعل زيد أقرار ذي اليد سييا الملكة
 فلا تصح دعواه ولا تقبل بينته وإن لم يجعل الأقرار سييا للملك بأن يدعي أنها ملكه وهذا أقراه بها تصح
 دعواه وتقبل بينته كذا في الفصولين كذا أفتى الممبنداري وأفتى أيضا بأن من أثبت أنها مستحقة
 في الوقف لها الدعوى على من تناول الفلانة لا على الناظر لانه دفع شيئا يستحقه غير المدفوع إليه على ظن
 أنه يستحقه المدفوع إليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه لعدم علمه بالمستحق ولها مطالبة به
 مع عدم الغمان والله أعلم * (سئل) * فيما إذا كان زيد متصرفا في دار بطريق الشراء من عمرو وغيره
 بموجب صلح ثم صدقه عمرو على جريانهما في ملكه فهل يكون تصديقه صحيحا يعمل به * (الجواب) *
 نعم ومن أقربين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من
 الفضل العاشر من نور العين لأن التصديق أقرار لا في المحدود كافي الاشياء قبيل الوكالة وهذا بخلاف
 ماله أقر أن لا ملك له فبعبه فانه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف ما لو أبراه عن جميع الدعاوى فادعى
 عليه ما لا بوكالة أو وصاية فانه يسمع كافي نور العين من الفصل المذكور ولا يقراره أن لا حق له فيه
 وأبراه لا ينافي أنه لغيره * (سئل) * في أمر اثنين باعتاد ادهما من رجل يباعا ناشر عيا بن مع لوم
 وكتب بذلك صلح متضمن لكونهما باعتهما ما هو جاري ملكهما وطلق تصرفهما الشرعي والآن تدعيان
 أن الدار وقف عليهما فهل لا تسمع دعواهما * (الجواب) * لا تسمع دعواهما الزبورة لأن من سعى
 في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ خير الدين عن امرأة باهت دارا
 ثم ادعت أنها وقف هل تسمع دعواها أم لا أجاب لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضبعة ثم ادعى
 أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه للتناقض لأن إقدامه على البيع أقرار منه وإن أراد تحليف
 المدعى عليه ليس له ذلك وإن أقام البينة على ذلك قبل قبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه
 بأقامة البينة أن الضبعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحال نفسه فلا تسمع للتناقض ذكره في مسائل
 شتى وفي الخاتمة رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يسمع وقول الزيلعي
 وهو أصوب أي للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط لما في سماعهما من الأضرار
 بالناس باحتيال أهل الحيل والخداع يبيع الوقف وانظرا البائع أنه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه
 والزاهم بأجرته لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اضعاف ثمنه فيجب عدم القبول حسم المادة الفساد والله
 تعالى أعلم اهـ وأفتى قارئ الهداية فيما إذا باع دارا ثم ادعى أنه وقفها قبل البيع أو وقفها مورثه بأنه اختلف
 فيه قيل لا تسمع دعواه ولا بينته لانه تناقض في دعواه لأن بيعه دليل على أنها ملكه وله بيعها ودعوى
 الوقف منه أو من غيره تناقض وقيل تسمع البينة لأن الوقف حق الله تعالى فلا يشترط فيه الرجوع
 فتسمع البينة ولا نها بينته حسبه والله أعلم وأجاب القمراشي صاحب التنبير بقوله اختلف مشايخنا في ذلك
 قال بعضهم تقبل لأن الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كافي الخلاصة والبرازية وبه
 نأخذ واعتمد في فتح القدير أنه إن ادعى وقفا غير مسجل لا تسمع وإن ادعى وقفا محكوما بملزمه تقبل والله

مطلب
 ادعى دارا لكونه أقراه بها
 لا تصح الدعوى

مطلب
 إذا لم يجعل الأقرار سييا للملك
 تصح الدعوى

مطلب
 إذا أثبت استحقاؤه فطلبه
 على من تناول الفلانة لا على
 الناظر

مطلب
 من أقربين لغيره لا يملك أن
 يدعيه لنفسه ولا لغيره

مطلب
 أبراه عامام ادعى عليه
 بوصاية أو وكالة تسمع

مطلب
 فمين باع ثم ادعى الوقف

مطلب
 من سعى في نقض ماتم من
 جهته فسعيه مردود عليه

مطلب
 نقول في مسألة دعوى الوقف
 بعد بيعه

قوله منه أو من غيره متعلق
 بالوقف لا بدعي أي دعواه
 أنها موقوفة من جهته أو من
 جهة غيره فاقص اهـ

أعلم وأجاب أيضا لما اختلف في ذلك واختار القبول أقول وانظروا كتبنا على هذه المسألة في أول
الباب الثاني من الوقف * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ واخت شقيقين وخلفت
تركة ثم مات الزوج عن أب اختلف مع ورثة الزوجة في متاع البيت الصالح للزوجين ولا بينة لهم
فأقول لمن من الفريقين * (الجواب) * إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو
للرجال ويميل ليمينه وما يصلح للنساء فهو للمرأة ويميل ليمينها وما يصلح لهما فهو للرجل ويميل ليمينه وهذا قول الإمام الأعظم
والهمام المقدم السابق في حلبة الاجتهاد وعليه في ذلك الاعتماد قال الإمام الاستيعابي والصحيح
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي والمجيب وغيرهما ومشت عليه أصحاب المتن
الموضوعة للذهب الصحيح المعنون بالترجيح وإذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فأقول قول ورثة
الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الصالح له ولهما لأن الوارث يقوم مقام المورث فصار
كالورثين إذا اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكر
فكان ذلك بعدم موتهما كذا في لسان المحكام وأفتي بذلك العلامة الهمام محرر مذهب النعمان المخير
الرملي عليه رحمة الرحيم الرحمن والله سبحانه المستعان * (سئل) * فيما إذا وكل زيد المتولي
على وقف وكيل في الدعوى على عمرو المتولي على وقف آخر فوكل عمرو وكيلًا آخر لاسماعيلها فحضر
الوكيلان مجلس الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي قام زيد الآن يدعي عدم صحة
الدعوى بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه
* (الجواب) * نعم وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلامة رحمه الله
الله تعالى وبمثل أفتي الشيخ اسماعيل * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها وخلف
تركة مشغلا بعضها على أو أن معلومة تزعم الزوجة أن زوجها ملكها هذه الاواني المذكورة في صحته
والورثة ينكرون ذلك فهل عليه اثبات التملك بالوجه الشرعي والافهي مورثة تقسم بينهم على القيمة
الشرعية * (الجواب) * حيث أقرت المرأة أن ذلك ملك لزوجها المتوفي المذكور ثم ادعت أنه ملكها
ذلك فعليها اثبات دعواها بالبينة الشرعية وإن لم تثبت فهي مورثة عنه تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي
والله أعلم قال في البحر بعد سرد الأقوال في مسألة اختلاف الزوجين من باب التحالف مانصه وفي
البدائع هذا كله إذا لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لأنها أقرت بالملك
لزوجها ثم ادعت الانتقال إليها فلا يثبت إلا بالبينة اه وكذا إذا ادعت أنها اشترته منه كافي الخاتمة
ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كافرا زارها بشرائه منه فلا بد من بينة على الانتقال إليها منه بهينة
أو نحو ذلك ولا يكون استماعها بشريه ورضاه بذلك دليلا على أنه ملكها ذلك كما تقدمه النساء والعوام
وقد أفتيت بذلك مرارا * (سئل) * في بستان جارية أرضه مع كامل غراس فيها قديم في وقف بر
وفيه غراسات جديدة ومسجدة جار بعضها في الوقف المزبور والباقي في ملك زيد من مدة تزيد على
أربعين سنة بلامعارض ولا منازع ثم مات زيد عن ورثة باعوا حصصهم المذكورة من عمره بمعرفة متولي
الوقف المزبور وتصديقه ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديمة لشلو ثم بعد سنتين ادعى المتولى المذكور
على عمرو بجريان جميع الغراس الموجودة في الوقف مستعجبا من زمن الواقف وأن له بينة تشهد بذلك
وذكر عمرو أن له بينة تشهد بجود الغراسات الجديدة والمسجدة بمقتضى غرسه لها هو وزيد وورثته
وأثبت عمرو ذلك بالبينة العادلة الموثوقة وحكم المحاكم لمعروبا بحصة الجارية في ملكه من ذلك لأن بينة
العارض والمحدث مقدمة على بينة الاستصحاب ومنع المتولي وجهه الوقف من معارضة عمرو في ذلك
وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل عن المتولى المذكور يدعي قدم الغراس المذكور وجريانه

مطلب
فما إذا مات الزوجان فاختلف
ورثتهما

مطلب
تسمع دعوى الوكيل على
الوكيل

مطلب
فما إذا ادعت أن زوجها
ملكها كذا في صحته

مطلب
لا يكون استمتاع المرأة بما
اشترته زوجها ورضاه بذلك
دليلا على أنه ملكها ذلك

جميعه في الوقف فكيف المحكم * (الجواب) * حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها
 الجارى نصفها في الوقف المذكور في وجه المتولى المزبور وجرى التصرف بذلك المدة المزبورة وزال القديم
 جميعه الذى فيه وقضى بذلك بالطريق الشرعى بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله
 بغراس قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لأن الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة كما صرح بذلك فى المعادية
 وقد ثبت بالبينة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودات التى هى مقدمة على بيته القدم كما صرح به
 البغدادى وحكم بها فلا يتقص المحكم السابق الثابت شرعاً بما هو دونه كما صرح به فى الاشياء عن الهداية
 اذا القضاء يمان عن الالفاء ما أمكن وأى بيته سبقت وقضى بهام يقبل الاخرى وفى الكافى من الشهادة
 اذا تضمنت البينة تقضى قضاء مرداه والدعوى متى فهلت مرة بالوجه الشرعى لا يتقص ولا تعاد
 والله تعالى أعلم * ادعى عبداً وأقام بيته على اقرار ذى اليدان للمدعى يقبل بيته ويقضى بالعبده
 اعتباراً للاقرار الثابت بالبينة بالثابت عياناً عمادية من السادس عشر وان كانا معروفين
 بالعبده فلا يتقص المحكم السابق الثابت بشهادتهم اذا القضاء يمان عن الالفاء ما أمكن والشهود الذين
 شهدوا ثانياً ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولاً فقد ترحت شهادة الاولين بالقضاء
 من آخر وقف الخيرية له فكيف فى طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقام
 البينة فالبينة بيته من يدعى أنه محدث ترجيح البيئات للبعداى تقدم بيته العارض على البينة المثبتة
 للاستصحاب فتاوى الشيخ اسماعيل ولو أقام البائع بيته فى بيعته فى ضغرى وأقام المشتري بيته أنك
 بعد البلوغ فيبيته المشتري اولى لانه ثبت العارض قفيه من البينتين المتضادتين * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد قيراط من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد شريكه عمر وفاقر بأن
 القيراط المذكور مائة قرش المذكور لبيكر بطريق التملك وأنه لا يخفى له مع بكر فى ذلك ثم مات
 زيد عن ورثة وأقام بكر بيته على ذلك فى وجه أحدهم فكيف المحكم * (الجواب) * حيث بين
 اقراره أنه من جهة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله الخبير الرملى ناقلاً عن جامع الفصولين فى خلل
 المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكه تملكاً صحيحاً ولم يبين أنه ملكه بعوض
 أو بلا عوض قال اجبت انه لا يصح الدعوى ثم رز لشروط المحاكم اكتفى فى مثل هذا بقوله وهبت له
 بيته صحيحة وقبضها ولكن ما افاده فى التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه فاذا كان التملك هبة وبين
 فبهة المشاع الذى يقبل القسمة باطله لاسيما وهو غراس وأيضاً من شروط صحة الهبة القبض ولم يوجد
 لافى الغراس ولا فى المبلغ المذكور فى المعادية وهب فى مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة
 فتفتقر الى القبض ولم يوجد اه * (سئل) * فيما اذا كان لزيد عمارة حوائت معلومة جارية فى
 ملكه ومبلغ مرصده معلوم من الدراهم على دار معلومة جارية فى وقف كذا فملك ذلك جميعه من أولاده
 القاصرين بالولاية عليهم وأشهد أن لاق له معهم فى ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم ومبلغ
 القاصرون رشدين وادعت الورثة عليهم لدى حاكم حنبلى حكم بصحة التملك للقاصرين وبعدم معارضة
 الورثة لهم فى حادثة تملك البناء دون الارض وحادثة دعوى التملك منفردة من غير تقيد كونه بيعاً
 أو هبة وحادثة دعوى تملك الدين من غير من هو عليه فى المرصد المزبور حكماً شرعياً مستوفياً شرطه بعد
 الدعوى من وكيل الورثة على الاولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة أفقي مفتى
 مذهبه بعثتها وأنفذ حكمه حاكم حنبلى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون المجتنبين بعد ثبوت
 شرعاً * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف ذى يدان من
 الجارى تجب نظارته ثلاثة أرباع اراض متلاصقات معلومات وأن ذا اليد وضع يده عليها بدون وجه

مطلب
 حيث ثبت حدوث الغراس
 فى وجه المتولى وقضى بذلك
 فلا تسمع دعواه بعده بالقدم
 مطلب
 القضاء يمان عن الالفاء
 ما أمكن
 مطلب
 أى بيته سبقت وقضى بهام
 يقبل الاخرى
 مطلب
 الثابت بالبينة كالثابت عياناً
 مطلب
 تقدم بيته الحدوث
 مطلب
 تقدم بيته العارض

مطلب
 لا تسمع دعوى التملك ما لم
 يبين أنه بعوض أو بلا عوض
 مطلب
 اذا حكم الحاكم الحنبلى بتمليك
 المرصد والبناء يصح

شرعى وطلب منه تسليمها لجهة وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذو اليد بمجريان نصف الجميع في الوقف المزبور وأنكر جريان الربع المدعى به في وقف المدعى بمجريانه في وقف ذى اليد وكلفه اثبات ذلك فأبرز من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبينة الشرعية المزكاة في وجهه طبق ما ادعاه واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم المحاكم المتداعى لديه بجهة وقفه بذلك فهل يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى وإذا أقام ذو اليد بينة لا يتقضى الحكم السابق بها لأن بينة الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور وخجولنا الجواب * بتقل كلام الاصحاب * ولكم خربل الثواب * من الملك الوهاب * (الجواب) * حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم المحاكم له بذلك يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى لأن بينة الخارج مقدمة على بينة ذى اليد قال في الملتقى في دعوى الرجلين لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطلق وبينه الخارج أولى اهـ ومثله في التنوير والدرر والفقاية والخلاصة وغيرها لا سيما الخارج مدع وذو اليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وأنه من جوامع الكلام قال في البرازية وقد استخرج من هذا الحديث ما ثلث ألف مسألة ومن المعلوم أن القضاء لذى اليد قضاء ترك لأقضاء استحقاق إذا يكلف للبينه لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده أذ هو غير محتاج إلى البينة ومن المقرر أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف قال العلامة ابن نجيم في بجمه من باب دعوى الرجلين والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفرع على ذلك فروعا فلا يقبل بينة ذى اليد وبينه الخارج أولى كما صرح به في الهداية ولا يتقضى الحكم المزبور لو أقامها بعده كما أفتى بذلك علامة فلسطين * الشيخ خير الدين * على سؤال رفع اليه في مثل هذا فأجاب وأجاد * ولا عظم فائدة أفاده * يقول لا يتقضى الحكم السابق بإقامة بينة ذى اليد المذكور إذا البينة ليست له وانما هى للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز نهضا بإقامة بينة ذى اليد كما لا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده إلا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة إذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد بينة ذى اليد في هذه المسألة تضمنت نقض قضاء يستوفى شرائطه فتدولا تسمع وشواه قلنا بأن القضاء بالوقف قضاء جزئى أو كللى أى على الناس كافة أو يختص بالصحيح المقتضى به أنه جزئى ولكن قد صار ذو اليد مقضيا عليه وبينته لم تغد غير ما أفادته اليد فكيف يتقضى بها القضاء بالبينة المقيدة المثبتة خلاف الظاهر ومثله جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالتقضاء بالملك وفي القضاء بالملك إذا صار ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع بينته بأنه ملكه كما قلنا وهذا مما لا توقف فيه لمن غمس رأسه خصره في الفقه اهـ والله سبحانه أعلم * (سئل) * هل تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه أولا (الجواب) تسمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملتقى والتنوير وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في الدرر ثم إذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم تقم البينة على وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعونها بعدا ليمين ويقولون يترجح جانب صدقه باليمين فلا تقبل بينة المدعى وهذا القول ليس بشئ لأن عمر رضى الله عنه قبل البينة من المدعى بعد يمين المنكر وكان شريح يقول اليمين القاسية أحق أن ترد من البينة العادلة اهـ * (سئل) * في يمين المدعى عليه هل هى حق المدعى فلا بد من طلبه أم للقاضى أن يحلفه ولو بلا طلب المدعى * (الجواب) * اليمين للقاضى مع طلب المدعى لما في التنوير اصطلاحا على أن يحلف عند غير القاضى ويكون بريئا فهو باطل اهـ لكن بطلب المدعى فإذا طالبه به يمينه أن المدعى عليه أو القاضى بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخارى ومسلم عن رائل بن حجر قال

مطلبه

بينه الخارج مقدمة

مطلبه

دعوى الوقف من قبيل

دعوى الملك المطلق

مطلبه

من صار مقضيا عليه لا تسمع

دعواه بعده

مطلبه

القضاء بالوقف كالتقضاء بالملك

مطلبه

تقبل البينة لو أقامها المدعى

بعد يمين المدعى عليه

مطلبه

هل اليمين حق المدعى أم

للقاضى

جاء رجل من حضر موت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله ان هذا غلبني على ارضي كانت لابي وقال الكندي هي ارضي في يدي ازرعها ليس له فيها حق فقال عليه الصلاة والسلام للحضرمي الك بينة قال لا قال فلك يمينه قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع عن شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم اما الذي حلف على مال ليا كله ظلمنا للبعين الله تعالى وهو عنه غير راض اه فجهل اليمين حقه بصرح اضافة اليمين اليه بلام الملك والاختصاص في قوله فلك يمينه وانما جعل اليمين حق المدعي لانه يزعم انه اتوى حقه بانكاره فشرع الاستحلاف حتى لو كان الامر كازعم يكون اتواء بمقابلة اتواء وهو مشروع كالتقصاص وهو اعظم من اتواء المال فان اليمين الفاجرة تدع الديار بلا قع وان كان صادقا ينال الثواب بذلك والله تعالى على سبيل التعظيم صادقا اه لكن نقل في البرازية ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف بلا طلب في أربع مواضع في اليمين باليمين يحلف المشتري بالله ما رضى به باليمين والشفيع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلعت فرفض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك الزوج شيئا ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بعث واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيته من المدينين ولا من أحد اذاه اليك ولا قبضه لك قابضاً بمرك ولا أبرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت به أحد ولا عندك ولا بشيئ منه رهن * (سئل) * هل يجوز التحليف بالطلاق والعناق أم لا * (الجواب) * قال في الهداية ولا يستحلف بالطلاق والعناق لما رويناه اه وهو ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه قال ان الله نهاكم ان تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً أي مريداً للحلف فلا يحلف الا بالله أو ليصمت رواه البخاري ومسلم وأحمد وفي لفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلن حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وأنتم صادقون رواه النسائي وانما جعل الحلف بالله فقط لان في الحلف تعظيماً للجلال وبه حقيقة العظمة لا تكون الا لله تعالى فلا يضاهاه به غيره وظاهر هذه الاجاديت لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن يميناً قال في البحر ولم أره صريحاً اه وقال في الهداية وقيل في زماننا اذا ألح الخصم ساع للقاضي أن يحلف بذلك أي بالطلاق والعناق لقلة المسالة باليمين بالله تعالى اه ويرد على هذا القيل أن هذا تدليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة وان أراد المدعي تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجب للقاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعناق حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا الصحيح ظاهر الرواية اه وفي المحظر والاباحة من التنازع في الفتوى على عدم التحليف بالطلاق والعناق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعناق والايمان الغليظة لم يجوزها أكثر مشايخنا وأجازها البعض فيفتي به ان مست الضرورة واذا بالغ المستغني في الفتوى يفتي بأن الرأي الى القاضي اه وفي الخلاصة فان مست الضرورة يفتي بأن الرأي الى القاضي فلو حلفه القاضي بالطلاق فنسكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه اه فتخلص من هذا كله أن للقاضي أن يحلفه بالطلاق والعناق عند المحاح الخصم وأنه يفتي بجواز ذلك ان مست الضرورة ولكن ليس له أن يقضي بالنكول عنه ولو قضى به لا ينفذ قضاؤه وعن هذا قال صاحب العناية وليكنهم قالوا ان نسكل عن اليمين به لا يقضي عليه بالنكول لانه نسكل عما هو منهي عنه شرعاً ولو قضى به لم ينفذ قضاؤه اه لكن فيه اشكال لان فائدة التحليف القضاء بالنكول فاذ لم يحجز القضاء بالنكول عما ذكر فكيف يجوز التحليف به ولعله مفرغ على قول الأكثر من أنه لا تحليف به ما فلا اعتبار بنكوله

مطلب
يستحلف بلا طلب في أربع
مواضع

مطلب
اجمعوا على ان من ادعى على
الميت ديناً يحلفه القاضي بلا
طلب الوصي أو الورثة
مطلب
هل يجوز التحليف بالطلاق
والعناق

وأما من قال بالتخليف بما فيه من نكوله ويقضى به لان التخليف انما يقصد لتبعية واذا لم يقض بالتكول
فلا ينبغي الاشتغال به وكلام الفضلاء فضلا عن العلماء الغظام يسان عن اللغو كما أشار لذلك في البصر
والخ اه * (مسئل) * فيما اذا ثبت قلع المتولى لغراس الوقف وازالته واعدا به بعد الدعوى الصحيحة
والشهادة المستقيمة بالحداثة الشرعية بوجهه الشرعي في وجه المتولى وبضمت مدة ثم بعدها ادعى وكيل
عن المتولى المزبور على زيد انه قلع الغراس المذكور بعينه بعد ما ثبت قلعها كما تقدم وبعد انفصال الدعوى
بالطريق الشرعي فكيف المحكم * (الجواب) * تكرير القلع والتصرف به بعد ثبوت قلعها واعدا به
أولا مستحيل وقد صرح في البحر أن من شروط الدعوى كون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى
ما يستحيل وجوده باطلة اه والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك
في كتب علماء شارحهم الله تعالى * (مسئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة
عمرو وقصد زيد السفر وله زوجة فأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما يحتاجه من النفقة وسافر فدفع
عمرو لها شيئا من الدين ثم حضر زيد وادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذبه زيد والزوجة في ذلك
واعترف ابوصول قدر دون ما يدعيه عمرو فهل لا يقبل قول عمرو والابينة * (الجواب) * نعم لا يقبل
الابينة حيث كان المال دينافي ذمته والله أعلم المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة
فالقول له وان كان مضمونا كالنصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية ومن الثاني ما اذا اذن المؤجر
للمستأجر بالتعمير من الابرة فلا بد من البيان من أمانات الاشياء * (مسئل) * في الدعوى اذا فصلت
مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائطها الشرعية فهل لا تنقض ولا تعاد * (الجواب) * نعم لا تنقض
ولا تعاد أقول ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يرد المدعى على ما صدر منه أولا أما لو جاء بدفع
صحيح أو جاء بيئته بعد بحجزه عنها فانها تسمع دعواه كما أوضحه العلامة الخیر الزملي في أوامر كتاب الدعوى
من فتاواه حيث قال في جواب سؤال مانصه ينظر في دعوى المدعى ان كان اتى بهامع دفع أقام عليه
بيئته تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بيئته قامت منه على خصمه ثم اتى
بها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يرد على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم
لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح
دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيئته يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل
المحكم يصح بعد المحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على نتائج فحكم له ثم برهن ذواليد على النتائج يحكم له به
اه فاذا كان هذا في بيئته مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء
على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بيئته ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر
اليد الغنية له عن البيئته فكيف بيئته غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها اذا القضاء للدعى
عليه عند عدم بيئته الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم الدعوى ولا بيئته منه
بما يدعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقم بيئته ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أولا لعدم
اقامتها حتى اتى به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا اه كلام الخیر
الزملي رحمه الله تعالى وفي البرازية المقضى عليه لا تسمع دعواه بعده فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء
فان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى المقضى عليه الشرايين موزر المدعى أو ادعى الخارج
الشرايين من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالذابة فبرهن
على نتائجها عنده اه وهذا يفيد أن قولهم يصح الدفع بعد المحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء
وينبغي تقييده أيضا بما اذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لؤلؤي بالدفع

مطلب
دعوى المستحيل باطلة

مطلب
الدعوى متى فصلت بالوجه
الشرعي لا تنقض

مطلب
اذا ادعى المأذون بالانفاق
أو الدفع يصدق ان كان
المال امانة وان كان دينافي
ذمته فلا

مطلب
في الدعوى اذا فصلت مرة
هل تنقض وتعاد

مطلب
يصح الدفع ودفع الدفع قبل
المحكم وبعده

مطلب
حكم للخارج بالنتائج ثم برهن
ذواليد على النتائج يسمع

مطلب
المقضى عليه لا تسمع دعواه
الا أن يبرهن على ابطال
القضاء

قوله قبله متعلق بشرائه اه
منه

بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل فموان يبرهن بعد الحكم أن المدعى أقرب قبل الدعوى أنه لاحق
 له في الدار لا يبطل الحكم بمجواز التوفيق بأن شراء بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الاختيار
 وقت الحكم فملكه فلما احتل هذا المبتطل الحكم المجاز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم إذا شك
 يدفع الحكم ولا يرفعه اهـ لكن ينبغي أن يكون هذا منبذ على القول بأن إمكان التوفيق كاف أما
 على القول بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا يتسبب ما ذكر وقد ذكرنا القولين في مسائل التناقض
 والذي احتجاره في جامع الفصولين وقال أنه لا شوب عندي وأقره في نور العين أنه إن كان التناقض
 ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكفي إمكان التوفيق ولا يكفي الامكان ثم أيده بمسألة في الجناح وهي لو أقر
 أنه له فحك قدر ما يملكه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلنا ربح قبل لا مكان التوفيق بأن يشترطه
 بعد إقراره ولأن البيئة على العقد المهم تفيد الملك للحال اهـ واعلم أنهم ذكروا في خمسة الدعوى أن
 الخراج لو ادعى الملك المطلق على نفي اليد ولم يدع ذواليد أن فلانا الفأب أو دعه عنده لو ادعى ولكن
 لم يبرهن حتى قضى للخارج لم تصح دعوى ذي اليد بعد ذلك بالإيداع ولا برهانه عليه قال في الجمران
 هذا مخالف لقولهم أن الدفع بعد الحكم صحيح إلا أن يخص من الكل اهـ وأجاب في نور العين بأن
 هذا الفرع لعله مبني على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وتماه فيما علقته على البحر فافهم
 هذه الفوائد الفرائد * (سئل) * فيما إذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد وظيفة في وقف
 وقبده اسمه في براءة الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزبور على متولى الوقف بوظيفة
 نائب كرها زعماء أنه قد أسماه في البراءة السيد أحمد فنهى رجل آخر فذكر فضل الله بأن له اسمين أحدهما
 السيد أحمد والثاني فضل الله ويريد إثبات ما ادعاه بالبيئة الشرعية فهل له ذلك ويجوز تعدد الأسماء
 * (الجواب) * نعم لهذا ويجوز تعدد الاسم شرعا وعرفا قال في التارحانية في الخامس عشر من
 الدعوى غلط الاسم لا يضر بمجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى
 على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسمه أحمد لا تبطل الدعوى بمجواز أن يكون بمحمد
 اسمان وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك
 الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت مني جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى أن
 قال استحققت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عرفنا بذلك
 والتعريف ولأنه يجوز أن لها اسمين اهـ فيحتمل أن له اسمين أو أن اسمه أحمد ولقبه فضل الله والله
 أعلم وفي الخيرية من العشر والخارج سئل في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه
 تيمار براءة سلطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءته أم لا
 الجواب لا يوجب خلافا فتعدد الأسماء جائز شرعا وعرفا والمسعى واحد فإذا أتى متعت مستند كافيا
 بهذا الأمر ما هو نافذ ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لأن الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد الاسمين
 كما هو ظاهر * (سئل) * فيما إذا كان لزيد الغائب دار مرهونة من قبله عند عمرو بن شري ثابته لعمرو
 بدمه زيد فبيعت الدار بثمن معلوم قبضه المرتهن عن دينه هو ثمن مثلها بعد ثبوت الدين والرهون
 المذكورين لدى قاض شافعي حكم بصفحة البيع وأجازه هو أقام مذهبه مستوفيا شرائطه وأفتى بصفحة
 شافعي بصفحة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر ونصرف بكر بالدار مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في البيع وترافع معه لدى حاكم حتى منع الابن من معارضة
 بكر في الدار وكتب بكل من البيع والثبوت والمنع حجة ومضت مدة والا أن قام الابن يعارض بكر
 في البيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة في ذلك * (الجواب) * نعم حيث الحال

مطلب

لو اتى بالدفع بعد الحكم

لا يقبل في بعض المواضع

مطلب

هل يكفي إمكان التوفيق

قوله على العقد المهم أي

الذي لم يورخ اهـ منه

مطلب

القول أو دعه عنده فلان بعد

ما ثبت الخراج الملك المطلق

لا يقبل

مطلب

فمن اسمه فضل الله وذكر

في براءة وظيفته السيد أحمد

فادعى أن له اسمين

مطلب

يجوز تعدد الاسم

مطلب

الغلط في الاسم لا يمنع

الدعوى

مطلب

إذا ثبت بيع الدار المرهونة

في غيبة الراهن لدى شافعي

ثم باعها المشتري يصح

ما ذكر * (سئل) * في عقار معلوم جاز في جهة وقف بر والتولون على الوقف واضفون يدهم عليه
ومتصرفون فيه لجهة وقف البر من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه
فادعى متولى وقف بر آخر على وكيل الوقف الاول لدى نائب محكمة بحريان العقار المذكور في الوقف
الاخر وحكم نائب المحكمة لجهة الوقف الاخر بالعقار المزبور بشهادة بيعة شريفة على خلاف المشهور
لمتواتر من كون العقار جاريا في جهة الوقف الاول وبعد مرور المدة المزبورة تصرف المدعي بالعقار مدة
أربع سنين ثم ادعى وكيل شرعي عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضي القضاة على متولى الوقف
الاخر بان الحكم المزبور صدر بشهادة البيعة على خلاف المشهور المتواتر وان الدعوى بعد مرور المدة
المزبورة بلا مانع غير مسموعة وأثبت دعواه المزبورة ومنع نائب قاضي القضاة المتولى المزبور وجهه وقفه
من معارضة الوقف الاول في العقار المذكور وحكم به لجهة الوقف الاول مستوفيا شرائطه وكتب به
حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها ام بدئوته بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم لان الدعوى لا تسمع
بعد ثلاث وثلاثين سنة كما مرح به في البحر عن المبسوط ولان البيعة على خلاف المشهور المتواتر لا تسمع
ولا تقبل * (سئل) * فيما اذا كان زيدا استحقاق معلوم في وقف اهلي فأت لا عن تركته وله ولد
انتقل الاستحقاق اليه بشرط الواقف فقام عمر ويدعي دينه له بدمية زينة ويكلف ولده دفعه له من
استحقاقه الذي استحقه بعد موت ابيه فهل لا يلزم الابن ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه ذلك
* (سئل) * فيما اذا كان لا يتام حصة معلومة في طاحونة اثناعين ايهم فباعها عنهم بدون وصاية
عليهم ولا وجه شرعي من زيد وتصرف بهازيد واستوفى منفعتها مائة حتى بلغ الايتام رشدين وزيدون
الدعوى بها على المشتري ورفع يده عنها ومطالبة بأجرة مثلها في المدة المزبورة بعد موت ما ذكر بالوجه
الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في طاحونة مشتركة بين جهات
وقف ومبرى جارية في تواجرا اخوين وتصرفهما بالوجه الشرعي قامت الآن امرأة وصى على اولادها
الايتام تكلف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم لجهة الايتام ويسمى ذلك رسما زاعمة ان
يبدأ الايتام تيمارا بموجب براءة محررة بأخذ شيء معلوم في كل سنة يسعونه رسما عن ارباب اما كن ومرسوم
من جملة الاما كن اسم الطاحونة المزبورة وان الايتام يستحقون المبلغ ايتامهم رسما عن الطاحونة والحال
انه لم يسبق للاخوين ولا لايهم ما وجد مما قبلها ما دفع شيء للمرأة ولا لوالد اولادها ولا لغيره من التيمارين
السابقين قبله فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمستأجر ليس
بمخصص لسماع هذه الدعوى فلا تسمع دعواها عليهم ما بذلك والله أعلم * (سئل) * فيما اذا قال المدعي
لي بيعة غائبة عن المصروفة سفر وطلب يمين خصمه فهل يحلف وتقبل البيعة اذا حضرت * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في امرأة دخلت الحمام ثم خرجت منه وادعت على الحمامية انها كانت دفعت لها قبل
دخولها زارا والحمامية تنكر ذلك وتكلف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف الى ذلك
ولا عبرة بمجرد دعواها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأب وأم
وخلفت تركته باعها الزوج بحضور الاب والام بمن قبضه فقامت الام تدعى ان لها في التركة أمتعة
معينة دفعتها لها حين التجهيز على سبيل العارية والام فقيرة والعرف في بلدتها مشترك ولها بيعة
عادلة على ذلك ويرغم الزوج أن سكوتها حين البيع رضى منها مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها
ولا عبرة بزعم الزوج * (الجواب) * نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال
ما ذكر وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضى لما في الاشياء من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولو
رأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضى عندنا * (سئل) * فيما اذا كان

مطلب
لا تسمع الدعوى بعد ٣٣
سنة ولا تقبل البيعة على
خلاف المشهور المتواتر

مطلب
لا يلزم الابن وفاء دين ابيه
من استحقاقه المنتقل اليه
عنه

مطلب
باع حصة الايتام بلا
وصاية ثم بلغوا لهم اخذها
من المشتري واخذ اجرة
مثلها

مطلب
ليس للتيمارى اخذ رسم
الطاحونة وان كان زعم انه
في براءته اذا لم يسبق له ولا
لمن قبله اخذ ذلك

مطلب
قال المدعي لي بيعة غائبة
وطلب يمين خصمه يحلف
وتقبل البيعة اذا حضرت

مطلب
ادعت انها دفعت للحمامية
زارا وهي تنكر فلا بد من
الاثبات

مطلب
تسمع دعوى الام العارية
حيث كان العرف مشتركاً

مطلب
رأى من يبيع ملكه وهو
ساكت لا يكون رضى عندنا

ليس له استيفاء دينه من
مديون مديونه

مطلب

ادعى أن بعضه قرض وبعضه
ربا تسمع

مطلب

لهم مطالبة عمهم باجرة
حصتهم من المعصرة التي
استغلها ولومات لهم الرجوع
في تركته

قوله ان كان الخ هكذا في
النسخة المنقول منها بدون
واو والذي في النصب
وان كان بالواو وهي الاولى
اه معجيه

مطلب

تحققهم خسران لدفع المدعى
فقرم احدهم باذنهم له
الرجوع

مطلب

تسمع دعوى البنات
بحصتهن بعد ١٥ سنة
اذ اعترف الاخ بان الدار
مخالفة لهم

مطلب

ادعت انها حبلت من زيد
الاجنبي وهو ينكر لا تصدق
عليه

مطلب

وضع جذوعه على حائط
جاره ودفع له دراهم ثم منعه
من وضعها له الرجوع
بالدراهم

مطلب

لا يلزم هذا دفع غرامات
شريكها في الدار

زيد الغائب دين بذمة عمرو فقام بكر يكلف عمر ادفع الدين المزبور له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالة
ولا وجه شرعي زاعما أن له ديناً على الغائب وأن له أخذه واستيفاءه من دينه الذي بذمة عمرو فهل ليس
لكذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك * (سئل) * في جماعة أقروا على أنفسهم بمال زيد
وأشهدوا بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليهم وأقاموا بينة على ذلك
فهل تسمع دعواهم وتقبل بينتهم * (الجواب) * نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقر بمال في صل
وأشهد عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بينة تقبل اه
* (سئل) * في معصرة دبس معدة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو ونصفين مات زيد عن
أولاد فوضع عمرو وأخوه يده على جميع المعصرة واستوفى منفعتها كلها مدة بلا اجارة ولا اجرة لمحصة أولاد
أخيه حتى مات عن ورثة وتركه ويريد أولاد زيد الرجوع في تركه عمرو باجرة مثل حصتهم في المعصرة
عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم لهم ذلك أقول انما يسوغ
لهم الرجوع ان كانوا صغاراً في مدة استيفاء عمهم الشريك منفعة المعصرة المشتركة لما تقر بأن منافع النصب
غير مضمونة عندنا الا في ثلاث وهي أن يكون وقفاً ومال يتيم أو معد للاستغلال لكن المعد للاستغلال
انما يقضى منفعة اذ لم يسكن بتأويل ملك أو عقد فلو سكنه بتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في
النصب عن الفصول العادية ونصه بيت أو حانوت بين شريكين سكنه احدهما لا يجب عليه الاجران كان
معد للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه ففي مسألتنا حيث كان الأولاد بالغين في المدة المذكورة
لا يجب لهم شيء على الشريك لان سكنه كانت بتأويل الملك وان كانوا صغاراً فلهم الاجرة من حيث
كونه مال اليتيم لأن من حيث كونه معد للاستغلال بل ذكر في الدر المختار عن القنية أن المعد للاستغلال
اذا سكنه الشريك لا يضمن ولو تيمم لكن المعتمد الاول كما حرره في رد المحتار على الدر المختار فتنبه لذلك
* (سئل) * في جماعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فيه وتحقق خسران بسبب الدعوى غرمه أحدهم بعد
ما قال له الباكون ادفع ذلك ومهما غرمت فعلياً بقدر حصتنا فدفعه ويريد الرجوع عنهم بقدر حصتهم
بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل مات عن ابن وبنات بالغين
وخلف داراً وضع الابن المزبور يده عليها مدة خمس عشرة سنة فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من
تسليمها هلن متعللاً بأن دعواهن بعد مرور المدة المزبورة لا تسمع مع اقراره بأن الدار مخالفة لهم عن أبيهم
فهل تسمع دعواهن بذلك * (الجواب) * نعم تسمع * (سئل) * في بكر بالغه ظهر بها جمل وسئات عنه
فقات من زيد وزيد بن كرو لم يصدقها على ذلك فهل القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه
* (الجواب) * نعم لا تصدق في حقه بمجرد قولها * (سئل) * فيما اذا ركب زيد على حائط جاره
بجذوع وعارضه الجار في ذلك فدفع له زيد مبالغاً من الدراهم ليبقى الجذوع ثم هدم الجار الحائط وسقطت
الجذوع ومنع زيداً من اعادةها ويريد زيد الرجوع عليه بالمبلغ وأخذه منه فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم له الرجوع به * (سئل) * فيما اذا كان لهند وابن أخيها الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في
محلة كذا ويرد على المحلة غرامات متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل المحلة هذا الى دفع ما على نصيب
الغائب في الدار من الغرامات بدون وجه شرعي فهل يمتنعون من ذلك * (الجواب) * نعم لان ما كان
من الغرامات لحفظ الاملاك فهي على الملاك بحسب املاكهم * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو
الاصيل عن نفسه والوكيل عن والدته بأن من الجارى في ملك المدعى والمتقبل اليه بالشراء من مدة
تسع سنين من فلان بثمان كذا جميع البغل المحض وأنه نهب منه في موضع كذا ووجده الآن بيد المدعى
عليه وموكلته وطالبه بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده ويده موكلته على البغل المزبور محجوباً به في ملكهما

بمقتضى أن المدعى عليه وشقيقه بكرًا كانا ابتاعاه من مدة تسع سنين وخمسة أشهر وأربعة أيام من رجل اسمه كذا بمن كذا ثم فقد من يد أخيه بكر ثم مات بكر وانحصار ثمنه فيه وفي أمه الموكلة المزبورة ثم وجد المدعى عليه وأمهم الموكلة البعل المزبور يسد رجلًا وأثبتا جريانه في ملكهما لدى حاكم شرعي حكيم لهما به بعد حلفهما على ذلك اليمين الشرعي بموجب حجة شرعية بتاريخ كذا وأبرزها من يده وتمسك بها فأنكر جريانه في ملك المدعى المزبور وأنكر المدعى مضمون الحجة فهل البينة بينة المدعى أو بينة المدعى عليه وإذا أقامها بايها ما يعمل * (الجواب) * يقضى بالبعل المذكور لمن ثبت سبق الشراء كما في الملتقى والمخالصة والبرازية والتبوير وعبارته وأن برهن خارجا على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد أو خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق به وفي المنع مانعه ثم اعلم أن البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزى إلى خزائن الأكل والله سبحانه أعلم أقول ما في المنع قد منّا الكلام عليه في هذا الباب نقلا عن نور العين فراجع * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة فدفع الأرض لعمرو ليزرعها عمرو لنفسه ويدفع ما عليها للوقف وغيره فزرعها عمرو في عدة سنين ودفع ما عليها للحجة الوقف وغيره والآن قام زيد طالب عمر بأجرة الأرض زاعما أنه يستحق أجرها في المدة المزبورة فهل لا يستحق ذلك * (الجواب) * نعم لا يستحق ذلك * (سئل) * في امرأة تدعى قدم نهرين أزيد من مائة سنة وإن لها بينة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من اثنتي عشرة سنة وله بينة بذلك فأتى البيتين تقدم * (الجواب) * إذا تعارضت بينة الحدوث وبينة القدم في البرازية والمخالصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البيئات للبغدادى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلافي في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكسيف اه وقال في المحاوى الزاهدى له كسيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى أنه محدث لأنها تثبت ولاية النقص ثم رقم الكتاب آخر القول في هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيئات أن الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الأصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر إذا البينة انما شرعت لاثبات أمراء حدث واليمين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله أعلم أقول وحاصل ما في المحاوى أن بينة الحدوث أولى لاثباتها أمرا عارضا وهو خلاف الاصل إذا الاصل عدم العروض وهذا موافق للاصل المقرر في الفروع والاصول من أن البينة لاثبات خلاف الظاهر لان الظاهر لا يحتاج الى البينة ولذا حيث عدت البينة يكون القول لمدعى القدم وظاهر كلام المؤلف ترجيح هذا على ما في البرازية والمخالصة وهو ظاهر لما وافقته للقواعد كما قدمناه في كتاب الشهادات وقد منّا ان ما في شرح الملتقى حكاية لقولين متعارضين لاجمع بين القولين إذا لفرق على ما قدمناه بين الكسيف والبناء وقد منّا أيضا قولنا في المسألة وأن المؤلف افاد أن ذلك كله حيث لم يؤرخا فان ارخا قدم السابق تاريخا كما جزم به اصحاب المتون وغيرهم والله أعلم * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن ورثة بالغين وخلف تركته مشتملة على ديون له بذم جماعة معلومين وعلى اعيان معلومة اقسم الورثة للاعيان وبقيت الديون بذم الجماعة لم يسقطها الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيئا منها وكتبوا بالاقسام حجة متضمنة لالبراء العام بينهم بأن كل واحد منهم لا يستحق قبل الاخر حقا مطلقا لامن التركة ولا من غيرها فهل تكون الديون المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على الفريضة الشرعية ولا تدخل في البراء المذكور * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل يحترف بعصبريز الشمس يستخرج دهنه ويبيعه وهو متقن محرفته ويكلفه اهل حرفته أن يكون شريكا معهم في ذلك جبرا

مطلبه

في دعوى بفل تنازعه ذو يد
وخارج وكل يدعى شراؤه من
شخص وأرخا

مطلبه

يقضى بالبعل لمن ثبت سبق
الشراء

مطلبه

لا بد أن يشهدوا أنه اشتراها
من فلان وهو يملكها

مطلبه

له مشد مسكة في أرض أذن
لزيد بزرعها ليس له على زيد
أجرة

مطلبه

في دعوى الحدوث والقدم

مطلبه

القول لمدعى القدم والبينة
بينة الحدوث

مطلبه

اقسم الورثة اعيان التركة
ثم تباروا بقي الديون بينهم على
الفريضة الشرعية

مطلبه

يكلفه اهل حرفته ان
يشاركهم لا يجبر على ذلك

بلا رضاه ولا وجه شرعي فهل يمنعون من تكليفه ذلك ولا يجبر على ذلك * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في جماعة لهم دعوى على ابن زيد البالغ يكافون زيد احضار ابنه بلا كفالة منه له
 ولا وجه شرعي فهل لا يلزم الاب ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه احضار ولده الابوجه شرعي
 * (سئل) * فيما اذا كان لرجلين مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصدا لهما على حمام وقف معروف
 في تعينه الضروري بالوجه الشرعي ومحكوم بعخته فدفع ذلك لهما رجلا من مالهما باذن متولي الوقف
 والقاضي ليكون لهما مرصدا على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف ومضت مدة والآن
 يريد الدافعان المذكوران الرجوع على القابضين بتظير المبلغ المدفوع وأخذه منهما بدون وجه شرعي
 فهل ليس لهما ذلك * (الجواب) * نعم ليس لهما ذلك الابوجه شرعي * (سئل) * فيما اذا مات
 زيد لاعن وارث ظاهر وخلف تركته فادعى عمرو دينه كذا من الدراهم له بذمة زيد لم يأخذه من زيد
 بعد ما نصب القاضي وصيا لسمع الدعوى المذكورة وأقام عمرو بينة عادلة شهدت له بطبق دعواه
 المزبورة في وجه الوصي المذكور وخلف على ذلك الخلف الشرعي بعد جحود الوصي لذلك وحكم له القاضي
 بذلك ويريد عمرو وأخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * بما
 حاصله أن ورثة زيد المقتول ادعوا على جماعة خمسة اناهم معلومين بأنهم ضربوا بندقيتين فأصابا
 احدهما مهر زيد المذكور في خاتمته اليمنى وخرجت من اليسرى وضربوه أيضا بسكين في صدره فمات
 من ذلك من سابعته ولا تعلم الورثة من ضربه من الجماعة وجاءوا بشاهدين شهدا كذلك وأنهما لا يعلمان
 من ضربه منهم ويعلمان أنه مات من الضرب المحاصل من بين الخمسة انغار المذكورين فكيف الحكم
 * (الجواب) * شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وتعيينه لينصب الحكم عليه فحيث لم يعلم
 الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين كما في ذلك الخبر الرمي وصورة ما في يدي
 جماعة يضربون بالبندق حول مطهر أصابا بندقته وجهه صغير فضعته ولم يعلم الضاربها الحكم أجاب
 حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا يتصور الضرب منهم بأجمعهم
 لأن ذلك محال والله سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها أن لها
 بذمة بعلمها والد الموكله مبالغ من الدراهم قدره كذا وأنه مات والمبلغ باق في ذمته وبرهنت وحلفت على
 ذلك بعد انكار الوكيل المذكور وحكم لها بذلك ثم بلغ الموكله أن المدعية أبرأت ذمة بعلمها المزبورة في مرض
 موته ابراء ما من كل حق ودعوى وطلب ولها بينة عادلة بذلك فهل اذا أقامتها تسمع وتنفع المدعية من
 دعواها المزبورة أم لا * (الجواب) * قال في التتوير ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على
 شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الايفاء والابراء ولو بعد القضاء قبل
 برهانه اه ادعى عليه الفاقرضا فأنكر فأنكر ما لك على شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطلوب
 على الايفاء والابراء يقبل لا مكان التوفيق ولو زاد ولا أعرفك لا يسمع لعدم امكان التوفيق وعن
 القدوري يسمع أيضا لجواز صدور الايفاء والابراء من بعض وكلائه كما يكون للاشراف وان قال ليس
 لك عندى وديعة تسمع دعوى الرد والهلاك لوضوح التوفيق لأنه يمكن أن يقول ليس لك عندى وديعة
 لا في ردديتها وهلكت فعلى هذا في مسألة الدين التي ذكرنا عن الجامع الصغير ينبغي أن يفصل الجواب
 ويقال ان قال ليس لك على تسمع دعوى الايفاء ولو قال ما استندت منك لا لعدم امكان التوفيق بزازية
 في الخامس عشر من كتاب الدعوى

* (كتاب الاقرار) *

* (سئل) * في جماعة اقتسموا تركته مورثهم على الفريضة الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يبق يستحق

مطلب
لا يكلف الاب احضار ولده
ليدعى عليه

مطلب
من دفع المرصد لصاحبه
باذن المتولي والقاضي ليس
له الرجوع على القابض
مطلب
مات لاعن وارث وعليه دين
لز يدائنه زيد في وجه وصي
نصبه القاضي له اخذه من
التركة

مطلب
شرط صحة الدعوى العلم
بالمدعى عليه
مطلب
اذا لم يعلم الضارب لا تصح
الدعوى على جميع
الضاربين

مطلب
اثبت المبلغ في وجه وكيل
هند المنكر ثم ادعت الموكله
الابراء تسمع دعواها

مطلب
قال ما كان لك على شيء قط
ثم ادعى الايفاء والابراء تسمع

قبل الا تخرجها مطلقا من سائر الحقوق الشرعية اقرارا شرعيا صدر منهم في صحته وجواز امرهم الشرعي
 لدى بيعة شرعية ومضت مدة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا يعمل به بعد ثبوته شرعا ولا تسمع دعوى
 أحدهم على الآخر بشئ سابق على الاقرار المزبور * (الجواب) * نعم اقول سيأتي كلام طويل على هذه
 المسألة * (سئل) * في رجل قال لا جبره ان اخرجتك من عندي فانت بريء من الدين الذي لي
 عليك ويريد الآن اخراجه فهل لا يصح تعليق الابراء بالشرط * (الجواب) * نعم لا يصح قال في
 الكنز قيل الصرف ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع والقصة الى أن قال والابراء
 عن الدين اه ومثله في المتون والشروح * (سئل) * في رجل أقر لزوجه ببلغ دين معلوم لها بذمته
 اقرارا شرعيا صدر منه في صحته وجواز امره الشرعي لدى بيعة شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة
 غيرها فهل يعمل باقراره المزبور بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم يعمل به حيث كان في الصحة
 * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد دارا من ملا كها بتمن معلوم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك
 صل ثم أقر في صحته لدى بيعة شرعية انه اشترى المبيع المزبور لاخته فلانة وان الثمن من مالها وان اسمه
 في الصك المزبور عارية لاحق له معها في ذلك وصدقته اخته على ذلك فهل يعمل باقراره المزبور
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أقر في صحته وجواز امره الشرعي ان المبلغ وقدره كذا
 من الدراهم المكتتب باسمه بذمة فلان بموجب صك لفلانة وان اسمه في صك الدين عارية فهل يكون
 اقراره المذكور صحيحا * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من أبيه مبلغا معلوما
 من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى اجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد المبلغ لابيهِ والا أن قام اخ لزيد
 يكلفه دفع نظير المبلغ زاعما ان الاب قد أقر ان الدين المذكور الذي له للاخ فهل يكون قبض الاب
 صحيحا * (الجواب) * نعم يكون قبض الاب صحيحا وليس للاخ مطالبة زيد بذلك قال الذين الذي
 لي على فلان لفلان أو المودعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم
 الى المقر له بئري خلاصه لكنه مخالف لما مر انه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في
 المحاوي القدسي ولم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية ضح وان لم يقبله لم يصح
 قال المصنف وهو المذكور في عامة المعتبرات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى علائي على التويز من
 الاقرار والذي مره قوله عند قول الماتن جميع مالي أو ما املكه له هبة لا اقرار فلا بد لصحة الهبة من
 التسليم بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة اه فتلخص من هذا ان
 قبض المقر المذكور في السؤال المزبور صحيح لأن ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان صح اقراره وعلى
 ما تقدم اقراره باطل لانه يشترط فيه التسليم اذ هبة وأيضا تملك الدين ممن ليس عليه الدين باطل
 الا أن يسلطه على قبضه ولم يسلطه على قبضه فيكون الدين باقيله وولاية قبض دينه له لا لغيره والله
 سبحانه أعلم * (سئل) * في امرأة أقرت في صحتها بأن زيد ابن ابن عمها عصبه لأم وأب ولم يكن لها
 وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركه فهل يرثها زيد المزبور * (الجواب) * حيث
 لم يكن لها وارث معروف ولو بعيدا يرثها زيد المقر له والمسالفة في كتاب الاقرار من الملتقى * (سئل) *
 في امرأة أبرأة زوجها من مؤخر صداقها المعلوم الذي عليه في صحتها وجواز امرها الشرعي لدى بيعة
 شرعية وقبل ذلك منها وتصادق على ذلك والا أن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسمع
 * (الجواب) * نعم تكون دعواها غير مسموعة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (سئل) * فيما اذا أقر
 زيد في حال صحته وجواز امره الشرعي لدى بيعة شرعية ان جميع ما كان داخل داره المعلوم ملك
 لزوجه فلانة لاحق له معها في ذلك وصدقته بذلك والا أن مات زيد عن الزوجة وعن اخت تعارضها

مطلب
 اقتسموا تركته موتهم وأقر
 كل منهم أنه لم يبق يستحق
 عند الآخر شيئا الحج

مطلب
 تعليق الابراء بالشرط لا يصح

مطلب
 أقر في صحته لزوجه بدين
 يصح

مطلب
 اقربان الدار لاخته وان
 اسمه في الصك عارية

مطلب
 اقربان الدراهم باسم فلانة
 وان اسمه في صك الدين
 عارية

مطلب
 اذ اقربان الدين لفلان
 فولاية القبض للمقر

مطلب
 يصح الاقرار بالوارث حيث
 لا وارث معروف

مطلب
 أبرأت زوجها من مؤخر
 صداقها في حال صحتها
 لا تسمع دعواها به بعده

مطلب
 أقر في صحته لزوجه بجميع
 ما في داره يصح

مطلب
أقر بجميع ما في يده لفلان ثم
اختلفا في عبد أنه كان في يده
أولا فالقول للمقر

في جميع الامتعة الموجودة في الدار المزبورة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح * (الجواب) *
نعم ما في يدي من قليل أو كثير من عبد وغيره أو في خانوتي صم لأنه عام لا مجهول بزازية وذكري الجامع
رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد أو غيره لفلان صم اقراره لأنه عام وليس بمجهول فان حضر
المقر له وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلفا في عبد في يده أنه كان في يده يوم الاقرار ولم يكن مكان
القول قول المقر وكذا لو قال جميع ما في خانوتي خانية من الاقرار وسئل الخانوتي فيمن اشهد على
نفسه جماعة أن جميع ما بمنزله الكائن بمحلة كذا من الامتعة ملك لزوجته فلانة وأنها تستحقه دونه
ودون كل واحد ولم يحط علم الشهود وقت تحمل الشهادة بجميع ذلك ولا شيء منه فهل اذا ادعت
الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ماذة كره على ورثة الزوج وقامت الجماعة المذكورة يشهدون لها ولمن
قام مقامها بجميع ماذة كره على الزوج المزبور بما اشهدهم به تقبل شهادتهم بذلك ولا تكون شهادتهم
بمجهول فأجاب الشهادة بمحجة لأنها على سبيل العموم لأنها شهادة بجميع ما في المنزل والعموم من قبيل
المعلوم لا من قبيل المجهول فلا تكون شهادة بمجهول قال في البرازية قبيل نوع فيما يكون جوابا بما نصه
ما في يدي من قليل أو كثير من عبد وغيره أو ما في خانوتي صم لأنه عام لا مجهول وكذا في قاضيخان اه
أقول نعم لو أنكرت ورثة الزوج أن هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم لقيامهم
مقامه وكان على الزوجة اثبات ذلك كما علم مما مر عن الخانية * (سبئل) * فيما اذا ادعى زيد على
عمرو بأن لي بذمتك كذا من الدراهم قرضا فقال عمرو انك أبرأتني من القرض المزبور فادعى زيد بأن
الابراء المزبور صدر بينهما على سبيل التلجئة وفسرها وأقام بيته عليها فهل تقبل بيته * (الجواب) *
نعم اذا ادعى أن ما صدر بينهما مما ذكر كان بطريق التلجئة والمواضعة وفسرها وأقام بيته على طبق
مدعاه تقبل بيته بطريقها الشرعي ثم كما لا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن يقول لا شيء
أقر لك في العلانية بمال وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع وان ادعى
أحدهما أن هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه جده فالقول للمدعى المجدوع عن الآخر البينة من
الثامن من يبيع التلجئة ومثله في فتاوى عطاء الله افندي من الكفالة واحاله الى البدائع أيضا قال
في البرازية قال لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقله على وجه الاستهزاء والقول لمنكر الاستهزاء
بيمينه والظاهر أنه على نفي العلم لأنه على فعل الغير من حاشية البحر الخير الرملى من باب دعوى الرجلين
* (سبئل) * فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو دين وبه رهن خات زيدة ورثة وتركه ووجد الرهن في
ثركه فقال وكيل الورثة لعمرو هذا رهنك فقال نعم ثم قال له بقي لك قبله شيء غير هذا فقال عمرو لم يبق لي
قبله شيء والآن يدعى عمرو أن له عنده حليما معلوما لنفسه فهل اذا ثبت ماذة كره تكون دعواه بذلك غير
مسموعة * (الجواب) * نعم واذا أقر الرجل أنه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو
ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحده القذف وما هو دين بدل عما هو مال كالنكاح والابرة أو واجب
بدل عما ليس بمال كالمهر وأرش الجناية وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة
وانما دخل تحت البراءة المحقوق كلها ما هو مال وما ليس بمال لأن قوله لاحق له في نكرة في موضع النفي
والنكرة في موضع النفي تعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لأن قبل كما تستعمل في الامانات تستعمل
في المضمونات أيضا يقال فلان قبيل فلان أي ضمن قالوا وليس في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه
الكلمة لأنها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف ما لو قال
لاحق لي على فلان وبخلاف ما لو قال لاحق لي عند فلان فإنه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون لأن
عند تستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وعلى هذا لو قال فلان برئ مما لي قبله

مطلب
لا يجوز الاقرار تلجئة والقول
لمن يدعى المجد

مطلب
اذا ادعى أنه أقر مستهزئا
فالقول لمنكر الاستهزاء

مطلب
لاحق لي قبل فلان يدخل
فيه كل حق مال أو ليس بمال

مطلب
ليس في البراءة كلمة أعم
وأجمع من هذه الكلمة

مطلب
لاحق لي عنده لا يتناول
المضمون

يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو بري مما لي عليه دخل تحت البراءة المضمون دون الامانة
ولو قال هو بري مما لي عنده فهو بري عن كل شيء اصله امانة ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد
ذلك واقام بيته فان ارجح وكان التار يخ قبل البراءة لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان التار يخ بعد
البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يؤرخ بل اُبهم الدعوى ابهاما فالقياس ان تسمع دعواه ويحتمل
ذلك على حق واجب له بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بينته ولو اقر ان فلانا بري قبله ولم يقل من
جميع حقي ثم قال انه بري من بعض الحقوق دون البعض لا يصديق ويكون برياً عن المحقوق كلها
ولو قال رب الدين برئت من ديني على فلان كان هذا براءة للمطلوب كما لو اضاف البراءة الى المطلوب بأن
قال هو بري من ديني وكذا لو قال هو في حل تعالى عليه ولو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة
عن الامانات لا عن الدين ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان رجل على آخر مال فقال قد حلت لك قال
هو هبة وان قال حلت لك منه فهو براءة ذخيرة غصب عينا فحل له مال كله من كل حق حوله قبله قال ائمة
بل التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا عين قائمة كذا في القنية هندية من الباب الثالث ابرأت
جميع غرمائي لا يصح الا ذانص على قوم مخصوصين وقال الفقيه وعندى انه يصح برزاية من الاقرار
(سئل) فيما اذا اقر زيدا في محنته وجواز امره الشرعي ان الدين الذي لي بذمة عمر وليكروا ان اسمه
في صلك الدين عارية وتصادق على ذلك تصادقا شرعيا الذي بينه شرعية فهل يكون الاقرار المزبور
صحيا (الجواب) نعم وأما تعليق الدين من غير من هو عليه ففساد كما في شرح المجمع وغيره وقيد
في المحاوي القدسي بما اذا لم يسلطه عليه أما اذا سلطه عليه فيضمر وحسب كذا ان قال الدين الذي لي على
زيد فهو له وروى سلطه على القمض ولكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح
فتاوى التمرناشي من الاقرار ضمن سؤال (سئل) في رجل قال لزوجه وهما في الصحة ان جميع
مالي سوى الامتعة التي على يدي لزوتي فلانة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة قبل التسليم فهل تكون
الهبة المزبورة غير صحية (الجواب) نعم قال جميع مالي أو ما ملكه له اي زيدا فهو هبة لا اقرار
واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يحتج الى ذلك قال في الحاشية عن
اوائل كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكاف
رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جميع مالي او جميع ما ملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم
ولا يحجر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا اه والاصل في ذلك انه ان اضاف المقربه
الى ملكه كان هبة لان قضية الاضافة تنافي جملة على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيكون هبة
يشترط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشكل على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار كما تقدم لان الاضافة فيه
اضافة نسبة لا اضافة ملك الخ منع الفقهاء من الاقرار وتما فروع المسألة فيها ومثله في الدرر
(سئل) في امرأة أقرت في محنتها ان جميع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل ابوه ذلك
وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيا (الجواب) نعم
يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في محنته جميع ما هو داخل منزلي لا مرأتى هذه ثم مات صح
اقراره قضاء فان عملت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار
لا تملك خاتبة من فصل فيما يكون اقرار رجل أقر في محنته وبكال عقله ان جميع ما هو داخل منزله لا مرأته
غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك ابنا فدعى الابن أن ذلك تركه ابيه قال أبو القاسم الصفار ان
عملت المرأة ان جميع ما أقربه الزوج كان لها يبيع أو هبة كان لها ان تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج

مطلب

اذا ادعى بعد البراءة فان ارجح
بتاريخ قبل البراءة لا تسمع
دعواه وان بعدها تسمع وان لم
يؤرخ لا تسمع

مطلب

لو قال برئت من ديني ببر أمثل
قوله هو بري من ديني

مطلب

ليس لي معه شيء براءة عن
الامانات لا عن الدين

مطلب

التحليل يقع على ما في الذمة
لا على عين قائمة

مطلب

ابرأت جميع غرمائي لا يصح
وعند الفقيه يصح

مطلب

الدين الذي لي بذمة عمرو
ليكروا في الصك عارية

يصح

مطلب

اذا قال جميع مالي لزوتي
فهو هبة فلا بد من التسليم

مطلب

جميع ما يعرف بي أو ما ينسب
الي لفلان فهو اقرار

مطلب

الاصل انه ان اضاف المقربه
الى ملكه كان هبة

مطلب

أقرت بجميع ما هو داخل
منزلها لابنها الصغير

مطلب الاقرار بنصف غلة
البلستان أو العبد صحيح
مطلب أقر له بنصف
القصب ثم اختلف فيه
الاصل والفرع
مطلب أقر له بشجرة
عليها ثمر كان له الشجرة
بثمرها
مطلب قال عدي هذا
لفلان يكون هبة وان قال
هذا المال لفلان يكون
اقرارا
مطلب قال داري هذه
لولدي الاصاغر يكون
باطلا الخ
مطلب أقر في حقه
لزوجته ببناء حانوت وما فيها
من الاقشة صحيح
مطلب اذا أقر له بالارض
يدخل الغراس
٩ تقرير على الشق
الاول من الاصل الاول اه
منه
مطلب اذا قال بناؤنا في
وأرضها لفلان كان البناء
والارض للقر له
٨ قوله الا ان الاقرار بعد
الدعوى لا يمنع صحة الاقرار
المناسب أن يقال الا أن
الدعوى قبل الاقرار لا تمنع
صحة الاقرار اه منه
٤ تقرير على الشق الاول
من الاصل الاول أيضا اه
منه
مطلب قال أرضها لي
وبناؤها لفلان فهو كما قال

وان علمت انه لم يكن يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لهذا الاقرار خاتمة من المحل المزبور * (سئل) * فيما اذا
أقر زيد في حقه وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا لذي بينة شرعية ان اخته فلانة تستحق الحصص
وقدرها كذا من المحطة المزروعة في بستان كذا أو بستان كذا أو مثل ذلك من ثمرتي وتوهمها البارزة
وصدقته اخته على ذلك وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا * (الجواب) نعم رجل قال لفلان نصف
غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة الخ خاتمة من كتاب الاقرار بالغلة كل ما يحصل
من ربيع أرض أو كرائها واجرة غلام أو نحو ذلك مغرب وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن شخص
أقر أن لزيد في هذا القصب المزروع النصف وعلى المقر القيام بمصالحه الى حين الكبر ثم في السنة الثانية
أخلف القصب ونبت قصب آخر فادعى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر انما كان اقرارى
بالقصب الاول خاصة فأجاب يستحق المقر له الاصل والفرع * (سئل) * في جماعة أقر في حقه بآن
لاحق لهم مع فلانة وفلانة الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتمل على اشجار فواكه وزيتون
مفرحين الاشهاد وأن ذلك لهما اقرارا مقبولا منهما فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا ويكون ثلثا الاشجار
وثمرها للاختين * (الجواب) * نعم ولو أقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجرة بثمرها خاتمة من فصل فيما
يكون اقرارا بشئ أو بشيئين ومثله في شرح المتنق للعلاني من فصل فيما يدخل في البيع تبعا * (سئل) *
في امرأة أقرت بربع امتعة معلومة لشقيقته في حقه وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت
عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) نعم وصح اقرار المأذون بعين في يده والمسلم بخمر
وبنصف داره فشاغابنيوير الا بصار وفي الخاتمة ذكر في المتنق رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان
أو قال نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة ولو قال نصف داري هذه أو نصف عدي هذا أو نصف
بستاني هذا لا يجوز ولا يلزمه بهذا الاقرار شي قالوا ان أضاف المال الى نفسه أولا بأن قال عدي هذا
لفلان يكون هبة على كل حال وان لم يضعه الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المتنق
رجل قال داري هذه لولدي الاصاغر يكون باطلا لا بهبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال هذه
الدار للاصاغر من أولادى فهو اقرار وهى لثلاثة من أصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال
ثلث داري هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه * (سئل) * فيما اذا
أقر زيد اقرارا شرعيا في حقه وجواز أمره الشرعي ان لاحق له مع زوجته هند في جميع بناء المحانوت
المعلومة ولا في جميع ما حوته المحانوت من القماش المعلوم وان ذلك كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار
المزبور * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد واضعا يده على جنيته معلومة مشتملة
على غراس فادعى عليه ناظر وقف أهلى بأن الجنيته أرضا وغراسا جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك
بالدينة الشرعية لدى القاضي فاعترف زيد بأن أرض الجنيته جارية في الوقف المرقوم وأن غراسها ملك
له فهل يدخل الغراس تبعا ويكون كله للقر له * (الجواب) * حيث أقر أن أرض الجنيته جارية في
الوقف يكون كله للوقف المقر له ولا يصدق المقر لآن الغراس تابع للارض والله أعلم وما هنا أصلان *
احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار
لا تصح * والثاني ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا ٩ فنقول اذا قال بناء
هذه الدار لي وأرضها لفلان كان البناء والارض للقر له لانه لما قال بناء هذه الدار لي فقد ادعى لنفسه
فلما قال وأرضها لفلان فقد جعل مقررا بالبناء للمقر له تبعا للاقرار بالارض لان البناء تبع للارض ١٠ الا
ان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار ٤ وان قال أرضها لي وبناؤها لفلان كانت الارض له وبناؤها
اعلان لانه لما قال أولا أرضها لي فقد ادعى الارض لنفسه وادعى البناء ايضا لنفسه تبعا للارض

٧ تفرع على الشق

الثاني من الاصل الاول

اه منه

مطلب قال أرضها للفلان

وبناؤها في أرضها للمقر له

مطلب

قال بناؤها للفلان وأرضها

لفلان آخر فهو كما قال

٦ تفرع على الاصل الثاني

اه منه

مطلب

قال أرضها للفلان وبناؤها

لفلان آخر فهو كما قال

٥ تفرع على الاصل

الثاني اه منه

مطلب

قال بناؤها للفلان وأرضها

لفلان آخر فهو كما قال

مطلب

فيما اذا قال هذا الختام

في الاقصه فانه لك الخ

مطلب

أقرانه لا يستحق قبله حقا

لا تسمع دعوى الكفالة

السابقة

مطلب

أقر أحد الورثة بالدين

يؤخذ منه ان وفي ما ورثه به

مطلب

لوشهد أحد الورثة المقر

بالدين على المورث مع آخر ان

الدين كان على الميت قبلت

مطلب

أقر بعض الورثة بالوصية

يؤخذ منه ما يخصه

فاذا قال بعد ذلك وبناؤها للفلان فقد أقر للفلان بالبناء بعدما ادعاه لنفسه والاقرار بعد الدعوى صحيح فيكون للفلان البناء دون الايض لان الارض ليس بتابع للبناء ٧ وان قال أرضها للفلان وبناؤها في أرضها للمقر له بالارض والبناء للمقر له بالارض لانه لما قال أولا أرضها للفلان فقد جعل مقرا بالبناء فلما قال بناؤها في أرضها للمقر له بعد ما أقر لغيره والدعوى بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا تصح ٧ وان قال أرضها للفلان وبناؤها للفلان آخر كان الارض والبناء للمقر له الاول لانه جعل مقرا للمقر له الاول بالبناء فاذا قال بناؤها للفلان جعل مقرا على الاول لا على نفسه وقد ذكرنا ان اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز ٥ وان قال بناؤها للفلان وأرضها للفلان آخر كان كما قال لانه لما أقر بالبناء أولا تصح اقراره للمقر له لانه اقراره على نفسه فاذا أقر بعد ذلك بالارض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير بغير اقراره بالارض فيكون مقررا على غيره وهو المقر له الاول واذا أقر الانسان على غيره لا يصح وفي المتقي اذا قال هذا الختام في الاقصه فانه لك او قال هذه المنطقة في الاحلية فانها لك او قال هذا السيف في الاحلية او قال الاجائل فانه لك او قال هذه الحجة في الابطالة فانها لك والمقر له يقول هذه الحجة في القول قول المقر فبعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالتزاع والدفع الى المقر له وان كان في النزاع ضرر واجب المقر ان يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة من الاقرار * (سئل) * فيما اذا أقر زيدا في حصة وجواز أمره الشرعي انه لا يستحق قبل عمر وحقا مطلقا وأمره والا ان يريد الدعوى على عمر وكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل اذا ثبت اقراره لا تسمع دعواه الزبوة * (الجواب) * نعم كما في الخبرية تغلا عن المبسوط * (سئل) * فيما اذا كان زيد الذي بذمته عمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم فهل غمرو غن ورثته وتركه طالب زيدا ورثته غمرو بدينه المزبور فأقر أحد الورثة بالدين وبجدة المارقون وبوفى ما ورثته به وقد قبضه زيد من المقر والا ان يريد المقر استرداد منه بغير وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقر بالدين للدعي به على مورثه وبجدة المارقون يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثته به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره أبو الليث دفعا للضرر ولوشهد هذا المقر مع آخر ان الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضي عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر كذا في شرح التنوير للعلائي اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية فتساوى التمراشي من الاقرار اقول الذي يظهر انه لو دفع الدين قبل القضاء به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه برضاه قبل القضاء كما أفتى به المؤلف لانه قد فعل ما يلزمه به القاضي فصار الحاصل انه يلزمه بالتراضي أو بقضاء القاضي وانما توقف على القضاء عند امتناعه لتصحيح شهادته مع آخر بما أقر به اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه به لم تقبل شهادته * (سئل) * في رجل مات عن زوجتين وعن عم عصبة وخلف تركه فاقسموها بينهم ثم ان الزوجتين اقرتا لجماعة معلومين ان المورث اوصى لهم بثلث ماله والعلم ينكر ذلك فكيف الحكم * (الجواب) * اذا ثبتت الوصية باقرارهما فقط والعلم منكري سري اقرارهما علم ما يؤخذ منها ما يخصهما من الوصية المزبورة قال في العمادية في فصل ٣٩ بعض الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فدعى رجل ان الميت اوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس ان يؤخذ منه ثلاثة اجناس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علما نأرحهم الله تعالى لان المقر أقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلثه في يد غيره

فما كان اقرارا فيما في يده قبل وما كان اقرارا فيما في يد غيره لا يقبل فوجب ان يسلم اليه ثلث ما في يده اه
 * (سئل) * في امرأة ماتت عن اخ و ابن عم عصبه وخلفت تركته فاقربان العلم بان زيدا ابن عم
 عصبه له في درجته فهل يستحق المقر له نصف حصة المقر * (الجواب) * نعم وارث معروف اقر بوارث
 آخر قاسمه ما بيده على موجب اقراره اذ اقربا استحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب اذ فيه
 تحميل النسب على الغير فلو اقر بآخر بعده فلو صدق المقر له الاول اقسما ما بيده بحسب ما اقر او لو
 كذبه فلو دفع للاول بقضاء فلا يضمن خيصير ما دفع كما لك فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل
 المدفوع كباقي في يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقر بأنه سلم بغير حق
 فيضمن فصولين في ٢٩ وفيه مات وترك اخوين فاقرا أحدهما بأخ وأنكر الآخر فاعطى الاخ
 المقر له نصف ما بيده في قول أهميائنا وعند ابن أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده * (سئل) * فيما اذا صالح
 احد الورثة وبرا ابراءا عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على
 نفسه في حصته منه * (الجواب) * نعم تسمع والمسألة في متن التنوير في آخر كتاب الاقرار وفي
 السادس من صلح البرازية قال تاج الاسلام وبخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وبرا ابراء
 عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول تجوز دعوى
 حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه وقد أفق به الخير ازميلي وقال وحيث ثبت الاصح
 لا يعدل اه أقول ما أفق به الخير ازميلي قدرته معاصره العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها تنقيح
 الاحكام في الاقرار والابراء المخاض والعام وهي رسالة حافلة بسط فيها الكلام * وأوضح بها المرام *
 وقل ان البراءة العامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء سابق عليها عينا كان أو ديناً بميراث أو غيره
 وحقق ذلك بأن البراءة اما عامة يبرأ بها من العين والدين كلاهما أو لا دعوى أو لا خصومة لي قبل
 فلان أو هو برئ من حق أو لا دعوى لي عليه أو لا تعلق لي عليه أو لا استحق عليه شيئاً أو ليس لي معه أمر
 شرعي أو أبرأته من حق أو مما لي قبله وأما خاصة بدين خاص كأبرأته من دين كذا أو بدين عام كأبرأته
 مما لي عليه فيبرأ عن كل دين دون العين وأما خاصة بعين فتصح لنفي الضمان لا الدعوى فيدعي بها على
 المخاطب وغيره وان كان الابراء عن دعواها فهو صحيح ثم ان الابراء للشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم
 يصح ولو عن مجهول فقوله قبضت تركته مورثي كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو برئ ليس ابراء
 عاماً ولا خاصاً بل هو اقرار مجرد ولا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى على
 رجل ديناً صالح لا احتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضاً وقول الرجل هو برئ مما لي عنده اخبار عن ثبوت
 البراءة لا انشاء وفي العبادية قال ذواليد ليس هذا لي أو ليس ملكي أو لا حق لي فيه أو نحو ذلك ولا منازع
 له حينئذ ثم ادعاه أحد فقال ذواليد هو لي فالقول له لان الاقرار بالمجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا
 تضمن ابطال حق على أحد اه ومثله في الفيز وخزانة المفتين وفي الخلاصة لا حق لي قبله يدخل
 فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وحد اه وفي الاصل فلا يدعي ارثاً ولا كفالة نفس أو مال
 ولا ديناً أو مضاربة أو شركة أو ودية أو ميراثاً أو عبداً أو داراً أو شيئاً من الاشياء حاداً بعد البراءة اه
 فهذا علمت الفرق بين ابرائك أو لاحق لي قبلك وبين قبضت تركته مورثي أو كل من لي عليه دين فهو
 برئ ولم يخاطب معيناً وعلمت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثاً ابراء عاماً لا يمنع من
 دعوى شيء من التركة وأما عبارة البرازية أي السابقة فأصلها معزول إلى الخط ومع ذلك لم يقيد الابراء فيها
 بكونه معيناً أو لا وقد علمت اختلاف المحكم في ذلك ثم ان كان المراد بما في البرازية اجتماع الصلح المذكور في
 المتون والشروح في مسألة التخرج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لا رواية فيه كيف وقد قال

مطلب
 اقر أحد الورثة بوارث آخر
 قاسمه فيما بيده

مطلب
 صالح الوارث وبرا ابراءا عما
 ثم ظهر شيء من التركة
 هل تسمع دعواه

مطلب
 البراءة اما عامة واما خاصة
 بدين خاص أو عام أو بعين

مطلب
 الابراء للشخص مجهول
 لا يصح وان لمعلوم يصح
 ولو بمجهول

مطلب
 لاحق لي قبله يدخل فيه
 العين والدين

قاضيخان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في شئ حادث وان كان المراد به الصلح والابراء بنحو قوله قبضت تركة مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لا رواية فيه ايضا لما قدمناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد المقر بان لا ملك لي في هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا ان المراد من عبارة البرازية الابرار لمعين فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتمدة كالتحانية والخلصة فيقدم ما فيها واما ما في الاشياء والبحر عن القضية افترق الزوجان وابرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى لان الابرار انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اه فيعمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله ابرأته عن جميع الدعاوى مما لي عليها فيمختص بالديون فقط لكونه مقيد بما لي عليها ويؤيده التعليل ولو بقي على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي المحاكم المصرح بعموم البراءة لكل من ابرأه اعماما وفي القضية لو ابرأه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صرح وان لم يحكم بحصة الصلح اه وفي المحاوي المحصيري ابرأته عن جميع دعاويه وخصوماته صحيح اه وفي جامع الفصولين ابرأه عن جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بالارث فلو مات مورثه قبل ابرائه لا تسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابرائه اه ومثله في الخلاصة والبرازية هذا خلاصة ما حرره الشرنبلالي في رسالته المذكورة وقدم المولى تعالى على عبده المحقق عند الوصول الى هذا المحل بتحرير رسالة سميتها اعلام الاعلام * باحكام الابرار العام * وفقت فيها بين عبارات متعارضة * ودفعت ما فيها من المناقضة * والذي تحرر لي في هذه الرسالة في خصوص مسائلتنا ان الابن اذا شهد على نفسه انه قبض من وصيه جميع تركة والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الاستوفاه ثم ادعى داراني بد الوصي وقال هذه من تركة والدي تركها ميراثي ولم اقبضها فهو على حجة وتقبل بينته كما نص عليه في آخر احكام الصغار للاشتروا شني معزيا للنتقي وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا في ادب الاوصياء في كتاب الدعوى معزيا الى المنتقي والتحانية والعناية مصرحين باقرار الوصي بقبضه من الوصي فليس الاقرار بالمجهول كما ادعاه الشرنبلالي وعن نص على ذلك التصريح ايضا العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما اطبقوا عليه من عدم سماع الدعوى بعد الابرار العام بان الظاهر انه استحسان ووجهه ان الابن لا يعرف ما تركه ابووه على وجه التفصيل غالبا فاستحسنوا سماع دعواه اه ولهذا جعل صاحب الاشياء المسألة مستثناة من ذلك العموم الذي اطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وابرائه لهم فانه لا تسمع دعواه خلافا لما افق به الخبير الرمي مستند الى ما لا يدل له كما اوضحته في تلك الرسالة فلا يعدل عما قالوه لعدم النص في ذلك فالحاصل الفرق بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو ابرأ احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا لا تسمع دعواه وان اقرروا بالتركة امر وابلرذ عليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاعه فيعذر اذا بلغ واقربا بالاستيفاء منه لمجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شئ من التركة الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقض ومن اراد مز بد البيان ورفع المجهالة فعليه بتلك الرسالة ففيها الكفاية * لذوى الدرابة * والله تعالى اعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن ام واخت شقيقة وخلفت تركة مشتملة على امة وان اشهدت الاخت المزبورة على نفسها بعد قسمة بعضهم انها اسقطت حقها من بقية ارث اختها وتركتها لامها المزبورة فهل لا يصح الاسقاط المذكور * (الجواب) * الارث جبري لا يسقط بالاسقاط * (سئل) * فيما اذا اقر رجل لابنه بشئ

مطلب
اذا اقر الوصي بأنه قبض تركته
مورثه من الوصي فهو على
حجته بخلاف ما اذا كان
ذلك بين الورثة

مطلب
الارث جبري لا يسقط
بالاسقاط

وثبت عند المحاكم أنه أقر في صحته وسلامته وحكم القاضي بصدقه الاقرار في الصحة ونفذ حكمه قاض
 آخر ومات المقر فادعى وارث آخر أن اقراره كان في المرض وهو محتسب العقل ويقول ان له بينة على ذلك
 فهل تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليها بعد الحكم السابق أم لا * (الجواب) * لا تسمع هذه
 الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت أنه حكم شرعي كتبه الفقير معرفة الله عني عنه أقول هذا حيث
 وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفيا شروطه بأن ادعى الابن المقر له عند المحاكم بأن هذا الشيء له وأن أباه
 أقر له بذلك فأنكر الابن أو من يقوم مقامه ذلك وادعى أن اقراره المزبور في حال اختلال عقله فأثبت
 الابن بالبينة أنه في حال الصحة والا فبعد الكتابة في الصلح بأنه أقر له في حال صحته بدون دعوى
 وانكار ولا حادثة شرعية لا يكون حكما نعم لو تعارضت شهود الصحة وشهود المرض فشهود الصحة أولى
 كما في الشهادات * (سئل) * فيما إذا كان لقيم حانوت جارية في ملكه وفي توأجر زيد
 بالتعاطي من وصيه الشرعي عليه ويدفع اجرتها لوصيه المزبور كل يوم وجرى على ذلك مدة تزيد على
 خمس سنوات قام زيد الآن يدعى أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استجاره اقرارا بأن لا ملك
 له فيها فلا تسمع دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم وكذا الاستيلاء والاستيداع والاعارة
 والاستيلاء والاستجارة ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة
 أو وصاية للتناقض شرح التنوير للعلائي من الاقرار أقول كتبت هنا فيما علقته على شرح التنوير ما لخصه
 قال في الشريعة كونه هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كونها اقرارا بالملك
 لذئ اليد ففيه روايتان على رواية الجماعة يفيد الملك لذئ اليد وعلى رواية الزيادة لا وهو الصحيح كذا
 في الصغرى وفي جامع الفضولين صحيح رواية افادة الملك فاختلف التصحيح للروايتين ويتنى على عدم
 افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها لغيره اه ونقل الساجي عن الاقرى أن الأكثر
 على تصحيح ما في الزيادة وأنه ظاهر الرواية اه قلت فيبقى به ترجحه بكونه ظاهرا للرواية وإن اختلف
 التصحيح * (سئل) * فيما إذا قال رجل لمجاعة ان طلقت زوجتي يكن لها عندي كذا من الدراهم
 ويريد الآن طلاقها فهل إذا طلقها لا يلزمه دفع المال * (الجواب) * نعم لأن تعليق الاقرار
 بالشرط غير صحيح كافي التون والبحر * (سئل) * في مستأجر بستان أبر مؤجره من دين له عليه
 على أن يؤجره البستان مدة أخرى مستقبلة ثم امتنع المؤجر من إيجاره ويريد المستأجر مطالبة بدينه فهل له
 ذلك * (الجواب) * نعم ففي الكنز من مسائل منشورة من البيوع فيما يبطل بالشرط الفساد
 ولا يصح تعليقه بالشرط الى أن قال والابراء عن الدين أي لانه تمليك من وجه حتى يرتد بالرد وان كان
 فيه معنى الاسقاط ويكون معتبرا بالتلكات فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما إذا علقه بكائن كقوله ان
 كانت الشمس طالعة فأنت بريء من الدين لقولهم ان التعليق به تحيز الخ نهر * (سئل) * في
 ذمية هلكك عن زوج وبنت منه وأخ وأخت شقيقتين ذميين وخلفت تركته فأقر الاخ والاخت انهما قبضا
 من الزوج ما خصهما بالارث من اختهما الهالكتهما ثم ادعى انهما كانا كاذبين في الاقرار المزبور وأنهما
 لم يقبضا شيئا من تركتهما فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا كاذبين في اقرارهما * (الجواب) * نعم
 أقر رجل بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقربه
 ولست بمبطل فيما تدعيه عليه كمنزمتي الفرائض فأفاد أن اقراره بالدين وغيره كالارث الحكم
 فيه سواء وعممه في الملتقى بقوله ولو أقر بحق اه وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شيا وأقر برؤيته
 عند الشهود ثم بعد قبضه ادعى انه لم يكن رآه وأراد رده فأجاب اذا ادعى المشتري بعد اقراره برؤية
 المبيع انني اقررت بذلك ولم أكن رأيت المبيع وكذبه البائع حلف البائع أن اقراره بذلك كلف بعد

مطلب
 اذا ثبت أن الاقرار في الصحة
 لا تسمع دعوى انه في المرض

مطلب
 الاستيلاء والاستيداع اقرار
 بملك ذي اليد

مطلب
 الصحيح ان الاستيلاء
 والاستيداع لا يكون اقرار
 بملك ذي اليد فله ان يدعيه
 لغيره

مطلب
 تعليق الابراء بالشرط لا يصح
 الا بشرط كائن

مطلب
 اذا أقر بحق ثم ادعى انه
 أقر كاذبا يحلف المقر له

الرؤية والمعرفة به فان حلف لم يلتفت الى انكار المشتري وان نكل فلم يشترى الرد اه واجاب
 ايضا بذلك في التحيرية بجواب نظما * (سئل) * فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد بن
 معلوم اقرب بقضه منه ثم ماتت عن وريثة طلبوا التحليف زيد المزبور ان موثقتهم هند الم تكن كاذبة
 فيما قرارها فهل تجاب الورثة الى ذلك ويحلف زيد كاذك * (الجواب) * نعم اقول قال
 في صدر الشريعة ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه اقتر ثم ادعى انه كاذب في اقراره فعند أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكن يقتضى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المقر
 له يحلف ان المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادعى وارث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لان حق
 الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف لان الورثة ادعوا امر الواقر المقر له يلزمه فاذا
 انكر يستخاف اه وفي الزيلعي يحلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس وكثرة الجدل والخبايا
 وهو يتضرر والمدعى لا يضره اليقين ان كان صادقا في صراحيه اه والله تعالى اعلم * (سئل) *
 فيما اذا كان لامرأة بذمة اخيه زيد مبلغ معلوم من الدراهم فأبرأته منه ومن كل حق ابراء عما شرعا
 مقبولا من زيد ثم اقتر زيد بالمبلغ المزبور لها فهل يكون الاقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالابراء
 * (الجواب) * نعم اقتر بالدين بعد ابراءه منه لا يلزمه اشباه في الاقرار وفي الساقط لا يعود اقول
 وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد ان ابرأ خصمه ابراء عما فان الاقرار صحيح فيؤثر برفع ما اقربه من
 العين لا يمكن تحدد الملك فيها مؤاخذه له باقراره وتصحيا لكلامه على طريق الاقتضاء
 والعين قابلة لذلك بخلاف الدين لكونه وصفا قد سقط فلا يعود كذا افادة الشرنبلالي في رسالته
 بتقريب الاحكام * (سئل) * في المغلوج اذا بقى كذلك أكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل
 يوم ولا يغير حاله فأقربه له بعض ورثته بعين وبدن معلومين لدى يئنه شرعية فهل يصح اقراره
 المزبور وهو بمنزلة الصحيح في ذلك * (الجواب) * نعم وتقدم نقلها في البيوع * (سئل) * فيما اذا
 اقتر زيد في صحته بان عليه وفي ذمته وذمة اخيه عمرو مبلغا معلوما من الدراهم لكر و كان عمر وخاضرا
 معه في مجلس الاقرار ساكتا قام بكر الا ان يطالب عمر بالمبلغ المذكور زاعما انه يلزمه بسكوته فهل
 ليس له مطالبة به ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم الاقرار حجة قاصرة تقتصر على المقر وحده
 دون غيره * (سئل) * فيما اذا اقتر زيد لعمرو مبلغ معلوم من الدراهم دين عليه ثم ادعى الغلط
 والخطأ فيه فهل تكون دعواه غير مقبولة * (الجواب) * نعم يؤخذ باقراره المذكور في هذه الحالة
 واذا اقتر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخاتبة الا اذا اقتر بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين
 عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والقنية اشباه من كتاب الاقرار يعني لا يقع ديانة وبه صرح
 في القنية منع آخر الاقرار ومثله في العلائ * (سئل) * فيما اذا ابرهن على قول المدعى انه مبطل
 في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور * (الجواب) * نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في
 فصل الاستبراء قبيل كتاب الاقرار * (سئل) * فيما اذا اقتر رجل في مرض موته بأرض في يده
 انها وقف كيف المحكم * (الجواب) * ان اقتر بوقف من قبل نفسه من الثلث كمرضى بقر يفتق
 عبده او يقر بانه تصدق به على فلان وان اقتر بوقف من جهة غيره فان صدقة ذلك الغير او ورثته جاز
 في الكل وان اقتر بوقف ولم يبين منه او من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى * (سئل) * في
 رجل اقتر في صحته ان بذمته لابنته الصغيرة كذا من الدراهم استدانة من مالها ثم مات عنها وعن ورثته
 آخرين فهل صح اقراره * (الجواب) * نعم قال في التتوير والاقرار للرضيع صحيح وان بين المقر
 سدا غير صالح منه حقيقة كالا قراض * (سئل) * في امرأة اقترت في صحته ان جميع ما هو داخل

مطلب

اذا باع المغار بمن معلوم من
 احد ورثته واقتر بقضه ثم
 مات عن ورثة آخرين
 ينكرون ذلك

مطلب

ابراه من الدين ثم اقتر له به
 بطل الاقرار

مطلب

اقرار المغلوج المتداول صحيح

مطلب

اقتر على نفسه وعلى أخيه
 وأخوه ما كذا لا يلزم اخاه

مطلب

اقتر ثم ادعى الغلط والخطأ
 لا يسمع

مطلب

برهن على قول المدعى انه
 مبطل في الدعوى يقبل

مطلب

اقتر في مرضه بأرض في يده
 انها وقف الخ

مطلب

الاقرار للصغير بالدين صحيح

منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون
 الاقرار المزبور صحيحاً * (الجواب) * يصح هذا الاقرار قضاء كما مرّ به في الخاتمة * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد حصّة معلومة في ربيع وقف جدّه فلان فأقرّ زيد في صحته أن عمر يستحقّ الحصّة
 المزبورة مدّة معلومة دونه بوجه صحيح شرعي اقرارا شرعيا لذي بينة شرعية فهل يكون ربيع الحصّة المزبورة
 للمقرّ له مادام المقرّ حيا في المدّة المزبورة * (الجواب) * يصح الاقرار المذكور والمسألة في الخصاص
 اقول وبسطنالكلام عليها في كتاب الوقف * (سئل) * في ذمى هلك عن ورثته وتركه مستغرق
 بدين عليه جماعة معلومين وله دين على ذمى مثله يزعم أن الهالك أبراه عن الدين المزبور في مرض موت
 الهالك فهل يكون الابراء غير جائز * (الجواب) * نعم كما في تنوير الابصار والبحر والخلاصة * (سئل)
 فيما اذا كان لا يتم مبلغ معلوم من الدرهم بذمّة عمهم ولهم أم وصى عليهم من قبل القاضي فأبرأت
 عمهم عن المبلغ المذكور والحال أن المبلغ لم يجب بعقد الأم فهل يكون الابراء غير صحيح * (الجواب) *
 حيث كان المبلغ المذكور غير واجب بعقد الأم الوصى المرقومة فأبرأتها غير صحيح وفاقا لانهما بمنزلة الوكيل
 بالقبض وهو لا يملكه ولا نه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كما في أدب الاوصياء وغيره

* (باب اقرار المريض) *

* (سئل) * في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في صحته وسلامته بعبا نا شرعيا بثمن معلوم من
 الدرهم ثم أقرّ في مرض موته باستيفاء كثر الثمن من المشتري لدى بينة شرعية وأوصى بباقي الثمن بأن
 يدفع لداثنه زيد وما فضل ينفعه عليه ومات عن وارث ولا دين عليه ولا مال له سوى ذلك فهل يكون
 اقراره باستيفاء الثمن من غريمه ببيعة جائز * (الجواب) * نعم اقول ويأتي نقل المسألة قريبا
 * (سئل) * فيما اذا كان لامرأة بذمّة زوجها مبلغ معلوم من الدرهم بسبب دين ومهر معلوم
 مؤجل فأقرّت في مرض موتها بقبض الدين والمهر المذكورين ثم ماتت عنه وعن ورثته لم يجزوا الاقرار
 المزبور فهل يكون الاقرار المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم ولو للمريض دين على وارثه فأقرّ قبضه
 لم يجز سواء وجب الدين في صحته أو لا على المريض دين أو لا مريضه أقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهي
 زوجته أو معتدته لم يجز اقرارها والابن أطلقها قبل دخوله جاز جامع الفصولين * (سئل) * في
 مريضة مرض الموت أبرأت فيه زوجها من دين لها بذمّة ومن مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وماتت من
 مرضها المذكور عنه وعن ابن وبنت من غيره لم يجزوا الابراء المذكور فهل يكون الابراء غير جائز
 * (الجواب) * نعم قال في التنوير ابرأؤه مديونه وهو مديون غير جائز أي لا يجوز ان كان أجنبيا وان
 كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مديونا أو لا للتهمة اه مريض ابرأؤه من دين له عليه
 أصلا وكفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتيا له به على غيره وجاز ابرأؤه الاجنبي من دين له عليه إلا أن
 يكون الوارث كفلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ ببراءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأؤه من
 الثالث ولم يجز اقراره بقبض شيء منه اذ فيه براءة الكفيل فصولين وفيه عن الجامع اقراره ابرأؤه في
 صحته من دينه لم يجز اذ لا يملك انشاء للحال فكذا المحكية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاءه
 فيملك الاقرار به وممّا أن اقراره لوارثه لم يجز حكاية ولا ابتداء ولا اجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء
 من ثلثه اه وما عزاها الى الجامع نقله في البدائع أيضا وقال في نورالعين وقوله اذ لا يملك انشاءه للجناب
 مخالف لما مرّ أن قوله وجاز ابرأؤه الاجنبي اللهم إلا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان
 وارثا وبصورة كون الوارث كفلا لفلان الاجنبي ففي اطلاق كلامه نظرا أو يكون في صحة ابرأؤه المريض

مطلب
 أقرت بأن جميع ما في منزلها
 لابنها الصغير وصدقها أبوه

مطلب
 أقرب ربيع حصّة من الوقف
 بأنه يستحقها فلان مدّة كذا

مطلب
 من عليه دين مستغرق لا يصح
 ابرأؤه مديونه في مرضه

مطلب
 اذا أبرأت الأم الوصى مديون
 الا يتم عن دين لم يجب بعقدها

لم يصح
 (باب اقرار المريض)

مطلب
 باع في الصحة وأقرّ في مرض
 موته باستيفاء أكثر الثمن

مطلب
 لا يصح اقرار المريض بقبض
 دين له على وارثه

مطلب
 لا يجوز ابرأؤه المريض وارثه
 وكذا الاجنبي ان كان المريض
 مديونا

مطلب
 قوله الكفيل لعله الاصيل
 اه منه

قوله اذ لا يخفى قال في الجوهرية
واعلم أن تبرعات المريض
تعتبر من الثلث كالحبة والعنق
والتدبير والمجاجة فيما لا يتغابن
فيه والابراء من الديون
وأشياء ذلك اه منه

أجنيه عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الخ يخالفه ما في الخلاصة من قوله
لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث فلعل في هذه المسألة روايتين أو أحد ما في الكتابين سهو والظاهر
أن هذا أصح مما في الخلاصة والله أعلم أقول يؤيد ما في جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف
برهم قرض أو ثمن فأقر في مرضه بقبضه ثم مات يصدق وبمثله لو باع في مرضه أو قرض هات ولا مال
له سواء وعليه دين ووجب في مرضه أو أقر فيه بقبضه فلم يكن دين عليه يصدق لالو عليه دين الخ ثم ان
الذي يظهر لي في الجواب عن مسألة الابراء المارة أن الابراء نافذ من ثلث المال اذ لا يخفى أنه تبرع بلا
عوض وقد صرحوا بأن تبرع المريض من اثالث فقوله فيما مره جاز ابراء الاجنبي أي من الثلث وقوله
اذ لا يملك انشاءه للحال أي من كل ماله وهذا الجواب احسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرحاً به في الجوهرية
حيث قال وان قال المريض قد كنت ابرأت فلانا من الدين الذي عليه في حقي لم يجوز لانه لا يملك البراءة
في الحال فاذا اسندها الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكمنا بوجودها في الحال فكانت من
الثلث اه والله الحمد لكنه يخالف لقوله فيما مر وللأجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه
وسند كرفي جواب السؤال الا في تمام الكلام على ذلك * ثم اعلم انهم قد ذكرنا هنا عبارات ظاهرها
متناقض منها ما مر ومنها ما في الخلاصة ان المريض اذا أقر باستيفاء دين الصحة في المرض يصح سواء
كان عليه دين صحة أو لا اه ومثله في الولو الحمية فهذا أيضاً مخالف لما مر من قوله لا يصدق في قبض
الثمن الا بقدر الثلث ومثله ما في الخلاصة أيضاً لو أقر بقبض دين له كان في المرض ضديق من الثلث
ويخالفه ما في الخاتمة لو باع المريض عيماً من أعيان ماله من أجنبي ثم أقر باستيفاء الثمن صح من جميع
ماله اه ومنها ما في الخلاصة أيضاً من قوله ولو أقر باستيفاء دين اقرضه في مرضه لا يصح لوعليه دين
صحة والا جاز اه فقوله والا جاز يقتضي أن يصدق من كل المال لا من الثلث فقط قال في نور العين
ولعل في هذه المسألة أيضاً روايتين أو أحد قوله سهو والله أعلم اه وقد علمت قوله المارة الظاهر أن
هذا أي تصديقه من كل المال أصح ولكن فيه تفصيل قال شيخ مشايخنا الساجاني وفي البدائع فان
أقر المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان أقر باستيفاء
دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة ويصدق في حقهم
فيما وجب بدلا عما ليس بمال اه وظاهر اطلاقه انه يصدق وينفذ من كل التركة وهو صريح المحيط
ويظهر لي العمل بما في الخلاصة فيما فيه تهمة اه كلام الساجاني ومن خطه نقلت وأراد بالتهمة
ما اذا قامت قرينة دالة على أن مراده اضرار الورثة أو الغرماء وانه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيده ما في
حاشية اليرى عن التاترخانية اشهدت المرأة شهودا على نفسها لانهما أو لاخيم ا تريد بذلك اضرار الزوج
أو اشهد الرجل شهودا على نفسه بمال بعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك
وسمهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يخفى أن المراد الاشارة في حال الصحة اذ الاقرار في المرض للوارث غير
صحيح اصلا ولو شهد الشهود به في حيث سوغوا للشهود عدم الشهادة فيما اذا قصد المقر الاضرار لانه جور
فينبغي للقاضي عدم سماع تلك الدعوى حيث علم ذلك أو قامت له عليه قرينة ظاهرة ومثله ما اذا أقر
المريض بقبض دينه من الاجنبي لكن هنا اقراره له قد يكون بطريق الابراء أو الوصية فينبغي نفاذه
من الثلث لان ابراء الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية ما تحرر في هذا المقام ويأتي قريبا فيه مزيد
كلام والله تعالى أعلم * (نسئل) * في مريض مرض الموت أقر لاجنبي بفقرس معلومة لم يعلم تمامه
لهافي مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات عن ورثة وتركته فهل يصح اقراره من كل ماله (الجواب)
نعم والمسألة في الخيرية من عليه دين الصحة فأقر في مرضه لاجنبي بدين أو عين في يده مضمونة أو غير

مطلب

فيما اذا أقر في مرض الموت
بأنه أبرأ مديونه

مطلب

في اقرار المريض للاجنبي

مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو أمانة أو ودعة أو وصية أقدم دين العصة عمادية عين في يد رجل فاقتر بها الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من أسباب الملك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا تحمل للمقر له وان أراد المقر بهذا الاقرار تملك قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بتمليك خاتبة اقراره مدين لاجني فاقدم من كل ماله بأثر عررضي الله عنه ولو بعين فكذا ذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيتمتع بالثالث ذكره المصنف في معينه فليحفظ علائي على التنوير وعبارة معين المفتي لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقر رجل في مرضه لغير وارث فانه يجوز وان احاط بذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان يصرقه الورثة وهكذا في عامة الكتب المعتبرة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقاره للاجني يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي ان يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجهه من الوجوه ان ذلك الذي اقربه ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منه ظاهرة على المقر له كما يقع لبعض انه يتصدق على فقير فيقرضه بين الناس واذا اخلا به وحبه منه أو ائلا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداه في الجملة بوجه ما أو اما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار وبهذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت وبما شهد لصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب التقنية في فصل اقرار المريض وتبرعائه اقرار الصحيح بعدي في يديه الغلظ ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت الابن أو لا فيسقط وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالاقرار المبتدأ في المرض قال فهذا كالتنصيص على أن المريض اذا اقرب عين في يده للاجني فانما يصح اقراره من جميع المال ان لم يكن تملكه اياها حال مرضه معلوما حتى اهمكن جعل اقراره اظهارا فاذا علم تملكه في حال مرضه فاقاره به لا يصح الا من ثلث المال قال وانه حسن من حيث المعنى اه قلت قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لأنه من حيث الرواية يخالف ما اطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحا مطلقا وان احاط بماله والله سبحانه اعلم اه كلام معين المفتي لصاحب التنوير اقول حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض لاجني صحيح وان احاط بكل ماله ولكنه مشروط بما اذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض كما اذا علم أن ما اقربه انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بأنه ملك فلان الاجني دليل على انه ابتداء تملك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقرب الشيء لغيره اضرار الوارثه فاذا علم ذلك قيد بثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث ماله لكن انت خبير بأن المعتمد أن الاقرار اخبار لا تملك وأن المقر له بشئ اذا لم يدفعه له المقر رضاه لا يحمل له اخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بنحو بيع أو هبة وان كان يحكم له بأنه ما كنه بناء على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره وانه قصد به ابتداء تملك فبالنظر الى الديانة لا يملك المقر له شيئا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر الشرع يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لانا حيث صدقناه في اقراره في ظاهر الشرع لزم نفاذه من كل ماله وان احاط به فلذا اطلق اصحاب المتون والمشروع نفاذا للاقرار للاجني من كل المال خليس فيما ذكره في التقنية شئ من الحسن لا من حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا يستكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق اللهم الا أن يحمل الاقرار المزبور على الهبة وهي في المرض وصية لكنه يشترط فيها التحليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرحوا به وفي مستن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع مالي أو ما املكه له هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال شارحه والاصل انه متى اضلغ المقر به الى ملكه

قوله بعض علماء عهدنا الخ هو العلامة شيخ الاسلام على المقدسي فان هذا الجواب له اجاب به على سؤال من التمر ناشئ صاحب التنوير كما نقله الخبير الرملي في حاشية الفصولين اه منه مطلب

مهم في تحقيق اقرار المريض لاجني حكاية وابتداء

المريض اذا وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لان الهبة في مرض الموت في معنى الوصية ولو الهبة اه منه

كان هبة ثم تقل عن المخ اقرار لا يبرع معين ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقراراً أو تملكاً ينبغي الثاني فيراعى فيه شرائط التملك اهـ فعلى هذا قولهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حيث لم يصف المقربه الى ملكه ولم يكن معلوماً بأنه ملكه والا حصل التنافي بين كلامهم وكتبت هنا فيما علقته على التنوير عن وصايا النهاية مانصه وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس دارى فاقرا لانه في الاول جعل سدس دارجيه مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه ظرفاً للسدس الذى سماه لفلان وانما يكون ظرفاً لذلك السدس اذا كان السدس مملوكاً لفلان قبل ذلك فيكون اقراراً املو كان انشاء لا يكون ظرفاً لان الدار كلها فلا يكون البعض ظرفاً للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالى فهو وصية استحساناً اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالى فهو اقرار اهـ فعلى هذا فيمكن جعل ما ذكر على الوصية حيث كان المقر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاجل على الهبة واشترط التسليم كما عرفت وهذا كله ايضاً حيث اضاف ما اقربه الى نفسه كقوله دارى أو عبدى لفلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوماً للناس بأنه ملك المقر فانه حينئذ لا يمكن جملة على التملك بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار لا تملك كما في المتن والشروح لكن بهذا التقرير يظهر لك أن ما ذكره في معنى المقر عن القنية لا يمكن جملة على التملك لان اقراره وهو صحيح بعد في يديه بأنه لفلان اقرار مجرد فانه ليس فيه ما اشترط لمجمله تملكاً هبة أو وصية لانه انما علم بملكه له في مرضه عند موت أبيه والشرط كونه ملكاً له وقت الاقرار وضافته الى نفسه حتى يمكن جملة تملكاً بطريق الهبة أو الوصية لا يقال يصح اقراره وان لم يكن في ملكه لقولهم يصح اقرار الشخص بمال مملوك للغير ويلزمه تسليمه الى المقر له اذا ملكه برهة من الزمان لنفاذه على نفسه كما في التنوير وشرحه لانا نقول هذا في الاقرار على سبيل الاخبار والذى ينفذ من كل المال وكلام القنية مبنى على انه انشاء تملك ابتداء ولذا قيد نفاذه بكونه من الثلث اللهم الا أن يقال ان اقراره هذا الابن كان اخباراً في حال صحته لكنه لما دخل العبد في ملكه وهو مريض ولزمه تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرعاً في المرض فتقيد بالثلث لوضوح القرينة الدالة على انه اراد التبرع به للمقر له لكنه منع نفاذه في وقت الاقرار قيام ملك أبيه له فلما انتقل الى ملكه زال المانع فنفذ تبرعاً والتبرع في المرض يتقيد بالثلث هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في توجيه عبارة القنية فتأمله والذي يظهر لي في تأويل عبارة الفصول العمادية غير ما مر وهو أن المراد بها الاقرار بالابراء عن الدين يعني اذا أقر المريض انه ابرأ وارثه عن دين له عليه لا يصح حكاية بأن يسند الابراء الى حال الصحة وقول قد كنت ابرأ عنه وانا صحيح ولا ابتداء بأن يقصد ابراءه عنه الآن وأما الاجنبى فانه اذا حكى انه ابرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراءه عنه أى قصد بذلك الاقرار انشاء الابراء الآن لا على سبيل المحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن جامع الفصولين والبدائع اذا أقر انه ابرأ فلاناً في صحته من دينه لم يجز اذا لا يملك انشاء للعالم فكذا المحكاية المخ وقد مناعن الجوهرة التصريح بأن المراد لم يجز أى من كل المال وانما يجوز من الثلث وعليه فلا فرق في اقراره بابراء الاجنبى بين كونه حكاية أو ابتداء حيث ينفذ كل منهما من الثلث فقط بخلاف الاقرار ببعض الدين منه فانه من الكل كما مر وحينئذ في الفصول العمادية من التفصيل مخالف لذلك فيكون في المسألة قولان والظاهر تقديم ما في البدائع والجوهرة لكونهما من الشروح فتأمل والله تعالى أعلم * (سبيل) * في مرضه مرض الموت أقرت فيه لآخيه الغير الوارث لما يبلغ معلوم من الدراهم وأن ذلك لزم ذمته من جهة قرض اقترضته منه وماتت عن أولاد وعن زوج

قوله واضافته المخ الواو
بمعنى او اهـ معججه

مطله
اذا أقر المريض بأنه ابرأ
مديونه المخ

مطله
أقرت لآخيه الغير الوارث
بدن يصح

وخلفت تركته فهل يصح الاقرار المذكور وان لم يجزه الوارث * (الجواب) * نعم اقربدين لتسير وارث يجوز وان احاط وان لو ارث لا الا ان يصدق الورثة او يبرهن برأيه اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله وان ارث عنه ودين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف قدما على ما اقربته في مرض موته ولو ودية والسبب المعروف كذا كاح مشاهد بمثل وسبع مشاهد كذلك واتلاف كذلك تنوير ومثله في الملتقى واذا اقرار رجل في مرض موته بدين وعليه ديون في صحته ودين لزمته في مرضه بأسباب معلومة فدين الصحة والديون المعروفة الاسباب متقدمة هداية ومثله في البحر * (سئل) * في مريض مرض الموت اقربته بأن في ذمته لزوجه كذا من الدراهم مهرامو جلالها وصدقة فيه ومات عنها وعن ورثة غيرها لم يصدقوا على ذلك وخلف تركته وهي بمن يؤجل لها مثل المبلغ المذكور فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم والمسألة مذكور في نكاح جامع الفصولين آخر الكتاب وكذا في الفصول العمادية وكذا في فتاوى الخير الرملى أقول وفي الباب الثالث من اقرار البرازية في الاقرار في المرض اقراره لها بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذا لم تعترف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر انها استوفت شيئا ثم قال في البرازية اقربته لامرأتها التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة آخر لم يصدقوه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعد موتها استيفاء ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الاول اه * (سئل) * فيما اذا ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن اولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها ولها مبلغ دين معلوم بذمة زيد ثم مات انسان من الاولاد المزبورين عن جد لا يدعي أن المرأة أقرت في صحتها أن الدين المزبور لا ولادها الا آخرين وأن اسمها في صلح الدين عارية ولا يثبت له على الاقرار في الصحة والزوج ينكر ذلك ويدعي أن الاقرار كان في مرض موته فهل يكون القول للزوج يمينه في ذلك أم لا * (الجواب) * البينة على مدعى صدور ذلك في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه اذا لم يحدث يضاف الى أقرب أوقاته كما اقتضى به الخير الرملى في كتاب البيوع من فتاواه حيث أجاب بأن البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه اذا لم يحدث يضاف الى أقرب أوقاته والله أعلم * (سئل) * في مريضة باعته أمته معلومة لها من اجنبي بيعا بآنا شرعا بمن معلوم من الدراهم هو بمن مثله ثم أقرت في مرضها المزبور باستيفاء ثمنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلا فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم أقول قدما اختلاف العبارات في صحة الاقرار بقبض الثمن هل يتقدم الثلث أو من الكل وأن الذي في الخائفة تغاذه من الكل وقيد في السؤال بقوله بمن المثل اذ لو كان فيه محاباة تغذت من الثلث بقوله ولم يكن عليها دين لما قدمناه من انه لو أقر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة * (سئل) * في امرأة أقرت حال تلبسها بالخاض أن لفلان لاجنبي بذمتها مبلغا معلوما من الدراهم لدى بينة شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم والمسألة في اقرار الخائفة والاقرى ونهج النجاة * (سئل) * في رجل باع في مرض موته حصة معلومة من غراس معلوم من شريكه فيه الاجنبيين عنه بمن معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محيط بتركته فهل يقال للشريكين اما أن تمام القيمة أو نصفها البيع * (الجواب) * قال في العمادية من أول باب البيع مانعه المريض الذي عليه دين محيط بماله اذا باع عيناً من أعيان ماله من اجنبي بغن يسير لا تصح المحاباة عند الكل اجازت الورثة أو لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام

مطلبه
أقرت زوجته بمؤخر مهرها
يصح

مطلبه
البينة على مدعى الاقرار
في الصحة والقول لمن يدعيه
في المرض يمينه

مطلبه
باعته في مرضها وأقرت
بقبض الثمن ولادين عليها
يصح من كل المال

مطلبه
أقرت في حال تلبسها
بالخاض لاجنبي بدين يصح

مطلبه
في بيع المريض بيعا فيه
محاباة

مطلب يتوقف بيع المريض من وارثه على إجازة بقية الورثة
مطلب لا يصح إقرار المريض بقبض دينه من وارثه أو كفيل وارثه الخ

مطلب يقبل قول المريض بقبض ودیعة أو عارية أو مضاربة له عند وارثه

قوله لا يصدق إذا أقراره الخ لا يقال إن إقراره هنا ليس إقرارا بشئ من ماله لوارثه لأن المال للموكل لانا

نقول لما كان الوكيل ترجح حقوق العقد إليه فكأنه صار ماله على أنه قد يقر

بالقبض المذكور ثم يموت فيدعي الموكل أن وكيله قبض الثمن ثم مات مجهلا فيأخذه الموكل من التركة

فيصير في آخر الأمر إقراره لوارثه بما له بهذا الاعتبار هذا ما ظهر لي فتأمل اه منه

مطلب في إقرار المريض لوارثه بصيغة النفي

مطلب قال وارثه لم يكن لي عليك شئ جاز قضاء لاديانة قوله اذ فيه براءة الكفيل

كذا رأيت في جامع الفصولين تأمل اه منه

قوله لا يصح أي من كل ماله بل يصح من الثلث كما قدمناه عن الجوهرية أولا يصح أن كان عليه دين يحيط بماله كما

بقي بعده في عبارة التناخانية اه منه

القيمة وإن شئت فافصح البيع وإن لم يكن عليه دين يجوز أن كانت المحاباة بقدر الثلث اه فيحصل بما ذكرنا
الجواب وقد أفنى العلامة الشيخ خير الدين في هذه المسألة في موضعين من السبوع * (سئل) * في
مريض مرض الموت باع فيه لابنته دار معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيع والاقرار الموزوران
غير صحيحين إلا أن تجيز الورثة * (الجواب) * نعم أقول أطلق عدم جواز بيع المريض من وارثه فشمّل
ماله لو كان بمن المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبى كما مر آنفا قال في الفتاوى الخيرية
من كتاب الاقرار وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطاها يديعة عوض مهر مثلها لم يجز إذا البيع
من الوارث لم يجز في المرض ولو بمن المثل إلا إذا أجاز وارثه اه وذكر في الدر المختار في باب بيع الفضولي
أنه يتوقف بيع المريض من وارثه على إجازتهم اه وفي نور العين عن الخبانية لا يصح إقرار مريض مات
فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفل في صحته وكذا لو أقر قبضه من اجنبى تبرع عن
وارثه * وكل رجلا يبيع شئ معين فباعه من وارث موكله وأقر قبض الثمن من وارثه أو قرآن وكيله
قبض الثمن ودفعه إليه لا يصدق وإن كان المريض هو الوكيل وهو موكله صحيح فأقر الوكيل أنه قبض
الثمن من المشتري أي الذي هو وارث الموكل ويحد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل
والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق إذا مرضه يكفي لبطلان إقراره لوارثه
بالقبض فريضهما أولى * مريض عليه دين محيط فأقر قبض ودیعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند
وارثه صح إقراره لأن الوارث لو ادعى رد الأمانة إلى مورثه المريض وبكذبه المورث يقبل قول الوارث اه
* (سئل) * فيما إذا أقر زيد في حال مرضه أن لا حق له مع زوجته وأولاده منها في جميع الدارين
المكاثنتين في محل كذا وأنهم يستحقون ذلك دونه من وجه صحيح شرعى وإن لا حق له مع بنته من جهاز
وقاش وأوان وصيني وحف وفرش وأنها تستحق ذلك دونه وأنه لا يستحق قبل زوجته وأولاده حقا
مطلقا وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بها بعد ثبوت مضمونها ويكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم
والاقرار المصدّر بالنفي صحيح نافذ سواء كان في الصحة أو في المرض على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب
والله أعلم كتبه الفقير على العمادى المفتى بدمشق الشام الجواب ما به المرحوم الوالد أجاب روح الله تعالى
روحه في غرفات الجنان وأسبغ عليه محائب الغفران كتبه الفقير حامدا وعمادى المفتى بدمشق الشام
أقول هذا الجواب غير محترر وفي إطلاقه نظر كما سيظهر فتدبر * (سئل) * في مريض مرض الموت
أقر فيه أنه لا يستحق عند زوجته هذا حقا وأبرأ ذمتها من كل حق شرعى ومات عنها وعن ورثة غيرها
وله تحت يدها أعيان وله بذمتها دين والورثة لم يجيزوا الاقرار فهل يكون غير صحيح * (الجواب) * نعم
مريض له على وارثه دين فأبرأه لم يجز ولو قال لم يكن لي عليك شئ ثم مات جاز إقراره قضاء لاديانة ولو
قات مريضة ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعى لأن سبب المهر وهو النكاح
مقطوع به بخلاف المسألة الأولى لجواز أن لا يكون عليه دين جامع الفصولين من هبة المريض وفيه
مريض أبرأ وارثه من دين له أصلا أو كفالة بطل وكذا إقراره بقبضه واحتماله به على غيره وجاز أبرأه
الاجنبى من دين له عليه إلا أن يكون الوارث كفيل عنه فلا يجوز أديرا ببراءته ولو كان الاجنبى هو
الكفيل عن الوارث جاز أبرأه من الثلث ولم يجز إقراره بقبض شئ منه اذ فيه براءة الكفيل اه وقال
في المحاوى القدسي وإذا أراد المريض مرض الموت أن يصح أبرأه للغير فانه يقول ليس لي عليه دين
ولو قال أبرأته عن الدين لا يصح ويرتفع بهذه مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة اه وقال في التناخانية
معزبا إلى التيمون من باب إقرار المريض ادعى على رجل مالا وابنته وأبرأه لا تجوز براءته أن كان عليه
دين وكذا الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولو أنه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ

ومات جازا قراره في القضاء الخ منخ من باب اقرار المريض وعبارة الشارخ العلائي مع المتن وبراءة
مدبونه وهو مدبون غير جائز لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض
مدبونا أولا للتهمة وحيلة صحته ان يقول لاحق لي عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب
شيء يشمل الوارث وغيره صحيح قضاء لادبانه فترفع به مطالبة الدنيا لا الاخرة حاوى الامه
قلا يصح على الصحيح برأيه أى لظهور أنه عليه غالب الخ انتهت عبارة العلائي أقول حاصل هذه النقول
أن ابراء المريض لو ارثه غير صحيح ولو لم يكن عليه دين وكذا اقراره بالتصديق الورثة اذا كان مصدرا
بالنفي كقوله لم يكن لي عليه شيء فانه يصح قضاء فلا تسمع دعوى بقية الورثة عليه لكن هذا خاص
بالدين كما قاله العلامة البيري في حاشية الاشباه حيث قال عند قول الاشباه وهي الجملة في ابراء المريض
وارثه أقول هذا اذا كان على الوارث دين لا عين وفي الوارثية من التحيل ولو قال لم يكن لي عليه دين
ثم مات لم تقبل بينة الورثة على ذلك ومضى اقراره في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان
الدين على الوارث لا تجوز براءته اه وينبغي أن الورثة لو ادعوا كذب المقرآن يكون لهم تحليف المقر له
هنا على قول أبي يوسف المفتي به من أن المقر لو ادعى الكذب في اقراره له تحليف المقر له وكذا لو ادعى
ورثة المقر كما في متن التنوير ثم اعلم أن صاحب الاشباه استنبط من مسألة الاقرار المصدّر بالنفي جواب
مليق كثيرا أن البنت في مرض موتها تقر بأن الامتعة الفلانية ملك أبيها لاحق لها فيها قال وقد أجبت
فيها مرارا بالحق ولا تسمع دعوى زوجها ثم قال ان هذا الاقرار منها بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح
وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الفلان فليتنامل ويراجع المنقول اه وأقره
على ذلك الشيخ محمد الغزالي في منخ الفغار وكذلك العلائي في الدر المختار والعجب منه مع قول شيخه الخير
الرملي في حاشيته على الاشباه ان كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع تصريحهم بأن اقرار المريض
بعين يده لو ارثه لا يصح ولا شك أن الامتعة التي بيد البنت وملكها فيم اظاها باليد اذا قالت هي ملك
أبي لاحق لي فيها اقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه
شيء ونحوه من صور النفي لمتسك النافي فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه
ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره بمصر وأفتوا بعدم الصحة ومنهم والشيخنا الشيخ أمين الدين بن
عبد العال وبعد هذا البحث والتحرير رأيت شيخ شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رد على المؤلف أى
صاحب الاشباه كلامه وكذلك الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخته الاشباه والنظائر فقد ظهر الحق
واتضح والله الحمد والمنة اه كلام الخير الرملي وتبعه السيد المحمدي في حاشية الاشباه وكذلك رد عليه
العلامة جوى زاده كما رأيت منقولا عنه في هامش نسختي الاشباه ورد عليه أيضا العلامة البيري وقال
بعد كلام وعليه فلا يصح الاستدلال لمفت ولا قاض بما أفتى به من صحة الاقرار للوارث بالعروض في
مرض الموت الواقع في زماننا لان الخاص والعام يعلمون أن المقر مالك لجميع ما حوته داره لاحق فيه للمقر
له بوجه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمة بعد هذه التهمة يا عباد الله اه وكذا رد
عليه العلامة الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق الشام سابقا حيث سئل فحين أقر في مرضه أن لاحق له
في الامتعة المعلومه مع بنته وملكه فيها ظاهر فأجاب بأن الاقرار باطل على ما اعتده المحققون ولو مصدرا
بالنفي خلافا للاشباه وقد أنكره واعليه اه وكذا رد عليه شيخ شيخنا الساجاني وغيره والمجاصل كما
رأيت منقولا عن العلامة جوى زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرار بالعين للوارث بلا شك
وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخير الرملي المتقدم وصرح به أيضا في حاشيته على المنخ
وأطال في الرد على الاشباه فان قلت ذكر في الدر المختار عن الاشباه أن اقراره للوارث موقوف الا في

مطلب
الاقرار للوارث موقوف الا في
ثلاث

ثلاث منها اقراره بالامانات كلها الخ وقول البتة هذا الشيء لا في اقراره بالامانة فيصح وان كان
 في يده ما قلت المراد يصح اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء ذكر عن تخصيص
 المجتمع أن الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو اقربا تلاف وديعته المعروفة أو اقرب قبض ما كان عنده
 وديعة أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه ثم قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره
 بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه ايثار البعض اه يعني أن
 الوديعة في قوله أو اقرب قبض ما كان عنده وديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون
 اقراره بقبضها كاققراره بقبض الوديعة ويؤيد هذا البحث ما تقدمناه عن نور العيين من قوله مريض
 عليه دين محبط فأقرب قبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث
 لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه فقد تبين لك انه ليس المراد
 اقراره بأمانة عنده لوارثه بل المراد ما قلنا فنحنه لذلك فاني رأيت من يحطى في ذلك مع أن النقول مصرحة
 بأن اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء المسألة الثالثة الظاهر أنه يستغنى
 عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على أجنبي فوكل المريض وارثه بقبض الدين المذكور
 فقبضه صار ذلك الدين أمانة في يد الوارث فاذا اقرب قبضه منه فقد اقر له بقبض ما كان له أمانة عنده
 لان المال في يد الوكيل أمانة تأمل وقد ذكر في جامع الفصولين صورة المسألة الاولى من المسائل
 الثلاث فقال صورتها اودع اياه ألف درهم في مرض الاب أو صحته عند الشهود فلما حضره الموت اقر
 باهلا كه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت في ماله فاذا اقربا تلافه فأولى اه وقوله
 عند الشهود وقديبه تكون الوديعة معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله المعروفة قيدل على أنه
 لو اقرباه تلك وديعة لوارثه ولا يثبت على الايداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير وشرحه من
 التحلل حيث قال بخلاف اقراره له أي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندي
 وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرة اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره له باستهلاك وديعة
 معروفة فانه جائز فاعتد هذه التبريرات المفيدة والفوائد القريفة * (سئل) * في مريض مرض الموت
 قال فيه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثته فهل يصح ذلك * (الجواب) * اذا قال لم يكن
 لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا لاقرار في القضاء ولا تقبل من ورثته يثبت على هذا المطلوب بذلك
 وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار ومثله في البرازية
 والتنوير * (سئل) * في مريضة مرض الموت اقرت فيه لهذا الاجنبية بمسكن معين من دله معلومة
 مقبولة منها وصدقها على ذلك لدى بيعة شرعية وماتت المقررة من ذلك المرض عن زوج وورثته يزعمون
 عدم صحة الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار صحيحا * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا مات
 رجل عن زوجة حامل منه وعن أبوين واخت شقيقة ثم مرض الاب مرض الموت وباع فيه حصة
 شائعة من داره من ابنته وزوجته المزبورتين بمن اقرب قبضه منهما حين كان صحيحا ثم مات فيه فهل
 يكون كل من البيع والاقرار غير جائز * (الجواب) * نعم قال في الاشياء اقر في مرضه بشيء فقال
 كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير استناد الى زمن الصحة اه * (سئل) * في
 مريض مرض الموت وكل فيه أجنبيا في بيع أمتعة له من اجني بمن معلوم هو بمن المثل فباعها الوكيل
 كذلك بيما بائنا شرعا ثم مات المريض عن أولاد ذكر وانا فباع المشتري تلك الامتعة من احد
 الأولاد بيما بائنا شرعا بمن معلوم فهل يكون البيعان صحيحين * (الجواب) * نعم قال في الثالث من اقرار
 البرازية باع فيه من اجني عبدا وباعه الاجنبى من وارثه او وبعه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث

مطلبه
 قال لم يكن لي على هذا المطلوب
 شيء يصح

مطلبه
 اقرت في مرضها لاجنبية
 بمسكن من دارها يصح

مطلبه
 قال كنت فعلته في الصحة
 فهو بمنزلة الاقرار في المرض

مطلبه
 باع المريض من اجني ثم
 من الاجنبى وارث المريض
 يصح

مطلب
في اقرار المريض الذي يتناول
به المرض

مطلب
في صحة الابرأ العام للاجنبي
في المرض

مطلب
لا يصح التخرج اذا كان على
الميت دين

ملك العبد من الاجنبي لا من مورثه اه * (سئل) * في مريض به داء السل يتناول ذلك به مدة خمس سنوات ثم اقر فيه ان لا حق له ولا دعوى قبل اخيه فلان ولم يزد مرضه حتى مات عنه وعن ورثة غيره فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم ذكر في وصايا الواقعات روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الكيسانيات في رجل اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام ثم اشار الى شيء او كتب شيئا وقد تقدم ذلك وطال فهو بمنزلة الاخرس ومعنى قوله طال ذلك اراد به سنة وكذا صاحب السؤل اذا اتى عليه سنة فهو بمنزلة الصحيح هكذا ذكر عن ابي العباس الشماس وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وطقن فيه بعض مشايخنا رطغنه خطأ فقد وجدنا منصوبا للمريض الذي به السل فهتبه وتصرفاته كسائر المرضى ما لم يتناول وفسر المتناول بسنة فلو تصرف بعد سنة من مرضه فهو كتصرفاته حال الصحة هكذا كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني يقول هذا اللفظ الواقعات وبهذا اللفظ اوردته في جامع الفتاوى عمادية من احكام المرضى من اقول كتاب الاقرار * (سئل) * في رجل شهد على نفسه لدى بيعة شرعية وهو بحال التوكل في صحة عقله انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل زيد الاجنبي حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وابراذمته ابراءا تاما شرعيا مقبولا وكتب بذلك صكا ثم مات الرجل المقر عن ورثته يريدون الدعوى عليه بحق لمورثهم سابق على تاريخ الاقرار والابرأ المزبورين فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة * (الجواب) * نعم اذا كان المريض غير مدينون قال في شرح التنوير وابراؤهم مدينون وهو مدينون غير جائزان كان اجنبيا وان وارثا فلامطلقا سواء كان المريض مديونا أولا للثمة الخ وفي البرازية من الثالث في اقرار المريض ادعى عليه مالا وديونا وودائع فصالح مع الطالب على شيء يسير سيرا او اقرا الطالب في العلانية انه لم يكن له عليه وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعى عليه وان برهنوا على انه كان لمورثهم عليه أموال لكنه بهذا الاقرار قصده حرماننا لا تسمع وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجرى ما ذكرنا فيهم بقية الورثة ان ابانا قصده حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع اه ونقله في الاشباه من كتاب الاقرار بالحرف وتل قوله تسمع بقوله لكونه متهمافي هذا الاقرار الخ وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن رجل كان يبيته وبين زيد تعاطى فقال لاحق لي قبل زيد ولا استحق عنده فضة ولا ذهابا ولا دين ولا شيئا ثم مرض ومات هل تسمع دعوى وارثه او وصيه على زيد المذكور بشيء أو لا اجاب لا تسمع دعوى وارثه أو الوصى بشيء كان قبل الاقرار ولو كان في مرضه موته كافي البرازية والاشباه وغيرهما والله اعلم

* (كتاب الصلح) *

* (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن اخوين شقيقين وخلف عقارا تحت يد الاخوين فصالحا الزوجة عن حصتها من العقار واخرجها من ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لها مع مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وله بعض ديون على الناس لم تسترط لاحد وصدر بين الزوجة والاخوين ابراء عام من الطرفين لدى بيعة شرعية فهل يكون كل من الصلح والتخرج والابرأ صحيحا * (الجواب) * نعم وذكر شمس الاسلام التخرج لا يصح اذا كان على الميت دين أي يبطله رب الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة برزازية من السادس في صلح الاب والوصى وفيها من المحل المرقوم قال قلت للثاني ما قولك فيمن مات عن ابنين وديون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الا تحر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لابيهم يدنها على حالها والذي على أبيهم هو له ضامن وهو كذا درهما قال الصلح جائز وان لم يسم ما عليه من الدين فالصلح باطل اه في المسألة المفتي بها لدين * (سئل) *

فما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دين معلوم القدر بذمة زيد طالبه به وكيل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون اقرارا منه بالمال المرقوم * (الجواب) * نعم كافي الاشياء والتنوير طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طلب الصلح والابراء عن المال تنويرا لا بصار من كتاب الصلح * (سئل) * فيما اذا كان لورثة رجل دين موروث لهم عنه بذمة زيد فقبض بعضهم قدر ائمه ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل لهم ذلك * (الجواب) * اذا قبض أحدهم شيئا منه شاركه الاثر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كافي التنوير من الصلح * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فقصا لهما على بعض معلوم من الدراهم المزبورة صلحا شرعيا عن اقرار و تراض وضمن بكر عمرو في ذلك عند زيد ضمانا شرعيا مقبولا من الجميع ويريد زيد مطالبة بكر الضامن بما كفل به عمرو فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في التنوير وشرحه للعلائي الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين أو غصب أخذ لبعض حقه وخط لباقيه لا معاوضة للربا وخيانة فيصح الصلح بلا شرط قبض بدله عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجلة وعن ألف جيا على مائة زبوف ولا يصح عن دراهم على دنائير مؤجلة لعدم الجنس فكان صرفا فلم يحز نسبة اه والمبالغة في المتون وهنا قيد صالح على بعض جنس ماله عليه وأما صحة ضمان بدل الصلح فاذا ذكره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عمرا بالصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين يدعيه على آخر من مكيل أو موزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل شغيرا الا أن يضمه الوكيل فيؤخذ بضمانه الخ وقد أوضحه صيد الزكوي في المسئلة في الدرر وغيرها والله أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فصالحه عمرو عن المبلغ المذكور على مقدار معلوم من الحنطة والشعير مؤجل ذلك المقدار على عمرو والى أجل معلوم واقترا قبل القبض فهل بطل الصلح * (الجواب) * نعم كما مرّح به في الدرر وفصول العمادي وغيرها قال في البرزاية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محدد وعلى أحد التقدين أو الكيلى أو الوزنى كالتمبر والمحدد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التنوير قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بدين والا لا اه وفي الدرر انشاء كتاب الصلح صالح عن كره حنطة على عشرة دراهم فان قبض أى العشرة في المجلس صح أى الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والا فلا أى وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقي خمسة ففترقا صح في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعنى لو صالح عن عشرة عليه على مكيل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت اه وفي العمادية من الفصل التاسع والعشرين عن فتاوى رشيد الدين اذا كان المدعى ديناً فصالح على مكيل أو موزون مشار اليه في المجلس وفى البت يصح ولا يبطل بالتسيام عن المجلس بدون القبض لانه لم يوجد الافتراق عن دين بدين فلو كان المكيل أو الموزون بغير عينه يبطل بالافتراق عن دين بدين اه ثم قال في العمادية وذكر الاستروشنى رحمه الله تعالى رأيت في أصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رحمه الله تعالى اذا وجب لرجل على آخر دين فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى افتراق لم يخر ذلك الا في خصلة وهى أن المرأة اذا صالحت من الدراهم على كذا مائة من الدقيق بغير عينه جاز وان لم يقبض اه مافى العمادية * (سئل) * فيما اذا أقر زيد بأن في ذمته امرؤ مبلغ دين معلوم من الدراهم نظير مال شركة عنان بينهما ثم صالح زيد عمرو على مبلغ من الدنانير معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض عمرو وبطل الصلح قبل التفرق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا * (الجواب) * حيث صالحه عن دراهم على دنائير مؤجلة يكون

مطلب
طلب الصلح عن المال اقرار
بالمال بخلاف طلب الصلح
عن الدعوى

مطلب
الدين المشترك اذا قبض
أحدهم بهضه شاركة
الاثر فيه أو اتبع الغريم

مطلب
يجوز الصلح على بعض الدين
والكفالة به

قوله يدعيه على آخر هكذا
عبارة التنوير وشرحه
والصواب أن يقال يدعيه
عليه آخر اناسب قوله لزم
بدله الموكل اه منه

مطلب
اذا صالح عن دين على حنطة
لم يقبضها بطل الصلح

مطلب
صالحه عن دراهم على دنائير
مؤجلة فالصلح باطل

غير صحيح والمسألة في الملتقى * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن أولاد بالغين وقاصرين وخلف
فلاحة باعها البالغون ووصى القاصرين من زيد بن ثمن معلوم مقبوض ثم بلغ القاصرون رشيداً وادعوا
أن في ثمن حصتهم غبناً فاحشاً وصالحهم المشتري عن ذلك بمبلغ من الدراهم في نصيبهم ويريد اخوتهم
البالغون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم صالح عن
عين مشتركة من نصيبه يختص المصالح ببدل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه بخلاف الصلح عن
الذين المشترك وإن أراد المصالح أن يختص بالبدل فيه أيضاً فالجيلة فيه أن يهبه الغريم قدر دينه وهو
يبريه عن دينه هذا إذا كان البدل من خلاف جنس المبدل منه والالا حيلة للاختصاص جاوى
الزاهدي ومثله في شرح ابن الملك وفي الحاشية من فصل الصلح عن دعوى القاصر رجلان ادعيا رضا
او دارا في يد رجل وقالاهي انوار ثماها من أيدنا فبعد الذي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة
درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لأن الصلح معاوضة في زعم المدعي
فداء عن الدين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك
وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة اهـ على أن في مسألة التنازع لا تسمع
في الغبن الفاحش بدون التعريف فكيف يشارك القاصرين ادعواهم مسموعة في الغبن الفاحش
* (سئل) * فيما إذا صالح أحد الورثة وأبرأ أبراء عاماتم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل
تسمع دعوى الوارث المبرأ على نفسه في حصته منه * (الجواب) * نعم والمسألة في متن التنوير من
الصلح وبه أفتى الخبير الرملي - أقول في المسألة كلام طويل قد منابضه في كتاب الدعوى وكتاب الأقرار
فراجع * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وابن وبنت من غيره وخلفت تركة مشتملة على دراهم
فضة وحصص غراسات وغيرها ثم إن الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة على مبلغ معلوم من الفضة
المزبورة أقل من حصته من الفضة فهل يكون الصلح المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم وفي مختصر
القدوري إذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها بمال أعطوه إياه والتركة عقاراً وعروض
جاز قليلاً كان ما أعطوه أو كثيراً وإن كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على فضة جازان كان ما أعطوه
أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلة غيره من الأجناس ويشترط قبض
ما بآراء الفضة وإن كان ما أعطوه مثل نصيبه من الفضة أو أقل لا يجوز وإن كانت التركة فضة فأعطوه
ذهباً أو ذهباً فأعطوه فضة جاز سواء كان ما أعطوه قليلاً أو كثيراً إلا أن القبض شرط في المجلس وإن كانت
ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحوه على ذهب أو فضة إن كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس
جاز وإن كان مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح * (سئل) *
فيما إذا استأجر زيد من عمرو دابة ليحمل عليه في أثناء الطريق فقد الحمل من غير تميز منه ثم إن عمراً
أجاره شرعية وحمل عمرو الحمل المزبور عليها في أثناء الطريق فقد الحمل من غير تميز منه ثم إن عمراً
صالحه عن ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه لزيد ثم وجد الحمل المذكور عند بكر ويريد أن يدفع
المبلغ المزبور لعمرو وأخذ الحمل المذكور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس النقل في المسألة فكتب إليه أيها الطالب لنقل هذه
الفتوى اعلم أن المسألة مبنية على صلح الاجير وهو بمنزلة المودع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصلح
من المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال في الاشباه الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد
دعوى الهلاك إذا لزم النزاع اهـ فإذا ظهرت الودعة عند آخرير البديل ويكون الصلح باطلاً ويكون للدافع
حق الاسترداد وقال في البرازية من الصلح ادعى على إنسان ما لا وصالحه على ما لي ثم إن الحق على

ليست
صالح عن عين مشتركة
ليس لشريكه أن يشاركه
فيه

مطلب
صالح أحد الورثة وأبرأ
أبراء عاماتم ظهر شيء من
التركة الخ

مطلب
صالح الزوج على أقل من
نصيبه من الفضة التي
في التركة لا يجوز

مطلب
ضاع الحمل مع الاجير
فصالح صاحبه على شيء
ثم وجد الحمل فلصاحبه
أخذه وبطل الصلح

مطلب
الصلح مع المودع بعد دعوى
الهلاك لا يصح

ادعى ما لا فصالحه ثم ظهر
أن لا شيء عليه بطل الصلح

إذا صلح وأبرأ صاحبه ثم
ظهر بطلان الصلح فله إعادة
الدعوى

ليس للمضارب أن يعتق

إذا مات المضارب ولم يوجد
مال المضاربة فيما خلف عاد
دينا في تركته

إذا ادعى ورثة المضارب أنه
رد المال والربح لا يقبل

إذا مات المضارب مديراً ومال
المضاربة مال معروف فرب
المال أحق بماله

يصرف الهالك إلى الربح

إذا فسدت المضاربة فله أجر
مثل عمله

إعطاء بضاعة على سبيل
الشركة

إنسان آخر رد البدل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى ما لا فصالحه ثم ظهر أن لا شيء عليه بطل
الصلح اه وفي حاشية الاشباه للبيروني من الصلح ما نصه وفي القنية لو ظهر أن المدعى مبطل في دعواه
بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاشباه أيضاً ادعى ما لا فأنكر فصالحه ثم ظهر بعده أن لا شيء عليه بطل
الصلح كما في العمادية من العاشر اه ونقول هذه المسألة كثيرة فقد ظهر لنا من هذه النقول المعتبرة
أن للاجبر الرجوع في البدل الذي دفعه والمستأجر أخذ ماله ممن هو عنده بوجهه الشرعي لأن للاجبر
أخذ ماله أينما وجده كما هو معلوم لا يجبه له أحد فإذا دفع المستأجر للاجبر مبلغه الذي دفعه له كما هو
مقتضى المنقول وأراد أخذ حله لعله بفساد الصلح الذي جرى بينهما ما فأنى ما منع عنه منه وقد أنعم الله
تعالى على هذا العبد الفقير أنى ما أقيت في مسألة الأبعد تحقيق المنقول كما أنى بذلك ما مورس ومسؤل وإذا
جرى الصلح بين المتداعين وكسب الصلح وفيه إبراء كل واحد منهما بصاحبه عن الدعوى ثم ظهر أن
الصلح وقع باطلاً بقوى الأئمة فأراد المدعى أن يدعى ما ادعى لا تصح دعواه للإبراء السابق والمختار أن
تسمع لأن هذا إبراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بمجمع الفتاوى

(كتاب المضاربة)

(سئل) * فيما إذا اشترى المضارب ماله من مال المضاربة ثم أعتقه بذون إذن رب المال ثم علم
رب المال بالعتق فردّه ولم يجزه فهل لا يصح العتق أم لا * (الجواب) * لا يصح العتق * (سئل) *
في مضارب مات ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عاد ديناً في تركته * (الجواب) * نعم إذا مات
المضارب ولم يبين أمر المضاربة بزمه ذلك في تركته والله أعلم في شرح الوهبانية ما في المضارب ولم يوجد مال
المضاربة فيما خلف عاد ديناً في تركته علاتي في أو آخر المضاربة إذا مات المضارب وادعى ورثته أنه دفع
المال والربح هل يقبل منهم أجاب قارئ الهداية بأن المضارب إذا مات ولم يبين بزمه ذلك في تركته
ولا يقبل قول ورثته أنه رد المال إلى صاحبه إلا بيمينه تشهد أنه رده إلى المالك أو تشهد أن المضارب
قال قبل موته رددت المال والربح إلى المالك اه * (سئل) * فيما إذا مات المضارب وعليه
دين وكان مال المضاربة معروفاً فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح * (الجواب)
نعم كما صرح بذلك قاضيخان والذخيرة البرهانية * (سئل) * فيما إذا هلك شيء من مال المضاربة
فهل يصرف الهالك إلى الربح * (الجواب) * نعم وما أي كل شيء هلك من مال المضاربة فن الربح
أي فيجعل منه لأنه تابع ورأس المال أصل فيصرف الهالك إلى التابع كما في العفو في الزكاة شرح
الكنز للعيني وهي مسألة المتون * (سئل) * في المضاربة إذا فسدت بعد ما عمل المضارب فيها مدة فهل له
أجر مثله لا يزاد على المشروط * (الجواب) * نعم قال في التنوير وأجارة فاسدة أن فسدت فلا ربح
حينئذ بل له أجر مثل عمله مطلقاً بل لا زيادة على المشروط أقول قوله مطلقاً معناه ربح أولاً وهذا ظاهر الرواية
وفي رواية أنه إذا لم يربح لا أجر له وقوله بل لا زيادة على المشروط هذا قول أبي يوسف وهو المختار وعليه
المتون وعند محمد له أجر مثل عمله بالغاً ما بلغ ومحل الخلاف ما إذا ربح والأفقر المثل بالغاً ما بلغ لأنه
لا يمكن تقدير بنصف الربح المعدوم وتماه في القهستاني * (سئل) * فيما إذا سافر زيد ببضاعة
قاصداً إلى الحجاز وفي أثناء الطريق دفعها للعروذ كران ذلك على سبيل الشركة ليتعاطى عمر وبيعها في محل
كذا ومحل كذا ويكون الربح المحاصل بينهما نصفين بعد ما ذكر له ثمها ولم يبعه نصفها ثم باعاً في المحلين
الذكر كورين وخسرها واشترى بضائع غيرها ورجعاً فوضع عمر وزيد على بعض البضاعة الثانية المذكورة
واقتنع من دفعها لا يزيدون وجه شرعي فهل ترفع يده عن البعض المذكور من البضاعة المرقومة الثانية
وله أجر مثله على زيد * (الجواب) * نعم أما عدم انعقادها شركة فلما في المتلقى من الشركة ولا تصح

مفاوضة ولا عنان الا بالدرهم أو الدنانير أو بالفلوس النافقة عند محمد وبالنقرة ان تعامل الناس
 بها ولا يحكم بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يقدر الشركة اه ومثله
 في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة العقد الا يحجب والقبول كما في التنوير ولم يكن من عمرو شي مطلقا
 لادراهم ولا نادير ولا عروض ولا غيرها فأنى تكون شركة فعلى هذا لاية ال انه لا أجران عمل في المشتركة
 لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الاجارة ولا شركة فاسدة
 في هذه المحادثة أيضا لان المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح
 والرجح في الشركة الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل لان الربح فيها تابع للمال فيقدر بقدره كما في
 البحر لعدم المال منهما بل من أحدهما أو ما جرة المثل فلجماله الاجرة هذا ما ظهر لي من بعض الوجوه
 في هذه المسألة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب أقول والمحاصل أن هذه مضاربة فاسدة
 فتجب فيها الاجرة قال في الولو النجية وما لا تجوز فيه المضاربة يجب له فيه أجر المثل لانه لم يعمل للبحرانا
 بل اتقى لعمله عوضا واذ لم يستحق المشروط كان له قيمة عمله والرجح لم يرب المال وكذا لو لم يرب له أجر مثل
 عمله لان المضاربة متى فسدت صارت اجارة ولا جبر في الاجارة الفاسدة متى عمل يستحق أجر المثل حصل
 الرجح من عمله أو لم يحصل اه * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل المضاربة وقال
 لعمر بعها ومهما ربح يربح يكون الرجح بينهما مثالثة فباعها وخسر فيها فهل تكون المضاربة المزبورة غير
 صحيحة وامرؤئها مثله * (الجواب) * نعم قال في شرح الملتقى ففسد بالعروض ولكن ان دفع
 عرضا وقال بعها وعمل في ثمنه مضاربه أو قال اقض مالي على فلان وعمل به مضاربة جازت لانه
 أضافها الى الثمن اه أقول في الخاتمة رجل دفع لآخر عرضا وقال بعها وعمل بثلثه مضاربة بنصف
 الرجح فباع بأحد النقيدين وتصرف بالثمن جازت المضاربة لانه أضافها الى الثمن لا الى العروض وان
 باع العروض بمكيل أو موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقلل صاحباه لا يجوز
 البيع وانما فسدت المضاربة عند أبي حنيفة لانها صارت مضافة الى العروض * (سئل) * في المضارب
 مضاربة مطلقة اذا سرق او نهب منه مال المضاربة براء او غرق بحرا بلا ثمنه ولا تقصير في الحفظ فهل
 لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم لا ضمان عليه والمحالة هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم
 تقيد بكان أو زمان أو نوع البيع ولو فاسد ابتعد ونسيته متعارفة والشرع والتوكيل بهما والسفر براء
 وبحرا والابضاع علائق على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضياع في المضاربة الفاسدة
 مع يمينه هكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل المال في يده امانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر الطحاوي
 فيه اختلافا وقال لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وعندهما يضمن كما في الاجير المشترك اذا هلك المال
 في يده القول لمن عن البدائع * (سئل) * فيما اذا قال رب المال أقرضتك وقال المدفوع اليه
 لا بل دفعته لي على سبيل المضاربة فهل يقبل بينة رب المال على القرض * (الجواب) * القول
 قول مدعى المضاربة لان رب المال يدعى عليه الضمان بعدما اتفقا على انه أخذ المال باذنه والبينة
 لرب المال كما في الخاتمة وغيرها * (سئل) * فيما اذا حصل ربح في مال المضاربة تقاسمه المضارب
 مع رب المال بينهما نصفين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال المضاربة قبل أن يقبض رب المال شيئا
 منه فكيف المحكم * (الجواب) * يتراذ أن الرجح لا يأخذ المالك رأس ماله ومافضل فهو بينهما وان
 نقص لم يضمن كذا في التنوير والدرر وصرة الفتاوى وغيرها * (سئل) * في المضارب مضاربة
 صحيحة اذا سافر بمال المضاربة فهل يكون طعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مالها * (الجواب) *
 اذا سافر المضارب مضاربة صحيحة فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا

مطلبه
 أعطاه بضاعة على سبيل
 المضاربة فسدت

مطلبه
 دفع عرضا وقال بعها وعمل
 في ثمنه مضاربة جاز

مطلبه
 اذا هلك المال براء او بحراني
 المضاربة المطلقة لا يضمن

مطلبه
 القول للمضارب في دعوى
 الهلاك في المضاربة الفاسدة
 كالصحيحة

مطلبه
 القول لمدعى المضاربة والبينة
 لمدعى القرض

مطلبه
 اذا حصل ربح فتقاسماه ثم
 هلك بعض المال يتراذ أن

الرجح
 مطلبه
 نفقة المضارب اذا سافر في مال

المضاربة لو صحيحة
 مطلبه
 سافر المضارب بماله وماله

أو بالين لرجلين فالنفقة
 بالحمصة

أن نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا كذا ذكر العلائق عن ابن ملك أما إذا عمل في مصر ولد فيه
أو اتخذ دارا فنفعه في ماله أقول وبأخذ المالك قدر ما أنفق المضارب من رأس المال إن كان ثمة ربح
فإن استوفاه وفضل شيء اقتسماه وإن لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحتراز بالصحة عن
الفاسدة لانه فيها أجير فلا نفقة له كسبضع ووكيل وشريك وكافي وفي الأخير خلاف علائق وتقدم في
الشركة عن الخير الرملي أن وجوبها للشريك في مال للشركة استحسن فيكون العمل عليه لأنها ليس مما
استثنى وبقي ما لو سافر المضارب بماله وهاله أو بما لغيره من رجلين فإنه ينفق بالحصة كما ذكره العلائق أيضا
عن المجمع * (سئل) * فيما إذا تكرر السفر بمال المضاربة فسرقة فادعى أنه مأذون له بالتكرار
وادعى الآخر النهي عن التكرار فكيف المحكم * (الجواب) * إذا ادعى رب المال التقييد
والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع يمينه ما لم يقر رب المال بينة على التقييد كذا أفتى قارئ الهداية
* (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمرو مائة قرش مضاربة ليشتري بها غنما وملك مال المضاربة بدون
تعدته ولا تقصير فهل القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه * (الجواب) * نعم كما أفتى بذلك
الخير الرملي وفي فتاوى الانقروى عن وجيز الشرحي القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه اه
* (سئل) * في مال المضاربة الصحيحة إذا مات رب المال بعد ما اشتري به المضارب عروضاً فهل ينزل
بموت رب المال ويبيع العروض لينتقد المال ولا يملك المسافرة بها لانتهاء العقد * (الجواب) * نعم
وينزل بعزله إن علم به والا لا فإن علم بالعزل ولو حكما لم يملك المال ولو حكما والمال عروضاً باعها ثم
لا يتصرف في ثمنها شرح التنوير للعلائق ولا ينزل من ذلك لأن له حقاً في الربح ولا يظهر إلا بالنقد
فثبت له حق البيع ليظهر ذلك عيني وبموت رب المال ينزل علم ولا يملك الشراء المبتدأ ويملك بيع
المشتري لنقد المال ولا يملك المسافرة لانتهاء العقد بخلاف النهي عنها مع بقاء العقد بزازية * (سئل) *
فيما إذا خسر المضارب فهل يكون الخسران على رب المال * (الجواب) * نعم وسئل قارئ الهداية عن
شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعه وما صرفه فقال لا أعلم حساباً وانما بيعت
وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم بعمل المحاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح
والخسران مع يمينه ولا يلزم أن يذكر الأمر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك اه من
كتاب الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل إذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل في
مال المضاربة خيانة وطلب من المحاكم يمينه أنه ما خان في شيء وأنه آذاه الأمانة هل يلزم فأجاب إذا ادعى
عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فإن حلف برى وإن نكل ثبت ما ادعاه وإن لم يعين مقداره
فكذلك المحكم لكن إذا نكل عن اليمين لزمه أن يعين مقداره ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه
لأن نكوله كالأقرار بشيء مجهول والبيان في مقداره إلى المقر مع يمينه إلا أن يقيم خصمه بينة على أكثر
والله أعلم * (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم مضاربة صحيحة بالثلث ثم
دفع عمرو لغيره بعض المبلغ مضاربة صحيحة كالأولى بدون إذن ولا وجه شرعي وعمل بكفره فهل يضمن
عمرو * (الجواب) * نعم ضارب المضارب آخر بلا إذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني فإذا
عمل ضمن الدافع ربح الثاني أو لا على الطاهر لأن الدفع أيداع وهو يملكه فإذا عمل تبين أنه مضارب
فيضمن إلا إذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن ربح بل للثاني أجر مثله على المضارب الأول وللأول
الربح المشروط تنوير وشرحه للعلائق أقول إذا عمل الثاني فللمالك مخير بين تضمين الأول رأس ماله
أو الثاني فإن ضمن الأول وصحت المضاربة بين الأول والثاني وكان الربح على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع
إلى ما ضمن على الأول وصحت بينهما وكان أثر ربح بينهما وطلب للثاني ما ربح دون الأول كذا في البحر

مطلبه

القول للمضارب في الاطلاق

مطلبه

القول للمضارب في الهلاك

يمينه

مطلبه

إذا مات المالك والمال

عروض انزل المضارب وله

بيعهادون السفر بها

مطلبه

الخسران على رب المال

مطلبه

القول للشريك والمضارب

في الربح والخسران ولا يلزمه

أن يذكر الأمر مفصلاً

مطلبه

فيما إذا ادعى على الشريك

أو المضارب خيانة وطلب

يمينه

مطلبه

فيما إذا ضارب المضارب آخر

بلاذن المالك

* (سئل) * في المضارب اذا دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر ذلك فهل يصدق المضارب في ردة ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم كافي فتاوى ابن نجيم * (سئل) * في المضارب اذا نهاه رب المال صريحاً عن خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله وهل المالك ان يخلط * (الجواب) * نعم ولا يخلطه أي مال المضاربة بماله الا به أي باذن المالك أو بعمل برأيك فحينئذ يجوز له المضاربة والمخلط أما المضاربة فلا تنال شيئاً لا يتضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه أو التقويض المطلق وأما المخلط فلا تنال المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر في الملتقط انه لو لم يقل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلد أن المضارب بين يخطون الأموال والملاك لا يهنون عنه وغلب هذا التعارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع الى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عنان أو مفوضة ولا أن يخلط ماله بالمضاربة بماله أو بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ماله بمال المضاربة خانية من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز * (سئل) * فيما اذا وضع المضارب مال المضاربة في حانوت لم يخلط ماله بالمضاربة فهل تكون اجرة الحانوت في مال المضاربة * (الجواب) * نعم وكذلك يستأجر البيوت لمخفظ الأموال ذخيرة من الفصل التاسع ومثله في البحر * (سئل) * فيما اذا أعطى المضارب شيئاً من مال المضاربة الى جائر طامع في أخذه كله غضب باحتي كلف عن ذلك فهل يكون غير ضامن * (الجواب) * نعم ولو ستر على العاشر وأخذ العشر بغير جباره لا يضمن وإن أعطى العشر بالزام منه ضمن وكذا اذا صانعه بشئ من المال لانه أعطى باختياره الى من لا حق له فيه فيضمنه كما لو أنفقه وأعطى الاجنبي قال مشايخنا رحمه الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في أخذه غضباً وكذا الوصي لانها مقصداً الاصلاح اذا أعطاه البعض التخليص الكل جائز وأصله قلع الخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه ما لو وقع في بيته حريق فناول الوديعة الى أجنبي لا يضمن برأيه وصى مريم بمال اليتيم على جائر وهو يخاف انه ان لم يبره ينزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا أمر بمال قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا قول أصحابنا وإنما هو قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث انه كان يجوز للأوصياء المصانة في أموال اليتامى راختياراً من سلمة موافق لقول أبي يوسف وبه يفتي واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة المخ خانية من فصل تصرفات الوصي في مال اليتيم وأكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الوصايا

* (كتاب الوديعة) *

* (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو اجمالاً أمانة معارضة وهما في طريق الحج الشريف ووصلا الى دمشق فطلبها منه فأقرها ثم ادعى أنها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضامناً للتناقص * (الجواب) * نعم وفي العيون اذا طاب المالك الوديعة فقال اطلبها غداً فاجاء صاحبها غداً فقال المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك او بعده فان قال قبل اقرارى يلزمه الضمان للتناقص لان قوله اطلبها غداً اقرار منه انها ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضاً وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومثله في البرازية وأفتى بمثله الخبير الرملي * (سئل) * في ذممة حرفتها كـ الحرير دارها خارج المدينة في محلة غير آمنة دفع لها زبد حريراً لتسكبه على أن لا تسكبه في دارها بل تسكبه في دار ابنتها الكائنة في محلة آمنة داخل المدينة أحفظ من

مطلبه
اذا ادعى دفع مال المضاربة الى المالك يصدق بيمينه

مطلبه
ليس له خلط مال المضاربة بماله الا باذن

مطلبه
اذا جرى العرف في البلد أن المضارب بين يخطون الأموال يضمن

مطلبه
اجرة الحانوت في مال المضاربة

مطلبه
اعطى المضارب من مال المضاربة شيئاً الى ظالم طمع في أخذه كله لا يضمن

مطلبه
اذا أقرب الوديعة ثم ادعى ضايعاً قبله يضمن

دارها فخالفت أمره وكنته في دارها مع عدم المانع من ذلك فسرق من دارها فهل حيث كان الأمر كما ذكر
 يكون التقييد مفيداً فضمن قيمة الحرير زيد * (الجواب) * نعم قال في الملتقى وإن امر بمحفظها في
 داره فحفظ في غير دارها ضمن اه وفي شرح الجمع الملكي أمره أي المالك المودع بالمحفظ في بيت من داره
 فحفظ في بيت آخر منها مساو له لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار يعني لو أمره بالمحفظ في دار وحفظها في دار
 أخرى يضمن لأنها ما تحتلفان في الحرز غا البافيد التقييد اه والمسألة في التنوير وغيره أيضاً * (سئل) *
 فيما إذا دفع زيد لعمرو المسافر بحراً ودفع له دية ليدفعها لشرطه فلان ببلدة كذا فوضعها عمرو داخل سبت فيه
 أمتعة له وسار في سفينة حصينة فانخرقت السفينة وشعر ركابها بما عينة الهلاك فأرموا بأنفسهم إلى القوارب
 وكذلك عمرو ولم يسهه غير ذلك ولم يمكنه أخذ الدية معه ولا نقلها السفينة أخرى فهل كانت مع السبت وما فيه
 من غير تعد ولا تقصير في المحفظ فهل حيث كان الأمر كما ذكر لا ضمان على عمرو للدية * (الجواب) *
 نعم لا ضمان عليه بخلاف ما إذا تمكن من المحفظ بنقلها منه إلى مكان آخر فتركها فانه يصير ضماناً كاملاً في
 العمادية والذخيرة البرهانية وجامع الفتاوى * نذت بقرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة
 من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذت بالاجماع ان كل من الراعي خاصاً وان كان مشتركاً فكذلك عند أبي
 حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك المحفظ فيما نذت لان الامن انما يضمن بترك المحفظ اذا
 ترك بغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كالمودع الدية إلى أجنبي حالة التحريق فانه لا يضمن وان
 ترك المحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك المحفظ بعذر كيلا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر
 يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذت اذا لم يجد من يبعثه
 ليردها أو يبعثه ليجبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقاً ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك
 البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من
 ضمان الراعي وفي فتاوى أبي الليث مكارم كرايس انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس
 وذهب بالمجار قال ان كان لا يمكنه التخاصص منهم بالمجار والكرايس وكان يعلم أنه لو حمله أخذ اللصوص
 المجار والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك المحفظ مع القدرة عليه عمادية وفي المحاوي وجامع الفتاوى
 عن الوبري احترق بيت المودع فلم يتقل الدية إلى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها
 بنقلها إلى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الوقائع * (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمرو
 المسافر في البحر امانة ليدفعها لشرطه في مصرف فوضعها عمرو في جيبه وركب في سفينة مع جماعة وقبل
 وصولهم اصرح عليهم الفرنج وأخذوا السفينة بما فيها فخلع عمرو ثيابه وألقاها مع الامانة في السفينة
 حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها المكان آخر وألقى بنفسه في البحر خوفاً من الاسر والقتل وخلص بنفسه
 سباحة وأخذت الامانة مع السفينة فهل لا ضمان على عمرو والحالة هذه * (الجواب) * نعم كافي
 الذخيرة والعمادية * (سئل) * في فرس مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد فجاء
 ذئب وشوكة وانترعها قهر من يزيد ودفعها ل بكر فوضع بكر يده عليها حتى هلكت عنده ويريد عمرو مطالبة
 بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لقولهم ولو ادع الغاصب المنصوب ثم هلك في
 يد المودع ضمن اياها من الغاصب والمودع قال في الدرر اما الغاصب فظاهر واما المودع فلقبضه منه بلا
 رضي مال كاه والمسألة في كتاب الدية من التنوير والقهستاني وغيرهما * (سئل) * فيما
 اذا دفع ذمي مثله وهدم في القدس امتعة معلومة ليحملها له على دابته إلى حلب بأجرة معلومة فتسلم
 المذوق له الامتعة وحملها على دابته ثم دفعها لغيره ليحملها بدون اذن صاحبها وفارقه فضاغت هل يضمن
 قيمتها المذوق له الاوّل * (الجواب) * نعم لان صاحب الحمل رضى بيده لا بيد غيره وصار كودع

مطلب
 أمره بالمحفظ في داره فحفظ في
 غير دارها ضمن

مطلب
 اذا غرقت السفينة ولم يمكنه
 نقل الدية إلى غير دارها يضمن

مطلب
 اذا نذت البقرة وخاف على
 الباقي الضياع ولم يلحقها
 لا يضمن

مطلب
 احترق بيت المودع فلم يتقل
 الدية إلى مكان آخر مع
 امكانه يضمن

مطلب
 طرح الامانة في السفينة وسبح
 في البحر خوفاً من الاسر والقتل
 لا يضمن

مطلب
 غصب دابة واردها عند
 آخر فلما لك تضمن اياها شاه

مطلب
 حل الكاري الحمل مع غيره
 بلا اذن يضمن

اودع ولا ضمن مودع المودع كما في التنوير وغيره وفي ودية المتبعض المودع اذ باعته الودية على يد بائع
 والابن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن بحسب دية ومثل في الفصولين وغير
 العين رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بلري فبات الدافع قد دفع المودع الى
 الى رجل لم يدفعه الى فلان بلري فانحنى الطريق لا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع
 حياً ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه خاتمة من فصل فيما بعد تضمن
 للوديعة * (سئل) * في مودع اودع الوديعة عند آخر فهلكت قبل مفارقتها فهل لا يضمن * (الجواب)
 نعم قال في البحر لا يضمن المودع بمجرد داله دفع المرفاقه اه وفي الدوا المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن
 الاول فقط ان هلكت بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو
 مقدار معلوم من الشعير وتعلمه عمرو ثم دفعه لكر الاجني بلا اذن زيد واستهلكه بكر وضمن زيد عمرا
 مثل الشعير حيث المثل موجود ويبريد عمرو الا ان تضمن بكر بمثل ما ضمن زيد بثبوت ما ذكره بالوجه
 الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وليس للمودع ان يدفع الوديعة الى الاجني ولو دفعها فهلكت
 في يد الثاني قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بالاختلاف وان هلكت بعد المفارقة
 فلا قول ضامن بالاختلاف اما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدافع
 الى اجني بلا عذر فان كان بعذر لا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع وأخرجها من
 ساعته ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استقصانا ذخيرة وذ كوشميس الائمة المحلواني اذا وقع في بيت
 المودع سرق فان أمكنه ان ينالها بعض من في عياله فناولها اجنيا يضمن وان كان لا يجسد بذا من
 المدفع الى الاجني لا يضمن وذ كرشع الاسلام المحرري اذا كان غالبا وقد أحاط بمنزل المودع فناول
 الوديعة جارا فلا يضمن استقصاها وان لم يكن أحاط بمنزله ضمن وفي القاية لا يشترط هذا الشرط في
 الفتوى شارطية في الفصل الثاني من الوديعة وفي شرح الطحاوي وعندهما صاحب الوديعة بالخيار ان
 شاء ضمن المودع الاول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني
 يرجع بما ضمن على الاول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجماع وأجموعا على أن مودع القاصب يضمن
 اذا هلك الوديعة في يده والمقصود منه بالخيار بين أن يضمن القاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن
 وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على القاصب من المحل المزبور * أقول والحاصل أن المودع
 لو دفع الوديعة الى اجني بلا عذر فللمالك أن يضمنه فقط بالارجوع على الثاني الا اذا استهلكها
 وعندها له أن يضمن ايا شاء فان ضمن الثاني يرجع على الاول وأجموعا على ذلك في القاصب مع مودعه
 فللمالك تضمن أي شاء لكن أن ضمن الثاني يرجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انهما غصب كما
 في القهستاني عن العمادية * (سئل) * في امرأتين أتت بها المودع عند هذا المدة معلومة
 ثم طأتهما فلما جئت عندنا بعد تسلمها الامتعة اودعتها عندنا بنها زيدا الغائب يومئذ عن البلد بلا
 اذن المدعية وان ابنها المذموم دفعها لعمرو المخاضر المنكر لذلك فهل حيث دفعت هذا الامتعة
 المزبور فلا ينهها بلا اذن يانها ضمان ذلك * (الجواب) * قال قاضيان للمودع ان يدفع الوديعة
 الى من كان في عياله اذ لم يكن المدفع اليه مستها يخاف منه على الوديعة ومثل ان يفتني فصل فيما يضمن
 الوديعه وكذا الوديعه المرأة الوديعة الى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يولى
 المودع لا يضمن اه فعلى هذا اذا كان ابنها في عياله لم يكن متسببا بلزمتها المصين اليها دفعها لابنها
 المذموم وسئل المدفع اليه ماذا يصنع ويجعل كأنه نفس المودع ويجري الحكم الشرعي فيه اما في
 فتاوى مؤيد زاده وموسى السائل عن الفصولين اتفهما في عياله المودع ضمن المثلث صغيرا او كبيرا لا

مطلب
 لا يضمن مودع المودع
 مطلب
 بدعها مع ابنة وليس في عياله
 ان بالغاً يضمن البائع
 مطلب
 فيما اذا دفع لصواهم لم يوصلها
 الى فلان ثم مات الدافع
 مطلب
 اودع المودع الوديعة وهلك
 بعد مفارقتها ضمن وقبلها لا
 مطلب
 ليس للمودع دفعها الى اجني
 بلا عذر
 مطلب
 احترق بيت المودع فوضعها
 في بيت جاره لا يضمن
 مطلب
 مودع المودع اذا استهلك
 الوديعة ضمن اجماعا
 مطلب
 المحاصل في مودع المودع
 ومودع القاصب
 مطلب
 للمودع دفعها الى من في عياله
 اذ لم يكن متهمها
 مطلب
 اتلفها من في عياله المودع
 يضمن المتلف لا المودع

المودع انه المودع اذا قال ذهبت الوديعة الى ابني وانكر الابن ثم مات الابن لم يثبت مال ابنة كان
 ضمنها الوديعة في تركه الابن بخاية في فضل فيها بقصد تصليها للوديعة * (سئل) * فيما اذا دفع
 زيد بذله لرجلين ليرضاهما وسماه الى ابي زيد بدهش فعمله مقدر ارضى الرب على وجه الاستعمال
 فانما في وفاء سبب التحميل فهل يلزمهما في حقه * (الجواب) * نعم هلك الوديعة حالة الاستخدام
 يضمن حاوي الرأى اودع عند رجل طعنا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فوقع لبن كان الوضع
 على وجه الاستعمال يضمن والا لا وطريق مفرقة ذلك ان يتطرق ان كان في الحب شيء يتحول الماء والدقيق
 مما ينطلي وأسس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب جافا وكان فيه شيء لا ينطلي رأس الحب لاجله
 لم يكن استعمالا لخبرة من فضل ما يكون ضمن الوديعة وما لا يكون * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو
 دينارا من الدراهم ليدفعه لزيد فدفعه له ثم مات بكره عن ورثة طالع واريد ان يبلغ فقام زيد يطالب عمره
 وعمره يدعي ايصاله لزيد فهل يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما
 اذا كان لزيد مبلغ دين بركة عمرو فصار زيد وله زوجة واذن عمرو ان يدفع لها من الدين ما تحتاجه من
 النفقة في غيبته فادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذب زيد والزوجة في ذلك واعترف ابو صول قدر
 ادونه فهل لا يقبل قول عمرو الابينة * (الجواب) * نعم لا يقبل قوله الابينة حيث كان المال دينارا
 في ذمته * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو خصال فضة وسلمه منه لذي بينة شرعية ثم مات
 عمرو عن تركه قبل رد الوديعة مجهلا للوديعة ولم توجد في تركه ولم يعرفها الورثة فهل يكون ضامنا في
 تركه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو مبلغا معلوما من الدراهم
 وسلمه عمرو ثم ان عمرات عن ورثة وتركه ولم توجد الدراهم فادعى زيد على ورثة عمرو بها فقال الوارث
 انما علمت بالوديعة المبرورة وهي كذا وكذا وقد هلك وانكر زيد ذلك فهل يصدق الوارث في ذلك
 * (الجواب) * نعم قال في الخلاصة قال الوارث انما علمت الوديعة وانكر الطالب ان فسر الوديعة وقال
 الوديعة كذا وانما علمها و هلك صدق هذا والمال كانت الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق بقوله
 فطمع اليمين الا في مسائل ليست هذه منها * (سئل) * في مودع مات عن ورثة ولم توجد الوديعة
 في تركه والورثة يعلمونها ويعرفونها وصدقهم صاحبها على المعرفة فهل لا ضمان * (الجواب) * نعم
 حيث الخصال ما ذكر لا ضمان في التركة كما حرج بذلك في البرازية والمنع والاعقوى لومات المودع مجهلا
 ضمن يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعة اما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف فمات لم يضمن
 ولو قال الوارث انما علمتها وانكر الطالب لو فسرهما بان قال كانت كذا وكذا وقد هلك صدق لكونها
 عنده كذا في العدة وفي الذخيرة قال ربهامات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعرفة وقد هلك
 بعد موته صدق ربهامات صحيح الوديعة صارت دينيا في التركة في الظاهر فلا تصدق الورثة جامع
 الغرضين اقول يمكن التوفيق بينهما بان الوارث يصدق اذا فسرهما وقال هي كذا وكذا لا بمجرد
 قوله كانت قائمة ومعرفة فليست مثل هذه وفي حاشية السيد المحمدي على الاشياء سئل العلامة عمر بن
 نجيم عن الوارث للريض عندي ورقة بالخامس للفلان ضمنها دراهم لا أعرف قدرها مات ولم توجد
 فأجاب بان هذا من التجويز لقوله في الجذائع هو ان يموت قبل البيان ولم يعرف الامانة بعينها اه
 وفيه تأمل اه كلام المحمدي وليتأمل الوجه التأمل * (سئل) * فيما اذا اودع عند شخص ثوبا اعد
 عشرين قرشاً ثم مات وقد جهل به عن ورثة فوجد بعض الدراهم وقد هضمها فهل لها انخذ الموجود
 والزوج في التركة بمثل المفقود * (الجواب) * نعم والذي تحرر من كلامهم ان المودع ان اوصى
 بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان في تركه وان لم يوص فلا ضمان ان يعرفها

مطلب

قال دفعها الى ابني وانكر
 الابن ثم مات وورثه ابوه
 كان ضمانها في تركه الابن

مطلب

استعمل الوديعة بلا اذن
 يضمن

مطلب

اودع عند آخر طبقا فوضعه
 على رأس الخابية ينظر الخ

مطلب

دفع له دراهم ليدفعها الى
 آخر يصدق في انه دفعها
 في حق نفسه

مطلب

أذن الدائن لمدونه أن يدفع
 لزوجته ما تحتاجه الخ

مطلب

ضمن المودع بموته مجهلا
 للوديعة

مطلب

اذا لم توجد الوديعة في التركة
 وقال الوارث أنا أعرفها
 وفسرها وقال هلك
 لا ضمان

مطلب

وجد بعض الوديعة في
 التركة دون البعض

مطلب

تحرر برميده فيما اذا مات
 المودع

الورثة أولا فان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة ولم توجد لاضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يتخلوا ما أن تكون موجودة أولا فان كانت موجودة وثبت انها ودية ما بينة أو اقرار الورثة اخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه الحالة مات مجهلا فصارت دينيا فيشارك اصحاب الدين صاحبها لان هذا عند عدم وجوده اما عند قيامها فلا شك أن صاحبها أحق بها فان لم توجد فحينئذ هي دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء الصحة وان وجد بعضها وفقد بعضها فان كان مات مجهلا اخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في التركة والاخذ الموجود فقط وان مات وصارت دينيا فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها والا فقيمتها فعملك بحفظ هذا التحرير والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى التمرناشي وأجاب قارئ الهذاية عن سؤال بقوله اذا اقام المودع بينة على الابداع وقدمات المودع مجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر حاله الورثة فضمنتها في تركته فان اقام بينة على قيمتها اخذت من تركته وان لم تكن له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها لانه لزمهم ضمانها فلا يبرؤن بمجرد قولهم من غير بينة شرعية على أن مورثهم ردها اه وقال في جواب آخر ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته انه ردها الي مالكة او انه تلف منه واقاموا بينة على انه قال ذلك في حياته تقبل بينتهم وكذلك ان اقاموا بينة انه حين موته كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال هذا المال لفلان عندى وديعة او قرض او قبضته لفلان بطريق الوكالة أو الرسالة لادفعه اليه فادفعوه اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لاضمان اعينهم ولا في تركته اه أقول وفي قوله او قرض نظران حمل على أن المبت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مطالبا بسدله واذا هلك يملك عليه بعد قبضه الا أن يحمل على ان المالك كل استقرضه ووضع عند المبت امانة فليتأمل هذا وفي حاشية الاشياء للبيرى عن منية المفتي مانصه وارث المودع بعدم موته اذا قال ضاعت في يد مورثي فان كان هذا في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله لا اه * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمر حقيقة فيها امانة ثم ادعى زيد أن فيها كذا من الامتعة وطلبه منه فقال عمر ولا ادري ما كان فيها فكيف المحكم * (الجواب) * لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعها وضيعها فحينئذ يخلف فان حلف برئ وإن نكل ضمن قال في جامع الفصولين اودعه كيسا فيه دراهم ولم يرتها عليه ثم ادعى الزيادة أو اودعه زيدا لافيه اشياء ثم ادعى انه كان فيه قدوم ذهب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه يبرأ باليمين حتى يدعى عليه الخيانة فحينئذ يبرأ لو حلف والا ضمن اه ومثله في العمادية والخاتمة وقد اوضح المسألة التمرناشي في فتاويه من الوديعة * (سئل) * فيما اذا اجر زيد بالوكالة عن ابيه الناظر على وقف جده فلان بستان الوقف من عمر ومدة معلومة بأجرة معلومة قبضها الوكيل من عمر ولم يدفعها لايه حتى مات عن ورثة وتركه ولم يبين الاجرة ولم توجد فهل يضمنها في تركته (الجواب) نعم لان الوكيل اذا مات مجهلا مال موكله يضمن لانها داخله تحت قولهم الامانات تتقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الافي مسائل ليست هذه منها * (سئل) * في الوديعة اذا نهبت من دار المودع بالقوة والتهور والغلبة من جماعة ذوى شوكة مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار حرم مثلها فهل لا يضمنها المودع * (الجواب) * نعم لانه مكره والمودع اذا اكره لا تلزمه كما ذكره الخيزراني في اول الوديعة من فتاويه ولانه امين والقول قوله يمينه ولا نهال الا تضمن بالهلاك مطلقا كما في التنوير * (سئل) * في المجدأبى الاب اذا مات مجهلا لمال ابنة ابنة اليتيم فهل لا يضمنه في تركته * (الجواب) * ذكر الشيخ حسن الشرنبلالي في حاشية الدرر وشرح الوهبانية أن المجدأبى اذا مات مجهلا لا يضمن ونقله عنه في الدر المختار وعزاه الي شرح الجامع الوجيز * (سئل) * في قاصرة من بنات الذم خطبها رجل ذمي من أبيها فاجابه الى ذلك وبقيت عند

مطلبه
تقبل البينة من المالك على
قيمة الوديعة والا فالقول
لاورثة

مطلبه
ادعوا أن المورث رد الوديعة
الى المالك وانها كانت قائمة
وبرهنوا يقبل

مطلبه
فما اذا اودعه كيسا فيه
دراهم ثم ادعى الزيادة

مطلبه
اذا نهبت الوديعة من دار
المودع لا يضمنها

مطلبه
اذا مات المجد مجهلا لا يضمن

أبيها ستمين فوجب الزوج الخاطب لها في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم هلك أبوها عنها وعن ورثة غير ما مجهلا لئال المذكور فهل يكون غير ضامن له في تركته * (الجواب) * حيث لم يبينه ولم يخطه بماله لا ينمّن في تركته والمسألة في شرح التنوير للعلائي وحققها العلامة الرملي في فتاويه من الوديعة فراجعها ان شئت أقول قد اضطرب كلام العلامة الرملي في هذه المسألة حيث أفتى أولا في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا بعدم الضمان حيث قال قد نصوا على أن الامانات تتقرب مضمونة بالموت عن تجهيل الأبي مسائل منها الاب اذا مات مجهلا ماله ابنه وقد ذكره في الاشياء عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا ينمّن واذا خطه بماله يضمن والاب اذا مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن اه فتحرر أن في المسألة قولين والذي يظهر أرجحيته عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب اولى وقد نقل في الوصي أيضا قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فاعلم انه ليس لها الرجوع على هذا الراجح في مخلفات أبيها الخ اه ما قاله الرملي لمختصا ثم أفتى في سؤال آخر عقبيه نظير سؤاله الاول بأنه صار دينها لها كما صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتبة وجامع الفصولين أما كلام الخاتبة فلعدم استثناء الاب في مسألة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا ثم قال راجع الملتقي وضمن للاب بموته مجهلا وقيل لا كوصي فساقيه بصيغة التبريض ولا سيما في بلادنا فان أكثر الناس خصوصا من بني الفلاحه يا كلون مهوورم ولياتهم ولونهم واعن ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيما عدانا نظر الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لان عدمه في هؤلاء ائلا يتوقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي لمختصا أيضا فانت ترى كيف مشى أولا على عدم ضمان الاب ورجحه ثم عكس ثانيا مشيرا الى الفرق بين الاب والوصي بأن عدم ضمان الوصي لثلاث توقف عن الولاية يتأى اذ يعلم انه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد بأن يصير وصيا خوفا من الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الاب فان ولايته جبرية لا اختيارية فلا يلزم المحذور بسبب ضمانه وانت خبير بأن تجهيل الوصي مال اليتيم تقصيره منه قضمينه بتقصيره لا يلزم منه المحذور المذكور على أن عامة الاوصياء والقضاة في زماننا يتهاونون على تحصيل الولاية قصدا منهم الى كل اموال اليتامى الامن وفقه الله تعالى وقيل ما هم من اين يلزم المحذور وحيد فالحوجه التسوية بين الاب والوصي وحيث كان المصريح بعدم الضمان في الوصي والقاضي مع ما علمته من حالهما يكون عدم الضمان في الاب اولى لمزيد شقيقته ولا سيما وقد اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله المجد كما مر ثم رأيت ذلك في نور العين حيث قال في آخر الفصل السادس والعشرين وضمن الاب لو مات مجهلا وقيل لا كوصي يقول المحقير الطاهر أن القول الثاني اصح اذا الاب ليس ادنى حالا من الوصي بل هو اوفى حالا من الوصي فينبغي اتحادهما حكما اه نعم ان كان الاب ممن يأكل مهوور البنات كالفلاحين والاعراب فالقول بتضمنه اذ مات مجهلا ظاهرا لانه غاصب من اول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا لامتته فليكن التعويل على هذا التفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف اهلى استبدل عقار الوقف المزبور بمبلغ معلوم من الدراهم بوجهه الشرعي ثم مات مجهلا لئال المزبور فهل يكون ضامنا في تركته * (الجواب) * نعم نعم كما صرح بذلك في الاشياء عن الخاتبة والمسألة في الدر المختار من الوديعة * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمود درهم معلومة وأمره بدفعها الى بكر الذي له على الدافع دين ثم ان المأمور مات مجهلا لما قبضه من الدراهم المزبورة فهل تكون ديننا في تركته * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد عند عمرو أربعة دنانير فوضعها عمرو في جيبه ثم فقدت منه بدون تمذ ولا تقصير في المحفظ فهل يكون عمرو غير ضامن * (الجواب) * نعم

مطلب
يضمن الناظر بموته مجهلا
لئال الاستبدال

مطلب
يضمن المأمور بالدفع اذا
مات مجهلا

مطلب
اذا وضع الدراهم في جيبه ثم
فقدت لا يضمن

مطلبه
وضعتها في حانوته وهي حرز
مثلا فسرقته لا يضمن

مطلبه
قام من حانوته الى الصلاة
فضاعت الوديعة لا يضمن

مطلبه
أجلس ابنه على باب
المحانوت ان كان يفعل
الحفظ لا يضمن

مطلبه
الحاصل أن العبرة للعرف

مطلبه
دخل الحمام ووضع دراهم
الوديعة مع ثيابه عند
الناسطور

مطلبه
في رجل أودع صرة من
الشال عند آخر فوضعتها
المودع في الاصطبل هل
يضمنها

مطلبه
في تحقيق المراد بالحرز هنا
وأنه مخالف للحرز في السرقة

قال في الهادية وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر مجلس الفسق فسرقته منه لا يضمن وهكذا ذكر في العدة اه
* (سئل) * في رجل أودع عند آخر جوخة واذن له ببيعها فوضعتها الاخرى حانوته وهي حرز مثلها
فسرقته من المحانوت بدون تعدد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم سرقته
من حرز مثلها بلا تعدد ولا تقصير ولا وجه يوجب ضمانه لا ضمان عليه ويقبل قوله بعينه وفي الاقروى
من الوديعة سوقى قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها لا ضمان عليه لانه غير
مضيق لما في حانوته لان جبرانه يحفظون الا أن يكون هذا ايداعا من التجيران فيقال ليس للمودع أن
يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة قوله ليس للمودع أن يودع الخ ذكر الصدر الشهيد
ما يدل على الضمان فليتأمل عند الفتوى فصولين من الثالث والبلاتين وفي البزاية قام من حانوته الى
الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت لا ضمان وان اجلس على باب ابنه صغيرا فضاع ان كان الصبي
يغفل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه وقال قبيله والحاصل أن العبرة للعرف حتى لو ترك
المحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابيه ونام ففي النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاءة وفي خوارزم
لا بعد اضاءة في اليوم والدليل اه أقول الذي يظهر في مسألة المحانوت عدم الضمان سواء اجلس صليبا
اولا حيث جرى عرف أهل السوق لانه غير مودع قصدا بل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ
به ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد ما تقدم راما الى فتاوى القاضي ظهير الدين انه يبرأ على كل
حال لانه تركها في الحرز فلم يضيع اه وفي جامع الفصولين ما يضاد دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة
مع ثيابه بين يدي الثيابي قال خ يعني قاضيان ضمن لا يداع المودع وقال حط يعني صاحب المحيط
لا لانه ايداع ضمني وانما يضمن المودع بايداع قصدي اه وفيه في ضمان الاجير المشترك والخاص
رامز اللذخيرة قرية عادتهم أن البقار اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة ربها ولا يسلمها
اليه فعمل الراعي كذلك فضاعت بقرة قيل يبرأ اذ المعروف كالمشروط وقيل لو لم يعد ذلك خلافا
يبرأ اه والظاهر أن القولين متقاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا لا يعد خلافا
لانه يكون مأذونا به عادة وقد مناخو هذه المسألة في كتاب الوكالة وهو لو أرسل الوكيل بالبيع الثمن الى
الموكل مع المكاري ونحوه مما جرت به العادة فانه لا يضمن وبه افتى الخبير الرملي وأقول ايضا في هذه المسألة
ذكرتها فيما علقت على الدرامختار في حادثه وقعت في زماننا وسئلنا عنها وهي رجل أودع عند رجل صرة
من الشال غالية الثمن فوضعتها المودع في اصطبل داره فسرقته من الاصطبل هل يضمنها اولا والجواب
مبني على معرفة المراد بالحرز ففي البزاية ولو قال وضعتها بين يدي وقت ونسيتها فضاعت يضمن
ولو قال وضعتها بين يدي في دارى والمسألة بحالها ان مما لا يحفظ في عرصة الدار كصرة النقدين يضمن
ولو كانت مما بعد عرصتها حصناله لا يضمن اه ومثله في الخلاصة والفصولين وغيرهما وظاهره
انه يجب حرز كل شيء في حرز مثله لكن ذكر العلائي في الدرامختار من كتاب السرقة أن ظاهر المذهب أن كل
ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة لؤلؤة من اصطبل اه والظاهر أن ما ذكره من
ظاهر المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديعة لان المتعبر في قطع السارق هتك الحرز وذلك لا يتفاوت
باعتبار الحرزات والمتعبر في ضمان المودع التعدي والتقصير في الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره
الخصينة فخرج وكانت زوجته غير أمينة يضمن مع انه لو سرقها سارق يقطع لان الدار حرز وانما ضمنها
لتقصيره في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من عياله أو في الحمام
أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع انه لا يقطع سارقها فلو اعتبرنا في الوديعة الحرز
المتعبر في السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة ما اظبقوا عليه في هذا الباب من أن

المدا على التصدير في الحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيما لا يوضع فيه أمثالها تصدير في الحفظ كما هو صريح
 عبارة البرازية المارة وغيرها فالمراد بالحز هنا خز كل شيء بحسبه وإن كان المراد به في السرقة خلافه
 ولا يقاس أحد البابين على الآخر لا يقل مع أن النقل الصريح يخالفه كما علمت وبه ظهر جواب الحادثة
 المذكورة والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا أودع زيد عند عمرو ووديعة معلومة ثم أنها
 ضاعت من عند عمرو ووجدت عند بكر ويريد عمرو المودع أن يخصم ويدعى بذلك ويأخذها من بكر
 فهل له ذلك ويصلح خصما * (الجواب) * نعم وقد أجاب المحنف بقوله لم أقف على المسألة في
 محلها لكن نقل في البحر الرائق عن الولوالجية رجل التقط لقطة فضاعت منه ثم وجدها في يد رجل فلا
 خصومة بينه وبين ذلك الرجل فرق بينه وبين الوديعة اه فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم
 اه ونقل المسألة في لقطة التنوير وعزاها العلائي إلى المجتبى والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج
 والصحيح أن له الخصومة لأن يده أحق اه يعني للقط الخصومة أيضا وفي الخانية من كتاب اللقطة
 رجل التقط لقطة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة
 فإن في الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لأن في اللقطة الثاني كالأول في ولاية أخذ اللقطة
 وليس الثاني كالأول في إثبات اليد على الوديعة اه * (سئل) * فيما إذا كان زيد ووديعة عند
 عمرو وكل زيد بكر في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من عمرو فلم يسلمها له ومنعها ظلما مع قدرته
 على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد زيد ألا أن يضمن عمرا قيمتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك
 * (الجواب) * حيث طلبها الوكيل فنعها منه ظلما يضمن قال في الزنقية وشرحها العلامة القسستاني
 فان حبسها أي امسكها المودع بعد طلب ربها ولو حكما كالوكيل على ما في المضمرة الخ اه ولو كان الذي
 طلب وكيل المالك يضمن انقروى عن القاعدية وكذا في شرح التنوير للعلائي لكن في المنع وقيدنا بنفسه
 لأنه في موضع ثقة عن التجنيس أنه لو طلبها بوكيله أو رسوله فنعها لا يضمن وفي الخانية رجل أودع
 عند إنسان ووديعة وقال في السر من أخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع إليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك
 العلامة فلم يصدق المودع حتى هلكت الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع اه لكن في
 الخلاصة المالك إذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتركها وذهب وتركها
 عن رضى فهلكت لا يضمن لأنه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وإن كان من غير رضى يضمن ولو كان الذي
 طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لأنه ليس له إنشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في أنه يضمن
 بعدم الدفع إلى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العمادية ورسول المودع إذا طلب الوديعة فقال
 لا ادفع إلا الذي جاء بها ولم يدفع إلى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين
 هذه المسألة وأجاب نجم الدين أنه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع إذا صدق من ادعى أنه وكيل بقبض
 الوديعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة إليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول
 لأن الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل
 بالعزل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح كذا في فتاواه اه من مخ من الأيداع
 قال العلامة خير الدين الرملي بعد ما نقل هذه العبارة عن المنع في حاشية العرمانصه أقول ظاهر ما نقله في
 الفصول العمادية معزيا إلى القاضي ظهير الدين أنه لا يضمن في مسألة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس
 فهو مخالف لما في الخلاصة كما هو ظاهر ويتراءى في التوفيق بين القولين بأن يحمل ما في الخلاصة على
 ما إذا قصد الوكيل إنشاء الوديعة عند المودع بعدم منعه لدفعه له في وقت آخر أي يضمن لأنه ليس له إنشاء
 الوديعة وما في فتاوى القاضي ظهير الدين والتجنيس على ما إذا منع ليؤدي إلى المودع بنفسه واستبقاها

مطلب

إذا ضاعت الوديعة فلم يودع
 الخاصة والدعوى

مطلب

إذا طلب الوديعة وكيل
 المالك فنعها منه ضمن

مطلب

قال من جاءك بعلامة كذا
 فادفعها إليه فجاء رجل
 بالعلامة فلم يصدق المودع
 قوله يضمن الخ أي فقد
 صار خاصا بالمتع عن الوكيل
 ولم يحدث له أيداع جديد
 لعدم قدرة الوكيل على
 إنشاءه بخلاف المالك وعبارة
 جامع الفصولين لأنه لا يملك
 الأيداع فيضمن أولم يدفع
 مع قدرة الدفع فعصاها اه

على الابداع الاول ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا للذي جاء بها وفي الخلاصة ما هو صريح في أن
الوكيل تركها وذهب عن رضى بعد قول المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة أي وأدفعها لك في غير
هذه الساعة فإذا فارقته فقد انشأ الابداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا للذي جاء بها فإنه
استبقاه للابداع الاول لانشاء ابداع فتأمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى الموفق اه كلام
الخير الرملي وفي التارخانية من الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل رجلا قبض وديعة فحضر
من المودع فانتفى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هاجمته هل يضمن فقال نعم لان
الانابة الثابتة بالمعينة فوق الثابتة بالبدنة ولو ثبت التوكيل بالبدنة فامتنع من الدفع اليه بعد الطلب
ويضمن فهنا اولى قبل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه
في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع
اليه اه فالحاصل انه اذا منهها عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في البحر عن الخلاصة
وأما اذا منهها عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة والوجيز والتارخانية والحاوي
الراهدى والمضمرات انه يضمن واختاره صاحب المنح وتبعه العلائي في شرحه فتعين المصير الى ما عليه
الاكثر خصوصاً والمضمرات شرح القدوري والشروح مقدمة في مسائلنا من المودع الوديعة من
الوكيل ظلمنا ولم يقل له لا ادفعها الا الى الذي جاء بها حتى يكون استبقاه للابداع الاول وقد جئت هذه
النقول رجاء الثواب من الملك الوهاب ولا جل قطع الشك والارتباب أقول ما ذكره المؤلف من أن المودع
لا يضمن بمنهها عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر المختار أيضاً وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول
العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبني على خلاف ظاهر الرواية كما به عليه في نور المعين
ثم اعلم أن عبارة التارخانية المتقدمة آنفاً تدق في مسألة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن
بالمنع عن الوكيل اذا كان توكيله ثابتاً بالمعينة أو بالبدنة أما اذا كان بتصدق المودع فانه لا يضمن وكذا
لا يضمن لو كذبه بالاولى وانظر هل يجري هذا التفصيل في مسألة الرسول أيضاً ومقتضى ما مر عن
الحاشية من قوله فجامع رجل وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هاجمته الوديعة لا ضمان انه
لو صدقه يضمن فيخالف مسألة الوكيل الا أن يقال ان قوله فلم يصدق لم يصدق قيداً احترازياً فلا مفهوم
له وهذا ان جل على انه رسول وكذا ان جل على انه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية
جامع الفصولين للخير الرملي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل
مجهولاً ويضمن بالدفع قال الراهدى في حاربه رافيه تفصيل لو كانا عند ذلك الاتفاق بمكان لا يمكن
لاحد من الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ولا نقصان صحيح لانه
عند ذلك كالتصريح بالوكالة لواحد بعينه وهو الجاهل بتلك العلامة وأما استماعه ذلك من جني فتأدروا ان
كانا عند ذلك بمكان فيه احد من الناس من يفهم اتفاقهما على ذلك او بمكان يمكن فيه لاحد استماع
اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يريانها فالوكالة باطلة والدفع مضمن اه هذا ما نقله الرملي قلت كثيراً
ما يقع أن المالك بعد اتفاقه مع المودع على ذلك يبعث رجلاً بتلك العلامة فيسمعه آخر فيسبق الاول ويخبر
المودع بتلك العلامة وقد يقال ان هذا لا ينافي صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك
مع المودع والظاهر أن المالك اذا قال لم اذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما ذكرتها لغيره أن يكون
القول له لانه منكريف من المودع فتأمل والله أعلم * (سـ سـ) في رجل غاب عن منزله وخلف
امراته وكان في يده وديعة فلما رجع طلب الوديعة فلم يجدها كيف الحكم * (الجواب) * هذه المسألة
على وجهين ان كانت امرأته امينة لا يضمن لانه غير مضيع وان كانت امرأته غير امينة متهمة يضمن

مطله
اذا كانت امرأته غير امينة
يضمن

الوديعة اجنبي والمودع براه فسكت قال ابو القاسم الصفار ضمن ان امكنه دفعه اما لو لم يمكنه منه
 مخوفه من ضرره وغارته لم يضمن اقروى * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو وصدر نحاس ليبيعه له
 فعرضه على البيع فلم يشتره احد فردّه عمرو على زيد ثم حذر زيد وصوله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو
 بيمينه * (الجواب) * نعم لانه امين والقول للامين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر كما قاله وفي
 الاشياء كل امين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر
 ومثله في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعة فالقول قوله ولو اقام اليئنه على ذلك قبلت عني على
 الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى رد الوديعة او هلاكها ومات قبل ان يحلف
 لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير برأية من القضاء * (سئل) * فيما اذا ادع زيدا
 عند عمرو الاجتنين فوضعهما عمر في حانوته ثم اخذهما بكر ليتظر اليهما وحولهما من موضعهما بدون
 اذن منهما ثم طالبه عمر بهما فرعّم انه ردهما الى محلهما وزيد وعمر وينكر ان ردهما الى محلهما فهل
 يضمن بكر قيمتهما زيد * (الجواب) * نعم اما ولا فلما صرح به الامام الجليل قاضيان في
 الغصب رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فانت قال يضمن في رواية الاصل وعن ابي يوسف انه
 لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطفي الصحيح انه على قول ابي حنيفة لا يضمن حتى يحول عن
 موضعهما اه ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع
 آخر ايضا بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقيه اه واما نائبا فلانه متقدم من اول الامر
 اليد اليهما بغير اذن شرعي وفي العبادية من اوخر جناية الدواب ضمن مسألة لان غصب المتقول لا يتحقق
 بدون النقل اه * (سئل) * فيما اذا كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن
 سيد الرقيق ثم مات السيد وعقب الرقيق وطالب الوديعة من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذكور
 جائز * (الجواب) * نعم في الخاتمة آخر كتاب المأذون العبد اذا ادع عند انسان شيئا لا يملك
 المولى اخذ الوديعة كبن العبد مأذونا ومحجورا فلوان المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن على العبد
 دين جاز اه اقول حاصله انه ليس للمولى اخذها من المودع جبرا ولو دفعها المودع برضاه الى المولى صح
 نظير الموكل ليس له اخذ الثمن من المشتري ولو دفع اليه المشتري يبرأ وفي الجهر عن الخلاصة ومنعه منه
 وديعة عبده لا يكون ظلم لان المولى ليس له قبض وديعة عبده مأذونا كان ومحجورا لم يحضر ويظهر
 انه من كسبه لاحتمال انه مال الغير وديعة فاذا ظهر انه للعبد بالينة فيعندنا اخذ اه * (سئل) *
 فيما اذا لودع زيد عند عمرو صندوقا مقللا فيه امانة له فوضعه عمرو في بيت من داره حرز له فدخل غل
 في الصندوق وافسد بعض الامتعة بدون تدمن عمرو ولا تقصير فهل لا ضمان عليه * (الجواب) *
 نعم قال في جامع الفصولين في الذخيرة افسد ما القارة وقد عرف المودع ثقب القارة فلوا علم ربها ثقب
 القارة برئ لا لولم يعلمه بعد ما علم ولم يسهده وفي العدة لو كانت شيئا من الصوف ورب الوديعة غاب وخاف
 المودع عليها الفساد رفعها الى القاضي ليبيعها لولم يرفع ولم يحتمل لدفع ذلك لم يضمن اه وفي الطهيرية
 الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يرد بها بالهواء حتى وقع فيه السوس
 وفسد لا يضمن اه نهج النجاة في الوهابية

وتارك نشر الصوف صيغافعت لم * يضمن وقرض الفأربا العكس يؤثر

اذا لم يسهّد الثقب من بعده لم * ولم يعلم الملاك ما هي تنقر

* (سئل) * فيما اذا كان زيد الغائب وديعة عند عمرو فاذن له زيد بارسالها اليه مع رجل امين
 يعتمد عليه ففعل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهبوا القافلة والامانة بالقهر والقلبة ولم يمكن

مطلبه
 يقبل قول المودع باليمين
 في رد الوديعة للمالك

مطلبه
 كل امين ادعى اصال
 الامانة الى مستحقها قبل
 قوله

مطلبه
 ادعى رد الوديعة او هلاكها
 ومات قبل ان يحلف
 لا يحلف وارثه

مطلبه
 حول الاجنبي الوديعة عن
 محلها بلا اذن ضمن

مطلبه
 اذا دفع وديعة العبد لمولاه
 لا يضمن الا اذا كان متديونا

مطلبه
 دخل الثقل في الصندوق
 وافسد بعض الامتعة
 لا يضمن

مطلبه
 فيما اذا كانت الوديعة
 يخاف عليها الفساد وصاحبها
 غائب

مطلبه
 قال للمودع ارسالها مع رجل
 امين ففعل لا يضمن

دفعهم ويريد زيد أن يضمها عمر فهل حيث كان الأمر كذلك لضمان على عمرو * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما إذا أودع زيد عبده عند عمرو فأبقى العبد من عند عمرو بدون تعذنه ولا تقصير في
 حفظه فهل لضمان عليه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمرو حمارا
 على سبيل الأمانة فربطه عمرو بحبل مع دابة أخرى على شط نهر وأبعد عنهما محل آخر حتى غابا عن بصره
 وقصر في الحفظ حتى سقط الحمار في النهر فهل يضمن عمرو قيمته لصاحبه * (الجواب) * حيث قصر
 في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن قيمته لصاحبه

* (كتاب العارية) *

(سئل) في رجل استعار ثورا من آخر استعارته مطلقا ليحرق عليه فهل عندك في حالة استعماله من غير
 تعذنه ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لضمان عليه * (الجواب) * نعم ولو هلك الدابة العارية في يد
 المستعير فإن كان المقدر مطلقا لا يضمن سواء هلك في حال الاستعمال أو في غيره عمادية من ضمان المستعير
 * (سئل) * فيما إذا استعار زيد من عمرو حمارا ليركبه إلى قرية معينة استعارته مطلقا ليحصد زرعاً
 في القرية ثم بدد فراغه بعيد الحمار لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد نهبه الأعراب فمغ عدة
 جبر لاهل القرية بالعلبة والقهر بدون تعذر من زيد ولا تقصير في الحفظ ولم يقدر على دفعهم ولا على رده
 منهم ويرغم صاحبه أن يزيد ايضاً بمقتضى أنه شرط عليه ضمانه فهل لضمان على زيد ولو صدر
 الشرط * (الجواب) * نعم قال في ودية التنوير واشتراط الضمان على الأمين باطل به بقي اه
 وفي المادية قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لان اشتراط الضمان على الأمين باطل وبه نأخذ اه
 وفي حامع الفتاوى ولا تضمن العارية وان التزم الضمان عند الهلاك * (سئل) * في رجل استعار
 من آخر عبداً ولا معلومة لينتفع بها ثم مات قبل أن يردها لصاحبها مجعلاً لها ولم توجد في تركته فهل
 يكون ضامناً في تركته * (الجواب) * نعم لان العارية أمانة كما في العلائق والأمانات
 مضمونة بالموت عن تجهيل * (سئل) * فيما إذا استعار زيد من عمرو حصانه ليركبه أربعة أيام
 إلى قرية معينة فركب إلى القرية المذكورة وتجاوزها إلى قرية أخرى بعيدة وغاب أكثر من شهر ثم رجع
 قائلاً ان الحصان قد هلك معه في القرية الأخرى بعد مرور الأيام المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان
 لصاحبه * (الجواب) * حيث كانت عارية الحصان المذكورة موقوفة بوقت ومقيدة بمكان معين
 فأمسكه بعد الوقت وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في المادية في الفصل
 ٢٢ العارية لو كانت مقيدة بالمكان فجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود اه وفي فتاوى القاضي
 ظهير الدين إذا كانت العارية موقوفة بوقت فأمسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون
 العارية موقوفة نصاً أو دلالة حتى ان من استعار قدوماً ليكسر الحطب فكسره وأمسك حتى هلك يضمن
 اه ومثله في الفصولين استعار ثوراً ليكرب أرضه وعينها ليكرب أرضاً أخرى فعطب الثور يضمن لان
 الاراضى تختلف في الكرب سهولة وصعوبة بمنزلة من استعار دابة ليذهب إلى مكان معلوم فذهب إلى
 آخر بتلك المسافة كان ضامناً وكذلك لو أمسك في بيته ولم يكرب حتى عطب لعدم الرضى من المالك
 بالامساك وكذا في الإجارة إذا أمسك ولم يذهب أقول ينبغي أن لا يضمن ليكرب مثل الأرض المعينة
 أو رخصي فيها كما لو استأجر دابة للحمل وسمى نوعاً فصالح لا يضمن مثل المسمى أو أخف كذا في جامع
 الفصولين ولو عين طريقاً فسلك طريقاً آخر كان سواها لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلوبك ضمن وكذا
 إذا تفاوت في الأمن عمادية استعار قدراً للغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلاً ضمن بزازية من الرابع من

مطلبه
 ابقى عبد الوديعة لضمانات
 على المودع

مطلبه
 ربط حمار الأمانة مع دابته
 على شط نهر وغاب عنهما
 فهل الحمار ضمن

مطلبه
 لو هلك الدابة في يد
 المستعير والعارية مطلقاً
 لا يضمن

مطلبه
 لا يضمن المستعير وان شرط
 عليه الضمان

مطلبه
 إذا مات المستعير مجعلاً يضمن

مطلبه
 يضمن المستعير بمجاوزة
 المكان ولا يبرأ بالعود

مطلبه
 تكون العارية موقوفة
 نصاً أو دلالة

مطلبه
 لو عين طريقاً فسلك آخر
 لا يضمن ان كانا على السوء

العارية العارية لموقفة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار
جامع الفصولين للمستعير ان يركب الدابة العارية في الرجوع وليس للمستأجر ذلك عمادية وفيها فان لم يسم
المستعير لها موضعها ليس له ان يخرج بها من المصر اه وفي القول لمن عن البدائع ولو اختلف المعير
والمستعير في الايام او المكان او فيما يحمل عليها فالقول قول المعير لان المستعير يستفيد ملك الانتفاع
من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله مع المين دفعا للتمهة وفي فتاوى قارئ الهداية اذا اختلف
المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل محض والمستعير الاطلاق فالقول
قول المعير في التقييد لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفتها اه * (سئل) * في رجل
استعار من آخر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه متقلب وأخذها
منه بالقهر والغلبة ولم يمكنه مقعته بوجه وخاف من ضرره فحمل لاضمان على المستعير * (الجواب) *
نعم لان العارية امانة كما تقدم والمستعير أمين والأمين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر كما في
العمادية من ضمان الراعي وفي الجامع الاصفرو ولو اخذ الدابة اجنبي والمودع يراه فسكت قال
ابو القاسم الصفار ضمن ان امكده دفعه اما لو لم يمكنه منعه لخوف من ضرره وغارته لم يضمن
* (سئل) * في رجل بنى بماله لنفسه قصرا في دار أبيه باذنه ثم مات عنه أبوه وعن ورثة غيره فهل
يكون القصر لبنائه ويكون كالمستعير * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في حاشية الاشباه من
الوقف عند قوله كل من بنى في ارض غيره بامر فهو مالكها الخ ومسألة العمارة كثيرة ذكرها في
الفصول العمادية والفصولين وغيرها وعبارة المحشي بعد قوله ويكون كالمستعير فيكلف قلعه متى شاء
* (سئل) * في قطعة ارض ميرية اذن المتكلم عليها ان يبنى عليها ولم يبين بعد ويريد
المتكلم عليها الرجوع عن الاذن المرقوم ومنعه من البناء فهل له ذلك * (الجواب) * نعم في فتاوى
الشيخ اسماعيل الحائك سئل فيما اذا اذن ناظر وقف لا يذن يفرس في ارض الوقف غراسا ولم
يفرس بعد ويريد الناظر الرجوع عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم له
ذلك قبل الغرس * (سئل) * في ذمي حفر سردابا في دار جاره عمرو والذي باذنه ثم باع عمرو داره
من بكر الذمي ويطلب بكر الا ان رفع السرداب والحال انه لم يشرط وقت البيع بقاء السرداب فهل له
ذلك * (الجواب) * نعم رجل استأذن جارا له في وضع جذوع له على حائط الجار او في حفر سرداب
تحت داره فأذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك
الا اذا شرط في البيع ذلك فيجوز لا يكون للمشتري ذلك خانية من باب ما يدخل في البيع من غير ذكر
ومثله في البرازية من القسمة والاشباه من العارية وراجع حاشية السيد أجدأ قول وكذا لومات الاذن
فلورثته رفع البناء عن ملكهم وان اذن له مورثهم كما في أول كتاب العارية من الخيرية ولا يظهر هنا
اشتراط بقائه لان الارث جبري لا يتقيد بالشرط بخلاف مسألة البيع ورأيت بخط شيخ مشايختنا
السائحاني والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان للوارث أن يأمره برفع البناء على كل حال كما في الهندية
ومنه يعلم ان من اذن لاحد ورثته ببناء محل في داره ثم مات فلما بقي ورثته مطالبة برفعه ان لم تقع القسمة
ولم يخرج في مقصده وفي جامع الفصولين استعار دارا فبنى فيها ابلا امر المالك وقال له ابن لنفسك ثم باع
الدار بحقوقها يؤمر الباني بهدم بنائه واذا قرط في الرد بعد الطلب مع التمكن منه ضمن اه * (سئل) *
فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة الى مكان معلوم وقال له عمرو واذا وصلت الى المكان المزور باءتها مع
من شئت فبعها زيدا على يد من ليس في عياله فهل كنت في الطريق من غير تعد ولا تقصير فهل يكون زيد
غير ضامن * (الجواب) * نعم استعار دابة للعمل الى مكان كذا وقال له المالك ابعتها مطلقا فبعها

لو امسك الدابة بعد الوقت
ضمن وان لم يستعملها بعده

مطلب

المستعير ان يركب في الرجوع
بخلاف المستأجر

مطلب

القول للمعير في الايام او
المكان او ما يحمل عليها

مطلب

القول للمعير في تقييد
الانتفاع بالعارية

مطلب

اخذ الدابة متقلب لم يضمن
المستعير

مطلب

العارية امانه

مطلب

بنى في دار أبيه باذنه فالبناء
له ويكون كالمستعير

مطلب

اذن له بالبناء في الارض الميرية
ثم رجع قبل البناء له ذلك

مطلب

لناظر الرجوع عن الاذن
قبل الغرس

مطلب

حفر سردابا في دار جاره
باذنه ثم باعها الجار ولم يشرط
بقائه فللمشتري رفعه وكذا
لورثة الاذن

مطلب

قال له المعير ابعتها مع من
شئت فبعها مع من ليس
في عياله لا يضمن

على يده من ليس في عياله فهلكت في الطريق لم يضمن حادى الزاهدى وفي التعبير يد البرهان في رجل جاء الى المستعير وقال انى استعرت الدابة التي عندك من فلان مالكمها وامرني أن اقضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر المير أن يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان قد كذبه او لم يصدقه ولم يكذبه او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تعرف هو سبب للضمان اذا ادعى المستعير انه فعله باذن المير وهو يجحد يضمن المستعير الا أن تقوم له بينة على الاذن عمادية * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من زوجته ارض اليزرعها فزرعها حنطة بعد ما حرثها واذنت له بزرعها ونبت الزرع وتريد الا أن رفع يده عنها وأخذها منه قبل أن يحصد الزرع فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم قال في التنوير واذا استعارها اليزرعها لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع وقتها ولا اه ومثله في اللهر * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمر وحمارا ليحمله بنفسه ولا يعيره من غيره فحمله ثم اعاره من بكر فحمله بكر ومات عنده ويريد عمر وتضمن زيد قيمة الحمارة بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ويضمن لعينين الاول حيث استعاره للتحميل فحمله ثم اعاره قال في التنوير وشرحه للمعاني ومن استعار دابة أو استأجرها مطلقا بلا تعيين محمل ماشاء ويعيره له أى للمحمل ويركب عملا بالاطلاق واي فاعل او لاتعين مراد او ضمن بعيره ان عطيت حتى لو البس أو اركب غيره لم يوكب بنفسه بعده هو الصحيح كافي اه والثاني للنهي قال في الخلاصة فلو قال لا تدفع اغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقا ومثله في البرازية * (سئل) * في مستعير ثور ذبحه مدعى الا يأس من حياته وذلك بدون اذن من صاحبه وصاحبه ينكر الا يأس من نحياته ولا بينة للمستعير على دعواه فكيف المحكم * (الجواب) * حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وان اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة على الذابح واليمين على المالك واذا عجز عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بينه واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة والله أعلم والمسألة في الخيرية من ضمان الاجيرة فمذرة في حرث والجماع بينهما الامانة لان الاجير امين والمستعير امين * (سئل) * في رجل استعار من آخر بهيمة وتسلمها ودخل دارا وابقاها في السكة وغيبها عن بصره حتى ضاعت فهل يضمن قيمتها صاحبها * (الجواب) * نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان المستعير اذا دخل المستعير لبنته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلكت يضمن سواء برطها او لم يبرطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تتيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه التوى فصولين اه * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمر وحملا ليحمل دابة قدر معلوما من الحنطة فحمله ازيد منه وعلم أن الحمل لا يطبق ذلك فهلك الحمل بسبب ذلك ويريد عمر وأن يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحملها خمسة عشر محتوما فهلكت فان علم أن هذه الدابة لا تطبق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا المستهلك وان علم انما تطبق ضمن ثلث قيمتها توزعها للضمان على قدر المأذون فيه وغيره المأذون فيه بخلاف ما اذا استعار ثورا ليطن به عشرة مخاتيم حنطة فطن أحد عشر فهلك يضمن جميع القيمة لانه لما طحن عشرة مخاتيم فقد انتهى الاذن فبعد ذلك استعمل الدابة بغير اذن مالكمها فيه يرغاصب بخلاف الحمل لان حمل الدابة على اربعة واحدة وهو وفي البعض ماذون وفي البعض مخالف فتوزع الضمان عمادية * (سئل) * في العارية الموقعة اذا أمسكها بعد الوقت مع امكان الرد وهلكت هل يضمن * (الجواب) * نعم العارية لو موقعة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء

مطلبه

فما اذا جاء رجل الى المستعير وقال انى استعرتكها وامرني أن اقضها مالكمها وامرني أن اقضها

مطلبه

استعار ارض اليزرعها لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع

قوله لم تؤخذ منه الخ أى بل له ان يبقها تحت يده باجر المثل اه صحيحه

مطلبه

فحين استعار ثورا فدبحه مدعى الا يأس من حياته

مطلبه

دخل داره وترك الدابة في السكة وغيبها عن بصره يضمن

مطلبه

استعارها ليحمل عليها قدرا معلوما فحمله ازيد منه الخ

مطلبه

العارية الموقعة لو أمسكها بعد الوقت ضمنها

توقت نصاً ودلالة حتى ان من استعار قدوماً ليكسر خطاً فكسره فأمسك ضمن ولولم يوقت فصولين
وان قيده بوقت أو نوع أو بهما ضمن بالخلاف الى شر لا الى مثله أو خير علائق العارية لو كانت مقيدة
بالمكان فجاز به ضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولولم يذهب بها
الى ذلك المكان ضمن والمكث المعتاد عفو وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استعار دابة
أو استأجرها ليحمل عليها حنطة فحمل شيئاً أخف من الحنطة أو أسهل على الدابة ضمن كذا في شرح
الطحاوي ثم ادعية أقول قوله آخر ضمن الظاهر ان صوابه لا يضمن لان عبارة جامع الفصولين برز
شرح الطحاوي هكذا ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر وكذا لو أمسكها في بيته
ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد عفو وكذا الاجارة وهذا بخلاف ما لو استعارها أو استأجرها
ليحمل برافح حمل الأخف يبرأ اه نو كذا ذكر المسألة في نهج العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو أقصر
وقوله وكذا لو أمسكها في بيته لان المخالفة فيهما الى خير لا الى شرف كان الظاهر ان لا يضمن فيها ما اه
(سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة ليركبها الى مكان معين ففي أثناء الطريق أو ذعها
عند كرفأخذها بكر وذهب بها الى مدينة بعينك فذهب زيد وعبد عمرو باذن عمرو ولياً ثبالة بها
فتسلها من بكر وسلمها زيد لعبد عمرو والمأذون له بأخذها ثم ماتت الدابة عند العبد المزبور بقضاء الله تعالى
وقدره وبرزعم عمرو أن زيداً يضمن قيمتها فهل يكون غير ضامن لها * (الجواب) * نعم قال الاسيماي
في شرحه على الجامع الصغير للمستعير أن يودع عند مشايخ الطرق وقال بعضهم ليس له أن يودع
وبالقول أخذ الفقيه أي الولي والشبيخ الامام محمد بن الفضل من واقعات اللامثي والمستعير أن يودع
على الفتى به وهو المختار وصحح بعضهم عدمه وتفرع عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهل يضمن على
الثاني لا الاول بحر من العارية في شرح قوله ولا يبرهن ولورد العارية مع أجنبي يضمن جامع الفصولين
في ٣٣ انقروى من اول العارية وقال في هاشمه من هذا المحل وفي العارية وبالأول أخذ الولي والشبيخ
ابن الفضل وعليه القوي ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح الجامع وهو الصحيح
وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة وأما فيما لا يملك الاعارة لا يملك الايداع أقول للمستعير الاعارة
في موضعين الاول اذا استعار مطلقاً بأن لم يعين المعير منفعاً سواء كان مما يختلف باختلاف المستعمل
كاللبس والركوب والا كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما اذا عين منفعاً وكانت
مما لا يختلف وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فذفع فملك ضمن مطلقاً كما مر وهذا أيضاً اذا لم
يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح انه ليس له أن يعير ولو استعاره مطلقاً لتعينه وكذا لو فرغ
من العمل الذي استعارها له لم يكن له الاعارة مطلقاً لبقائه مودعاً والمحصل انه يملك الاعارة فيما
لا يختلف في المطلقة والمقيدة وانه ليس له الاعارة اذا فرغ فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الاعارة فيما
يختلف وكانت مقيدة وكذا لو استعمل ما يختلف ولو في المطلقة وكذا لو نهى عن الدفع الى غيره كما يعلم من
جامع الفصولين ففي هذه المواضع اتى لا يملك فيها الاعارة لا يملك الايداع بخلاف وانما الخلاف فيما
يملك الاعارة هل يملك الايداع قيل نعم لان الوديعة أدنى حال من الاعارة لانها تحفظ بدون انتفاع
فاذا ملك الاعلى ملك الادنى وقيل لا لانه امانة وليس للامير أن يودع ابتداءً وانما ملك الاعارة لانه
ماذن بذلك لا مطلق الاذن بالانتفاع من المعير وصحح هذا القول في النهاية كما نقله في استتار خاتمة ثم
هذا كله اذا ملك المستعار قبل تسليمه الى مالكه سلباً أم لو ملك بعده فلا كلام في عدم الضمان ومثله
ما في السؤال فانه قد سلم الدابة الى عبد الملك المأذون له بذلك فلا حاجة الى بناء عدم الضمان على
القول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم * (سئل) * في المعير اذا طلب العارية من المستعير

مطلب
لوجاوز المكان المقيد بضمن
ولا يبرأ بالعود

مطلب
للمستعير أن يودع

مطلب
للمستعير الاعارة في موضعين

مطلب
اذا منع العارية بعد الطلب
بضمها

مراراً فخرط حتى ملكت في يده ولم يكن عاجزاً عن الدفع بعد الطلب فهل يضمنها * (الجواب) * نعم
بضمن حيث الحال ما ذكر

* (كتاب الهبة) *

* (سئل) * فيما اذا دفعت هند لزيد مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض فطالبت به بالمبلغ
المزبور فقال انك دفعته لي هبة وقالت بل قرضا فهل يكون القول قولها يمينها في ذلك وعليه رد مثل
القرض المزبور * (الجواب) * نعم دفع لا تنوعيناهم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر هبة
فالقول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخاتمة دفع اليه دراهم فقال أنفعتها ففعل
فهو قرض كما لو قال اصرفها الي حوائجك ولو دفع اليه ثوباً وقال اكتسبه ففعل يكون هبة لان قرض
الثوب باطل لسان الحكم من الهبة * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ثلث بستان معلوم جار
في ملكه على سبيل الشيوخ أرضاً وغراساً فوهبه من أولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان
يحمل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والبيع نافذا
* (الجواب) * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الآتي على القسمة عند طلب
الشريك لها لا تنفيذ الملك للموهوب له في المختار مطاعاً شريكاً كان أو غيره ابناً أو غيره فلو باعه الوهاب
صح لان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح كما في مشتمل الاحكام نقلاً عن تقيم الفتاوى والهبة الفاسدة لا تنفذ
الملك على ما في الدرر وغيرها والمسألة مسطوية في التنوير أيضاً أقول ذلك في التنوير لكن قال
شارحه مستدركاً عليه بما في الفصولين من أن الهبة الفاسدة تنفذ الملك بالقبض وبه يفتى ثم قال ان لفظ
القبض آكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظ وبه يفتى أي بالقول بافادتها الملك بالقبض آكد من لفظ
الصحيح أي في قول من قال الصحيح انها لا تنفذ فالحاصل انها قولان صحيحان لكن الاول أصح لانه
معنون بلفظ القبول الذي هو آكد لفظاً الصحيح لان القول الصحيح قد لا يفتى به لوجود ما هو أصح منه
أو لتغير عرف أو زمان أو نحو ذلك مما يقتضي الافتاء بخلافه على حسب ما يظهر لاهل الترجيح بخلاف
لفظ به يفتى فانه صريح في أن العمل عليه وانه لا يفتى بخلافه فاذا كان آكداً لكن كتبت فيما علقته
على الدر المختار في هذا المحل ماصورته قال في الفتاوى الخيرية ولا تنفذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي
وسله شائعاً لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضموناً عليه وينفذ فيه تصرف الوهاب ذكره
الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تنفذ الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه
ومع افادتها للملك عنده هذا البعض أجمع الكل على أن اللوهاب استردادها من الموهوب له ولو كان ذا
رحم محرم من الوهاب قال في جامع الفصولين باثر الفتاوى الفضلى ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع للوهاب
هبة فاسدة لذي رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت
مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للوهاب الرجوع فيها يكون لوارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد
وتضمن بعد الهلاك كالسبع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد ومضمون
بالهلاك ثم ان من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا ولي السلطان قاضياً يقضي بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ
قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق فيه بالرعية نص على ذلك علماءنا رحمه الله
تعالى اه ما في الخيرية وبه أفتى في الحامية أيضاً والتاجية وبه جزم في الجواهر والبحر ونقل فيه عن
المتنبي بالنسبة المجعولة انه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نور العيون عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة
بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء الموهوب نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي يوسف اذا

مطلب
القول لمذعي القرض دون
الهبة

مطلب
هبة المشاع فيما يحتمل
القسمة باطلة

مطلب
في تحقيق مسألة أن الهبة
الفاسدة لا تنفذ الملك
بالقبض

الهبة متقاب عقدها وضة اه وذكركم ان هبة المشاع فيما يقسم لا تقيد الملك عند أبي حنيفة اه وفي
 انه يستأنى لا تنيد الملك وهو المختار كما في المضمرة وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فحيث
 علمت انه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح
 بأن المفتي به خلافه لانه اذا اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية على انه على القول الآخر يكون
 مذكرا حينئذ كما صرح جوابه ويكون مضمونا عليه كما مر فلم يجد نفعا للموهوب له فاعتنم ذلك وانما اكثر
 النقل في هذه المسألة لكثرة وقوعها وعدم تنبه اكثر الناس للزوم الغشمان على قول الكل ورجاء
 لدعوة نافعة في الغيب اه ما ذكرته فيما خلقت على الدر المختار ثم اعلم ان الشيوخ انما منع وقت القبض
 لا وقت العقد فلو وهب مشاعا ثم قبض وقت القبض وسلم جاز حتى لو وهب نصف دارا ثم سلم حتى
 وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز كما في جامع الفصولين وغيره * (سئل) * فيما اذا كان لزيد
 حصه معلومة في طاحونة وله عذة مواش وحجيرة وآلات فلاحه وكب معلومات لا تقبل القسمة فملك
 ووهب ما ذكر من ابنه البالغين هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم وفرغ لهما
 عن منتهى مسكنه في أراضي وقف معلومة وصدر ذلك في صحته لدى بيعة شرعية وصدق متولى الوقف
 على الفراغ وأجازته ومات زيد عن ابنه المذكورين وعن ورثة غيرهما يزعمون أن الهبة صدرت في مرض
 الموت ولهم بيعة على ذلك وللأبنين بيعة تشهد بأن ذلك في الصحة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأى
 البنين تقدم * (الجواب) * تصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في المتن في حيث كانت الهبة
 المذكورة كما ذكره في صحته وكذا الفراغ المذكور اذا كانا في الصحة وبيعة الصحة تقدم كما ذكره قاضيان
 بما نصه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث ووهبه منه في صحته
 وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان
 أقاموا البيعة فالبيعة بيعة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير اه * (سئل) * فيما
 اذا وهبت امرأة من أولادها حصه من بناء طاحونة هل تصح أم لا كذا وردت صورة الدعوى
 سنة ١١٤٥ * (الجواب) * أما هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في
 المعتبرات لكن في هذه المسألة وهبة البناء دون الأرض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على تقضه قال
 في الدرر وكذا تجوز هبة البناء دون العرصه اذا اذن الواهب في تقضه وهبة أرض فيها زرع دون
 الزرع أو نخل فيها تمر دون التمر اذا أمره أى الواهب الموهوب له بالمحصاد في الزرع والمجذاذ في التمر
 لان المنافع للعواز الاشتغال بملك المولى فاذا اذن المولى في النقص والمحصاد والمجذاذ وفعل الموهوب
 له زال المنافع فجازت الهبة اه ونقله في المنع عنها وأقره وفي جامع الفتاوى ولو وهب زراعا في أرض
 أو ثمراني شعرا أو حلية سيف أو بناء دار أو دينار على رجل أو فقير أو من صبرة وأمره بالمحصاد والمجذاذ
 والقلع والنقص والقبض والكيل ففعل صحيح استحسانا ولولم يأذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اه
 وفي التارخانية في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له هبة في حائط أو طريق أو حمام وسلطه فهو
 جائز اه وأفتى جد جدي المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه وصورته فيما اذا كان لزيد عمارة
 قائمة في أرض الغير فملك زيد العمارة المزبورة لزوجته ولم يأذن لها بنقص العمارة فهل يكون التملك غير
 صحيح أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كتبه الفقير عماد الدين عني عنه فليفتقر في مسائلها هل
 سلطه على تقضه أم لا فعند ذلك يظهر الجواب والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى الهندية من الهبة
 ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقبوضا اذا كان
 مما يحتمل القسمة وأن يكون مقبوضا عن غير الموهوب ولا يكون مقبوضا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب

مطلب
 يصح هبة مشاع لا يقسم

مطلب
 بيعة الهبة في الصحة تقدم
 على بيعة لمرض

قوله وهبة البناء كذا في
 المنقول عنها ولعل الواو زائدة
 هنا ومحلها قبل لا الآتي فيصير
 التركيب هكذا لكن في هذه
 المسألة هبة البناء دون الأرض
 ولا تصح الخ اه معجمه

مطلب
 لا يصح هبة البناء دون
 الأرض الا اذا سلطه الواهب
 على تقضه

ارضاً فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلفا فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً أو ظرفاً أو ما مناع للواهب كذا في النهاية اهـ وعلى هذا فقول البرازية وهب البناء لا الارض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا اذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أفنى مفتي الروم على أفندي بمقتضى اطلاق البرازية بالمجوز من غير قيد كما في فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم أقول وما في البرازية نقل مثله في نور العين عن المنية ومثله في التارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض جائزة قال وفي الفتاوى عن محمد فين وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضاً لها حتى يقطعها ويسلمها اليه اهـ هذا والموافق للمتون ما مر عن الدرر لقول الكثر وغيره تصح في مجوز مقسوم ومشاع لا يقسم قال في البحر قيد بالمجوز لان المتصل كالثمرة على الشجر لا تجوز هبته اهـ ومثله ما مر عن الفتاوى الهندية وينظر الى التوفيق بين كلامهم بأن من قال كالدرر لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه معناه لا تتم ولا تملك الا اذا اذن له الواهب بالنقض ونقضه لانه بعد النقض صار مجوزاً مسلماً ومن قال تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه يصح المقدم وان لم يعد الملك ويدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكرهنا علم أن قوله تصح في مجوز مقسوم معناه انها تملك بهذه الشروط لان الصحة متوقفة على التقسمة لانه لو وهب شائعاً يقسم تصح الهبة من غير ملك ولهذا الوقضه مقسوماً ملكه ولو كان شرطاً للصحة لا حثيج الى تجديده لانه قد كما لا يخفى اهـ كلام البحر ويشير الى ذلك ما قدمنا آنفاً عن التارخانية حيث قال في هبة البناء انها جائزة ثم قال في هبة النخلة القائمة لا يكون قابضاً حتى يقطعها ويسلمها فان قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابضاً الخ لا يلزم منه عدم المجوز فلا تنافي بين الكلامين فاعتنم هذا التحقيق فانه بالقبول حقيق وبالله التوفيق هذا وذكر المؤلف في موضع آخر جواب جد جده السابق وأيده بما قدمه عن الدرر وجامع الفتاوى ثم قال لكن يشك على هذا قول الدرر لان المانع للمجوز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء مشغولاً بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة مسألة جد جده عماد الدين فلم يكن مانعاً من المجوز كما هو صريح عبارة البرازية المتقدمة وليس هو من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول عن هبة الزيادات انه لا يمنع الخ ما ذكره فيها نقل عن العمادية فتأمل ولا تعجل في الفتوى اهـ ما ذكره المؤلف وأقول هذا اعتراض منه على ما جاب به جد جده لان العارية قائمة في ارض الغير لا في ارض الواهب وقد قال في الدرر ان المانع للمجوز الاشتغال بملك المولى يعني الواهب ومقتضى ذلك جواز هبة العارية المذكورة لعدم المانع المذكور وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات قاضيان أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تمتنع اذا كان الاشتغال بمناع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب أو عارية أو غير ذلك فلا تمتنع فظهر أن الاصل أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له يمنع الهبة اذا لم يكن في يد الموهوب له اهـ ما في الفصولين وأنت خير بأن ما في الدرر وما في المنع وهو ما قلناه عن الفصولين انما هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبة دار فيها متاع للواهب أو لاجنبي ومسألة هبة العارية دون الارض ليست من قبيل هبة المشغول لان العارية غير مشغولة بالارض بل هي قائمة عليها متصلة بها لا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول لاننا نقول المراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا وهب متاعاً في داره أو جوالقه بدليل نصيحتهم بأنه لا تجوز هبة الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا عن التارخانية والعارية من هذا

مطلبه
في مسألة هبة البناء بدون
الارض على وجه التحقيق

مطلبه
وهبة نخلة قائمة لا يكون
قابضاً حتى يقطعها ويسلمها

القبيل ويدل له ما مر في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير
الموهوب فعلم ان المانع كونه متصلا ومشغولا بغيره لا شاعلا وان المراد بالشاغل غير المتصل والالزم
كون المتصل مانعا وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية الفصولين للخير الرملي مانصه قوله
تجوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على اطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لها لا مشغول ومع
ذلك لا تجوز هبة لا اتصاله بها اه فقد صرح بأن المانع هو الاتصال وان كان شاغلا ثم كتب الرملي
على قول الفصولين وقد صرح في زيادات قاضيان الخ ما مر ان مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجرة
أفروع أو بناء في ارض ملك أو معارة أو محتكرة لا شرا أو منسوبة وهبه لمن الارض بيده لا تجوز الهبة
وان كان شاغلا للارض لا مشغولا ولا يدل ما في الزيادات على جوازها لانهم صرحوا ان المانع في مثله
الاتصال وجعلوه كالشائع اه ملخصا وحاصله ان ما مر عن الزيادات من ان هبة المشغول لا تصح
الا اذا كان الشاغل في يد الموهوب له لا يدل على جواز هبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائما في ارض
بيد الموهوب له ايضا لان المانع هنا ليس كونه شاغلا لان الشاغل تجوز هبته وان كان المشغول به ليس
بيد الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره وكونه كالحجرة منه حتى صار كالشائع لا تصح هبته الا بعد افرازه
وبهذا ظهر لك ان هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الواهب أو الموهوب له أو غيرهما
وظهر ايضا صحة ما أجاب به جدّد المؤلف وان اعتراضه عليه غير وارد فاعنتم هذه القوائد القرائد
* (سئل) * فيما اذا كان لهند غراس قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف فوهبته في مرض موتها
من اجتنبي ولم تسلمه منه حتى ماتت فهل تكون الهبة غير صحيحة * (الجواب) * نعم لان هبة الاشجار
بدون الارض لا تجوز كما صرح به قاضيان وغيره حيث قال هبة النخل بدون الارض لا تجوز وفي التنوير
ولا تصح هبة لبن في ضرع وصوف على غنم ونخل في ارض وتمر في نخل ولو فصله وسله جاز ومثله في الملقح
وغيره وفي البرازية وهب ارضا فيها زرع أو بقل أو نخلا عليه تمر أو ووب الزرع بدون الارض أو النخل بلا
ارض أو نخلا بدون التمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقة مع امكان القطع فقبض احدهما
غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اه وفي الحيرية وقد تقرر ان هبة
الشجر بدون الارض هبة مشاع يحتمل القسمة وهي لا تصح اه ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك فلو كانت
هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بموته قال في المبسوط ولا تجوز هبة المريض الا مقبوضة فاذا
قبضت جازت وتعتبر من الثلث اه وفي العمادية وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لان
الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتفتقر الى القبض ولم يوجد اه ومثله في البرازية
والله سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ابنان كبيران وأملاك تقبل القسمة وحصه في مشاع تقبل
القسمة فلك جميع ذلك من ابنه المذكورين سوية بينهما تصفين من غير قسمة وكتب بذلك صلح ولم يحكم
بذلك حاكم يراه ويريد زيد الرجوع عن التملك واستردا ذلك من ابنه المذكورين فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم وهب اثنان دار الواحد صلح لانهما سلاهما جلة وقد قبضها جلة فلا شيوخ وبقوله
لا وهبة واحد من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لانه هبة النصف
من كل واحد منهما بدليل انه لو قبل أحدهما فيما لا يقسم صحت في حصته دون الآخر فلم انهما عقدان
بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد وقال لا يجوز نظر الى انه عقد واحد فلا شيوخ
قيد بالهبة لان الزهن من رجلين والاجارة من اثنين جائز اتفاقا وقيد الواهب بكونه واحدا لان الواهب
لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب أحدهما لا خدما بعينه ونصيب الآخر لا شرا
لا يجوز اتفاقا كافي الهداية وقيدنا بكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب من اثنين أحدهما صغير

مطلـ
هبة الاشجار بدون الارض
لا تجوز ما لم يفصلها

مطلـ
وهب في مرض موته ولم يسلم
حتى مات تبطل وان كانت
وصية
مطلـ
في هبة واحد من اثنين

والآخر كبير والصغير في عياله لم تجز الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا حصه الصغير بقي النصف
 الآخر شائعا كذا في المحيط وقيدنا بعد البيان لانه لو بين بان قال لهذا ثلثها ولهذا ثلثها لا يجوز عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يجوز ان قبضه ومراده بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالبيت
 يجوز اتفاقا وقيد بكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فوكل اثنين فقبضاها جاز كذا في قاضيان
 منع وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختار قوله أبو الفضل
 الموصلي وبرهان الاثمة المحبوبي وأبو البركات النسفي اه وقد أفتى بذلك الخيزراني أقول فالحاصل
 انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبير والآخر صغير في أن الهبة
 لهما لا تصح وكله داخل تحت اطلاق المتون قولهم وبعبارة لا أي لا يصح هبة واحد من اثنين وبه يظهر
 أنه لا فائدة للتقييد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع في ذلك شيخه صاحب البحر
 وتبعهما العلائي فالمناسب الاطلاق كما أفاده الخيزراني في حاشية البحر وكذا قوله ولم يبين نصيب
 كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقييد ببيان الخلاف فقط وقوله ولو وهب من اثنين
 أحدهما صغير الخ الضمير في قوله والصغير في عياله أي عيال الواهب كما لا يخفى وبديل التعليل ومثله
 ما لو وهب لابن له أحدهما صغير كما في البرازية قال لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام
 قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبوله فسقطت هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن
 يسلم الدار للكبير ويهبها منهما اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فقد وجد القبضان
 معا وقت العقد فلم يتحقق الشيوخ وبهذا يظهر أنهم ما لو كانا صغيرين وكان في عيال الواهب او كانا ابنين له
 تصح الهبة لتحقق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لاحدهما على الآخر وتقام ذلك فيما علقناه على البحر
 وقد ظهر لك أن ما في الدار المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق قلم وصوابه في عيال الواهب كما ذكرنا
 اذ لو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسألة خلافية كمسألة الكبيرين ثم هذا كله اذ لم يكن
 الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما سمي في عقب هذا فكان ينبغي تقييد الابنين في
 السؤال بالفتنين حتى تكون الهبة فاسدة وانما حققنا هذه المسألة لانها صارت واقعة الفتوى في زماننا
 ونذكر السؤال عنها ووقع فيها الشبهة والله اعلم * (سئل) * في امرأة وهبت في محبتها من شقيقها
 وجدها الفقيرين أمتعة مختلفة الاجناس هبة شرعية مسطرة لهما فهل صحت الهبة * (الجواب) * نعم
 لان الاثواب المختلفة من اجناس مختلفة مما لا يقسم وهبتها صحيحة كما نبه عليه في الخاتمة وقد أفتى
 بذلك الشيخ خير الدين الرملي وان وهب من اثنين واحدا يصح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
 يصح وان كانا فقيرين تكون صدقة والتصدق على الفقيرين جائزا لا جاع وهكذا ينبغي أن يفصل في
 الجواب في كل هبة قاعدية من اواخر كتاب الدعوى ملخصا التصديق على الغنى هبة وان ذكر لفظ الصدقة
 وعلى الفقير صدقة وان ذكر لفظ الهبة تارخانية في أول الفصل الثاني عشر من الهبة انقروى والمسألة في
 التنوير وغيره أقول وهذا فيما يقسم وغيره فتصح الصدقة مطلقا على فقيرين ولو بلفظ الهبة قال في
 التارخانية عن المضمرات ولو قال وهبت منكما هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة بالاجماع
 اه لكن هذا على رواية الجامع والافقذ كذا في الاصل روايتين في الصدقة على قول الامام والتصحيح
 رواية الجامع كما في جامع القسولين وصحهما في الهداية أيضا وعليهما مشي اصحاب المتون وقد علم أن صحة
 الهبة في صورة السؤال من وجهين احدهما كون الاثواب المختلفة مما لا يقسم وهبة ما لا يقسم تصح
 ولو من غنيين ثانيا كون الموهوب لهما فقيرين وهبة واحد من فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لانها
 صدقة كما صرحوا به من أن الهبة للفقير صدقة والصدقة على الغنى هبة ووجه صحتها اذا كانت لفقيرين

مطلب
 في تحقيق ما لو وهب من اثنين

قوله وبهذا ظهر الخ اعلم
 ان هذا على قولهما فقط وأما
 على قول الامام فلا تأمل
 اه مصححه

مطلب
 تصح الصدقة على فقيرين ولو
 بلفظ الهبة

ما صرحوا به من أن الصدقة مراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا يشوع والا فقد صرحوا في المتن
أيضا بأن الصدقة كالهبه لا تصح في مشاع يقسم أي بأن يتصدق ببعضه على واحد والحاصل أنه لو وهب
داره مثلا التي تحتل القسمة من غنيين لا يصح للشروع خلافا لهما ولو تصدق بها على فقيرين يصح اتفاقا
لما مر ولو وهب نصفها الواحد وتصدق به على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشروع والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) فيما إذا كان زيدا بن وبنت ولابنه ابن صغير عاقل مميز عمره عشر سنوات فوهبه جده دارا
له وأمتعة معلومة في مرض موته هبة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول والتسليم والتسليم وأقرآن
بذمته للصغير ديناً قدره كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور وعن ذكر وخلف تركته تخرج الهبة
والمبلغ المقربه من ثلثها وليس عليه دين أصلا فهل تكون الهبة والاقرار صحيحين *(الجواب)* نعم
أما الهبة لأن الابن الصغير العاقل فلما في التنوير من الهبة وتم قبضه لوميزا يعقل التحصيل ولومع
وجود أبيه لأنه في النافع المحض كالبالغ اهـ ومثله في الدرر وأما الاقرار للصغير المزبور فلما في التنوير
وشرحه للعلائي من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر سببا غير صالح منه حقيقة
كلا قراض أو ثمن مبيع لأن هذا المقر محل لبثت للدين للصغير في الجملة اشباه اهـ أقول تقييده في
السؤال خروج المقر به من الثلث غير لازم لأن الاقرار لغير الوارث نافذ من جميع المال كما مر في بابيه مع
ما فيه من المباحث *(سئل)* في امرأة وهبت في صحته أمتعة معلومة من بنت ابنها الصغيرة وسلمت
الامتعة لابن الصغيرة وقبل الهبة بإيجاب وقبول شرعيين لدى يئسنة شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنها
المذكور وعن زوج يزعم أن الهبة غير صحيحة فهل صححت الهبة المذكورة *(الجواب)* نعم وقد نقل
المؤلف عبارات على سبيل الاستطراد في مسألة ما إذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه فلنذكر حاصلها
على وجه التحرير لكونها تقع كثيرا وقد صارت واقعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيها وهب للصغيرة
بجواز قبض زوجها الهبة الزفاف لتغويض الاب أمورها اليه دلالة بخلاف ما قبل الزفاف ويجب كنه مع
حضره الاب بخلاف الام وكل من يعولها غير هاجث لا يملك كون الاب عدم موت الاب أرغبة منقطعة في
الصحيح اهـ ومثله في المجوهرة وبه جزم في البدائع وقال بعض مشايخنا يجوز لهم أيضا أن يقبضوا للصغير
إذا كان في عيالهم كالزوج وعنه احتراز أي صاحب الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان الصبي في
عيال الجد أو الأخ أو العم أو الأم فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كالمقبض الزوج وأبو الصغيرة حاضر وكذا لو
كان الصغير في عيال اجنبي كان للاجنبي حق القبض خاتية وإذا كان الصغير في عيال الجد أو الأخ أو الأم
أو الاجنبي والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنه يجوز فتاوى
الصغرى كذا في أحكام الصغار للاستروشن ولو قبض من في عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز
وقيل يجوز به يفتي مشتمل الاحكام أقول فقد اختلف التصحيح كما ترى وأنت على علم مما قاله العلامة
قاسم من أن قاضيه خان من أجل من يعتمد على تصحيحه لأنه فقيه النفس وقد صحح جواز قبض من يعول
الصغير ولو لمع حضرة الاب لأنه نفع محض للصغير ويشهد له صحة قبول الصغير بنفسه إذا كان مميزا ولو
كان الاب حاضرا أو أيضا قد وجدت دلالة تقويض الاب أمور الصبي إلى من يعوله كما مر في الزوجة الصغيرة
بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول ولا سيما وقد صحح بلفظ الفتوى وهي أكد لفاظ التصحيح وفي
القهستاني عن الضمير أنه المختار والضمير من الشروح فانه شرح القدرى وظاهر كلام الشيخ
علاء الدين اختياره حيث نقل تصحيحه عن البرجندی مستدركا على ظاهر عبارة متن التنوير والله أعلم
(سئل) في مريض مرض الموت له ديون بدم جماعة معلومين وعليه ديون لربانها فوهب

مطلب
تم الهبة للصغير العاقل بقبضه
ولومع وجود أبيه

قوله وتصدق الواو بمعنى أو
أو تصدق اهـ مع صحته

مطلب
مهم في تحرير مسألة ما إذا
قبض هبة الصغير من يعوله
مع أبيه

مطلب
وهب في مرضه لبيته ديونا
لا يصح

الباقى من ديونه بعد أداء ما عليه من الديون لئلا يتعبه وعوضته عن ذلك طاقية سلتها له ضمن الهبة ومات من ذلك المرض عنهما وعن زوجته وعم شقيق لم يجرى الوصية وترغم البنتان جوارها بسبب التعويض المذكور فهل تكون غير صحيحة ولا عبرة بزعمهما * (الجواب) * نعم لا مورد هنا تملك الدين لغير من عليه من غير تسلط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا اعتاقه ومجانيته ووقفه وضمانه حكم الوصية فتعتبر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية للوارث لا تصح الا باجازة بقية الورثة ومنها أن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة فكذلك ما في ضمنها من التعويض وأن قلنا ان التعويض بيع انتهاء بيع المريض للوارث لا يصح أيضا والله أعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بان هبة المرصد لا تصح لان تملك الدين ممن ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وغيرهما * (سئل) * فيما اذا كان لامرأة مبلغ دين معلوم بذمة زوجها يد ثم ان المرأة وهبت دينها المزبور لعم زيد ولم تسلطه على قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة * (الجواب) * نعم ذكر في الصغرى هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه جاز وذكروا في العدة وان لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموثوق عليه هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا سلطه على قبضه ويصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا الوهبه صوفا على غن وسلطه على جزائه أو زرعها غير محصود وسلطه على حصاده وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذاه عمادية من الاحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث في هبة المشغول في او اخرها ولو وهب دينه له على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه جازت الهبة ل أن تمام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة من غير قبض * (سئل) * في امرأة لها في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في عرض موتها انها وهبت الزوج والدوا لا تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك * (الجواب) * تملك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه المملك على قبضه وفي هذه المسألة لا تسلط فتكون غير صحيحة وان كان في حيث لم تقبض حتى ماتت المشهدة فقد بطلت الهبة لما في العبادية من هبة أحكام المرضى وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة ففتقر الى القبض ولم يوجد * (سئل) * فيما اذا كان لامرأة نصف طاحونة ماء دار حرجي قابلة للقسمة مشتملة على حجرين ومكانين للدواب واذا قسمت لا تبدل المنفعة وتصور طاحونتين متفعلا بهما على السواء فوهبت ذلك في محتها لولدها سوية فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) * هبة المشاع من شريكه أو من اجني ان احتملت القسمة لا تجوز وان لم تحتمل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخلاصة في اول القسمة عن الاصل لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكان الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يمل فيه فان كان بحال يبقى يقسم اهـ ومثله في البرازية وخزانة القتاوي فحيث كانت الطاحونة المذكورة لا تبدل منفعتها بالقسمة وتبقى متفعلا بها بعد هبا فالهبة المذكورة غير صحيحة أقول هذا اذا كانت المرأة المذكورة وهبت النصف المذكور من ولدها معا أما لو وهبت الربع من احدهما ثم وهبت الربع الثاني من الاخر تصح الهبة لان ربيع الطاحونة المذكورة لا يحتمل القسمة وهذه حيلة صحة الهبة في هذه المسألة * (سئل) * فيما اذا قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لم اشترط فهل يكون القول للموهوب له مع يمينه * (الجواب) * نعم كما صرح به في القول لمن من أو اخر الهبة * (سئل) * فيما اذا وهب زيد المريض قطعة ارض وجار من عمره الاجني وسله ذلك على أن يهب ذلك من هبه بعد موته وذلك يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهبة ويبطل الشرط * (الجواب) * حيث كانت

مطلب
هبة المرصد لا تصح

مطلب
هبة الدين من غير من عليه
الدين لا تصح الا اذا سلطه
على قبضه فقبضه

مطلب
الهبة في مرض الموت وان
كانت وصية تقدر
الى القبض

مطلب
هبة نصف الطاحونة المحتمة
القسمة لا تصح

مطلب
القول للموهوب له انه لم يشترط
عوضا

مطلب
وهب من اجني على أن يهبه
من فلان صححت الهبة وبطل
الشرط

لهبة تخرج من ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها أنها لا تبطل بالشرط الفاسدة فهبة عبد على أن يعقده تصح ويبطل الشرط * (سئل) * فيما إذا وهب زيد عمرا فسا مهنزولة هبة شرعية فبلغها وسقاها مائة شهر حتى سميت ويريد زيد ألا أن الرجوع بهبته المذكورة فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ويمتنع الرجوع بحدوث زيادة متصلة أراد بها الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم وغيرها شرح المجمع لابن ملك وقال الامام الجليل قاضيان في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبدا صغيرا فشب وصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمتع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان نحييفا فسمين أو كان قبيحا فحسن لا يرجع * (سئل) * فيما إذا وهب زيد لام ولده أمتعة معلومة في صحته ثم مات عنها وعن ورثة يطالبونها بالامتنع المزبورة فهل لهم ذلك والهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا تصح هبة المولى لام الولد ولو في مرضه ولا تنقل وصية اذ لا يد للمجبر أو ما لو أوصى لها بعد موته تصح لعمته بامتنع فيسلم لها كافي اه وفي الوصايا الهبة لام ولده والاقرار بالدين باطل بخلاف الوصية لانها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة بترزية قبيل السادس في تصرفات الوصي * (سئل) * فيما إذا كان زيد حصة معلومة في فرس فوهبها في صحته لمرو هبة شرعية مقبولة مسلمة له باذن بقية الشركاء فيها وعوض عمرو زيد أنظر ذلك مبلغا معلوما من الدراهم والمحنة فائلاه خذ هذا عوض هبتك ونجت الفرس عند الموهوب له يتبا ويريد زيد الواهب الآن أن يرجع فيها وفي النتائج فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم فان قال خذ هذا عوض هبتك أو بدلها فقبضه الواهب سقط الرجوع تنوير والحصة في الفرس المزبورة ليست محتملة للقسمة وهبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة كما في الخيرية نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام ضمن سؤال وجواب فراجع ان رمت اقول وذكري في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجح كل بهبته اه وكتبت فيما علته عليه عن المجواشي البيهقوية فيه كلام لان الاصل أن المعروف كالملفوظ كما صرح به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذكر خذ بدل هبتك ونحوه استحياء فينبغي أن لا يرجع وان لم يذكر البدلية وفي الخانية بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزفت اليه ثم فارقتها فادعى الزوج أن ما بعثته عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول للزوج في متاعه لانه انكر التملك والمرأة أن تسترد ما بعثته اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضا فلكل منهما استرداد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحت حين بعثت انه عوض فكذاك وان لم تصرح به ولكن نوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها ولا يخفى انه على هذا ينبغي أن يكون في مسائلنا اختلاف اه * (سئل) * في امرأة لها دار قابلة للقسمة فوهبتها من بناتها الأربع أربعا فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم تكون غير صحيحة فان قسمتها وسلمتها صحت الهبة أقول الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكرنا هو حيث يمكن قسمة الدار أربعا مع امكان الانتفاع بكل ربع على حدة فلو أمكن قسمتها نصفين مثلا لأربعا فهي غير قابلة للقسمة تأمل * (سئل) * فيما إذا اتخذ زيد مخادمه عمرو وكسوة وسلمها له ولبسها على سبيل التملك ثم خرج المخادم من عنده ويريد زيد ألا أن أخذ الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت ملكا للمخادم * (الجواب) * نعم اتخذ لولده الصغير يتبايا ثم أراد أن يدفع الى ولده آخر لم يكن له ذلك لانه لما اتخذ نوبا لولده الأول صار ملكا للأول بحكم العرف فلا يملك الدفع الى غيره الا اذا بين للأول عند اتخاذه انها عارية لان الدفع الى الأول يحتمل الاعارة واذا بين ذلك صح بيانه وكذا اذا اتخذ يتبايا بالتمليك فابق

مطلبه
سمن الدابة يمنع الرجوع في هبتها

مطلبه
لا تصح الهبة لام الولد ولو في المرض بخلاف الوصية لها
مطلبه
يسقط الرجوع في الهبة بالتعويض

مطلبه
الاصل أن المعروف كالملفوظ

مطلبه
وهبت دارا تقسم من بناتها الأربع لا تصح

مطلبه
دفع لمخادمه كسوة ليس له أخذها منه

التلميذ بعد ما دفع فأراد أن يدفع إلى غيره فهو على هذا أن بين وقت الاتخاذ أنها يمكنه الدفع إلى غيره خاتمة من فصل هبة الولد لولده والهبة للصغير أقول والتقيد بقوله فأبقى التلميذ بعد ما دفع يفيد الفرق بينه وبين الولد الصغير من حيث أن التلميذ لا يملكها إلا بعد الدفع إليه بخلاف الولد فإنه بمجرد اتخاذ الأب صارت ملكه لأنه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الكبير فلا بد من التسليم أيضا كما صرح به في جامع الفتاوى ثم إن قوله أن بين وقت الاتخاذ الخ يفيد أنه لو سلمها التلميذ ولم يبين أنها عارة ليس له دفعها إلى غيره ولعل وجهه أنه جعلها في مقابلة خدمته له فلا تكون هبة خالصة فلا يمكنه الرجوع فيها ولا إلزامه منعه تأمل قال المؤلف كتبت على صورة دعوى ماصورته حيث بين إقراره أنه بجهة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله المحرر الرمي رجحه الله تعالى ناقلنا عن جامع الفصولين في خلل المحاضر والسجلات برمر التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكه تملكها صحيحا ولم يبين أنه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم رفر لشرط المحاكم كفي به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد في التهمة أجود وأقرب إلى الاحتياط اهـ * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن زوجة وبنت منها وعن أخ وأخت شقيقة وخلف تركه فوهب الأخ حصته منها لبنت أخيه قبل قسمة التركة وقبل علمه قدر ما يخصه منها ثم مات الأخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعلمها ويريد ورثته المطالبة بالحصصة المذكورة فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم

* (كتاب الاجارة) *

* (سئل) * فيما إذا كان بيد زيد أرض سليخة جارية في وقف ولم يكن له فيها مشقة مسكة ولا اشجار في وسطها وله في نواحيها اشجار على المسنة فقط يريد متولى الوقف المزبور اشجارها من غير زيد بأجرة مثلها وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يسوغ للمتولى ذلك * (الجواب) * نعم رجل استأجر أرضا فيها اشجار ان كانت الاشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه مزراعة فيها اشجار ولم يدفع الاشجار معاملة لا تجوز المزراعة وان كانت الاشجار في نواحي الأرض على المسنة جازت الاجارة والمزراعة وان كان في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل التالة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزراعة وان كانت الشجرة عظيمة لا يجوز لأن العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وظلها يضرب الأرض وكذا لو كان في وسط الأرض أبنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الأرض جازت الاجارة فان كانت في ناحية الأرض فرفعت الابنية يدخل ماتحتها تحت العقد وكذا الشجرة قاضيان في الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية في نوع آخر في الضياع والمحافوت والمستغلات ولو استأجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم إذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما لم يكن مشغولا بالشجرة لأن ثمة قدر ما يكون مشغولا بعروق الشجر غير معلوم اهـ من فتاوى الامام قاضيان أيضا أقول مقتضى هذا التعليل أنه يصح ابحار الدار المشغولة بالاشجار لان الاشجار لا تخل بالسكنى بخلاف الزراعة فإنها تتعطل بظل الاشجار لانه لا يثبت ماتحته ولذا تصح الاجارة إذا كانت الاشجار في نواحي الأرض على المسنة أو كانت شجرة صغيرة أو شجرتان في وسطها العدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا فتأمل * (سئل) * في بستان جار في وقف آجره وكيل عن ناظره من زيد مدة سنتين بأجرة معلومة ثم ساقاه على الفراس القاشم به مدة التواجد على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون لجهة الوقف سهم من ألف سهم والباقى

مطلبه
إذا قال ملكه تملكها صحيحا
ولم يبين أنه بعوض أو بلا
عوض لا تصح الدعوى

مطلبه
وهب حصته من التركة قبل
القسمة لا تصح

مطلبه
إذا كانت الاشجار على
المسنة تجوز الاجارة

مطلبه
استأجر فارغا ومشغولا تجوز
في الفارغ دون المشغول

مطلبه
إذا قدم ابحار الأرض على
مساواة الاشجار لا يصح

للمستأجر وصدر ذلك لدى حاكم حنفى فهل الاجارة والمساقاة فاسدانان * (الجواب) نعم كما صرح به
 المحنفون فى فتاواه حيث * سئل * عن ناظر آجر ارض من جهات الوقف مشتملة على اشجار ونخل وغيرها
 من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معهما على أن الاشجار النابتة فى الارض فيها قديم وجديد فالقديم
 جميعه لمجهة الوقف وربيع المستجد لمجهة الوقف ايضا والثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستجدة
 للمستأجرين ولم تميز القديمة من المستجدة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مدة معلومة
 وانقضت مدة الاجارة والمساقاة فاجر الناظر الارض المذكورة مدة تالية للذة الاولى وساقى على ذلك
 جميعه أى جميع اشجار الغيط فهل تصادق الناظر معهما على ذلك مع عدم معرفته وتمييزه لما ذكر صحيح
 أم لا * الجواب * الاجارة غير صحيحة لان استئجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز الا اذا كان
 فى الارض اوفى وسطها وكانت شجرتين صغيرتين والمساقاة غير صحيحة ايضا حيث لم تعين الاشجار التى
 وقعت المساقاة عليها والتصادق من الناظر ايضا غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على
 الوقف غير صحيح وأما ما يفعله الآن من الاجارة ثم المساقاة فلا يصح على مذهب الحنفية أما لو قدم
 المساقاة ثم أوجرت الارض من المساقى فيجوز كما فى البرازية من الاجارة فى أول ورقة لان الاشجار صارت
 له استحقا فلم تكن الارض مشغولة بغير حق المستأجر وهل يلزم من فسخ الاجارة فسخ المساقاة قد تكلم
 عليه قارئ الهداية قبل الآخر بضرورة تقين وتكلم بعده على المساقاة بوجه آخر فراجع المحلين اه اقول
 ونقل فى الدر المختار فى أول كتاب الاجارة عن مصنف التنوير مانصه وأفاد فساد ما يقع كثيرا من أخذ
 كرم الوقف أو التيم مساقاة فيستأجر ارضه الخالية من الاشجار بمبلغ كثير وساقى على اشجاره بسهم من
 ألف سهم فالحظ ظاهر فى الاجارة لا فى المساقاة ففساد المساقاة الاولى لان كلا منهما عقد على حدثه
 اه وكتبته هنا فى حاشيتي رد المحتار عن فتاوى المحنفون فى أن التنصيص فى الاجارة على بياض الارض
 لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة أما اذا تقدم عقد المساقاة بشرطه كانت الاجارة
 صحيحة كما صرح به فى البرازية واذا فسدت صارت الاجرة غير مستحقة لمجهة الوقف والمستحق انما هو
 الثمرة فقط وحيث فسدت المساقاة لكونها مجزئ يسير لمجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة
 الى الوقف وأما مساقاة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كما لو أجر بدون أجر المثل اه ملخصا من لو حكم
 شافعى بحجة ذلك حيث كانت الاجرة وافية بمنفعة الارض وبقية الثمرة يصح كل من المساقاة والاجارة
 وسأنى سؤال فى ذلك * (سئل) * فى قطعة أرض سليخة جارية فى وقف وفى مشد مسكة تريد فوات زيد
 لاهن ولدا أصلا وفى نواحى الارض على المسنة اشجار بعضها جارية فى الوقف المزبور والبعض فى ملك زيد
 المتوفى يريد ناظر الوقف المزبور دفعها مزارعة للغير وبعارضه فى ذلك ورثة زيد فهل للناظر ذلك ويمنعون
 من معارضته فى ذلك * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم غن الخانية * (سئل) * فى اجارة الدار من
 مؤجرها هل تكون غير جائزة * (الجواب) * نعم اذا أجر من المؤجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال المحلوانى
 لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيحة وهو الصحيح برزاية للمستأجر ان
 يؤجر من غير مؤجره ومنه أى من مؤجره لا أى لا يؤجره لان الاجارة تملك المنفعة والمستأجر فى حق
 المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك المالك هكذا اعلم به من الشراح وفى خلاصة الفتاوى قال فى
 النوازل المستأجر اذا أجر للمستأجر من الآخر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى وقال شمس الأئمة المحلوانى
 لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيحة وهو الاصح اه منع فى مسائل شتى ونقل
 فى البحر عن الجوهرة ما يخالفه اقول ووفقى فى الدر المختارين ما فى الجوهرة وما قبله بما فيه نظر كما اوضحته
 فيما علقته عليه وكتب فيه أن الاظهر ما ذكره شمس الأئمة لما ذكره من العلة ولتصح فاضتجان له

مطلب
استئجار الارض المشغولة
بالاشجار لا يجوز

مطلب
اقرار الناظر على الوقف
لا يصح

مطلب
هل يلزم من فسخ الاجارة
فسخ المساقاة

مطلب
لو قدم المساقاة على الاجارة لم
تصح الاجارة

مطلب
مات من له المشد لاهن ولد
فهل لناظر دفعها مزارعة

مطلب
اجارة الدار من مؤجرها لا تصح

مطلب
أجر المستأجر من المؤجر
لا تصح الثانية ولا تبطل الاولى

وقوله في المصبرات وعليه الفتوى وكتب أيضا مانعه وفي التتارخانية استأجر الوكيل بالايحار من
المستأجر لا يجوز لانه صار آجرا ومعتبرا وقال القاضي ببيع الدين كنت أفتي به ثم رجعت وأفتي باليجوز
أقول يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف من آجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال
لم أره تأمل اه * (سئل) * فيما إذا كان لهند دار جارية في ملكها فآجرتها من رجل مدة سنة باجرة
معلومة اجارة صحيحة ثم تحقها دين ثابت بالينة ولا مال لها غير الدار وتريد هند بيع الدار موفا بالدين
من ثمنها قبل تمام السنة فهل لهذا ذلك ونسخ الاجارة * (الجواب) * نعم والمسألة في التنوير والمتقى
وغيرهما وفي الاختيار والاصل فيه انه متى تحقق عجز العاقد عن المضي في موجب العقد لا يضر بلحقه
وهو لم يرض به يكون عذرا تنسخ به الاجارة دفعا للضرر اه وإذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل
الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بعه فتنسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أولا
ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر
قال أبو حنيفة يصح الاقرار ويصح القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره
وهذه ثلاث مسائل احداها هذه والثانية المرأة اذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبها الزوج
صح اقرارها ويكون للغير ان يحبسها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا اقرب بعض ماله لرجل يثق
به أو لبعض ورثته عند أبي حنيفة يصح اقراره حتى يقضى القاضي بعسرة ويخرجه من الحبس قاضيان
من فصل ما تنقض به الاجارة بقي انه اذا اعترض شيء من الاعذار هل تنسخ بنفسه أو يحتاج الى الفسخ
وهل يحتاج فيه الى فسخ القاضي أو التراخي خلاف طويل ذكره أئمتنا شروحا وفتاوى فليراجع ذلك
في البدائع وغيرها أقول والذي حررت في حاشيتي رد المحتار تصحيح ما وفق به بعض المشايخ وهو ان
العذر ان كان ظاهرا لم يحتاج الى القاضي والا كالدين الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقضاء
وقال قاضيتان والمحبوبى القول بالتوفيق هو الاصح وقواه الشيخ شرف الدين انقزى بأن فيه اعمال
الروايتين مع مناسبتها في التوزيع فينبغي اعتماده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يقتضيه قاضيتان مقدم على
ما يهجه غيره لانه فقيه النفس اه * (سئل) * في صلح من مضمونه استأجر يدي بماله لنفسه من
عمرو المتولى على وقف بكر على مسجد كذا فآجره ما هو جاري الوقف وذلك جميع البستانين الكائنين
بقريه كذا المدة ثلاث سنوات باجرة معلومة ولم يتساقيا على غراس البستانين ولم يذ كر المتولى من أى
جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * نعم لوجهين الاول حيث كانت
الاشجار في وسط الارض ولم يتساقيا عليها لما في المخانية رجل استأجر أرضا فيها اشجار في وسط
الارض لا تجوز الاجارة اه والثاني لعدم ذ كر المتولى من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف
الناظر اذا آجر أو تصرف تصرفا آخر وكتب في الصلح آجره وهو متول على هذا الوقف ولم يذ كر انه متول
من أى جهة قالوا تكون فاسدة وفي المحبة

والمتولى لو وقف آجرا * ولكنه في صلحه ما ذكر

من أى جهة تولى الوقفا * ما جوز واذ لك حيث يلقي

أقول الظاهر ان هذا الثاني خلل في الصلح لا في نفس العقد بل صحيح حيث كان العاقد في نفسه له
ولاية صحيحة وان لم يذ كر جهتها انها من الواقف أو من فلان القاضي لأن الصكوك اشترطوا فيها أشياء
كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المدعى على هذا المدعى عليه وغير ذلك مما يعلم
في مجمل وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم
فلا وثق أن يكتب في الصكوك والسجلات وهو الوصى من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والقولية

مطلب
لو استأجر الوكيل بالايحار
من المستأجر لا يجوز

مطلب
اذا نحى المؤجر دين ثابت
بالينة له فسخ الاجارة ويبيع
المستأجر

مطلب
يصح اقرار المؤجر بالدين عند
الامام

مطلب
هل يحتاج في فسخ الاجارة
بالعذر الى القضاء أم لا

مطلب
أجر يدون مساقاة لا يصح

مطلب
اذا آجر الناظر ولم يذ كر انه
متول من أى جهة لا يصح

لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من جهة المحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصى فان
القاضي لا يملك نصب الوصى والمتولى الا اذا كان ذكرا تصرف في الاوقاف والايام مخصوصا عليه في
منشوره فصار حكمكم نائب القاضي فانه لا بد ان يذكر وان فلانا القاضي مأذون بالانابة تحرزا عن
هذا الوهم اه قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك ان قول السلطان جعلتكم
قاضي القضاة كالتنصيب على هذه الاشياء في المنشور كما مرح به في الخلاصة في مسألة استخلاف
القاضي اه ولا يخفى ان قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظمى يسمى قاضي القضاة في
زماننا فيصع نصبه الوصى والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولى من جهة أحد هؤلاء
القضاة صح ايجاره وبقية تصرفاته والتنصيب على كونه تولى من جهة قاضي كذا انما هو لزادة
الاستيثاق بالصك كما افاده قوله قالوا وثق ان يكتب المح نصح تصرفه وان لم يكتب ذلك نعم اذ رفع تصرفه
الى قاض يحكم بمجرد ذلك التعمرف اذ اثبت عنده كالأجر دارا ملاحم أنكر الايجار وأثبت خصمه فانه
يحكم بثبوت الايجار لا ببعثه فانه لا يحكم ببعثه مالم يثبت عنده صحة توليته كما لو باع رجل دارا أو وقفها
أو أجرها ما يحكم القاضي بنفس البيع أو الوقف أو الايجار أما المحكم ببعثه ذلك فأنما يكون بعد ثبوت
ملكه لذلك أو نيابته عن المالك كما مر في كتاب القضاة عن فتاوى قارى الهداية حيث شل هل يشترط
في صحة حكم المحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحيارته أم لا تجاب
انما يحكم بالبعثه اذ اثبت انه مالك لما وقفه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لماباعه اما بملك أو نيابة
مكذبا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالبعثه بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه فاغتم
هذا التحريم المفرد * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة تيمارية قرية ومزارع جارية في تيمارهم
واقطاعهم بموجب برآة سلطانية بيدهم فآجروا ذلك جميعه لزيد وعمر ولدة سنة معلومة اجارة لازمة
للزراعة الشتوية والصيفية بأجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى قاض شافعي حكمكم ببعثه
الاجارة وان صدوت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا
مذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة في ثبوت أجزائهم وكتب بذلك حجة
أفتى مفتي مذهبه بالعمل بضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بضمون
المجتبى المزبورين بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مجرى ماء جار مع حقه
المعلوم من الماء في وقف أهلى وفي استجاروا حقه كازيد من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة فأت
زيد في أثناء مدة الاجارة فهل تنسخ الاجارة بموته * (الجواب) * نعم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى
الاجارة تنسخ بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تنسخ بموته كالأب والوصى
والوكيل والمتولى في الوقف اه وتماه في فتاوى ابن الشلى وفي فتاوى ابن نجيم شل عن شخص
استأجر عقارا وأجره من آخر ومات في أثناء المدة هل تنسخ لاجارة أجاب تنسخ الاجارة الاولى
والثانية اه ومثله في فتاوى ابن الشلى وفي فتاوى التمرناشى سئل عن رجل استأجر لنفسه
مصبة من متول بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات المستأجر فهل اذ رفعت القضية الى حاكم
حنفى له أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر وهل اذا كان المحاكم الشافعي حكم بموجب عقد هذه الاجارة
يكون حكمه بالموجب مانعا للحنفى بانفساخها أجاب نعم للقاضي الحنفى أن يحكم بانفساخها بموت
المستأجر المذكور ولا يمنع من ذلك حكم الشافعي بالموجب على ما حرره الشيخ بدر الدين بن الفرس في
الفواكه البدرية وان كان في سيف القضاة لكافي مجي ما يخالفه فانه قال ان المحكم من الشافعي بالبعثه
لا يمنع الحنفى من ابطالها بالموت وان كان بالموجب يمنعه من ذلك لان من موجبها الدوام والاستقرار

مطلب
يصح حكم الشافعي ببعثه
ايجار الاقطاع لغير الزراع من
رجلين نصفين

مطلب
استحكر واستأجر مجرى ماء
ثم مات تنسخ الاجارة بموته

مطلب
استأجر عقارا وأجره من
غيره ثم مات تنسخ الاولى
والثانية

مطلب
تنسخ الاجارة بموت المستأجر
وان حكم شافعي بالموجب

للوارث لكن ينبغي التبويل على ما في القواكه البدرية لظهور وجهه والله أعلم اهـ * (سئل) عن شخص استأجر عينا ثم أجرها ثم مات فهل تنسخ الاجارة فأجاب اذا انقضت الاجارة الاولى انقضت الثانية على الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله القزويني في المصنفات المستأجر اذا أجر من غيره أو دفع الى غيره مراعاة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينسخ العقد الثاني يختلف المشايخ فيه والصحيح انه ينسخ وهذا اعم من صورة الاستقناة فانها موضوعة فيما اذا انقضت بموت المستأجر الاول وعبارته تشمل ما اذا فسخت لذلك أو غيره والله أعلم كازروني وفيه عن فتاوى ابن نجيم سئل عن أجر عتق رمان آخر مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وأجره من آخر مدة تواجده وتسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تقايلا الاجارة هل التقايل صحيح مبطل للابحار الثاني أم لا أجاب نعم التقايل صحيح وتنسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم أقول ووجهه أن الاجارة بيع المنافع وهي تحدث شيئا فشيئا فالمستأجر يملك منفعة كل يوم بيومه فهي باقية على ملك المالك فصح التقايل بينه وبين المستأجر لانه لم يملك المستقبل واذا انقضت بالمقابلة لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع في كل يوم بيومه فانقضت الاجارة الثانية لانها مبنية على الاولى والله أعلم * (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمرا وهما بدمشق الشام ليأتي محرو بعمال زيد هلي دوابه من مدينة حص الى دمشق بأجرة معلومة جعلها له وذهب الى حص وشرع يزيد في قضاء مصلحة له فيها فذهب عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل العيال ولم يتقاهم باختياره وبطلب زيد بالاجر الذي جعله له فهل لا يلزم زيد اذ ذلك * (الجواب) نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استأجر رجلا ليحيى بعياله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله أجره بحسب ما لو كانوا معلومين أي بالعدد كما في البرهاني والافسكه كما في الدرر والتنوير وغيرهما وفي القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن المهندواني ان المعلومين لو كانت مؤنة بعضهم ككاهم فله كله لان الاجر مقابل بتقل العيال لا بقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحدا منهم لم يستوجب شيئا اهـ فتنبه شرح الملتقى للعلائي من الاجارة * (سئل) في رجل استأجر من آخر جالا معلومة ليعملها الى بلد كذا ثم بدله تركه الذهاب الى تلك البلدة رأى ظهره له فهل له فسخ الاجارة * (الجواب) نعم وبداء مكبرى دابة من سفر فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه ضرر زائد لاحتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته وأطلب غريمه فمضر والتجارة فافتقر وهو بالمدة مصدر بدله أي ظهر له فيه رأى غير الاول منعه عن ذلك كذا في العناية من فسخ الاجارة * (سئل) في متولى وقف أهلى أسكن دار الوقف رجلا بلاجرة ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر المثل بعد الثبوت * (الجواب) نعم وفي الفتاوى متولى الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف بغير أجر ذكره لاله لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء كانت معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن ايدي الظلمة وقطعا للاطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا أسكن دار الوقف بغير أمر الوقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ عمادية من الفصل العاشر ومثله في الفصولين * (سئل) في متولى أراض الوقف لغير المزارع بلارضاه ولا وجه شرعى فهل تكون اجارته غير جائزة * (الجواب) نعم كما في الخيرية من المزارعة قال في البرازية من الاجارة في تغريعات على الاجارة الطويلة مانصه لا تجوز اجارة الارض بلارضى المزارع * (سئل) في دار مملوكة لمعاينة سكنها بعضهم بعدما استأجروا حصة الباقين بأجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبقوا ساكنين بدون اجارة والمؤجرون يطالبونهم بأجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين أجر حصة الباقين * (الجواب) نعم سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه رب الدار بالاجر وسكن بعده لانه يكون التزاما أو كانت

مطلب

المستأجر الاول اذا فسح
العقد ولو بالاقالة ينسخ العقد
الثاني

مطلب

استأجره ليحيى له بعياله
من حص فذهب ثم رجع
لاجره

مطلب

استأجر جالا ليعملها الى بلد
كذا ثم بدله تركه له ففسخ
الاجارة

مطلب

اذا أسكن المتولى رجلا دار
الوقف بلاجرة لزم الساكن
الاجرة

مطلب

لا تجوز اجارة الارض بلا
رضى المزارع

مطلب

سكن دار غيره بعدما تقاضاه
بالاجرة يلزمه الاجر

معدة للاستغلال بزازية * (سئل) * في امرأة توافقت مع رجل على أن يجعلها في فريدة محفة على
 جبل ويقوم بما كلفها ومشر بها من دشق الى مكة وجعلت له على ذلك كله مبلغا معلوما من الدراهم دفعته
 له فأركبها وقام بما كلفها ومشر بها حتى ماتت قبل وصولها الى المدينة المنورة عن ورثة يريدون محاسبة
 الرجل على اجرة مثل ركوب الموزنة الى مكان موتها وقد رما كلفها ومشر بها ومطالبتها بما زاد على ذلك
 فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مجرى ماء معلوم يجري فيه الماء من فائض
 مطهرة وقف جار في الوقف المزبور وفي احتكاك وجهه وقف آخر مدة معلومة باجرة المثل والآن تعطل
 أصل المجرى قبل دخوله للمطهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف المطهرة في تعميره مبلغا معلوما
 ويكلف ناظر الوقف الآخر أن يدفع له بعض المبلغ زاعما انه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم
 الوقف الآخر من ذلك شيء * (الجواب) * نعم ونجارة الدار المستأجرة وتطيينها واصلاح الميزاب
 وما كان من بناء على رب الدار تنوير من فسخ الاجارة (سئل) في جماعة استأجروا أراضي قرية
 موقوفة من متولى وقف مدة معلومة بأجرة كذلك ليزرعوها فقل ماؤها المعلوم لها بحيث انه لا يصل اليها
 بل يذهب في مجراه ويريدون محاسبة المتولى ليفسخ القاضى العقد فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم
 رجل استأجر أرضا فزرعها وقل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الآخر حتى يفسخ القاضى العقد بينهما
 ذخيرة من الفصل الخامس عشر * (سئل) في رجل استأجر أرضا بتمارية من أربابها للزراعة
 فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فانقطع المطر ويسد الزرع فهل سقط الاجر * (الجواب) * نعم وفي
 فتاوى الفضلى استأجر أرضا فانقطع الماء فان كانت الأرض تسقى بماء المطر فانقطع المطر أيضا فلا أجر
 عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها ذخيرة في ١٥ استأجر أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم
 تمطر ولم يجدها الماء للسقى فبيس الزرع سقط الاجر استأجرها بشربها ولا بزازية من نوع اجارة الأرض
 ويمثله أفتى العلامة التمرناشي ناقل ذلك عن الخاتبة وأفتى به قارئ الهداية أيضا * (سئل) في رجل
 استأجر حرم ماء مدة معلومة بأجرة معلومة وتسليمها من مؤجرها ثم طغى الماء وازدادت منفعته عن التمكن
 من الانتفاع على الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الاجر عن بعض المدة المزبورة * (الجواب) *
 نعم والمسألة في الخيرية من الاجارة * (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من ناظره ليزرعها
 مدة معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سماوية وهلك بها الزرع ولم يبق بعدها مدة يتمكن للرجل
 فيها من إعادة ما هلك فهل لا يلزمه اجارة تلك المدة * (الجواب) * لا أجر على المستأجر فيما بقي
 من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان المحاكم
 والمحيط وغيرهما * (سئل) فيمن آجر مكانا هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة
 زاعما أن رجلا زاد في الاجرة وأن له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
 نعم وان زيد على المستأجر فان في ملك لم يقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال التيم بمومه اشباه من
 الاجارة ونقله العلائي عنه أيضا * (سئل) فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل لا تنسخ الاجارة
 بموته * (الجواب) * نعم لا تنسخ الاجارة بموت الوكيل كافي الفتاوى والتنوير وغيرهما وتبطل
 الاجارة بموت الآخر والمستأجر عندنا خلافا للشافعي ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الأب ولو صبي
 ولا ببلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل خاتبة من أوائل كتاب الاجارة وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفساخ
 فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف لمجبة الوقف عقارات وقف آخر * (سئل) فيما اذا
 جرت عادة أهل موضع أن الراعي اذا أدخل المواشي في سكك القرية ارسل كل شاة في سكة صاحبها
 ففعل الراعي ذلك ولا يعد ذلك خلافا عندهم فصاعت شاة قبل أن تصل الى صاحبها فهل لا ضمان عليه

مطلبه
 استأجرت محفة بما كلفها
 ومشر بها الى مكة ثم ماتت
 في الطريق الخ

مطلبه
 عمارة المجرى المحتكر على جهة
 وقفه

مطلبه
 استأجر أرضا للزراعة فقل
 ماؤها المخصصة

مطلبه
 اذا انقطع المطر ويسد الزرع
 سقط الاجر

مطلبه
 اذا زاد ماء الطاحون فنفعه
 عن الانتفاع مدة سقط الاجر

مطلبه
 اذا هلك الزرع ولم يبق مدة
 يتمكن من اعادته لا أجر
 عليه في المدة الباقية

مطلبه
 ليس للمالك فسخ الاجارة
 بزيادة الاجر

مطلبه
 لا تنسخ الاجارة بموت
 الوكيل

مطلبه
 لا تنسخ بموت ناظر استأجر
 بمال الوقف لمجبة الوقف

(الجواب) * نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة بينهم أن البقارة إذا أدخل السرح في النملك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك فصاحت بقرة أو شاة قبل أن تصل إلى صاحبها لا ضمان عليه لأن المعروف كالشرط كذا قال أبو نصر الدبوسي وقال بعضهم إذا لم يعد ذلك خلافا لاضمان عمادية من ضمان الراعي * (مسئل) * في بركة ماء في مدرسة فيها فائضان محتكر بحراهما مع جميع ما يقبض من الماء إلى دارين معلومتين بموجب حج احتكارات شرعية فحدث متولى المدرسة فائضا ثالثا وأحكر بحراهما بقدر ثلث الماء لغيره وبدون إذن ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (مسئل) * في عقارات جارية في وقف بروفي تواجز يد من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة هي دون أجر المثل بنفين فاحش ظاهر يشهده المحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن المتولى المزبور زيد المستأجر بتعجير ما يحتاج إليه العقارات من المأجرة من ماله ومهما يصرفه يكن مرصدا له على رغبة المأجور ومصدر الاستئجار والاذن لدى قاض حنبلي فمز يد في العقارات وصرف عليها مبلغا معلوما مع أن في الوقف المزبور ما لا حاصل يمكن صرف ذلك منه حال صدور الاستئجار والاذن وبعدهما وانتفع المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثم تولى الوقف رجل آخر ويريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل في مدة انتفاعه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم للمتولى المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة بكونها بنفين فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف أجراها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها بتمام أجر المثل اه وفي البحر ان اجارة الوقف لا تجوز الا بأجرة المثل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس عين المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى بحاسبة المستأجر بتمام أجر المثل ومساقطته به من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم للمتولى ذلك بعد ثبوت الموصد المزبور ولا عبرة بمجوز زعم المستأجر المذكور حيث المحال ما ذكر أقول حيث كانت الاجارة بدون أجرة المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمانه من الاذن بالمأجرة كما في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسماعيل وسيل في سؤال وجواب عن جد المؤلف أن الاذن بالقراس باطل اذا فسدت الاجارة وعلم المؤلف فيما سألني بأن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمانه فتنبه لئلا يكون في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى التحيرية بما يخالفه كما سنده * (مسئل) * في رحي ما مجارية في تواجز رجل من أصحابها فانقطع ماؤها في أثناء مدة الاجارة ويريد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وتفسخ الاجارة أي للاستأجر ولاية الفسخ لانها تفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخيار الشرط والروية ويجب يفوت النفع به كخرب الدار وانقطع ماء الرحي وانقطع ماء الأرض لان كلا منهما يفوت النفع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجرة حصته لانه بقي شيء من المفقود عليه فاذا استوفاه لم يمتد حصته زيلني أقول كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه فلوم يفسخ حتى عاد الماء لم يمتد ويرفع عنه من الاجر بحسبه قيل حساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول أصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا في التتارخانية ومقادير ما لا يجب أجر بيت الرحي صاحبها لغير الطحن كالمسكني ما لم تكن معقودا عليها ونقل في التتارخانية عن القدوري أن كان البيت ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بحصته اه ونحوه ما في الزيلني تأمل اه ما كتبه فلم أن ما عر عن الزيلني من أن عليه من الاجرة حصته أي

مطلب

ادخل الراعي المواشي في

سكك القرية فصاحت شاة

لا ضمان عليه

مطلب

ليس للحكر بحرى الماء

احداث فائض آخر

مطلب

أجر الوقف بنفين فاحش

يشهده المحس والمعاينة

مطلب

للمتولى مطالبة المستأجر بتمام

اجرة المثل

مطلب

أجر فاسدا واذن بالمأجرة

لا يصح الاذن

مطلب

له فسخ الاجارة باقطاع ماء

الرحي

قوله والبيت الخ أي بيت

الرحي بأن كان يمكن الانتفاع

به للسكنى أو لربط الدواب

مثلا اه منه

مطلب

اذا صار الطحن اقل من

النصف له الفسخ فلوم يفسخ

حتى طعن كان رضى منه

٨ قوله ثم ان المتبادر الخ أقول كتبت بهذا ذلك رسالة سميت بتحرير العبارة فمن هو الحق بالاجارة وحاصل ما تحرر فيه ان قولهم ان المستأجر الاول أحق انما ذكره في مسألة ما اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة وأراد الناظر فسحها بسبب الزيادة فقالوا تعرض على المستأجر الاول ووجهه ظاهر فان المسوخ للفسخ هو الزيادة فحيث قبلها الاول زال السبب (٩٤) المسوخ مع بقاء مدة الاجارة فيكون الاول أحق من

غيره وكذلك يكون الاول أحق اذا انقضت مدة اجارته وكان له في الارض عمارة أو غراس وضعه بحق أو كان له فيها مشد مسكة ورضى باستئجار الارض باجرة مثلها فانه ٩

مطلب
سكن دار مشتركة بينه وبين أيتام تلزمه اجرة حصتهم

مطلب
يقيم استعمله اقرباؤه بلا اجارة له أجر مثله ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساويه

مطلب
اجارة المحان الوقف اكثر من سنة لا تصح الاجحكم حاكم يرى ذلك

مطلب
اذا فسد العقد في بعضه فسد في كله

مطلب
اذا كانت الاجارة فاسدة آجرها الناظر بلا عرض على الاول

مطلب
اذا زادت الاجرة في أثناء المدة فللناظر ايجارها من آنون لم يقبل الاول الزيادة

مطلب
في قولهم المستأجر الاول أحق

مطلب
آجر أرضا ميرية بغين فاحش له ايجارها من غيره بأجر المثل

حصه بيت الرحي مبنى على أن منفعة السكنى معقود عليها مع منفعة الطحن بقربة التعليل وعليه يحصل كلام القدوري والافهوخالف رواية الاصل الذي هو من كتب ظهير الرواية فتنبه لذلك وكتبت فيها أيضا أن الاقطاع غير قديم في التارخانية أيضا وإذا انتقص المأفان فاحشاه حق الفسخ والا فلا قال القدوري اذا صار طحن أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطفي لو طحن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدوري ولولم يرده حتى طحن كان رضى منه وليس له الرد بعده اه مافي التارخانية اه * (سئل) * في رجل سكن في دار مشتركة بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل حصه الايتام في المدة المزورة * (الجواب) * نعم والمسألة في فتاوى القمراشي من الشركة ومثله في شرح التنوير وكذا في فتاوى السكاكيني في رجل تزوج أم بتمتين وسكن في دارهما * (سئل) * في يمين استعملهما قريبهما في أعمال شتى بلا إذن المحاكم ولا اجارة وكان يطعمهما ويسقيهما ويعطيها بعض الايمان دراهم وذلك قدر اجرة مثلها ثم بلغا وطلباه من أجر مثلها فهل ليس لهما ذلك حيث الحال ما ذكر * (الجواب) * نعم يقيم لأب له ولا أم أيضا استعمله اقرباؤه مدة في أعمال شتى بلا إذن المحاكم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي أجر المثل بل زانية في نوع المتفرقات من الاجارة ومثله أفتى الخبير الرملي * (سئل) * في خان معلوم جار في وقف أهلي وفي تواجر زيد من ناظرى وقفه مدة ثلاث سنوات ولم يحكم حاكم بعهدة الاجارة في جاذبة المدة ثم زاد رجل في أثناء المدة نحو ثلث اجرته فهل يؤجر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته * (الجواب) * نعم ولم ترد في الاوقاف على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو آجرها المتولى اكثر لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارى الهداية ووجه المصنف على ما في انفع الوسائل الخ علائق من الاجارة وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة آجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له اشباه من الاجارة * (سئل) * فيما اذا آجر زيد الناظر دار الوقف من عمر ومدة سنة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أجرته زيادة معتبرة هي مقدار الخمس فهل تؤجر من الرجل * (الجواب) * تعرض الزيادة على المستأجر فان قبلها فيها ولا تؤجر من الرجل أقول وقع في المحاوى القدسي انها تقضى عند الزيادة الفاحشة وذكر في وقف البحر أن الدرهم في العشرة يتعاب الناس فيه بخلاف الدرهمين أى فهماز زيادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي مقدار الخمس ومثله في الخيرية لكن نقل البيرو وغيره عن المحاوى المحصرى أن الزيادة الفاحشة قدر النصف فتأمل * (سئل) * في دار جارية في وقف أهلي آجرها الناظر من زيد مدة سنة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أثناء السنة في أجرته زيادة معتبرة هي اجرة مثلها يوم الزيادة فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها فهو الا حق بها ولا آجرها من الاخر * (الجواب) * نعم أقول هذا مبنى على أصح التصحيين من أن الناظر له فسخ الاجارة بالزيادة العارضة في أثناء المدة كما حررته في رد المحتار ثم ان المتبادر من عبارة الاشياء المارة آنفا أن العرض على المستأجر الاول في الاجارة الصحيحة خاص بالوقف أما المالك لو آجر داره مثلاً من رجل ثم انقضت المدة فله ايجارها من غيره لأن له عدم ايجارها أصلاً بخلاف الموقوف للغة فانه لا بد من ايجارها فإيجارها من غير المستأجر الاول تعنت الا ان زاد عليه آخر في الاجرة ولم يقبل الاول الزيادة فتوجب من الاخر هذا ما ظهر لي تأمل بقى لو كانت صحيحة ومضت المدة فآجرها ناظر الوقف من آخر قبل العرض على الاول وطلبها الاول هل له فسخ الاجارة لكونه أحق بمعنى انه لا يصح ايجارها لغيره أم لا لكونه معنى كونه أحق انه أولى وأن العرض عليه غير واجب لم أره صريحاً في كلامهم فتأمل * (سئل) * في مزرعة ميرية معلومة آجرها المقوض له أمرها من رجل مدة معلومة

٩ احق من غيره دفعا للضرر عن المجانبين كما افتى به الخبير الرملي وغيره وهو مسألة الارض المحتكرة التي نص عليها الخصاص كما نقله في البحر واما فيما سوى ذلك فلم يؤثر الايجار من أراد بعد انتهاء المدة خلافا لما شاع على السنة الناس في هذا الزمان من أن الاول أحق لكونه ذا اليد وهذا على عموم خطأ ظاهر ومن أراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى تلك الرسالة فانها نافية للجهالة والحمد لله رب العالمين اه منيه

بأجرة معلومة من الدراهم هي دون أجرة مثلها بين فاحش ثم زاد رجل آخر في أجزائها زيادة متترة نحو نصف
الأجرة المرفوعة هي أجرة مثلها ويريد المتكلم علم البصار هامة بأجرة المثل فهل له ذلك * (الجواب)
نعم قد تقر أن أراضي بيت المال يسلك بها مالك أرض الوقف غيرية من العشر والمخارج وفيها والمحصل
أنه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيه وفيها أيضا
نزل الامام الاعظم في مال بيت المال منزلة والى اليتيم وفيها أيضا للتجارى اجارتها شرعا بأجرة المثل
كما صرح به العلامة قاسم في فتاواه كأرض الوقف اهـ لكن في هذه الصورة يؤثرها التجارى ممن زاد
بالزيادة المزبورة من غير عرض على الأول اذا الاجارة الاولى فاسدة لكونها بين فاحش وفي الفاسدة
تؤجر من غير عرض كما تقدم نقله وفي الخيرية أيضا من الدعوى ان أراضي بيت المال حرت على رقبته
احكام الوقوف المؤبدة اهـ أقول مقتضى هذا ان أراضي بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين
كأراضي الوقف واليتيم وبه يندفع ما في فتاوى الكازورنى عن فتاوى المرشدى من قوله وأما كون
أراضي بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة فلم اجد من صرح بذلك لكن لا يقيدوها بالمدة القصيرة
كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضى جواز الاجارة مطلقا للمدة وكثرت وأيضا
انساعهم في جواز الصرف للامام في البيع والاقطاعات فيجوز ذلك اهـ وقد استدل عليه المؤلف
بقوله ثم رأيت في حاشية البحر للغير الرملى من كتاب الاجارة تحت قول الماتن ولا تتراد في الاوقاف على
ثلاث سنين الى أن قال مانعه وأقول أيضا ومثل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل اهـ * (سئل)
في أما كن معدة للاستغلال مشتركة بين هند وجاعة يدهم تلك الإما كن يؤجرونها ويأخذون جميع
أجرتها لانفسهم بلا وكالة عن هند في حصتها ولا اجارة منها ولا وجه شرعى ومضى لذلك مدة والآن
تريد هند مطالبتهم بأجرة نصيبها واسترداد ذلك مما قبضوه من الاجرة فهل لها ذلك * (جواب)
نعم الغاصب اذا أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معدة للاستغلال فعلى المستأجر المسمى
لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه اشياء من الغصب ومثلها في العلائق أقول أصل
المسألة في القنية وعبارتها ولو غصب دار معدة للاستغلال أو موقوفة أو ليتيم وأجرها وسكنها المستأجر
يلزمه المسمى لأجر المثل له ولله وهل يلزم الغاصب الاجران له المدا فكتب لا ولكن يرد ما قبض على
المالك وهو الاول ثم سئل يلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على المالك
وعن أبي يوسف يتصدق به اهـ ما في القنية وفيه مخالفة لما أفتى به المؤلف فانه جعل المسمى للعاقدة
يعنى الغاصب وان رده على المالك أولى لكن كتبت في رد المختار مانعه بعد سوق عبارة القنية
المذكورة قال العلامة البيرى الصواب أن هذا مفرق على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى
الغاصب أجر المثل اهـ أى لن كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أكثر بره الزائد أيضا
لعدم طيبه له كاحتره المحوى وأقره السيد محمد أبو السعود في حاشيته على الاشياء اهـ والمحصل أن
ما في الاشياء والقنية مبنى على قول المتقدمين من عدم تحقق غصب العقار مطلقا والمضى به عند المتأخرين
تحقيقه في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعتها أو عطلها
فيضمن الشركاء في مسائلنا خمسة هند فانه ذكر في متن التنوير تبعاً للدرر أن منافع الغصب غير مضمونة
استوفاهما أو عطلها الا في هذه الثلاث لا يقال يستثنى من المعد للاستغلال ما لو سكن بتأويل ملك أو عقد
كفى التنوير وشرحه وهما تأويل الملك موجود فان الشريك له شبهة الملك لا نقول هذا انما يرد
لو كان الشركاء قد سكنوا في تلك العقارات المشتركة ولم يسكنوها في مسائلنا بل أجرها واستوفوا بدل
منافعها فقتاركم هند في البدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل

مطلب
أراضي بيت المال كأرض
الوقف واليتيم
مطلب
للتجارى اجارتها بأجرة المثل

مطلب
فما اذا أجر بعض الشركاء
المعد للاستغلال بلا إذن
البقية

مطلب
تجريرهم في حكم اجارة
الغاصب

مسألة استطرد يدعي عن جاري الزاهدي أجر أحد الشريكين وأخذ الآخر من حضره لا يخرجها من يشاركه
 فيما أخذ اهـ وذكر أيضا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى ونصها أرض بين رجلين أجر أحدهما
 الكل من آخر بأجرة معلومة أن أجرها لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه بحكم النصيب لا يختلف
 والمحكم في النصيب أن المالك أن أجاز في أول المدة فالأجرة له وإن أجاز بعد انقضاء المدة فالأجرة
 للغاصب وإن أجاز في أثناء المدة قال أبو يوسف أجره الماضي والباقي للمالك وقال محمد ما مضى للغاصب
 ومطلق للمالك وإن اختلفا أنه أجاز في أول المدة لا يقبل قول المالك إلا بئسنة ولو قال كنت أمرته
 بذلك فاقول قوله فيه جواهر الفتاوى من الإجارة والظاهر أن هذا في غير الثلاثة المستثنيات وأن
 قوله أن أجرها لنفسه أي أجرها من غيره لا أجل نفسه فيكون غاصبا والظاهر أن مثله ما لو أجرها
 للمالك فيكون فضوليا وما ذكره هنا موافق لما ذكره في إجازة بيع الفضولي من الشروط ومنها
 قيام المبيع والظاهر أن بقا مدة الإجارة بمنزلة قيام المبيع * (سئل) * فيما إذا انقطع ماء الحمام
 وقف في تواجد زيد ولم يمكن جريانه ونقط بسبب ذلك مدة ولم ينتفع به فهل تسقط أجرته عن زيد في مدة
 انقطاع مائه * (الجواب) * نعم كما أتى به الشيخ اسماعيل الحائلي وفي الفتاوى الزاهدي برقم
 ٨ عك أنسدر أقود الحمام فلا ينتفع به وهو يد المستأجر سقط أجره في المدة ولا تنقضي الإجارة إذا لم ينتفع به
 انتفاع الحمام وقيل يجب الإجر بقدر ما ينتفع به للمكني أو ربط الدواب. اهـ * (سئل) * في أرض
 تجارية جارية في تصرف زيد وفي مشقة مسكنه حرها جماعة بقرهم بدون إذن زيد ولا حجة شرعية ويريد
 رفع يدهم عنها ويمتنعون من ذلك إلا أن يعطيمه أجرة المحرث فهل له ذلك وليس لهم مطالبة بأجرة
 (الجواب) نعم * (سئل) * فيما إذا استأجر زيد شريكه عمراني فلاحه معلومة بأجرة معلومة على
 أن يعمل فيها العمل المهود فعمل عمراني في الفلاحة العمل المهود وقام يطالب زيد بأجرة عمله فهل
 لا أجر له * (الجواب) * لا أجر للشريك بعمله في المشترك كما في الكثر وغيره تحت قوله ولو استأجره
 محل طعام بينهما فلا أجر له * (سئل) * في رجل استأجر من آخر جلاير كيه من دمشق إلى مكة
 بأجرة معلومة من الدراهم دفعه له وركب الجمل إلى نصف الطريق وتقاسموا الإجارة وركب على جمل
 رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر الأول ينصف الأجرة التي دفعها حيث استوى النصفان سهولة
 وصعوبة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والسؤال في الخيرية من الإجارة * (سئل) * في أرض
 ميرية سليخة أذن وكيل السلطان عز نصره زيد بأن يعرفها بعمارة لنفسه وجعل عليه في كل سنة مبلغا
 من الدراهم هو قدر أجرة مثلها وفي ذلك حظ ومصلحة لمجهة الميرى لتعطها وعدم من يرغب فيها سوى زيد
 فهل صح ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستان معلوم جارحة منه في ملك زيد وقدرها
 خمسة عشر قيراطا وستة قيراط ونصف قيراط في وقف أهل والباقى في ملك عمر وفاستأجر رجل حصة
 زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها ثم عاود صار يدفع لمجهة الوقف عن حصة
 الوقف دون أجرة مثلها بغبن فاحش بالنسبة لحصة زيد في مدة معلومة بدون إجارة ولا وجه شرعي
 والآن يريد فاعطى الوقف الموقوف مطالبة الرجل بتمام أجر المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت
 الأولى والثانية متمماتين فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي فتاوى الكازروني عن المحافى سئل
 في بلدة شائمة الساطنة ربعها والساقى للأوقاف ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار وللقية الأوقاف
 عشرون نصفاهل ما يأخذه السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للأوقاف ما يؤخذ للسلطنة أولا
 أجب كون المتكلم على طين السلطان يأخذله هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجرة المثل لأنه يجوز أن
 يأخذ هذا المقدار بشوكة نعم أجرة المثل تعلم من الطين الجهاور إذا كان مماثلا أو مما يأخذ الشريك

مطلب
 إذا انقطع ماء الحمام سقط
 أجره
 ٨ قوله عك أي عين الأئمة
 الكرايسى اهـ منه

مطلب
 حرقوا تيمار زيد بلا إذنه
 لا أجر له

مطلب
 لا أجر للشريك بعمله في المشترك

مطلب
 ركب إلى نصف الطريق ثم
 تقاسموا الرجوع بنصف
 الأجرة الخ

مطلب
 يصح إيجار الأرض التجارية
 للعمارة فيها

مطلب
 لتناظر المطالبة بأجرة المثل
 على حساب حصة الشريك
 المماثلة

مطلب
 ما يأخذه السلطان لا يلزم
 كونه أجرة المثل

مطلب
 أجرة المثل تعلم من الأراضي
 المماثلة أو مما يأخذ
 الشريك أن لم يكن ذا شوكة

بشرط المأثلة وأن لا يكون فيهم ذوشوكة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن الشلي التي جمعها حفيده
 أجاب الشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي تلزم أجرة مثلها بالنسبة الى الاراضى المجاورة لها من الجهات
 الاربع ووافقه الشيخ ناصر الدين القافى وسيدى المجدوقاضى القضاة ابن الصبار بقولهم لا يكلفون الى
 اثبات أجرة المثل ثانيا حيث كانت المحصة الاولى والثانية سواء بمقائلتين اه (سئل) * في رجل
 استأجره متولى مسجد ليؤم الناس فيه في الصلوات الخمس ووقد سرجه في مدة سنة معلومة بأجرة
 معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف وباشر الرجل ما ذكر كله في السنة المرقومة حتى انقضت
 وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته وتولى الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة يريد الرجل أخذ أجرته من
 غلة الوقف بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من
 عمر وماعون نحاس اجارة شرعية وقبضه وفي أثناء مدة الاجارة سرق الماعون من بيت زيد من غير
 تعد ولا يقصير في الحفظ فهل لا يضمن زيد * (الجواب) * نعم لا ضمان عليه وفي مجموع النوازل
 العين المستأجرة امانة اجماعا اما العين في يد الاجير فعلى الخلاف برأيه وفي بيع اجناس الناطقى
 قال ابو حنيفة كل شئ ثمنه مؤنة فاذا أوجروا نقضت مدة الاجارة كرحى اليد على أن يطمح فعلى الاجر
 أجرة الرد عليه وأخذه وليس على المستأجر ردّه وما لا حمل له كالتياب والدابة على المستأجر ردّه عمادية
 وفيها وان استأجرت المرأة حلياً معلوماً الى الليل ببدل معلوم لتلبسه فحبسته أكثر من يوم وليلة صارت
 غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فأما اذا حبسته للحفظ غير مستعملة لا تصير
 غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع امانة في يدها فلا تصير مضمونا الا بالاستعمال أو بالتمنع
 بعد الطلب كالوديعة بخلاف المستعير اذا امسك الثوب المستعار بعد مضى المدة حيث يضمن لان هناك
 وجد الطلب من حيث الحكم وقد وجب الرد عليه بعد مضى المدة اما في الاجارة فلم يوجد الطلب لامن
 حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال ولا التمتع فلا يجب الضمان اه * (سئل) * في
 رجلين استأجرا معاسوية من زيد طاحونة مع عدتها المعلومة لمدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم
 هي أجرة المثل واستوفيا بعض المدة فهل يلزمهما أجرة ما استوفياه * (الجواب) * نعم وفي الخيرية
 أما لزوم أجر المثل فلان الطاحونة معدة للاستغلال قال في جامع الفتاوى من الاجارة وفي المهيأ للاجر
 كالذكة كين والمسقفات المعروفة للاستغلال فان الاستعداد والاستغلال اقيم مقام العقد الفاسد
 فيلزم الغاصب أجر المثل للمالك اه قال والاجارة المزبورة فاسدة لانها من قبيل اجارة الواحد من
 اثنين فانه اذا أجل وقال أجرت الدار منكما جازبا لاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحوه ككث
 أو ربع يجب أن يكون عنداى حنيفة على اختلاف مرقمها اذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف
 من أجنبي أن يجوز في رواية لافي رواية الى أن قال وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة
 المشاع الا من الشريك مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم محتمل من اثنين محمول على حالة الاجمال
 اه ما في الخيرية بنوع اختصار ولا ينبغي أن لفظ سوية بمنزلة التفصيل * (سئل) * في مكار استأجر
 منه زيد دوابه بأجر معلوم لتحميل جولات زيد من مكان كذا الى مكان زيد فذهب المكارى الى ذلك
 المكان ثم رجع فائلام أجدا المحولات وصدقه زيد على ذلك فهل له أجر الذهاب خالي عن العمل
 * (الجواب) * نعم ولو استكرى دابة لتحميل من هناك جولاته فباعه المكارى وقال ذهبت فلم أجد
 محل قالوا ان صدقه المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالي عن العمل رجل استأجر في
 لميرد دابة لتحصيل الدقيق من طاحونة كذا او المحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن المحنطة طمحت
 يبعد في القرية حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ينظر في لفظ الاستئجار

مطلب
 اثبات اجرة المثل في حصّة
 يكفى

مطلب
 استأجره ليؤم الناس

مطلب
 اذا حبس المأجور بعد المدة
 بالاستعمال ولا يمنع لا يضمن
 كالوديعة بخلاف العارية

مطلب
 أجر من معاسوية فهو بمنزلة
 التفصيل

مطلب
 لم يجد المكارى الحمل وصدقه
 فله أجر الذهاب

ان كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا فيجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجارة للذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت لحمل الدقيق ولم يوجد جسد فلا يجب الرجوع بشيء فاما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق هناك لا يجب شيء لان هناك الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجراذ لم يحمل الدقيق خانية من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتتمام هذه المسائل فيها * (سئل) * في أجير مشترك برعى غنما لجماعة أكل الذئب منها البعض هل يضمن أولا * (الجواب) * لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن وأفتى أئمة سمرقند بالصلح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى فيه ان كان صاحبا يبرأ بيمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلح وأفتى بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم وبمثلته أفتى الخير الرملي أقول المحاصل أن في المسألة أربعة أقوال كلها صحيحة والاول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه المتون والاختياران أفتى بهما المتأخرون لتغير الزمان ومحمل الخلاف ما اذا كان الهلاك لا بفعل الاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه أما ان كان بفعله فانه يضمن اتفاقا سواء كان بالتعدي أولا كتخريق الثوب من دقة معتادا أو غيره واذا كان بفعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالحرق الغالب والاصوص المكابر ين لا يضمن اتفاقا ومحمل الخلاف أيضا في الاجارة الصحيحة وفيما اذا كانت العين مما يحدث فيها الاجير عملا فلو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن اتفاقا كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعطاه مصحفا مثلا ليعمل له غلافا فضاع المصحف فانه لا يضمن اتفاقا كما في الجوهرة وتتمام بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فاغتنم هذا التحرير فانك لا تجد مجموعا في غيرها * (سئل) * في صباغ أجير مشترك ضاع منه ثلاثة أثواب لا يدب دون تعذمه ولا تقصير وهو مستور الحال فهل يؤمر بالصلح على النصف * (الجواب) * حيث كان مستورا الحال يؤمر بالصلح على نصف القيمة على ما أفتى به كثير من المتأخرين * (سئل) * في بيطارمتين محرقة دفع له زيدا كديشه ليعالج رجله المصابة فعالجها وقطع لها على المعتاد المأذون فيه ولم يجاوزه ثم مات الا كديشه فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم لا ضمان عليه كما في التنوير وغيره من الكتب أقول والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو تخريق الثوب من دقة حيث يضمن ولو معتادا أو ضحبه في الدرر وغيره وحاصله أن بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتحمله من الدق بالاجتهاد فأمكن تعييده بالسلامة من فعله بخلاف القصد ونحوه فانه ينبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تعييده بالسلامة فسقط اعتباره له وتتمام تحقيقه في حاشيتنا رد المحتار * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة أثواب بيض ليصبغها له صباغا أزرق معلوما بينهما فصبغها رديا كيف التحكم في ذلك * (الجواب) * الحكم فيه ما ذكره في صرة الفتاوى عن القنية بما نصه ولو صبغ رديا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن الثوب أبيض اه ومثله في البرازية * (سئل) * في قتال حري أمين يعمل للواحد دفع له رجل نصف رطل حري ليقفله له فسرق من عنده بدون تعذمه ولا تقصير فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * لا ضمان عليه حيث كان أمينا مشهورا بالأمانة * (سئل) * فيما اذا فقد الحمل من المكاري في أثناء الطريق فهل لا يستحق من الاجرة الا بقدر ما جله * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد قدر من الحرير لقتال ليقفله له فدفع القتال ذلك الحرير لنسوة يصفن فيه ما ينبغي كما

مطلب
في مسألة ضمان الاجير
المشترك وما هو

مطلب
صباغ ضاع منه أثواب وهو
مستور يؤمر بالصلح

مطلب
بيطارمتين لم يجاوز المعتاد
لا يضمن

مطلب
اذا صبغ رديا فاحشا يضمن

مطلب
قتال مشهور بالأمانة سرق
الحري من عنده لا يضمن

مطلب
فقد الحمل في الطريق له من
الاجرة بقدر ما حمل

مطلب
في كتابات الحرير

فغابت منه من واحدة بما معهما من الحرير ولم يعلم مكانها وتصدرا حضارها فهل لا ضمان على القتال في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لمكار صرة دراهم ليوصلها الى رجل بحباب بأجرة معلومة فذهب بها المكارى مع قافلة وفي أثناء الطريق أخبره بقطع الطريق فعدلوا عنه الى طريق آخر فخرج عليهم القطاع وأغاروا على بعض أجمال القافلة وأحمل الذي فيه الصرة من غير تعذر من المكارى ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان على المكارى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد الى دلال متاعا لبيعه فأودعه الدلال عند رجل اجنبي بدون اذن منه وفارقه الدلال ثم ان المتاع ضاع من عنده فهل يضمن الدلال * (الجواب) * نعم وفي فتاوى قاضيخان الدلال اذا دفع الثوب الى من استام لينظر اليه ثم يشتري فأخذه الرجل وذهب ولا يظفر به الدلال قالوا لا يضمن لانه ما اذن في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وعندي انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقه ضمن كما اذا أودعه عند اجنبي أو تركه عند اجنبي أو عند من لا يريد الشراء وفي ينوع الصغرى لو عرض الدلال على صاحب الدكان فهرب بالمتاع يضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع عمداية من ضمان الدلال وتماه فيها ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حانوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع الفتاوى باع الدلال السلعة وأخذ شيئا لاجل الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقضاء أو بغير قضاء لا يسترد في المحاوى الزاهدى هلك المتاع في يد الدلال فسئل فقال لا أدري أهلك من بيتي أو كتنى لا يضمن وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري كيف ضاع لا ضمان عليه كما في فتاوى قاضيخان وأفتى أيضا فيمن دفع له رقيقا لينادي عليه فأخذه وتركه عنده شخص للعرض لشراؤه فهرب بأنه لا ضمان على الدلال اذا كان العرف بين الناس أن الدلال يدفع لمن يريد الشراء وأما الاخذ ان أخذها على سوم الشراء بأن قدر الثمن وعينه يضمنها وان لم يعين الثمن فلا ضمان عليه اذ لم يقصر في حفظه * (سئل) * في راعي بقرا جاء بالبقر الى القرية كما هو في عرفهم المجارى ثم ان واحدة منها ضاعت وينكر صاحبها انها القرية فهل يصدق بيمينه انه جاء بها الى القرية حيث كان العرف كذلك * (الجواب) * نعم قال في جامع الفصولين زعم البقار انه أدخل البقرة في منزل وبها صدق البقار مع يمينه انه جاء بها القرية * (سئل) * فيما اذا دفع زيد دواب له لعمرو الراعى ليرعاه في مكان كذا فلم يرعاه في غيره وخالف وهلك في ذلك المكان الاخر فهل يضمن عمرو قيمتها ولا اجر له * (الجواب) * نعم وذكري اجارات فتاوى صاحب المحيط الراعى اذا رعى في مكان لم يؤذن له بالرعى فيه فعطبت الغنم أو ما اشبهها صار الراعى ضامنا ولا اجر له ان سلمت الغنم أو لم تسلم قياسا وان سلمت يجب الاجر استحسانا وكذا ذكر في الذخيرة واذا خالف الراعى فرعاه في غير المكان الذي أمره فعطبت ضمن الراعى ولا اجر له وان سلمت يجب الاجر استحسانا عمداية من ضمان الراعى في ٣٢ * (سئل) * فيما اذا دفعت هند لالة امتعة لتبنيها لها فباعت الامتعة من امرأة بثمن معلوم من الدراهم باذنها وترزعم هند أن ثمن الامتعة يلزم الدلالة من مالها فهل على الدلالة طلب الثمن واستيفاءه من المشتري فقط * (الجواب) * نعم والبيع وهو الدلال الذي يعمل بالاجر والمساير بكسر أوله وهو المتوسط بين البائع والمشتري فارسي معرب كذا في المغرب يجبران عليه أى على طلب الثمن واستيفائه شرح النقاية للبرجندى ومثله في صدر الشريعة والعيني والذراختمار * (سئل) * في قتال حرير أمين يعمل لالواحد دفع له ذمى قدرا من الحرير ليقتله له فقتله ثم رده الى الذمى فاقر الذمى بوصول البعض وأنكر وصول بعضه والقتال يدعى دفع الكل له فهل القول قول الدافع يمينه في ذلك

مطلب
لا يضمن المكارى اذا خرج
عليهم القطاع

مطلب
أودع الدلال عند اجنبي
وفارقه ضمن

مطلب
يضمن الدلال دون صاحب
الحانوت

مطلب
يصدق البقار بيمينه انه
جاء بها الى القرية

مطلب
اذا خالف الراعى في المكان
يضمن

مطلب
الدلال والسماير يجبران على
طلب الثمن

مطلب
يصدق القتال بيمينه أنه رده
الحرير الى صاحبه

(الجواب) * نعم كافي الاقروى **(سئل) *** في بيطار متقن لصنعه وضع نعل الدابة رجل بأمره ثم لما خلس من نعلها ماتت والحال أن البيطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لأصناف عليه **(الجواب) *** نعم وأفتى المؤلف أيضا فيما اذا عرجت الدابة بعدما نعلها ولم يجاوز المعتاد بأنه لا يضمن **(سئل) *** فيما اذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاع منه شيء لبعض الناس بدون تعدد منه ولا تقصير في الحفظ فهل يكون غير ضامن **(الجواب) *** نعم استؤجر رجل لحفظ خان أو حوانيت فضاع منها شيء قليل يضمن عند أبي يوسف ومحمد لو ضاع من خارج الحجرة لأنه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتى لأنه أجبر خاص ألا يرى أنه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن نقب اللص فلا يضمن الحارس في الأصح إذا الاموال المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين في ضمان الحارس وكذا في ٢٤ من الذخيرة نقب حانوت رجل واخذ منه متاعه لا يضمن حارس المحوانيت على ما عليه الفتوى بزارية في ٦ لأن أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للأبواب ويظهر من هذا أنه اذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس اقروى في الماشي أقول كتبت في حاشيتي رد المحتار بعد ذكر ما هنا مانصه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتي به نعم بشكل ما مر آنفاً من التنازع في الذخيرة في الراعي لو كان خاصا لا كثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم إلا أن يقال اذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو مقرط فيضمن اه وفي المنظومة المحببة

وما على الحارس شيء لو نقب * في السوق حانوت على ما قد كتب
وليس يضمن الذي منها سرق * اذا بالاجير الخاص ذلك يلتحق

(سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمود دابة ليدرس عليها الزبيب في أيام معاونة فماتت في أثناء العمل من غير تعدد من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها **(الجواب) *** نعم وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك الحمار يضمن لفساد الاجارة فالعين أمانة كافي الصحيحة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله في الكنز وغيره **(سئل) *** فيما اذا دفع المكارى الحمل الى اجنبي ليس بأجير له بدون اذن من صاحب الحمل ولا وجه شرعي فسرق الحمل من الاجنبي ويريد صاحبه تضمين المكارى قيمته فهل له ذلك **(الجواب) *** نعم ذكر في فتاوى الفضلي اذا دفع الى النساج غز لا لينسجه كرباسا ودفع النساج الى آخر لينسجه فسرق من بيت الاخران كان الاخر أجير الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجير الاول وكان اجنبا يضمن بالاختلاف ولا يضمن الاخر عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى اجنبي بغير اذن مالكها عندهما صاحب الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري أن كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان الاخر أجير الاول فيما اذا أطلق له العمل أما اذا شرط عليه النسج بنفسه يضمن بالدفع الى الاخر وان كان الاخر أجير عمادية من ضمان النساج وبمثله أفتى العلامة الحيزر الملى **(سئل) *** في رجل تناول من دلال ثوبا لينظر اليه على سوم النظر وقيمه ستة قروش فضاع من يده قبل دفعه الى الدلال بدون تعدد منه ولا تقصير فهل لأصناف عليه **(الجواب) *** ان اخذه على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كافي النهران على سوم الشراء فان لم يتفقا على ثمن لا يضمن لان المقبوض على يوم الشراء انما صير مضمونا اذا اتفقا على ثمن معلوم كافي العمادية والله أعلم سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن دفع

مطلب
نعل الدابة ولم يجاوز المعتاد
فماتت أو عرجت لم يضمن
مطلب
استؤجر لحفظ خان فضاع
شيء منه لا يضمن

مطلب
في حارس السوق

مطلب
فيما اذا كسر قفل الدكان

مطلب
هالك الحمار بلا تعدد لا يضمن

مطلب
دفع المكارى الحمل الى
اجنبي يضمن

مطلب
اذا دفع الحائك الثوب لاجيره
لينسجه لا يضمن الا اذا شرط
صاحبه نسجه بنفسه

مطلب
أخذ الثوب من الدلال على
سوم النظر فضاع لا يضمن

قوله الى دلال ليبيته فساومه صاحب المحانوت بثمان معلوم وقال احضر صاحب التوب حتى اعطيه الثمن
فذهب وعاد بعد زمان فلم يوجد القوب في المحانوت وصاحب المحانوت يقول أنت أخذته وذهبت به وهو
يقول ما أخذته بل تركته عندك ايضمن الدلال أم صاحب المحانوت قال القول قول الدلال مع يمينه
لانه أمين وأما صاحب المحانوت ان اتفقا على انه اخذه صاحب المحانوت ليشتريه بما سمي من الثمن فقد
دخل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضمان لقيمه وان لم يتفقا على ثمن لم يكن مضموفا عليه لان
المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا ان اتفقا على ثمن معلوم عبادية من ضمان الدلال * (سئل) *
فيما اذا استأجر زيد عمرا مدة معلومة بأجرة معلومة لرعي غنمه خاصة ولا برعي غنم غيره فهل من الغنم
واحدة بدون تعد ولا تقصير فهل يكون غير ضامن وله الاجرة كاملة (الجواب) نعم * (سئل) *
في دقاق قماش يعمل لالواح ضاع عنده متاع لبعض الناس بدون تعد ولا تقصير في حقه كيف الحكم
* (الجواب) * حيث كان اجيرا مشتركا فان كان صاحبا يبرأ يمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان
مجهول الحال يؤمر بالصلح على النصف كما اختار ذلك الامام أبو الليث وأبو جعفر رحمهما الله تعالى واقضى به
كثير من المتأخرين * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من مكار دابة ليحمل عليها كيسين فيه مائيل
بأجرة معلومة فيحمل المكارى الكيسين على دابته وفي أثناء الطريق انشق أحدهما بنفسه وهو على
الدابة وخرج بعض ما فيه بلا ضيع من المكارى ولا تعد ولا تقصير منه فهل لا ضمان عليه * (الجواب)
نعم ولو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن المجال كما اذا انقطع حبله وقال الفقيه
أبو الليث في قماش قول أبي حنيفة لا يضمن ولا يشبه هذا انقطاع الحبل لان ثمة التفريط كان من قبل
المجال حيث شدد الحبل بحبل واه وهنات التقصير جاء من قبل رب الحقيبة حيث جعل ماله في حقيبة
لا يستمسك ما فيها وبه نأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٢ وفيها أيضا وفي فتاوى أبي الليث
اذا استأجر مكاريا ليحمل له عصير اعلى دابة الى موضع معلوم فلما أراد ان يضعه عن الدابة أخذ احد
العدلين من جانب مري بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رميته وخرج العصير
فالمكارى ضامن للعصير ونقصان الرق لان الهلاك كان بصنعه اه * (سئل) * في رجل دفع الى
قصار أثوابا معلومة فادعى القصار دفعها الى الرجل وهو ينكر دفعها اليه فهل يصدق القصار اذا ادعى
ردها يمينه * (الجواب) * مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه أمين ادعى الرد والله أعلم وفي القول
لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك كالتقصار وغيره اذا ادعى رده على الآخر لا يصدق الا بينة
كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى يد الاجير المشترك يد ضمان فاما من يرى
يده بدمانة وهو أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمودع الى هنامن المحيط اه ثم قال بعد أسطر سئل
عن الاجير المشترك كالتقصار وغيره اذا قال هلك العين أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق
بالحلف وعندهما يضمن الخ اه اقول يظهر من هذا أن دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجوز
فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي افقته به المؤلف مرارا تبعا للخبر الرمي انه ان
كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلح على نصف القيمة والله
اعلم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمرا ليحمل له في فلاحته المعلومة المجارية في ملكه العمل
المعلوم في مدة معلومة وجعل له نظير عمله دواب مطومة معينة فهل عمر وكذا كرويريد الا أن مطالبه
زيد بالاجرة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم واذا كانت الاجرة حيوانا لا تجوز الا أن يكون
معينا كاذكره الإسماعيلي في شرح مختصر الطحاوي بحرك كل ما صلح أن يكون غنما في البيع صلح أن يكون
غنما في الاجارة وما لا فلا والمجبون يصلح ان كان معينا محيط السرخسي ومثله في المنع عن البصر أيضا

مطلب
فيما اذا دفع الدلال التوب
لصاحب المحانوت فضاع
وقال للدلال أنت أخذته

مطلب
الراعي الاجير الخاص
لا يضمن ما ضاع منه وله
الاجر

مطلب
الاجير المشترك اذا كان
صاحبا لا يضمن ويبرأ يمينه

مطلب
اذا انشق العدل لا يضمن
المكارى بخلاف ما اذا
انقطع حبله

مطلب
لو انشق العدل من رمي
المكارى يضمن

مطلب
فيما اذا ادعى القصار رد
الأثواب على المالك

مطلب
المجبون المعين يصلح اجرة
في الاجارة

مطلبه
أجر الأرض المشغولة بزرع
المستأجر لا يجوز ما يستحصل

(سئل) فيما إذا أجز زيد أرضه من عمر واجارة شرعية فزرعها عمرو قنبا وبطيحا وغير ذلك من الزرع الصنفي ومضت مدة اجارته ولم ينته صلاح الزرع المذكور فأجز زيد الأرض من بكر وهي مشغولة بزرع عمرو فهل تكون الاجارة من بكر غير جائزة ***(الجواب)*** نعم وأما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فإن كان الزرع بحق كالموكان باجارة لا يجوز أن تؤجر ما لم يستحصل الزرع إلا أن يؤجرها مضافة إلى المستقبل وإن كان الزرع بغير حق شرعي صحت الاجارة لأن الزرع واجب القلع فإن المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجره بأن يجبر صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لأنه لاحق لصاحبه في ابقائه كما في فتاوى قارى الهداية وإذا صحت الاجارة وكانت باجرة المثل ولم تنتقل اجرة المثل فيلزمه ما استأجر به من غير زيادة ولا نقص فتاوى الكازروني عن المرشدي ضمن سؤال ومثله في الخاتمة وغيرها ***(سئل)*** في مستأجر حانوت تحول عن صنغته إلى غيره ولم يتبأله العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة ***(الجواب)*** نعم وفي المحيط أن تمكن من العمل الثاني على ذلك الدكان لا يكون عذرا ولا فعذروا في الولو النجاسة تحول عن صنغته إلى غيره فعذروا لم يفسد حيث لم يمكنه أن يتعاطاها فيه ***(سئل)*** في أيتام لم قدر نحاس معد للاستغلال استعماله زيد مدة بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي فهل يلزمه اجرة مثله للايتام عن المدة المذكورة ***(الجواب)*** نعم كما ذكره الاتقروى عن مجمع الفتاوى قال استعمل حجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل إذا كان معدا للاجارة من الملتقط وفي المحيط أن كان لهذا الحجر اجرة معروفة فيما بينهم يجب ذلك ولا يجب أجر المثل اهـ وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضمونة إلا أن تكون قفا وأما ما يقيم أو معدة للاستغلال في حيث كان لا يتام ومعدا للاستغلال يلزمه اجرة مثله ***(سئل)*** في رجل دفع ابنه الصغير إلى حائك الأجات ليعلم النسيج فعلمه ثم اختلفا وطلب كل من الآخر أجر ولم يشترط شيئا فهل ينظر إلى العرف ***(الجواب)*** نعم دفع غلامه إلى حائك مدة معلومة ليعلم النسيج على أن يعطى الأستاذ المولى كل شهر كذا جاز ولم يشترط عليه أخذ أجر فبعد تعلمه طلب الأستاذ من المولى اجرا وهو منه أى طلب المولى من الأستاذ ينظر إلى عرف البلدة في ذلك العمل فإن كان العرف يشهد للأستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وإن كان يشهد للمولى فأجر مثل الغلام على الأستاذ وكذا لو دفع ابنه ذكره قاضيان درر قبيل الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية ***(سئل)*** في مستأجر حانوت ليتجرف فيها فافتقر وأفلس واراد فسخ الاجارة فهل له فسخها ***(الجواب)*** نعم وفي النسخ رجل استأجر حانوتا ليتجرف فيها فافتقر وهو عذر شرعي له أن ينقض به الاجارة لسان الحكم وفي التنوير من فسخ الاجارة وبعدرا فلاس مستأجر دكان ليتجرف فيه اهـ ***(سئل)*** فيما إذا استأجر زيد من آخر دارا باجرة معلومة دفعها له فغصب الدار رجل ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه انخراج الغاصب بشقاعة ولا حايه ويريد المستأجر الرجوع على المؤجر بما قابل مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم كما في التنوير من الاجارة ***(سئل)*** في أرض تيمارية أجزها صاحب تيمارها وهي مشغولة بزرع لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكرسنة لم يذكر فيها شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المزبور فهل الاجارة غير صحيحة ***(الجواب)*** نعم وفي الاصل رجل استأجر أرضا فيها زرع أو قصب أو غيرهما مما يمنعه من الزراعة لا يجوز والحيلة إذا كان الزرع لرب الأرض أن يبيع الزرع منه بغير معلوم ويتقاضي ثم يؤجر الأرض منه وإن كان لغيره يؤجر بعد مضي المدة ولو أجز مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد يتقلب جائرا قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادته في نسخته هذا إذا لم يدرك الزرع أما إذا أدرك بحيث لا يضره المحصاد يجوز يؤجر

مطلبه
تحوله عن صنغته إلى غيره
عذري فسخ الاجارة

مطلبه
ايتام لم قدر نحاس استعماله
زيد لزمه أجره

مطلبه
دفع ابنه الصغير إلى حائك
ليعلم النسيج وطلب كل اجرة
ينظر إلى العرف

مطلبه
استأجر حانوتا للتجارة
فأفلس له فسخها

مطلبه
إذا غصب الدار من المستأجر
لا يلزمه اجرة

مطلبه
أجر الأرض المشغولة بزعره
لا يجوز والحيلة أن يبيعه
الزرع

الاجر بقطع الزرع خلاصة من الاجارة وان كانت الاجرة مكبلا أو موزونا أو عددا متقاربا أو علامها بيان
 القدر والصفة ويحتاج الى بيان مكان ايقاتها اذا كان لها محل ومؤنة وان لم يكن لها محل ومؤنة لا يحتاج
 اليه وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا
 نظير الاختلاف في السلم لان الاجرة لا يجب تسليمها عقيب العقد فصارت نظير السلم فيه وتماه في الذخيرة
 من الفصل الاول وسئل قارئ الهداية هل يجوز استئجار أرض للزراعة بكذا أردب غلة أم لا فأجاب نعم
 يجوز اذا كانت الاجرة مشارا اليها أو موصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة التي تخرج من زرع الأرض
 المستأجرة * (سئل) * في ناظر وقف أجر دارين جاريتين في الوقف من زوجته مدة معلومة
 بأجرة معلومة لم يزد فيها على أجر مثلها ولم يحكم بصحة الاجارة حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة غير
 جائزة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فحين استأجر دارا بأجرة معلومة من الدراهم ثم
 أجرها مما في تواجره من آخر بدنا نيرا كثيرا استأجره وبه فهل تصح وتطيب له الزيادة * (الجواب)
 حيث أجره بغير جنس ما استأجر تطيب له الزيادة والمسألة في الخيرية وغيرها وهي شهيرة * (سئل)
 في دار مشتركة بين زيد وجهه وقف لكل حصة معلومة شائعة وهي محتاجة الى العمارة فأجرها زيد
 وبعض مستحقينها من أجني لم يحكم بصحتها كما يراها وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير
 صحيحة * (الجواب) * نعم لو أجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم تصح حتى لو أذن للمستأجر في العمارة
 فأنفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا قلت لان الاجارة لم تصح فلم يصح ما في ضمنها أشباه قبيل فن
 المحيل قال السيد المحوى أقول في الاسعاف لو أجر الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر
 في كل موضع يكون كل الاجر له بأن لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه جاز له ايجار
 الدور والمخاويات اه ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في محل التقييد وهو في مقام التصنيف
 والقوى غير سليمة اه أقول وانما كان المستأجر متطوعا لان المؤجر ليس له ولاية الاذن فلم يصح اذنه
 كما لم يصح ايجاره لكن قولهم الغار يضمن اذا كان الغرور في ضمن عقد معاوضة يقتضي ضمان المؤجر
 هنا ما أنفق المستأجر والظاهر أن ما علل به في الاشباه اشارة الى الجواب عن هذا فان العقد لما فسد
 فكأنه لم يكن وفسد ما في ضمنه لكن مقتضى هذا انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان
 الاجارة أن المستأجر يكون متطوعا بما بناه أو غرسه باذن المتولي لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة
 وقد مر نظيره ويأتي لكن في الفتاوى الخيرية أوائل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بان المستأجر
 لا يؤثر بالقلع بل له استبقاؤه وان أبي المتولى الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظلما لمخ فراجع وكذا أفتى
 الرمي فيما لو استأجر طيبيا اجارة فاسدة بأنه له أجر مثله وما أنفقته في ثمن الادوية وكذا أفتى غير واحد
 بأنه لو دفع له فرسا يعلفها بحصة منها بأن له أجر مثله وبديل العلف وله نظائر كثيرة كلها تدل على أن
 الاذن لا يبطل وان فسدت الاجارة فتأمل * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف مجرى
 ماء معلوم الطول والعرض والعمق بحقه المعلوم من الماء المجارى ذلك المجرى مع حقه من الماء في الوقف
 المزبور ليسقي به بستانه مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها اجارة شرعية ثم أجر زيد
 المجرى المذكور مع حقه من الماء من بكر مدة تستوعب مدته بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون
 الاجارة ناهية صحيحة * (الجواب) * نعم قال في البرازية في كتاب الشرب ولم تصح اجارة الشرب أيضا
 لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر أو باع مع الأرض فيجوز بيعها اه رجل
 استأجر أرضا بشربها وحاجة المستأجر الى الشرب ليسوق الماء الى أرض له أخرى جاز خائبة من باب
 الاجارة الفاسدة * (سئل) * في تيمارى أجر أراضى قرية معلومة جارية في تيمارها اجارة

مطلب
 اذ كانت الاجرة مكبلا
 أو موزونا يشترط فيها ما يشترط
 في السلم
 مطلب
 جعل اجرة الارض من غلتها
 لا يجوز
 مطلب
 أجر الناظر من زوجته بدون
 زيادة ولا حكم حاكم لم تصح
 مطلب
 اذا أجر بغير جنس ما استأجر
 تطيب له الزيادة
 قوله مما في تواجره لعل
 الصواب من في تواجره اه
 محققه
 مطلب
 أجر الوقف ولم يكن ناظرا عليه
 واذن للمستأجر بالعمارة فأنفق
 فهو متطوع
 مطلب
 يجوز ايجار المستحق اذا لم يحتج
 الوقف الى العمارة ولم يكن له
 شريك
 مطلب
 استأجر مجرى الماء مع حقه
 مطلب
 يجوز اجارة الشرب وبيعه
 تبعا للأرض

مطلب
آجر المتحصل من تيماره
لا يصح

شرعية لازمة للزراعة الصيفية والشتوية فهل تكون الاجارة صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في تيمارى آجر المتحصل من تيماره لا تحرق قبض المستأجر قدرا معلوما من متحصل تيماره فهل تكون
الاجارة المزبورة غير صحيحة والقول قول القابض يمينه * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك الحنفى
الرملى مرارا كما هو مذكور في فتاواه من الاجارة ونقولها كثيرة محصلها انها اجارة وقعت على استهلاك
الاعيان وهي باطلة أقول والظاهر ان هذا اذا لم يستأجر الارض من التيمارى لاجل الزرع بل استأجرها
لاخذ العشور وما يتحصل من التيمار فلو احتال لذلك واستأجرها للزراعة كما يفعل في زماننا تصح الاجارة
بدليل مسألة استئجار الارض مقبلا ومرأحا المذكورة في وقف الاشباه ابيان حيلة الجواز فيما اذا اراد
المستأجر رعى المحشيش مثلا ثم رأيت في الدر المختار في اوائل كتاب الاجارة قال مانصه اعلم ان المقاطعة
اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للعاني وقد مناه في المجاهد اه فمن اقطعه السلطان
أرضيا يجوز أن يوجرها لكن للزرع ونحوه بشروط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسألة التيمار فليتمارى
أن يمنعه من اخذ القهم أو العشر ونحوه لان السلطان عززصره وانما وجهه له فهو حقه بخلاف رعى
الكلاء فانه مباح لكل من يأخذه واذا اخذ المستأجر متحصل التيمار من القهم والعشر ونحوه
فلتيمارى الرجوع به عليه لا على الزراع لانه اخذ بذنه فهو كالمالك له منه فصيح قبضه فله الرجوع به
عليه لا عليهم لان ما قبضه المستأجر باذن التيمارى ملك للتيمارى ولم يوجه من التيمارى هبة ولا ابراء
حتى تبرأ ذمة المستأجر منه هذا ما ظهر لى والله تعالى اعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة أما اذا لم تصح
فطاهر وقد أفتى المؤلف مرارا بأنه لا تصح اجارة القرية والارض لغير الزراع اصحاب مشد المسكة ولا سيما
اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة التاجى البعلبكي تليد الشيخ العلائى قال بعد كلام هذا
كله اذا لم تكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قصدا أما اذا كانت كذلك بان كانت أراضى القرية
في ايدي مزارعين وانما استأجرها المستأجر المرقوم ليأخذ ما يخصها من خراج القاسمة فهي حينئذ باطلة
كما صرح بذلك علماء فاطبة اه وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين من الاجارات فقد أفتى مرارا
ببطلان هذه الاجارة المسماة بالمقاطعة والالتزام * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد أراضى معلومة
للزراعة ومضى بعض مدة الاجارة فأراد زيد السفر وترك الزراعة أصلا فهل يكون ذلك عذرا في فسخ
الاجارة * (الجواب) * نعم استأجر أراضى لغيرها ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان
لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا ولو استأجر حائوتا أو بيتا ثم بدله السفر
كان عذرا قاضيان أقول كتبت فيما علقته على الدر المختار انه لو كذبه المؤجر في ارادة السفر بخلاف
المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال الكرخى والقدرورى وقيل يسأل رفقة وقيل يحكم زيه
وثباه وقيل القول لنكر السفر * (سئل) * في حوانيت وقف وضع رجل يده على أسطحها واستوفى
منفعة ثم اهدى بنشر الثياب ووضع سقالة من خشب لاجل ذلك ويريد ناظر الوقف مطالبة باجرة مثل
ذلك عن المدة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم استأجر سقفا ليحفظ عليه الثياب أو يبيت
عليه يجوز بزازية من الاجارة في نوع الضياع والمخاوت * (سئل) * في خانين معلومين جاريتين
في وقف بر تحت تولية زيد بموجب براءة سلطانية وفي تواجرو عمر من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة
معلومة استوفى عمر ومنفعة المأجور الى قبيل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور الخانين المزبورين من بكر
مدة سنة كاملة اجارة منتظرة أو لها بعد انتهاء مدة عمر وبأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارة
صحيحة * (الجواب) * نعم لما في متفرقات البيوع من التون وما تصح اضافته الى المستقبل
الاجارة وفضها المخ وفي العمادية من الفصل ٢٦ قال في الفتاوى اذا قال اذا جأ رأس الشهر ففعل

مطلب
في المقاطعة والالتزام

مطلب
ارادة السفر عذرا في فسخ
الاجارة

مطلب
اذا استعمل سطوح الوقف
لنشر الثياب أو ليبيت عليه
يلزمه اجر المثل

مطلب
استأجر سطحا ليبيت عليه
أو يحفف الثياب يجوز

مطلب
تصح الاجارة المضافة

آجرتك الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر الاسكاف وأبي
 الليث واختيار صاحب المحيط الى أن قال وفي فتاوى ظهير الدين لوقال آجرتك ذاري هذه رأس الشهر
 بكذا كان اجارة في قولهم اه أقول الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد
 التمهيجين وأيد بأن عليه الفتوى كما في أواخر اجارات الدار المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات
 في ضمن جواب سؤال مانصه وهي غير لازمة على المقتضى به بل لكل من المتواجرين نقضها في أول دخول
 العقد وقبله اه * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمرا ليصنع له نشاف في مكان لا يذبا لآلات من
 زيد ويبيعه على أن يكون لا يذ نصف الربح المحاصل منه والربح مجهول وصنع عمر وذلك ويريد زيد
 اخراجه من المكان وأخذ النشاف ودفع أجر مثل عمل عمر له فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لان
 الاجرة مجهولة فتؤول الى اجرة المثل بالغلة ما بلغت كما هو المفهوم من التنوير * (سئل) * في
 رجل تزوج امرأة ودخل بها في منزل كانت فيه بأجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها الاجرة المنزل فهل
 تكون الاجرة عليها لا عليه * (الجواب) * نعم لانها العاقدة كما في البرازية * (سئل) *
 فيما اذا حرت زيدا الارض المستأجرة بعد مضي مدة اجارته بدون اذن من المؤجر ويمنع من تسليمها للمؤجر
 المرقوم حتى يعطيه قيمة حرثه وكرابه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لانه لا قيمة للنافع والكراب
 وصف في الارض ومسألة الكراب مذكورة في مزارعة التنوير وقال ويسترضى ديانة ولكن هذا اذا
 كان بالاذن وفي المسألة المسؤل عنها غير اذن وذكرها الخير الرمي قائلا لانه يكون الدابة * (سئل) *
 في رجل اذنت له امه بأن يسكن في دارها المملوكة لها بشرط أن يعمرها فسكن في الدار مدة ولم يعمرها
 فهل يلزم لها اجرة المثل في المدة المزبورة * (الجواب) * نعم رجل دفع الى آخر دارا ليسكنها
 ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان اذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل لانه لما شرط العمارة فقد
 آجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان قدر العمارة مجهول وان سكن وعمر فانه ينظر الى العمارة وأجر المثل
 جواهر الفتاوى من أوائل كتاب الاجارات أقول ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في احكام
 العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية وعربها الخير الرمي في حاشيته عليه ونصه اتفقت مع زوجها على أن
 يعمر ويسكن فعمرو وصار يساوي ألف درهم وماتت المرأة فطالبته بقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو
 بما أنفق في الجواب أنه يسقط مما أنفق قدر أجرة السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه
 يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على ذلك وعمر فهو متبرع اه وأقول ايضا وجه
 كون ذلك اجارة فاسدة أن صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض لكنه لما جهل العوض وقت
 العقد وجب أجر المثل بالغام بالغ والمعمّر غير متبرع لانه لم يعمر الا بمقابلته السكنى وبما نقله المؤلف ونقلناه
 ايضا علم أن ذلك ليس باعارة بل هو اجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى الخيرية حيث أجاب في نظير هذه
 المسألة انه مستعير لا مستأجر ومما يؤيد ما قلناه مسألة يجب التنبيه عليها الكثرة وقوعها في زماننا وقل
 من يعرفها وهي ما في الفصل الثالث من الخلاصة رجل استقرض دراهم من رجل فقال له اسكن في
 حانوتي فإلم أرد عليك دراهمك لا أطالبك بأجرة المحانوت والاجر الذي يجب عليك هبة فدفع المقرض
 اليه ألف درهم وسكن المحانوت مدة فقال ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراضه منه المال فالاجرة على
 المقرض واجبة وان كان ذكره قبل الاستقراض أو بعده فلا اجر عليه اه ومثله في البرازية ونقل
 المسألة في التتارخانية في مئة رقعات الاجارة عن النوازل ثم قال عقبها قيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في
 الوجهين وفي الكبرى قال فخير الدين وعليه الفتوى وفي الخانية رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في
 واره قالوا يجب أجر المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرده عليه

مطلبه

استأجره ليصنع له نشاف ويبيعه
 بنصف الربح لزمه أجر المثل

مطلبه

استأجرت منزلا وتزوجت
 فيه فالاجرة عليها لا على
 الزوج

مطلبه

اذا كرت المستأجر الارض
 ليس له قيمة الكراب

مطلبه

أسكنته في دارها بشرط أن
 يعمرها يلزم أجر المثل

مطلبه

دفع له داره ليسكنها ويعمرها

مطلبه

فيما اذا اتفقت مع زوجها على
 أن يعمر ويسكن

مطلبه

أقرضه دراهم وسكن في داره

الدرهم اه فحيث كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض وان صرح باسقاط الاجرة وقت القرض
 اوقبله اوبعده ففي مسألتنا بالاولى ووجه لزوم الاجرة مع التصريح باسقاطها ان المستقرض لم يسكنه في
 داره الا بقبالة منفعة القرض وذلك لا يصلح عوضا فيجب اجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة لا بد فيها
 من الاجرة وقد صرح في الاشياء وغيرها بان له لوقال اجرتك بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية اه وقد
 صرحوا بان الاجارة الفاسدة يجب فيها اجر المثل فاحفظ هذه المسألة فانها مهمة لكن بقي ما اذا
 استقرض منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكناها مجانا فهل له اجرة الظاهر لا وان كان ما اباح له السكنى
 الا لاجل القرض لان الرهن عقد آخر مناف لعقد الاجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض احدهما على
 الآخر فاسده فلو أجر المهرهون فسيد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة انتفاع المقرض بالمهرهون
 والذي يظهر لي المجزء بالكراهة التعريمية في مثل مسألتنا لانه لو لم يأذن له الراهن بالانتفاع بالدار
 المهرونة لم يقرضه والله تعالى اعلم * (سئل) * في ارض جارية في وقف وفي مشد مسكة وعمرو قزرعها
 زيد بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعى فقام عمرو المزبور بكلف زيد ادفع نصف المحاصل من الزرع بدون
 وجه شرعى فهل يلزم زيد الاجرة مثل ذلك لمجهة الوقف والزرع للزارع * (الجواب) * يلزم زيد اجرة
 مثل الارض مدة تصرفه فيها لمجهة الوقف والزرع للزارع وان كان عائصا اقول انما يلزم الزارع اجرة
 مثلها لمجهة الوقف ان لم تكن جارية في تواجروصاحب المشد مالو كانت جارية في تواجرو فاجرتها تلزم
 المستأجرا الا اذا لم يمكنه اخراج الغاصب بشفاعة او حامية فلا تلزمه بل تلزم الغاصب لان منافع الوقف
 مضمونة اما اذا يمكنه اخراجه بما ذكره فاما المنافع تكون مملوكة له بعقد الايجار وخرجت عن كونها منافع
 الوقف فعليه اجرتها لمجهة الوقف ثم ان كان يتيمما او كانت الارض معدة للاستغلال فله على الغاصب
 اجرة مثلها والا فلا هذا ما ظهر لي من القواعد وسند كفى كتاب الغصب تمام الكلام على المسألة ان شاء
 الله تعالى * (سئل) * في ارض معلومة بقرية معدة للاستغلال زرعها زيد بغير اذن صاحبها
 عمرو واستغلها ولم يكن في القرية عرف من اقتسام الغلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون الخارج للزارع وعليه
 اجر مثل الارض * (الجواب) * حيث زرع ارض الغير بغير اذنه يعتبر العرف فان اقتسموا الغلة أنصافا
 أو أرباعا اعتبر والا فالخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقف فتحب المحصة أو الاجر بكل
 حال كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن دار معدة للغلة أو زرع أرضا معدة
 للاستغلال بغير استئجار يجب الاجر اقول وسيأتى في الغصب ان شاء الله تعالى تمام الكلام على هذه
 المسألة * (سئل) * في مستأجر خان وقف من ناظره باجرة المثل اذا جاء رجل وزاد عليه في الاجرة
 فادعى المستأجر انها زيادة ضرر وبرهن على دعواه بالوجه الشرعى فهل يقبل برهانه * (الجواب) *
 نعم يقبل برهانه انها زيادة اضرار وتعبت فاذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المزبورة قال في الاشياء فان كانت
 اضرارا وتعبت لم تقبل * (سئل) * في مستأجر ارضى وقف اجارة شرعية بخدجربان الاراضى في
 الوقف وأثبت الناظر جربانها فيه وتبين أن المستأجر يخاف منه على الاراضى فهل للقاضى فسخ الاجارة
 واخراج الاراضى من يده * (الجواب) * نعم كذا كرهه الخصاص في باب اجارة الوقف (سئل) *
 في بستان جارى جهة وقف وفي تواجريه من ناظره انقضت مدة الاجارة وفي بعض اراضى البستان زرع
 لز يدزرعه في أثناء المدة وله فيه قامة يعبر عنها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم البستان له فامتنع
 زيد من ذلك وبكلفه الى شراء القيمة فهل يترك الزرع باجر المثل ولا يجبر على اخذ القيمة * (الجواب) *
 يترك الزرع باجرة المثل الى ادراكه وعلى زيد تسليم الارض الخالية من الزرع للناظر ولا يجبر الناظر على
 شراء القيمة المذكورة والله تعالى اعلم والزرع يترك باجر المثل الى ادراكه رعاية للجانبين لان له نهاية

مطلبه

زرع في أرض وقف بدون
 اذن صاحب المشد فعليه
 اجرة مثلها لمجهة الوقف
 والزرع له

مطلبه

اذا زرع ارض الغير بلا اذنه
 اعتبر العرف

مطلبه

برهن المستأجر على أن الزيادة
 ضرر وتعبت يقبل

مطلبه

للقاضى فسخ الاجارة اذا
 خيف من المستأجر على ارض
 الوقف

مطلبه

لا يجبر الناظر على شراء القيمة
 ويترك الزرع باجر المثل الى
 ادراكه

كما مر شرح التنوير للعلائي أقول هذا اذا لم يكن له في الارض بناء أو شجر مما ليس له نهاية اما لو كان
 فقدته كرفي القنية وتبعه في التنوير أنه تبقى الارض بيده باجرة المثل اذا لم يكن بالوقف ضرر ربه أفتى
 المؤلف كما يأتي ولنا فيه كلام سنذكره قريبا ومثل الشجر ما كان له نهاية معلومة لكنها طويلة كالقصب
 كما نقله العلائي عن فتاوى ابن السبلي اما لو كانت غير طويلة كالقمح والجزر والباذنجان فينبغي أن
 يكون كالأرض يترك باجر المثل الى نهايته كما نقله العلائي أيضا عن حواشي النزلاء ثم تأتي في نقل
 أيضا عن البحر عن القنية أن المراد بقولهم يترك الزرع بأجره أي بفضاء أو بعقد حتى لا يجب الاجر الا
 بأحدهما اهـ وكتبت فيما علقته عليه عن الشربلية أن هذا الشرط في غير الثلاثة التي استثنىها
 المتأخرون اعني الوقف ومال اليتيم والمعدل الاستغلال لانها مضمونة ولو بالغصب * (سئل) في
 أراض معلومة جارية في أوقاف وفي مشد مسكة يريد وتاجرهم من اربابها بالوجه الشرعي غرس زيتها
 غراسا في مدة تواجدها بغير اذن من المتكلمين عليها والغرس لا يضر بالارض والا نأخذت مدة اجارته
 فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس بالارض بأجر المثل أولا * (الجواب) يجوز لزيد المستأجر
 الغرس بالارض المذكورة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار
 المعبر عنه بمشد المسكة والله سبحانه اعلم والمسألة في البحر من الوقف وافتى بها صاحب البحر في فتاواه
 وفي الخانية من فصل ما تنقض به الاجارة مانعه وللمستأجر أن يبنى بيتا في الدار المستأجرة اذا كان
 لا يضر بالدار اهـ * (سئل) في أرض جارية في وقف أهلي وفي تواجدها بغير اذن من ناظره مدة
 معلومة بأجرة المثل وله فيها غراس قائم فيها بالوجه الشرعي فانقضت مدة اجارته ويريد الناظر
 ايجارها منه ومن غيره باجرة زائدة عن اجرة المثل وزيد يأتي استجارها الا بأجر مثلها فهل لزيد
 استجارها بأجر المثل لا بالزيادة ولا تؤجر من غيره * (الجواب) نعم قال في التنوير في باب ما
 يجوز من الاجارة استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر استبقاؤها بأجر
 المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اهـ وفي فتاوى المحافى استأجر الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز اهـ
 أقول ما أفتى به المؤلف تبعا للتنوير قد أفتى به الخبير الرملي قائلا وانت على علم أن الشرع يأبى الضرر
 خصوصاً والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار
 اهـ لكنه في الخيرية أفتى في موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح به
 المتون قاطبة اهـ ولعل ما أفتى به ناسا محمول على ما اذا كان يخشى من المستأجر على الوقف لانه قال
 في حاشيته على المنح ولو حصل ضرر ما بأن كان هو أو وارثه مفسدا أو سبي المعاملة أو متعلبا يخشى على الوقف
 منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يحجر الموقوف عليهم اهـ ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من انه لو تبين
 أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ القاضى الاجارة ويخرجه من يده اهـ ثم اعلم أن ما ذكره
 في التنوير من أن له استبقاء الغراس جبراً حيث لا ضرر على الوقف انما تبع فيه صاحب التنوير صاحب
 القنية وهو مخالف لما في عامة المتون المعتمدة وقد ذكر ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله في القنية
 اذا خالف غيره وقالوا أيضا ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد
 صرح أصحاب المتون والشروح والفتاوى بأنه يؤثر المستأجر بعدم مضى المدة بقلع البناء والغراس وتسليم
 الارض فارغة ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس
 اليوم قد استولوا على الأوقاف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وبيعوها وما لم يقدر واعلى يبعه
 لا يستأجرونه الا بدون اجرة المثل بغبن فاحش وصار ذلك سببا لخرب المساجد والمدارس وافتقار
 المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك من طمع النظارة عني الله تعالى ابصارهم بما يأخذونه من

مطلب
 يجوز للمستأجر الغرس ان لم
 يضر بلا صريح الاذن من
 المتولين

مطلب
 اذا مضت المدة وله غراس
 فله استبقاؤه باجرة المثل

تحرير مهم في مسألة استبقاء
 البناء والغراس

من الرشوة التي يسمونها بالخدمة وتما في ذلك في حاشيتنا رد المحتار والعلامة فلي زاده رسالة في الاستدال
فراجعها فقد أقام فيها الطائفة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك إلى أن قال فيجب على كل قاض
عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الأوقاف فإن كان بحيث لورفع البناء والغرس تستأجر
بأكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو يقبلها بهذه الاجرة وقبلها بضر الرفع بالارض فإن الغالب
أن فيه نفعاً وغبطة للوقف إلى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم * (سئل) * فيها اذا استأجر واستأجر زيد بماله لنفسه من ناظر شرعي على وقف
جده فلان فآجره واخبره ما هو جار في الوقف المزبور وذلك جميع أرض بستان سليخة معلومة اجارة
واحتكار الارضين للغرس والبناء والتعلي والاحترام المدة معلومة طويلة بأجرة معلومة من الدراهم وصدر
ذلك لدى حاكم حنبلي ثبت لديه حين العقد بالينة الشرعية أن الاجرة المرقومة اجرة المثل وأن في ذلك
كمال المحظ والمصلحة للوقف وحكم بصفة الاحتكار والتواجر ولزومه في حادثة المدة الطويلة حكماً شرعياً
موافقاً مذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم أذن المؤجر للمستأجر أن يغرس
ويبنى في الارض ما أحب واختاره وهاهنا يدينه ويغرسه يكن ملكاً له وكتب بذلك حجة شرعية وافتي
مفت حنبلي بالعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي وبصفة كل من التواجر والاذن وانفذ المحكم
المذكور حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون المجتنب بعد ثبوت بالوجه الشرعي
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت
وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعمير الحانوت وترميمها للضرورة من حيث لا مال في الوقف حاصل
ولامن يرغب في استئجار الحانوت مدة مستقبله بأجرة معجلة تصرف في الترميم والتعمير ولوجود المحظ
والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم وقدر المصروف على الوجه المذكور بالينة العادلة
في وجه متولى الوقف بعد جوده لذلك لدى قاض حنبلي حكماً لزيد باستحقاقه المبلغ المذكور
مرصده على الحانوت وان كان ذلك باذن المتولى فقط وبدون اذن قاضي القضاة حكماً شرعياً موافقاً
مذهبه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم حنفي وكتب
بذلك حجة أخرى ثم استأجر زيد الحانوت من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة من الدراهم معلومة
هي اجرة مثلها وقبل انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانياً من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية
للاولى بأجرة معلومة من الدراهم هي اجرة مثلها اذ له المتولى باق طاع بعضها من مبلغ المزبور وصدر
ذلك أيضاً لدى قاض حنبلي ثبت لديه بالينة العادلة أن الاجرة اجرة المثل وأن في ذلك كمال المحظ
والمصلحة للوقف وحكم بصفة الاجارة ولزومها وعدم انقاسها بالزيادة في حداثتها وحادثة المدة ثبوتاً
وحكماً شرعياً موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب
بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم حنفي وكتب به حجة أخرى وافتي مفت حنبلي بصفة الاجارة والتعمير
والارصاد وبقاء المأجور يزداد إلى انتهاء مدته وعدم انقاس اجارته بالزيادة والعمل بالمجتنب فهل
يعمل بمضمون الحجج الاربعة المزبورة بعد ثبوتها وببقي المأجور يزداد إلى انتهاء مدته ولا تفسخ اجارته
ويستحق المبلغ المزبور * (الجواب) * نعم حيث كان الحال على هذا المنوال * (سئل) * في
مستأجر طاحونة وقف اهلى اذن ناظر الوقف له ان يرمم بالمأجور مادعت الضرورة اليه من مرمية وشراء
حجر وغير ذلك وأن يصرف على ذلك من ماله ومهما يصرفه يقطع من الاجرة وأن يكون الترميم
والصرف باطلاع المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وان لم يكن كذلك لا يقطع المستأجر شيئاً مما يصرفه
ويكون متبرعاً به وكتب بذلك حجة ثم رجم المستأجر بالمأجور مرمية بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم

مطلبه
احتكار واحترام

مطلبه
في البناء مرصداً على حانوت
واستئجارها مدة طويلة

مطلبه
اذا اذن للمستأجر بالترميم
باطلاع المؤجر أو نائبه فخالق
كان متبرعاً

مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن يقطع شيئا من الاجرة بسبب ذلك * (الجواب) نعم كتبه
 الفقير محمد الهادي المفتي بدمشق الشام عني عنه وكتب الجواب كتابه المرحوم الم آفتي المهنداري
 فيمن استأجر دار الوقف وهدمها وغير معالمها بأنه ينظر القاضى في ذلك ان كان ما غيرها اليه انفع لمجھے
 الوقف واكثر بها اخذ منه الاجرة وبقي ما عمره لمجھے الوقف وهو متبرع بما انفق في العمارة لا يحسب له من
 الاجرة وان لم يكن انفع لمجھے الوقف ولا اكثر بها الزم بهدم ما صنعه واعادة الوقف الى الصفة التي كان
 عليها بعد تعمره بما يليق به كما في فتاوى قارى الهداية وفي البرازية قبيل العاشر من الاجارة وان قال له
 رب الدار ابن واحسب من الاجر ثم اخلفا فقال المستأجر بنيت وانكر الاجر فاقول للآجر وان اقر
 بالبناء واختلفا في قدره واتفق جميع اهل الصنعة على قول واحد فاقول له وان كان بعضهم معه والبعض
 مع المستأجر ثبتت الدعوى والانكار اه اقول قوله ثبتت الدعوى والانكار معناه يتحقق كل من
 الدعوى والانكار فيعتبر بما يستبر في الدعوى والانكار من أن البينة على المدعى والقول للذكر وكتب
 المؤلف في غير هذا المثل عن البرازية قبيل الفصل الرابع استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم آجرها من
 غيره واذن له بالعمارة وانفق ان علم انه مستأجر وطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مالكا
 يرجع وهو المختار اه * (سئل) في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة
 زيد ولعمرو ارض ماء لها ولا يصل اليها الماء الا من الماء المزبور فاستأجر عمر والمجرى المزبورة بحقه من
 الماء من زيد المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليفرس في ارضه غراسا
 ويسقيه بالماء المزبور ففرس في الارض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نما وانما وتصرف بذلك وانفق
 وانقضت مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعدها ويعطى الاجرة والا أن طلب رجل من الناظر المزبور ايجار
 المجرى بحقه من الماء ليسقي به ارضه وأجابه الناظر الى ذلك واذا استأجره الرجل يسقي غراس عمر وبلا ماء
 فيتلف ويمس ويتضرر عمر وبذلك فهل يؤجر المجرى بحقه من الماء من عمر ورب الفراس لا من غيره
 * (الجواب) اذا أبى صاحب الفراس الاستئجار بأجر المثل فللناظر ايجار ذلك للرجل المذكور لانه
 يراعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والاقضاء بكل ما هو انفع للوقف وان رضى باستئجار ذلك باجر
 المثل بحيث لا يؤجر بأكثر من ذلك فالاولى أن يؤجر له تطبيقا على مسألة الارض المحتكرة فان العلة
 واحدة وهي ما ذكره في التنوير وشرحه للعلائي من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر ارض الوقف
 وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر استبقاؤها باجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف
 ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في الفتية قال في البحر وهذا نعلم مسألة الارض المحتكرة
 وهي منقولة ايضا في أوقاف الخصاص اه قال الخبير الرملي فالحكم باستبقاها أى الارض المحتكرة باجر
 المثل اولى على مانص عليه المحصاف والراهدى دفعا للضرر لاسيما فيما يتلى الناس به كثيرا مع رعاية جانب
 الوقف بدفع اجر المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤجر بأكثر من ذلك ورعاية صاحب ذلك
 البناء بعدم اضراره بتلافى بنائه ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم * وقد آفتي به من له قاب سليم * والله
 تعالى أعلم اه وهنا الاشجار انما غت بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر صاحبها ولا ينتفع صاحب الماء اكثر
 من اجر المثل ورب الاشجار قد رضى بما يدفعه الغير وقد جاء النبي عن المصاهرة في القرآن العظيم وفي السنة
 الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ذكره النووي في الاربعين وذكره في الاشباه في قاعدة
 الضرر يزال ثم اني بعد ثلاث سنين رأيت فتوى من جدى المرحوم عبد الرحمن افندي الهادي بمثل ذلك
 وهي بخطه المعروف المعهود فحمدت الله تعالى حيث وافق رأيي المنقول في زيد استأجر من عمر والمتولى
 على وقف اهلى فآجره بمجرى ماء لينتفع بالماء فساقه زيد الى ارضه وعمر الارض ومجرى الماء وغرس

مطلب
 استأجر دار الوقف وهدمها
 وغير معالمها ينظر المخ

مطلب
 اختلف المؤجر والمستأجر في
 البناء أو في قدره

مطلب
 استأجر طاحونة ثم آجرها
 وأذن له بالعمارة هل يرجع

مطلب
 استأجر مجرى ماء وغرس
 عليه وانقضت المدة فلا يؤجر
 من غيره

مطلب
 يجب القضاء والاقضاء بما هو
 أنفع للوقف
 مسألة الارض المحتكرة

على الماء غرس في مدة تزيد على ثلاثين سنة وترتب على الأرض وعلى الغراس والفلال أعشار مجانب
مولانا ولي الأمر وجرت العادة على ذلك ثم بعد هذه المدة جاء متول آخر وأجر مجرى الماء مع الماء رجل
اجنبي وأذن له في تسلم الماء الذي قام به الفلال من الأشجار المهرمة وغيرها فهل للتولى أن يؤجر الماء لغير
مالك الغراس الأول وهل لمالك الغراس قبول الزيادة بأجرة المثل خوفاً على اتلاف الأشجار وهل يمنع
الاجنبي من ذلك ويضمن ما تلف من الغلة بتعديده على غراس زبده مع أنه منعه من تلك الزيادة التي ترتب
بها الضرر أمر شريف من جانب السلطان خلد الله تعالى أيام دولته إلى ساعة القيام الجواب الحمد لله
لصاحب الغراس المستأجر الأول قبول الزيادة ويجب على المتولى تقديمه على غيره ويمنع من إضراره
بتقديم الغير ولا سيما مثال الأمر المطاع الواجب الاتباع والله تعالى الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن عفي
عنه أقول لا ينافي هذا ما قدمنا قريبا من عدم المجبر على الاستبقاء إذ لا شك أن مواضع الضرورة مستثناة
شرعا وعرفانهم لو كان يخشى على ذلك من المستأجر بأن كان متغلبا أو مفلسا أو سبي المعاملة أو لا يستأجر
بأجر المثل لا يجبر المتولى على إيجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم إن ما ذكره هنا في السؤال بقوله
ويضمن ما تلف من الغلة بتعديده على غراس زبده لم يتعرض الجيب للجواب عنه وجوابه أن ذلك الاجنبي
إن كان تعدي على الغراس مباشرة بأن قطعه فلا شك أنه يضمن وإن كان تعديده بسبب استجاره للمجبر
المذكور ومنعه الماء عن زيد حتى تلف بعض أشجار زيد أو كلها فلا يضمن كذا ذكره المؤلف بقوله وإذا
تلفت الأشجار بسبب انقطاع الماء لاشي عليه لما ذكره في الحاشية في ضمان ما يتولد من المباح من كتاب
الشرب رجل أراد سقي أرضه أو زرعها من مجرى له فبحار رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لاشي عليه
كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشي اهـ * (سئل) في رجل استأجر جماعة ليرجدوا له زرع
المحصول في مكان كذا على أن يكون لهم في نظير أجرتهم حمل واحد من عشرين حملا من الزرع فوجدوه
كله ولم يدفع لهم شيئا فهل يجب لهم أجرة مثلهم من جنس التقدين لا المسمى * (الجواب) نعم
* (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمرو رجلا ليركبه من مكة المشرفة إلى دمشق بأجرة معلومة من
الدرهم وشرط زيد في صلب عقد الأجرة على عمرو أن يطعمه ويسقيه من مكة إلى دمشق واستوفى زيد
المنفعة وأطعمه عمرو وسقاه إلى دمشق فهل تكون الأجرة المزبورة فاسدة بالشرط وعلى زيد أجر المثل
لركوبه ولا يزداد عن المسمى ويتقص عنه * (الجواب) نعم تكون الأجرة المزبورة فاسدة بالشرط
المزبور وعلى زيد أجر المثل لركوبه لا يزداد عن المسمى لأنهما رضيا بإسقاط حقهما حيث سميا الأقل وإذا
كان أجر المثل ناقصا عن المسمى يتقص عنه ولا يجب قدر المسمى لفساد التسمية كما في الدرر والتوير
وغيرهما أقول في هذا الجواب كلام يأتي قريبا في مسألة المعاري * (سئل) في رجل دفع لآخر
غنمه ليقوم عليها ويرعاها بجزء معين من صوفها وولدها فقام عليها مدة فهل له أجر المثل بالنقصان
* (الجواب) نعم والمأثلة في الرحمة من الأجرة * (سئل) فيما إذا دفع زيد حصانه لعمرو
ليعلمه ويربيه بنصفه فرباه وعلفه مدة ثم باعه وعمرو جمعه من رجل بدون وكالة عن صاحبه ولا وجه
شرعي ويريد زيد دفعه المشتري عن الحصان وأخذ منه فهل له ذلك وليس لعمرو سوى أجر المثل
لتربيته ومثل علفه * (الجواب) نعم وفي فتاوى أحمد أفندي يعني المهنداري سئل في مهرة صغيرة
باع المالك الثمن منها شاة تالز يديعا صححها بثمان معلوم وسلم إليه المهرة وأمره بتربيتها والقيام بصلفها من ماله
على أن يكون له بذلك الحصة وهي الثمن الثاني تكملته الأربع منها نظير التربية والطف فتسلمها زيد
وربهاها وعلفها من ماله مدة ثم مات البائع فهل الثمن الأول المشمول بالببيع الصحيح يكون ملكا للمشتري
دون الثمن الثاني المجهول له نظير التربية والعلف ويرجع على البائع بما أناب حصته من العلف وأجرة

مطلب
لصاحب الغراس قبول الزيادة
ويمنع المتولى من إضراره
بتقديم غيره عليه

مطلب
منعه من إجراء الماء حتى
فسد زرعها لاشي عليه

مطلب
في الإجارة الفاسدة يجب
أجر المثل من التقدين لا المسمى

مطلب
استأجر رجلا من مكة وشرط
ما كله ومشربه

مطلب
دفع إليه غنمه ليرعاها بجزء
من صوفها وولدها

مطلب
دفع حصانه لرجل ليعلمه
ويربيه بنصفه

التربية لا يزداد على قيمة الثمن المجهول في مقابلته الجواب نعم اه اقول رأيت بهنا مش الاصل بخط شيخ
 مشايخنا الشيخ ابراهيم الساجي ما نصه قوله وأجرة التربية فيه نظر لان الشريك لا أجر له اه أي لانه في
 هذه المسألة شريك وليس للشريك أجر على اه في المشترك بخلاف المسألة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله
 لا يزداد على قيمة الثمن المجهول يذهب المؤلف في مسأله المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى
 الرحيمية وفيها التصريح بأنه لا يزداد أجر مثله على المسمى ان كانت تسمية وواقفه ما ذكره في المضاربة انها
 اذا فسدت فلا يرجع للمضارب بل له أجر مثل عمله بلا زيادة على الشروط لكن ذكر المسألة في الدر المختار في
 باب البيع الفاسد بلاقية ونصها فلو دفع بزر القز أو بقرة أو دجاجة لا تحرب باللف مناصفة فالخارج كاه
 لما لا تحدد منه من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل العامل عني ملخصا اه ويمكن تعييد قوله وأجر
 مثل العامل بما مر يؤيده ما في الخاتمة وغيرها من انه يجب في جهالة المسمى كلا أو بعضا أجر المثل بالغنا
 ما بلغ أما اذا فسد العقد بكم شرط فاسد ونحوه فلا يزداد على المسمى اه ونحوه في متن التنوير من الاجارة
 الفاسدة وفي جامع الفصولين استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرقه فعليه أجر المثل بالغنا ما بلغ اذا المرقمة لما
 شرطت على المستأجر صارت من الاجرة فجعل الاجر اه واذا سمي له نصف الدابة مثلا في مقابلة
 تربيتها واعفها يكون المسمى معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لانه قد جعل نصف الدابة أجرة للتربية
 وثمنا للعلف ولا يدرى مقدار العلف فيلزم جهل ما يقابله من الدابة وجهل ما يقابل اجرة التربية وحيث
 جهل المسمى يجب الاجر بالغنا ما بلغ لان هذا يبيع في ضمن الاجارة وقد جعل البدل فيه ما فيجب أجر المثل
 بالغنا ما بلغ وبدل العلف البيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس من الاجارات ما نصه وفي
 فتاوى الفضلي لو دفع الى نداف قباء ليندفع عليه كذا من قطن نفسه بكذا من الدراهم ولم يبين الاجر
 من الثمن جاز اه وذكر قبله وفي الاصل وجعل دفع الى السكاف جلد الخنزير له خفين على أن يتعلمها
 بنعل من عنده ويبطنه ووصف له ذلك جاز وان كان هذا يبيع في اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا
 استحسن والقياس أن لا يجوز قياسا واستحسانا فكذا هذا لكن ترك القياس في الخف للتعامل وفي المنتقى
 بأجر مسمى فان ذلك لا يجوز قياسا واستحسانا فكذا هذا لكن ترك القياس في الخف للتعامل وفي المنتقى
 عن محمد دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها من عندك فهو جاز فاقسه على الخف فصارت في المسألة روايتان
 ولو قال ظاهرتها من عندك فهو فاسد بانفاق الروايات لانه لا تعامل فيه اه ومفاد هذا ان المدار على
 التعارف فلو جرى التعارف جاز والا فلا كما يشهد بذلك التاميل فتأمل ومن ذلك ما ذكره في استبحار
 الكاتب لو شرط عليه الحرج جاز لا لو شرط عليه الورق ايضا (سئل) في رجل استأجر مزارعا
 ليعمر له كذا بالآت من المعمارى باجرة كذا فمر ذلك فهل للمعمارى اجرة مثل العمل وما انفق في
 ثمن الآلات (الجواب) نعم اقول رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا الساجي بخطه ذكر هذا
 السؤال وجوابه معزيا للمؤلف ثم قال رحمه الله فان كانت قيمة الآلات ثلاثين وقيمة العمارة أربعين صارت
 العشرة اجرة فان كانت مثل اجرة المثل فمسا وان كانت اجرة المثل أقل فله اجرة المثل وان كانت أكثر
 فله العشرة فقط كما في الخلاصة وبهذا يعلم كراهي الحاج مع المقوم بأكله وشربه اه ما في المجموعة وحاصله
 انه ينظر الى قيمة البناء مبنيًا والى قيمة الآلات فالتفاوت بينهما يكون اجرة يستحقها المعمارى ان ساءت
 اجرة المثل أو نقصت عنه والا فله اجرة المثل ولا يخفى أن هذا لا يمكن اعتباره في مسألة الحاج فتأمل على
 أن هذا التفصيل مشكل اذ لا شك أن التسمية وقت العقد مجهولة فيجب اجرة المثل بالغنا ما بلغ ويؤيده
 ما قد تناه آتفا عن جامع الفصولين انه لو استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرقه فعليه أجر المثل بالغنا ما بلغ
 وفي البرازية قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقار دهن ليتخذ منه صابونا بمائة درهم على أن

مطلبه
 استأجر بيتا على أن يرقه
 يلزمه أجر المثل مهما بلغ

مطلبه
 دفع له قباء ليقتطنه بكذا من
 الدراهم جاز

مطلبه
 دفع ثوبا ليخطه ويحشوه من
 عنده لم يجز

مطلبه
 في مشاركة المعمارى على أن
 آلة البناء على المعمارى

ما يحتاج اليه منه ففعل فالصاوبن لب الدهن وعليه غرامة ما أنفق الاجير فيه مع اجر المثل اه ومثله
في الخلاصة بل مقتضى ما مر انه لو تعورف جاز كما مر نظائره قبيل هذا السؤال والله اعلم بحقيقة الحال
(سئل) في رجل استأجر أرض وقف من ناظره مدة معلومة بأجرة كذا فزرعها ثم أكل القار
جميع الزرع ولم يبق بعد هلاك الزرع مدة يمكن فيها من إعادة الزرع فهل لا يلزمه اجرة المدة المذكورة
(الجواب) نعم وفي الوالوجية رجل استأجر أرضا ليزرعها ثم أصاب الزرع آفة فهلك أو غرقت
من الماء فلم ينبت فطيه الاجرة لب الأرض تماما لانه قد زرع ولو غرقت قبل أن يزرعها فلا اجر عليه
لانه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب المحيط الفتوى على انه بعد هلاك الزرع اذا لم يتمكن
من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب الا اذا تمكن من الزراعة مثل الاول أو دونه في
الضرر وكذا لو منعه غاصب عنها اه لسان المحكام وخاصة انه لا كلام في لزوم الاجرة لما قبل اكل
الحجراد ونحوه وأما بعده فان تمكن من الزرع يلزم الاجرة لما بقي من المدة ايضا والا لا يلزم الا لما قبل اكل
الحجراد فان هذا التفصيل هو الذي عليه الفتوى *(سئل)* في رجل استأجر دارا فأنهدم بيت
منها هل له فسخ الاجارة *(الجواب)* نعم وفي الصغيرى اذا سقط حائط أو انهدم بيت له أن يفسخ
الاجارة ولكن لا يفسخ بغيره الا بجر خلاصة وبراية انهدم بيت المأجور فله الخروج وفسخ
الاجارة خاتمة أقول فان لم يفسخ يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤثر أحد منهما ابناؤه كما يأتي قريبا
عن الذخيرة *(سئل)* فيما اذا كان زيد ثلثا جنيته معلومة وثلثها الاخر ملك عمر وفاجر
زيد ثلثه من بكر الاجنبي مدة معلومة ولم يحكم بالاجارة كما يرى محققا فهل تكون الاجارة فاسدة
ويملك المستأجر الدعوى بفسادها وطلب الاجرة التي عملها للمؤجر سلفا *(الجواب)* نعم قال في
المنظومة النسفية

اجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلمن واستبن
ورأيت به امش العمادية بخط المجد عبد الرحمن العمادى ما صورته قلت قال قاضيان الفتوى على قول
الامام في عدم جواز اجارة المشاع ونقل الزيلعي أن الفتوى على قولهما في جوازها قال الشيخ قاسم في
تعييجه ما نقله الزيلعي شاذ مجهول القائل اه والاجارة والبيع اخوان لان الاجارة تمليك المنافع
والبيع تمليك الايمان وقد قال في الدر المختار في باب البيع الفاسد ويجب على كل واحد منهما ما من
البائع والمشتري فسحبه قبل القبض أو بعده مادام في يد المشتري اعدا للفساد لانه معصية فيجب رفعها
بحر واذ أصرت أحدهما على امساكه وعلم به القاضي فله فسحه جبرا عليه ما حقا للشرع برأية اه
(سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمر وعلى أن يعصر له زبده دبسا ويزرع له فلا حته حنطة وشعيرا
وغيرهما ويعطيه اجرة كما يعطى الناس ولم يسميا شيئا وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوما غير متفاوت
وشرع عمرو في العمل المذكور للحال لا مكانه وأتم ذلك ولم يعطه زيد شيئا فهل حيث كان ما يعطى الناس
في مثل ذلك معلوما بأن كان لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز لعمر وطلبه *(الجواب)* نعم أما صحتها
مع عدم ذكر المدة فلانه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل للحال بقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة كما في الخاتمة
من الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما صحتها مع عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوما
فلما في البرازية تكارى دابة بمثل مات كارى به أصحابه ان لم يكن ما تكارى به أصحابه بمثل هذه الدابة
معلوما بل محتملا ففسدت ولو معلوما بأن كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كما في البرازية من
الاجارة الطويلة *(سئل)* فيما اذا أجرة متولى وقف أرضا لها ماء يفضل عنها رجل مدة طويلة بدون
أجر المثل وأذن له بان يغرس في الأرض المزبورة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه قيمه له ولم

مطلب
اذا اكل القار الزرع لا يجب
تمام الاجرة

مطلب
اذا انهدم بيت من الدار له
فسخ الاجارة
مطلب
لا تصح اجارة المشاع من غير
الشريك

مطلب
يجب عليه ما فسخ الاجارة
الفاسدة

مطلب
لا يلزم ذكر المدة فيما يقدر
على الاخذ في العمل به للحال
مطلب
تكارى دابة بمثل مات كارى
به أصحابه

يجعل لجهة الوقف شيئاً من الغراس وغرس المستأجر غراساً واحترمه لدى حاكم يرى ذلك فهل تكون
الاجارة بدون اجر المثل باطلة ويكون الاذن بأن يكون جميع الغراس للمستأجر دون جهة الوقف باطلا
ولتولى الوقف الاذن مطالبته بفتح الغراس وتسليم الارض فارغة اولاً * (الجواب) نعم يكون كل
من الاجارة والاذن المذكورين باطلا ويسوغ للتولى مطالبته صاحب الغراس بقلعه وتسليم الارض
فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب ما به المرحوم المجد شيخ الاسلام اجاب كتبه الفقير محمد
العمادى المفتى بدمشق الشام المجد لله طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون اجر المثل لا تصح
ويلزم المستأجر تمام اجر المثل لان اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان أرضاً واكثر من سنة ان داراً
لا يجوز كما في النخ قال في جواهر الفتاوى قال أبو العلاء فمين أجر أرضاً موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين
هل يجوز فأجاب

أفتى بطلان الاجارة معشر * عن زمره العلماء قطعاً لا زماً

وكذلك أفتى للتدين حصة * كيلاً كون بما احتفظت طاملاً اهـ

فحيث كانت الاجارة مدة طويلة وبدون اجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن بالغراس
المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن كما
في الاشياء قبيل لا لغار أقول انظر ما قدمناه قبيل نحو نصف كراس * (سئل) في رجل استأجر
غراس توت قائماً في أرض وقف ليأخذ المحاصل من ورق التوت مدة معلومة باجرة معلومة فهل
تكون الاجارة باطلة * (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية هل يجوز اجارة الملاحة لجمع الملح فيها
فأجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين وان أخذ المستأجر شيئاً من الملح
فعليه ضمانه ولا اجرة عليه وسئل أيضاً عن رجل استأجر أرضاً مائة ليقتطع بها في جمع الملح منها بعد
سقيها بالماء حتى ينغمد الملح فأجاب اذا استأجر أرضاً للسوق اليها ماء ثم ان الماء الذي يسوقه اليها ينغمد
ملحاً فهذا الملح له لانه انغمد من الماء الذي ساقه الى هذه الارض بمكنه فيها اذا كان كذلك
فالاجارة صحيحة لانه استأجر الارض ليحبس فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استأجرها لذلك
فكان كما اذا استأجر حوضاً أو صهر يجال به ماء يجمعه اليه وان كان الملح الذي يأخذه انما هو من اجزاء
الارض لان الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من اجزاء الارض فصار كاطنين
والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه استئجار على استهلاك العين والاجارة انما تنقد على
استهلاك المنافع فاذا تصرف في ذلك من المتواجرين الى صاحبه ما وضع يده عليه للاحترق وسئل فيما اذا
آجره داراً لينتفع بها خاصة فأجاب بأن له ان ينتفع بنفسه وبغيره لانه شرط غير مفيد لان السكنى
أو الزراعة اذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يؤجر غيره واذا استأجرها مؤجلة
وأجرها معلقة ليس للمؤجر أن يطالب الثاني بماله على المستأجر الاول واذا استأجر منه مصداقاً فانه له
أو غيره صدق يلزمه الاجرة ويجبر على دفعها اليه وليس له أن يطالبه ببينة انها ملكه مالم يتبين خلاف
ذلك واذا استأجر أرضاً للزراعة وهي سبعة لا يمكن زراعتها لا تصح هذه الاجارة وان استأجرها لينتفع
بها مطلقاً ولم يعين زراعتها صح فاذا غرم على اصلاهما ما لان اذن له مال كانه في ذلك ليرجع به عليه
ففعّل ثم فسخت الاجارة رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك لكن له ولاية ذلك كالنظار أو الوصى
فان كان ما اذن به من مصالح الوقف أو مال الايتام صح اخذه ويرجع في ريع الوقف أو مال الصغير وان لم
يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له على أحد اهـ من فتاوى قارئ الهداية وفيها اذا
اختلف المستأجر والاجر فقال الاجر لهما ما شاورا وترك بنفسك وقال المستأجر لاجلها وأركب

مطلب

الاجارة الطويلة لا تصح ويلزم
المستأجر تمام اجر المثل

مطلب

الاذن بالغراس في الاجارة
الفسادة فاسد

مطلب

اذا بطل المتضمن بطل المتضمن

مطلب

استأجر غراس توت لا يصح

مطلب

استأجر ملاحاة لا يجوز

مطلب

لا يجوز الاستئجار على
استهلاك العين

مطلب

مستأجر الدار له ان ينتفع
بنفسه أو غيره

قوله بمكنه كذا في اصلها
والصواب بمكنه كما في الفتاوى
اهـ مصححه

مطلب

ليس للمؤجر الاول مطالبة
المستأجر الثاني بماله على
المستأجر الاول

مطلب

ليس للمستأجر مطالبة المؤجر
بأن الارض ملكه

مطلب

استأجر سبعة للزراعة لا يصح

مطلب

اذا اذن الناظر للمستأجر

بفعل الخ

مطلب

ادعى المؤجر نوعاً والمستأجر آخر

مطله

إذا ادعى الاجير العمل
لا يصدق الابينة

مطله

استأجر سفينة ففرقت

مطله

خافوا الفرق فآلقوا ما في

السفينة

قوله مرارا الاولى مددا كافي

الفتاوى اه محمده

مطله

استأجر سنانا من أقوام عقود

مختلفة ثم انقضت مدة البعض

مطله

استأجر من اثنين فمات

أحدهما انفسخت في نصيبه

مطله

لا تنفسخ بموت الناظر ولا يصح

إيجاره بدون اجر المثل وان

كان هو المستحق

مطله

المستحق ليس له أن يؤجر

الا أن يشترط له الواقف

مطله

إجارة الواقف أكثر من

ثلاث سنين لا تصح الا لضرورة

واذا فسد العقد في بعضه فسد

في كله

مطله

غير المستأجر معالم الوقف الخ

مطله

في معنى قولهم يجب اجر المثل

في الفاسدة لا يجاوز المسمى

مطله

فيما اذا غصبت الارض

من المستأجر

من شئت فالقول للمؤجر مع يمينه الا أن تقوم بينة واذا اختلفا على وفاة العمل فادعى المستأجر عدمه وادعى
الاجير العمل فالقول للمستأجر مع يمينه والبيهة للاجير لانه يدعى الإيفاء والمستأجر ينكر وفيها اذا
غرقت السفينة أو انكسرت بغير صنع ربه لا ضمان عليه ولا اجر له وان كان بصنعه فالمالك مخير أن شاء
ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاه اجره بحسابه وان شاء في مكان الحمل ولا اجر له والملاح يستحق من
الاجرة بقسطها وان تراصوا على الاتقاء فالغرم على الرأس لانه لم يحفظ النفس وهم فيه سواء وسئل
عن استأجر سنانا مشاعا من أقوام متفرقين مرارا مختلفة فزرع وغرس ثم انقضت مدة بعض المؤجرين
وطالبه بالتفريع فهل يبقى الى حين لخراج بقية مدة المحصص فأجاب إجارة هذه الارض المشاعة من غير
الشريك لا تجوز الا على قوله ما فان حكمها كما يحتملها جازت فاذا انقضت مدة بعض العقود بقي الغراس
الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة إيجاره ليس له أرض معينة يؤمر المستأجر بتفريعها فيبقى الى
انقضاء جميع المدة لكن باجر المثل وأما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم به يحكم به فليجوز أن
يطالبوه بالتفريع واذا لم تمض المدة وجب عليه اجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا مات أحد المؤجرين
فأجاب كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العبد في نصيب الآخر وفيها ولا تنفسخ بموت الناظر
المؤجر وان كان هو المستحق بانفراده ولا تجوز إجارة الوقف بدون اجر المثل وان كان هو المستحق لجواز أن
يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ هذه الاجارة وفيها المستحقون ليس لهم أن يؤجروا الا أن يشترط لهم
الواقف ذلك أو يأذن لهم من له ولاية الإيجار من ناظر أو قاض واذا أجزوا بولاية فليس لهم أن يؤجروا
هذه المدة الطويلة الا أن يكون الواقف اطلق ذلك والافهى إجارة فاسدة تنفسخ ويجب على المستأجر
اجرة المثل لما انتفع فيه في المدة الا أن يحكم به يحتملها كما يرى جوازها واذا مضت المدة تبقى مع المستأجر
باجرة مثلها الا أن تكون المصلحة في غير ذلك فحينئذ يؤمر الباني برفع بنائه اذا وجد من يستأجرها
بأكثر مما يدفع الباني واذا مات المستأجر في أثناء مدته تنفسخ إجارته وترجع ورثته بما يحل من
الاجرة لما بقي من المدة على القابضين أو على من ضمن الدرك في الاجارة واذا استمر وأعلى الانتفاع
بالعين المستأجرة فعليه اجر المثل الى وقت الفسخ وفيها إجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين ان أرضا
وأكثر من سنة ان دارا لا تجوز وتنفسخ اذا لم يشترط الواقف شيئا وأما اذا شرط شرطاً يتبع ولا يزداد عليه
الا لضرورة والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة وفيها اذا شرط أن لا يؤجر
أكثر من سنة واحتيج الى إجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك يرفع الامر الى
الحاكم ليفعل ذلك فاذا فعله المحاكم صح وفيها اذا استأجر حدارا وقلعه ثم استأجر الارض من أربابها
وبنى فيها فالاجارة الاولى فاسدة وما بناه له وعليه قيمة الانقضاء وفيها وان استأجر دارا وهدمها
وغير معالمها ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غير اليه انفع لمجته الوقف وأكثر ربه ما اخذ منه الاجرة
وبقي ما عمره لمجته الوقف وهو متبرع بما انفق في العمارة ولا يحتسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع
لمجته الوقف ولا أكثر ربه أزم بهدم ما صنع وإعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تفريجه بما
يليق بحاله وسئل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يجاوز المسمى فأجاب
معناه أن يستأجر شخص شيئا باجرة معلومة لكن يشترط في صلب العقد مثلاً أن رمة الدار أو علف
الدابة على المستأجر فهذا شرط يفسد العقد لان الرمة والعلف على المؤجر فاذا استوفى المستأجر المنفعة
في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه اجر المثل أما اذا فسدت الاجارة بجهالة الاجرة بان استأجر
شيئاً مدة معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه فالواجب على المستأجر هناء اجر المثل بالغاما بلغ
اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غصبت الارض من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه

الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانتفع بها وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يمكن من الانتفاع بما استوفيت له فله ان يفسخ الاجارة كما كان له ان يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا اجر ابنه الذي دون التميز لامة المطلقة مدة لتستأنس به فتزوجت فللاب فسخ الاجارة واخذ منها الزوج ربعا بتضرره الصغير بل هو الغالب فهو عذر ولا اجارة تفسخ بالا عذار اه كلام قارئ الهداية (سئل) في رجل استأجر دار وقف من ناظره مدة معلومة باجرة كذا فانهدم بيتان منها ولم ينتفع بهما أصلا فهل يرفع من الاجرة بحصةهما * (الجواب) نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل استأجر دارا وقبضها فانهدم بيت يرفع عنه من الاجر بحصة ولا يؤخذ واحد منهما ببنائه اه ومثله في التارخانية قلت هذا اذا كان ملكا فان كان وقفا يبدأ من غلته بعمارة الى آخر ما فصلنا في كتاب الوقف اقول اما عدم مؤاخذه المستأجر بالبناء فظاهر واما المؤجر فلا نه لا يجبر على اصلاح ملكه ويثبت للمستأجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة كما مر عن الخلاصة والبرازية والخانية * (سئل) في رجل استأجر حمارا من مكان الى آخر ولم يبين الراكب فقصر الحمار في الطريق وعي فوضعه عند زيد واعماه ثمن علفه وأنفقه عليه ومات في يده فهل لا ضمان على المؤجر * (الجواب) نعم في العمادية استأجر حمارا من كش الى بخاري فعمي الحمار في الطريق فأمر رجلا ينفق على الحمار وأنفق عليه وهلك في يده قالوا ان اكتره لنفسه ضمن وان اكتره ولم يسم الراكب فلا ضمان عليه اه (سئل) في رجل سافر ببضاعة فتوافق مع زيد وعمر وعلي أن يعيناه في بيعها ومهما حصل من ربحها يكن لهما ثلثا نظير اجرتهما والثلث له وباعوهما من جماعة فهل لهما اجر مثل علمهما * (الجواب) نعم لجهالة المسمى قال في البرازية من الخاف من دفع الى رجل ثوبا وقال به بعشرة فباعه بثلثي دينار قال الامام الثاني ان باعه بعشرة فلا اجر له وان تب وان باعه بأزيد فله اجر مثله اذا تب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه القوي والاجر مقابل بالبيع دون مقدماته كالسعي اه اقول مقضى هذا انه في صورة السؤال لو لم يحصل ربح لا يستحقان اجرة لكن يخالفه ماصرحوا به في المضاربة انها اذا فسدت تصير اجارة فاسدة ويكون للمضارب اجر مثله وان لم يربح فتأمل * (سئل) في رجل استأجر أرضا من زيد مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم دفعها لزيد وتسلم المأجور ثم مات زيد في أثناء المدة ويريد المستأجر حبس مأجوره لاجر عجله فهل له ذلك * (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين ولو استأجر فاسد او عجل الاجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فارد المستأجر أن يحبس البيت لاجر عجله ليس له ذلك في المجازة وفي الفاسدة أولى ولو لم يقبضه صحيحا وفساد فله الحبس لاجر عجله وهو احق بثمنه لو مات المؤجر اه ومثله في الخانية ومنه الفتى حاشية الاشباه للحموي من الاجارة (سئل) في متولى وقف أجرة حانوت الوقف من آخر بغير أجر المثل بغبن فاحش فهل يلزم المستأجر تمام اجر المثل * (الجواب) يلزم المستأجر تمام اجر المثل على الفتى به كما في البحر وفي هذه الصورة اذا اخبر رجلان حين الاجارة انهما باعرا المثل بدون شهادة في حادثة دعوى واثبات في وجه خصم شرعى ثم ظهر وتبين انهما بغبن فاحش فهل يكون الاخبار المذكورة غير معتبر شرعا * (الجواب) نعم * (سئل) في حمام وقف استأجره زيد من ناظره مدة طويلة معلومة لدى حاكم حنبلي حكم به بعهدة الاجارة وزومها بعد ثبوت اجر المثل لديه بثبوت شرعي والآن يريد الناظر اخراجه من الحمام وبيعها بغيره باجرة فيها زيادة على الاولى بما دون خمسها فهل ليس له ذلك * (الجواب) حيث أجرة الناظر باجر المثل وثبت ذلك ليس له اخراجه بما ذكر اقول وعمل ذلك أفتى الخيزرانى * (سئل) في ناظر وقف اهلى انصهر ريع الوقف فيه نظرا واستحقاقا أجرة أرض الوقف من رجل له على الناظر دين باجرة معلومة

مطلبه

أجر ابنه الصغير من أمه
لتستأنس به فتزوجت له
فسخ الاجارة

مطلبه

انهدم بيت من الدار يرفع
عنه من الاجر بحصته
قوله على المؤجر لعل الصواب
المستأجر اه معصية

مطلبه

لا يكلف المؤجر ولا المستأجر
ببناء ما انهدم

مطلبه

استأجر حمارا فعني في الطريق
فوضعه عند آخر

مطلبه

توافق معهما على أن يعيناه
في البيع ولهما ثلثا الربح

مطلبه

دفع ثوبا وقال به بعشرة
وما زاد بيني وبينك

مطلبه

له حبس المأجور لاجر عجله

مطلبه

يلزم المستأجر تمام اجر المثل

مطلبه

لا يعتبر الاخبار باجرة المثل
بدون خصم شرعى

مطلبه

لا تعتبر زيادة ما دون الخمس
في الاجرة

قاصصه بها فهل تكون المقامصة المذكورة صحيحة * (الجواب) * حيث أجاز الناظر إجازة صحيحة باجرة المثل وقاصصه فاقاصصه صحيحة قاصصا على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير من له عليه دين يصير قاصصا إذا الوقف والوصية أخوان ويضمن الناظر الاجرة للوقف لا سيما وقد انحصر ربح الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده وبمثله فتوى ذكرها السكاكوري في غمناؤه من الاجارة (مسألة) العين اذا غصبت من المستأجر سقط عنه الاجر فيرجع بما عجله على من أجره وهو الناظر لأن حقوق العقدر ارجعة اليه كما قالوا في الناظر اذا أجرة جهة الوقف من له عليه دين وقعت المقاصصة ويضمن الناظر وليس هذا الا لكون حقوق العقدر ارجعة اليه كالوكيل فان الناظر كالوكيل كفي الاستبدال من الاسعاف الخ كازورني اقول وقدم المؤلف نقل المسألة ايضا عن فتاوى العلامة الشلبي كما ذكرناه واخر كتاب الوقف * (سئل) * فيما اذا كان له يدبستان جاري ملكه فأجره من عمر ومدة معلومة اجارة شرعية وتسلم المأجور ثم ان زيد باع الدبستان من بكر ثم ايجاز عرو المستأجر البيع ورضي به فهل تنفخ الاجارة وينفذ البيع في حق الكل * (الجواب) * نعم وفي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الا تجر اذا باع المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستأجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضي بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لفتح الاجارة لا لا تنزع من يده عمادية من الفصل ٣١ * (سئل) * فيما اذا قل ماء اما حونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت تطحن نصف ما كانت تطحن ولم يرد الماء المستأجر حتى طحن بها الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضى منه (الجواب) نعم في الخانية في فصل ما يجب على المستأجر وما لا يجب رجل استأجر طاحونة انقطع ماؤها كان له أن يردّها فان لم يردّها حتى مضت السنة سقط الاجر وان قل ماؤها كان له أن يردّها فان لم يردّها حتى طحن كان ذلك رضى منه وليس له أن يردّها بعد ذلك * (سئل) * في اجارة دار الوقف المعدة للاستغلال اكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * لم ترد الا اجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو أجرها اكثر عند عدم المصلحة المقتضية لم تصح الاجارة والمسألة في التنوير من الاجارة والوقف اقول هذا اذا أجره غير الواقف أما لو أجره الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد خمس وانتقل الوقف الى معرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع المستأجر بما بقي في تركه الميت كافي القنية لكن ذكر في الدر المختار في آداب الفسخ عن الفيز وغيره لو أجر الواقف الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه أجر لنفسه اه ومقتضاه أن لا يقاس * (سئل) * في ارض جارية في اوقاف معلومة مشغولة بزراعة الموضوع فيها بحق فاجرها الناظر من آخر فهل تكون الاجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستحص * (الجواب) * نعم وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر أن الزرع يترك في الارض الى أن يدرك من غير اجرة فهل يترك باجر المثل الى ادراكه ولا عبرة بزعمه الجواب نعم * (سئل) * في مستأجر مرزعة وقف مدة معلومة باجرة معلومة أجرها من زيد مدة تموعب مدته بمثل الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدة وتجهد لمجهه الوقف اجرة سنتين فهل تلزم الاجرة الاولى (الجواب) * نعم يلزمه اجرتها وله الرجوع على من أجره ان كان موجودا والا ففي تركه مدة ضبطه بعد الثبوت الشرعي * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمر الخدمه ويخدم جهاله من بلدة الى اخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجهولة ففعل عمر ذلك مدة في الطريق وفي أثناءه أخرجه زيد وامتنع من استخدامهم ويريد عمر ومطالبته باجرة مثله في مدة استخدامهم فهل له ذلك

مطلبه
أجر الناظر وقاصص المستأجر
بما اياه من الدين صح

مطلبه
اذا اجاز المستأجر البيع نفذ
في حق الكل الخ

مطلبه
اذا قل ماء الطاحونة فلم
يردها حتى طحن كان ذلك
منه رضى

مطلبه
أجر دار الوقف أكثر من سنة
لغير مصلحة لا تصح

مطلبه
فما لو أجر الوقف أكثر من
سنة أو ثلاث ثم مات

مطلبه
اجارة الارض قبل انتهاء
الزرع لا تصح ويترك فيها
باجر المثل

مطلبه
استأجر مرزعة الوقف وأجرها
من آخر تلزم الاجرة الاولى
ويرجع بها على الثاني

مطلبه
استخدم رجلا لمدة باجرة
وكسوة مجهولة ثم أخرجه
فله أجر مثله

(الجواب)* نعم * (سئل) في مستأجر طاحونة وقف له عليها مبلغ مرصده معلوم ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه من شطراجرة الطاحونة في بعض المدة بمقتضى اذن الناظر له بذلك ويريد الآن اخذ بقية مبلغه من متحصل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك ***(الجواب)* نعم * (سئل)*** فيما اذا استأجر زيد قطعة ارض وقف من ناظره اجارة شرعية وحددت الارض بمحدود أربعة وذكرك عدد ذرعها بحضور مستحق الوقف وتصديقهم قام الآن بعض المصدقين يعارض زيد في المأجور متعللا بأن ذرعه أكثر مما ذكر فهل تكون الاجارة واقعة على المحدود بتمامه ***(الجواب)*** تكون الاجارة واقعة على المحدود بتمامه والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما صرح بذلك في البرازية وأفتى بذلك الخبير الرملي ***(سئل)*** فيما اذا كان جماعة واختيمهم غراس زيتون مشترك بين الجميع بطريق الارث عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف ويريد الجماعة استئجار الارض جميعها لانفسهم دون اختيمهم بدون وجه شرعي فهل تؤجر الارض لجميع الاخوة ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض ***(سئل)*** في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلي حاملات لغراس جاري في ملك جماعة وهم يدفعون اجرة مثل الاراضي لمجهة الموقوف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح ايجار الارض من غير رب الغراس ***(الجواب)* نعم * (سئل)*** فيما اذا كان جماعة تيارين قرية ومزارع معلومات جاريات في تيارهم واقطاعهم بموجب براءة سلطانية فاجروا ذلك جميعه من زيد وعمر ولدة سنة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض شافعي حكم بعهدة الاجارة وان صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه مع ثبوت اجرائه وكذب بذلك جهة أفتى مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفي وكذب بذلك جهة اخرى فهل يعمل بمضمون المجتنب بعد ثبوته ***(الجواب)* نعم * (سئل)*** في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه الى أن قارب الربيع أخذه ابوه منه فرار من أهله بطيه المحلاوة المرسومة ولم يشترط اجرا فهل يؤمر الوالد بتطبيب خاطر المؤدب ***(الجواب)*** نعم يؤمر الوالد بتطبيب قلبه المعلم وارضائه كما صرح بذلك في البرازية وصرح في التتارمانية نقله عن المحيط بأنه عند عدم الاستئجار أصلا يجب اجرائه وبمثله أفتى علامة فلسطين الخبير الرملي ***(سئل)*** في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع زيد ابنه الصغير للرجل ليعلمه القرآن ولم يذكرا مدة ولا اجرة فعلم الرجل الابن المزبور القرآن بتمامه وطالب اياه بأجر المثل لتعليمه فامتنع من ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأن مادفعه للرجل من خيسية وحلوى عند اوائل بعض السور المشهورة اجرة فهل يلزم زيد اجرة مثل التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بتعلله ***(الجواب)* نعم** قال في الذخيرة ولا يجوز الاستئجار على تعليم القرآن لانه من باب المحسبة ولا تحب الاجرة على فعل الاحتساب والقوى في زماننا على وجوب الاجرة وجواز الاجارة لظهور التواني في الامور الدينية ولا تقطاع وظائف المعلمين من بيت المال وقلة المروءة في الاغنياء أما في ذلك الزمان فانما كرهنا حبنا بذلك لقوة حرصهم على المحسبة ووفور عطايتهم في بيت المال وكثرة المروءة في التجار والاغنياء فكانوا مستغنين عن الاجرة فصار الاحتساب من آخر الباب الثاني وفي فتاوى محمد بن الوليد المبرقندي في معلم كان يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع اهل القرية وجاء كل واحد ببعض البذر من عنده وزرعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده وداسوه فجميع ما خرج لاصحاب البذر لانهم لم يسلموا البذر الى المعلم ليحكون الخارج للمعلم وانما يذروا بذرا نفهم ذخيرة من المزارعة من الفصل العاشر وفي المبسوط رجل قال للغاري

مطلبه
له اخذ بقية مرصده من
متحصل الطاحونة

مطلبه
الاجارة تقع على المحدود بتمامه
والذرع وصف لا تضر زيادته
ولا نقصه

مطلبه
لا يصح ايجار لبعض الشركاء
في الغراس دون البعض

مطلبه
لا يصح ايجار الارض من غير
رب الغراس

مطلبه
في اجارة اراض تيمارية لغير
الزراع مشاعة لدى قاض
شافعي

مطلبه
يؤمر الوالد بتطبيب خاطر
المؤدب

مطلبه
رجل نصب نفسه لتعليم القرآن
العظيم له اجرة المثل ما عدا
المحسبة والحلوى

مطلبه
القوى على جواز الاجارة على
تعليم القرآن العظيم

مطلبه
زرع المعلم ارضا بسدرهم
فما خرج كله لهم لاه

مطلبه
قال للتارئ اختم لي التران
اولاي

تحقيق مهم في حكم الاستنجار
على التلاوة

اختتم القرآن في أول أمي وأول ابني ولم يسم شيئا من الاجرة وختمه يجب على الامراء والمثالي للقارئ
 وهو ما نطق به النص أعني أربعين درهما كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين
 درهما شرعا أما إذا سمى اجر الزم ماسمى لكن ياتى المستأجر والاجر ان عقده أقل من أربعين درهما
 لخالفه النص الا أن يجب الاجر للمستأجر ما فوق المسمى الى الاربعين بعد العقد عليه او شرط أن يكون
 ثواب ما فوقه لنفسه فلا ياتى مرة الفتاوى من الاجارة عن المحاوى أقول اعلم أن عامة كتب المذهب من
 متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستئجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى المتأخرون من
 مشايخ بلخ تعليم القرآن فجوزوا الاستئجار عليه وعلموا ذلك في شروح الهداية وغيرها بما مر وبالضرورة
 وهي خوف ضياع القرآن لانه حيث انقطعت العطايا من بيت المال وعدم الحرص على الدفع بطريق
 المحبة يستغل المعلمون بمعاقهم ولا يعلمون أحدا ويضيع القرآن فأفتى المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى
 بعضهم أيضا الاستئجار على الاذان والامامة للعلامة المذكورة لانهم حاسن شعائر الدين ففي تقويتها هدم
 الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات واتفقوا على عدم جواز
 الاستئجار على الحج لعدم الضرورة لان الحج يوجب عنه دفع المال الى المأمور على سبيل النفقة ولذا أجمعوا
 على أنه لو فضل مع المأمور درهم واحد يجب عليه رده الى الآخر فحينئذ اندفعت الضرورة بالدفع على سبيل
 الاتفاق لم تجز الاجارة بل صرح في الدر المختار بأنه لو استأجره على أن يحج عنه لم يصح الحج عنه وقال في
 الهداية الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليه عندنا بقوله عليه الصلاة والسلام
 اقروا القرآن ولانا كوابه الحج فلا يستئجار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا الثلثة أبي حنيفة
 وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أحمد وعطاء والضحك والزهري والمحسن وابن
 سيرين وطاووس والشعبي والنخعي ثم اطال في الاستدلال فراجع ولا شك أن التلاوة المجردة عن
 التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستئجار عليها لان الاستئجار يبيع المنافع
 وليس للتالي منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ولان الاجرة لا تستحق الا بعد حصول المنفعة
 للمستأجر والثواب غير معلوم فمن استأجر رجلا ليحتم له خدمة ويهدي ثوابها الى روحه أو روح أحد من
 امواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة ولو علم حصوله للتالي لم يصح بيعه بالاجرة فكيف
 وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله لان شرط الثواب الاخلاص لله تعالى في العمل والمقارئ
 بالاجرة انما يقر الالجل الدنيا لا الوجه الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا لا يترأله حرفا
 واحد اخصوصا من جعل ذلك حرقته ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة
 لا يستحق الثواب لا الميت ولا للقارئ وقال العيني في شرح الهداية معز بالوقائع ويمنع القارئ الدنيا
 والاخذ والعطى آثمان وقال في الاختيار ومجمع الفتاوى وأخذ شئ للقرآن لا يجوز لانه كالاجرة وقال
 في الوالوجية ولو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا
 معنى لها ولا معنى أيضا لصلة القارئ لان ذلك يشبه استئجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك
 أحد من الخلفاء اه ورايت التصریح بطلان الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى
 المحيط السرخسي والمحيط البرهاني والمخلاصة والبرازية فان كانت الوصية للقارئ لاجل قراءته باطلة
 لانها تشبه الاستئجار على التلاوة فالاجارة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من
 متون وشروح وفتاوى متفقة على بطلان الاستئجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الاما استثناء
 المتأخرون للضرورة كالتعليم والاذان والامامة ولا يصح المحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة
 لالا ضرورة داعية الى الاستئجار عليها بخلاف التعليم لما في الزيلعي وكثير من الكتب لولم يفتح لهم باب

التعليم بالاجر لذهب القرئان فافتوا بجوازه وراوه حسنا اه ولا شك أن المنع من الاستنجار على التلاوة
لا هداء ثوابها الى المستاجر ليس فيه فهاب القرآن فلا يصح قياسها على التعليم على ان أصل المذهب المنع
مطلنا وانما افتي المتأخرون بالمجوز على التعليم بالضرورة المذكورة التي لو وقعت في زمن أبي حنيفة واصحابه
لا فتوا بذلك فلذلك افقي المتأخرون بالمجوز مخالفين للمذهب الصريح ولوزالت الضرورة بأن انتظم أمر بيت
المال وأعطى المعلمون ما كان لهم فيه لم يسع أحدا من المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي سوغت
لهم الخروج عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد التول بجواز الاستنجار على التلاوة المجردة التي لم تدع
ضرورة أصلا الى جواز الاستنجار عليها فقد ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة القفاوى عن المحاوى قول
شاذ مخالف للمقول في المتون والشروح والفتاوى والمحاوى للزاهدى مشهور بتل الروايات الضعيفة
ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله الزاهدى مخالفا لغيره وعزوه هذه المسألة الى المبسوط والله
أعلم بصحته لما علمت من مخالفة لما في كتب المذهب المشهورة فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يعرج عليه
اصحاب الكتب الذين نقلنا عنهم والمبسوط وان كان أصله للإمام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها
يسمى المبسوط فيقال مبسوط شيخ الاسلام ومبسوط السرخسى وهكذا فالتاخران هذه العبارة لبعض
الشراح اذ لو كانت من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث واردا بذلك الله
أعلم بنبوته أيضا اذ لو ثبت لما ساع لمؤلفاء الاعلام مخالفة وقد سمعت استدلال صاحب الهداية على
المذهب بحديث اقرؤا القرآن ولاتأكلوا به فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا بأنه لو ثبت
نصان احدهما مبيح والآخر محرم ربح المحرم وأما حديث الرهط الذين رقبوا الديغا بالفاخرة وأخذوا جعلا
فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه اجرا كتاب الله فعنه ذارقتم به كما نقله العيني
في شرح البخارى عن بعض اصحابنا وقال ان الرقية بالقرآن ليست بقربة أى لان المقصود بها الاستشفاء
دون الثواب بخلاف التلاوة لانها يسع الثواب وأما قول صاحب المجوهرة ان المختار جواز الاستنجار على
تلاوة التران فهو مخالف لكتب المذهب كما علمت والظاهر انه سبق قلم لان الذى اختاره المتأخرون
هو جواز الاستنجار على تعليم القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلمه من التعليم الى التلاوة وقد اغتر بكلامه
كثير من المتأخرين كصاحب البحر والعلاقي وبعض محشى الاشباه وقد اسمعناك نصوص
المذهب فزال الاشتباه وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء الغليل وبل
الغليل في بطلان الوصية بالتحفات والتهاميل فان فيها ما يكفي وقد ألف الامام البركوى في هذه المسألة
اربعة رسائل صرح فيها ببطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه الطريقة المحمدية وصرح بأن
ذلك من البدع المحرمة وأقضى ببطلان ذلك أيضا العلامة عمدة المتأخرين الشيخ خير الدين فى آخر فتاواه
من كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء قرن فأوصى انه اذا مات يترأله فلان وفلان سورة يس
وتبارك والاحلاص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه
وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن فأجاب هذه الوصية باطلة ولا يميز القرن
وقفا ولورثة الموصى التصرف فى بناء القرن يجرى على فرائض الله تعالى قال فى وصايا البرازية أوصى
لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بمئى فالوصية باطلة وفى التتارخاية اذا أوصى بان يدفع الى انسان
كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة لا يجوز وسواء كان القارئ معين أو لا لانه بمنزلة
الاجرة ولا يجوز أخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن
فذلك للضرورة ولا ضرورة الى التول بجوازها عن التراءة على قبور الموتى فافهم اه والله تعالى أعلم
اه ما فى التحيرية ملخصا وذكر نحو ذلك فى حاشيته على البحر حيث قال أقول المقتضى به جواز الاخذ

استحسانا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به في التناخانية الخ فهذا زبدة الكلام
في هذه المسألة وهذا كله أيضا مع قطع النظر عما يحصل في زمانها من المنكرات التي يتوصلون إليها
بجملة قراءة القرآن والتهايل من الغناء والرقص واللهو واللعب في بيوت الإيتام ودق الطبول وإفلاق
الجيران والاجتماع بحسان المرءان فكل من له معشوق لا يتيسر له الاجتماع به إلا في ذلك المكان
فيجلس كل منهم بجانب معشوقه بعد اللقاء العجائز وثقل الثياب ويظهرون أنواع الخلاعات والرقص
بما يسمونه الكوشة والمحربية وغير ذلك ويبيع بهم الهيام بسماع الغناء بأصوات حسان وتخلع
الولدان فعند ذلك تذهل العقول ولا يدري شيخهم ما يقول وتجتمع عليهم النساء من كل مكان ثم
ياكلون الطعام المحرم في بيوت الإيتام ثم يهربون ما تحصل منهم في تلك الأوقات الخاضعات إلى روح من
كان سببا في اجتماعهم على هذه المنكرات ولمنا غير مرة مشاهدة للواطئة في بيت شيخهم من هؤلاء الفسقة
ومع هذه القبائح كلها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويمنون أنفسهم بأهل الحقيقة فيجملون
الناس على الوصية بذلك فإذا عرض أحد يعوده ويرون له الأحاديث الواردة في الوصية ويوهمون
العوام أن من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية وإذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك يقولون
عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص بشيء ولم ينتفع بما له فانظر إلى هذا الضلال والاضلال حيث
يحملون الأحاديث الشريفة على غير معانيها ومع هذا يعدون أنفسهم سبلية الشريعة وأرباب الطريقة
والحقيقة ولا حول ولا قوة إلا بالله * (سئل) * في مرزعة جارية في جهتي وقف وتيمار وفي مشد
جماعة زراع يزرعونها في كل سنة هم ومن قبلهم ممن تلقوا عنه ويدفعون ما عليها جهة الوقف والتيمار
من مدة تزيد على مائة سنة والآ ن أجراها المتكلمون عليها من غير زراعتها بدون طريق شرعي ولم يحكم
بالأجارة كما برأها فهل تكون الأجارة غير صحيحة وتؤجر من زراعتها أصحاب مشد * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في رجل استأجر حانوت وقف من ناظرية مدة معلومة بأجرة معلومة عن كل شهر من
المدة واستوفى منفعتها ودفع الأجر في المدة حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقفها وعطّلها مدة وامتنع
من تسليمها جهة الوقف زاعما أن له كذا قرش مرصدا عليها صرفه بإذن الناظرين في تعمیرها وأن أحد
الناظرين دفع له نصف مرصده وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر وأن له قفل الحانوت وتعطّلها
بلاجرة حتى يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه أجرة مثلها في مدة تعطيلها * (الجواب) * نعم * (سئل)
فيما إذا كان لهند بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي ساكنة في الدار وتدفع لناظر الوقف
في كل سنة قرشا وثلاث قرش بطريق المحكم فبما مضى من الزمان والآ ن يزعم الناظر أن أجر المثل
في كل سنة ثلاثة قروش وهذا تنكر ذلك قائلا أن ما تدفعه في كل سنة هو أجر المثل ولا بينة لناظر فهل
يكون القول لهند في ذلك وعلى الناظر إثبات ما ادعاه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة
استأجرت دارا من مال كذا فسكن عندها صهرها على أن يدفع لها نصف الأجرة المعلومة في كل شهر
فهل لها طلب نصف الأجرة بقدر ما سكن * (الجواب) * نعم والمسألة في التنوير من الأجارة الفاسدة
* (سئل) * في امرأة لها مسكن معلوم سكنه رجل بلاجرة ولا أجرة ولا وجه شرعي ثم تقاضته
وطالبة بالأجرة مرارا وسكن الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة فهل يلزمه أجرة المثل عن مدة سكناه
بعد التقاضي * (الجواب) * نعم كافي البرازية والعلا في وفي الحياوي برزنج طلت امرأة سكنت بيتا احتما
بغير رضاها سنين وكانت تقاضي عليها بالأجرة فعليها أجرة المثل اه * (سئل) * في رجلين
استأجرا بستان وقف مشتملا على غراس عنب وغيره تبعا لأرضه مدة طويلة معلومة بأجرة معلومة من
ناظر وقف بعد ما ساقاها على الغراس في المدة على الغناب أصالة والباقى بالتبعية بسهم وأخذ من ألف

مطلبه
الأجارة من غير الزراع
أصحاب المشد غير صحيحة

مطلبه
قفل حانوت الوقف وعطّلها
مدة تلزمه الأجرة

مطلبه
القول للجنة كمران ما يدفعه
أجر المثل وعلى الناظر إثبات
الزيادة

مطلبه
لها طلب نصف الأجرة من
سكن معها فيما استأجرته بقدر
ماسكن

مطلبه
طالبة بالأجرة فسكن بعده
يلزمه أجرة المثل

مطلبه
تصح أجارة البستان والمساقاة
على سهم من ألف سهم إذا
كانت الأجرة واقية بذلك
عند الشافعي رحمه الله تعالى

سهم بحجة الوقف والباقي لهما نظير عملهما وصدر ذلك كله لدى قاض شافعي ثبت لديه أن الاجرة المزبورة اجرة المثل وافيه بمنفعتها وبقية المدة ثبوتها شرعيا وحكم بحجة كل من الاجارة والمساقاة في المدة المزبورة في حادثة المدة وان كانت المساقاة على الوجه المزبور حيث كانت الاجرة وافيه كما ذكر مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بصحتها وانفذ حكمه كما حكم حنفي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون المجتنبين بعد ثبوته * (الجواب) * نعم * (سئل) فيما اذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساق في وجه الناظر في حادثة عدم انفساخهما بالموت حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى والشهادة العهيجتين وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها فهل صح ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) في مصبنة معدة للاستغلال مشتركة بين هند ورجلين لكل منهم حصة معلومة استعملها الرجلان وحدهما مدة بدون اذن من هند ولا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي فهل عليهم ما لهند أجر المثل لمحصتها في المدة * (الجواب) * حيث كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكر عليهم ما لهند أجر المثل لمحصتها أقول في هذا الجواب نظر فقد قدمنا أن المعدل للاستغلال اذا استعمله غاصب تجب عليه اجرة المثل الا اذا كان بتأويل ملك أو عقد فلا تجب على الشريك لأن له تأويل ملك وقد نقل المؤلف في غير هذا المحل ما صورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشركة بغية صاحبه ثم جاء الآخر لطلب حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقبول ووضع الامتعة فيتعطل عليها ما نافع ملكهما وانه لا يجوز اذا كان هكذا اصابا المحاضر ساكنين في ملك نفسه فلا يجب الاجرة ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو حانوت بين شريكين سكنه احدهما لا تجب عليه الاجرة وان كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك فصول العمادى من الفصل ٣٢ من انواع التهمانات في ضمان أحد الشريكين * (سئل) في مرزعة جارية في وقفي بر مناصفة آخر أحد متوالي الوقفين منها خمسة عشر قيراط بدون اذن من متولى الوقف الاخر ولا اجارته ولا وجه شرعي فهل يكون ايجاره أكثر من النصف غير جائز * (الجواب) * ايجاره حصة غيره بدون رضاه غير جائز أقول وكذا ايجار النصف غير جائز ايضا لانه اجارة المشاع من غير الشريك فلا يصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر رآه لا ولاية له على أكثر من النصف ولم يجز التولى الاخر تنسخ الاجارة في النصف وتبقى صحيحة في نصف لانه شيوع طارئ قال في الدر المختار واحتزبا لاصلى عن الطارئ فلا يفسد على الظاهر كما أن أجر في الكل ثم فسح في البعض ثم قال وهو الحيلة في اجارة المشاع اه فتأمل * (سئل) في دار مشتركة بين هند وأخيها على سبيل الشيوع آجرت هند حصتها المعلوم لا ختافه قط دون أخيها ولم يحكم بالاجارة كما يراه اهل تكمون الاجارة المزبورة فاسدة * (الجواب) * نعم قال في الفصولين من الشيوع ارض بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته فأجره حصيله من جميعهم جاز ولو من احدهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالمواشرا الموكل * (سئل) في جمال له جمال معلومة معدة للاستغلال غصبها رجل واستعملها مدة بلا عدة اجارة ولا استئجار ويريد اجمال مطالبته باجرة مثلها مدة استعمالها فهل له ذلك * (الجواب) * حيث كانت معدة للاستغلال له ذلك * (سئل) في رجل سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل حصتهم في المدة المزبورة * (الجواب) * نعم * (سئل) فيما اذا كان زيدا خان معلوم عجار في ملكه بالوجه الشرعي فأجره من زمانه لمرور مدة معلومة باجرة معلومة ثم في انشاء مدة عمر وأجر

مطلبه

في المعدل للاستغلال اذا سكنه

أحد الشريكين لا يلزمه

اجرة

مطلبه

ليس للشريك اجرة حصته

مطلبه

ايجاره حصة غيره بدون اذنه

غير جائز

مطلبه

الحيلة في اجارة المشاع أن

يؤجر الكل ثم يفسح في البعض

مطلبه

آجر من احدا شركاه لم يجز

مطلبه

غصب جالا معدة للاستغلال

يلزمه اجرة مثلها

مطلبه

سكن في مكان مشترك بينه

وبين ايتام يلزمه اجرة المثل

مطلبه

أجره من زمانه ثم أجرو لمرور

مدة نالصة لمدة زيد صحت

الاجارة المضافة أيضا

المخزن المزبور من بكر مدة معلومة تالية لمدة عمر المزبور مضافة الى زمن مستقبل باجرة معلومة عن المدة التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد دارا من مال كمالها اجارة شرعية فهل زيدان يسكن غيره باجرة وغيره بحيث لم يكن حدا اذا اوقصا را أو طمانا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عقار لا يتام أجرته أمهم الوصى عليهم من آخر بدون اجر المثل بغبن فأحش مدة معلومة وسكن به وانفع فهل على المستأجر اجرامه بالغام بالغ * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل استأجر حانوت وقف من ناظره اجارة شرعية والا ن قام المستأجر يدعى أن الحانوت جارية في ملكه فهل اذا ثبت استجاره يكون اقرارا بأن لملك له في المأجور فتدفع دعواه * (الجواب) * نعم كافي جامع الفصولين والتنوير وشرحه وفي غير ذلك من كتب المذهب وافق بذلك الخبير الرمي أيضا * (سئل) * في مستأجر خان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف المحكم * (الجواب) * اذا اراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد المكث فيه أو لم يرد كافي القنية وغيره فان قال المستأجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف المستأجر على انه عزم على السفر ذكره الكرخي والقدروري كافي البرازية وقال في الذخيرة البرهانية مانعه فان قال المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولا مكثه يريد الفسخ وقال المستأجر انا اريد السفر يقول للمستأجر مع من تريد السفر فان قال مع فلان وفلان فالقاضي يسألهم ان فلانا هل يخرج معكم وهل استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر ولا فلا وبعض مشايخنا قالوا القاضي يحكم بزيه وثبانه لان الزى والسميحة يعمل بها عند اشتباه الحال على ما عرف في موضعه * (سئل) * في رجل استأجر واستحكر قطعة ارض وقف سليخة من ناظر الوقف للبناء والتعلي مدة طويلة معلومة محكوما بصحتها من حاكم يراها ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئا فهل انفسخت الاجارة بموته وليس للورثة البناء في الارض بدون اذن الناظر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأتين استأجرتا نصف دار وقف من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكوما بصحتها من حاكم يراها ثم آجرتا طبقه معلومة من الدار من واحد معين من النظار المرقومين المؤجرين فهل تكون اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى * (الجواب) * نعم لان الاجارة تمليك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيلزم تمليك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع الصحة كافي الاشباه والمنع والبرازية والمخالصة * (سئل) * في أرض جارية في وقف أهلى مشغولة ببناء مطا حونة جارية في ملك جماعة معلومين وعلى الارض مبلغ من الدراهم معلوم يؤخذ بمجهة الوقف بطريق المحكر عن الارض وهو أجز مثلها ثم امتنع الجماعة من دفع ذلك بمجهة الوقف بدون وجه شرعى متعللين بأن البناء غريب والحال أن أسه باق في الارض وهي مشغولة به فهل عليهم اجر مثل الارض بمجهة الوقف مادام أس بنائهم قائما فيها * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا احتكر زيد قطعة ارض موقوفة من متوليهام مدة معلومة باجرة كذلك للبناء والتعلي وبني فيها حوانيت لنفسه وتصرف فيها حتى انتضت المدة ونحرب البناء وزال من الارض ولم يبق له اثر فيها بالكلية فعمر المتولى مكانه حوانيت للوقف بما للوقف فقام زيد يعارضه في ذلك بدون وجه شرعى فهل حيث كان الامر كاذ كرمينغ من المعارضة في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد على أن يقوم بتضاء مصالحهم ومصالح قريتهم وجعلوا له في مقابلة ذلك كذا من الدراهم اجرة ولم يذكروا ذلك وقتا والحال انه لو اراد زيد الشروع فيما ذكره حالا لم يقدر لعدم وجود المصالح حين التوافق ثم باشر لهم زيد ما توافقوا عليه من مصالحهم ومصالح قريتهم ولم يدفعوا له شيئا من الاجرة ويريد مطالبتهم باجرته فهل ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *

مطلبه
للمستأجر أن يسكن غيره
باجارة وغيرها

مطلبه
أجر الوصى عقار اليتيم بدون
أجر المثل يلزم المستأجر
المثل

مطلبه
الاستئجار اقربا بان لملك
له في المأجور

مطلبه
اذا اراد المستأجر السفر فهو
عذر في فسخ الاجارة

مطلبه
استحكر أرضا لبنى فيها
خات قبل أن يبنى انفسخت
وليس لورثته البناء بدون
اذن الناظر

مطلبه
استأجر من النظار ثم أجز من
واحد منهم لا يعصم

مطلبه
يلزم اجرة مثل الارض بمجهة
الوقف مادام أس بنائهم
قائما فيها

مطلبه
استحكر أرض الوقف للبناء
ثم حرب البناء ولم يبق له اثر
ومضت المدة فلم يتولى البناء
بمجهة الوقف

مطلبه
توافق مع أهل قرية على أن
يقوم بمصالحهم بكذا من
من الدراهم الخ

في بستان أرضه مشغولة بفراش نصفه جارتها لأرضه في وقف أهل فقعت نظارة زيد ونصفه الآخر في ملك عمرو فتوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد على نصف عمرو ومن الفراس ويدفع عمرو عن جهة الوقف المزبور بمجته معينة في كل سنة كذا من الدراهم نظير العمل ونظير أجرة نصف الأرض المحاملة محصة عمرو ومن الفراس ولم يبين مقدار أجرة العمل ولا قدر أجرة نصف الأرض بل أجلاها كما ذكر وعمل زيد على نصف غراس عمرو ودفع عمرو والملغ المذكور من الدراهم للجهة المرقومة ومضى لذلك عدة سنين ولم يذكر أمددة للتوافق المذكور فكيف المحكم * (الجواب) * التوافق المذكور غير صحيح ولز يدأجر مثل عمله الذي عمله على نصيب عمرو ومن الفراس وله طلب أجر مثل منابت نصف اشجار عمرو في المدة المرقومة لمجته وقفه ولم هو أن يحاسب زيد بما دفعه عن جهة الوقف باذنه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحالة هذه والله تعالى أعلم أقول انظر هل يقال ان زيد الناظر في حكم الشريك في الفراس فلا يستحق أجرة لان الشريك اذا عمل في المشترك لأجره وهناك نصف الفراس وان كان بمجته الوقف لكن زيد الناظر هو الذي له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليست أتم * (سئل) * فيما اذا استخدم زيد عمرا في أعمال شتى مدة من الزمان بدون اجارة ولا أجرة وعمرو معروف بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بما فهل للعمرو طلب أجر مثل خدمته في المدة المزبورة * (الجواب) * نعم حيث كان معروفًا بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها كفي الاشياء وعبارتها من الفن الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط الى أن قال وقال محمدان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للظاهر المعتاد وقال الزبلي والقنوي على قول محمد بن يونس صرة القنوي من الاجارات (سئل) في مجترفين حرفة معلومة استأجر امكان وقف مع ذلك المحرفة من ناظره اجارة شرعية باجرة معلومة من الدراهم قبضها الناظر سافعا من جميع المدة فتعاطيا المحرفة في المأجور مدة ثم حصل عذر منعها من الانتفاع به والمجري على موجب العقيدة المدة ويريد ان فسخ الاجارة ومطالبة الناظر بما قابل ببقية المدة من الاجرة المرقومة فهل له ما ذلك * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعقدة والمخانية ولسان المحكام * (سئل) * فيما اذا أجز زيد التيماري جميع العائده من قسم وعوايد عرفية وغيرها من عمر ولمدة سنة لياخذ عمرو ذلك من فلاحي قرية التيماري في المدة باجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمرو فلم يأخذ عمرو من ذلك سوى ثمانية ايكال من المحنطة فهل تكون الاجارة باطلة ولعمرو طلب الاجرة المذكورة من زيد وعليه رد ما أخذ من المحنطة زيد * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد اراضى وقف من ناظره وعلى الاراضى عشر تيماري فهل يكون العشر على جهة الوقف ولا يلزم زيد اشئ منه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في اراضى وقف معلومة لها قناة ماء تعطلت فمد جماعة وجعلوا لها قناة أخرى أجروا لها ماء من نهر بقر بها وزرعوا في الارض زرعاً لانفسهم كل ذلك بدون اذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعي فطلب الا أن ناظر الوقف رفع يدهم عن الارض وتسلمها للجهة الوقف مع اجرة مثلها مدة قيام زرعهم بها فهل للناظر ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قرية مشتركة بين جهتي وقف وتيماري زيد يزعم زيد ان له جبر الناظر على أن يؤجره حصه الوقف من القرية المذكورة لكون أبي الناظر المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظر على الوقف والناظر الا أن لا يرضى بالايجار فهل لا يجبر الناظر على الايجار من التيماري * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد وأخوه البالغين فلاحه مشتملة على دار في قرية ومشد معك في اراض ميرية ووقف فوضع زيد يده عليها كلها فانتفع بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع الاراضى لنفسه ببذره وبقره ودفع مال الوقف والميرى للكاملين عليها ودفع منارها في مدة

مطلبه
توافق صاحب نصف الفراس
مع الناظر على أن يعمل فيه
ويدفع كذا من الدراهم الخ

مطلبه
استخدمه في أعمال شتى
وكان معروفا بتعاطي الخدمة
بالاجرة وقيام حاله بها لزم
أجر المثل

مطلبه
ان كان الصانع معروفا بهذه
الصنعة وقيام حاله بها فالتول
له أى في انه لم يعمل متبرعا فله
الاجر

مطلبه
نسخ الاجارة بالعدر المانع
عن العمل

مطلبه
اجارة المتحصل من التيماري
باطلة

مطلبه
عشر الاراضى التيمارية على
جهة الوقف دون المستأجر

مطلبه
عملوا قناة لارض الوقف
وزرعوها فللناظر أخذ الارض
واجرة المثل

مطلبه
لا يجبر ناظر الوقف على الايجار
من التيماري

مطلب
لا أجرة لمشد المسكة

مطلب
آجر قطعة من المسجد بلا
ضرورة لا يصح ذلك

مطلب
شارفه في الفلاحة على أن
يزرع له كذا الاشئ للشارف
من الزرع بل له أجر المثل
مدة المشاركة

مطلب
الكرباب وصف في الارض
لا قيمة له

مطلب
المستأجر ليس بخصم لمن يدعى
حقا

مطلب
ليس للمشتري اخراج المستأجر
قبل تمام المدة

مطلب
اذا مات المستأجر ليس ورثته
احق بالاستئجار

مطلب
دفع أرضه مع نصف البئر
مزارعة فالخارج بينهما ولا أجر
له لعمله في المشترك

مطلب
فيما اذا حكم شافعي بسخة
الاجارة وعدم انفساخها
بزيادة الاجرة

سنتين والآن قام أخواه يكلفانه بلا وجه شرعي أجرة مشد المسكة بقدر حصصهما في المدة الزبورية فهل
لا يلزمه ذلك والزرع له * (الجواب) * نعم * (سئل) * في متولى مسجد آجر قطعة منه
لرجل لينى فيها دارا من غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون إيجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعي
ويهدم ما بنى * (الجواب) * نعم إيجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعي حيث لا ضرورة داعية
لذلك وأما إذا كان هناك ضرورة بأن احتاج إلى العارة الضرورية وليس هناك ما يعبره فقد اختلف فيه
فالذي صرح به في الخلاصة المجاوزية أفق الخير الرملى عن الناطق حيث كان الناظر مصححا لا ينشئ
منه الفساد والله يعلم المقصد من المصلح والذي مال إليه الطرسوسى في أنفع الوسائل عدم المجاوزة ثلثا بأن
المسجد اذا قيل بأنه يؤجر منه قطعة للعامة يؤدى إلى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال إلى ايج من
الاول فان كان مسجد اتمام فيه الصلاة فاذا أوجب بقى بمرضة أن يصير اصطبلأ أو سكنى الناس فمكان
التغير إلى حالة أخرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار النظر لها لا باعتبار الادنى اه
فحيث لا ضرورة فالإيجار المذكور باطل فيهدم ما بنى والله سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان
لزيد فلاحه فتوافق مع عمرو أنه يشارفها معه وبيذره لزيد في الفلاحة كذا غرارة من الخنطة نظير
مشاركته ولم يذكر امدة للشارف فزرع زيد يبيذره في أرضه وشارف وعمرو الفلاحه معه بعض مدة فهل
يكون الزرع لرب البذر وليس لعمرو فيه شئ وانما له أجر المثل مدة مشاركته * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في مستأجر فلاحه من زيد انتفع به امدة الاجارة ثم حرثها بقره وعماله بدون اذن
من المؤجر ويريد المؤجر تسلم فلاحته منه بعد انقضاء مدة الاجارة والمستأجر يمنع من ذلك زاعما انه
يستحق قيمة حرثه المذكور فهل ترفع يد المستأجر عنها ولا عبرة بزرعه المذكور * (الجواب) * نعم
ترفع يده عنها وليس له مطالبة المؤجر بقيمة المحرث المذكور اذا لا قيمة للمنافع والكرباب وصف في الارض
* (سئل) * في رجل استأجر مزرعة تيمارية من تيمار به امدة معلومة باجرة كذا بموجب سجة
شرعية والآن قام ناظر وقف يريد الدعوى عليه بأن حصته منها جارية في وقفه في غيبة المؤجر فادعى
المستأجر الا استجارو برهن عليه وهو غير معروف بالتحيل فهل تندفع الخصومة عنه * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في المؤجر اذا باع الدار المستأجرة ولم يحجز المستأجر البيع وأراد المشتري اخراجه منها
قبل تمام مدة اجارته فهل ليس للمشتري ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا مات
مستأجر حانوت وقف في أثناء المدة عن ورثة وانفسخت الاجارة بموته فآجر الناظر الحانوت من زيد
اجارة صحيحة فقام الورثة يعارضون زيد اذ اعين انهم احق بالاستئجار فهل يمنعون من المعارضة ولا عبرة
بزرعهم * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه مزارعة لعمرو على أن يزرعها
عمرو ببقرة ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعل كذلك فكيف الحكم * (الجواب) * نعم
المزارعة فاسدة والخارج بينهما على حكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أجر لشركته فيه وعلى
العامل أجر مثل نصف الأرض لصاحبها الفساد العقد كما في التنوير * (سئل) * فيما اذا آجرنا ناظر
وقف أهلى أرض الوقف من زيد مدة معلومة طويلا باجرة معلومة لدى حاكم شافعي ثبت لديه حين
العقد أن الاجرة اجرة المثل بنوا شرعا بالبيئة الشرعية وحكم بسخة الاجارة وعدم انفساخها بالزيادة
موافقا للحكم المذكور المستوفى شرائطه الشرعية ومضى بعض المدة وبرزع الناظر أن رجلا زاد في الاجرة
وأن له فسح الاجارة بالزيادة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول قدمنا انه اذا زادت اجرة
المثل في أثناء المدة فالفتى به أن للمتولى فسحها وان مشى في الاسفاف والنجانية على خلافه فقد صححوا هذا
القول بلا فظ الفتوى كما ذكرنا وبلغظ الاصح ولفظ المختار فكان هو المعتمد به أفق الخير الرملى بقى هنا شئ

وهو أنه إذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فحكم شافعي بعدم الفسخ حكما صحيحا بأن كان بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص حادثة الزيادة فلا كلام في أنه ليس للقاضي المحنفي نقض حكمه أما لو كانت المرافعة وقت العقد بحادثة المدة الطويلة بأن ادعى المتولى مثلا فساد الاجارة للمدة الطويلة فحكم شافعي بصحتها وحكم أيضا في ذلك الوقت بأنها لا تنسخ بزيادة الاجرة في المستقبل فللعنفي نقض حكمه كما لو حكم بعدم فسخها بالموت قبل موت المستأجر اذ لا يسمى ذلك حكما اذ لا بد لجهة الحكم من الدعوى والمرافعة في الحادثة التي يجري فيها الحكم كأن تزيد الاجرة في أثناء المدة أو يموت المستأجر فيدعى المتولى الفسخ ويحبب المستأجر أو ورثته بعدمه ويترافعان عند قاض شافعي فيحكم بعدم الفسخ مستوفيا شرائطه فيحتمل أن لا يكون للعنفي نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكم الاول كما لو وافى الحكم بالموجب أي بأن يحكم الشافعي مثلا بصفة الاجارة ويقول حكمت بموجب العقد وكان من موجهه عنده عدم الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمت بموجبه حكما بعدم الفسخ ومن أراد تحقيق المسألة فليخض في مجمع البحار الرائق من كتاب القضاء * (سئل) * في مؤذّب أطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفعت له رجل أولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم القرآن العظيم ولم يذكرا الاجرة ولا مدة فعلهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له ابرهم اجرة ولا المحلوى المرسومة عند ختم بعض السور ويريد المؤذّب مطالبة الاب بالاجرة مثل تعليمه وبالمحلوى المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كما في التنوير والمنع وغيرهما وقال صدر الشريعة المحلوى بفتح الحاء غير المعجمة هدية تهدي الى المعلمين على رؤس بعض السور من القرآن سميت بها لان العادة اهداء المحلوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر اه * (سئل) * في أرض جارية في وقف أهلى زرعها رجل نحو سبع سنين واستغل زرعها وذلك بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعى وليس له فيها مشد مسكة ولا علاقة بطريق شرعى ويريد ناظر الوقف رفع يد الرجل عنها ومطالبته بالاجرة مثلها في المدة المذكورة وضبطها وبيعها بما جازها بالمثل لمجة الوقف وفي ذلك مصلحة لمجة الوقف فهل يسوغ لناظر ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك حيث لم يكن للزراع فيها مشد مسكة فان كان له مشد مسكة فعليه اجرة المثل لا غير ولا ترفع يده عنها * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وعمر ومشد مسكة في أرض جارية في وقف عليها قسم من الثمن يؤخذ من زراعتها كما يؤخذ من الاراضى والقرى في نواحيها فاجر زيد نصف الارض المزبورة من عمر والرقوم مدة سنة بالاجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمر وبذره وبقره ويريد زيد أن يأخذ نصف الخارج من الزرع ويدفع لعمر ومثل نصف بذره فهل ليس له ذلك والزرع لعمر والذى زرعه وعليه لمجة الوقف حصة من القسم المحاصل من الزرع * (الجواب) * نعم أقول يعنى أن على الزراع القسم المهود في تلك الارض وهو الثمن من جميع الزرع الذى زرعه حيث كان ذلك قدر اجرة المثل وانما لم يصح ايجار زيد لانه غير مستأجر للارض من جهة الوقف ومشد المسكة الذى يستحقه لا يصح ايجاره لانه عبارة عن السكراب وهو وصف في الارض تابع لها لا قيمة له كما مر * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمر وحجار يعمل عليه جلا معلوم المقدار الى مكان معين في أثناء الطريق عبي الحجار وعجز عن المضي ولم يملكه السير أصلا فذهب وترك الحجار وضاع فهل لا ضمان على المستأجر * (الجواب) * نعم استأجر حجارا الى بخارى فبقي فتركه فضاع لم يضمن فصولين ولو كان صاحب الحجار مع الحجار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الحجار في الطريق فترك الحجار والمتاع وذهب لا يضمن لان فيه ضرورة وعذر الحجار اذا ادعى أو عجز عن المضي فباعه المستأجر وأخذ ثمنه وملك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحجام حتى يأمره ببيعه لا ضمان عليه لاني الحجار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعني فهو ضامن للقيمة عمادية من اجارة الدواب * (سئل) *

مطلب
مؤذّب الاطفال له أجر مثله
والمحلوى المرسومة

مطلب
زرع ارض الوقف سنين وليس
له مشد مسكة ترفع يده عنها

مطلب
لها مشد مسكة في أرض
وقف فأجر أحدهما نصف
الارض من الآخر لم يصح
والزرع لزراعه وعليه القسم
لمجة الوقف

مطلب
اذا عجز الحجار عن المضي فتركه
المستأجر لا يضمن

مطلب
عجز الحجار فتركه مالكة مع
المتاع لا يضمن

مطلب
عجز الحجار فباعه المستأجر
وضاع الثمن الخ

في المستأجر إذا ساق الدابة سوفاشد يد غير معتاد وعنف في السير حتى هلكت بغير إذن صاحبها ولا وجهه
 شرعي فهل يضمن قيمتها * (الجواب) * نعم قال في الفتاوى العنابية فإن عنف في السير ضمن إجماعا
 ومثله في التناحرانية والهادية وفتاوى مؤيد زاده * (سئل) * في مستأجر بيت من دار عمل فيه
 طوانا السقفه وكتبتين وقرتين من الزجاج ومصبا في حائطه كل ذلك من مال نفسه بلا إذن المؤجر فإذا
 خرج فهل له قلع ما عمله حيث لا يضر قلعه * (الجواب) * نعم وفي تجريد البرهان وإذا حصص المستأجر
 الدار وفرشها بالآجر وركب فيها بابا أو غلقا أو جعل مسمارا في بابها وأقربه الآجر وأراد المستأجر
 قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار ليس له قلعها ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته
 يوم يختصمان عمادية من أحكام العمارة في ملك الغير * (سئل) * في يتم استعماله رجل من أقربائه
 في أعمال شتى بلا اجارة ولا إذن قاض وكان ما يعطيه من الكسوة والكفاية دون اجرة مثله بغير فاحش
 ثم بلغ رشيدا وطلب من الرجل تكملة اجرة مثله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كما في البرازمية في نوع
 المتفرقات من الاجارة وبمثله أفتى الخبير الرملي * (سئل) * في دار مشتركة بطريق الملك بين
 زيد وعمرو نصفين فعمريد فيها عمارة باذن عمرو وانفق فيها مبلغا ثم اختلغا فقال زيد انفق كذا وقال
 عمرو كذا دون ما ادعاه زيد فكيف الحكم * (الجواب) * يرجع ذلك لاهل الصنعة فان جميعهم على
 قول واحد فالتول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى زيد البينة لانها دعوى وانكار فيعتبر
 فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما في البرازية والفتاوى الخيرية من الاجارة طمحن ركب في الطاحونة
 فجزأ من ماله وحديد او شيئا آخر ونحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بأمر صاحب الطاحونة ليرجع عليه كان
 له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير أمره فان أمكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان
 كان مركبا لا يمكن رفعه الا بضرر كان لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويمنع من الرفع فان احدث
 المستأجر في المستأجر بناء أو غراسا ثم انقضت مدة الاجارة كان للآجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت
 وان شاء منعه من الرفع وأعطاه القيمة اذ لم يكن أمره أن يفعل ذلك ليرجع عليه خاتمة من فصل
 ما تنقض به الاجارة ومثله في البرازية من نوع آخر في استئجار المستغل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة
 اجارة طويلة ثم آجرها من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق ان علم انه مستأجر وطاحونة ليست له لا يرجع
 وان لم يعلم وظنه مال كاي رجوع وهو المختار * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته في دار وقف مدة
 معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يكون أجرا مثلها على الزوج * (الجواب) * نعم كما في البرازية
 والعلاني من النفقة وفي الحاوي الزاهدي من الاجارة سكن رجل دار الوقف بأهله وأولاده ونخدمه فأجر
 المثل عليه اه * (سئل) * في مستأجر جمار ليحمل عليه عنبان قرية كذا الى بلدة كذا فذهب
 بالجمار الى بلدة اخرى أبعد من الاولى ومن غير طريقه فوقع الجمار في الطريق تحت الحمل وعطب فهل
 يضمن قيمته لصاحبه * (الجواب) * نعم ذكر في عارية شرح الطحاوي أن في كل موضع يضمن في
 الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب
 الاجر عمادية وذكر في شرح الطحاوي العارية لو كانت مقيدة بمكان فجاز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ
 بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان
 آخر أقصر منه أو أطول يضمن وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استأجرها
 له يضمن والمكث المعتاد عفوا كذا هذا في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وتقام المسائل فيها
 * (سئل) * في جمارين معدين للاستغلال بين زيد وعمرو نصفين آجر زيد واحدا ليعيناه منهما
 من بكر بأجرة من الدراهم هي اجرة المثل وقبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك * (الجواب) *

مطلبه
 اذا عنف في السير حتى هلكت
 الدابة يضمن قيمتها
 مطلبه
 فيما اذا عمر المستأجر بلا إذن
 المؤجر
 مطلبه
 يتم استعماله رجل من أقاربه
 مطلبه
 اختلاف في التدرج المصروف على
 العمارة يرجع الى أهل الصنعة
 مطلبه
 ركب حجرا في الطاحونة
 المستأجر
 مطلبه
 بنى المستأجر أو غرس
 مطلبه
 استأجر طاحونة ثم آجرها من
 غيره وأذن له بالعمارة الخ
 مطلبه
 سكن مع زوجته في دار الوقف
 فالاجرة عليه
 مطلبه
 جاوز بالدابة الموضع المشروط
 يضمن
 مطلبه
 ذهب الى مكان آخر ولو أقصر
 أو أمسكها في بيته يضمن
 مطلبه
 آجر أحدهما الجمار المعتد
 للاستغلال فشرطه أخذ
 اجرة حصته

نعم لان نفس تصرف أحد الشريكين بدون اذن الآخر غصب وفي شركة الملك كل من شركاه الملك اجنبي في مال صاحبه لعدم تضمنه الوكالة كما في التنوير وغيره والغاصب اذا آجر مئونة مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معدلا للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه كذا في الاشباه من الغصب قال العلامة المحوى هذا على قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرون من تضمن منافع الوقف ومال اليتيم والمعدلا للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة اذا كان أقل من أجر المثل أن يكمل الغاصب اجرة المثل وان كان ما قبضه زائداً ايرد ايضا لعدم طيبه له وأما على قول من لا يرى تضمن أجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد الا ما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في حاشية يبرى فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين الفتوى كما في الشروح * (سئل) * في مستأجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذا ركبها ثم أمسكها ثم ينهاها الى صاحبها مع اجنبي بلا اذنه وضاعته في الطريق فهل يضمن قيمتها لصاحبها * (الجواب) * نعم وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجيريه مشاهرة أو مع عبد ربه أو أجيريه يرى بخلاف الاجنبي بأن كانت العارية موقوفة فحقت مدتها ثم بعها مع الاجنبي والا فالمستعير يملك الايداع من الاجنبي تنوير عن العارية ومثله في شرح الملتقى وشرح التنوير والمنع وفتاوى مؤيد زاده وأما ما شهدنا بمسألة المستعير لما في العارية ذكروا في شرح عارية الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الإجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الإجارة ويجب الاجر اهـ أمسك المستأجر بعد مضي المدة وتركه في دار غيره ضمن اذا رد عليه لازم بعد المدة فيغرم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضيق فتاوى مؤيدية أقول وفيه كلام سند كرهه قريبا * (سئل) * في رجل استأجر مائتا من صاحبه باجرة معلومة ليركبها الى بلدة كذا فنام في الطريق ومقوده في يده فقطعه انسان وأخذ البهيمة فهل لا ضمان على الرجل * (الجواب) * نعم وضعها المستعير بين يديه ونام قاعدا يبرأ ولو نام مضطجعا ضمن في المحضروا لا فلا فصولين من انواع الضمانات من العارية الموقوفة وقد علم مما مر أن ناعن شرح الطحاوي أن حكم الإجارة والاعارة واحد * (سئل) * في كمال متين محرقته أهل لها أمرته امرأة بعد اواة عينها المدة وكلها فصب الدرور في عينها ولم يغلظ فزعمت انه ذهب ضوءها وأنه يضمن فهل حيث كان الأمر كذا لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم الكمال اذا صب الدرور في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالحتمان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو أهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنابات مجموع النوازل لو قال رجل لسكك مال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من اجارات الخلاصة في الحجام صور المسائل من فصل الضمانات وفي النزازية من الإجارة من نوع في الحجام والبزاع صب الكمال الدرور في عين رمد فذهب ضوءها لا يضمن كالحتمان الا اذا غلط فان قال رجلان انه أهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا غلط لا يضمن وان صوبه رجل وخطأه رجلان فالخطى صائب ويضمن اهـ (سئل) * في مستأجر دابة حجت به ونفرت قهر اعليه بلا تعد منه ولا تقصير ولم يقدّر على ردّها وضاعت فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم ولو كان يصلي في الصحراء فنزل عن الدابة فأمسكها فانقلبت من يده فلا ضمان لانه لم يضعها عمادية من ضمان المستعير وكل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الإجارة كما مر آنفا * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمرو بهيمة ليحملها من مدينة كذا الى قريته في يومه واليوم الذي بعده ذهابا وجائيا ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فحملها وذهب بها الى قرية أبعد من قريته وأمسكها بعد اليوم الثاني المذكور ايا ما ولم يردّها حتى نطحها أو وجرحها بماتت من الجراحة فهل يضمن

مطلب
اذا آجر الغاصب ما منفعه
مضمونة

مطلب
في كل موضع يضمن
في الاعارة يضمن في الإجارة

مطلب
أمسكها بعد مضي المدة

مطلب
نام مستأجر الدابة فسرق

مطلب
الكحال اذا صب الدرور
في العين

مطلب
في مستأجر حجت به الدابة
وضاعت لا يضمن

قيمتها * (الجواب) ذكر في التجريد البرهاني ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على المالك وعلى الذي أجر أن يقبض من منزل المستأجر أن أمسكها وهلك لم يضمنها وليس هذا كالعارية فإن استأجرها من موضع إلى المصدراها واجبا فعلى المستأجر أن يأتي بهذا الموضع الذي قبض فيه فإن أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع إلى منزلي فليس على المستأجر أن يردّها إلى منزل المؤجر هذه الجملة في التجريد عمادية من أنواع الضمانات في ردّ المستأجر ومثله في الفصولين أقول وفي جامع الفصولين أيضا راجعا إلى اجناس الناطقي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل ما حملته مؤنة كرحي اليد فعلى المؤجر ردّه لا على المستأجر وما لاجل له ككتاب ودابة فعلى المستأجر ردّه ثم رز لا يجب على المستأجر ردّه بعد المدة بل عليه رفع اليد فقط وحكم عن الرازي يجب على المستأجر ردّه وهو أحد قولي الشافعي لئلا يذهب عقدي هذه المنفعة بدل فلا يجب على العاقد ردّه بعد رفع اليد الخ اه ومقتضى هذا أن في المسألة خلافا وأن المعتقد أن الردّ على المؤجر في الكل لترجيح هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن عدة كتب ما يؤيده وحيث كان الردّ على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالمسالك لا يطلب وعلى هذا إذا ذكره عن التجريد من قوله وليس هذا كالعارية يخالف ما مر قبل صفحة عن شرح الطحاوي من أن كل موضع يضمن في الإجارة يضمن في الإجارة وما لا فلا لأن يحمل ما في شرح الطحاوي على القول الآخر المذكور في الاجناس أو يحمل على الإجارة المطلقة أما المقيدة فقد صرح في الفصولين في ضمان المستعير بأن العارية لو موقته فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الردّ ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصا ودلالة حتى ان من استعار قردا ليكسر حطبا فأمسكها ضمن اه وقال قبله ولو تلفت أي العارية بعد مضيتها ضمن في قولهم إذا أمسكها بعد المضي بلا إذن فصار غاصبا بخلاف المستأجر بعد مضي المدة اذ مؤنة الردّ في الإجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منع بصيرته غاصبا اه

* (سئل) في مستأجر دابة ليحمل عليها مقدار معلوما من الزرع فحمل أكثر منه وهي لا تطيق فعطيت بذلك فهل يلزم المستأجر جميع قيمتها * (الجواب) نعم كافي التنوير من باب ما تجوز اجارته وما لا تجوز * (سئل) فيمن استأجر رأس جدر ووقف من ناظره ليضع عليها جدر وعامدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شافعي حكم بصحتها بحوادثها الشرعية وكتب به حجة أفقي مفتي مذهبه بصحتها والهل بمضمونها فهل يحمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا * (الجواب) نعم استأجر علو منزل ليبنى عليه لم يجز في قول أبي حنيفة ويجوز في قولهما فمن المشايخ من قال موضع المسألة إذا كان العلو لرجل والسفل لرجل آخر فأجر صاحب العلو من رجل ليبنى عليه وتكون هذه المسألة فرع مسألة أخرى ان صاحب العلو إذا أراد أن يحدث في العلو شيئا قال أبو حنيفة ليس له ذلك أضربا بالسفل ولم يضر فإذا لم يملك صاحب العلو أحداث البناء بنفسه لم يملك القليل بالإجارة حتى لو كان العلو والسفل لواحده فانه تجوز هذه الإجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسألة على الخلاف وان كان العلو والسفل لواحده محبة برهاني في الخامس من الإجارة * (سئل) فيما إذا استأجر زيد عمر الخدمه في طريق الحج من مكة المكرمة إلى دمشق باجرة معلومة من الدراهم شرط تحميلها في العقد وقبضها إجارة صحيحة ثم خدمه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المانع من جهة الاجير فهل يجب الاجر أم لا نعم المستأجر من الانتفاع * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل استأجر من زيد جلا ليحمل له جاريته الصغيرة من مكة المكرمة إلى دمشق وجعل له على ذلك اجرة شاشة بنديّة مئارا اليها فركبها حتى وصلا إلى دمشق ويريدز يد مطالبته بدراهم رائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك * (الجواب) نعم قال في البحر ولو كانت ثيابا أو عروضا فالشرط فيه بيان التندروا لاجل والصفة إلى أن قال وهذا كله

مطلب
لو استأجر موقتا ومضى الوقت هل الرد على المؤجر والمستأجر

قوله ذكر في التجريد الخ لم يستفد من هذا الجواب التحكم في الحادثة والتحكم فيها الضمان حيث جاوز المحل المستأجر إليه اه صححه

مبحث مهم فيما إذا أمسك المستأجر الدابة بعد المدة ولم يردّها

مطلب
يضمن إذا عطبت بتحميلها ما لا تطيق

مطلب
استأجر رأس جدر مدة طويلة لدى شافعي

مطلب
استأجر علو منزل ليبنى عليه

مطلب
يجب الاجر بتمكن المستأجر من الانتفاع

مطلب
لو جعل الاجر ثوبا مشار إليه

اذ لم يشربها فان اشار فهي كافية ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل * (سئل) * في رجل اشترى ثمرات بستان بارزة ثم قال لا تخوا عمل معي ولك نصف ربح الثمرة فعل فيها فهل تكون اجارة فاسدة وله اجر مثل عمله * (الجواب) * نعم ولو قال اعلم معي في كرمي هذه السنة حتى ازوجك بنتي فعل فلم يزوجهامته ففي وجوب الاجر خلاف والاشبه الوجوب وكذا اختلف فيما لو عمل بلا شرط ولكن علم انه ما يعمل الا طمعا في التزوج وعلى هذا القول لرجل اعلم معي حتى افعل في حقك كذا فاني جامع الفتاوى من الاجارة اقول ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع ان الاجارة فاسدة لجهالة المسمى أو عدمه فينبغي لزوم اجر المثل بالغام بالغ مطلقا لانه اذا تزوجه انما يزوجه بالمهر فلم يحصل في مقابلة عمله شيء يصلح بدلا وقد منعنا عن الاشياء وغيره انه لو قال اجرتك داري بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية أي فيجب اجرة المثل والا كانت عارية لا اجارة اذا اجارة لا بد لها من بدل لانها يبيع المنافع ولذا واستقرض دراهم أو أسكن المقرض في داره بلا اجرة له اجرة المثل لانه اجارة معنى كما قد مناه فاذا لزم اجر المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح بالاولى كافي مسألتنا ويمكن أن يجاب بأن قوله فلم يزوجهامته الخ ليس احترازا عما لو تزوجه بل حكمه ما واحد وانما قيد بعدم تزوجه لانه اذا تزوجه بنته لا يطالب الاجير في العادة منه اجرة اولاً لانه يزوجه بنته باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر اخرها هذا ما ظهر فتاؤه بامعان النظر * (سئل) * في اباريق قهوة من نحاس مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة استعمالها زيد مدة في غيبة شريكه عمرو ويريد عمر والا أن مطالبة به باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك ولو كانت الابرار مربعة للاستغلال لقوله في التنوير الا في المنة للاستغلال اذا سكنه بتأويل ملك أو عقد اهـ فهاهنا بتأويل ملك كما اوضحه في العبادية والفصولين * (سئل) * في رجل بهدء في ظهره اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب له مدة ودوام ويريد الطبيب اجرة مثله وما انفق في ثمن الادوية فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية من الاجارة * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمرو دارا ولم يرها فابا رآها لم تعبها ويريد زيد فسخ الاجارة بخيار الرؤية فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كافي الكثرة التنوير من فسخ الاجارة وعبرة التنوير فسخ بخيار شرط ورؤية اهـ وتوضيحه في الدرر * (سئل) * في راعي بقرا جدير مشترك بعت البقرة مع ابنه الصغير وصغير آخر اجني عنه وهما لا يقدران على المحفظ أصلا فقصدت وهلكت واحدة من البقر فهل يكون هذا تضاميا فيضمن الراعي * (الجواب) * نعم وذكر في الذخيرة وللراعي أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو أجيده أو ولده الكبير الذي في عياله لان الرد من المحفظ وله أن يحفظ بيدهم في عياله فمكان له الرد بيدهم في عياله كالمودع فاذا هلك في حالة الرد فان كان الراعي اجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أي حذيفة وعندهما ان هلك بأمر يمكن التحرز عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعي اجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وشرط أن يكون الراد كبيرا يقدر على المحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على المحفظ يكون هذا تضاميا والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في عياله لانه اذا لم يكن في عياله كان الرد بيده وبيد اجني سواه وليس له الرد بيد اجني فكذا بيدهم ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر ورجلا ليعمله له من دمشق الى قرية كذا باجرة معلومة وعين له الرفقة فذهب عمر ووجدته والطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالرفقة ففي أثناء الطريق خرج عليه قطاعه وأخذوا الحمل منه فهل يضمن عمر والحمل * (الجواب) * نعم قال في العمادية فان عين الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة يضمن

مطلب

اعمل معي في كرمي حتى

ازوجك بنتي

مطلب

اعمل معي حتى افعل في حقك

كذا

مطلب

استعمل اباريق قهوة في غيبة

شريكه لا اجرة عليه ولو معدة

للاستغلال

مطلب

لا طبيب اجرة مثله وما انفق

في ثمن الادوية

مطلب

تفسخ الاجارة بخيار شرط أو

رؤية

مطلب للراعي أن يبعث مع

غلامه أو ولده الكبير الذي

في عياله أو أجيده

مطلب

لا يضمن الاجير المشترك عنده

مطلب

لو بعث مع صغير لا يقدر على

المحفظ أو اجني أو ولده

الكبير الذي ليس في عياله

ضمن

مطلب

اذا عين للكارى الرفقة

فذهب بلا رفقة والطريق

مخوف يضمن

وان لم يكن مخوفاً ويساً ككل واحد بغير الرقعة لا يضمن اه ومثله في جامع الفصولين * (سئل) *
 فيما اذا دفع زيد الى عمرو والكارى امانة ليعملها الى مكان معلوم باجرة كذا من الدراهم فأخبرهم و
 أن في الطريق لصوصاً فلم يلتفت وسار في الطريق حتى أخذت للصوص الامتعة والمحال أن الناس
 لا يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حيث الحال ماذ كرى ضمن * (الجواب) * نعم استأجر
 حماراً ليذهب به الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوصاً فلم يلتفت الى ذلك وذهب وانحذه
 اللصوص ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والا فهو
 ضامن لانه في الفصل الاول ليس بمضيع وفي الفصل الثاني مضيع عمداً من الفصل ٣٢ في انواع
 الضمانات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو والقرى دواب له
 ليرعاها في محل الرعى ويحفظها على المعتاد بنفسه باجرة معلومة فرعاها مائة ثم تركها ترعى وحدها من
 غير حافظ حتى ضاع منها اثنان بتفريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما * (الجواب) * نعم قال في فصول
 العمادى وفي مختصر القدرى لا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف في عمله معناه اذا
 لم يكن متعمداً بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن اذا حصل الهلاك بفعله وفي التجريد البرهاني الاجير
 الخاص لا يضمن الا بالتعدي منعه والمتعدي هو الذي يفعل بالوديعة ما لا يرضى به المودع عناية اه من
 الانقروى * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف ارض بستان الوقف بعدما ساقاه الناظر
 على الاشجار في مدة الاجارة على جزء معلوم اجارة ومساقاة صحيحين ثم مات المستأجر في اثناء المدة قبل
 ظهور الثمرة وعقد هاهنا تفسخ الاجارة وتبطل المساقاة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما
 اذا انقضت مدة الاجارة والزروع بقل وأراد المؤجر أن يسوق شرب الارض الى ارض اخرى ليس لها شرب
 من ذلك النهر بدون اذن من بقية الشركاء في النهر فهل يترك الزرع في الارض بأجر المثل الى أن يدرك
 وليس له انزعاج الشرب الى غيرها والشرب في الاجارة تباع للارض من كل وجه * (الجواب) * نعم
 يترك الزرع في الارض بأجر المثل الى أن يدرك لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجانبين اذا انقضت
 مدة الاجارة كما صرح به في البحر والمنع والاشباه وغيرها والشرب في الاجارة يتبع الارض من كل وجه
 لان الانتفاع بالارض لا يتم بدونه فلم تجز اجارة الشرب مع ارض اخرى كافي البرازية من الثالث في كتاب
 الشرب وفي شرح الملتقى للعلائي من باب ما يدخل في البيع تبعاً ولا يدخل الشرب والطريق في بيع
 الارض والدار الابدى كالحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمه كافي الفتح اه وفي
 الهداية في فصل الدعوى في الشرب وليس لاحد الشركاء في النهر الخاص أن يسوق شربه الى ارض له
 اخرى ليس لها في ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستدل به انه حقه اه ومثله في المتون * (سئل) *
 في بيت موقوف سكنه زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى اجرة كل شهر فيه بحسابه لناظر
 الوقف آجره لناظر من عمره بزيادة معتبرة مدة سنة ابتداء غرة محرم سنة كذا بعد انتهاء ذى الحجة
 الذى كان زيد يدفع اجرته بالتعاطى لناظر ويزعم زيد انه احق بقبول الزيادة المزبورة فهل لا عبرة
 بزعمه * (الجواب) * نعم حيث لم يكن مستأجراً تلك المدة المزبورة اقول صرح في الدر المختار في اواخر
 باب الفسخ بجواز الاجارة بالتعاطى وفي الاشباه السكوت في الاجارة رضى وقبول وتماحه فيما علقناه
 عليه فقول المؤلف حيث لم يكن مستأجراً تلك المدة فيه نظر الا أن يراد المدة الثانية التي آجرها لناظر من
 عمره وعليه فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان المستأجر الاول احق وقد توقفت فيما مر
 في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم يقتضى عدم صحة الاجارة من غير قبلي العرض عليه
 أو هو على سبيل الاولوية فلا يقتضى ذلك ولم أر تصریح به في كلامهم فليراجع (سئل) * فيما

مطلب

أخبر أن في الطريق لصوصاً

فلم يلتفت وسار يضمن

مطلب

الاجير الخاص لا يضمن الا

بالتعدي

مطلب

مات المستأجر في اثناء المدة

تفسخ الاجارة وتبطل

المساقاة

مطلب

انقضت مدة الاجارة والزروع

بقل يترك الزرع الى الادراك

باجرة المثل

مطلب

الشرب في الارض يتبع

الارض من كل وجه

مطلب

ليس له سوق شربه الى ارض

له اخرى

مطلب

تصح الاجارة بالتعاطى

مطلب

هل العرض على المستأجر

الاول لازم

إذا استأجر يد دابة عمور ليحمل عليها كذا من الحنطة إلى مكان كذا فحمل عليها أكثر من ذلك حديدا
بدون إذن عمور فمطبت الدابة ومائت من ذلك ويريد عمور أن يضمه قيمتها فهل له ذلك (الجواب)
نعم وإن استأجرها ليحمل عليها حنطة أو شعير أو وزن معلوم فحمل عليها البناء وحديدا بمثل ذلك الوزن
يضمن لأن الحديد واللبن يكون أدق لظهور الدابة عمادية في رد المستأجر * (سئل) * في رجل
أحرق حصائد أرض مستعارة بقرب حنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار إلى الحنطة وأحرقها
وكانت الرياح وقت الحرق يذهب مثلها بمثل تلك النار إلى الحنطة فهل يضمن مثلها الزيد حيث لم يقطع
المثل بعد ثبوت ذلك شرعا * (الجواب) * نعم أحرق حصائد أرض مستأجرة أو مستعارة فاحرق
شيء من أرض غيره لم يضمن إن لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لأنه يعلم أنها لا تستقر في أرضه
فيكون مباشر شرح التنوير للعلائي من شق الإجارة * (سئل) * فيما إذا استأجر يد من عمور
آلات ليجوز لعب يسهونها بالمناقل والطاب والدك لاجل اللعب بهامدة معلومة فهل لا تصح الإجارة
* (الجواب) * نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فإن كانت محظورة
الاستيفاء لم تجز الإجارة وقال في الملتقى بعد ذكره كسر آله الله وهو يصح بيع هذه الأشياء وقال لا يضمن
ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الأشياء أعدت للعصية فبطل تقويمها
كالحجر والقوى على قولهما الكثرة الفساد فيما بين الناس اه والبيع والإجارة أخوان لأن الإجارة
بيع المنافع أقول وفي متن التنوير ولا تصح الإجارة لعب التيس والغناء والنوج والملاهي اه أي
كالزمار والطبل فإن كان الطبل لغير الله وطبل الغزاة والغرس والقافلة يجوز كما في شرح الهداية للآقائي
* (سئل) * في مستأجر بستان من المتكلم عليه انقضت مدته إجارته ومضى بعدها مدة أخرى وهو واضع
يده على البستان من غير عقد إجارة ولا إذن من مؤجره المذكور ويمنع من تسليم البستان زاحما أن له فيه
قيمة وحرا في بعضه ويكلف المؤجر بشراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة المخالفة
عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤثر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر ويرفع قيمته
وعليه أجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة * (الجواب) * نعم أقول
أطلق في لزوم المستأجر إجارة المثل عن المدة المخالفة عن العقد وفيه تفصيل فإن كان البستان وقفا وليتيم أو
أعذه مالكه للاستغلال يلزم المستأجر أجرته عن المدة المذكورة والأفان تقاضاه المالك بالاجرة ولم يسله
بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضا والأفلا قال في الدر المختار في باب الفسخ وفي الخاتمة استأجر دارا
أو حاما أو أرضا شهر فاسكن شهرين هل يلزمه أجر الشهر الثاني إن منع الاستغلال نعم والألا به يفتي
قلت فكذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوقضاه المالك مطالبه بالأجر فاسكن يلزمه الأجر بسكناء بعده
* (سئل) * فيما إذا أجز يد خانوته المعلومه من عمور ومدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان
ومضى بعض المدة فلزم زيدادون لارباها نابتة بالبيئة الشرعية ولا مال له غير المحنوت ويريد فسخ
الإجارة لبيعها الوفاء ديونه الثابتة عليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار وتفسيح
بعد لزوم دين سواء كان نابتا بعيان من الناس أو بيان أي بيئة أو أقرارا والمحل أن لا مال له غيره أي
المستأجر لأنه يحبس به فيتضرر إذا كانت الاجرة المجعلة تستغرق قيمتها أشياء اه ومثله في الملتقى
وغيره (فروع) إذا قطع الأجر من اشجار الضياع المستأجرة شجرة فلم يستأجر حق الفسخ إن كانت
الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصل ١٤ في فسخ الإجارة بالعدر * المستأجر إذا أخذ منه الجباية الراتبه
على الدور والمحوليت يرجع على الأجر وكذا الأكار في الأرض وعليه الفتوى * المستأجر إذا عجز في
الدار المستأجرة عمارات باذن الأجر يرجع عما اتفق وإن لم يشترط الرجوع صريحا وكذا القيم وفي

مطلب

جل حديدا بدل الحنطة

يضمن

مطلب

أحرق حصائد أرض

فاحرق حنطة زيد

مطلب

لاتصح إجارة آله الله

مطلب

فيما إذا سكن المستأجر بعد

المدة ولم يطالبه المؤجر

مطلب

للمؤجر بيع المحنوت إذا لزمه

دين ولا مال له غيره

مطلب

إذا قطع المؤجر شجرة

مقصودة فلم يستأجر حق

الفسخ

مطلب

المستأجر أو الأكار إذا أخذ

منه الجباية الراتبه يرجع

قوله التنوير لعل صوابه
التنوير تأمل اه صححه

مطلبه

إذا عمر المستأجر بالاذن يرجع
بلا شرط الرجوع بخلاف
التنوير والبالوعة فلا بد فيهما
من شرط الرجوع أيضا

مطلبه

قيم الوقف إذا عمر من ماله
فإن أشهد يرجع

مطلبه

أجرة الأديب والاحتضان في
مال الصبي وأجرة القابلة
على من دعاها

مطلبه

إذا أجر الوقف من له السكنى
أو من لم تصح توأته هل
الأجرة له أو للوقف

مطلبه

غاب المستأجر ولم يسلم المفتاح

مطلبه

تقبلا جولة ولهما بغل وبعير

مطلبه

إذا أقر المستأجر أن اسمه
عارية

مطلبه

الأجرة بالتصادق نعم

مطلبه

أجر بيتنا ثم أجر الدار الآخر
تصح

التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لأن العارة لا صلاح ملصكه وصيانة داره عن
الاختلال فرضي بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة فأنها الملصقة المستأجرة حتى لو قال له الأجر
ابن تنورا واحسبه من الأجرة يرجع ولو قال ابن تنورا لا يرجع * قيم الوقف إذا أنفق في عمارة الوقف من
ماله فإن أشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع والا فلا بخلاف الوصي إذا اشترى لليتيم أو قضى دين الميت
أو نفع وصية فإنه لا يكون متطوعا بشرط الرجوع أولا والوارث كالوصي كذا في الفصول من السابع
* أجرة الأديب والاحتضان في مال الصبي إن كان له مال ولا فاعلى أبيه وأجرة القابلة على من دعاها من أحد
الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لأنها كالطبيب ولا يجب أجر الطبيب عليه قنية سئل
العلامة المحافى فيمن جعل له الوقف السكنى هل له أن يؤجر وإذا أجرة هل تكون الأجرة له أم للوقف
فأجاب من له السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الأجرة لأن العارية لا توجب
حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الأجرة فإنها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوه
وعلم منه أنه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا باجارتها وقد نصوا على أن القاصب لو أجزأ المقصوب تكون
الأجرة له لكن لا تطيب اه فقال بعضهم تصدق بها وقال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا نظير ما إذا
تولى الناظر ولم تصح توليته وأجزأ تكون الأجرة له كما قدمناه اه وقد أفتى بذلك أيضا الشيخ اسماعيل
الحائلي المقي في أجرة التنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح إلى الأجر فله أن يتخذ له
مقتاحا آخر ولو أجزأه من غيره بغير إذن المحاكم جاز اه قال في البحر الرائق من كتاب الدعوى وقد صارت
حائزة الفتوى مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فافتيت بأن له أن يفتح الدار ويسكن
فيها وأما المتاع فيجعل له في ناحية إلى أن يحضر صاحبه ولا يتوقف الفتح على إذن القاضي أخذنا ما في
القنية اه ولو أن رجلين لأحدهما بغل وللآخر بعيرا اشتراكا على أن يؤجر ذلك فها رزق الله تعالى
من الأجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة محيط البرهاني ويقسم الأجر بينهما على أجر مثل البغل
والبعير كما في بيع العين يقسم الثمن على قيمة العين ولو تقبلا جولة بأجر معلوم ولم يؤجرا البغل والبعير وجلا
على البغل والبعير الذين أضافا عقد الشركة إليهما كان الأجر بينهما نصفين ولا يكون مضموما على قدر
أجر مثلهما بخلاف الأول فاضمحان من الشركة الفاسدة * إذا أقر المستأجر أن اسمه عارية لفلان في عقد
الأجرة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافا منه بأن العاقد وكيل عن المقر له في ذلك وحيث علم أنه وكيل
فحقق العقد من المطالبة بالأجرة وتوجه المحضومة انما هي لمن باشر العقد وهذا هو المعتمد الذي عليه
المتون والشروح من أن حقوق العقد في الأجرة ترجع للوكيل وإن صرح بعضهم بأن الوكيل بالأجرة
ليس له قبض الأجرة وصرحوا بأن الوكيل لو باع وغاب ليس للوكيل قبض الثمن كما في البحر من فتاوى
الكارزوني * وفي فتاوى الشلبي سئل فيمن استأجر حماما وقفا من ناظره مدة ثم قبل مضي
مدته استأجر جهات الوقف جميعها شخص آخر ومن جملة ذلك الحمام المذكورة ثم إن مستأجر الحمام
تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف أن الحمام جارية في يجار من استأجر الجميع وحكم بالتصادق
حنفي فهل التصديق والحكم به مبطل لا يجاره مثبت لا يجار من استأجر الجميع أم لا الجواب التصديق
الصادر من المستأجر الأول صحيح نفذت به الأجرة الثانية والحكم به صحيح أيضا والله تعالى أعلم وكتب
تحتة شيخ الاسلام المحنبي القول في ذلك على ما أفتى به سيدنا الشيخ وأضع خطه أعلاه نفع الله تعالى
بعلومه حيث حكم حنفي بالتصادق المذكور والله تعالى أعلم فتاوى الشلبي وقد أفتى المرشدي بمحنة
الأجرة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه ضمن سؤال مسطور في البكارزوني من الأجرة فراجع
* أجر داره وبيت منها في أجرة الغير جازت الأجرة فيما وراء البيت مجمع الفتاوى * استأجر الحمام

حلاقاً أو دلاً كالتلفي من دخل جامه أو يدل لكمة لم يجز لانه لا يقدر أن يشرع في العمل المقود عليه في الحال لكن استأجر حلاقاً ونسأجاً للعلج أو النسيج ولا قطن له ولا غزلي له لا يجوز ~~كذا~~ القزاز الذي يستخرج القز لعامة الناس إذا هيأ حانوته واستأجر أجراءه مدة معلومة ليقعد عند الطست ويستخرج القز أو الخياط هيأ مكانه ليعمل الخياطة للعامة والمخفاف ونحوهم إذا استأجروا أجراءه مدة معلومة لهذه الأعمال لم يجز لما مر والأصل أن الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده وتماه في المحاوي الزاهدي * استأجر دابة ليعمل عليها حنطة من مكان إلى منزله إلى الليل فركبها في الرجوع فطعت لا يضمن استحساناً للعادة في الركوب فيكون هذا إذا دالة وبه تأخذ ملتقط * وإذا أكرت دار سنة بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار لك أكثرى أن فرغت اليوم والافهي عليك كل يوم بدرهم يلزمه ويستحسن أن يجعل مقدار ما يقبل متاعه عنها باجرة مثلها ونحوه عن محمد ملتقط * الأب إذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لأجر له وان استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فإن عمل الأب كان له الأجر وفي المسألتين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً خانية * استأجر امرأته للخدمة لا يجوز إلا أن تكون أمة الغير ولو استأجرت الزوج لخدمتها جاز في الظاهر وعن أبي عصمة أنه باطل بزارية من نوع المتفرقات * أجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنفس الجارة لا تنقله إلى مصرف آخر فله متولى أن يدفعه إلى آخر جارة وله أن يجدد بقدر الجارة مع الأول حاوي الزاهدي من فصل فيما تنفس به الجارة

* (كتاب الأكره) *

* (سئل) * في رجل قروى ضرب زوجته وهو في قريته ضرباً متلفاً حتى تبرئه من مؤخر صداقها المعلوم لها عليه فأبرأته لذلك ومرضت بسبب الضرب المذكور فهل إذا ثبت ذلك عليه لا يصح الإبراء المزور * (الجواب) * نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة أن قدر الزوج على الضرب ذكره في الكتف في مسائل شتى * (سئل) * في ذي شوكة أحضر زيداً وضربه ضرباً شديداً وهدده بالقتل على أن يتر بانه كفيل ابن أخيه عمر وبمال قدره كذا بذمته لذي الشوكة وعلم زيد بدلالة الحال أنه لم يقرب بذلك له بوقع به القتل وهو قادر على الإيقاع فأقر زيد بذلك خوفاً من ذلك فهل إذا ثبت ما ذكر لم يصح الإقرار * (الجواب) * نعم لأن المواضع التي تصح مع الأكره عشرون كما نقله العلاني في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها وقال في كتاب الأكره فلو أكره بقتل أو ضرب شديد حتى باع أو اشترى أو أقر أو أفسخ أو مضى اه وقد أنفتي بعدم صحة الكفالة كرها العلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مسطور في فتاويه من كتاب الأكره فراجعها غاية ما هنأ أن ما أنفتي به في إنشاء الكفالة وفي مسائلنا أقرار بالكفالة * (سئل) * في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤخر مهرها منه فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة أن قدر على الضرب تنوير من الأكره ومثله في الخائبة * (سئل) * فيما إذا قتلته دابة أو تمتز يدابها أو كرهته وهددته بالحكم وبأخبارهم بذلك إلا أن يقرب لها بمبلغ من الدراهم وعلم زيد أنه لم يفعل ذلك أو قعت به ما هدته به لتدثرها عليه وان المحاكم من يأخذ بمجرد الكلام ويوصل الأذية له بقتلها فادفع لها بعض المبلغ خوفاً من ذلك وكتب لها الباقي أنها تستحقه بذمته أقراراً كذا فهل يكون الإقرار المزبور صحيحاً وزيد الرجوع على هند بعد دفعه لها * (الجواب) * نعم وتقل هذه المسألة في الخيرية من الأكره مفصلة وكذا في غيرها * (سئل) *

مطلب
استأجر المحامي حلاقاً أو دلاً
مطلب
الأصل أن الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز
مطلب
استأجر دابة للتحميل فركبها في الرجوع لا يضمن
مطلب
قال للمستأجر بعد انقضاء المدة فترغ الدار اليوم والافهي في كل يوم بدرهم يلزمه
مطلب
استأجر ابنه البالغ لأجر له وبالعكس له الأجر
مطلب
أجر ما كره ثم وقفه تنفس الجارة
(كتاب الأكره)
مطلب
أكره زوجته بالضرب حتى تبرئه من مهرها لم تصح الهبة
مطلب
أقر بالكفالة مكرها لم يصح
مطلب
لا تصح الكفالة بالأكره
مطلب
خوف زوجته بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة
مطلب
اتهمته بسرقة وخوفه بالحكم حتى يقرب لها بكذا فهو باطل

فما إذا كان لا يزيد مبلغ من الدراهم بدمة جماعة معلومين بموجب مستندات بيده وبينته شرعية فأمره
 حاكم سياسة ذو شوكة بأن يبرئهم من المبلغ واخذ مستنداته بالقهر والغلبة بعد ما هذبه بالمجس والوضع
 في الزنجير الحديد وغير ذلك مما يوجب غما يعدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زيد بدلالة المحلل انه يفعل
 ذلك ما لم يبرئهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الا برأ غير صحيح * (الجواب) * نعم قال في شرح التنوير
 لا يصح مع الاكراه ابرأؤه مديونه أو ابرأؤه كفسله بنفس أو مال لان البراءة لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره
 الشفيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفيعته اه * (سئل) * في رجل أقر لا تحرم مال بعد
 أن أكرهه على ذلك من ذي شوكة أكرهه ما معتبر فهل لا يصح اقراره * (الجواب) * نعم قال في الخيرية
 لا يصح الاقرار مع الاكراه الا لاجتماع اه اقرار المبرك به باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفتى بعض
 المتأخرين بجمته كذا في سرقه الظهيرية أشباه من الاقرار * (سئل) * فيمن أجزأ رضه بالاكراه
 المعتبر شرعا ويريد الآن فسخ الاجارة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدرر والاؤل
 وهو ما يحتمل الفسخ كبيعته وشرائه واجارته وصلحه وابرائه مديونه أو كفيله وهبته فإنه اذا أكرهه على
 واحد منها بأحد نوعي الاكراه خير الفاعل بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخ لان الاكراه
 مطلقا يعدم الرضى والرضى شرط صحة هذه العقود ففسد بقواته الخ اه * (سئل) * في امرأة وكلت بعلها
 في بيع دارها بالاكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل وتريد المرأة الآن أخذ الدار ورفع يد
 الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شي عا فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم وفي السراجية أكرهه على التوكيل
 فوكل لم يصح تناخانية وفي فتاوى عطاء الله أفندى من الاكراه سؤال تركي مضمونه أن رجلا فرغ
 بالوكالة عن زوجته عن مفند مسكه أرض لها بالاكراه المعتبر شرعا فأجاب بأنه اذا ثبت ما ذكرها أخذ
 أرضها اذا أكرهه على أن يعقد عقدا من العقود فهو على وجهين ان كان عقدا لا يبطله الهزل مثل الطلاق
 والنكاح والعناق جاز العقد ولا يبطل بالاكراه وان كان عقدا يبطله الهزل مثل البيع والشراء والاجارة
 وغيرها فإنه لا يجوز ويبطل وسواء كان الاكراه بشئ يخاف منه التلف أو لا يخاف لان التراضي من شرط
 صحة هذه العقود والاكراه وان كان بالمجس والضرب فإنه يفوت الرضى شرح الطحاوى للاستيعاب ثم قال
 عطاء الله أفندى مانسه والتوكيل من العقود التي يبطلها الهزل فلا يصح واذا لم يصح فيكون الزوج
 فضوليا في فراغه فلها أن لا تجبره وتأخذ أرضها أقول يستثنى التوكيل بالطلاق والعناق فقد صرح في
 متن التنوير بجمته مع الاكراه وقال في شرحه للعلائي وما في الاشباه من خلافه فقياس والاستحسان
 وقوعه اه وكذا قال في نهج النجاة انه أي ما في الاشباه مخالف لما في الكتب المعتمدة كالخاتمة والبرازية
 والمجتبي والبحر وتبين الكثر فيحمل ما في الاشباه على اعتماد التماس لكن المولى عليه هو الاستحسان الا
 في مسائل معلومة ليس هذا منها وعبرة الزيلعي في التبيين ولو أكرهه على التوكيل بالطلاق أو العناق فأوقع
 الوكيل وقع استحسانا والقياس أن لا يصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذلك مع الاكراه كالبيع
 وأمثاله وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل ينبغي
 مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل نفذ تصرف الوكيل
 اه وحاصل العلة المذكورة أن الاكراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد لم يمنع انعقاده
 وانما أوجب فساد لان الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل حيث لا يفسد بالشروط الفاسدة
 فينقذ بفساد ومقتضى هذا صحة الوكالة في الطلاق والعناق وغيرهما استحسانا وعلى هذا تقدم عن
 التناخانية وفتاوى عطاء الله أفندى مبني على القياس الا أن يقال ان نفس الطلاق والعناق يصح مع
 الاكراه فكذلك التوكيل به بخلاف نحو البيع فإنه لا يصح مع الاكراه فلا يصح التوكيل به والالزم أن

مطلب
 أمره ذو شوكة حتى أبرأ غرماء
 بعد ما هذبه بالمجس والزنجير
 لا يصح

مطلب
 لا يصح مع الاكراه الا براء
 ولا السكوت عن الشفعة

مطلب
 لا يصح الاقرار مكرها
 في اقرار السارق مكرها

مطلب
 آجزأ رضه مكرها له الفسخ
 لا يصح التوكيل مكرها

مطلب
 اذا أكرهه على عقد من العقود
 فهو على وجهين

مطلب
 مهمة في التوكيل بالنكاح
 مع الاكراه

يكون للوكيل مزية على الاصيل في باب الاكراه اما في الطلاق والعناق فلا يلزم ذلك وحينئذ فلا تحري
 طله الاستحسان على اطلاقها فليست تأمل هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تصح مع الاكراه
 ومقتضى ما ذكرناه صحتها لان النكاح نفسه يصح مع الاكراه كالطلاق والعناق فكذا التوكيل به
 وقد صرح بذلك الشيخ صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشباه وقال ولم أره منقولا اه وخالفه الخبير
 الرملي في حاشيته على المنخ وقال والظاهر ان سكوتهم عنه لظهور انه لا استحسان فيه بل هو على القياس
 اه أي فلا يصح لكن الخبير الرملي نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر
 انه كالطلاق والعناق اتصروا بهم بان الثلاث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه عن الزيلعي وغيره ثم
 قال فانظر الى علة الاستحسان تجدناها في النكاح فيكون حكمهما واحدا تأمل اه ولا يخفى أن هذا هو
 الاوجه والله تعالى اعلم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمر ودرهم معلومة ورهنت امرأة
 زيد دارها عند عمر وبطريق الاكراه المعتبر شرعا من زوجها زيد المزبور فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الرهن
 غير صحيح ويتحقق الاكراه من الزوج * (الجواب) * نعم الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه
 الاكراه كما في البرازية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الاكراه عشرون
 وليس منه ذلك كما في باب الطلاق من النهر * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمر واثمجار
 زيتون بالاكراه المعتبر شرعا وتصرف زيد بثمنها مدة ويريد عمر والا أن فسخ البيع والثاء وتضمن زيد
 قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 قال في الكنز وشرحه للعيني ويثبت به أي بالبيع ونحوه مكرها الملك للمشتري ونحوه عند القبض
 للفساد أي لاجل الفساد لكونه فاسدا لان مقتضى العقد الفاسد ثبوت الملك عند القبض المخ اه وقال
 الزيلعي أي يثبت بالبيع أو الشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البياعات الفاسدة لان
 ركن البيع وهو الايجاب والقبول صدر من أهله مضافا الى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات
 الشرط تأثيره في فساد العقد المخ فصرح المخ عبارات أن المشتري بالاكراه يملكه ملكا فاسدا عند القبض
 وبذلك صرح في كتب الاصول من بحث العوارض المكتسبة واذا اعتبرناه بيعا فاسدا نرجع الى زوائد
 المبيع بيعا فاسدا كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي
 لآبونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فللبائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة فله أخذ
 المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو اهلكها ضمن عندهما لا عند
 أي حنيفة ويماثلها زوائد الغصب ولو هلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة كما يفتقران في
 الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اه ونقله عنه في البحر في البيع الفاسد ولا شك أن ثمرة الزيتون
 في مسألتنا منفصلة متولدة فتضمن بالتعدي لآبونه فللبائع تضمن زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به
 المدة والظاهر أنهم انما تركوا تفصيلها في الاكراه اعتمادا على ما ذكره في البيع الفاسد * (سئل)

مطلب
 أكرهها زوجها على رهن
 دارها لا يصح الرهن

مطلب
 الزوج سلطان زوجته فيتحقق
 منه الاكراه

مطلب
 أكره على بيع زيتونه فله
 تضمن المشتري قيمة الثمر

مطلب
 البيع مكرها فيفيد الملك عند
 القبض لانه يبيع فاسد

مطلب
 في زوائد المبيع فاسدا

مطلب
 اذا هلك المبيع كرها يضمن

مطلب
 شرط الاكراه قدرة المكره
 على ايقاع ما هدد به

مطلب
 شرط الاكراه قدرة المكره
 على ايقاع ما هدد به

فيما اذا باع زيد ثوره من عمر وبالاكراه المعتبر شرعا من بكر ومات الثور عند عمر ويريد زيد الآن أن
 يضمن عمر المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو أكره البائع
 على البيع لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا
 عليه بالقيمة ذكره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكنز والدرر وغيرهما * (سئل) * فيما اذا كان
 المكره غير قادر على ما هدد به هل يكون اكراهه معتبرا أم لا * (الجواب) * شرط الاكراه قدرة
 المكره على ايقاع ما هدد به كما في المتن وغيره * (سئل) * في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيدا
 أكره عمر او هذبه بالقتل وكان قادر على ايقاع ذلك وجعله على ابرائه من مال معلوم فأبراه خوفا منه

فكيف الحكم * (الجواب) * اذا كان الشهود المذكورون عدولا وركاهم جماعة وكانت الشهادة بعد دعوى صحيحة من خصم شرعي على مثله تقبل شهادتهم ويثبت بها الاكراه اذ يصدر من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفق المهنداري رحمه الله تعالى * (سئل) * في بكرة بالغة منعها ابوها عند ارادة دخول زوجها بها الا ان تبعة دارها التي كان باعها منها فيما مضى وان تب له أمتعة معلومة وضربها ففعلت حين لم تجد بدا من ذلك فهل اذا ثبت ذلك لا ينفذ بيعها ولا هبتها * (الجواب) * نعم كما أفق بذلك الحخير الرملي رحمه الله تعالى * (سئل) * في رجل عليه دين لا يبيعه طالب من الاب ان يبرئه منه فامتنع الاب فصوب نحوه بندقة مجرية وهذه بقتله بها ان لم يبرئه وهو قادر على ذلك وتحتق الاب من اتباع ذلك ان لم يفعل فابراه عن دينه فهل اذا ثبت ذلك فالابراة غير صحيح وللاب مطالبة الابن بدينه * (الجواب) * نعم

(كتاب المحجور والمأذون) *

(سئل) * في رقيق محجور يعقل البيع والشراء اشتري من آخر نصف فرس فهل مولاه مخير بين ان يميزه او يفسخه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عبد رقيق محجور بيده دابة وهو جار في ملك جماعة معلومين فهل يكون العبد وما بيده مالا له المذكورين * (الجواب) * نعم المحجور منع عن التصرف قولا لا فعلا بصرف ورق وجنون في المجانين والرق ليس بسبب للمحجور في الحرية لانه مكثف محتاج كامل الرأى كالمحرر غير انه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له ان يتصرف لاجل حقه شرح الكنتز للمعنى * (سئل) * في رجل مسن معتوه في ذمته ديون لزواجه وله اولاد صغار وكبار ولا وصى له وليس له ما ينضى دينه سوى عتارات معلومة فأقروه بهذه الحالة ان جميع ما يعرف به وينسب اليه فهو لابنه فلان الصغير فهل يكون اقراره المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم حيث كان معتوها فأقراره المزبور غير صحيح * العتة اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه يشبه تارة كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين دروا حسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم محتاط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعله المجنون وهو كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزيلعي منع وتصرف الصبي والمعتوه ان كان نافعا كالاسلام والانتهاج صحيح بلا اذن وان ضارا كالطلاق والعقاق لا وان اذن به وليهما وماترددين نفع وضركا لبيع والشراء توقف على الاذن فان اذن لهما الوصى فهما في شراء وبيع كعبد مأذون والشرط ان يعقلا البيع سلبا للملك والشراء جالبا له تنوير من المأذون زاد الزيلعي وان يقصد الرجوع ويعرف العبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر أقول وهو ظاهر جملة حاله أي والمحال ان ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء كما ن يعرف ان الخمسة في العشرة مثلا غيب فاحش وأن الواحد فيما يسير فان ذلك ظاهر فمن لم يعرفه لا يكون عاقلا كصبي دفع اليه رجل كعبا وأخذ به ثوبه فانه اذا فرج به ولم يعرف انه مغبون لا يصح تصرفه أصلا بخلاف ما اذا لم يعرف العبن اليسير من الفاحش فيما تجهل قيمته فانه غير ظاهر قد يخفى على كثير من الرجال العتلاء فضلا عن الصبيان وبهذا التبرير اندفع ما أورده من أن الفرق بين اليسير والفاحش مختص بمحذاق التجار فينبغي أن لا يعتبر بهذا الشرط اه فاعتمد بيان هذا المقام فقد خفي على كثير من العلماء الاعلام كما أوضحناه في رد المحتار على الدر المختار * (سئل) * في رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفيق بتيمة الشهر فاذا أقرأ ورهن أو فرغ عن تيماره في حالة افاقته هل يكون ذلك صحيحا منه * (الجواب) * نعم لان المجنون في حالة افاقته كالعاقل كما صرح به الزيلعي وغيره * (سئل) * في صغيرة يتيمة بلغت غير رشيدة سقيمة مسدرة وثبت ذلك عليها بالينة الشرعية لدى قاض شرعي فهل يحجر عليها ولا يسلم مالها اليها حتى تبلغ خنسا

مطلب
يصح الاكراه من غير السلطان

مطلب
منعها ابوها عن الزفاف
وضربها حتى باعته أو وهبته
لا يصح

مطلب
أكراهه اباه على ان يبرئه من
دينه لم يصح

(كتاب المحجور والمأذون)

مطلب
اذا اشترى عبد شيئا ففواه
مخير بين ان يميزه او يفسخ

مطلب
العبد وما بيده ملك لمولاه

مطلب
في تفسير المعتوه وهو كالصبي
العاقل

مطلب
تصرف الصبي والمعتوه ثلاثة
اقسام

مطلب
من يحصل له صرع اذا تصرف
في حال افاقته يصح

مطلب
فيمن بلغ غير رشيد

وعشرين سنة * (الجواب) * حيث بلغت غير رشيدة لا يسلم اليها مالها حتى تبلغ خمس وعشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لان المنع كان لرجاء التأديب فاذا بلغت ذلك السن ولم تتأديب انقطع عنها الرجاء غايها فلا معنى للمعبر بعده وعندهما لا يدفع اليها المال ما لم يؤنس منها الرشد فحينئذ يدفع اليها ما لها لانها ما يرى بان الحجر على الحجر بالسفاهة في التنوير وشرحه وعندهما يحجر على الحجر بالسفاهة والغفلة به أي بقولهما يبقى صيانة ماله اه فتلخص من ذلك انها اذا بلغت غير رشيدة عند أبي حنيفة لا يدفع اليها المال الى خمس وعشرين سنة وعندهما الى ان يؤنس رشدها واذا حجر عليها بالسفاهة والغفلة فعندهما لا يدفع اليها المال حتى يؤنس رشدها ففي الاول المفتي به قول الامام فانه قدمه في الملتقى والمهدية وخزم به في التنوير والدرر وفي الثاني المفتي به قولهما كما في التنوير اقول والتلخيص المفيد في مسألة من بلغ غير رشيد انه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة عند الامام وهذا ليس بحجر لانه لا يرى الحجر على الحجر البالغ وانما هو منع للتأديب فتصح تصرفاته في هذه المدة وبعد ما يسلم اليه ماله وان لم يصبر رشيد لانه اذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب وأما عندهما فانه لا يسلم اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيخا ولا يجوز تصرفه فيه وهذه ثمرة الخلاف وتظهر الثمرة أيضا فيما لو دفع وصيه اليه المال بعد ما بلغ هذه المدة وهو مفيد يضمن عندهما لا عنده وظاهر المتون اعتماد قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدة ولم يصرح غيرهم باعتماد قولهما نعم صرح غيرهم بترجيح قولهما بصحة الحجر على الحجر البالغ العاقل بسبب السفاهة والغفلة والدين فقد صرح في الحاشية في كتاب المحبطان بأن الفتوى عليه وفي القهستاني انه المختار وهذا نصيحي صريح فيقدم على التصحيح الاتزامي كما ذكره السلامة قاسم أي ان ما جرى عليه اصحاب المتون من انه لا يحجر على الحجر تصحيح الترامى بمعنى ان اصحاب المتون الترموا ذكر التصحيح وهم في الغالب يمشون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسألة على قوله فهو تصحيح له التزاما وما مر عن الحاشية من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الاتزامي ثم اعلم انه ذكر في التنازخاتية انه لا خلاف عندهما في أن الحجر بسبب الدين يقتضي القضاة واختلاف في الحجر بالفساد والسفاهة فقال ابو يوسف كذلك وقال محمد ثبت بحجر السفاهة اه ومثله في الجوهرة حيث قال ثم اختلفا فيما بينهما قال ابو يوسف لا يحجر عليه الا بحجر الحاصم ولا ينفك حتى يطلقه وقال محمد فساد في ماله يحجره واصلاحه فيه يطلقه والتمرة فيما باعه قبل حجر القاضي يجوز عند الاول لا الثاني اه وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حرقه في رد المحتار على الدر المختار فاغتمه * (سئل) * في يتم بلغ رشيد اطلب ماله من اخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت انه بلغ رشيد او امر الوصي بتسليم ماله * (الجواب) * نعم اقول في حاشية اليرى على الاشباه قال في خزائن الاكمل واذا أدرك اليتيم لم يجعل بدفع ماله اليه ولكن يتأني ويجرب به بشي بعد شي فان وجده مصححا دفع اليه ماله وان كان ماجنا مفسدا تأني بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أول صلح وفي البدائع ولا بأس للولي أن يدفع اليه شيئا من أمواله ويأذن له بالتجارة للاختبار عندنا فان أنس منه رشدا دفع اليه الباقي ورشدها الاستقامة والاعتداه في حفظ المال واصلاحه اه وفي المنع عن الحاشية يتم أدرك مفسدا غير مصحح وهو في حجر وصيه حجر عليه القاضي أول يحجر فسأل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه وضاع المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه بأنه مضيع تضيع فيضمن ولو دفع اليه وهو صبي مصحح وأذن له في التجارة فضاع في يده لم يضمن اه فهذا كله يدل على أن علم الوصي بصلاحه ورشده يكفي في جواز دفع المال اليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصي وانه لو علم عدم رشده لا يجوز ويضمن نعم لو ادعى الرشيد بعد بلوغه وانكره الوصي لا يؤمر

قوله في الاول أي في عدم دفع المال اليها حتى تبلغ خمس وعشرين وقوله في الثاني أي صحة الحجر بسبب السفاهة وعدم الرشود والحاصل أن الخلاف بين الامام وصاحبيه في مسألتين احدهما أن من بلغ غير رشيد هل يمنع عنه ماله مدة معلومة أم لا فعنده مدته خمس وعشرون سنة وعندهما لا مدة له معينة بل لا بد من استئناس الرشيد وان صار شيخا والثانية أن هذا المنع هل هو حجر حتى لا تصح تصرفاته في أثناء المدة أم غير حجر فذهب الامام

الثاني وذهبهما الاول والمفتي به في المسألة الاولى قول الامام وفي الثانية قولهما اه منه

تلخيص مفيد فيمن بلغ غير رشيد

مطلب
التصحيح الصريح يقدم على الاتزامي

مطلب
اذا بلغ اليتيم لم يجعل بدفع ماله

الوصي: تسليم المال إليه ما لم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف وبقي ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع إليه ماله وتصح تصرفاته أم لا بد من إثبات رشده والذي يظهر على الأول والألزام أن كل من بلغ لا تصح تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الأشباه للسيد محمد أبي السعود عن الولو الحجة وكما يضمن بالدفع إليه وهو مفسد فكذلك يضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الإدراك اهـ ولعله محمول على ما إذا كان قبل البلوغ غير رشيد مبدؤا لماله ثم بلغ ولم يظهر رشده أما لو كان قبل البلوغ رشيداً غير سفيه فلا كلام لأنه يجوز له دفع المال إليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما لو لم يعلم حاله قبل البلوغ أيضاً فقتضى تعليل الحاشية المأثرة أن لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ قبل ظهور حاله وقد صرح الأصوليون بأن السفيه من العوارض ومتنضاه أن الأصل الرشد وفي المتن فإن بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فبعد ذلك يبلوغيه غير رشيد وهو مفهوم أنه لو بلغ وهو رشيد أدلم يعلم حاله فإنه يسلم إليه ماله ثم رأيت في فتاوى السلامة شيخ الإسلام الشلبي سؤالاً فيمن بلغ ولم يعلم حاله فهل الأصل بعده الرشد أو السفيه وهل لو دفع إليه ماله ثم ظهر مفسداً يبرأ الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر شيئاً أحدهما إذن الولي له بالتجارة والثاني ببلوغه اهـ إلى أن قال فمن بلغ ولم يعلم من حاله سفيه ولا رشد كما هو في صورة السؤال إذا دفع الوصي إليه ماله فظهر مفسداً لا يضمن الوصي كما يشير إليه تعليل قاضيان ولأنه قد زال عنه الحجر بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفيه وقت الدفع ولأنه بالسفيه لا يصير محجوراً عند أبي يوسف إلا بحجر التاضي كما قدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع إليه المال إلا بعد الاختبار اهـ فقد تحرران إثبات الرشد إنما يحتاج إليه عند جحود الوصي له وعليه يحمل ما في فتاوى العلامة الشلبي أيضاً حيث سئل فيمن بلغت وعلم أوصي ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت إلا بحجة شرعية فإن يلفت رشيدة سلم إليها مالها والأفلاحي يؤنس منها الرشد اهـ ونقله عنه في الخيرية وأقره ويتعين حله على ما قلناه والأناقض كلامه الأول هذا وفي حاشية المنع للغير الرمي وهنأشئ لم أرهم ذكره وهو أنه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فهل ذلك مع شدة الافتتار إلى ذكره ولا شك أنه يضمن إذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعديه في المنع وكانهم لم يذكروه لظهوره وأما إذا بلغ رشيداً فطلب ماله فنفقه قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختبار فهل لا يضمن المنع فاعتقم هذه الفوائد الفريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الحر المعلق البالغ إذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فادعى أبوه أو وصيه أنه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يتقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا بلغ عاقلاً فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما أنه محجور إلا إذا جرح عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الأول والأفجميع تصرفاته نافذة على التول المفتي به أقول أيضاً وفي هذا تأييد لما قدمناه من أن الأصل الرشد واحترز بقوله على المفتي به عن قول محمد من أنه يثبت الحجر بمجرد السفيه وفيه دلالة على أن المفتي به قول أبي يوسف من أنه يقتصر إلى القضاء تأمل لكن اشتراط التنفيذ مبني على قول أبي حنيفة من أنه لا يحجر على الحر البالغ ورأيت في فتاوى التمرناشي صاحب التنوير جواباً عن سؤال بمناصه مذهب أبي حنيفة أنه إذا بلغ السفيه عاقلاً فجميع تصرفاته نافذة وتلزمه أحكامها إلا إذا جرح عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الأول قال الزاهدي في شرحه لأن الحجر منه قنوى وليس بقضاء ولهذا لم يوجد مقتضى له والمقتضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من أمضائه اهـ لكن قال في الحاشية من كتاب المحيطان القنوى في الحجر على قول صاحبين فيكون هو المذهب المعول عليه فإذا قضى به التاضي نفذ ولا يحتاج إلى أمضاء قاض

مطلبه
فإذا بلغ ولم يظهر حاله

مطلبه
إذا ثبت رشده وطلب ماله
فنفقه الوصي ضمن

مطلبه
إذا بلغ فادعى أبوه أو وصيه
أنه سفيه محجور لا يقبل

مطلبه
القنوى في الحجر على قول
الصاحبين

أخبر الله تعالى أعلم اه كلام القرضاشي رحمه الله تعالى * (سئل) * في مديون معسر ثبت
 انفلاسه واعساره بالوجه الشرعي بموجب حجة وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه
 الاجتزاء بمادون ذلك المسكن ويكلفه دائنه الى بيعه واداء دينه من ثمنه فهل ليس له ذلك
 * (الجواب) * نعم واذا كان للمديون ثياب يلبسها ويمكنه ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ثيابه
 فيعطي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه ان
 يجتري بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماه ويشتري بالساقى مسكنا ليبيت
 فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبد في الصيف والقطع في
 الشتاء واذا باع القاضى عندهما مال المديون لقضاء دينه أو امرأته بالبيع فان العهدة على المطلوب
 لا على التاضي وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كاتون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني
 شرح الهداية فتاوى الهندي وتعام فروع المسألة في المنع والخيرية من المجزوهى شهيرة * (سئل) *
 في المديون الحاضر اذا كان له عروض وعقار وامتنع عن اداء الدين بعد حلوله فهل يبيعهما للقاضى للدين
 * (الجواب) * نعم ولا يبيع القاضى عرضه وعقاره أى المديون وهذا عند أبي حنيفة خلافا لهما أى
 لابي يوسف ومحمد فان عندهما يبيع للتاضي ذلك ويوفى الدين وبه أى بقوله يما يقتضى كفاي الاختيار
 وغيره وقال القاضى قول صاحبه يبيع منقوله ولا يبيع عتاره وفي رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو
 الصحيح كافي تصحيح الشيخ قاسم وفي تبين الكثر ثم عندهما يبدأ التاضي ببيع النقود لانها معدة للسلب
 ولا يتسرع بعينها فيكون بيعها أهون على المديون فان فضل شيء من الدين باع العروض لانها قد تعد
 للقباح والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها فان لم يف ثمنها باع العقار لان العقار يعدل لاقتناه
 فيلحقه ضرر في بيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة وهذا احدى الروايتين عنهما وقال بعضهم يبدأ القاضى
 ببيع ما يخشى عليه التوى من عروضه ثم ما لا يخشى عليه التلف منها ثم يبيع العقار فالأحاصل ان
 القاضى نصب ناظرا فينبغي له ان ينظر للمديون كما ينظر للدائن فيبيع ما كان أنظر اليه ويترك عليه دست
 من ثياب بدنه الخ وتعامه في المنع * (سئل) * فيما اذا كان الرقيق وديعة عند زيد فدفعتها
 زيد لوكيل شرعى عن سيد الرقيق لدى بينة شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعق الرقيق فطلب الوديعة
 من زيد بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك والدفع المذكور جائز * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 فيما اذا خلع زيد المأثرة بالبلوغ وبان عمره أربع عشرة سنة زوجته هذا البكر البالغ من عصمته
 وعقد نكاحه بعد الخلوة الصحيحة بها على مؤخر صدقها المعلوم وهو من يحتمل مثله فهل يكون الخلع
 صحيحا ولا يقبل بحجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله * (الجواب) * نعم * (سئل) * في
 بكر عاقلة مراقة رشيدة بلغت من السن اثنتي عشرة سنة باعت شيئا من مالها من أخويها بمن معلوم من
 المال لم يدرى ما كرم شرعى وقالت في مجلس المحكم أنا بالغة وهى بحال يحض مثلها والظاهر لا يكذبها
 وتسلم المشترى بالبيع وتصر فاه نحو خمس سنين والا ن قامت تقول انها كانت غير بالغة حين البيع
 فهل اذا ثبت ما ذكر لا يلتفت الى انكارها * (الجواب) * نعم أقر مرافق بصلح أو غيره وقال انه بالغ
 ثم ادعى هو أو غيره فساد الصلح لكونه غير بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث
 عشرة سنة لان أقل من ذلك نادر ثم حكى القاضى محمود السمرقندى أن مرافقا أقرني بمجلسه بالبلوغ في
 دعوى كانت له أو عليه فقال القاضى بماذا بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فتال بالاحتلام فقال وماذا
 رأيت بعدما استديت فقلت فقال الماء فتال أى ماء فان الماء يختلف قال المتى فقال وما المتى فتال آب مردان
 كه فرزند از من بود قال على من احتملت على ابن أو على بنت أو على أنان فقال على ابن واستحى الغلام

مطلب
 اذا ثبت اعساره واس له الا
 مسكن واحد بقدر كفايته
 لا يؤمر ببيعه

مطلب
 لو كان له كاتون من حديد
 يباع ويتخذ من الطين

مطلب
 اذا امتنع المديون عن اداء
 الدين وله عروض وعقار
 يبيعهما للقاضى

مطلب
 دفع مودع القن الى وكيل
 السيد صح

مطلب
 أقرانه بالغ وخلع زوجته صح
 ولا يقبل بحجوده البلوغ بعد
 ذلك

مطلب
 المرافق اذا أقرانه بالغ يتبيل
 قوله

فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد بلغ الصغير الاقرار بالبلوغ من غير حجة وقد وجدت منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير وكذا التجارية اذا اقرب بالمحضر جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الباب السادس ومثله في حاوى الزايدى من باب المحرور المأذون أقول المشهور في كتب المذهب صحة الاقرار بالبلوغ من الغلام اذا بلغ اثنتي عشرة سنة ومن التجارية تسع سنين وقول شيخ الاسلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط يفيد انه لو فعله القاضي فهو الاولى لكن نقل المحوى عن درر البحار انه يشترط لقبول قوله ما أن بينا كيفية المرافعة حين السؤال عنها وكذا قال في الشرنبلالية يعني وقد فسر امامه على بلوغهما وليس عليهما بين اه وأقره في الدر المختار والظاهر ان المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي فتأمل ويشترط أن يكون ممن يحتمل مثله بأن لم يكذب الظاهر في المنع عن الخانية صبي أقرانه بالغ وقاسم وصى الميت قال ابن الفضل ان كان مراهقاً ويحتمل يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان مراهقاً ويعلم أن مثله لا يحتمل لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهراً وتبين بهذا أن بعد اثنتي عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقر بالبلوغ لا يقبل اه * (سئل) * في مملوك محجور أبى من سيده من مكة المشرفة واصطحب رجلاً أتى به للشام وطلبه سيده منه فاشتد زعماء أن المملوك استأجر منه جلالير كنه من مكة الى الشام باجرة كذا ويكلف سيده دفع الاجرة له فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) * نعم (سئل) * في جارية محجورة استرضت ما لا بدون اذن سيدها وأتلفته وباعها سيدها ويريد ارباب الديون الدعوى عليها بدنيهم ومطالبة به فهل يؤاخذ به بعد العتق * (الجواب) * نعم استرضت العبد المحجور عليه ما لا وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلاً لان العبد من أهل الالتزام لكنه لم يظهر في حق سيده فيؤاخذ به بعد العتق لا في الحال والصبي ليس من أهل الالتزام برزاية من المأذون * (سئل) * في عبد محجور تزوج امرأة وأقر بدين لرجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته وبيده مال لسيده وتريد زوجته أخذ مؤجلها من المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المقر له به من المال المزبور بدون اذن السيد ولا وجه شرعى فهل ليس له ما ذلك * (الجواب) * نعم أما نكاح الرقيق فلما في التنوير توقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فان أجاز فذوان رد بطل اه وأما الاقرار فلما فيه أيضاً من المحجور صريح طلاق عبد واقارره في حق نفسه فقط لاسيده فلو أقر بما لآخر الى عتقه اه * (سئل) * في رجل ادعى على آخر أن زيفك المحاضر بالمجاس قوس جلى ببندقية فيها رصاص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكر بشهود مركزاً ثم شهد أهل الخبرة بأن قيمته وقتئذ سبعون قرشاً فكيف الحكم في ذلك * (الجواب) * تشترط الدعوى على العبد بحضور سيده لا على السيد بحضور العبد قال في الاشياء من أحكام العبيد لا تسع الدعوى والشهادة عليه لا بحضور سيده وأما قيمة الجمل فتعتبر يوم التلف قال في اواخر الاشياء من القول في ثمن المثل المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه فاذا ثبت استهلاكه يؤاخذ به في الحال قال في السراج الوهاج من كتاب المحرور واستهلك العبد ما لا فانه يؤاخذ به في الحال محجوراً أو مأذوناً اه وفي التتارخانية من الكفالة ذكر المحبوبي في الجامع الصغير من مشايخنا من قال اذا استهلك المحجور مال غيره عياناً يؤاخذ به في الحال فان كان له كسب توفي ذلك من كسبه وان لم يكن تباع رقبته بدين الاستهلاك الا أن يرضيه المولى اه وفي التنبيه من باب أمر الغير بالجناية يرمي بكر خواهر زاده عبد محجور حتى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس اه وفي التتارخانية من التاسع من الجنائيات فرق بين الجناية على الآدمي وبين

مطلبه
يشترط أن يكون ممن يحتمل مثله

مطلبه
استأجر العبد جلاً لا يلزم
سيده

مطلبه
استقرض العبد المحجور ما لا
وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق
والصبي لا يؤاخذ به أصلاً

مطلبه
تزوج العبد المحجور واقراً
بدن بدون اذن الخ

مطلبه
في عبد قتل جلاً لا آخر

مطلبه
تشترط الدعوى على العبد
بحضور سيده

مطلبه
ما استهلكه العبد يؤاخذ به
في الحال

مطلبه
فرق بين جناية العبد على
الآدمي وجنانيته على المال

الجنانية على المال في الاول خير المولى بين الدفع والقضاء في الثاني خير بين الدفع والبيع اه وفي
الحاوي القدسي في باب جنانية العبد وان قتل العبد رجلا خطأ واستهلك مال الآخر وحضر جميعا فانه
يدفع الى ولي الجنانية ثم يتبعه الآخر فيبيعه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أولا باماعه القاضي
في المال الذي استهلكه فان حضر ولي الجنانية بعد ذلك لم يكن له شيء اه وما في البدائع من أن ضمان
العبد بعد العتق لا يشكل عليه ما تقدم انه يؤاخذ به في المجال لما قال العلائي في شرح التنوير من الحجر
ان الاصل فيه ذلك لكن انزلت له لقيام المانع فتأمل اه اقول يعني الاصل في فعله النفاذ في
المجال لما قدمه المؤلف اول الباب عن شرح الكنز ان الرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة الخ وانما انزل
النفاذ الى عتقه لقيام المانع وهو حق المولى ومراد العلائي بذلك التوفيق بين كلامهم وعليه فما مر عن
السراج من أنه يؤاخذ به في المجال محمول على أن الاصل فيه ذلك وأن المؤاخذة في نفس الامر بعد العتق
فلا يخالف ما في البدائع وانت خير بأن هذا التوفيق في غاية البعد على انه لا يتأتى في عبارة التتارخانية
بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة القنية والحاوي القدسي لان الدفع من كسبه أو بيع رقبته
لا يكون بعد العتق وأيضا فان الحجر انما يؤثر في الاقوال دون الافعال في المتون الحجر هو منع نفاذ تصرف
قولي فهو دليل على أن التصرف الفعلي ينفذ في المجال وذلك كالاستهلاك فلا يتأخر الى العتق كما مر عن
السراج وغيره ومثله في المنع عن شرح ابن ملك وعزاه الحيزار الى الجنانية والجوهرة والبرازية
والتخلص والولولة الخية ثم قال والمحصل أن النقل مستفيض في هذه المسألة بالضمين في المجال فيبيع
أو يفديه المولى اه والاحسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا السايحاني وغيره من
حمل ما في البدائع على ما اذا ظهر استهلاكه باقراره لما في الغاية اذا كان الغصب ظاهرا ضمن في المجال
فيبيع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعق كذا قال الفقيه اه ويؤيده ما قدمه المؤلف في عبارة
التتارخانية عن شرح المحبوبي من قوله اذا استهلك المحجور مال غيره عيانا يؤاخذ به في المجال فقوله
عيانا أي بمعاينة الشهود اخترازا عما اذا أقر به المحجور فاعتنم هذا التحرير * (سئل) في رجل دباغ
متقن لحرفة يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع المجلود التي يدبغها ممن رغب في شرائها بمن المثل
ويريد بقية أهل الحرفة الحجر عليه بذلك ومنعه من تعاطيها فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) نعم
لان سبب الحجر الصغر والمجنون والرق وعند الامام لا يحجر الا على ثلاث مقت ما جن وطيب جاهل
ومكارم فليس * (سئل) في الصبي العاقل اذا باع من آخر حصة له من دار ثم بلغ رشيدا فهل
يتوقف البيع على اجازته * (الجواب) نعم اذا بلغ فأجازته نفذ والله تعالى أعلم (وتحقيق هذا
المقام) أن الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز وشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه
عليه الخطاب وفي عقله قصور ولهذا ثبت للغير عليه ولاية فأتمحق بالبالغ في النفع المحض وبالطفل في
الضرر المحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر
بدلالة الاذن اسكن قبل الاذن يكون منه قدام وقفا على اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتديا
الى وجوه التجارات حتى لو بلغ فأجازته نفذ عندنا خلافا لفرقة لانه يتوقف على اجازة وليه فصار وليا بنفسه
منج من المأذون ومثله في الدرر والاصل عندنا أن العقدي يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حالة العقد
وان لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل الخ فصول العبادية من الرابع والعشرين في تصرفات
الفضولي فعلى هذا يحمل ما هنا على ما اذا كان له ولي ولم يجزه والابطال كما هو المفهوم من العبادية وغيرها
أقول الذي يظهر لي انه لا يبطل وان لم يكن للصبي المذكور ولي لان المراد من قولهم اذا كان له مجيز حالة
العقد أي من يقدر على امضاء العقد من ولي أو قاض فلو عقد الصبي عقدا ولا ولي له يتوقف لان له مجيزا

مطلب
مهم فيما اذا استهلك العبد مالا

مطلب
دباغ متقن لحرفته ليس
لاهل حرفته الحجر عليه

تحرير مهم الاصل عندنا
ان العقدي يتوقف اذا كان الخ

وهو القاضى اذا كان الصبي تحت ولاية قاض وكان العقد قابلا للاجازة والا فهو باطل كذا كنت افهم
 هذا المحل ثم راجعت فتعقلى ذلك طبق ما كنت افهمه قال الامام الاستروشنى فى كتابه احكام الصغار
 فى مسائل النكاح مانعه وفى فوائد صاحب المحيط رحمه الله تعالى ضمنية زوجت نفسها من كف وهى
 تنقل النكاح ولاولى لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضى فان كانت فى موضع لم يكن فيه قاض ان كان
 ذلك الموضع تحت ولاية قاضى تلك البلدة ينقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضى وان كان فى موضع
 لا يكون تحت ولاية القاضى فانه لا ينقد وقال بعض المتأخرين ينقد ويتوقف على اجازته بعد البلوغ
 اه فهذا صريح فى انه ليس المراد بالمخير الولى الخاص بل ما يعين القاضى لكن بشرط أن يكون ذلك
 العقد قابلا للاجازة احترازاً عما لو طلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وان كان له ولى
 خاص لانه لا يجيز له أى لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصى نفسه لم يصح فكذلك لا تصح اجازته ويدل عليه
 ايضا تمام عبارة العمادية فى بيان الاصل المذكور وذكر ذلك فى جامع الفصولين ايضا فى الرابع والشرين
 فقال بيانه ان الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لو فعله واهيه فى صغره كبيع وشراء وتزوج
 وتزوج امته وكاتبته ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة واهيه مادام صبياً ولو بلغ قبل
 اجازة واهيه فأجازة بنفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو ملئ الصبي امرأته أو خلعها أو حررقه
 بجائناً أو بعوض أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج قننه امرأة أو باع ماله محابة فاحشة أو شرب شيئاً كثيراً
 من قيمته فاحشاً واعتدماً عقداً بما لو فعله واهيه فى صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وان أجازها الصبي بعد
 بلوغه لم تجز لانه لا يجيز لها وقت للعقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح
 لابتداء العقد فيصبح ابتداء الاجازة كقولها وقعت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح للابتداء اه
 وكتب المخير الرملى فى حاشيته على قوله لو فعله واهيه فى صغره مانعه يدخل فى الولى القاضى فافهم اه
 فهذا صريح فيما قلناه ايضا قد صرح بذلك ايضا فى فتح التدير حيث ذكر الاصل المذكور وبيانه الذى
 نقلناه ثم قال وهذا يوجب أن يفسر المخير هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقاً ولا بالولى الا لا يتوقف
 فى هذه الصور وان قبل فصولى آخر أو لى لعدم قدرة الولى على امضاءها اه فقولها بمن يقدر على امضاء
 العقد افادته أن المراد من له ولاية امضاءه من ولى خاص أو قاض لا مطلق قابل سواء كان فصولياً أو
 وئياً ولا مجرد وجود الولى سواء كان العقد قابلاً للاجازة كالبيع بمن المثل أو غير قابل كالطلاق والمخلع
 هذا وقد رأيت حين كتابتى هذا المحل بخط شيخ مشايخنا من اهل التركمانى على جامع الفصولين عبارة
 طويلة عن زواهر الجواهر على الاشياء والنظائر حاصلها انه هل المراد بذلك الاصل أن يكون العقد قابلاً
 للاجازة شرعاً حتى لو زوجت الصغيرة نفسها ولاولى لها من كف وبمهر المثل يتوقف على اجازتها بعد
 بلوغها أو المراد وجود ولى يملك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين بعض الافاضل الحنفية فى ذلك فى
 عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثانى ثم استشهد لكل من الفريقين ثم نقل عبارة عن
 الحنفية وقال انها تفيد أن المراد ما هو اعم منها ولم يحترز الامام وقد علمت تحريره بعون الملك العلامة وأنه ليس
 المراد الاول لان كون العقد قابلاً للاجازة لا بد فيه من شرط آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من
 ولى خاص أو عام كالتقاضى حتى لو لم يكن فى ولاية قاض كما لو زوج الصغير نفسه فى دار الحرب مثلاً بمهر
 المثل لم يتوقف على اجازته لان هذا العقد وان كان قابلاً للاجازة لكنه لا يجيز له وقت صدوره وليس
 المراد الثانى ايضا ان كان مراده الولى الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولى ما يشمل
 التقاضى بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازة كما علمت وليس المراد ايضا ما هو اعم من الاحتمالين وليس
 فى كلام الحنفية ما يفيد بل فيه ما يدل على ما قررناه وعبارة الحنفية هكذا صبي تزوج بالغة ثم غاب فلم

قوله ما يصلح أى القضا يصلح
 الخ فما نكرة موصوفة لا نافية
 اه منه

حضر تزوجت المرأة آخرو قد كان الصبي أجاز بعد بلوغه النكاح الذي باشره في الصغر فإن كانت المرأة تزوجت باخراً قبل إجازة الصبي جاز الثاني لأنها تملك الفسخ قبل إجازة الصغير وإن كان النكاح الثاني بعد إجازة الصغير يتقرر أن كان النكاح في الصغر بمهر المثل أو بما يتغابن الناس في مثله يجوز النكاح لأنه كان موقوفاً فينفذ بإجازة الصبي بعد البلوغ وإن كان بمهر كثير لا يتغابن الناس فيه ولا لصغير أب أو جد ~~فذلك~~ كذلك لأنها ما يملك كان النكاح عليه بمهر كثير فيتوقف عند الصغير على إجازته ما فينفذ بالاجازة بعد البلوغ وإن لم يكن للصغير أب أو جد جاز النكاح الثاني من المرأة لأن عد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الإجازة اهـ وقوله لم يتوقف أي وإن كان تحت ولاية قاض لأنه لا يملك تزويج الصغير بغيب فاحش الاب والمجد فلا يملكه التناهي فيكون لا يحجز له فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة ونقل في زواهر الجواهر عن فتح القدير ما نصه فعلى هذا قوله ولا يحجز له أي ما ليس له من يتدر على الإجازة يبطل كما إذا كان تحت أي تحت رجل حررة وزوجه الفضولي أمة أو أخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة بتيمة في دار الحرب إذا لم يكن سلطان ولا قاض لا يتوقف لعدم المحجز الذي يقدر على الأمضاء حالة العقد لأن دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية حكم ليمكن تزويجه بالتيمة فكان كالساكن الذي في دار السلام ليس له حاكم ولا سلطان فإنه أيضاً يتعذر تزويج الصغار فيه إلا في لا عاصب لمن فوقه باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فأجاز لا ينفذ أما إذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الأمضاء اهـ وقوله أما إذا كان أي وجد سلطان أو قاض صريح أيضاً فيما قلناه من أن مرادهم بالمحجز من له ولاية أمضاء ذلك العقد مع قبول ذلك العقد للأمضاء في نفسه فاعتهم هذا التحرير بالديم الظير فإنك لا تكاد تجده في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب .

*(كتاب الغصب) *

*(سئل) * في رجل غصب فرساً وباعها من آخر ومات عند المشتري ولم يحجز المالك البيع ويريد الرجوع على الغاصب بقدر ثمنها الذي كان اشتراها به زاعماً أن له ذلك ويريد الغاصب دفع قيمتها له يوم خصمها فهل للغاصب ذلك والتول له في ذلك * (الجواب) * نعم وفي التنوير وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه إجماعاً اهـ وفي شرحه للعلائي عن البحر والقول للغاصب بيمينه وفي القول لمن عن جامع الفصولين ولؤادى أنه غصب أمته ولم يذكروا قيمتها تسمع دعواه ويؤمر برذالة ولو هالكه فاقول في قدر القيمة للغاصب اهـ * (سئل) * في رجل غصب قحاً زيد وباعه من آخر وسلمه وتصرف به المشتري ويريد زيد تضمينه مثل قححه حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار أن شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والتمن له وإن ضمن المشتري رجع على الغاصب بالتمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وإن باع ولم يسلم لا يضمن بزيادة أو نيل كتاب الغصب ومثله في فتاوى السلامة التمرناشي المصنوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب إلا إذا كان في الوقف المصنوب بأن غصبه وقيمه أكثر وكان الثاني أملي من الأول فإن الضمان على الثاني أقول قوله المصنوب نعت للوقف وقوله بأن غصبه أي لغاصب الثاني والحال أن قيمته أكثر مما كانت وقت ما غصبه الغاصب الأول * (سئل) * في فرس مشترك طريق الملك بين زيد وعمرو ونصفين وهي عند زيد فأركبها بكر فركبها بكر إلى مكان بعيد كل ذلك بدون إذن من عمرو وكانت حاملاً فولدت مهرًا عند بكر قبل انتهاء مدة الحمل ونقصت قيمتها بذلك ومات المهر ويريد عمرو تضمين زيد لنقصان قيمة الفرس والمهر فهل يضمن زيد نقصان قيمة الفرس لا المهر * (الجواب) * نعم يضمن زيد

قوله في دار الحرب قيد لتوليه
أو مجنونة أو صغيرة بتيمة
اهـ منه

مطلب
غصب فرساً وباعها ومات
عند المشتري ضمن

مطلب
التول للغاصب في القيمة

مطلب
باعه الغاصب وسلمه للمشتري
فالمالك يضمن أيها شاء

مطلب
ولدت الفرس مع الغاصب
ونقصت قيمتها ومات الولد يضمن
نقصانها فقط

نقصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمنعه بعد طاقه والمسألة في الخيرية من الغصب وفي الاتقوى عن النهاية وان نقص الغصب في يد الغاصب ولم يخبر نقصانه بوجه آخر ضمن النقصان سواء كان النقصان في بدنه مثل ان كانت جارية فاعوزت أو ناهضة الثديين فأنكسر ثديها أو في غير بدنه مثل ان كان عبداً محترفاً فأنسى الحرفة لأنه دخل في ضمانه بجميع أجزائه بالغصب وقد فات منه جزء أو ما إذا كان قد انجبر نقصانه مثل ان ولدت الغصوبة عند الغاصب فردتها وفي قيمة الولد وفاء بنقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئاً عندنا خلافاً لفرقاه وفي البرازية وان نقص الغصب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير في حينئذ يخير المالك بين تضمين الغاصب ورجوع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد اه وفيما عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب ان كان يمشي مع العرج ضمن النقصان وان كان لا يمشي أصلاً ضمن القيمة كالقطع اه وفيما ضرب بقرة الغير فسقطت وخيف تلفها فباعها من قصاب فذبحها فعلى الضارب ضمان النقصان اه ركب حمار غيره فعليه وضمن ثم زال العيب فله أن يرجع بما ضمن حاوي الزاهد من فصل فيما يبرأ الغاصب عن الضمان * (سئل) * في جمال له جمال معلومة معدة للاستغلال غصبها رجل منه واستعملها مدة بدون عقد اجارة ولا استئجار ويريد الجال مطالبتها باجرة مثلها عن مدة استعمالها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في التنوير وغيره من الغصب * (سئل) * فيما اذا كان في يد الغائب دار جارية في ملكه بيد هند المحاضرة فأذنت لسا كنها عمرو بشهر حيطان بيوت فيها مع سقطين فيها وبالصرف على ذلك من ماله ليحسبه من اجرتها ففعل عمرو ذلك وصدر ذلك بدون وكالة عن الغائب ولا اذن ولا اجارة منه ثم حضر ورد ذلك ولم يحجزه ولم يرض بدفع شيء له عمرو في نظير مصرفه ويريد عمرو وقاع عمارته حيث لا يضر القاع فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير اذنه امر بالقطع والرد وللمالك أن يضمن له قيمة بناء أو شجر امر بقاءه ان نقصت الارض به تنوير من الغصب ومثله في الملتقي والدرر والكنز وغيرها وفي مسائل البناء لم يكن على الارض بل على السقف والمحيطان والحكم فيها كما كذلك بدليل ما نقل في العمادية من أحكام العمارة في ملك الغير لو أن رجلاً بنى على السقف الاعلى في دار امرأته بأمرها ثم أراد أن يرفع ذلك قال البناء للمرأة وليس له أن يرفعه فان كان بنى بغير أمرها فله أن يرفعه ان كان لا يوجب رفعه ضرراً في غير ما بنى قال والاصل أن من بنى في دار غيره بناء وانفق في ذلك بأمر صاحبه كان البناء لصاحب الدار ولو لباني أن يرجع على صاحب الدار بما انفق اه وقد افقت العلامة الخبير الرملي كفاي فتاويه من الغصب برفع البناء حيث امكن بلا ضرر فيمن بنى في ساحة غيره بغير امره فراجع اه * (سئل) * في امرأة دفعت لزيد غرارة حنطة من مال زوجها عمرو في غيبته بدون اذن منه ولا وجه شرعي وزرع زيد الحنطة واستحصدت فهل تكون الحنطة ملكاً لزيد وضمن مثلها عمرو * (الجواب) * نعم قال في الاختيار واذا تغير الغصب بفعل الغاصب حتى زال اسمه وأكثر منافعه ما له وضمنه وذلك كذبح الشاة وطبخها أو شها أو تقطيعها وطحن الحنطة وزرعها وخبز الدقيق وجعل الصفرانية والحديد سيقاً والبناء على ساحة وعصر الزيتون والعنب وغزل القطن ونسج الغزل الخ ومثله في المتون والشروح والفتاوى وتقام تفاريع المسألة في العمادية * (سئل) * في رجل هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك بناء جاره فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم في البرازية من الغصب هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اه * (سئل) * في رجل زيد دخل زرع عمرو فانخرجه عمرو عن الزرع وساقه وضربه بأحجار كثيرة تعدياً بهات من ذلك ويريد زيد أن يضمن عمراً قيمته فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ومن وجد في زرعه أو كرمه دابة وقد افصدت زرعه فحبستها

مطلبه

نقص الغصب في يد الغاصب ولم يخبر نقصانه بوجه آخر ضمن النقصان الخ

مطلبه

فيما اذا عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب

مطلبه

اذا زال العيب يرجع الغاصب بما ضمن

مطلبه

غصب جالاً معدة للاستغلال يلزمه اجرة مثلها

مطلبه

بنى أو غرس في أرض غيره بلا اذنه امر بالقطع والرد

مطلبه

بنى في دار امرأته بأمرها قال البناء لها

مطلبه

غصب حنطة وزرعها فالزرع له

مطلبه

هدم بيت نفسه فانهدم بناء جاره لا يضمن

مطلبه

وجد في زرعه دابة فان ساقها بعدما انخرجه ضمن والا فلا

فهل كنت ضمن ولو أخرجها المختار أنه إذا أخرجها وساقها يضمن وإن أخرجها ولم يستقها لم يضمن وكذا لو
 أخرج دابة الغير عن زرع الغير عمداً من جنابة الدواب والجنابة عليها وقد أفتى بمثلها العلامة الرملي
 في باب القصب عازياً بالمسألة للخلاصة والبرازية * (سئل) * في حانوت استأجرها زيد ووضع
 فيها شحما وخطباليو قد بهما فآثره فاحترق الشح لا بل لا تعد منه ولا من غيره وفي لزق الحانوت دار لعمرو
 فخاف عمر ومن وصول النار إلى داره فهدم حائط نفسه ثم قام الآن يريد أن يضمن زيدا قيمة الحائط
 الذي هدمه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * حيث هدمه بنفسه ليس له ذلك ولو كانت الدار
 ليست له فهدمها بغير أمر صاحبها حتى انتطح الحريق عن داره فهو ضامن إذا لم يفعل بأمر السلطان عز
 نصره كما صرح بذلك في خزائن الفتاوى في كتاب الضمان * (سئل) * في حائط قديم فيه باب من
 حجر جاري ملك زيد فهدم عمرو وهدمه بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي ويريد أن يأخذ النقص
 ويضمن عمرا قيمة تنهضه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم من هدم بيتا ضمن قيمته مبنيا لا قيمة
 العرصه لأنها قائمة والقصب لا يحرق في العقار جامع الفصولين وفي حاشية الاشباة للحموي من القصب
 قوله من هدم حائط غيره الخ أقول في شرح النهاية للعلامة قاسم وإذا هدم الرجل حائط جاره فلم يجار
 الحجار أن شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان لأن الحائط قائم
 من وجهه هالك من وجهه فان شاء مال إلى جهة النقص وضمنه النقصان وإن شاء مال إلى جهة الهلاك
 وضمنه قيمة الحائط وليس له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق
 تضمن النقصان أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضمن فضل ما بينهما اه أقول
 وهذا في غير الوقف كما في حاشية البيري أي فلو هدم حائط الوقف مسجدا أو غيره أجبر على بنائه وسئل
 قارئ الهداية فيمن استأجر دارا وقفا فهدمها وجعلها طاحونا أو فرنا فأجاب بأنه يتقرر التناضى إن كان
 ما غيرها إليه انفع وأكثر يباع أخدمه الأجرة وأبقى ما عمره للوقف وهو متبرع والألزم بهدمه وإعادته
 إلى الصفة الأولى بعد تعزيره بما يليق بحاله اه وتماه في رد المختار * (سئل) * فيمن تعلق برجل
 وخاصة فسقط من المتعلق به شيء فضاء هل يضمن المتعلق * (الجواب) * نعم يضمن المتعلق كما صرح
 بذلك في العمادية من أنواع الضمانات من التسبب والدلالات ومثله في الفصولين أقول وينبغي أن يكون
 القول للمتعلق في قدر ما سقط نظير ما مر أول الباب وكذا لو أنكر السقوط أصلا ما لم يبرهن الاخر
 وكتب المؤلف فروعاً في غير هذا المحل وهي في اجناس الناطفي القصب عبارة عن إيقاع الفعل فيما يمكن
 نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق الضمان به أما من غير فعل في المحل لا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا
 من دخول داره ولم يمكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت
 لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير إذا حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال
 عن المالك يضمن وفي مبسوط الاسيحياني إذا حال بين رجل وأملا كه حتى تلفت لضمان عليه ولو فعل
 ذلك في المنقول ضمن وفي المختلفات التديمة إذا وقف بجنب دابة رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلك
 لا يضمن وأوضح من هذا إذا قاتل صاحب المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في أول
 الجنس الذي قبل هذا عن العيون ما يخالف هذا وفي التجنيس رجل أراد أن يسقي زرع فغنه انسان حتى
 فسد زرع لا يضمن وكذا ذكر في العدة وفي فوائد عني نظام الدين ختم ماء أرز آخر حتى هلك الارز هل يضمن
 أجاب شيخ الاسلام علاء الدين علي بن عبد المجيد وكان استاذنا انه يضمن فصول العمادية في ٣٣ في انواع
 الضمانات ومثله في جامع الفصولين وأقول مقتضى هذه الفروع أن تعيد مسألتنا بما لو وقع المتعلق فعلا
 في الساقط تأمل وأما لو قتل صاحب المال وتركه حتى تلف فوجه القول بالضمان فيه انه لما قتله فقد

مطلبه

احترق حانوت فهدم رجل
 داره لا يضمن صاحب الحانوت

مطلبه

فمن هدم حائط غيره ضمن
 قيمته

مطلبه

الحائط ليس من ذوات
 الامثال

مطلبه

إذا هدم حائط الوقف أجبر
 على بنائه

مطلبه

تعلق رجل برجل وخاصة
 فسقط من المتعلق به شيء

ضمنه

مطلبه

في تعريف القصب

مطلبه

حبس رجلا حتى ضاع ماله
 لا يضمن

أزال يد مالكة عنه وصار بيده حكماً فاذا تركه حتى تلف يضمنه تأمل * (سئل) * فيما إذا كان
 لزيد أرض يزرعها بنفسه ولا يدفعها من زراعة فزرعها عمرو وبذره حنطة بلا إذن مالكة المزبور واستقصى
 الزرع فهل الزرع للزراع * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل غرس في أرض آخر
 بدون إذنه ولا وجه شرعي فهل يؤمر بالقلع والرد * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا
 حث زيد أرضاً موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فعمد عمرو وزرعها بدون إذن الناظر ولا وجه شرعي
 ونبت الزرع ولم يدرك وقلة لا يضرب بالوقف فهل يؤمر عمرو بقلعه * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في رجل غرس اشجاراً لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه بدون إذنه ولا وجه شرعي ثم مات
 الرجل عن ورثة فهل يكون الغراس له يورث عنه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل
 زرع حنطة في أرض جارية في ملك زيد بلا إذنه ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدرك ويريد زيد
 تكليف الرجل قلع زرع المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * حيث لم يدرك الزرع فللمالك الأرض
 أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبي فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب وللمالك
 تضمينه نقصان أرضه ان نقصت الأرض بزراعته كما في جامع الفصولين وفي المجتبى زرع أرض غيره ونبت
 فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه فان أبي بقلعه بنفسه وقبل النبات يجزئ صاحب الأرض أن يشاء تركها
 تنبت فيما مره بقلعه وان شاء أعطاها ما زاد البذر فتم مبدورة ببذره غيره له حق القلع ويغرم وغير مبدورة
 فيضمن فضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعطيه مثل بذره والاول أصح منع من الغصب
 وذكره العلائي باختصار مفيد * (سئل) * في أرض وقف سليخة جارية في مشد مسكة آخر فعمد
 زيد وزرعها في مدة معلومة واستغلها كل ذلك بدون إذن من متولى الأرض ولا من له المشد لم تكن
 الأرض في اجارته في المدة المرقومة ويريد الناظر مطالبة زيد باجرة مثل الأرض المزبورة مدة زرع
 واستعماله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وقد أجاب الشيخ خير الدين عن مثله بقوله ليس له أن
 يطالبه بحصته من الخارج أو باجرة زرعها دراهاهم وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزراعاً يعطى ما هو المعتاد
 فيها على وجه المطلوب كما في فتاويه من المزارعة أقول الضمير في قول الشيخ خير الدين ليس له الخ عائد
 على المزارع فان سؤاله هكذا سئل عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد عليها وله يد
 سابقة في مزارعتها بالحصة المعهودة فيها اذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصة فهل لمزارعها أن
 يطالبه بحصته من الخارج أو باجرة زرعها دراهاهم اجاب لا وان قلنا الخ والحاصل أن المطالبة بالحصة
 أو بالاجرة لو كمل السلطان أو متولى الوقف لو سكنت الأرض وقفاً وليس للمزارع وصاحب المسكة
 مطالبة بشئ من ذلك لانه لاحق له في نفس الأرض فاحفظ ذلك فانه يخفى على كثيرين * (سئل) *
 في أرض معلومة في قرية معدة للاستغلال زرعها زيد بغير أمر صاحبها عمرو واستغلها قام عمرو وبطال
 الزرع بحصته من زرعها ولم يكن في القرية عرف من اقتسام الغلة انصافاً أو ارباعاً فهل يكون الخارج
 للزراع وعليه أجر مثل الأرض * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد أرض
 من جلة أراضي قرية معدة للأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه
 الربع من الزرع الشئوى فزرع عمرو والأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف ولزيد ما عليه
 العرف من الزرع * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف
 فان اقتصموا الغلة انصافاً أو ارباعاً اعتبروا الا فالخارج للزراع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف
 فتجب الحصة أو الاجر بكل حال فصولين اه أقول عبارة جامع الفصولين في الحادى والثلاثين ومن
 زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية ثم مرزفتاوى القاضى ظهير الدين

مطلب
 له أرض غير معدة للاستغلال
 بل يزرعها بنفسه فزرعها غيره
 بلا إذنه فالزراع للزراع

مطلب
 غرس في أرض غيره يؤمر
 بالقلع
 مطلب
 زرع في أرض موقوفة يؤمر
 بقلعه حيث لا يضرب بالوقف

مطلب
 مهم في أرض وقف مشد
 مسكتها لرجل زرعها لآخر
 بلا إذن فعله اجرتها لمتولى
 لا لصاحب المشد

مطلب
 غصب أرضاً معدة للاستغلال
 فعله اجرتها ان لم يكن
 في القرية عرف الخ

مطلب
 زرع أرض غيره بلا إذنه
 يعتبر العرف

زرع الاكارسين بمضى مدة المزارعة جواب الكتاب انه لا يكون مزارعة فالزرع كله للاكار وعليه
تصدق ما فضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كانوا يفتنون بخاري وقيل تكون مزارعة وقيل لو كانت
الارض معدة للزراعة بأن سكان ربهامن لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك على المزارعة فرب
الارض حصه على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا لو لم يعلم وقت الزراعة انه زرعهما على
وجه الغصب مريحا أو دلاله أو على تأويل فان من أجر أرض غيره بلاذنه ولم يحجزه ربهما وقد زرعهما
المستأجر فالزرع كله للمستأجر لا على الزراعة وان كانت الارض معدة الا في الوقف تجب فيه المحصة أو الاجر
بأي جهة زرعهما أو سكنها أعدت للزراعة أو لا وعلى هذا استقر فتوى عامة المتأخرين اه وحاصله أن في
المسألة قولين أو ثلاثة الاول انه اذا زرع أرض غيره بلا امره لا يكون غصب بل يحمل على المزارعة وحصه
رب الارض ما جرى عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول الثاني جواب الكتاب انه يكون غاصبا
والزرع كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره وأجر مثل عمله ويمكن حمل هذا على ما اذا لم يكن عرف
في اخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول الثالث انه يكون مزارعة اذا كان صاحبها أعدها
للاستغلال بأن كان يدفعها مزارعة لغيره ولا يزرعها بنفسه لانه يكون قرينة على أن الزارع انما اخذها
على وجه المزارعة على عرف تلك القرية لهما لو كان صاحبها يزرعها بنفسه يكون الزارع غاصبا فالزرع
كله له وقوله لكن انما يحمل الخ معناه أن كون ذلك مزارعة فيما اذا كان صاحبها أعدها لذلك وكان
في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الارض انما يتم اذا لم يعرف انه زرعهما على وجه الغصب أو بتأويل
عقد أو ملك ويوافق هذا ما قاله في البازية من المزارعة قال التاضي وعندى أنها ان معدة للزراعة
وحصه العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جاز استحسانا وان فقد أحد هما لا يجوز وينظر الى العادة
اذ لم يقر بأنه زرعهما لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان ممن لا يأخذ مزارعة ويأنف من ذلك فحينئذ
تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لو زرعهما بتأويل بأن استأجر أرضا لغيره المؤجر ولم
يحجزها ربهما وزرعهما المستأجر لا تكون مزارعة لانه زرعهما بتأويل الاجارة اه ويؤيده ما في غصب
الذخيرة قالوا في المعدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق
الدلالة وذكر في مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها تحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل ملك اه لكن
المشهور وهو المفتي به أن منافع الغصب غير مضمونة الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال الا اذا
سكن المعد للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب الاجارة عن التنوير وشرحه وقال في
شرح التنوير قبيل باب فسخ الاجارة مانعه وفي الاشباه ادعى نازل الحان ودخل الحمام وسكن المعد
للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت فكذلك مال اليتيم على المفتي به فتنبه اه وقول القسولين
الا في الوقف تجب فيه المحصة أو الاجر الخ أي تجب فيه المحصة ان كان ثمة عرف في اخذها مزارعة بحصه
معلومة والا فالاجر وقوله بأي جهة أي سواء كان غاصبا أو لا وذكر في الاسعاف انه لو زرع ارض الوقف
يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه والظاهر حمله على ما اذا لم يكن عرف أو على ما اذا كان الاجر أنفع للوقف
لقولهم يفتي بما هو أنفع للوقف فالحاصل أن من زرع أرض غيره بلاذنه ولو على وجه الغصب فان كانت
الارض ملكا أو أعدتها ربهما للزراعة اعتبر العرف في المحصة ان كان ثمة عرف والا فان أعدها للايجار
فالخارج كله للزارع وعليه أجر مثلها ربهما والا فان انتقصت فعلية النقصان والا فلا شيء عليه وان كانت
وقفا فان ثمة عرف وكان انفع اعتبره والا فاجر المثل وكذا لو كانت مال يتيم أو سلطانية فاغتنم هذا التحرير
المفرد الجامع بين كلامهم المبدد (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند
فوضع زيد يده عليها واستغلها واستوفى منفعها مدة بلا اجارة ولا اجرة قامت هند تطالبه بأجرة مثلها عن

قف

عبي هذا الحاصل المفيد
في مسألة من زرع أرض غيره
بلاذنه

مطلبه

غصب أرضا معدة للاستغلال
يجب الاجر

المدة المزبورة فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم ولو سكن دار معدة للغة أو دبر أرض معدة للاستغلال من غير استئجار يجب الاجر جامع الفتاوى من الاجارة * (سئل) * في حانوت ملك بين شريكين سكنها أحدهما مدة بدون اجارة ولا اجرة وهي معدة للاستغلال فهل لا اجرة عليه لشريكه * (الجواب) * قال في العمادية في الفصل (٣٢) في انواع الضمانات بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه وبذلك حصل الجواب وذكر قبيله مانعه وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشركة بغيبه صاحبه ثم جاء الآخر يطلب أجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لأن الدار المشتركة في حق السكنى وفيما كان من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقعود ووضع الامتعة في عطل عليه امانافع ملكهما وانه لا يجوز اذا كان هكذا صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة اه * (سئل) * في طاحونة ماء مشتركة بين بالغين ویتيم لكل حصة معلومة فيها فاستعملها البالغان بالطعن بهامدة بلا اجارة ولا اجرة حتى بلغ الیتيم رشيدا فطالهما الا أن باجرة مثل حصته مدة استعمالهما فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي الخيرية من الاجارة سئل في بئر معدة مخزن الغلال بالاجرة بين یتيم وبالغ آجره البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصة الیتيم من الاجرة لوليه أم لا اجاب نعم يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه اجرة مثل حصة الیتيم كما افنى به المتأخرون المحاقلة بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم اه ومثله في التمر ناشية من الشركة * (سئل) * في حانوت معدة لصبغ الاثواب جارية في وقف أهلى وضع زيد فيها بعض آلة الصبغ كالدق والحلة وغيرهما وعطل الحانوت مدة بدون اجارة ولا اجرة ويريد ناظر الوقف المزبور مطالبة زيد باجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * منافع الغصب غير مضمونة استوفاءها وعطلها فانها غير مضمونة عندنا الا أن يكون المغصوب وقفا أو مال یتيم أو معدا للاستغلال الخ تنوير من الغصب أقول ومثله في الدرر والعجب من الشربة الى حيث قال في حاشية الدرر وليتظر فيما لو عطل اه فانه يفيد أنه لم يره مع أن الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفاءها أو عطلها * (سئل) * في دار ملك بين اخوة ثلاثة بالغين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا اجرة ولا اذن واستعدت معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه لحصة أخويه * (الجواب) * نعم قال في الدرر المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام المملوك لا تضمن بالغصب والاتلاف وقال في التنوير ومنافع الغصب استوفاءها وعطلها غير مضمونة الا أن تكون وقفا أو مال یتيم أو معدا للاستغلال الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد * (سئل) * في دار معدة غير معدة للاستغلال مشتركة بين یتيمين وبالعين سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لحصة الیتيمين ولا اجرة فهل يلزمهم اجرة المثل لحصة الیتيمين في المدة * (الجواب) * يلزمهم ذلك اقول الضمير في سكنوا عائد على البالغين فقط ووجه لزومهم الاجرة أن مال الیتيم ملحق بالوقف كما مر عن الخبير الرملى وأما قول التنوير الا اذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع للعدا للاستغلال فقط كما افاده شارحه اله لاثى وينبأ سابقا * (سئل) * في دار جارية في وقف أهلى للاستغلال على زيد وامرأتين فسكن زيد في كاملها بالغلبة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعى ولم يدفع لهما شيئا من اجرتها فهل تلزمه اجرة مثل حصتها مدة سكناه فيها * (الجواب) * نعم في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه احدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى او للاستغلال فانه يجب فيه الاجر ايضا ومثله في البرازية

مطلبه
سكن أحد الشريكين
في الحانوت المعدل للاستغلال
لا يلزمه اجرة

مطلبه
طاحونة مشتركة بين یتيم
وغيره استعمالها الشريك
للیتيم اجرة حصته

مطلبه
اذا عطل الحانوت مدة يلزمه
الاجر

مطلبه
تجب الاجرة لحصة الیتيم

مطلبه
سكن أحد المستحقين في دار
الوقف بالغلبة تلزمه الاجرة

وصور المسائل والجزم والقنينة وأفتى به خاتمة المحققين الخبير الرملي وحسبنا غيره ممن يعتمد على افتائه
 * (سئل) * في جماعة أسكنهم ناظر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمهم بمجهة الوقف
 اجرة المثل مدة سكنهم * (الجواب) * نعم قال في العمدية وفي الفتاوى متولى الوقف اذا سكن دار
 الوقف بغير أجر ذكره لال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار
 معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطعا لا طعام الفاسدة وعليه الفتوى اه
 ومثله في جامع الفصولين والرحيمية * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته غصبا في دار جارية في ملك
 الزوجة وأهلها مدة سنين بلا اجارة ولا اجرة وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة لهم * (الجواب)
 حيث سكن غصبا ولم تكن الدار وقفا ولا يتلم ولا معدة للاستغلال لا يلزمه اجرة في تلك المدة المزبورة
 والله تعالى أعلم وان نقص المصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير فيستند
 بخير المالك بين تضمين الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد برأية
 * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته في دار وقف بدون اجارة ولا اجرة حتى مات الرجل عنها وعن
 تركته فهل تؤخذ اجرة الدار من التركة أو من الزوجة * (الجواب) * تؤخذ اجرة الدار من تركته
 الرجل لا من الزوجة لان الرجل متبوع والزوجة تابعة والاجرة تلزم المتبوع لا التابع قال في البرازية
 من الاجارة في نوع المتفرقات ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع
 اه وفي وصايا التنوير أهل الرجل زوجته الخ * (سئل) * فبين غصب أرضا وبني فيها أرضا ورس
 وقيمة البناء والغراس أكثر من قيمة الأرض هل يملك الأرض بقيمتها أم يؤثر بالقلاع * (الجواب) *
 أجاب شيخ الاسلام على افندي مفتي الروم انه يؤثر بقلاع ذلك ولا يلتفت لهوله ونعم هذا الجواب فان فيه
 سداب الظلم والغصب وان كان في المسألة اختلاف وأخذ جوابه من فتاوى أبي السعود رحمه الله تعالى
 ومن القهستاني وعبارة القهستاني ومن بني بناء في أرض غيره غصبا وأغرس شجرا كذلك أمر الغاصب
 بالقلاع أي قلع البناء والشجر والرد أي رد الأرض فارغة الى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض
 وقال الكرخي انه لا يؤثر به حينئذ ويضمن القيمة وهذا أوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه أفتى
 بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه حسن ولكن نحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لاشياخنا فانهم كانوا
 لا يتركون جواب الكتاب كما في العمدية من الفصل الثاني والثلاثين من أنواع الضمانات اه وفي هامش
 الانقروى مانصه ولا يفتي بقول الكرخي صرح به أبو السعود العمادى وقال في نور العين يقول المحقير عدم
 انقطاع ملك المالك هو المذكور وحده في الجامع الصغير والهداية والمخلاصة وعامة المتون ولكن اختير
 في شروح الهداية وغيرها قول الكرخي ولعل الاول قياس والثاني استحسان وهو الاول لما ذكره الامام
 قاضيان في فتاواه أن لصاحب أكثر المالكين أن يملك الاثر بقيمته ونظائره كثيرة كدابة ابتلعت
 لؤلؤة فلو قيمة اللؤلؤة أكثر فليربها أن يملك الدابة وكدابة أدخلت رأسها في قدر رجل ولم يمكن إخراج رأسها
 الا بكسر القدر لو قيمتها أكثر من قيمته فليربها أن يملكه بقيمته اه قلت ويمكن أن يفرق بين هذه المسائل
 ومسألة الغصب بأن فعل ذلك في هذه المسائل أمر اضطرارى لصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو
 فعل اختياري مقصود والذي أفتى به المولى على افندي هو الاول والاخرى في هذا الزمان لقلية أهل الظلم
 والغاصبين وبشهادة قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام الزليعي أي ليس لذى
 عرق ظالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من المجاز كما يقال صام نهاره وقام ليله قال تعالى فيها
 مفرق كل أمر حكيم ولان الأرض باقية على ملكه اذ لم تصرمستهلكة ولا مفصولة حقيقة ولا وجد فيها
 شيء يوجب الملك للغاصب فيؤمر بتفريقها وردها الى مالكها كما اذا شغل طرف غيره بالطعام ثم ذكر ما اذا

مطلبه
 اسكنهم الناظر بلا اجرة
 فعليه اجرة المثل
 مطلبه
 غصب دارا وسكنها لا يلزمها
 اجرة
 مطلبه
 فيما اذا نقص المصوب عند
 الغاصب
 مطلبه
 سكن دار اليتيم أو الوقف
 بأهله وأتباعه فأجر المثل
 عليه
 مطلبه
 تؤخذ الاجرة من المتبوع
 مطلبه
 فيما اذا كانت قيمة البناء
 أو الغراس أكثر من قيمة
 الأرض المصوبة

زادت قيمة البناء وهذا التعليل والمحدث الشريف يستأنس به لما أفتي به المولى أبو السعود **(سئل)** *
 في جعل مشترك بين زيد وعمر وذبحه عمر وبدون إذن من شريكه زيد ولا وجه شرعي ويريد زيد تضمين
 عمر وقيمة حصته منه فهل له ذلك **(الجواب)** * نعم في الأصح قال في العمدية في الفصل ٣٢ ومن
 ذبح شاة غيره هالكها بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه وإن شاء أخذها وقرمه نقصان **وكذا**
 الجوز ووكذا إذا قطع يدهما وهذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وروى عنه أن شاء أخذها ولا شيء له
 والأول أصح اهـ ومثله في التنوير من الغصب **(سئل)** * فيما إذا غصب زيد شجرة زيتون لعمر
 وقطعها وغرسها في ملكه فنبتت وأدركت فهل تكون الشجرة المزبورة لزيد ولصاحبها عمر وقيمتها
(الجواب) * نعم ويلزم الغاصب التعزير الثلاثي بحاله إذا عله ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب
 ثالثة صغيرة فغرسها في ملكه فلدركت في أرضه فلصاحب الثالثة قيمة الثالثة ولا سبيل له على النخلة عندنا
 لأنها صارت تبعاً لأرضه ولو غصب ثالثة ولم تردد فإن لم تنبت فلا شك أنها ترد على المالك وإن نبتت ولم
 تردد ينبغي أن ترد على الغاصب منه أيضاً لأنه وضع المسألة في الزيادة في غصب المبسوط لعدم السلام
 أبي السرر رحمه الله تعالى حمادية في ٣٢ ومثله في الفصولين والثالثة صغار الخيل قاموس **(سئل)** *
 في رجل عمد إلى كرم آخر وقطع أشجاره ظمأ وعدواناً فهل إذا ثبت عليه ذلك يلزمه التعزير وقيمة ما قطعه
 قائماً في أرضه **(الجواب)** * نعم كما أفتي به الشيخ اسماعيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الأرض
 وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما وكذا الزرع حمادية وفيها أيضاً قطع أشجار كرم إنسان
 بضمن القيمة لأنه أتلف غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الأشجار النابتة ويقوم مقطوع
 الأشجار بفضل ما بينهما قيمة الأشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار إن شاء دفع الأشجار والمقطوعة
 إلى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك الأشجار ورفع من تلك القيمة قيمة الأشجار والمقطوعة وضمنه
 حصة الباقي وذكر الفقيه أبو الليث في فتاواه مسألة قطع الأشجار هكذا ثم قال وإن كانت قيمة الأشجار
 مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه أقول فلو كانت قيمة الكرم مع الأشجار النابتة ألفاً مثلاً وبدون
 الأشجار سبعمائة كانت قيمة الأشجار قائمة ثلثمائة وهي فضل ما بين القيمتين فإن شاء المالك دفع له الأشجار
 المقطوعة وضمنه قيمتها قائمة وهي ثلثمائة وإن شاء أمسكها ونظر إلى قيمتها مقطوعة فإن كانت قيمتها
 مقطوعة مائة مثلاً رفع عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها قائمة وهو مائتان وإن كانت قيمتها مقطوعة
 وقائمة سواء واختار ما سلكها فلا شيء على القاطع وذلك مثل الصفاف والمحور بالمهمة فإن قيمته قائمة
 وقت القطع لا تزيد على قيمته مقطوعاً بخلاف شجر الكرم ونحوه فإن قيمته قائمة أصلاً للكرم أكثر من
 قيمته مقطوعاً لا يصلح الاحتياط هذا ما ظهر لي في بيان هذا المقام فتأمل **(سئل)** * فيما إذا وضع زيد
 يده على كرم غيب لعمر ونصرف بعينه بطريق الغصب ولم يدفع لعمر ومنه شيئاً ثم رد الكرم لعمر ووافق
 من رد مثل الغيب الذي تصرف به فهل عليه رد الكرم لحيث لم يقطع المثل **(الجواب)** * نعم زوائد
 الغصب مطلقاً أي سواء كانت متصلة كالسمن والحسن أو منفصلة كالولد والثمر لا تغني الأباة تعدي
 أو المنع بعد الطلب لأنها أمانة وحكمها هذا درر من الغصب ومثله في التنوير وغيره والغيب مثلي كافي
 العمدية ولو كان العين الغصب قد هلك وهو من ذوات الأمانات فإن كان السعري المكان الذي التزمه
 مثل السعري مكان الغيب أو أكثر فإنه يبرأ برء المثل وإن كان السعري هذا المكان أقل فالملك بالخيار
 إن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغيب وقت الغيب وإن شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان مخصوصة
 أكثر بخير الغاصب إن شاء أعطى مثله في مكان مخصوصة وإن شاء أعطاه قيمته حيث غصب إلا أن يرضى
 الغصب منه بالتأخير وإن كانت القيمة في المكانين سواء كان للغصب منه أن يطالبه بالمثل خاتبة في

مطلب
 من ذبح شاة غيره هالكها
 بالخيار
 مطلب
 غصب شجرة صغيرة وغرسها
 في أرضه
 مطلب
 قطع أشجار غيره لزومه
 قيمتها قائمة وعزر

العنب من الفصل الأول المصوب لوقائما يأخذه مال كه مثليا أولا في كل الوجوه الا ان كانت بلدة
 المحصورة أقل من قيمة بلدة العنب فيحذف ذلك خيارا ثلاث رضى به أو انتظر أو اخذ قيمته مكان
 العنب يوم المحصورة جامع الفصولين * (سئل) * فيما اذا كان زيد وعمرو والاخوين غراس
 عنب وزيتون قائم في أرض وقف بالوجه الشرعي وهو جار في ملكهما نصفين فغاب زيد فحوتمان سنين
 فتصرف عمرو بجميع ثمر الغراس المذكور لنفسه بلا إذن من أخيه ولا اجارة ولا وجه شرعي ثم حضر
 أخوه وطالبه بمثل ما تصرف به من حصته من الثمر فهل يلزم عمر ائتمل ما تصرف به من حصته أنعيه زيد
 من الثمر المزبور * (الجواب) * نعم لان العنب مثلي كافي عامة الفتاوى خلافا لقوائد صاحب المحيط
 كافي العمادية وكذا الزيتون مثلي مكمل مضمون بمثله كافي الخيرية ويجب المثل في المثلي كالمكمل
 والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمراد بالمثلي ما يوجد له مثل
 في الاعواق بلاتفاوت بين أجزائه يعتد به وما لا يكون كذلك فهو قيمي ثم المثل قد يكون مصنوعا فيحسب
 تخرجه الصنعة عن المثلية يجعله نادرا بالنسبة الى أصله كالقمحة والقدر والابريق يكون قميما قد يكون
 مصنوعا بحيث لا تخرجه عن المثلية لقاء كثرته وعدم تفاوته كالدرهم والدنانير المضروبة درر من العنب
 كل ما يكال أو يوزن وليس في تبعيضه مضرة يعني غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب كالجوز
 والبيض والفولس ونحوها وذ كر صدر الاسلام أبو اليسرى شرح كتاب العنب ليس بكل مكمل مثلية
 ولا كل موزون إنما المثلي من المكيلات والموزونات ما هي متقاربة أماما وهو متفاوت فليس بمثلي فكانت
 المكيلات والموزونات والعدديات سواء عمادية وذ كر فخر الاسلام في الجامع أن اللحم من ذوات الامثال
 والكمثرى والمشمش والنوخ كلها من ذوات الامثال لانها عددي متقارب وفي شرح القدرى وثمار
 النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلا بمثل فأما
 بقية الثمار فكل نوع من الشجر جنس واحد والعنب مثلي وكذا الزبيب وكلها جنس واحد كذا ذكر
 في عامة الفتاوى وفي فوائد صاحب المحيط وأحاله الى زيادات الفقيه أبي الليث أن العنب من ذوات
 القيم وفي الفتاوى المحل والعصير مثليان وكذا الدقيق والنخالة والجص والنورة والقطن والصوف
 وغزله والتبن وجب جميع أنواعه مثلي وفي اللحم اختلاف والسكان والابريس والنحاس والصفرو الرصاص
 والحديد والحناء والوسمة والارياحين اليابسة كلها مثلي والمجد مثلي وفي موضع آخر انه قيمي وأحاله الى
 رواية أنه من ذوات الامثال وفي فوائد صاحب المحيط أنه من ذوات القيم عند أبي خنيفة وأبي يوسف
 والكاغد مثلي والرمان والصفرجل والقنار والبطيخ مما يتفاوت أحاده فتسكون من ذوات القيم وكل
 موزونين اذا اختلط بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من أن يكون مثليا وبصير من ذوات القيم
 والسرقة من ذوات التسم وكذا المحطب وأوراق الشجر كلها والبسط والمحصر والبوارى والادم والصرم
 والمجلود كلها قيميات كالتياب والابرة والارياحين الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم
 ولهذا لا يجوز السلم فيها ولا استقرضها أما الارياحين اليابسة التي تكال وتوزن فمضمونة بالمثل عند
 استملاكها فيجوز السلم والقرض فيها من فصول العمادى الفهم مثلي والتراب من ذوات القيم وقيل مثلي
 حاوي الزا هدى اللبن مثلي خيرية من الدعوى الزيت مثلي خيرية من البيع الفاسد الزيتون مثلي خيرية
 قبيل الاقالة الغزل المصبوغ من ذوات الامثال يتيمة الدهر أقول قال صدر الشريعة رحمه الله تعالى
 اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكيل والموزون والعددي المتقارب مثليا مع أن كثير من الموزونات
 ليس بمثلي بل من ذوات القيم كالقمحة والقدر ونحوهما فأقول ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند
 البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن مبنيا على السكيل والوزن أو العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا

مطلب
 العنب مثلي وكذا الزيتون
 مثلي مكمل مضمون بمثله
 مطلب يجب المثل في المثلي
 مطلب في تعريف المثلي
 مطلب اللحم والكمثرى والمشمش
 والنوخ مثليات

مطلب
 ثمار النخل كلها جنس واحد
 مطلب العنب مثلي وكذا الزبيب
 مطلب المحل والدقيق والنخالة
 والجص والنورة والقطن
 والصوف وغزله والتبن
 مثليات

مطلب السكان والابريس
 والنحاس والصفرو الرصاص
 والحناء والوسمة والارياحين
 اليابسة

مطلب الماء والكاغد مثلي
 مطلب الرمان والصفرجل
 والقنار والبطيخ قيمي

مطلب
 الفهم مثلي وكذا اللبن
 والزيت والزيتون والغزل
 المصبوغ
 تحرير مهم في بيان المثلي من
 القيمي

قوله ليس المراد الخ أى لان
 ما يوزن عند البيع قد
 يكون فيه تفاوت بين أبعاضه
 كالواقي من النحاس
 والمحل ونحو ذلك فانه اذا
 كان اثنان منها رطلا مثلا
 لا يكونان كل واحد منهما
 مثليا تأمل اه منه

الشيء فغير بدورهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالتقمة والقدر لا يكون مثليا ثم لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلس وكل ذلك مثلي اذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات وكل ما يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفتاه المثلثات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك هنا يوجد له المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وليس كذلك هن ذوات التيم وما ذكر من الكيلى واخواته فبني على هذا اه ومتضمنى هذا أن المذروع الذى لا يتفاوت مثلي كثوب كرباس نسج من غزل واحد فن ائلف ذراعاً من ذلك الثوب يضمه بمثله من ذلك الثوب او من ثوب آخر نسج من ذلك الغزل اذا لم يكن بينهما تفاوت يعتد به ومثله يقال اذا كانت الشقة مشتملة على عدة اوثاب يضمن كل ثوب منها ثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين اوثابها نسجاً وغزلاً يعتد به أى من حيث الرغبة او الثمن حتى ان كل ثوب منها بكذا كما يقال كل ذراع من هذا الثوب بكذا فهذا مثلي ايضا لان المدار على عدم التفاوت لا على خصوص كون ذلك الشيء مكبلاً وموزوناً او عدد ديامتقاربا ولذا كان الموزون المختلف غير مثلي لوجود التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه تحت العددي المتقارب فليس بخارج عن المثلثات الثلاثة التى ذكرناها لان المراد بالعددي المتقارب ما ليس مكبلاً ولا موزوناً مما لا يتفاوت لغيره فلان قلت قد صرحوا بأن نحو الدبس والقطر غير مثلي لتفاوتيه بالصنعة مع انه موزون فكذلك نحو الكزباس قلب المراد أن الدبس مثلي لا يختلف من حيث الطبخ فقد يكون هذا الدبس المطبوخ في هذا القدر احسن من دبس آخر طبخ في قدر آخر اما اجزاء ذلك الدبس الواحد المطبوخ كله جملة في قدر واحد لا تفاوت بين لغيره فن ائلف من ذلك الدبس رطلا مثلاً يضمه برطل من ذلك الدبس بعينه اذا وجد ولذا ذكر في العمادية ما حاصله أن الصابون قيمى لان الدهن في هذا الصابون قد يكون اقل منه في الآخر حتى لو كانا على السواء بأن كانا من دق واحد يضمن مثله وعلى هذا خالفه الشيخ اسماعيل الحائك مفتى دمشق في كتاب السلم من فتاواه عن فتاوى الصيرفية من أن في الصابون قولين يمكن التوفيق فيه بينهما بما ذكرناه عن العمادية والله تعالى أعلم فاعتنم هذا التحرير المنير * (سئل) في رجل له غراس ثوب مشاق آجره من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها منه وتصرف زيد بورق الثوب في بعض المدة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون بحاسبة زيد على قيمة ما تصرف به من الورق واقتطاعه من الاجرة التى دفعها المورثهم ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك * (الجواب) نعم لان اوراق الشجر كلها من ذوات النقيم كما صرح بذلك في العمادية * (سئل) في رجل أخذ في سفره من زيد قربتين مملوءتين من الماء وتصرف بهما بماءهما بلا وجه شرعى في مكان يعز الماء فيه فهل يلزمه قيمتهما يوم أخذهما * (الجواب) نعم يلزمه قيمة القربتين وما هما يوم أخذهما والماء قيمى على الاصح خيرية من الاجارة * (سئل) فيما اذا كان زيد ذبل دواب أخذها لا لقائه في أرضه لاصلاحها واستكثار ريعها ووضعها في بيت عمرو وفيه وأتلفه بدون وجه شرعى فهل يضمن قيمته لزيد * (الجواب) نعم لان السرقين من ذوات التيم كما نص عليه في العمادية * (سئل) في رجل غصب زيتاً معلوم التدرج جماعة وتصرف فيه بلاذن منهم ولا وجه شرعى فهل يلزمه مثل الزيت لهم حيث لم يتقطع المثل * (الجواب) نعم * (سئل) في الغاصب اذا جاءه بحمار المنصوب وقال ان المنصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب يمينه في ذلك * (الجواب) نعم قال في متفرقات غصب البزازية جاء الغاصب بثوب وقال المنصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فالتول للغاصب اه ولو اختلفا في عين المنصوب أو صفته أو قيمته فالتول قول الغاصب مع يمينه تتارخانية من

مطلبه

اجر غراس ثوب مشاق

مطلبه

أوراق الاشجار كلها من

ذوات التيم

مطلبه

الماء قيمى على الاصح

مطلبه

السرقين قيمى

مطلبه

الزيت مثلي

مطلبه

اختلفا في عين المنصوب

أو صفته أو قيمته فالتول

لغاصب يمينه

الفصل الثاني في النصب * (سئل) * فيما اذا كان لزيد قطن معلوم قائم في اراضي قرية فغصبه شيخ القرية مع آخر وتصرفا به لنفسهما بلا وجه شرعي ويزعمان أنه بلغ قنطارين ونصف قنطار ولزيد بيعة عادلة تشهد أن قدر الذي تصرفا به من قطن زيدا ثمانية قنطاري فهل تبطل بيعة زيد ويقضى بموجبها بالطريق الشرعي ويلزمهما لزيد مثل التطن * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا أودع زيد عند عمرو قدرا معلوما من الشعير وغاب زيد فباع عمرو والشعير بلاذن زيد ولا وجه شرعي وتمرد العبد العن لاستهلا ككاهم حضر زيد ولم يحجز البيع وطالب عمر برده مثل شعيره والمثل لم يقطع فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في حصان مشترك بين زيد وعمرو ولكل منهما حصته معلومة فيه وهو عند عمرو فطلبه زيد منه مرارا لينتفع به في نوبته فغصه منه ظلما مع قدرته على تسليمه له وبقي عنده ايا ما حتى هلك ويريد زيد تضمين عمرو قيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك حيث طلبه منه في نوبته فغصه منه ظلما كما في التنوير من الوديعة * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ماهرة دفعها لعمرو ليعفها ويربطها في داره على أن يكون له ثلاثة قراريط منها فخالف عمرو وربطها في بستانه وهو ليس حوز مثلها فسرقت من البستان ويريد زيد أن يضمه قيمة نصيبه من الماهرة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في راعي معز قاده اقر بيا من كرم آخر وسيدها فيه عمدا فأتلفت الكرم فهل يكون الضمان على الراعي * (الجواب) * نعم حيث قاده الراعي قريبا من الكرم المذكور بحيث لو شات تناولت منه بعض الراعي ذلك كما في الفصل العاوية في انواع الضمانات وجامع الفصولين نقل عن فتاوى العتاني * (سئل) * في بقرة مشتركة بين زيد وعمرو ونصفين وهي عند زيد فأخذها عمرو وحرث عليها عدة ايام بدون اذن شريكه زيد ولا وجه شرعي فرضت وماتت بسبب ذلك فهل يضمن عمرو نصيب شريكه منها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل اتهم آخرا بسرقة متاع فاشتكى عليه لمحاكم سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمثل هذه السعاية فقتل المتهم المذكور بدون وجه شرعي ولاتهم ورثة يريدون أن يقتضوا من الساعي المذبور فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان بين زيد وعمرو شركة فقتل سميها وانفصل كل منهما عن الآخر فشارك زيد على عمرو عند حاكم سياسة مع وجود القاضي في البلد بعد قوله ان اشتكى عليه وغرمت شيئا فأنا قائم به فغرم عمرو بسبب ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي * (الجواب) * له الرجوع به على الساعي على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما صرح به في جواهر الفتاوى والمسألة في الكتب شهيرة وهذا اذا لم يكن السلطان عز نصره منع الولاية من تضمين السعاة وبالله التوفيق رجل سعى الى السلطان برجل فأخذ منه مالا ثم مات الساعي فللمظلوم أن يأخذ قدر الخسران من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السغدني وغيره من مشايخنا أن على الساعي ضمان ما هلك بسعائه وجعلوه بمنزلة المودع اذا دل السارق على سرقة الوديعة صيانة لاموال المسلمين وذكر الامام عمرو والحلي أن كان السلطان معروفا بالظلم يصادر بسبب سعائه فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه قلت لا حاجة الى هذا التقيد في هذا الزمان والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه وان كان المذكور في التوازل عن أبي القاسم الصفار أن لشيء عليه في الدنيا وانما عليه وزر في القبي اه جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب اذا سعى الى السلطان بغير حق لا ضمان على الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد في زماننا زجر المظالم وصيانة لاموال الناس ذخيرة من الفصل الثامن في الغصب سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع بلارفع الى السلطان أو بمن يعاشر الفسق ولا يمنع منه

مطلب
تقبل بيعة المالك أن التطن
المغصوب قدره كذا

مطلب
باع المودع الشعير يلزمه مثله
مطلب
منعه من الانتفاع بالحصان
المشترك في نوبته حتى هلك
يلزمه قيمة حصته

مطلب
أمره بربط مهرته في داره
فربطها في بستانه ضمن
مطلب
قاده المعز قريبا من كرم الغير
ضمن ما أتلف

مطلب
حرث على البقرة المشتركة بلا
اذن شريكه ضمن

مطلب
اتهمه بسرقة فقتله الحاكم

مطلب
في ضمان الساعي

أوقال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم انه وجد كثر افقرمه شيئا لا يضمن ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لوسعي بغير حق عند محمد زجراله أي للساعي وبه يقتضى وفي الخاتمة ولوسعي رجل إلى سلطان ظالم وقال ان لفلان مالا كثيرا وأنه وجد مالا وأصاب ميراثا وقال عنده مال فلان الغائب وأنه يريد القصور بأهلي فان كان السلطان ممن يأخذ المال لهذه الأسباب كان ذلك سعيام وجبا للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلم ولا محتسبا في ذلك فكذلك ولو قال انه ضربني أو ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا له وفي العدة من قال عند السلطان ان لفلان فرسا جيدا أو جارية جميلة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبده غيره اذا كان ذلك الغير بحال القدرة على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي من الغار وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن أخبر المكاس الذي يأخذ المكاس من التجار وغيرهم بأن شخصا اشترى الشيء الفلاني أو أخفى الشيء الفلاني فحضر اليه وأخذ منه المكاس هل يضمن ما أخذه المكاس أولا الجواب نعم يضمن نظير ما أخذه المكاس حيث أخذه بأخباره وفيها سئل عن المحاكم السياسي اذا أمسك رجلا وعاقبه بالضرب الليم بشكاية آخر له حتى سرقة اتهمه بها الشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعي هل ديتة على من شكاه أو على المحاكم فأجاب ديتة على المحاكم اه قال في المنع وفي القنية راقا للجم الأئمة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأقضى بقائه وضرب المشكوك عليه فكسر سننه أو يده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهرب وتسور جدار السجن فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا قيل اتقوا بالضمان في مسألة الهرب قال لا ولو مات المشكوك عليه بضرب التنازل لا يضمن الساعي لان الموت فيه نادر فسعايته لا تقضى اليه غالبا اه وهذا ما اعتمد عليه شيخنا جني ابن نجيم في فتاويه وهو جدير بالاعتماد فان القول بتضمن السعاة في الأموال خلاف اصول اصحابنا الخ اه (فائدة) في المحاوى قوم الدلال المتاع للخرانة السلطانية أو للامراء بما لا يتعاب فيه فأخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال تمام قيمته من حاشية الخبير الرملى على جامع الفصولين من الفصل ٣٦ وفيها عن غضب الولوالجية رجل انتقد دراهم رجل ولم يتحسن الانتقاد فلا ضمان عليه ولا أجر له أما عدم الضمان فلانه مجتهد أخطأ في اجتهاده وأما عدم الاجر فلانه لم يفعل ما أمر اه

* (كتاب الشفعة) *

* (سئل) * فيما اذا كان زيد دار جارية في ملكه أرضا وبناء وهي ملاصقة لدار هند وتريد هند بيع دارها فاذا باعها هل يسوغ لزيد أخضاها شفعة الجوار بطريقه الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وعمرو أرضا وبناء فاشترى بكر من زيد حصته المعلومة منها بمن معلوم من الدراهم مشار اليه مقبوض بيد البائع مع صرة فلوس اشير اليها وجهل قدرها وضعت في المجلس بعد قبضها ويريد عمرو أخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لان الثمن معلوم حال القدر ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره * (سئل) * فيما اذا كانت دار مشتركة بين هند وجاعة بطريق الملك له ندر بهما ولهم الباقي فباعوا حصتهم من الدار من زيد بمن معلوم من الدراهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فور علمها بالبائع ويزعم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى انها قالت قبل صدور البيع أنا بيع حصتي معكم فهل لها الشفعة ولا عبرة بزمهم المشتري ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عتار يبيع وله جيران ثلاثة لاصقون له طلبوا أخذه بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل يكون بينهم أثلا ناعلى قدر رؤوسهم * (الجواب) * نعم

* (سئل) *

مطلب
لوسعي بغير حق يضمن

مطلب
لو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق

مطلب
يضمن الذي أخبر المكاس

مطلب
مان المشكوك عليه من الضرب فديتة على المحاكم لا على الشاكي

مطلب
اذا قوم الدلال المتاع للسلطان بعين فاحش يضمن تمام القيمة

مطلب
لا ضمان على الصيرفي اذا أخطأ في النقد ولا أجر له

مطلب
كتاب الشفعة

مطلب
ثبت الشفعة بالجوار

مطلب
جهالة الثمن تمنع الشفعة

مطلب
لا يسقط حق الشفيع بقوله قبل البيع أنا بيع حصتي

مطلب
الشفعة على قدر رؤوس

* (سئل) * في دار وقطعتي أرض جاريات في ملك زيد وأخوات ثلاث وابن عمهن لكل حصة فيها فباعنا اختان وابن عمهما حصتهم من ذلك لا ختمنا بمن معلوم فطالب زيد المبيع بشفعة الخليط بوجهه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر رؤوس الشفعاء والمشتري كواحد منهم * (الجواب) * نعم والشفعة بقدر رؤوس الشفعاء لا الملك تنويروكون المشتري كواحد منهم صرح به في التحيرية من الشفعة فراجعها أقول وذكر الثانية في التنوير أيضا في باب ما ثبت في فيه قال في التنوير وشرحه للعلائي وثبت لمن شري أصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا للدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريك والدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده اهـ وبیان ذلك أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شركيه فاشتراها منه لنفسه بالأصالة أو لغيره بالوكالة فطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث جارا فقط فلا شفعة له لأن المشتري خليط فيقدم على الجار وذكرها أيضا في القنية فقال اشتري الجار دارا ولو لها جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفان لأنهما شفعيان قال ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري أي إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قيمت أنلانا أو رابع فأرباعا ثم نقل عن الظهيرية لو سلم المشتري كلها للجار كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء وتماه في رد المختار * (سئل) * فيما إذا كان لزيد بيت ملاصق لبيت عمرو فباع زيد بيته بمن معلوم من أجنبي فهل لعمرو وأخذه بمثل الثمن بشفعة الجوار * (الجواب) * نعم وإنما قيدنا بمثله لقول الفقهاء الشفعة هي تملك البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه بمثله لومثليا والافقيمية كما في شرح التنوير للعلائي وفيه من باب طلب الشفعة في الشراء بمثل يأخذ بمثله وفي القمي بالقيمة اهـ * (سئل) * في عبارة دار معلومة مشتركة بين زيد وهند باع زيد حصته المملوكة منها من بكر بمن معلوم من الدراهم قامت هند تدعى شفعة الخليط فهل لاشفعة في البناء * (الجواب) * نعم لاشفعة في البناء كما في الملتقى والتنوير وغيرهما وفي فتاوى اللطفي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه فهل فيه شفعة أولا أجاب لاشفعة في بيع البناء بدون الأرض كبيع الشجر بدونها كما في المتون وغيرها * (سئل) * في رجل اشترى دارا معلومة ملاصقة لبناء دار مملوكة لزيد قائم في أرض وقف فتسام زيد بزيد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له * (الجواب) * نعم والبناء والتخل لا يستحق بهما الشفعة عني على الكثر وفي الوهبانية وما في بناء شفعة ولا به * وأم التري بالعكس بعض يقرر أي لاشفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في البناء المبيع * (سئل) * في رجل اشترى دارا معلومة ملاصقة لدار جارية في وقف أهل قام المشتق الساكن في دار الوقف المزبورة يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له * (الجواب) * نعم وفي التجريد لاشفعة في الوقف ولا بجواره شرح المجموع لابن ملك من الشفعة ومثله في التنوير * (سئل) * فيما إذا كان لزيد وأخوته مشد مسكة في أرض وقف سليخة ففرغ أخوته عن نصيبهم من ذلك لعمرو وأجاز المتولى ذلك ويزعم زيد أن له الشفعة في ذلك فهل لاشفعة له * (الجواب) * نعم * (سئل) * في الشفيع إذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط حقه منها لذي يئنه شرعية ثم أراد ألا يأخذ المبيع بالشفعة فهل لنس له ذلك وبطلت شفعته * (الجواب) * نعم قال في المنح وبيطها تسليمها بعد البيع فقط بخلاف تسليمها قبله كما تقدم لأن استناط المحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالاستقاط علم بالسقوط أو لم يعلم كما تقدم لأنه لا يعذر بالجهل بالأحكام في دار الاسلام اهـ * (سئل) * فيما إذا بنى المشتري في الدار المشفوعة هل يأخذ الشفيع بالثمن وبقيمة البناء أو يكلف المشتري قلعه ويأخذ الأرض فارعة أم لا * (الجواب) * نعم

مطلبه
إذا اشترى أحد الشركاء فهو
في الشفعة كواحد منهم

مطلبه
يأخذ الشفيع بمثل الثمن لو
مثليا والافقيمية

مطلبه
البناء لا تستحق به الشفعة

مطلبه
لا شفعة في الوقف ولا بجواره

مطلبه
لا شفعة في مشد المسكة

مطلبه
تسقط الشفعة بالاستقاط بعد
المبيع لا قبله

مطلبه
فما لو بنى المشتري في الدار
المشفوعة

له ذلك كافي التنوير قال المصنف في شرحه من باب طلب الشفعة ويأخذ الشفيع بالثمن وقية البناء
والفرس متساويين لو بنى المشتري وغرس أو يكلف الشفيع المشتري قلعهما أي البناء والفرس
(سئل) في قطعة أرض مشتركة بين زيد وجاعة فباع أحدهم حصته المعلومة منها من أجنبي
وحين علم زيد بالبيع تلك المبيع بالشفعة فوراً بطل الثمن وأشهد على ذلك بوجهه الشرعي ولم يطلب
البقية من الشراك ذلك فهل زيد ذلك ومن لم يطلب عدداً *(الجواب)* نعم كافي التحرية
(سئل) في الشفيع إذا أراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك *(الجواب)*
نعم ولو أراد الشفيع أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك إلا برضى المشتري لأنه يلحقه ضرر
بتفريق الصفقة عليه ولو جعل بعض الشفعة نصيبه لبعض لا يصح ويستطحقه به لأعراضه ويقسم بين
الباقين على عدد رؤوسهم وكذا لو كان أحد الشفيعين حاضراً والآخر غائباً فطلب الحاضر الشفعة في النصف
على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفعة لأنه يستحق الكل والقسمه للزوجة فإذا ترك في شيء فبها
وجد الأعراض فيه فسقط في الكل لكونه لا يتجزأ وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما
النصف بطلت شفتهم ولو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف والآخر
أن يأخذ الكل أو يتركه وليس له أن يأخذ النصف لما ذكرنا زبلي أقول وفي صورة السؤال لا تبطل
الشفعة لما في الحائية قال للمشتري سلم لي نصفها فأبى المشتري لا تبطل شفته في الصحيح لأن طلب تسليم
النصف لا يكون تسليماً أي لا يكون تسليماً مسقطاً لشفته لكن مقتضى قول الزبلي فإذا ترك في
شيء فيها وجد الأعراض فيه المخ سقوطها وكتبت في رد المختار التوفيق بأن الظاهر أن المراد أنه لو أراد
أخذ البعض بعد طلب الموائمة والأشهاد لا تسقط أما لو طلب البعض ابتداءً تسقط شفته فلا ينافي ما ذكره
الزبلي من التعليل المذكور وكتبت عند قول العلائي بعدم مسائل التحيل وأعلم أنه لو طلب الحصة فهو على
شفته مانعه وفي التتارخانية وإذا كان المشتري واحداً والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما
مع أنه ليس له أن يأخذه هل يكون على شفته ذكر في الأصل نعم قال بعضهم هذا المحمول على ما إذا كان
بعد طلب الموائمة وطلب الأشهاد في الكل فلو مال في النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على إطلاقه اه
قلت يؤيد الأول ما قدمه الشارح قبيل باب الطلب عن الزبلي من أن شرط صحته أن يطلب الكل وبه
يتأيد ما ذكرناه هناك من التوفيق اه ما كتبه *(سئل)* فيما إذا لم يطلب الشفيع الشفعة فوراً علمه
بالبيع طلب موائمة وأشهاد ومضت أربع سنوات والآن قام يطلبها بعد علمه وتركه الطالبين
المذكورين فهل بطلت شفته *(الجواب)* نعم وتبطل الشفعة بترك طلب الموائمة تركه بأن
لا يطلب في مجلس العلم بالبيع كما مر وترك طلب التقرير عند عقار أو ذي يد لا الأشهاد عند طلب الموائمة
لأنه غير لازم كما مر فقد بر شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يبطلها وفي الدرر ويطلبها ترك طلب الموائمة
أو ترك الأشهاد عليه أي على طلب الموائمة قادر عليهما اه ففي مسائلنا لم يطلبها في مجلس علمه بالبيع
بلفظ يفهم طلبها وأيضاً ترك الطالبين المزبورين وكل ذلك مما يبطلها أقول عبارة الدرر مخالفة لعبارة شرح
الملتقى وأعلم أن الشفيع يطلب ثلاث مرات * الأولى حين علمه بالبيع فوراً ويسمى طلب موائمة أي
مبادرة حتى لو أخره بطلت شفته والأشهاد فيه ليس بل لازم كافي الهداية وغيرها وفي الدرر سهو كما أوضحه
في الشربة لدية نعم يشهد فيه مخالفة المجرد قال القهستاني يجب الطلب وإن لم يكن عنده أحد لئلا تسقط
الشفعة ديانة وليتمكن من الخلاف عند الحاجة كافي النهاية ولا يشترط الأشهاد فيعبر بدونه لو صدقه
المشتري كافي الاختيار وغيره اه والمرة الثانية أن يطلبها عند البائع لو العاقر في يده أو عند المشتري مطلقاً
أو عند العقار ويسمى طلب أشهاد وطلب تقرير وليس له مدة خاصة بل بتدريماً يمكن من الأشهاد عند

مطلبه
من لم يطلب عدداً
مطلبه
فيما لو أراد الشفيع أن يأخذ
البعض ويترك البعض

قوله وقال بعضهم على إطلاقه
أي قول الأصل يكون على
شفته مطلق غير مقيد بما
قيده التاتل الأول من المحل
على ما إذا كان بعد طلب
الموائمة وطلب الأشهاد لكن
ينافي القول بالإطلاق قول
الزبلي أن شرط صحته أن يطلب
الكل فإنه يدل على أنه لو
طلب البعض لا يبقى على شفته
فيستخرج بذلك قول القائل
الأول بالمحل المذكور وهذا المحل
يؤيد ما وقفنا به بين كلامي
الحائية والزبلي اه منه
مطلبه
تبطل الشفعة بترك الموائمة

مضموناً أحد هذه الثلاثة كافي للنهاية وظاهر كلامهم أن الاشتهاد هنا شرط لكن قال في الخاتمة انما هي
الطلب طلب الاشهاد لا لكون الاثم اذ شرط بل لانه انما يطلب عند وجود الخصم اه ووجهه
ظاهر من الاشهاد عند هؤلاء لوجه دعوى طلب الموائمة كقوله مقام الطالبين كما ذكره العلائي
والمراد الثالثة أن يطلب عند القاضي وسمى طلب تملك وبصورة وهل له مدة يطل بالتأخير عنها
ففيه خلاف يأتي قريباً وهذا الطلب انما يشترط حيث لم يعلم له المشتري برضاه اقله في التنوير
وتستقر بالاشهاد وطلبك بالانحياز بالتراضي أو بقضاء القاضي وما هنا فائدة ينفي التنبيه عليها وهي
ما في الخاتمة اذا سمع الشفيع يبيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يعلم المشتري والفقن كالبكر
اذا استؤمرت فسكت ثم علمت ان الاب تزوجها من فلان صح ردها اه وبه أفق العلامة التمر تاشي
رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة (سبئل) في الشفيع اذا طلب الشفعة فور علمه واشهد على
ذلك البيضة ثم ترك طلب الخصومة والتملك أكثر من شهر فهل لا تبطل شفيعته * (الجواب) * نعم أقول
يعني اذا أخر بعد الطلبين الا واثبت وما أفق به المصنف هو ظاهر المذهب وبه يعني كافي الدرر عن الهداية
والكافي وبه أفق المولى أبو السعود أفندي كما ذكره عزى زاده ومشي عليه في التنوير قال العلائي في شرحه
وقيل بقي بقول محمد بن أحمد شهر بلا عذر بطلت كذا في المتن يعني دفعها للضرر فلتأخر دفعه برفعه
للقاضي ليأمره بالانحياز أو التملك اه وظاهر كلام العلائي اعتماد الاقوال وهو خلاف ما يقتضيه كلامه
في شرحه على المتن فراجعه والقايل بأن الفتوى على قول محمد بن هوشبج الاسلام وقاضيجان في فتاواه
وفي شرحه على الجامع الصغير ومشي عليه في معنى الوقاية والنقابة والذخيرة والمغني وفي الشريعة
عن البرهان انه اصح ما يفتي به قال يعني انه اصح من تصحيح الهداية والكافي الخ وعزاه القهستاني إلى
المشاهير كالحلي والمصنف والمصنفات وغيرها ثم قال قد أشكل ما في الهداية والكافي اه وقال
في شرح المجموع وفي الجامع الجاني الفتوى اليوم على قول محمد بن هوشبج في قصد الاضرار
اه وبه ظهر ان اقيامهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان وظواهر كثيرة وقصد الاضرار في زماننا كثير
فقد نشاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد عدة سنين قصد الاضرار المشتري بعد ما هدم وبني وطعماني غلاء
السعر وما مر من امكان رفيعه للقاضي لا يخطر على بال الناس اليوم وليس كل احد قادر على المرافعة
فلا جرم كان سبب هذا الباب أسلم والله تعالى اعلم * (سبئل) * في الشفيع اذا ساءل المحصة
المبينة من المشتري هل تبطل شفيعته * (الجواب) * نعم تبطل بالمساومة سيما واجارة كما ذكره
في المتن * (سبئل) * في دار مشتركة بين زيد وعمر والنياب واخوتهما بطريق الارث عن
أبيهم فباع زيد حصته فيها من اخوته المحاضرين ثم حضر عمرو والنياب وطلب المبيع بشفعة الخليلط
بوجه الشرعي فهل له ذلك وقضى له بها (الجواب) * نعم اذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب
موصفاً له بحقه حيث لم يوجد منه سبب له خيرية ولو كان الخليلط في المبيع غائباً بقضى بالشفعة
للخليلط في حقهم ان طلبه لان الغائب يحتمل ان لا يعال فلا يؤثر حتى الحاضر بالملك ثم اذا حضر وطلب
الشفعة قضى له بها منع عن شرح المجموع * (سبئل) * في أبي الصغير هل له طلب الشفعة للصغير بوجهه
الشرعي (الجواب) * نعم وفي الاجل الوصي يطلب الشفعة للصغير ويقوم مقامه في لوازمها كالأب
والجد الخ أدب الإوصياء وفي احكام الصغار للإمام الاستبرقسي ثم اذا وجدت الشفعة للصغير فالذي
يقوم بالطلب بالانحياز من قام مقامه شرطاً في ابتداء حقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده أو أبيه ثم وصي
الجد ثم وصي نصبه القاضي فان لم يمكن له أحد من هؤلاء فهو على شفيعته اذا أدرك فاذا أدرك وقد
نبت له خيار البوع والشفعة فاختار رد الشفعة أو طلب الشفعة فأيها كان أولاً يجوز ويطلب الثاني

مطلب
في كيفية طلب الشفيع
الشفعة

مطلب
اذا سكت الشفيع لا تبطل
شفيعته ما لم يعلم المشتري والفقن

مطلب
فما اذا ترك طلب الخصومة
أكثر من شهر

مطلب
تبطل الشفعة بالمساومة
سيما واجارة

مطلب
اذا حضر الغائب وطلب
الشفعة قضى له بالشفعة

مطلب
الاب يطلب الشفعة للصغير

والجيلة في ذلك أن يقول طلبة الشفعة والخيار إذا كان له أحد من هؤلاء فترك الشفعة مع الاستحسان
 بطلت حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الأخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يملك
 الشفعة وعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة إذا سلم الأب أو الوصي ومن بينهما شفعة الصغير مع تسامح
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لو بلغ الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسليم الأب أو الوصي شفعة
 الصغير صحيح عند أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل
 في غير مجلس القضاء عند أبي حنيفة وقام فروع المسألة فيها **(سئل)** في عقار معلوم
 مشترك بطريق الملك بين زيد وأسماء لكل منهم حصص ثمانية فيه فباع زيد نصيبه من ذلك العقار من
 أجنبي فمن معلوم من الدراهم ثم بلغ الأسماء رشتين ولم يكن لهم حين البيع جد ولا وصي فهل له من
 الشفعة بشرطها الشرعي **(الجواب)** نعم **(مسئل)** فيها إذا كان لثلاث أخ وصي عليه وحصص
 معلومة في دار بقرصيمتها في ملك أمه واخته ورجل غائب لكل حصص معلومة فيها أرضا وبناء فباع
 وكيل الغائب نصيبه من أجنبي فبنا دار الوصي فور عمله بالبيع وتملك المبيع للثلاث بالشفعة بمثل الثمن
 لما رأى فيه المصلحة للثلاث وبقيت الشركاء لم يطلبوا فهل للوصي ذلك **(الجواب)** نعم **(سئل)**
 فيها إذا اختلف الشفعين والمشتري في الثمن فقال المشتري بمائة وثمناين قرشا والشفيع يقول بمائة
 وخمسين قرشا والثمن منقود والدار مقبوضة وأقام كل منهما البيعة على دعواه فهل تكون بيعة الشفعين
 أحق **(الجواب)** نعم وإن اختلف الشفعين والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود
 صدق المشتري بيمينه لأنه منكر ولا يتحالفان وإن برهنهما على الشفعين أحق لأن بيعة منعه شرح التنوير
 للعلائي وأوضحه في المنع والدور والمسئلة في المتون أقول ولعل فائدة التقييد بنقد الثمن ~~مكونه~~
 اختلاف المبيع المشتري إذا لو كان غير منقود يكون الاختلاف مع البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون
 الدار مقبوضة والمتون خالية عن القيد **(سئل)** في دار بيعت فلما علم الجار بالمبيع أشهد عليه
 خوراينة شرعية وهو عند مالته تملكها بالشفعة فهل ثبت له الأخذ بشفعة الجوار أم لا **(الجواب)**
 إذا طاب الجار المذكور عند التقاضي الدار المذكورة طاب خصوصه وتملك بعدما طلبها طلب مؤبسة
 وطلب تقرير وأشهادها الوجه الشرعي ثبت له الأخذ بشفعة الجوار **(سئل)** في أرض ملك بيعت
 لولها جار ملاقى أخبر أنها بيعت بأربعة عشر قرشا فسلم الشفعة لاستكثار قوتها ثم علم أنها بيعت بأقل
 ويريد الآن طلبها بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل له ذلك **(الجواب)** نعم قيل للشفيع أنها
 بيعت بأقل فسلم ثم ظهر أنها بيعت بأقل أو بغير أو بغير قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة تنوير من باب
 ما يطلها **(سئل)** هل الشفعة تقتصر بالدار أم لا **(الجواب)** لا تقتصر بالدار قال
 في المنع وشرطها أن يكون المثل عقار اسفلا كان أو علوا في شرح المتق للعلائي والمراد هنا بالعقار
 غير المنقول فدخل للكرم والرحى والبر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى وغرج الشجر والبناء فانه
 من منقول لا شفعة فيه لا تبعية الفقار انتهى **(سئل)** في دار مشتركة بين زيد وهذا مناصفة
 فباع زيد نصفها من شريكها زيد ويريد الجار أخذ المبيع بشفعة الجوار فهل لا شفعة للجار مع وجود
 الشريك **(الجواب)** نعم وثبتت أي الشفعة للخطيب أي الشريك في نفس المبيع ثم بعد ما سلمها
 ثبتت للخطيب في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين معنى خصوصهما أن يكون الشرب
 من نهر لا تجري فيه السفن وأن لا يكون الطريق نافذا ثم أي بعد ما سلمها ثبتت لجار ملاقى ولو ذميا
 أو مأذونا أو مكاتباً **(سئل)** في دار معلومة جارية نصفها في ملك زيد ورابعها لعمرو وربعها
 لأخوك بكر أرضا وبناء فباع زيد وعمرو نصيبهما منها من أجنبي فسلم بكر وأسقط حقه من الشفعة وطلب

مطلب
 إذا بلغ اليقين له طلب الشفعة
 مطلب
 للوصي طلب الشفعة للصغير

مطلب
 اختلاف الشفعين والمشتري
 في قدر الثمن قيدت بين
 الشفعين

مطلب
 إذا أخبر أنها بيعت بكذا ف
 ثم ظهر أنه بأقل له الشفعة

مطلب
 الشفعة لا تقتصر بالدار

مطلب
 إذا بيعت الدار للشريك
 فلا شفعة للجار

مطلب
 إذا سلم الشريك كان للجار
 الطلب

الحمد لله الذي جعل الشفعة في الدين قسمة على البيع على الساتع عند الدار في بيده انه تملك المبيع
بشفعة الجوار ثم طلبها بطلب تملك وخسومة فهل له ذلك * (الجواب) نعم أقول في شرح المجمع لابن مطلق
أعلم أن كل موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للعار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلبها حين سعى البيع
لأن لم يكن له حق الاخذ في الحال أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له اهـ ومثله
في الذخيرة

*(كتاب القسمة) *

(سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومات ثم بلغ
القاصرون ويزيد أخذ الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسمة وينتفع كل نصيبه
بهد القسمة والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في دار قابلة
للقسمة مشتركة بالملك الشريحي بين زيد وهد وعمر وسلك منهم حصه معلومة فيها فبنى زيد وهد فيها بناء
بالآلات منها ما يتقو به بعد دهما وامتنع عمرو من دفع ما يخص حصته من ثمن الآلات وكلفتها وطلب
زيد وهد القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء في نصيبهما فيها والاهدم * (الجواب) نعم تقسم
وحيث بنى زيد وهد بدون اخذ من عمرو وخرج البناء في نصيبهما فيها والاهدم وتوقع الآلة لهما والمصلحة
في التغير من القسمة وأجاب قارئ الهداية بقوله اذ لم يصير ولما فعل بقسم هتيم فان وقع نصيبه فيما بنى
فله وغرس بنى وان لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قلع وضمن ما تقتصت الارض بذلك والله تعالى أعلم
(سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة فيهم ايتام لهم وصى وخلف ترصعة مشتملة على اعيان ودين
على رجل فاقسم الورثة مع الوصي للاعيان والدين حصة شراطين أن يكون الدين للإيتام والاعيان
لهم ثم ظهر المديون معبر فهل تكون القسمة فاسدة * (الجواب) نعم الدين على وجهين اما على الميت
أوله فان له واقسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين لأحدهم فسدت وان اقسموا الدين
بعد قسمة الاعيان ان غير مشروطة قسمة في قسمة الاعيان جازت قسمة للدين لا الدين وان على الميت
فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيها فسدت والا فان ضمن
ضامن على أن لا يرجع في الشركة صحت القسمة اذا أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكت أو يقل على
أن لا يرجع فسدت الا أن يقصودا بترابيه من كتاب القسمة من الثاني في دعوى القسمة فيها * (سئل)*
في عمار قابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين واذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذوالحصة الكثيرة متفعا
بخصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الا نحو متفعا بخصته على الوجه المذكور فطلب
ذوالالكثير المذكور قسمة حصته فهل يجب الى ذلك * (الجواب) نعم يجب ذوالالكثير الى ذلك حيث
الحال ما ذكر قال في الملتقى ولذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان
تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي المنفع لا بطلب الآخر وهو
الاصح اهـ ومثله في كثير من المعترات * (سئل)* في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك
الشريحي بين زيد وعمر وطلب زيد للمهاياة مع عمرو في سكاها بان يسكن فيها مدة بمحض حصته ويسكن
عمرو ايضا مدة مثله فأنى عمرو ذلك بدون وجه شرعي فهل يتنايان فيما على الوجه المذكور ويجبر الا بى
(الجواب) نعم قال في الحاشية قيل كتاب الاقرار للمهاياة في الأموال المشتركة التي يمكن الانتفاع
بها مع بقاء عينها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدق ولا تبطل بموت أحدهما وينفرد أحدهما بقسما
بعد في غير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن جماعة عن محمد أنه لا ينفرد أحدهما بقسما الا بعذر أو بطلب
قسمة حينها هذا اذا كانت للمهاياة بغير أمر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بقسما ما لم

مطلب
له قسمة حصته من الاراضى
والغراسات حيث لم تبدل المنفعة
مطلب
فيم بنى في الدار بلاذن
شريكه ثم طلب القسمة
مطلب
في قسمة المزرعة المشتملة على
اعيان ودين

مطلب
اذا طلب ذوالالكثير القسمة
وكان ينتفع بخصته بيجاب
مطلب
له المهاياة في الدار الغير القابلة
للقسمة ويجبر الا بى
مطلب
لا يشترط للمهاياة بأذ كرامة
ولا تبطل بالموت ولا كلى
تتضاها ولو بلا عذر

بطلانها وتجاوز المهايأة في المجلس الواحد وفي المجلسين الآن في المجلس الواحد كالدرا والدار
لونها يا تالسمها ومانا شهر أو سنة أو يوما أو نهارا مكانا بأن يسكن هذا طائفة من الدار والدار والدار
الأخرى أو يزرع أحدهما هذه الطائفة من الأرض والآخر الطائفة الأخرى جاز على كل حال وإن طلب
أحدهما المهايأة من حيث الزمان وأبى الآخر فإن القاضي يصبره وإن طلب المهايأة من حيث المكان ويصر
الكرخي عن أبي حنيفة أن القاضي لا يصبر في المجلسين كالدرا والأرض إذا تهايا على أن يسكن هذا
هذه الدار والآخر يزرع هذه الأرض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا الدار والآخر يأخذ الحمام
ويؤجره إن تهايا بتراضيها جاز وإن طلب أحدهما وأبى الآخر لا يصبر القاضي اه وقام ذلك فيها أقول
لم يتعرض للمهايأة في المأجور وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا السابك على
بخطه ما نصه في مستأجر حصه من عقار يريد التهايا يؤز وما على المالك أو المستأجر ألا تحل ليس له ذلك
كما فاده المخير الرضى وأفاد في التتارخانية أن تهايا المستأجرين صحيح غير لازم وإن شرط على المؤجر أن
لا أحدهما مقدم الدار وللآخر مؤخره فسد العقد اه ما رأيته بخطه رحمه الله تعالى وما حصله أن تهايا
المستأجرين أو المستأجر مع المالك بأن استأجر بعض عقار شاعا على مذهب من يراه صحيح ولكن لا يكون
على طريق الجبر واللازم ماذا امتنع عنه أحدهما وإذا تراضيا فهو صحيح غير لازم بمعنى أن لكل منهما فسخ
المهايأة ولو بلا عذر وهو موافق لما مر عن ظاهر الرواية في المهايأة في الملك ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلا
عن الفتاوى الهندية في الاجارات ما هو صريح في جواز المهايأة في حمام مشترك بين رجلين أجر أحدهما
حصته من ثالث وحكم بذلك حاكم فتايا المالك مع المستأجر من الآخر والله تعالى أعلم * (سئل) *
في أمة معلومة مختلفة الاجناس قابل كل جنس منها للقسمه مشتركة بين ورثة وعمر والباقين
مناصفة يريد زيد قسمة نصفه من كل جنس منها وحده وإذا قسمت ينتفع كل منهم بنصيبه فهل يجب
زيد إلى ذلك * (الجواب) * حيث كانت قابلة للقسمه يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل
واحد نوعا بالتراضي جاز والله تعالى أعلم وفي الحمام الصغير يقسم كل شيء بين رجلين من صنف واحد
إذا طلب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدار المختلفة عند الامام وأجمع اصحابنا أن التركة إذا كانت
جنسا واحدا تقسم بطلب أحدهم ولا يلتفت إلى اياه الآخر بزيادة الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضي ويقسم
طولا وعرضا إذا كان بالرضى ثياب بين قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك
الا بالتراضي خلاصة ومثله في البرازية * (سئل) * في اخوة أربعة بالغين عاقلين سويهم وعائلاتهم واحدة
تلقوا عن أبيهم غراسا وغيره فاخذوا في الاقتساب والعمل كل على قدر استطاعته وأنشأوا جميعا بينهم
غراسا آخر ثم اقدموا الغراسين المزبورين بعد موت أبيهم قسمة صحيحة شرعية في صحتهم وسبلاتهم
وتصرف كل بما خصه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأوه بعد موت أبيهم محتص بهما يقتضى
انهما الغراسان له ويؤرمان أن القسمة وقعت جهلا فهل تكون دعواهما غير مسموعة * (الجواب) *
نعم إذا اقدم على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم قاطبة كما
في الخبرية ونقل العلائي عن الحنابلة اقتسموا دارا وأرضاً ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو تخلاصهم
انه بناء وغرسه لم يقبل بينه أقول كتبت في رد المحتار عن العلامة المقدسي اقتسما التركة ثم ادعى
أحدهما أن اياه كان جعل هذا الشيء المعين له ان مكان قال في صفري يقبل وإن مطلقا لا اه أي
لان دعوى الجهل هنا لا يخفى والتناقض في موضع الخفاء عفو * (سئل) * فيما إذا كان زيدا يورث
على جماعة معلومين ومات من ورثة تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على عمرو من الجماعة
لكر من الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطله * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان

مطلب
تجاوز المهايأة في المجلس الواحد
وفي المجلسين

مطلب
يجبر الآتي على المهايأة من
حيث الزمان دون المكان
مطلب
في المهايأة في المأجور

مطلب
في قسمة الاجناس المختلفة
مطلب
الاقسام على الاقسام اعتراف
بأن المقسوم مشترك
مطلب
دعوى الجهل باطله

مطلب
في قسمة الماء من الطالع

مجماعة مجرى ماء معلوم يجري الى دورهم بحقه المعلوم من الماء من طالع ماء كبير ينزل الماء منه من
فرض قديم الى طالع آخر صغير داخل دارا أحد الشركاء ثم ينزل في حجر يسمى بالخروج ويتقسم أقساما
معلومة يطالع احدها الى طالع آخر ويتقسم الى فرضين أحدهما دارز يجرى في زبد الدار المزبورة مسجدا
لله تعالى ويريد قسمة حصه المسجد المذكور من مجرى الطالع الكبير وأن يجريها في دمنه خاصة بالمسجد
وذلك قابل للقسمه ويتفقد كل بحصته بعدها ويعارضه في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعي فهل
يجب زياد الى ذلك ويمنع المعارض له * (الجواب) نعم وإذا كان قناة أو نهرا أو بئرا أو عين أو ليس معه
أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وإن كان مع ذلك أرض لاشرب لها إلا من ذلك قسمت
الأرض وترك النهر والبناء على الشركة ولو كان أنهارا أو آبارا لأرضين متفرقة قسمت الآبار والعيون
والأراضي محيط البرهان من القسمة وفي النوازل كرم بين أربعة نفر وتحت هذا الكرم حائط لرجل
خامس اشترى أحد الشركاء الأربعة الحائط وأراد أن يسوق اليه ماء يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء
الثلاثة ينعونه منه فإن أراد أن يسوق في المجرى المشترك فله منعه وإن أراد أن يسوق في مجرى خاص
له لم يكن له أن ينعونه إذا كان شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة
الشرب أقول في دلالة هذه النقول على ما ذكره من الحكم نظر ظاهرا أما في المحيط الظاهر أن المراد به قسمة
نفس القناة أو النهر أو البئر أو العين لا قسمة شربها وقد مر حوايا أنه لا يقسم الحمام والبئر والرحى لأن فيها
ضرر أي لأن ذلك غير قابل للقسمة لانه لا يبقى منفعابه بعد القسمة كما كان قبله نعم لو كانت أرض
متفرقة لها آبار أو عيون متعددة قسمت الأراضي مع الآبار والعيون بأن يجعل لكل أرض شرب خاص
وأما ما في النوازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه في الأرض المشتركة
لأن الماء الذي ير يدعوقه هو ماء الحائط بدليل آخر عبارة النوازل فإذا كان شرب ذلك الحائط من نهر
ذلك الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجريه في مجرى الكرم المشترك وإنما له اجرائه في
مجره الخاص به والمسألة المسوؤل عنها النماهي قسمة الماء من الطالع فنقول الذي يظهر من القواعد أن
قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب الشرب من محتارات
النوازل لصاحب الهداية أن يكن الطالع فيه حجر يسمى بسطا وهو قسم من أربعة وعشرين قيراطا أقساما
تسمى فروضا ينزل فيها الماء على قدر المحصص من ذلك الماء كل قيراط يسمى اصبعها والطالع الثاني كذلك
فيه بسط آخر مقسم كذلك والطالع الثالث كذلك لكن الطالع الأول تكون اصابعه أكبر من اصابع
الثاني وكذا الثاني أكبر من الثالث وهكذا لانه إذا كان نصيب الطالع الثاني ثلث ماء الطالع الأول مثلا
يكون كل اصبع من الثاني ثلث اصبع من الأول وهكذا فنزل له اصبع من الطالع الثاني وأراد أخذها
من الطالع الأول يأخذ ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك إلا باحداث فرض جديد في الحجر المسمى بسطا
من الطالع الأول ولا يخفى أن ذلك البسط مشترك بين اصحاب المياه فيرجع الأمر الى قسمة نفس البسط
واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون إذن الشركاء لانه تصرف في المشترك ولانه قد تقدم انه
لا يقسم البئر والنهر ونحوهما ولذا قال في كتاب الشرب وليس لأحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهرا
أو ينصب عليه رحي الأرحى وضع في ملكه بأن يكون جافا للنهر ويطنه ملكا له كما ذكره في غاية البيان
لانه إذا كان كذلك لم يكن متصرفا في المشترك بل في خالص ملكه وحينئذ فلو أمكن أخذه ما يخصه بلا
احداث شيء في البسط فله ذلك حيث لا ضرر على بقية الشركاء وقد صارت حادثة الفتوى بعيد كتابة هذا
المحل فأجبت عنها كذلك وصورتها في طالع فيه بسط مقسم فروضا منها فرض ينزل منه الماء الى ساقية
في حائط دار زيد ثم يخرج منها الى طالع آخر في دار زيد ويتقسم نصفين أحدهما لزيد والآخر لجيرانه

مطلب
حادثة الفتوى في قسمة ماء
الطالع

ويريد يدقمة حصته من الساقية المذكورة التي في داره بمعرفة أهل الخيرة حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا احداث فعل في شيء مشترك ليكون حافتي الساقية من حائله المخلوكة ولا يخفى انه حينئذ له ذلك والله تعالى أعلم وكتب المؤلف عن محمد بن هلال ماضوته سئل فيما اذا كان لرجل استحقاق في مجرى ماء مساحته معلومة قدر اصبع يصل منه الماء الى منزله في دمنة مختصة به من جلبة فروض مستحقها في طالع يقرب منزله يصل اليه الماء من طوابع أنرا على منه وأقرب الى الاصل يخالف بسط الماء فيها بسطه فيه فهل للرجل المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو الاصبغ من الطوابع المذكورة التي فوق المقسم المذكور ويخرجه من مجراه القديم أولا الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو الاصبغ الا من الطالع والمتسم الذي يجري منه ولا يخرجه ولا يحريه من الطوابع التي فوقه لاختلاف بسط الماء فيها او صير بذلك متعديا لا خذها أكثر من حقه عملي أن الوضع القديم لا يتغير كما قيل القديم يترك على قدمه كتبه محمد بن هلال عني عنهما * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة داربيدهم مشتركة بينهم بطريق الارث عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمتها بينهم ويرهنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم وفيهم غائب وهي قابلة للقسمة ويتفجع كل بنصيبه بعدها فهل تقسم وينصب القاضي قابضا للغائب * (الجواب) * نعم ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب أو وصي قسم ونصب وكيل أو وصي ليقبض حصص الغائب والصي ملتي من القسمة ومثله في التنوير وغيره من المتون أهول هذا اذا كانت الشركة أصلها الميراث كما ذكر فلو أصلها الشراء فلا يقسم اذا كان فيهم غائب والفرق أن أحد الورثة ينصب خصما عن الباقي بخلاف الشراء في الشراء ثم لو كان أصلها الميراث فجري فيها الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث اقسام المشترى مقام البائع ولو كان أصلها الشراء فجري فيها الميراث بأن مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء انما الورث مقام المورث فينظر في ذلك الى الاول كما في الوالو الجمة والخانية هذا المخلص ما جررناه في رد المخمار على الدر المختار * (سئل) * في جاعة لهم بن معلوم مثالة يريدون قسمة بينهم بانوزن فهل تكون القسمة صحيحة (الجواب) * نعم شريكان بينهم غائب أراد اقسمة تجوز قسمة بالوزن بالقبان والميزان وقال بعض المشايخ تجوز قسمة بالشريعة ايضا لقلة التفاوت وهذا غير صحيح لانه وزني فلا تجوز قسمة بدون الوزن اما بالقبان أو بالميزان فلا تجوز قسمة بالشريعة لانها مجازفة وقسمة التبن بالاجال ذكر في النوازل انه يجوز قال مولانا رحمه الله تعالى لانه ليس بوزني خانية من فصل قسمة الاب والوصي أقول الشريعة بالشين المجمة والمجيم شيء من سعة يحمل فيه المطبخ ونحوه كما في القاموس * (سئل) * في دار مشتملة على ساحة سماوية وثلاث مساكن منها مسكن جاري وقف بترمسكنان في ملك زيد يريد ناظر الوقف قسمة الساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة قابلة للقسمة فهل تكون قسمة الساحة بينهم منصفين * (الجواب) * نعم وذويت من دار كذي بيوت في حق ساحتها اي ان كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي أي الساحة بينهم حال كونها منصفين لاستوائهما في استعمالها وهو المرور فيها والتوضي وكسرها لطلب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق منح من دعوى الرجلين وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال مانصه لاشبهه في أن الساحة المذكورة بينهم مناصفة واذا طلبا القسمة في الساحة أو طلبا احدهما تقسم أنصافا وقد صرح علما وثابا بأنه اذا كان في يد انسان عشرة آيات من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه أقول قدمنا في كتاب الدعوى تفصيلا وكلاما مهمما في هذه المسألة فراجع * (سئل) * فيما اذا ادعى أحد متاسمي دار أن من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقربا لا استيفاء ويريد اقامته

مطلب
في قسمة التركة اذا كان
فيهم غائب

مطلب
الوزن في لا تجوز قسمة بدون
الوزن

مطلب
في قسمة ساحة الدار

مطلب
ذو ايت في دار كذي بيوت
في حق ساحتها

مطلب
فيما اذا ادعى الاستيفاء ثم
ادعى الغلط في القسمة

بينه شرعية على ذلك وقسمتها على قدر نصيبهما فيها فهل تقبل * (الجواب) * نعم تقبل بينته قال في الدرر في كتاب القسمة أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن بعضهما أصابه في يد صاحبه وقد كان أشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الابجحة اهـ ومثله في التنوير والكنز والقدروري والوقاية والميتي وغيرها وعبرة الوقاية وشرحها لصدر الشريعة فان أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطاً لا يصدق الابجحة قالوا لانه يدعى فمخ القسمة فلا يصدق الابالينته قال في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه للتناقص وفي المبسوط وفتاوى قاضيان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن انه اعتمد على فعل التقاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق له ومثله في الدرر وأوضح من هذا وفي الخانية ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقرب بالاستيفاء أما اذا أقر بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى ٢ الغصب في حينئذ تسمع دعواه اهـ ولعل ما في الخانية فيما اذا باشر القسمة بنفسه وأقر بالاستيفاء حيث صدر المسألة بقوله رجلان اقتسما وما في المتون فيما اذا اقتسما وأقر بالاستيفاء معتمداً في القسمة على قول الامين كما يقع في زماننا غالباً تأمل فربما يفيد التوفيق أو أن ما في الخانية رواية وما في المتون رواية أخرى ويدل على ذلك قول صدر الشريعة وجه رواية المتن الخ فلهي اصحاب المتون مشوا على هذه الرواية وأنت على علم بأن ما في المتون مقدم على ما في الفتاوى بل ذكر المحوى في حاشية الإشباه من كتاب المحرر أن ما في المتون والشرح ولو بطريق المفهوم مقدم على ما في الفتاوى اهـ وقال في البحر من النكاح تحت قوله فان لم يكن عصبة فالولاية للام مانصه المتون موضوعاً لبيان القوي اهـ * (سئل) * في كرم مشترك بطريق الملك بين زيد وعمروا اقتسما بينهما نصفين بالتراضي ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد يريد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت الشرعي ولم يقرب بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * اذا ظهر غبن في القسمة فاحش ان كانت القسمة بقضاء القاضي تبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه اذا القسمة بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي فصحح في الكافي والامام قاضيان معاً دعوى الغبن في القسمة بالتراضي وصحح في الخلاصة وفي شرح أدب القاضي للامام الاستيحياني عدم سماعها قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح قال شارحه في منحه بعدما نقل الخلاف والصحيح المعتمد ما قدمناه عن الكافي وقاضيان وبه جزم اصحاب المتون وصححه اصحاب الشروح وبه اقيت مراراً اهـ فيسوغ زيد الدعوى بذلك ونقض القسمة لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا كله اذا لم يقرب بالاستيفاء أو البراء وأما اذا أقر بالاستيفاء أو البراء أو شهد شاهدان على ذلك لم تصح دعواه كما ذكر في نقد الفتاوى كما نقله الاثري في فتاواه من القسمة * (سئل) * من قاضي الشام سنة ١١٤٨ فيما اذا تقاسما داراً ثم باع احدهما نصيبه بحضور خصمه وتصديقه على حصة البيع وانه لا مطعن له فيه ثم ادعى غبناً فاحشاً في القسمة وانه الا ان اطع عليه وأن له أربعة قرارات اخذ اثنين وبقي اثنان في يد صاحبه فهل تسمع دعواه أو لا * (الجواب) * قال في المحيط البرهاني التناقص فيما طريقه الحفاء عفو لا يمنع صحة الدعوى الا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عيالها ثم أقامت بينة أن الزوج طلقها ثلاثاً قبل الخلع تقبل بينتها وان صارت متناقضة في دعوى الطلقات الثلاث بالاقدام على الخلع وانما كان كذلك لان الزوج ينفرد بالايقاع ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقه طريق الحفاء فيعمل التناقص فيه عفو اهـ ففي هذه المسألة هل يكون حضوره وتصديقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضاً وطريقه الحفاء أو لا مقتضى ما في التنية نعم وتسمع دعواه فانه قال راعى الى فتاوى برهان قسماً ارضاً

٢ قوله الا اذا ادعى الغصب
أى ادعى ان شريكه غصب
منه بعد القسمة شيئاً من
حقه الذي خرج له بالقسمة
فتسمع لانه لا تناقض حينئذ
لان اقراره بالاستيفاء
لا يناقض دعوى الغصب
بعده اهـ منه

مطلبه
ما في المتون مقدم على ما في
الفتاوى

مطلبه
اذا ظهر غبن فاحش في القسمة
ولم يقرب بالاستيفاء هل نقضها

مطلبه
تقاسما داراً ثم باع احدهما
حصته بحضور الآخر ثم
ادعى الاخر غبناً فاحشاً
في القسمة

مطلبه
التناقص في موضع الحفاء
عفو

مشاركة وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ باليمين
فله ذلك إذا كان اليمين فاحشاً عند بعض المشايخ اه وائتمرت على ما ذكر وأما عدم إقراره بالاستيفاء
فقد قال في التنوير وشرحه ولظهر غيب فاحش لا يدخل تحت التوقيم فإن كانت بقضاء بطلت اتفاقاً
ولو وقعت بالتراضي تبطل في الأصح لأن شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها بخلاف التصحيح
المخلص وتسمع دعواه بذلك إن لم يتربا بالاستيفاء وإن أقربه لا تسمع دعوى الغلط واليمين للتناقض
الا إذا ادعى الغيب قسم دعواه اه ومثله في شرح المجمع والمخانة وغيرهما وفي التنوير وشرحه أيضاً
ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه شيئاً وقع في نصيب صاحبه غلطاً وقد كان أقرباً بالاستيفاء ولم يقربه لم يصدق
الابيهان أو إقرار الخدم أو ككوله عن اليمين ولا تناقض لأنه اعتمد على فعل الأمين ثم ظهر غلطه اه
فتلخص من ذلك أنه حيث ادعى الغيب الفاحش وأن حصته أربعة قراريط وأن ما أخذه من ذلك نحو
قيراطين والباقي في يد خصمه تسمع دعواه بذلك هذا ما ظهر لنا مما وجدناه من القول بعد التفحص والتقرير
عليها في المعتبرات وبالله سبحانه التوفيق أقول لم يظهر في هذه المسألة كون التناقض مما طرأ عليه
الخفاء نعم تقدم الخلاف فيما إذا ادعى الغلط في القسمة بعدما أقر بالاستيفاء هل تسمع دعواه وبرهانه
أم لا وعلى القول بالسماع وهو ما عليه المتون لا حاجة إلى كون التناقض هنا مما طرأ عليه الخفاء فتمل
والله تعالى أعلم * (سئل) * في بستان كبير قابل للقسمة مشترك بين وقفين مناصفة مشتمل على قطع
أرض مختلفة بالمجودة والرعاة وقيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعاً من الجانب الآخر
وأجرة الرديئة تعدل نصف أجرة الجيدة ويريد كل من ناظرى الوقفين المزبورين قسمة ذلك وفي ذلك
مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر يجابان إلى ذلك ويجعل الذراع من الجيدة في مقابلة الذراعين
من الرديئة * (الجواب) * نعم قال في الذخيرة من الفصل الثاني قال محمد في الأصل وإذا كانت
الدار بين ورثة فاقسموها وفضلوا بعضها على البعض لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا التفضيل
جائز وصورة إذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون ذراعاً قيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين
ذراعاً من الجانب الآخر أما لاجل البناء أو لمعنى من المعاني فاقسموها على أن يكون لأحدهما هذه العشرة
وللآخر عشرون فهذه القسمة جائزة فاكفي فيها بالمعادلة من حيث المعنى وهو المالية عند تعذر اعتبار
المعادلة من حيث الصورة الذرعان اه وعليك بها فإن فيها فوائد متعلقة بهذا المعنى * (سئل) *
في دار مشتركة بين زيد وأمرتين أثناناً فاقسموها قسمة شرعية فوقع في نصيب زيد فضل بناء يريد
زيد أن يرد عليه ما بذله دراهم من عنده بدون رضى منها ولا تعذر تسوية وتريد المرأتان أن يكون
عوضه من الأرض ولا ترضيان بالدراهم فهل لهما ذلك * (الجواب) * نعم ولا تدخل دراهم ليست
من التركة في القسمة الأبرضاهم صورته دار بين جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد الجانبين فضل بناء
فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فإنه يحصل
عوض البناء من الأرض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد بأرض البناء من الدراهم إلا إذا تعذر
فيجوز للتأخر ذلك لأن القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا تجوز
قسمة ما ليس بمشترك در من القسمة * (سئل) * فيما إذا كان بين زيد وعمرو طريق مشترك بينهما
نصفين يمران فيه إلى داريهما ويريد زيد قسمة وفي ذلك ضرر فهل حيث كان فيها ضرر لا يقسم
* (الجواب) * نعم ولا يتسم الطريق لوفيه ضرر ولا يقسم كذا في قسمة البرازية انقروى من القسمة
وقام تقاريع المسألة فيه * (سئل) * فيما إذا كان مسيل ماء مشترك بين زيد وعمرو فأراد زيد قسمة
وأبى عمرو ذلك فهل يسوغ له بذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن

مطلب
إذا كان الذراع من جانب
تعدل ذراعين من جانب
آخر تقسم كذلك

مطلب
لا تدخل الدراهم في القسمة
بدون رضاهم إلا إذا تعذر

مطلب
لا يقسم الطريق حيث كان
فيه ضرر

مطلب
في قسمة المسيل

بنت وأخ شقيق ونخلف يتماور بيع غلة حورور بيع جوزة وحصة معلومة من غراس كرمين قوافلها
وتراضي الذي بينه شرعية على أن يكون البيت للأخ وبقية ما ذكر البيت نظير حصة كل منهما من التركة
بغير بقى القسمة ونسب الأخ البيت ونسب البيت الباقي وتصرف كل منهما ما خرج له مدة ولا أن تريد
البيت تقضي القسمة بدون وجه شرعي فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * حيث اقتسم ذلك بالتراضي
والوجه الشرعي ليس لها ذلك إذا القسمة بالتراضي أكد منها بقضاء القاضي * (سئل) * في دار صغيرة
لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وأخته هند ولا يرضى زيد بالسكنى مع أخته فيها ولا يرضيان بالبيع
والشراء فقال لها أمان أن تستأجرى حصتي أو تؤاجرني حصتك أو يسكن كل منا وحده في الدار مدة
بحسب حصته فهل يأمرهما القاضي أن يختارا وجههما من الأوجه الثلاثة * (الجواب) * نعم * (سئل)
في معصرة مديدة أصرا الزيت مشتملة على عودين يعصر بكل منهما وعلى مطبخين يطبخ بكل منهما الزيتون
وعلى بئرين يوضع فيهما الزيت وهي مشتركة بين زيد وجاعة زيد منها النصف وللجماعة النصف ويريد
زيد قسمة نصيبه منها بالوجه الشرعي وهي قابلة للقسمة لا يتصرف كل منهما بذلك فهل يسوغ له ذلك
* (الجواب) * نعم لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكاية الصغيرة وهذا إذا كان بحال لو قسم
لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وإن كان فيقسم خزائنه المتساوي ومثله في الخلاصة
والبرازية * (سئل) * في معصرة دبس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها جبرا
بدون رضى الباقين وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل لا يحجب طالب القسمة
الباقي * (الجواب) * إذا لم يبق فائدة انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يحجب طالب القسمة لذلك وتعلمها
ما تقدم * (سئل) * في بستان مشترك أربعة أرباعا أرضا وغراسا بين أربعة لكل وقف ناظر يريد
ناظرا أحدا أو وقف قسمة الربع الجاري في وقفه وأفراره وغراسا قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي
ذلك حظ ومصحة للوقف فهل يحجب الناظر المذكور إلى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بين زيد وجهه الوقف لكل نصفه ويريد ناظر
الوقف قسمة نصيب الوقف من الغراس وأفراره والغراس قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها
والمصادلة يمكن والمنفعة لا تبدل فهل يحجب الناظر إلى ذلك ويقسم بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في دار مشتركة بين هند وجهه وقف لجهة الوقف ربعها ولهند باقية ويريد ناظر الوقف
قسمة حصته الوقف وأفرارها من حصته الملك والدار قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك
مصحة للوقف فهل يحجب إلى ذلك * (الجواب) * نعم لأن قسمة الوقف من الملك جائزة كما صرح
بذلك في البحر وغيره وأجاب عن ذلك قارئ الهداية بقوله نعم تجوز القسمة وبقرار الوقف من الملك وبحكم
بعضها ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة الخ * (سئل) * في بستان معلوم مشترك بين جهتي
وقفين أهليين لأحد عشر قراريط والباقي للوقف الآخر ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه
يريدان قسمة البستان بين الجهتين وهو قابل للقسمة وينتفع كل جهة بنصيبها بعد القسمة وفي ذلك
مصحة للجهتين فهل يسوغ للناظرين ذلك * (الجواب) * نعم سئل العلامة ابن نجيم هل تجوز قسمة
الوقف من وقف آخر إذا كان فيه مصلحة أجاب إذا كان لكل واحد وقف ناظر يجوز له المقاسمة وإن كانا
تحت ناظر واحد يرفع الأمر إلى الحاكم فينصب قسما قسما ماله ومثله في الإسعاف ونص عبارته ولو أراد
الواقفان أن يقيمهما ما وقفاه ليشترى كل واحد منهما على ما وقفه ويصرف غلته فيما سمي من الوجوه
جازاه وفيه من فصل المشاع ولو قسم الشريكان وأدخل في القسمة دراهم معلومة فإن كان المعطى هو
الوقف جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ماله من وقف من نصيب شريكه بدراهم وأنه جائز

مطلب

القسمة بالتراضي أكد منها

بتضاء القاضي

مطلب

دار لا تقبل القسمة بأمر

الخاصي الشركاء بوجه من ثلاثة

مطلب

في قسمة المعصرة القابلة للقسمة

مطلب

في معصرة دبس صغيرة

مطلب

في قسمة بستان مشترك بين

أوقاف أربعة

مطلب

في قسمة الغراس المشتركة

بين ملك ووقف

مطلب

في قسمة الدار المشتركة بين

وقف وملك

مطلب

قسمة الوقف من الملك جائزة

مطلب

في قسمة الوقف من الوقف

مطلب

فيما إذا احتاجت قسمة الوقف

من الملك إلى دراهم للتعديل

وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصه الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصبر وقفا اه اقول قوله وحصه الوقف وقف الخ هذا بيان اتوله فان كان المعطى هو الوقف فيكون ينبغي تقديمه على قوله وان كان بالعكس وحاصله انه اذا كانت الدراهم من الواقف جاز وحصه الوقف تبقى وقفا وما قابل الدراهم يبقى ملكا له لان الوقف شروطا وكل ما لم يوجد شيء منه في ذلك فلا يصبر وقفا بمجرد ذلك كما قالوا فيمالي واشترى مستغلا للوقف من مال الوقف لا يصبر وقفا ولكن هذا يظهر فيما لو كانت الدراهم بمقابلة عين كدراهم من أرض مثلا ما لو كانت بمقابلة وصف كالجودة والحسن فلا قال المؤلف رحمه الله تعالى وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى في رجلين وقفوا أرضا ثم مات أحدهما وطالب الآخر القسمة هل تقسم أم لا فاجاب نعم تقسم الارض المذكورة ويفرز نصيب كل منهما عن الآخر اذا كان نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الاخرى واجاب ايضا عما اذا طاب المستحقون قسمة الوقف بقوله ليس لهم ان يقسموا العين الموقوفة لان القسمة انما تكون في الملك المشترك ولا ملك للوقوف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك واجاب عما اذا انتهت الدار المشتركة وطالب أحدهما قسمة النقص وأبي الآخر بقوله الانقراض ان أمكن قسمتها بان لم تحتج الى كسر وشق قسمت بطالب أحدهما ويجبر الممتنع وما يحتاج الى كسر لا يقسم الا بالتراضي والمجدد القائمة لا تهدم الا بالتراضي اه * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وعمرو مناصفة فاقسمها فزادوا قاما جارا بين القسمين وفي الدار بالوعة في مقسم زيد والميزاب خرج في مقسم عمرو يسكب منه ماء المطر الى البالوعة من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد الا أن رفع الميزاب المرقوم ومنع تسيل ماء المطر منه الى البالوعة وقد شرط التسيل في البالوعة في القسمة لدى بيعة شرعية فهل ليس لزيد ذلك * (الجواب) * نعم والمستأجر في التنوير وجمع البحرين * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة زيد وهند دار مشتركة بين الجميع للجماعة نصفها وزيد وهند نصفها فاقسموها مناصفة وزيد وهند تمسك في حصه الجماعة فيمكن صرفه والحال انه لم يشترط في القسمة فهل يحث أمكن صرفه بصرف * (الجواب) * حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه أم أمكن والافصح كما في التنوير وغيره * (سئل) * في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريةه وأقاربه طلب واحد منهم قسمة قسمة تملك بدون وجه شرعي فهل لا يقسم * (الجواب) * نعم * (سئل) * في دار معلومة مشتركة بين جماعة بطريق الملك فطلب ذو القليل الذي لا يبقى منتفع بالحصه بعد القسمة قسمة حصهه وافزادها فهل لا تقسم بطلب ذي القليل الذي لا ينتفع * (الجواب) * نعم لانه متعنت في طلب القسمة والقاضي يجب المتعنت بالرد كما صرحوا به * (سئل) * في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مسحقه على طريق التهاين والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم * (سئل) * في دار قابلة للقسمة مشتركة بين زيد وجماعة لزيد ربهما وللجماعة الباقي فطلب زيد القسمة وتوافق الجماعة معه على ذلك ويرغم الجماعة أن أجرة القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون أجرة القسام على عدد الرؤوس * (الجواب) * نعم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاف قال في صحيح القدوري قال الاسيحي الصريح قول أبي حنيفة وعليه مشي النسفي والمجوب وغيرهما اه ومنه في شرح الملتقي للعلاني وتعلقا عن المضمرات وعليه اقتصر صاحب التنوير بوجه أفق غير واحد اقول قال في الهداية وعنه انها على الطالب دون الممتنع لنفعه ومفطرة الممتنع اه وظاهره اعتمادها على الجميع على عدد الرؤوس مطقا وبالاطلاق صرح في الدر المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء على عدد الرؤوس لعقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه فليقطع من اللذيات * (سئل) * في دار ثلثها

مطابق
اقتصادی و لا حدود ہمارے
فی حصہ الآخر

مطالع
لا تقسم الوقى قسمة تمليك
مطلعه
لا تقسم الدار بطابقى التاميل

مطلبة
تحتوز قسمة الروقف قسمة مهاياة
مطلبة
١٦ حرة القسام على عدد الرؤوس

مطابق
أربعة أشياء على عدد الرؤوس.

في ملك زيد وملك ما له المرء واقسم ما قسمته شرعية وقال زيد بنى حائطاً خارجاً بيننا وكل من مباحريم
 اجنبات عن الآخر فكيف الحكم * (الجواب) * اذا كان احدهما يؤذى الآخر ويطلع عليه
 في حال لا يجوز له الاطلاع كان القاضى أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة
 بحصته يفعل القاضى للصحة كما في ٣٤ من فصول العبادى * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن
 زوجة وأولاد فيهم قاصر لا وصى له وخلف دار فقط اقتسموها بينهم بلا وصاية على القاصروا الحال
 أن للزوجة ديناً شرعياً على الميت ادعت به وابنته فهل تصح دعواها وتنقض القسمة ولا تصح
 * (الجواب) * نعم أقول في الخاتمة أرض ميراث بين قوم اقتسموها وتقاوضوا واشترى أحدهم من الآخر
 نصيبه ثم أقام البنت بدين على الأب كانت القسمة والشرع باطلاً وكذا اذا اشتراه غير الوارث اه واحترز
 بدعوى الدين عن دعوى العين فانها لا تسمع لان الاقدام على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك
 كما مر وأمثل هذا الباب * (سئل) * فيما اذا قسمت الورثة تركة مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة
 المورث ولم يبق في التركة ما يفي بالدين فهل ترد القسمة لكونها مؤخره عن قضاء الدين * (الجواب) *
 نعم في قسمة الهدايا اذا اقتسموا التركة ثم ظهر دين محيط أو غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط
 ظاهر لانه يمنع الملك فيمنع التصرف وكذا في غير المحيط لتعلق الغرماء بالتركة شيئاً ما ولأن القسمة مؤخره
 عن قضاء الدين لحق الميت حتى لا يمتنع رد القسمة برضى الغرماء الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين فاذا
 قسمت حينئذ جاز لانه لا حاجة الى نقض القسمة في ايفاء حقوقهم عمادية في ٢٨ ظهر دين أو وصية
 بالثلث أو بألف مرسلة أو وارث آخر بعد القسمة ترد بزانية من الثلث رجل مات وترك ميراثاً فطلب
 ورثته من القاضى القسمة وأقاموا البنت على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين لغائب فان
 القاضى لا يقسم شيئاً من أجناس التركة وان كان الدين أقل من التركة وسألوا من القاضى أن يعزل
 شيئاً لاجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بأن
 القاضى يفعل ذلك فان فعلوا ذلك واقتسموا الميراث فهلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا أن يقضوا
 الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين ظاهراً وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة
 الا أن يقضوا الدين وكذا الوطء في التركة وصية بالثلث أو دين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين
 خاتمة من فصل فيما يدخل في القسمة والمسألة مدسوسة في قسمة الهداية وكذا في قسمة الاشياء
 وحواشيه وفي فتاوى الانقرى أيضاً أقول كتبت في رد المحتار مانصه تمة أجاز الغريم قسمة الورثة
 قبل قضاء الدين له نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضى الغريم الا أن يكون بشرط براءة
 الميت لانها تصير حوالة فينتقل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهي المحيلة لقسمة تركته فمادى كباسط
 في البرازية وغيرها * (سئل) * فيما اذا كان لرجلين دين شرعى بذمة جماعة مشترك بينهما فاقسمهما
 بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المزبورة غير جائزة * (الجواب) * نعم وقسمة الدين لا تجوز
 لانها لا تحقق قبل القبض لان القسمة افراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الافراز والجمية
 من الفصل الاول من القسمة قسمة الدين قبل قبضه باطلاً علائق من الصلح قبيل فصل التجار قسمة
 الدين حال كونه في الذمة لا تصح درداً وخر كتاب الصلح * (سئل) * في دار مشتركة بين هند وجماعة
 فاقسموها في غيبة هند بدون وكالة عنها ولا اجازة منها فهل تكون القسمة المزبورة غير صحيحة
 * (الجواب) * نعم وفي المنع عن الخاتمة اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير امر القاضى وفي الورثة
 صغيراً أو غائباً أو شريكاً للميت لا تصح الا باجازة الغائب أو ولي الصغیر أو اجازة الصبي بعد البلوغ
 أو اجازة القاضى قبل ذلك اه وفي المحامى الزاهدى من القسمة ثم وقع أرض قسمت بين الشركاء وفيهم

مطلب

بناء الحائط بين المقسمين

على قدر الحصص

مطلب

اقتسموا الدار وادعى أحدهم

ديناً في التركة تسمع دعواه

مطلب

اذا ظهر دين في التركة ترد

القسمة

مطلب

له أن يعزل من التركة شيئاً

للميت ويقسم الباقي

مطلب

أجاز الغريم قسمة الورثة قبل

قضاء الدين له نقضها

مطلب

اذا ضمن ما على الميت برضى

الغريم وشرط براءة الميت

صح ويصير حوالة

مطلب

المحيلة تقسم تركته فيما بين

على الميت

مطلب

قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز

مطلب

اقتسموا الدار في غيبة

الشريك لا تصح

شريك غائب فلما وقف عليها قال لا أرضي اغبن فأحش فيها ثم أذن لمرأته في زراعة نصيبه لا يكون هذا
رضى بتلك القسمة بمداودة قب أرض قسمت فلم يرض أحد الشريكة بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لئلا يعتنق
القسمة ترد بالرد اه طفل وبالع اقسما شيئا ثم بلغ الطفل وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون
اجازة لتلك القسمة جواهر القساوي من القسمة * (سئل) * في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة
بين جماعة طلب أحدهم المهايأة مع الباقين في سكنها في الزمان بقدر حصته فهل يتهايون على
الوجه المذكور ويجبر الآتي * (الجواب) * نعم قال في شرح الملتقى وتجوز المهايأة ويجبر عليها في دار
واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا أسفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهرا وهذا شهرا
وله الاجارة وأخذ الغلة في نوبته الخ ثم قال ولو طلب أحدهما القسمة فيما يحتملها باطلت المهايأة لا بلغة
القسمة حتى لو اختلفا قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا تجرى فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على بيع
نصيبه تشاركه من الفصل الثالث من القسمة (سئل) في معز مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة
فطلب زيد قسمة نصيبه منها واقراره واذا قسمت ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل يجبر زيد الى ذلك
* (الجواب) * نعم وأجمع أصحابنا أن التركة اذا كانت جنسا واحدا كالغنم والابل والبقرة والخنطة
والشعير والياب الهروية والمروية والدار الواحدة التي تحتل القسمة اذا طلب أحدهما القسمة وأبي
الاعرفان القاضي يقسم بينهم خلاصة من الفصل الاول من القسمة ومثله في البرازية * (سئل) *
فيما اذا اشترى زيد وعمر مقدار من البن نصفين واقسماه بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن
من نصيبه شيئا في يد عمر وغلطا وقد اقربا بالاستيفاء وعمر وينكر ولا بينة لزيد فهل لا يصدق الابحجة
* (الجواب) * نعم لا يصدق الابحجة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره * (سئل) * في دار
صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة انهدم بعض ابنتها واحتاجت الى التمير فأبى الرجل
المبارة فبنت المرأة الدار المرقومة وصرفت على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم من مالها مصرفا للمثل
وتريد المرأة أن تخرج الدار وتأخذ نصف ما أنفقت في البناء من غلتها بعد ثبوت ما ذكره فإلى يسوغ
لها ذلك * (الجواب) * نعم دار بين شريكين انهدمت فقال أحدهما نبيها وأبي الاعرفان القاضي
يقسم الدارين بينهما ولو كان مكان الدار رحي أو حمام أو شيء لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء أن يبني ثم
يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمة من فصل قسمة الوصي والاب وفي الاشياء من
القسمة المشتركة اذا انهدم فأبى أحدهما المبارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والابن ثم آخروا يرجع
اه أقول أسقط من كلام الاشياء شيئا لا بد منه وهو قوله يرجع بما أنفق لو بأمر قاض والافقيمة
البناء وقت البناء اه كذا عزاه للاشياء في آخر قسمة الدار المختار ونظمه ابن الشيخ في شرحه
على الوهبانية بقوله

ونخذ منقبا بالاذن منه كما كم * ونخذ قسمة ان لا وهذا المحرر

أي خذ ما أنفقته ان كان التمير بالاذن من الشريك أو باذن الحاكم والافخذ قسمة البناء وأصيل المسألة
مذكور في الذخيرة في السفلى اذا انهدم فانه قال اذا انهدم السفلى بغير صريح لا يجبر صاحبه على البناء
ويقال لذى العلوان شئت فأبى السفلى من مالك اتصل لنفعل فإذا بناء باذن القاضي أو أمر شريكه
يرجع بما أنفق والافقيمة البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفلى من
الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبرا وأما اذا هدمه بصره فانه يؤخذ بالبناء لتفويته حقا استحق وليلص
صاحب العلوان نفقه اه ونقل ابن التحنة هذا التفصيل في المجدار أيضا ونظرا لطلاق كلام الاشياء
التقدم فهو له السفلى والمجدار وغيرهما مما لا يقسم والله تعالى أعلم وسأني تمام ذلك في كتاب المحيطان

مطلبه
اذا حضر الغائب فلم يرض
بالقسمة ثم زرعه نصيبه
لا يكون رضى

مطلبه
القسمة ترد بالرد

مطلبه
طفل وبالع تقاسما شيئا ثم
بلغ وتصرف الخ

مطلبه
تجوز المهايأة ويجبر الآتي عليها

مطلبه
لا يجبر على بيع نصيبه

مطلبه
في قسمة العز المشتركة

مطلبه
أقرب بالاستيفاء ثم ادعى
الغلط لا يصدق الابحجة

مطلبه
في المشترك اذا انهدم وأبى
أحدهما المبارة

مطلبه
في المشترك اذا انهدم

٢ خال الكتاب ان شاء الله تعالى * (سئل) * في قطع اراض جاريات في ملك جماعة لكل حصة معلومة فيها يريد احدهم جمع نصيبه منها في مكان واحد وبقية الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقيم كل على حدة * (الجواب) * نعم واذا مات الرجل وترك ارضين او دارين قطب ورثته القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين او الدارين جازت القسمة وان قال احدهم للقاضي اجع نصبي من الدارين او الارضين في دار واحدة وابي صاحبه قال ابو حنيفة يتسم التقاضي كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احدهم في دار واحدة ولا في ارض واحدة وقال صاحبنا الراي الى القاضي ان راى المجمع جمع والا فلا خاتمة من القسمة

* (فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها) *

* (سئل) * في مزرعة معلومة جارية في جهتي وقف وتيمار بقرب قرية كذا غير تابعة للقرية وللزراعة زراع برر عنونها في كل سنة ويدفعون ما عليها المجتهى الوقف والتيمار وهم ساكنون في القرية المزبورة ويدفعون مع اهلها ما يوجبها من المغارم المتعلقة بالانفس والمغارم المتعلقة بالاملاك التي فيها والا ن قام اهل القرية المزبورة يكلفون زراع المزرعة المذكورة بدون وجه شرعي الى ادخال المزرعة في حساب غرامات قريتهم المتعلقة بالاملاك وان كانت غير تابعة لها فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر يمنع اهل القرية المذكورة من تكاليف الزراع المذكورين الى ملاذك ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعي والله سبحانه وتعالى اعلم الحمد لله تعالى كذلك الجواب والله تعالى اعلم كتبه الفقهاء اجد المسمى المفتي الشافعي * (سئل) * فيما اذا كان جماعة معلومين قاطنين بدمشق مشددة مسكنة اراض معلومة من اراضي قرية وقف لكل واحد اقدنة معلومة منها يدفع ما عليها المجتهى الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضي بحسب ما يبيده من الاقدنة والا ن قام اهل القرية المزبورة يكلفون الجماعة بلا وجه شرعي الى دفع مبلغ معلوم من الدراهم زاعمين انهم صرفوه على الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لاهالي القرية ذلك ومؤنة الضيف على المضيف دون القاطنين بدمشق * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قروي عمر حاله انفسه بيوتنا احدثها في ارض سليخة لبق بيوت القرية فقام اهل القرية يكلفونه بلا وجه شرعي الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليها شئ من العوارض في دفتر تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذ ذلك بل حدثت بعد ذلك فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لذيقي قاطنين بدمشق املاك في قرية من قراها ويدفعان ما على الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك اسوة اهل القرية والا ن قام اهل القرية المزبورة يكلفون الذقيين بلا وجه شرعي الى السكنى معهم في القرية ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس معهم فهل يمنع اهل القرية من تكاليف الذقيين بما ذكر ولا يلزمهمما السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس وهما ساكنان بدمشق * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان رجل ساكن بدمشق وله املاك في قرية من قراها وترد على القرية المزبورة غرامات متعلقة بالابدان والانفس فهل لا ينوب الرجل المذكور شئ من الغرامات المتعلقة بالانفس * (الجواب) * الاصل في ذلك انه لا يلزم احد شئ من ذلك شرعا ولما حكم الشرع رفع ذلك ومنعه فاذا لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان لحفظ الاملاك فالقسمة قدر الملك على لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان فعلى عدد الرؤوس لانها مؤنة الرأس ولا يدخل في ذلك النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم ولانه لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك كما ذكره هذا التعليل الخبير الراسي في فهاويه ومن لم يكن ساكنا في القرية المزبورة لا يلزمه من الغرامات المتعلقة

مطلب
لا تجمع حصة الاراضي في
أرض واحدة بل ارضي الباقي
فصل في الغرامات الواردة
على القرى ونحوها

مطلب
ليس لاهل القرية ادخال
المزرعة الخارجة عن قريتهم
في غرامات قريتهم

مطلب
مؤنة الضيف على المضيف

مطلب
ليس لاهل القرية اخذ
عوارض على البيوت المحدثه

مطلب
ليس لاهل القرية ان يجبروا
من خرج من قريتهم على
العود اليها

مطلب
في غرامات القرى ما كان
لحفظ الاملاك فعلى قدر
الملك الخ

مطلب
من لم يكن ساكنا في القرية
لا يلزمه غرامة الانفس

مطلب
ما كان لتخصيص الابدان
لا يدخل فيه النساء والصبيان

تخصيص الابدان شيء لا بد منه ليس في القرية المزبورة قال الامام الجليل فخر الدين قاضى نجان فى فتاواه المشهورة فى كتاب القسمة اهل قرية غرمهم السلطان فقال بعضهم يتسم ذلك على قدر الاملاك وقل بعضهم يقسم على عدد الرؤوس وقال الفقيه ابو جعفر ان كانت الغرامة لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك وان كانت لتخصيص الابدان تقسم على عدد الرؤوس الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم اهـ بحروفه ومثله فى قسمة الذخيرة والتارخانية وكذا فى التجنيس وفتاوى الاقروى والولولنجية والاشباه وغيرهما من الكتب المعتمدة النعمانية * (سئل) * فى قرية يزرع بعض اراضيها اهل قرية اخرى ولهم فيها عراس ومشد مسكة ويرد على تلك القرية كلف واعشار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم فيها وماذا يفعل فى ذلك شرعا * (الجواب) * ما اصاب تلك الاراضى من مال وقف او قسم شرعى يجب عليهم دفعه للوقف او العشروان كان عليهم مال مطوع بدلا عن القسم ها اصابهم منه بعد زرع جميع اراضى القرية يجب عليهم دفعه واما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف الواردين عليهم فلا يلزمهم من كل قسم شيء لان مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم واما غيره مما يؤخذ ظلم او غرامة فمن تمكن من دفعه عن نفسه بالرفع الى حاكم الشرع او كان له قدرة على دفعه من غير ضرر يلحقه اعظم منه فليدفع عن نفسه اذ هو خير له اذ الظلم يجب اعدامه لا تقريره واحكامه واذ لم يمكن ذلك فما كان منها لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك من جميع الاراضى التى هم اهلها واتى مع اهل القرية الاخرى لانها مؤنة الملك فتقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتخصيص الابدان تقسم ذلك على عدد الرؤوس الساكنين بالقرية دون اهل القرية الاخرى لانها مؤنة الرؤوس ورؤوسهم ليست فى القرية حتى تخصن بذلك بل يجب عليهم ما يرد على قريتهم الساكنين بها لحفظ الرؤوس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم كذا افتى به كثير من المتأخرين وصرح به فى الذخيرة البرهانية وغيرهما من المعترات حتى قالوا ان من تولى قسمة بين المسلمين فعدل فهو ماجور ولا يفسق حيث عدل وان كان لا يأخذ بالاعذار المأخذ كزوجه مجسلا ولم يأخذ احد تعرض للتفصيل غير المرحوم والذى على أفندى الهادى فانه كتب على سؤال رفع اليه فى ذلك ما ملخصه تقسم الغرامة بقاعدة مستحسنة فى بيان ما يلزم الملاك منها على حسب املاكهم سواء كانوا قاطنين بها أولا وما هو على الرؤوس على القاطنين بها فقط يوزع على رؤوسهم ما عدا النساء والصبيان فالقاعدة انه اذا قطعنا القرية عن اضافة الملاك اليها فلا يبقى فيها الا دور سكن الساكنين فقط فتبقى من قبيل بيوت التركمان والاكراد والعربان فلا يوزع عليهم الا ما يطلبه السلطان دام ملكه كالعوارض والعصرار والقيام بالضيف بحسب ما عندهم الا علف الدواب كالشعير لانه لا يوجد عندهم لانهم فئة لا يزرعون ولا يستغلون ويوزع عليهم ايضا جرمة ما يتهمون به من القتل او عدم مداومة ليل او نهار وكذا السرقة اذا جر مواهبها بدون قدرة على دفعها عنهم وكذا ما يأخذ الوالى من المشاهرة كل شهر يوزع على رؤوس اهل القرية الرجال منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالتبن والشعير والدجاج والحطب والذخيرة فهو على الملاك جميعا بحسب املاكهم اللهم اصلح ولاة امورنا ووقفهم للعدل وعلى الاسلام توفنا والله الهادى وعليه اعقادى وهو سبحانه اعلم اقول حاصله ان ما يؤخذ من القرية ان كان يؤخذ منهم لا باعتبار املاكهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم املاك كالاغراب والاكراد من لا عقار لهم فهو على الرؤوس وان كان يؤخذ منهم باعتبار املاكهم كالتبن والشعير والحطب فهو على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات ووزع لم يطلب منهم ذلك لكن قولهم لتخصيص الاملاك او الرؤوس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون اخذ نحو الدراهم لتخصيص الاملاك واخذ نحو التبن والشعير لتخصيص الرؤوس على ان غالب الغرامات

مطلب
من تولى قسمة الغرامات
فعدل فهو ماجور

مطلب
فى بيان ما يخص الابدان
وما يخص الاملاك من
الغرامات
قوله بحسب املاكهم أى يؤخذ
منهم بقدر املاكهم لا على قدر
الرؤوس اهـ منه

الواردة على القري في هذا الزمان ليست محفظ أملاك ولا محفظ أبدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف الوالي وأتباعه وعمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل السلطان حفظه الله تعالى الواردين بأوامر أو فواهي وأهتال ذلك كله يأخذه من القري ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ في بلادنا في كل سنة مرتين ويزيد فيهم ادرام كثيرة رشوة لا عوانه وحواشيه من اعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد فدان القرية وتارة يقسمونه على مقدار حق الشرب بالساعات الزمنية فمن كان له فدان مثلاً يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلاً أو امرأة أو صبياً وكذا يجعلون منها شيئاً على رقاب الرجال الساكنين في الترية الذين لا ملك لهم فيها فالقول بالتفصيل الذي هو أحد الأقوال الثلاثة المارة عن الخانية في السؤالي السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الغرامات المذكورة لانها لا تخص الابدان ولا الاملاك مع أن ما يخص المحفظ قليل بالنسبة الى غيره والطاهر أن ما يؤخذ من جريمة القتل والمخاصمات والمنازعات انما هو محفظ الابدان لترهم النصرة وقطع النزاع كما تؤخذ الدية من عاقلة القتال وما يؤخذ لاجل العساكر التي يبعثها الأمير الى بعض القري لدفع الاعراب واللصوص عن زروعهم ومواسمهم انما هو محفظ الاملاك ولكن هذا كله يؤخذ رائداً على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها في حيث جهل الحال ولم يعلم أن ذلك محفظ أبدان أو أملاك أو علم انه مجرد ظلم فالمناسب العمل بأحد القولين الأخيرين وهو أن ذلك كله على الرؤوس أو على الاملاك وقد ذكر قاضي خان القول بقسمة الغرامات على قدر الاملاك أو لا وعادته أنه يبدأ بما هو الأشهر كما ذكره في خطبة فتاواه فيكون هو الأرجح وهو ما عليه عادة أهل القري في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على الفدان أو على ساعات الشرب والله تعالى أعلم

(كتاب المزارعة)*

لوحد أرض وبذر	لاخر بقر وعمل	لوحد أرض وبقر	لاخر عمل وبذر
جائر		فاسد	
لوحد أرض وعمل	لاخر بقر وبذر	لوحد أرض فقط	لاخر عمل وبقر وبذر
فاسد		جائر	
لوحد عمل فقط	لاخر أرض وبقر وبذر	لوحد بذر فقط	لاخر أرض وعمل وبقر
جائر		فاسد	
لوحد بقر فقط	لاخر أرض وبذر وعمل	لوحد أرض وبذر	لاخر بقر وعمل
فاسد			

(كتاب المزارعة)

ونظم ذلك بعضهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة * والأرض والبذر هذا المجاز الكامل

وما عدا ذي الثلاث اللات قد ذكرت * فغير جائزة اذ حكمها باطل

أقول وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقامت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل * من واحد ذي ثلاث كلها قلت

والبذر مع بقروا ولا كذا بقر * لا غيرا ومع أرض أربع بطلت

وقد ذكرت في الحاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الاربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة أصولها أربعة أرض وبذر وبقرو عمل والمخبر في هذه السبعة مبنى على ان بعض الاربعة من واحد والباقي من آخر أما لو كان بعضهما من واحد والباقي منها فهي أكثر من سبعة كما لا يخفى وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين وكذا في الخلاصة بعد ذكره الاوجه السبعة وعلى هذا لو ائخذ رجلان أرض رجل مزارعة على ان البذر من أحدهما والبقرو والعمل من الآخر فالأربعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه اجر أرض وبقرو عمل وعلى هذا كل ما لا يجوز اذا كان واحدا فكذا اذا كان اثنين اهـ الى كل وجه لا يجوز اذا كان المزارع واحدا لا يجوز اذا كان اثنين ففيما اذا كان البذر من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان الأرض فيها من ثلث والبقرو والعمل من ثالت ومنه ما في الحاشية لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده فسدت وقد عُد في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة ما لو كان البذر لواحد والأرض لثان والبقرو لثالث والعمل لاربع أو البذر والبقرو لواحد والأرض لثان والعمل لثالث أو البذر والأرض لواحد والبقرو لثان والعمل لثالث وتعام الكلام فيه فراجعهم ووجه ذلك بناء على ما مر من الضابط انه اذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما اذا كان بعض الاربعة من أحدهما والباقي منهما أو كان كل واحد منهما بعضهما والباقي منهما ولم أر لذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصولين صورة من ذلك فقال دفع أرضه مزارعة الى آخر على ان يزرعها بنفسه وبقرو والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعلم على هذا تنفسد والخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض اجر له في المشترك ويجب على العامل اجر نصف الأرض اذا استوفى منافعه الخ وذكر ذلك ايضا في متن التنوير في هذه الصورة الأرض من واحد والعمل والبقرو من آخر والبذر بينهما وعلى فسادها بأن فيها شرط الاعارة في المزارعة أي اعارة نصف الأرض للعامل كما في الحاشية وكانها اعارة ابتداء ثم تصير اعارة بعد استيفاء المنفعة ولذا اوجبوا على العامل اجر نصف الأرض فتأمل والظاهر ان مثل هذه الصورة ما يقع كثير في زماننا من كون العمل من واحد والأرض من آخر والبقرو والبذر منهما الموجود العللة المذمومة وقد ذكر الخبير الرملي لذلك ضابطا فقال قال في البرازية ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اهـ وبه تستخرج الاحكام مثلاً اذا كان البذر مشتركاً والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان البذر كله من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان البذر من اثنين وكذا اذا كان الكل مشتركاً الخ ولكن العبارة المذكورة في البرازية ليست كما ذكره بل هي كما قدمناه عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما اذا كانت المزارعة بين أكثر من اثنين لما ذكره فاعلم في نسخ البرازية تعريفاً من الكاتب بدليل سياق الكلام على انه لا يطرد في الصورة الاخيرة التي ذكرناها عن جامع الفصولين فان البذر فيها من رب الأرض ومن الآخر لو كان البذر كله من رب الأرض جاز

وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لكان كذا في البراريه انما قيل النصل الثاني انه سئل نعيم الائمة
لو كان من جليلة الارض والبذر والتور من الاسرار القل والتور انما يجوز قال نعم لانه لو شرط كلا التورين على
أبي واحد لكان جائزا فكذا اذا اشترط أحدهما فذا يفيد ان الضابط ان ما يجوز اذا كلف من أبي واحد
منه ما يجوز اذا كان مشتركا منهما لكن فذكر بعد ما يخالفه وهو انه لو كانت الارض من أحدهما والبذر من
فإن شرط العمل على غير صاحب الارض فسدت لان فيه اعارة الارض وان شرطه عليه سأل على أن
الخارج انصاف جازت الخ مع ان البذر لو كان كله من رب الارض لوم ان الاتساق تكون من البذر الثلاث
المجازة فلم يرد له بطرد لهذه المسألة ضابط يحصره سألها والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد ارضه
لعمرو ليزرع فيها اطمعنا على بقر زيد بذرده وجعل البذر على زيد ولم يذكر امانة وتوافر سأل ان يكون
لعمرو ثلث الخارج فزرع عمرو الارض وسجل عليها مدة وقطر الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة ولعمرو اجره
المثل في مدة عمله (الجواب) نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والارض
وعليه لعمرو اجرة المثل في مدة عمله والله تعالى اعلم وفسادها من وجهين الاول عدم ذكر المدة وهو شرط
كافي الملقى والكثير والتنوير وغيرهما من التورين وان قال في المجتبى انما يصح الا ذكر المدة وعليه الفتوى
والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الارض واذا فسدت المزارعة فالحكم فيها ان الخارج لرب البذر
لانه غامض اليك ولا اسرار جرم مثل عمله أو ارضه لم يرد في عينها فبذ قيمتها ولا يرد على ما شرط عندهما خلافا
لمحمد فعنده له اجر مثله بالعامل باع كافي شرح الملقى للعلائي أقول وفي كذا في البراريه ما في المجتبى حيث
قل وعنده محمد جواز ما يلبس ان المدة وتقع على أول زرع يخرج واحد أو يترك المدة وعليه الفتوى وانما
شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لأن وقتها متفاوت عندهم وابتدأوا ما يجهول عندهم اه لا يمكن
قال في الحاشية بعد ذكر ذلك والفتوى على جواب الصحيح أي من انه شرط قل في الشرع بلالية فقد
تعارض ما عليه الفتوى اه لكن حيث صح كل من القولين لا يعدل عما عليه التورين لكونها الموضوع
لنقل المذهب الا ان يقال باختلاف الموضوع كإيفاده كلام البراريه تأمل وفي جامع الفصولين واكثر
مما يوضح لجوردها على أول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم فصح بلا بيان المدة كالمعاملة لانه
لا يخلو عن الجهالة في بلادنا ولودون جهالة بلادهم لئلا يزرع الواحد يقدم ويؤخر شهر لوزيادة وبخلاف
المعاملة اه لا يمكن قوله جوردها على أول السنة يعني الجهالة لأن المراد أول وقت زرع فيه أكثر
الناس في تلك القرية فلا يتغير الى التديم والتأخير وفي هذا القول توسعة على أهل زماننا لانهم لا يذكرون
المدة أصلا تأمل (سئل) في المزارعة الصحيحة انما امتنع رب البذر من العمل فيها قبل القاء
البذر فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر ومجرب العمل ان أبي لرب البذر قبل القاءه
وبعد مجرب (سئل) فيما اذا دفع زيد ارضه لعمرو ليزرع فيها اطمعنا على بقر زيد بذرده وجعل البذر
بينهما نصفان والخارج كذلك فهل على هذا فهل يفسد والخارج بينهما يحكم البذر وليس للعامل على
رب الارض اجرة لعمله في المشترك وعلى العامل اجر مثل نصف الارض اذا استوفى منافعها (الجواب)
نعم كافي الجارية بهذا اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التصرفات الفاسدة ومثله في جامع الفصولين
من الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة (سئل) فيما اذا دفع زيد حنطة وشعير لعمرو ليزرعها
في أرضه على بقره والخارج بينهما نصفين فهل على هذا ففسد المزارعة فاسدة والخارج لرب البذر
وعليه لعمرو اجرة مثل بقره وأرضه وعمله لا يرد على المسمى (الجواب) نعم كافي التنوير من المزارعة
عند قوله وبطلت في أربعة (سئل) فيما اذا دفع زيد بذرده وأرضه وبقره لعمرو على أن يزرع الارض
في مدة معلومة وجعل له ربح الخارج وحملت غلة ومنتع عمرو الآن من أخذ حصته من الخارج وبقره

مطلب
اذا فسدت المزارعة فالحارج
لرب البذر

مطلب
ذكر المدة شرط في المزارعة
مطلب
اذا امتنع رب البذر عن العمل
قبل القاء البذر لا يجبر

مطلب
أرض من واحد وقرو عمل
من آخر وبذر منهما فاسدة

مطلب
بذر من واحد والباقي من
آخر فاسدة

أن يأخذ بجرته مثله فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته من الخراج * (الجواب) * حيث كان العمل من واحد والباقي من واحد فإزارعة صحيحة وله أخذ حصته المشروطة له من الخراج وليس له أخذ بجرته مثله * (سئل) * في رجل دفع لزيد أرضا وبذر أثمارا فزرعها زيد وأخرجت زرعها فقال زيد شرطت لي نصف الخراج وقال الرجل رب الأرض شرطت لك الثلث ولا يئنه له ما فهل يكون القول لرب الأرض مع يمينه لأنه ينكر زيادة الأجر * (الجواب) * نعم رجل دفع أرضا وبذر أثمارا فزرعها له عامل وأخرجت الأرض زرعها فقال المزارع شرطت لي نصف الخراج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب الأرض مع يمينه لأنه ينكر زيادة الأجر ولا يئنه المالك عندنا لأن فائدة الخراج أتم وأمد استيفاء المنفعة لا يمكن القسح وأيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة يقضى بينة المزارع لأنها أثبتت الزيادة وإن اختلما قبل الزرع تخافا وترادا للمزعة وبدأ يمين المزارع وأيهما تكمل يقضى عليه وأيهما أقام البينة قبلت خاتمة من المزارعة من فصل اختلاف العاقلين وفيه مسائل مفيدة ومثله في القول لمن وتعارض البينات للعداوى قلا عنها * (سئل) * في أرض من جملة أراضي قرية مدة الأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فطيه الثلث من الزرع الثقوى والرابع من الصفي لصاحبها يأخذه منه فزرع عمره والأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف في تلك القرية فلمزيد الثلث من الزرع المذكور * (الجواب) * نعم زرع أرض رجل بلا أمره طال به بحصة الأرض فإن كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك علاني على التنوير من أن المزارعة تقل عن جواهر التساوى ومثله في العبادية من أواخر الفصل ٣٩ أقول وقد مر في كتاب القصب تهر بر هذه المسألة * (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمرو أرضا وبقرها وحبها البزرة في الأرض وشرط زيد رفع بذره والخراج الموقوف من غلة البذر المذكور وما بقي فهو بينهما نصفين فهل المزارعة باطلة والخراج لصاحب البذر ولعمرو واجبة مثل عمله * (الجواب) * نعم قال في التنوير فبطل ان شرط لأحدهما ففزان مصادره أو ما يخرج من موضع معين أو رفع رب البذر بذره أو رفع الخراج الموقوف وتنصيف الباقي له * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه مزارعة صحيحة لعمرو وبنت الزرع ثم مات رب الأرض والزرع بقول فهل تترك الأرض في يد المزارع حتى يستحصل وللورة أخذ حصته * (الجواب) * نعم كما في التنوير والتمتقي والبرجندى وغيرها * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه وبقره لعمرو على أن يزرع عمره والأرض ببذره وورع الخراج لعمرو وباقيه لزيد وأن يكون المزارع الترعبة والعرفية على زيد وبنت الزرع ومات زيد عن ورثة فهل تكون هذه المزارعة فاسدة والخراج كله لعمرو وبنت البذر وعليه لورثة زيد أجور مثل أرضه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمرو وبزعه في باعلى بقر لزيد بالربع فلم يعمل عمرو في الأرض شيئا أصلا من سقي وغيره بعد ما زرع عمره والأرض فهل لا يستحق شيئا * (الجواب) * نعم المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئا بعد ما زرع من التشذيب والسقي وغيره أن كان البذر من جهته يستحق الحصة وإن كان من رب الأرض ينبغي أن لا يستحق شيئا خلاصة من الفصل الخامس في المعاهد ومثله في البرازية بلفظ لا يستحق بدون ينبغي وهما المسائل فيها وفي الحامية فعليك بهما أقول والتشذيب بالثنين والذال المجعنين اصلاح الاشجار * (سئل) * في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المتأده من العسقي وغيره في المزارعة الصحيحة حتى هلك الزرع فهل يضمن * (الجواب) * نعم ضمن لوجوب العمل عليه كما مرح بذلك في مزارعة التنوير * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه لعمرو على أن يزرعها ببذر زيد وبقره ولم يذ كر أمانة وشرط الحصاد والتفريه والدياس على عمره والعامل ويكون له زرع الخراج

مطلب
العمل من واحد والباقي من
آخر صحيحة

مطلب
فما إذا اختلف العامل مع
رب الأرض في قدر المشروطة له

مطلب
فحين زرع أرض غيره بلا أمره

مطلب
تبطل إذا شرط رب البذر رفع
بذره والخراج الموقوف

مطلب
إذا مات رب الأرض والزرع
يقبل تبقى المزارعة

مطلب
اشتراط كون المزارع على رب
الأرض

قوله التشذيب من التشذيب
وهو بالثنين والذال المجعنين
محركة قطع الشجر أو قشره
والمساة وبقية الكلا وشذب
الشجر البقي ما عليه من
الاعصان حتى يبدو وشذب
عنه ذب والتشذيب الطرد
واصلاح الجذع قاموس له منه

مطلب
في المزارع إذا لم يعمل في الأرض
شيئا

مطلب
إذا قصر في العمل حتى هلك
الزرع ضمن

فلم يحرث عمرو الأرض ولا زرعها ولا سقاها وحدها فهل تكون المزارعة فاسدة والغلة لا يدور لعمرو
 امثلة مثل ٤٤ * (الجواب) * نعم ولذا شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل كان مفسدا
 للعقد في ظاهر الرواية لاني هذه الاعمال تكون بعد الاداء وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد اذا
 شرط على العامل يحكون مفسدا فلوان العامل حصد المزرعة وحدها وجع من غير أن يكون شرط
 عليه فهلك ذلك يضمن حصدا لرافع وعدا أي خيفة اذا شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد
 وعن أبي يوسف في النواذر انه لا يفسد لكن اذا لم يشترط يكون عليهما وان شرط المزارع بحكم العرف
 وهو كالمواشترى حطبا في المهر لا يجب على البائع أن يملكه الى منزل المشتري ولذا شرط عليه يلزمه بحكم
 العرف ولو شرط المخذذ على العامل في المأكل ففسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد
 ابن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه أم لا للعرف وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي
 هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استغنى عن هذه المسألة
 يقول فيه عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتدخل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون
 الحصاد على العامل عرفا فلو أنكره وتعاقل عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر الملقب بضم ذلك وقال القبة
 أبو اليب إذا أنكر تأخير فاحسب لا يؤثر الناس الى مثله كان حتما والافلا هذا اذا شرط هذه الاعمال
 على العامل وان شرط شيئا من ذلك على صاحب الأرض فسد العقد عند الكل غاية فمن فصل ما يفسد
 المزارعة من الشروط أقول تلخص من هذا أن الصحيح صحة شرط العمل على العامل وبه صرح في متن
 التنوير والمتقي وأما عدم العمل المشروط فانه لا يقتضي الفساد فمضى الفساد في مسألة المؤلف لعدم كونه
 المدة وفيه اختلاف الصحيح كما قدمنا فتنبه * (مسئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه المحاطة بالغراس الى
 عمرو على أن يزرع عمرو في الأرض المزبورة حنطة وشعير على بقرز يد في مدة معلومة وتوافقا على أن
 ما يخرج من الزرع يكون ربعه لعمرو الباقي لزيد مزارعة صحيحة بعد ما ساقاه على جزو معلوم من ثمرة الغراس
 المزبورة في المدة المزبورة مساقاة شرعية وعمل عمرو على الاشجار والأرض حتى أدركت الغلة والثمرة في المدة
 المزبورة فهل يستحق عمرو الحصة المجهولة له فيها * (الجواب) * نعم أقول انتم تكون المزارعة صحيحة
 حيث كانت الحنطة والشعير من زيد فلو من عمرو والعامل فلا وكتب المؤلف في غير هذا المثل رجل دفع
 أرضا وتخلل زرعها المزارع على أن يقوم على التخليل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فيستحق
 أن كان البذر من المزارع ففسدت المزارعة والمعاملة لانه صفة في صفتين وان كان من رب الأرض جاز
 كلاهما لانه أحير من أن كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع اليك هذه الأرض تزرعها
 ببذر لك أو أدفع اليك ما قيمه من التخليل معاملة جازمة ملقاة خلاصة من المزارعة * (مسئل) * في الزرع
 المشترك بين رجلين سوية بينهم ما اذا تضرمت شئ على الأرض وقت رفعه ثم نزل عليه المطر فتبت فهل
 تكون بينهما * (الجواب) * نعم يكون بينهما كماله ولذا رفع المزارع عاز عن الأرض وتناثر
 منه شئ ونبت بستره ررع آخر أو أدرك فهو بينهما وبين رب الأرض يسلي قدر نصيبهما ثم تصدق الاكار
 بنصيبه وفي النوازل يستحب للاكار يستصدق بالفضل من نصيبه وان نبت يسقى رب الأرض فهو له
 فان كان للبذر قيمة فله ضمان ذلك والا فلا شئ عليه وان سقاها أجنبي كان متعلقا بالمزارع بين الزارعين
 ورب الأرض على ما شرطت من رغبة في ٢٦ من المزارعة فان نبت بماء المطر أو بلا سقى أحد فعلى
 الشركة السابقة بزيادة في الثالث من المزارعة وفيها قولان أحسن مما في غيرهما من الفتاوى ومثله
 في الخناينة * (مسئل) * في أرض مشتركين زيد وعمرو وسوية فزرعها بيزرها سوية على بقرهما ولم
 يتعرضا للتبن فهل يكون التبن بينهما بطل للبذر * (الجواب) * نعم قال العلاقي في شرح المتقي وان لم

مطلب

شرط الحصاد والدياس
 والتذرية على العامل مفسد

مطلب

شرى حطبا في المهر فمعه
 على البائع

مطلب

من أراد أن لا يتدخل فليعمل
 بالعرف ولا يمنع عنه

مطلب

دفع أرضه مزارعة ومساقاة

مطلب

ما نبت بماء تاتر من الزرع
 المشترك فهو بينهما كما مثله

بتمرضا للتبن فهو بينهما تبع للحب وقيل لرب البذر لانه غلب بذره قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح
الاول وظاهر البرهان والمتحوص في الشريعة وغيرها ترجيح الثاني في قبصر الله والمسألة المسؤول عنها
اتفاقية أقول أي لأن البذر فيها مشترك والخلاف فيما إذا كان البذر من أحدهما كما يفيد التعليل
* (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمرو ولزعماء على بقر زيد بن الخارج فهل عمرو في ذلك
مدة والآن ترك العمل ويطلب زيدا لاجرة عمله في السنة فهل ليس لعمرو ذلك ويحجر على المضي
* (الجواب) * نعم وإذا بحث فالتحارج على الشرط ولا شيء للعامل أن يخرج شيء في الحقيقة ويحجر
من أبي على المضي الأرب البذر فلا يصح قبل التملك وبعد ويجوز شرح التنوير من المزارع عتوا أيضا
من عمل في المشترك لا يستحق الاجرة كما صرحوا به في الاجارة * (سئل) * فيما إذا كان البذر من
واحد والارض والعمل والبقر من آخر فهل تكون المزارعة فاسدة والزرع لصاحب البذر وعليه أجره مثل
العامل واجرة الارض * (الجواب) * ذكر في الهداية روايتين وذكرهما أيضا الصدر الشهيد في رواية
الخارج لصاحب البذر وعليه أجره مثل الارض وأجره مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الارض
وعليه رد مثل البذر وبصير كما أنه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله بالأرض والاصح
كما في المتح والزيادة هو الوجه الاول وجعلوا في التبن عليه المعول وهل يطيب له الفضل قال تاج الشريعة
يرفع مقدار بذره وقد ارما غرم من أجره مثل العامل والارض ويتصدق بالفضل والله سبحانه أعلم
* (سئل) * في بذر مشترك بين رجل وأخواته اللباغات وزوجة أبيه أخذ الرجل بعضه وزرعه في أرضه
لنفسه بدون إذن منهن ولا وجه شرعي ونبت الزرع فهل يكون الزرع للزراع وعليه دفع مثل حصته من
البذر المذكور * (الجواب) * نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية في الفصل الرابع من المزارعة وقد
أفتى بمثل العلامة الخیر الرمي مع نقله عبارة البرازية بما أقرأها أقول والذي في البرازية ذكرته في
رد المحتار بقولي خاتمة بفرع مهم يقع كثيرا ذكره في التتارخانية وغيرها من رجل وترك أولاد صغارا
وكبارا وامراة والصغار منها أومن غيرها فعمرت الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو
المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة تتماهدهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون
من ذلك جملة صارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة أنهم ان زرعوها من بذر مشترك بينهم باذن
الباقين لو كبارا أو اذن الوصي لو صغارا فالغلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم أو بذر مشترك بلا إذن
فالغلة للزراعين اهـ * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه لجماعة قرويين يزرعونها في مدة كذا يبذرونها
وعلمهم على بقرهم بأن يكون له ربع الخارج ولهم الباقي مزارعة صحيحة فزرعوها وحصدوا الزرع
ويريدون نقله جميعا قبل قسمته الى أراضي قريتهم الخارجة عن أرض زيد بدون إذن زيد ولا رضاه
ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم وتقدم مثله في العشر والخارج بنقله عن المحيط
السرخسي * (سئل) * فيما إذا كان لرجلين أرض وبذر مشترك بينهما فبذروها في مدة كذا يبذرونها
أن يزرعوا الارض يبذرونها المذكور على بقرهما في مدة معلومة ومهما خرج يكون ربه للجماعة
وباقية للرجلين فهل تكون المزارعة المرقومة صحيحة ولهم الربع المذكور * (الجواب) * حيث كان
العمل فقط من الجماعة والباقي من الرجلين فالزراعة صحيحة ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى أعلم
* (سئل) * في امرأة دفعت أرضها للملومة الى رجل ليفرس فيها غراسا معلوما وضربا لذلك مدة
معلومة على أن يكون الفرأس بينهما نصفين فهل تكون المفارسة صحيحة على ما شرط
* (الجواب) * نعم ففي الخاتمة رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يفرس المدفوع
اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جازا اهـ ومثله في كثير

مطلب

يجوز العامل على المضي

مطلب

من عمل في المشترك لا يستحق

الاجرة

مطلب

فيما إذا كان البذر من واحد

والباقي من آخر

مطلب

زرع بذرا مشترك بلا إذن

فالتحارج له وعليه رد مثل

حصة الشركة

مطلب

ليس للزراع نقل الزرع الى

أرض آخر قبل قسمته

مطلب

دفع رجلان أرضا وبذرا

وبقرا الى جماعة بعملهم

صحت المزارعة

مطلب

في المفارسة

من الكتب فتصريحهم بضرب المدة مخرج في فساد ما بينهم ووجه فساد ما بينهم انه ليس لادراك
الغبار والمخالة هذه مدة معلومة الخ خيرية من الوقف أقول وسيأتي تمام الكلام على هذه
المسألة في آخر المساقاة

(كتاب المساقاة)

(سئل) في غراس بستان جارثته في ملك جماعة فعمل رجل منهم في الثلث المزبور حتى أثمر
ويريد مطالبة بقية الجماعة بحصته من الثمرة نظير عمله أو يدفعه إليه أجره فعمله فهل لا شيء له من ذلك
(الجواب) نعم أما عدم استحقاقه الأجرة فلأنه عمل في المشترك قال في التنوير وشرحه المنع من
الأجارة الفاسدة ولو استأجره لمحل طعام بينهما فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئاً لشرائه أو يقع بعضه
لنفسه فلا يستحق الأجر اهـ وأما عدم استحقاقه حصته من الثمرة فلأنه يكون من باب مساقاة الشريك
ومساقاة الشريك غير جائزة كما في المنع عن المحبتي وأفتى به الرمي أقول وهذا كله حيث جرى عقد مساقاة
أو أجارة بدنه وبين شركائه والأفلا ما ظهر *(سئل)* في غراس كرم جاري وقف على هند الناظرة
عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض جارية في وقف آخر فدفعته لزيد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة
كذا بدنه من مائة سهم بمجهة الوقف والباقي له نظير عمله وليس في ذلك حظ ولا مصلحة للوقف بل
في ذلك غبن فاحش على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحيحة *(الجواب)* نعم قال في الدرر
المختار من كتاب الأجارة مانعه وأفاد فساد ما يقع كثير من أخذ كرم الوقف أو التمتع مساقاة فيستأجر
أرضه المخالفة من الأشجار ببلغ كثير ويساقى على شجاره به سهم من ألف سهم فالحظ ظاهر في الأجارة
لا في المساقاة ففساد المساقاة بالأولى لأن كلاهما عقد على حدة اهـ *(سئل)* في بستان
مشمول على غراس متبوع من جلته غراس توت لا يتفع بسوى ورقه لاجل طعام الدود جازئ جيع
الغراس في ملك زيد وثمانه مع جيع أرض البستان في وقف أهلي وفي تواجرو مساقاة زيد المزبور من
ناظر الوقف فقطع زيد قضبان التوت وأخذ ورقها وأطعمه لدوده ويريد أن يأخذ جميع القضبان
دوية صرف به لنفسه بدون وجه شرعي زاعماً أنها تكون له لكون شجارها في مساقاته فهل تكون القضبان
له وبجهة الوقف بحسب المحصن ولا عبرة بزمعه *(الجواب)* نعم لأن المساقاة دفع الشجر والمكرم
إلى من يملكه بجزء من ثمره كما في الملتقى وغيره والقضبان ليست بثمره كما هو ظاهر وعمله أفق مفتي
الشافعية الشيخ أحمد الغزالي أقول للاراد من الثمرة ما يولد من الشجر فيقتل للزينة وغيرها كما
في الفتاوى سئل ولذا كان المراد بالشجر ما يعم الثمر وغيره كالحجور والصفصاف وإن قال في الدرر المختار أنه
فقد رأيت منقولاً في البرازية يجوز دفع شجر الحجور معاملة لا احتياجه إلى السقي والحفظ حتى لو لم يستحق
لا يجوز اهـ وفيها أيضاً معاملة الغيبة لاجل السقف والحطب جائزة كمعاملة أشجار الخلاف اهـ
والخلاف بالكسر والتخفيف ضد الوفاق ونوع من الصفصاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء
الثمار لكن هذا حيث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة أما لو كان المقصود غيرها كالقمر أو الورق
فلا يجوز له أخذ شيء من أجزاء الشجرة لما في البرازية أيضاً ولا يحل له أن يكسر شيئاً من الأغصان
والقضبان والمدعاهم والعريش لطبخ القدر ولا يأخذ من الأغصان إلا بأذن المالك لأنه من أشجار المالك
ولا يطعم الضيف من القمر إلا بدنه لأنه مشترك اهـ ففي مسألتنا حيث كانت المساقاة على أشجار التوت
لاجل الورق لا يحل له قطع شيء من القضبان لكونها ملكاً للصاحب الأشجار وعدم ورود العقد عليها
فأفهم *(سئل)* في بستان جارثته أرضاً وغراساً في وقف وفي تواجرو بدو مساقاة من الناظر
بخصته من ثمره زيد وعمل زيد على الشجر قبل انتهاء مدة الأجارة بربيع الثمرة بعله بدون باقيه

مطلب

لا أجر لمن عمل في المشترك

مطلب

مساقاة الشريك لا تصح

مطلب

مساقاة كرم الوقف على

سهم من مائة سهم لا تصح

مطلب

تصح المساقاة على شجر

التوت لاجل الورق

مطلب

الاراد من الثمرة ما يولد من

الشجرة

مطلب

تجوز المساقاة على الشجر

الذي لا يثمر كالحجور

والصفصاف

مطلب

لا يحل للعامل كسر شيء من

الأغصان للطبخ لأنها للمالك

مطلب

لا يحل له أن يطعم الضيف

من الثمر إلا بالأذن لأنه

مشترك

ويريد أخذ ما سيبير من الثمرة بعد المدة لا يعمل بدون وجه شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك وله
 الأخذ مما برز به فقط * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستان معلوم مشتمل على غراس
 زيتون وعنب وغيرهما جاري تواجز يدوم مساقاته في مدة معلومة على جزء معلوم من الغراس لزيد فعمل
 زيد على الشجر حتى انما كثره في المدة وانقضت المدة ولم يعرف فيها شجر الزيتون ولا عقده منه شيء ولم يبرز حتى
 مضى نحو شهر فهل ليس لزيد شيء فيما لم يبرز في المدة وله أجر مثله * (الجواب) * نعم قال في الحاشية
 ولو اشترط لذلك وقام معلوما قد تبلغ الثمرة في تلك المدة وقد تنازعوا جازا لانه لم يتيقن بقوات المقصود
 بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان بينهما على ما شرطوا وان تأخر عن تلك المدة
 فلهما عمل أجر مثل عمله فيما عمل اه اقول قال في الخلاصة بعد هذا وهذا اذا خرجت شيئا في المدة المضروبة
 مما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز المعاملة اه
 ومقتضاه انه لو خرج في المدة شيء قليل لا يرغب في مثله في المعاملة ان تفسد وان تتابع نحو وجه بعد انتهائه
 المدة وهذا ما يغفل عنه فليتنبه له * (سئل) * فيما اذا عمل زيد المساقى على غراس الوقت حتى انما
 شجر الزيتون في آخر المدة وناظر الوقت ينكر خروج ذلك في المدة ولم يدينه شرعية انه اثمر قبل انقضاء
 المدة فهل تقبل يثبت وتكون المساقاة على الشرط * (الجواب) * اذا ثبت انه خرج في المدة المسماة
 فعلى الشرط المسمى لصحة العقد وتقبلها ما تقدم عن الحاشية * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من ناظر
 وقت اراضى الوقت مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعد ما ساقاه على الغراس القائم في الاراضى
 في المدة المزبورة اجارة ومساواة صحيحين ثم انقضت مدة التواجد والمساقاة ثم برزت الثمرة وعقدت فهل تقع
 الثمرة للوقت * (الجواب) * نعم اقول لكن له أجر مثله ان كان عمل كما تقدم آفا عن الحاشية
 * (سئل) * فيما اذا انقضت مدة المساقاة والثمر في فهل يترك على الشجر بلا جرح حتى يدرك
 * (الجواب) * نعم كما في التنوير وغيره * (سئل) * فيما اذا عمل المساقى على الاشجار المساقى
 عليها بجزء معلوم من ثمرها ثم مات في أثناء المدة عن ورثة والثمر في وتريد الورثة القيام عليه حتى يدرك
 الثمر فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة المشروطة * (الجواب) * نعم وان مات العامل فلورثته ان
 تقوم عليه وان كره صاحب الارض درر ومثله في التنوير وغيره * (سئل) * فيما اذا برزت ثمرة
 الاشجار المساقى عليها قبل انتهاء المدة بمل العامل ويريد مال الشجر اخذها كلها فهل ليس له ذلك
 * (الجواب) * اذا انقضت مدة المساقاة والخارج بسرا خضر فللعامل ان يعمل بالأجر حتى يبلغ الثمر
 ويكون بينهما على ما شرطوا والله تعالى اعلم قال في الدرر وان لم يمت أحدهما بل انقضت مدتهما أى
 مدة المساقاة فالتحيز للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لان
 في الامر بالجداد قبل الادراك اضرارهما والضرر مدفوع كما مر اه ومثله في التنوير والهداية
 والجوهرة وغيرها * (سئل) * فيما اذا تجزى أرض بستانه التجارية في ملكه من عمرو بعد ما ساقاه
 على غراسه القائم فيها والحال انه كان على الغراس وقت عقد المساقاة ثمرة مدركة قد انتهت ولم يعمل عمرو
 فيها شيئا وتصرف عمرو بالثمرة المزبورة لنفسه ويريد زيد الان تعينه قيمة الثمرة في القيمة وانما على حيث
 انقطع المثل فهل له ذلك والمساقاة المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * ان كانت الثمرة مدركة أى
 قد انتهت لا تصح كالأزراعة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا اثر له بعد التناهي لان جواز قبل
 التناهي للراحة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقى على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع
 وهو قبل جاز فان استقصى وأدرك لم يجز لاذكرناه والمراد بقوله كالأزراعة والاصل كما في الخلاصة ان

مطلب

له أخذ ما برز من الثمر في المدة
 بجملة دون ما برز بعدها بلا عمل

مطلب

ليس للمساقى شيء فيما لم يبرز
 في المدة وله أجر مثله ان كان
 عمل فيه

مطلب

انه نصح المساقاة اذا خرج من
 الثمرة في المدة ما يرغب
 في مثله في المساقاة

مطلب

اذا ثبت خروج الثمر في المدة
 فهو على الشرط المسمى

مطلب

اذا برزت الثمرة بعد انتهائه
 المدة فالثمر للوقت

مطلب

اذا برزت الثمرة في المدة ثم
 انقضت المدة والثمر في
 يترك على الشجر بلا جرح

مطلب

مات العامل في المدة فلورثته
 ان يقوموا مقامه

مطلب

انقضت المدة والثمر اخضر
 فللعامل ان يعمل بالأجر
 حتى يبلغ الثمر

مطلب

ان كانت الثمرة مدركة
 وقت عقد المساقاة لا تصح
 المساقاة

المعاملة متى عقدت على ما هو في هذا النوع الزيادة صحته وان عقدت على ما تنامي عظمه وصار بحال لا تريد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة وانما يعرف خروج الاشجار عن حد الزيادة اذا بلغت وانتمت اهـ ومثل ما في الخلاصة في البرازية * (سئل) * فيما اذا استأجر رجلان أرض بيتان من آخر لزراعة مدة معلومة بعد ما ساقاهما على اشجاره القائمة بها الجارة ومساقاة صحيتين ثم انه فسخت اجارة الارض بوجه شرعي فهل تنفسح المساقاة أم لا * (الجواب) * اذا فسخت الاجارة لا تنفسح المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى اعلم واجاب عنه قارئ الهداية بقوله اذا فسخت اجارة الارض بوجه شرعي والاشجار مملوكة للساق ليس له ان يفسخ عقد المساقاة لا بعدد شرعي بان يكون العامل خائفا في المرة اهـ ونقله عن ابي نعيم النخعي في فتاويه الخائف من الاجارة يضمن سؤال وان كانت الاجارة بعد المساقاة فهي صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة لان قارئ الهداية نص انه اذا فسخت الاجارة لا تنفسح المساقاة اهـ بقي اذا فسخت المساقاة تنفسح الاجارة لان الاجارة حينئذ تكون لغیر رب الفراس كما يؤخذ من كلامهم اقول وجه الفرق ان من شروط الاجارة كون الارض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فاذا ظهر ان المساقاة لم تكن صحيحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المساقاة شرطا لصحة الاجارة في الارض المشتملة على الفراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح الا اذا كان الفراس ملكا للاستأجر لانه حينئذ لا يمنع صحة التسليم واما عقد المساقاة فصحيح من المستأجر ومن غير مستأجر أصلا فلا يضر عدم صحة الاجارة السابقة بقي ان انفساخ الاجارة ظاهر فيما اذا ظهر فساد عقد المساقاة من أصله لما قلنا ما لو كان عقد المساقاة صحيحا ثم طرأ عليه الفساد كما اذا لم يخرج المؤجر في مدة المساقاة أو تقايلا عقد المساقاة فالذي يظهر لي ان لا ينفسخ عقد الاجارة لانه يقتضي البقاء ما لا يقتضي الابتداء وله أمثلة كثيرة منها ان الشيوخ الطائري لا يفسد عقد الاجارة مع أن اجارة المشاع ابتداء لا تصح فتأمل * (سئل) * في رجل أجرة أرض كرمه لا نحو بعد ما ساقا على الفراس القائمة في الارض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الاجارة والمساقاة فهل تنفسح الاجارة بموته وبطل المساقاة * (الجواب) * نعم اقول ان عقد المساقاة وان بطل بالموت لم يبق حكمه فاعلم ان الضرر بل صرح في شرح المجمع بأن قوله وبطل هو القياس وفي الاستحسان لا يبطل ويمكن أن يقال ان الاستحسان بآفة حكما فلا ينافي تصريح المتون بالبطلان بالموت ولذا قال في التنوير والمتن بعد تصريحهما بالبطلان فان مات العامل تقوم ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع اهـ فقد جعلوا حكم العقد باقيا وان كان قد بطل ونظيره ما صرح به في البدائع من انه اذا مضت مدة الاجارة قبل أن يدرك الزرع يبقى حكم الاجارة الى أن يستحصد كما ذكرناه في رد المحتار ثم اعلم انه قيد البطلان بالموت في متن التنوير وشرحه بما اذا كان الموت في حال كونه الثمر ناضجا والظاهر انه احتراز عما اذا كان قبل بروز الثمرة أما اذا كان بعد ما نضج فقد انتهى العقد ثم اذا كان الموت قبل بروزها وكان قد عمل بعض العمل أو كله فالظاهر انه لا شيء له أصلا لا حكما ولا ديانة وان قالوا في المزارعة لو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد كسب العامل في الارض فلا شيء له لكرابه حكما اذا لا قيمة للمنافع ويسترضي ديانة فيبقى بأن يوفيه أجر مثله لغرضه كفي الدار المختار وانما قلنا لا شيء له هنا لانه لا غرر بالموت ولذا قال في رد المحتار أيضا ولو مات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرابه اهـ وعمله الزبلي بأنه فيما مر كان مغرورا من جهة رب الارض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لان الموت يفتي بدون اختياره اهـ واذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فالسنة الاولى قد علم

مطلبه
اذا فسخت الاجارة لا تنفسح
المساقاة

مطلبه
اذا كان العامل خائفا
في الثمرة تنفسح المساقاة

مطلبه
لا يلزم من عدم صحة الاجارة
عدم صحة المساقاة

تحريرهم يبطل عقد المساقاة
بالموت ولكن حكمه باق

مطلبه
اذا مات أحدهما قبل بروز
الثمرة لا شيء للعامل

مطلبه
اذا كان عقد المساقاة على
أكثر من سنة ومات أحدهما

حكمها وبطل العقد في السنين الاربعة لان الموت قبل بروز الثمرة فيها اصلها رأي في جامع الفصولين
قال مات رب الارض والزرع بقل فلمزارع أن يعمل الى أن يدرك فيقسم بينه وبين ورثة ربه على
الشرط ولا أجر عليه للارض ويتضمن العقد فيما بقي من السنين اهـ ومثله في الخمانية وهذا وان كان
في المزارعة لكن المساقاة اختارها ولذا قال في التنبير وشرحه وهي كالمزارعة حكما وخلافا وكذا شروطها
تتمكن هنا اهـ فاعتمد هذا التحرير المفيد * (سئل) * في غراس مشتمل على مشمس وتفتح
وغيرهما قائم بالوجه الشرعي في أرض ووقف محتكرة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمرو
وهذا كل منهم حصص معلومة فيه فسا في زيد على حصته شريكه عمرا المرقوم بجزء منها فعمل عمرو على
ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة ولا أجر له ولا أجر له بالخارج بقدر ملكهم * (الجواب) * نعم قال في المنع
ولو دفع النخل والشجر الى شريكه مساقاة لم يجوز ولا أجر له ان عمل والخارج بقدر ملكهم لان استئجار
شريكه على العمل في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه اهـ وقد ائق بعدم
جواز مساقاة الشريك العلامة الشيخ خير الدين في فتاواه اقول وصرح بالمسألة أيضا في التتارخانية
كما ذكرته في رد المحتار وكنت فيه ماصورة قيد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر
منهما تصح في أصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى الاجارة في المساقاة راجح على معنى الشركة
وفي المزارعة بالعكس اهـ * (سئل) * فيما اذا كان زيد ثلثا غراس كرم غيب فساقى عليه
عمرا في مدة معلومة بجزء معلوم من ثمره وعمرو غير شريك في غراس الكرم المزروع فهل تكون المساقاة
المزبورة صحيحة * (الجواب) * نعم وافق بذلك العلامة الخير الرمي معللا منقولاً عن الغزالي اقول
هذه المسألة من تفقهاات الشيخ محمد الغزالي التمرناشي ذكرها في فتاواه بحثا حيث سئل في رجل دفع
بعض كرمه مشاعا لمساقاة فهل صح فأجاب بأن الفتوى في المساقاة على قولهما ومقتضاها صحة المساقاة
المذكورة لانها محيرون اجارة المشاع والمساقاة كذلك اهـ ووقع نظيره للعلامة الخير الرمي في حاشية
المنع فقال لو ساقى أحد الشريكين على نصيبه أجريا بلا إذن الآخر هل يصح فعند المشافعية نعم والظاهر
ان مذهبا كذلك لان المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمعول عليه في المساقاة والمزارعة
مذهبهما فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف يعني التمرناشي أجاب بأنها تصح
عندهما كما تفقهاات به والله تعالى الحمد والمنة اهـ كلام الرمي وخاصة ان مساقاة الشريك لشريكه
في الغراس لا تصح امام مساقاة لاجني فتصح وكذا لو كان الغراس كله لواحد فساقى آخر على بعض منه
شائع لان اجارة المشاع تصح عند صاحبين فكذلك مساقاته لان المفتى به في المساقاة قولهما وانما لم
تصح مساقاة الشريك مع أن اجارة المشاع من الشريك تصح اتفاقا لما مر في السؤال قبله ان المساقاة
لوصحت معه لم منه استئجار الشريك على العمل في المشترك ولا يصح ذلك لان المساقاة في الحقيقة استئجار
العامل على حصص من الثمرة واذا كانت الاشجار مشتركة بين المساقى والعامل يكون العامل قد استؤجر
على العمل في المشترك فلا يستحق اجرة بل تبقى الثمرة مشتركة بينهما على قدر ملكهما هذا وقد بحث
في رد المحتار بحثا مفيدا فيما ذكره التمرناشي والخير الرمي تفقها ونصه اقول فيه بحث لان معنى الاجارة
وان كان راجحا في المساقاة كما قدمناه آنفا لكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشجر لان
استئجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجبر بال الشجر بجزء من الخارج ولا شيوخ في العامل بل
الشيوخ في الاجرة فلم توجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف فتدبر على انه ذكر في التتارخانية
في الفصل الخامس من المساقاة مانعه اذا دفع النخل معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز
عند أبي حنيفة وزفر ولد دفع نصف النخل معاملة لا يجوز اهـ فان كان المراد أن النخل كله للمساكين

مطلب
لا تصح مساقاة الشريك
لشريكه ولا أجر له بخلاف
المزارعة
تجوز مهم في المساقاة على
الغراس المشترك مع اجني

مطلب
في مساقاة المشاع

كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بالاولى بل يفيد عدم الجواز لو باذن
 الشريك كما لا يخفى على المتأمل وأنه كان المراد أن التخصيص مشترك ودفع أحدهما لاجنبى فلا مرأى لظهور
 فقهين ما قلناه وثبت أن مساقاة الشريك لاجنبى ولو باذن الشريك لا تصح كمساقاة أحد الشريكين
 للأخر هذا ما ظهر له من القاصر والله تعالى أعلم أم ما ذكرته في رد المحتار وحاصله أن المساقاة
 في المشاع لا تصح مطلقا سواء كان المساقى شريكا أو لا له دم صحة التسليم مع الشيوع وله ليم صحة استحقاق
 الشريك للعمل في المشترك هذا ذكره القرضاوى والزمى مخالف للنقول وما عللناه معلول فاعتقم تحرير
 هذه المسئلة والمحمد لله رب العالمين * (مسئل) * في حصص من بستان معلومة جارئة مع غراسها
 في وقف أهلى وفي تواجز يد ومساقاته من باطروقفها مدة معلومة بأجرة معلومة عنها ويجزء معلوم
 من الثمرة في المساقاة فاسير له حمل اجارة ومساقاة شرعتين ثم أجزأ المأجور المزبور من عمرو مدة
 تسعة وعشرين سنة ونحوها على حصة الفراس المذكورة في المدة تجزء معلوم من الثمرة كالاولى وعمل عمرو
 على الفراس حتى اثمر بعمله في سنة حتى انقضت ومات عمرو ولم يعمل زيد على الفراس شيئا ولم يأذن له
 باطروقف أن يساقى من شاء فإن تكون الثمرة الحاصلة من عمل عمرو * (الجواب) * تكون
 الثمرة المذكورة لجهة الوقف المذكور حيث لم يأذن له الناظر أن يساقى ولم يعمل على الفراس شيئا قال في
 النظم الوهابى

مطلبه
 ليس للمساقي أن يساقى غيره
 بلا إذن من المالك

وما للمساقي أن يساقى غيره * وإن أذن المولى له ليس ينكر

قائل في النزائية في الخامس من المعاملة دفع اليه مائة ولم يقل له يعمل برأيك فدفع الى آخره فخرج
 لما له التخصيص وللعامل أجر مثله على العامل الاول أم أقول ومثله في الذخيرة والتأخرية بزيادة
 بعد قوله وللعامل أجر مثله على العامل الاول وهى قوله بالتمام لمع ولا أحول الاول لأنه لا يملك الدفع اذ هو
 انجاب الشرع في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتناوله ولو هلك الثمر في
 يد العامل الثاني بلا علمه وهو على رؤوس التخصيص لا يضمن وإن عمل الاخير في أمر يخالف فيه أمر الاول
 يضمن لصاحب التخصيص العامل الثاني لا الاول وإن هلك من عمله في أمر لا يخالف فيه أمر الاول فليزيد
 التخصيص أن يضمن أيا شاء وللأخبر أن ضمنه الرجوع على الاول أم وبه أفنى العلامة قاسم ونقله عن
 عذرة كتب فتنه لذلك فإنه خفى على كثيرين * (مسئل) * في أرض جارئة في وقف جامعة افراس
 جارئة الارض في تواجز يد والفراس في مساقاته وما ذون له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فاجزأ
 ما في تواجزه من عمرو مدة تسع مائة باجرة معلومة من الدراهم وساقاه على الفراس المساقى عليه في
 المدة المزبورة بحصة معلومة من الثمرة حسب ما هو أذن له بأن يساقى من شاء اجارة ومساقاة شرعتين
 فهل تكون الاجارة والمساقاة صحيحتين * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان بستان زيد
 مشتمل على أشجار زيتون وغيره فساقى عمر على نصف غراسه مساقاة شرعية في مدة معلومة فهل تكون
 المساقاة صحيحة * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخبرية أقول تقدم الكلام آنفا على مساقاة المشاع
 * (مسئل) * في مسنة بين أرضين أحدهما أرفع من الاخرى وعلى المسنة أشجار لا يعرف غراسها
 فالقول لمن من أصحاب الارضين * (الجواب) * قال في المغنبة مسنة بين أرضين أحدهما أرفع
 من الاخرى وعلى المسنة أشجار لا يعرف غراسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إن كان الماء
 يستقر في الارض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في أماله الماء الى المسنة كان القول في المسنة قول
 صاحب الارض العليا مع يمينه وإذا كان القول في المسنة قوله كان الاشجار له ما لم يعم الاخرى وإن
 كانت الارض السفلى تحتاج في أماله الماء الى المسنة كانت المسنة وما علم سامن الاشجار بينهما

مطلبه
 ساقى ما في مساقاته باذن حاكم

مطلبه
 مسنة بين أرضين أحدهما
 أشجار

قاضيحان من فصل المعاملة فظهر بما ذكر الجواب والله تعالى اعلم بالصواب ومثله في البرازية من كتاب
 القسمة وفيها من فصل المعاملة ثم يبين ما ادعى اشجاره النابتة في ضفته ان علم الغارس فهي له والان
 في موضع خاص لاحدهما فالملك وان في مشترك فيدينهما اه * (سئل) فيما اذا ساقى زيد عمرا
 على غراسه المعلوم المدة معلومة مساقاة شرعية بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المساقاة فادعى عمرو
 حصة معلومة في بعض الغراس المزبور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو الملكية في شيء من الاشجار
 بعد ذلك غير مسموعة * (الجواب) نعم كما أفقنا بذلك الخافوني والكارروني وصورة ذلك الجواب
 استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار التي في الغيط لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد
 ذلك للاتناقض واذا لم تصح الدعوى لا تسمع البينة لما في الفصل السابع من الفصول انه لو اقام المدعى
 عليه البينة ان المدعى اجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه
 اه * (سئل) في جنيته مشتملة على غراس جار مع أرضها في ملك هند فاجرت نصفها من زيد
 ونصفها من عمرو وساقتهما على الغراس ولم يحكم بهما ذلك حكم ثم اجر زيد نصفه من بكر وساقاه على
 نصف الغراس ولم تأذن له هند بذلك واستوفى بكر منفعة المأجور في مدة الاجارة وعمل على نصف الشجر
 واستغل ثمرته لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر ومساقاته غير صحيحة والثمره المحاصلة من عمل بكر
 له هند وعليها له اجر المثل وعليه لها اجرة مثل الارض * (الجواب) نعم أقول فيه نظرا من وجهين
 الاول ما مر من أن مساقاة المشاع غير صحيحة مطلقا والثاني ما قدمناه آتاهن الذخيرة وغيرها من أن
 اجرة العامل الثاني على العامل الاول فاجرة بكره على عمرو لا على هند لانه لم يجر بينه وبينها عقد حتى
 يلزمها الاجرة عند فسادها وانما جرى بينها وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيئا فلا يستحق عليها اجرة ايضا
 فتدبر * (سئل) فيما اذا مات الناظر بعد عقد مساقاة شرعية على اشجار الوقف مع زيد فهل
 لا تبطل المساقاة بموت الناظر * (الجواب) نعم * (سئل) في كرم غيب جاري وقف وفي تواج
 جماعة ومساقاتهم من ناظر الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعي فترك الجماعة العمل على غراس الكرم
 في سنة معلومة من المدة المزبورة ولم يعملوا عليه أصلا حتى انما لم يعملهم فهل حيث لم يعملوا أصلا يكاد
 تكون الثمرة المزبورة كلها لمجهة الوقف دونهم * (الجواب) نعم أقول المراد بالعمل ما يشمل
 المحفظ قال في الخلاصة فلودفع الكرم معاملة وفيه اشجار لا يحتاج فيها الى عمل سوى المحفظ ان كانت
 بحال لو لم تحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة والمحفظ زيادة في الثمار وان كانت بحال
 لا يذهب ثمرها الى وقت الادراك لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى الفضلي يجوز دفع شجر الجوز
 معاملة وللعامل حصة من الثمر لانه يحتاج الى السقي والمحفظ حتى لو لم يحتاج الى أحدهما لا يجوز اه ومثله
 في البرازية * (سئل) فيما اذا كان لزيد أرض معلومة فدفعها للعمرو وأذن له أن يغرس فيها
 ما احب من أنواع الاشجار المثمرة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون ما يغرسه النصف منه لزيد تابع
 لأرضه والنصف الآخر لعمرو ونظر غرسه فغرس عمرو في الارض غراسا في المدة على الوجه المذكور فهل
 يكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويستحق عمرو النصف المزبور * (الجواب) نعم كما في
 مزارعة الخيرية وضرب المدة المعلومة شرط لها في الخانية رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن
 يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جاز اه ومثله في
 كثير من الكتب قد صرح بهم بضرب المدة صريح في فسادها بعد مدة الخيرية من الوقف ومثله في
 الخيرية أيضا من المزارعة ومسألة المزارعة في مساقاة الدرر والقهستاني وغيرها وقد استوفى الكلام
 عليها في الخانية أقول ولم يذكرها اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت المدة يخرب

مطلب
 نهر يدين ما ادعى اشجاره
 النابتة في ضفته

مطلب
 ساقى على جميع الاشجار ثم
 ادعى ملك بعضها لا تسمع

مطلب
 لا تبطل المساقاة بموت الناظر
 مطلب
 اذا لم يعمل المساقى شيئا لا يستحق
 شيئا من الثمرة

مطلب
 المراد بالعمل ما يشمل المحفظ

مطلب
 في صحة المزارعة اذا ضرب لها
 مدة معلومة

مهمة فيما اذا انقضت مدة
 المزارعة كي ينفعل

الأرض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة وبما كرها وان شاء قلعه اه وبيان ذلك فيما من الفصل الخامس
 * (سئل) * فيما اذا اذن ناظر وقف أهلى تزيد أن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على أن يكون
 له الثلث ولجهة الوقف الثلثان ولم يبين لذلك مدة فغرس زيد في الأرض غراسا متنوعا وعمل عليه عدة
 سنين فهل يكون ذلك معاملة فاسدة والغراس للوقف وزيد قيمة الغراس وأجر مثله * (الجواب) * نعم
 وقد أفتى بمثل هذه المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا والشجر لما لك الأرض وعليه للغراس
 أجر عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضيتان اه وللشيخ أيضا فتوى مفصلة بخصوص أرض الوقف
 فراجعها فانها مفيدة أقول وقد حقق المسئلة الشيخ خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال واذا
 كان الفساد لعدم ضرب المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لرب الأرض وللاثر قيمة الغرس وأجره المثل
 كما لو فسدت بأشترط بعض الأرض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بفسادها بعدم ضرب المدة المعينة لانه
 ليس لأدرا كها مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الفترة على أن يصلحها الخ اه وحاصل الكلام
 في هذه المسئلة أن تصریح قاضيتان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه شرط ففسد بدونه وما في شرح
 المتقي للعلائي عن البرهان وكذا في البرازية من عدم التقييد بذكر المدة محمول على هذا فلام افاة بينهما
 اذ غاية ما أنه ترك التصريح بغيره فان قلت ان مسئلة المغارسة ذكروها في كتاب المساقاة
 فيقتضى أنها منها وقد صرح في متن التنوير بأن بيان المدة ليس بشرط في المساقاة وتقع على أول ثم يخرج
 قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة على الثمر ونحوه كالرطبة مما لا ادراكه وقت معلوم ولذا عمل العلائي
 وغيره عدم الاشتراط بقوله للعالم بوقته عادة اه والدليل على ذلك أيضا قوله في متن التنوير بعد ذلك
 لو لدفع غراسا في أرض لم تبلغ الفترة على أن يصلحها فخرج كان بينهما نقسدان لم يذكر أعواما معلومة اه
 فلهذا صرح في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا ما قبله لأن الشجرة اذا بلغت أو ان الاثمار
 يعلم في العادة وقت خروج ثمرها فلا يشترط ذكر المدة للعالم به بخلاف ما اذا كانت لم تبلغ ذلك لانه لا يعلم
 أنها تثمر في هذا العام أو بعده بهام آخر أو بأكثرو كذلك لو دفع اليه أرضا ليغرسها فيكون ذكر المدة فيها
 شرطا بالاولى فهذا مؤيد لما فهمه الخبير الرملى من نصريحهم بذكر المدة من أنه شرط لاحتياجها ويؤيده
 أيضا ما في التتارخانية والذخيرة دفع الى ابن له أرضا ليغرس فيها غراسا على أن يخرج بينهما نصفان
 ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن ورثة - واه فأراد الورثة أن يكافوه قلع الاشجار كلها
 ليقيموا الأرض فان كانت الأرض تحت حمل القسمة قسمت وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية
 الأرض ما لم يصطلحوا وان لم تحتمل القسمة يؤمر الغراس بقلع الكل ما لم يصطلحوا اه فهذا أيضا صريح
 في فسادها لعدم ذكر المدة فيكون شرطا ولو سمحت اكان الغراس مناصفة كما شرطنا ففسده والنصف
 الاثر بينه وبين قيمة الورثة فلا يكلف بقلع الكل بل يكلف بقلع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة تفيد
 أن المغارسة حيث فسدت لعدم ذكر المدة يكون الغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف ما قاله الرملى وتبعه
 عليه المؤلف وغيره فان قلت قد قاس الخبير الرملى هذه المسئلة على مسئلة ما اذا كان الفساد بأشترط نصف
 الأرض وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضا يضاء مدة معلومة ليغرس وتكون الأرض والشجر بينهما
 لا تصح والثمر والغرس لرب الأرض تبعا لأرضه وللاثر قيمة غرسه يوم الغرس وأجر مثله اه نقد جعلوا
 الغراس هنا لرب الأرض فما الفرق بينهما قلت قد علوا الفساد هنا بأوجه منها ما في النهاية أنه قد صار
 العامل مشتركا بنصف الأرض بالغراس المجهول فيفسد العقد فاذا زرعه في الأرض بأمر صاحبها فكأن
 صاحبها فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا ومستهل كما بالعلوق فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه أما اذا كان
 الفساد لعدم ذكر المدة لا لا اشتراط نصف الأرض للعامل فلا يمكن جعله مشتركا بل هو مشترك لأجل الأرض

تحريرهم في عدم صحة
 المغارسة اذا لم يضرب لها مدة

بصرف الخارج فصارت نظير المزارعة اذا اخذ العامل أرضا لزراعة ابذره وكان عقد المزارعة فاسدا ففقد
 صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه اجرة مثل الارض ولا يخفى أن الفراس كالبدن من حيث ان منفعة
 الارض قد جعلت في مقابلة جزء من الخارج وان مسألة المغارسة أشبه بالمزارعة منها بالمساقاة وكما أنهم
 ذكروها في كتاب المساقاة لما فيها من العمل على الثمر عند بلوغ الفراس بالثمار تأمل وحيث كان الفراس
 للفارس فينبغي أن يلزمه أجر مثل الارض كافي المزارعة هذا ما ظهر لفهمي القاصر في تحرير هذه المسألة
 والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب * (سبئل) * في رجل غرس في أرض زيد بفراس
 من زيد بأمره فهل يكون الفراس لزيد * (الجواب) * نعم وفي جامع الفقه لا يتأني الاكاراذا غرس
 في أرض الدافع بأمره فان كان الفراس للدافع فلا شجار له وان كان الفراس للعامل وقد قال
 له الفرسها الى فكذلك وللاكارا عيه قيمة الفراس وان قال اغرسها ولم يقل لي ففرسها بفراس من عنده
 فهو للفارس ولرب الارض أن يأنعده باقناع قبل الربيع ولو قال اغرسها على أن الفراس والثمار بينهما
 فهو كما قال ولو قال الاكارا كانت غراسي وقال صاحب الارض كانت غراسي ففرسها بأمره فاقول
 لرب الارض في ملكية الفراس ولا شيء عليه للفارس الابدية ولو غرس على حافة نهر قرية نالة فطابت
 والفارس في عيال رجل أو خادم له فقال الشجر على لث في عيالي وخادمي فان كانت النالة للفارس
 فهي له وان كانت للرجل والفارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب النالة وان لم يعمل
 له مثل هذا العمل ولم يفرسها بأمره فهي الفارس او عليه قيمة النالة لربها اذ ملكها بالقيمة وكذا الوقع نالة
 انسان وغرسها وربها فهي للفارس وعليه قيمتها يوم قطعها عمادية من الفصل ٤ * (سبئل) *
 فيما اذا كان زيد أرض جاريت في ملكه فأذن لفرس فيها وجعل لفرس حصص فيما يفرسه ولم
 يفرس عمر وفيها شيئا يدوير بيزيد الا أن الرجوع عن الاذن المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 لأن الاذن توكيل والوكالة من العقود الغير اللازمة كالعمارة شرح التنوير للملائي من باب عزل
 الوكيل الاذن في عبارة الحق مرشرك بين الوكالة والاحازة بمرشحت قوله وان استأذنها الولي فسكتت
 أرضه فكذلك والوكيل من العقود المجازة من الجانبين كما في الاشياء من أحكام العقود الاذن بمنزلة
 العارية خيرية من العارية والمغارسة المزبورة فاسد لعدم ذكر المدة أقول ظاهره أنه لو صرح بالمدة
 في هذه الصورة لكان لازمة فله الرجوع لما ذكر من أن الاذن توكيل وهذا اذا كان اذنا مجردا
 أما لو كان عقدا بان قال له مثلا اخذ أرضي هذه واغرس فيها كذا على أن الخارج بينهما نصيبين مثلا
 ورضي الآخر ليس له الرجوع لأن المغارسة المذكورة اما مساقاة أو مزارعة وقد ذكر في البزاية وغيرها
 أن المزارعة صفتها أن الازمة من قبل من لا بذله فلا تقصير بلا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل
 القاء البذر في الارض فلك القصر بلا عذر حذر عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانها لازمة من
 الجانبين لعدم لزوم اتلاف فيها اه فعلى كل منهما ليس لصاحب الارض هنا الرجوع وانما يجوز
 الرجوع للعامل قبل الفرس لانه ان قلنا فانها مزارعة وان قلنا انها مساقاة فلا رجوع لواحد منهما
 مطلقا هذا ما ظهر لي فتأمل * (سبئل) * في أرض جاريت في وقف اذن ناظره لرجل أن يفرس
 في الارض المزبورة غراسا على حصة معلومة ثم مات الناظر قبل أن يفرس الرجل بها غراسا أصلا
 وقوى النظر غيره ويريد أن يفرس بما مال الوقف بحجة الوقف وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك
 (الجواب) * نعم أقول الكلام فيه كاللزام في الذي قبله

فوائد مهمة في الفرس
 بارض الغير بأمره أو بدونه

قوله أن يأخذه بالقاع أي له
 أن يكافه قاعه من أرضه
 قبل أو أنه اه منه

مطلب
 فمن أذن لغيره أن يفرس
 في أرضه ثم رجع عن الاذن
 قبل الفرس
 مطلب
 الاذن توكيل

باب مشد المسكة

* (باب مشد المسكة) *

ذكر المؤلف آخر الكتاب بعد الفرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى وعما رأيت
 بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي الهادي سقى ضربيه صوب الغمام القادى
 جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة لاختلاف وقع بين النواب بمكة الباب وطلب
 الجواب رئيس الكتاب لاشك أنه ما لفظان متقاربان معنى وحكا أما المسكة فهي عبارة عن
 استحقاق الحراثة في أرض الغير من المسكة لغة وهي ما يتسك به فكان المتسك للارض المأذون له من
 صاحبها في المحرث صار له مسكة يتسك بها في المحرث فيها وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك ولا تباع
 ولا تورث وأما الفلاحة فعملها عمل الحراثة نفسها وحكمها أنها تقوم فتملك وتباع وتورث
 فلو فتح الرجل أرضه مثلاً وباع الفلاحة التي فتحها لزيد ثم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها
 من الأرض يسوغ لصاحب الأرض أن يتسلم الأرض ويمنع زيدا من حرثها ولا يبقى له حق المسكة ثم قد
 جرى في عرف الفلاحين إطلاق الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت عن فلاحتي أو مسكتي
 أو مشدتي ويريد معنى واحداً وهو استحقاق المحرث فلا يسوغ له التعرض للمفروغ له كما إذا كان لزيد مسكة
 فلاحة في أرض الغير وقد فتح بها فلاحة متقومة ثم أنه فرغ عن الفلاحة لعمرو فتسلم عمرو الأرض وزرعها
 فلا يسوغ لزيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم اه أقول في القاموس
 الفلاحة الحراثة فإن كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا يصح قوله أنها متقومة لأن الكراب كما
 في القاموس ائارة الأرض لزراعها أى شقها وتهيتها له فهو وصف غير متقومة في نفسه كما مر غير مرة فلا
 يباع ولا يورث وان كان المراد بها الكردار يصح ذلك وان كان بعيداً والكردار كما في المغرب والقاموس
 بكسر الكاف مثل البناء والاشجار والكبس إذا كبسه من تراب نقله من مكان كان على كفه ومنه قول
 الفقهاء يجوز بيع الكردار ولا شفعة فيه لأنه ثقل اه وفي التناوي الظهيرية في الفصل الثالث
 من الوقف ما نصه وقف الكردار بدون وقف الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الأرض
 وقد ذكرناه والكردار تراب يكبس في الأرض ثم يغرس فيه الاشجار وتبنى عليه الابنية وذلك التراب
 يسمى كبساً بكسر الكاف وسكون الباء اه وقال العلامة العلائقي في أوائل كتاب البيوع من شرحه
 على التنوير ما نصه وفي معين المفتي للصنف معزيا للولول الجدية عمارة في أرض رجل بيعت فان بناء أو اشجارا
 جازوا ن كراباً أو كرى أنها رويحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا بعتنى مال لم يجز قلت ومفاده أن بيع المسكة
 لا يجوز وكذا زرعها ولذا جعلوه الآن فراغاً كالوظائف فليحذر اه كلام العلائقي وهو صريح في أن المسكة
 غير متقومة وأنها كراب الأرض ونحوه مما ليس بمال فهي أعم من الحراثة والظاهر أنها تنطلق على الكردار
 أيضاً السكن المسكة بالمعنى الأول تكون في الاراضى السليخة وبالمعنى الثاني تكون في نخو البساتين وتسمى
 في زماننا بالقيمة وهي كبس الأرض واثارتها مع عمارة الجدران المحيطة بالبستان وببيت في داخله يسمى خما
 وجرن لمعك الشمس وقامة مجموعة في البستان ونحو ذلك من الاعيان القائمة كآلات الحراثة وبعض
 المزدروعات من اصول الرابسة وغيرها وهي بهذا المعنى لاشك في أنها تباع وتورث وكأنها سميت قيمة
 لكونها أعياناً متقومة لا مجرد وصف ووجه تسميتها مسكة أن من ثبت لها القدمية لا ترفع يده
 عن أرضها مادام يزرعها ويدفع إلى المتكلم عليها ما عليها من اجرة مثل أومن عشر أو حراج فله استمساك
 بها مادام حياً وكذا بعده وثبتت فثبوت عنه ان كانت بالمعنى الثاني وان كانت بالمعنى الأول تدفع أرضها إلى
 ابنه مجاناً فان لم يكن له ابن فإلى بنته على آخر ما سألني وأما ما في القنية ونقله المؤلف عن الحاوي الزاهدي
 بقوله ثبت حق القرار في ثلاثين سنة في الأرض السطانية والمالك وفي الوقف في ثلاث سنين ولو باع
 بحق قراره فيها جاز وفي الحجة اختلاف ولوتر كتاباً لا اختياراً تسقط قديمته حاوي الزاهدي اه فالمراد

مطلب
 في الفرق بين الفلاحة
 والمسكة

مطلب
 في تعريف الكراب والكردار
 تحرير مهم في تحقيق معنى
 المسكة والقيمة والمجدد
 والمخلو والمرصد

به الأعيان المتقومة لا بمجرد الأمر أو نوى المسامحة من عدم صحة بيعه ويدل على ذلك قوله في البرازية ولا
شفعة في الكردار أي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لأنه نقل^١ اهـ وكذا ما نقله المؤلف عن النهاية
بقوله إنما تجب الشفعة في الأرض التي تملك رقابها حتى أن الأرض التي حازها الإمام لبيت المال ودفعها
إلى الناس مزارعة فصار لهم فيها قرار البناء والأشجار فلو بيعت هذه الأرض فيبيعها باطل وبيع
للكردار إذا كان معلوماً يجوز ولكن لا شفعة فيه من النهاية شرح الهداية في باب ما تجب فيه الشفعة
وما لا تجب اهـ فالمراد به أيضاً ما ذكرنا من الأعيان الموجودة فقوله إذا كان معلوماً احتراز عما إذا جهله
المشتري وهذا الكردار يوجد في زماننا أيضاً في المحاويات ويسمى جد كما وهو ما يئنه المستأجر في المحايات
من ماله لنفسه وما يئنه فيها من آلات الصناعة ونحو ذلك من الأعيان القائمة فيها بأذن المتولين له
بذلك أولن باعه ذلك ويثبت له بذلك حق القرار ما دام يدفع أجرة مثل المحايات خالية عن جدك وقد
ذكر في الظهيرية في أو آخر كتاب الدعوى والبيئات أنواع الكردارات من كردار الحما وكردار العطاء وكردار
الكرم وكردار كذا وكذا وبيان كيفية كتابتها في ملك البيع فراجعها وقد يخص المجدك بما ثبت في المحايات
على وجه القرار مما لا يتقل ولا يتحول كالبناء والأغلاق ونحو ذلك وهذا اسميه الفقهاء اسم سكنى قال
في التجدد رجل اشترى من رجل سكنى له في حانوت رجل آخر كبايع مال معلوم وقد أخبره البائع
بأن أجرة هذا المحايات ستة ثم ظهر بعد ذلك أن أجرته عشرة ليس له أن يرده على البائع لأن العيب
في غير المشتري ولصاحب المحايات أن يكلف المشتري رفع السكنى وإن كان على المشتري ضرر لأنه شغل
ملكه اهـ وفي الفصل السادس عشر من جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف
فقال المتولى ما أذنت له بالسكنى فأمره بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بائعه ولا فلا يرجع عليه
بغنه ولا ينقصانه اهـ وهو غير الخلو الذي هو عبارة عن القدمية ووضع اليد خلافاً لمن زعم أنه هو استدلال
بذلك على جواز بيع الخلو فإنه استدلال فاسد لما علمت من أن السكنى أعيان قائمة بملاكة كما أوضحه
العلامة الشرنبلالي في رسالة خاصة لكن إذا كان هذا المجدك المسمى بالسكنى قائماً في أرض وقف فهو
من قبيل مسألة البناء أو الفرس في الأرض المحتلة لصاحبه الاستبقاء بأجرة مثل الأرض حيث لا ضرر
على الوقف وإن أبي الناظر نظر اللجانين على ما مشى عليه في متن التنوير وأفتى به المؤلف تبعاً للخير الزملي^٢
وقدمنا الكلام عليه في كتاب الأجازات ولا ينافيه ما في التجدد من أن لصاحب المحايات أن يكلفه
رفعه لأن ذلك في المحايات الملك بقرينة ما في الفصولين والفرق أن الملك قد يمنع صاحبه عن إيجاره
ويريد أن يسكنه بنفسه أو يبيعه أو يعطيه بخلاف الموقوف المعدل لا يجار فإنه ليس للناظر إلا أن يؤجره
فإيجاره من ذي اليد بأجرة مثله أولى من إيجاره من أجنبي لما فيه من النظر للوقف ولذي اليد والمراد بأجرة
المثل أن يتطربكم يستأجر إذا كان خالياً عن ذلك المجدك بلا زيادة ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص
بل العبرة للأجرة التي برضاها لا أكثر ولكن هذا أقل أن يوجد في زماننا بل هو معدوم وإنما يستأجره صاحب
المجدك بأقل من أجرة مثله بفن فاحش ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى
بالمرصد وهو أن يستأجر رجل عقار الوقف من دار أو حانوت مثلاً بأذن له المتولى بمبارته أو مرقتة
الضرورية من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة مجعولة يمكن تمييزه أو مرقتة
بها فيعمره المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من الأجرة
في كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك بأذن القاضي أو أن يحكم به حنبلي^٣ أو لا قدمنا الكلام عليه
في كتاب الوقف فراجعه ولا شك أن هذه العمارة ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف تابعة له لأنها أعمال
الوقف وما أنفقه المستأجر دين له على الوقف فلا يصح بيعه تلك العمارة ولا بيعه لذلك الدين لأن الدين

مطلب الخلو

قوله غير الابن وابن الابن
انما قيد به لانه اذا فوضها
لاحدهما ثم مات تنتقل اليه
اى الى الابن أو ابن الابن
بحكم الاحقية من الغير
وان لم يصح التفويض في
حال الحياة وأما غيرهما من
الاقارب ففيه تفصيل
سيأتى في المسائل العربية اه
منه

مطلب

التفويض بلاذن صاحب
الارض لا يزىلها عن يد
المفوض

قوله وزرعها وحرقها قيد به
لانه لو عطلها ثلاث سنين
كان لصاحب الارض أن
يعطيها الى الغير لان المتصرف
بها سقط حق تصرفه بها
بسبب تعطيلها في يد ابنه
كما سيأتى اه منه

مطلب

اذا تصرف في الارض الميرية
عشر سنين ثبت له حق القرار
ولا تؤخذ من يده
مطلب الارض الميرية عوار
في يد الرعايا

مطلب

من كان في تصرفه أرض
منها ليس له الاتقويض حق
تصرفه الى الغير بلاذن من
نائب السلطان

مطلب

استأجر أرض وقف سليخة
مدة وصار يزرعها لا يثبت له
مشمكة بمجرد ذلك

لا يجوز بيعه نعم اذا أراد المستأجر الخروج له قبض دينه من رجل آخر باذن الناظر وبصير ذلك الدين
للدافع كما كان للقباض حتى لو دفعه له أحد بلاذن الناظر برى الوقف منه وليس للدافع الرجوع على
الوقف بشئ منه ولا أخذه من القباض كمن أوفى دين غيره بلاذنه كما سيأتى في المداينات ان شاء الله
تعالى ويقع هذا كثيرا في زماننا والناس عنه غافلون ولا يمكن أكثر ما يقع عند تعنت الناظر في طلب
زيادة كبيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع فيقبض صاحب المرصد جميع مرصده سرا بلاذن الناظر ثم
يشهد على نفسه أنه لاحق له في ذلك المرصد وانما يستحقه فلان أى الدافع وأن اسمه كتب في صك
المرصد عارية وهذه الحيلة تنفع الدافع في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يبرأ الوقف عن الدين المذكور
ولا يسوغ له الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لانه صار متبرعا بدافع فلم يبق له شئ ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المحل المناسبة ظاهرة ومخلوقة الكتب
عن بيانها على هذا الوجه والمحمد لله رب العالمين * (سئل) * في أراضي قرية معلومة مشتركة بين
جهات أوقاف وميرى تحت حكم زيد المفوض اليه جميع أهول الميرى المتعلق به من قبل السلطان
عز نصره لكل من الجهات حصص معلومة فيها بالوجه الشرعى وعشر كاملا مات تحت تكلم زيد المزبور أيضا
ورجل مشد مسكة في أرض معلومة من جملة أراضيها فرغ عنه لا تحرفه في يكون الفراغ موقفا على
اذن زيد ونظار الاوقاف المزبورة * (الجواب) * نعم وسئل أبو السعود العنابد عن تصرف في
أرض عشرية وفوضها الى قريبه غير الابن وابن الابن أو الى أجنبي بغير اذن صاحب الارض فتصرف
المفوض اليه فيها زمانا ثم مات المفوض فهل لصاحب الارض أن يأخذها من المتصرف ويفوضها الى
من شاء فأجاب له ذلك لان التفويض متى وقع بلاذن صاحب الارض لا تزول الارض عن يد المفوض
حقيقة فكأن في يد المفوض اليه عارية كذا في فتاويه قال صاحب البحر سئلنا عن رجل في
تصرفه أرض ميرية وفوض حق تصرفه الى ابنه بغير اذن صاحب الارض وتسلم ابنه وزرعها وحرقها
زمانا ثم مات الابن وأراد صاحب الارض أن يعطيها الى الغير بناء على أنه استحقها بوجه فهل ليس له ذلك
فأجبت ليس له ذلك لان تفويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم ينقطع حق تصرفه
عنها مرة الفتاوى من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الارض الميرية عشر سنين ثبت له حق القرار
ولا تؤخذ من يده من الخانية كذا في خزائن المفتين اه وفيها الارض الميرية عوارى في يد الرعايا
لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الامام من البرازية سئل شيخ الاسلام أبو السعود عن هذه
المسألة فأجاب بأن هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان أعني لا تكون الارض الميرية ملكا لاحد
الا بتملك السلطان له وأما من كان في تصرفه أرض منها فليس له الاتقويض حق تصرفه الى الغير باذن
صاحب الارض حتى لو كان تفويضه بغير اذنه لا يعتبر لكونه نائباً عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده
فراجع ان رمت اه * (سئل) * في أراضي وقف معلومة يتوارد عليها طائفة بعد أخرى برزعوها
في كل سنة ويدفعون ما عليها لجهة الوقف ومضى لذلك عدة سنين وليس لاحد منهم فيها كردار وهو
الكسب والبناء ولا اشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا والآن تزعم طائفة منهم أن لهم فيها
كردار فهل لا يثبت ذلك بمجرد ما ذكر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قطعة أرض سليخة
جارية في وقف برقا جرها الناظر ز يده مدة معلومة باجرة معلومة وتدهضت المدة المذكورة وليس له
فيها كردار وهو الكسب والبناء ولا اشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا والآن يزعم أن له فيها مشد
مسكة بمجرد كونه يزرعها على الوجه المذكور وان لم يكن له فيها كردار ويمتنع من تسليمها له بغير وجه

شرعي فهل لا يثبت بمجرد ما ذكر ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم أقول مشد المسكة لا يتوقف على وجود الكردار المذكور بل مشد المسكة في الاغلب يكون في الاراضي السليخة الخالية من البناء والاشجار ويكون بمجرد كرب الارض وكرى أنها رها مع القدمية كما علم مما قرناؤه أول الباب ومما سبأ في ولذا تراهم يلجئون بانه لا يورث ولا يباع ولو كان كردارا كان عينا قائمة ثورث وتباع فتأمل * (سئل) * فيما اذا كان زيد مشد مسكة في أرض وقف ففرغ عنها العرو وصدق متولى الوقف على الفراغ وأجازته والا ن يزعم بكر أن زيدا كان فرغ له عن المشد قبل الفراغ المذكور ولم يجز المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد للعرو دون غيره * (الجواب) * نعم لأن بقاؤه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها كفي البحر وصرّة القناوى وبمثلة أفقي ابوالسعود الهادي والله تعالى أعلم * (سئل) * في أرض معلومة مساحتها كذا فادانا من فدان قرية معلومة جارية في جهتي وقف وميرى جار مشد مسكة الارض وغراسها القائم بها في تصرف وملك زيد بالتلقي عن أبيه المتصرف قبله بالوجه الشرعي ومضى لتصرفهما مدة مديدة وهما يدفان ما على الارض لجهة الوقف والميرى في المدة بلا معارض والا ن قام جماعة من زراع القرية يعارضون زيدا في الارض المزبورة بلا وجه شرعي زاعمين أن مساحتها تزيد على قدر ما بيده وأن لهم مسح أراضي القرية ورفع يده عن الزائد واقتسامه بينهم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * حيث كان مشد مسكتها في تصرفه وغراسها جار في ملكه ليس لهم نزوعها من يده وقد أفقي بمثله علامة فلبطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف الى أن قال ان ذلك وان كان زائدا فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة اه * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ولعرو أيضا مشد مسكة في أرض وقف سليخة فذفع زيد أرضه لعرو وأخذ أرضه بدلها بطريق المفاضة ومضى لذلك نحو سنتين وصدر ذلك كله بدون اذن من متولى وقف الارضين ولا اجازة منه ولا وجه شرعي ويريد استرداد أرضه من عمو وردأرضه له فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قطع اراض من قرية جاريات بكملها في وقف بر وفي مشد مسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ رجل من الجماعة عن مشد مسكة لزيد فأجاز العشرى فراغه ولم يجزه ناظر الوقف فهل يكون الفراغ المذكور موقوفا على اجازة ناظر الوقف المزبور لا على اجازة العشرى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا فرغ زيد لعرو عن مشد مسكة في قطع اراضى وقف سليخة بالتراضي وأجازته متولى الوقف بعوض معلوم ويريد زيدا الا ن الرجوع عن الفراغ واسترداد الاراضى ممتللا بأن العوض المزبور فيه غبن فاحش وان المشد يساوى أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك ولا عبرة بتعلله والفراغ المزبور صحيح * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مزرعة معلومة مشتركة مع فناة ماؤها المختص بها بين جهتي وقفين معلومين فتعطت القناة ودرثت واحتاجت للتعزيل والتمير وتعطت المزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة وتعينت المصلحة في ايجارها من يزرعها ويحرقها ويحرقها ويصرف في ذلك مبلغا من الدراهم من ماله ليكون مرصدا عليها لعدم مال حاصل في الوقفين في ذلك وعدم من يرغب في استئجارها مدة مستقبلية بأجرة مجعلة تصرف على ذلك فأجرها المتولون على الوقفين من رجلين معلومين مدة سنة بأجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضي القضاة أنها أجرة المثل وحكم بحقتها في حادثة الزيادة وأذن المتولون للتأجير بحرق المزرعة وكسبها بالتراب وتسويتها حتى تصير قابلة للزراعة ويكون لها حق القرار فيها المعبر عنه بالمسكة وبالفراس والبناء فيها ليعكون ما يغرسانه وبينانه ما كاله أو كتب بذلك حجة فهل يعمل بمقتضاها بعد ثبوت

مطلب
المتولى الفراغ الصادر من
المتولى دون غيره

مطلب
ليس لهم مسح اراضى القرية
ليأخذوا شيئا مما في تصرفه

مطلب
تقايسا أرضين بدون اذن
المتولى لم تصح

مطلب
يتوقف الفراغ على اذن
متولى الوقف لا على اذن
العشرى

مطلب
فرغ باذن المتولى ثم أراد
الرجوع متعللا بأن العوض
فيه غبن فاحش ليس له ذلك

مطلب
في مزرعة معطلة أجرها المتولون
واذ نوا بصرف مرصدها على قناتها
وبكسب أرضها والغرس
والبناء فيها يصح

بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد غراس كرم معلوم قائم
 بالوجه الشرعي في أرض ميرية وله فيها مشد مسكة في أرض معلومة ففرغ عن مشد مسكة الاراضي
 المرقومة لعمرو وباعه نصف الغراس المزبور بعمالها ثمانية عشر من الدراهم واجاز التكلم عليها
 الفراغ المذكور وكتب بذلك جهة شرعية فهل يمل بمضمونها بعد اثبوت الشرعي * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في مزرعة تيمارية ملاصقة لأراضي قرية وقف ولاها الى القرية مشد مسكة قديمة
 في أراضي المزرعة فآجرها تيماريها من أجنبي فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * تؤجر
 اصحاب مشد مسكتها بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره الا اذا ابي ذلك اقول وبذلك أفق الشيخ اسماعيل أيضا
 * (سئل) * في ذي مسكة في أرض وقف تركها ثلاث سنوات اختيارا منه بدون عذر شرعي فهل
 سقطت مسكته * (الجواب) * سقط حقه بالتكليف المذكور كما أفق به الخبير الرملي اقول وبمثل
 أفق المرحوم الشيخ اسماعيل وبأقنى مثله عن المعروضات * (سئل) * في مستأجر أرض وقف وتجار
 وله فيها مشد مسكة غرس فيها أشجار بدون مريح الاذن ولم يضر الغراس المزبور بالأرض مع اطلاع
 ناظر الوقف والتجارى على ذلك ورضاه به فهل يجوز له ذلك * (الجواب) * نعم كما صرح به
 في البحر عن القنية وعبارته وفي القنية يجوز للمستأجر بن غرس الاشجار والكروم في الارض الموقوفة
 اذا لم يضر بالأرض بدون مريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد
 الوقف به خبرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار المارة فيها أما اذا كان فلا يحرم المحفر
 والغرس والمحاط من ترابها لوجود الاذن في مثلها اهـ بحر من كتاب الوقف عند قوله ولا يملك الوقف
 * (سئل) * فيما اذا كان لوقف جامع أرض سليخة معصلة غير صالحة للزراعة فاذن متولى الوقف
 لزيد بخرتها واصلاحها وكسبها وزراعتها ليدفع قسمها لجهة الوقف ففعل زيد ذلك كله في ست سنوات
 حتى مات المتولى وتولى الوقف غيره ويريد رفع يده عن يدها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك
 * (الجواب) * حيث ثبت له حق القرار فيها تبقى بيده بأجر مثلها أو بأن يؤدى قسمها لجهة الوقف
 الوقف المذكور * (سئل) * في رجل له مشد مسكة في أرض وقف سليخة فأقر في مرض موته
 أنه ملك المشد زوجته ومات عنها ورث الناظر ذلك ولم يرضه فهل يكون التملك غير صحيح وللناظر تفويض
 المشد لمن شاء * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قرية جارية بتمامها في وقف بر وعليها
 عشر لجهة الميرى تحت تكلم تيمارى وجماعة في أرضها مشد مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزبورين
 عن مشد مسكته لزيد اهل لذلك باذن متولى الوقف واجازته فهل يكفي ذلك ولا يتوقف صحة الفراغ
 على اذن صاحب التيمار * (الجواب) * نعم لان التيمارى ليس له شئ في الارض حتى يتصرف فيها
 وانما التصرف في الارض الموقوفة لمتوليها كما هو مأخوذ من كلامهم اقول وبذلك أفق أيضا
 المرحوم الشيخ اسماعيل الحائك مفتي دمشق كما في فتاواه * (سئل) * في أراضي وقف معلومات
 جار ثلثها في مشد مسكة زيد وثلاثها في مشد مسكة عمرو ويريد عمرو أن يمسحها فاذا خرج ما يزيدا أكثر
 من الثلثين يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه ولا وجه شرعي فهل ليس لعمرو
 ذلك * (الجواب) * حيث كان كل منهما متصرفا في حصته المجارية في مشد مسكته فعليه دفع
 ما يخصه لجهة الوقف زائدة عما يزعم أو ناقصة بحسبها ولا ينزع الزائد من يده الا بوجه شرعي اقول
 هذا اذا تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقرب بأن حصته الثلثان فان أقرب بذلك يكون اقرارا بأنه
 لا يستحق شيئا مما زاد على الثلثين فيمنع الزائد من يده عملا باقراره حيث ادعاه الاخر هذا ما ظهر لي
 والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كانت مزرعة سليخة في وقف أهلى تحت نظارة رجل من

مطلب
 باع نصف غراسه وفرغ عن
 مشد مسكته باذن التكلم
 على الارض بصح

مطلب
 لا يصح الاجارة لغير صاحب
 المسكة

مطلب
 سقط حقه من المسكة بتركها
 ثلاث سنين

مطلب
 صاحب المسكة له الغرس
 بلا مريح الاذن

مطلب
 حرث أرضا معطلة واصلاحها
 باذن المتولى ست سنين صار
 له فيها حق القرار

مطلب
 لا يصح تملك المشد زوجته
 بلا اذن الناظر

مطلب
 لا يتوقف صحة فراغ الوقف
 على اذن العشرى

مطلب
 ليس له مسح الارض واخذ
 الزائد مما في تصرف شريكه

مستحقها وفي تواجز بد منه مدة معلومة باجرة معلومة واستوفى زبد منفعته في المدة واستأجرها المحرور
من الناظر المذكور مدة اخرى معلومة باجرة معلومة والا ن ادعى أن لا يد المستأجر السابق المزبور بها
مشد مسكة وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو والمذكور بموجب صلح صدر لدى قاض حنبلي حكم بجهة
وقف المسكة على مذهبه ثم أنفذها كما حكم حنبلي بناء على صحته على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى وأفتى
بمفت حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور وبعدم صحة المسكة المذكورة وبكون الحكم غير واقع موقعه
الشرعي لانه مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته فهل لا يعمل بالصلح المزبور حيث كان الحال
ما ذكر * (الجواب) * حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنفيذ الحنفية لذلك غير واقع
موقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته ولم يوافق مذهب الحنابلة حسبا أفتى
بذلك مقتضى ما قلنا ذلك عن كتبهم المتقدمة بما ملخصه ان أصل المسكة لا تكون عندهم في الاراضي
الموقوفة كالزرعة المذكورة لا تكون الا في الاراضي الخراجية السلطانية اذا أحياها رجل باذن
الامام وحرثها وكسها بالتراب وصار يؤدى خراجها ويزرعها حتى ساغ له التصرف في ذلك تصرف الملاك
في أملاكهم اهـ ولم يقع الحكم في فصل مجتهد فيه أصلا حتى أنه اذا حكم مخالفا لرايه ينفذ على أحد
القولين وان كان المفتي به خلافه كما في التنوير والمقتضى وغيرهما من المعتبرات في المذهب النعماني ففي
المقتضى والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا أو عامدا لا ينفذ عندهما ربه يقتضي ومثله في التنوير والمجمع
والوقاية وغيرها وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكور
حتى يقال فيه ما نقلوه في المتن وغيرها بانصه واذا رفع اليه حكم قاض أمضاء الا ما خالف كتابا وسنة
أو إجماعا حتى يعتبر فيه التنفيذ المذكور والله سبحانه الموفق الهادي وعليه اعتمادى وقد أفتى الشيخ
محمد الحنبلي على سؤال رفع اليه في مشد المسكة ونص في جماعة فرغوا زيدا عن مشد مسكة لهم في قطع
أراضي وقف بدون إذن المتكامل على الأراضي المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم يأذنوا
وقد حكم الحنبلي بالجهة أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاهلية واوقاف المساجد ونحوها
سواء اذن المتكامل على ذلك أم لم يأذن بل للناظر إيجارها وصرف اجرتها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ
الا في فتح عذوة لم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هوف يده والحال ما ذكر والله تعالى أعلم بكتبه
الفقير محمد المفتي الحنبلي بالشمام هكذا كتب ولا أعلم من أي كتاب نقل * (سئل) * فيما اذا كان
لزيد مشد مسكة في مزرعة جارية في تيمار وأوقاف ففرغ عنها المحرور وبكر فرفعها شرعا للمحرور الثالث
ولبكر الثالثان وصدر ذلك لدى قاض حنبلي حكم بجهة الفراغ وان صدر بدون إذن من المتكاملين على
المزرعة حكم شرعا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الشرعية وكتب بذلك حجة فهل
يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * حيث حكم كما يرى ذلك موافقا لمذهبه مستوفيا
شرائطه الشرعية يعمل بمضمونها لزورة بعد ثبوته شرعا أقول مقتضى ما مر في السؤال السابق
أن هذا الحكم غير موافق لمذهب الحنبلي لوجود الوقف فتأمل * (سئل) * فيما اذا كان لزيد
وأخوين مشد مسكة في أرض وقف سليخة جارية في تواجزهم من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة
ثم مات الاخوان في أثناء المدة لاعت ولد فهل تنفسخ الاجارة في حصتهم او دفع أرض الوقف لمن يزعمها
باجرة المثل مقوض الى ناظر وقفها ولا تورث * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان
لزيد مشد مسكة في أراضي وقف سليخة ليس له فيها بناء ولا أشجار خراب عن غير وليه أصلا فقوضها
متولى الوقف لابنه الإهل لذلك القادر على الزراعة وأداء اجرة المثل لما رأي في ذلك من المصلحة للوقف
ولزيد ابن أخ يعارض في ذلك زاعما أنه يرثها فهل أراضي الوقف لا تورث ولا عبرة بزعمه والتقويض

مطالب في وقف المسكة

مطلب
المسكة عند الحنابلة لا تكون
في الاراضي الموقوفة

مطلب
لا يصح الفراغ في الاوقاف
عند الحنابلة

مطلب
في حكم الحنبلي بجهة الفراغ
بدون إذن المتكامل

مطلب
اذا مات صاحب المسكة
لا عن ولديدها الناظرين
أراد

مطلب
فوض المشد متولى الوقف
لابنه القادر على الزراعة يصح

المذكور صحيح * (الجواب) * نعم أقول هذا التفويض في حكم الإيجار وقوله قالوا ليس للتولي أن
 يؤجر ابنه وسبأني ما يؤيد ما قلنا * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة
 ومات عن ابن وفوق التولي المشقة المزبورة على وجه الاحقية من الغير فهل يكون ذلك واقعا موقعه
 الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن
 زوجة وابن منها مات عن أمه المزبورة وعن ابن عم عصبة فقوض ناظر الوقف عشرة قرار يربط منها للزوجة
 المزبورة وأربعة عشر قيراطا منها لابن العم وأذن لهم في زراعة الأرض ودفع اجرة مثلها للوقف وهما
 قادران على الزراعة وأداء الاجرة المرقومة بجهة الوقف وفي التفويض والاذن حظ ومصلحة للوقف فهل
 يكون التفويض صحيحا * (الجواب) * نعم أقول سبأني عن المعروضات أن الأم أحق بالتوجيه
 المهام من الغير لكن يمثل ما يدفعه الغير وهو المسمى بالطابو * (سئل) * في رجل مات عن أولاد
 ذكرور وإناث وخلف غراسا قائما بالوجه الشرعي في أرض وقف مشغولة كلها به ويريد المذكور
 الاختصاص بالأرض والتصرف بها وحدهم دون الإناث وإن كانت مشغولة بغراس مورثهم فهل ليس
 للذكر ذلك ويتصرف بها الكل بالوجه الشرعي * (الجواب) * ليس كذلك وحدهم
 دون الإناث وتصح الاجارة للجميع بحسب حصصهم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة
 في أرض وقف سليخة وفي دوايرها الاربعة غراس حور بالمهمة مات زيد عن ابنين قادرين على الزراعة
 وعلى دفع ما عليها بجهة الوقف فهل تبقى الأرض بيد الابنين على وجه الاحقية من الغير * (الجواب)
 الإبنان أحق بالأرض من غيرهما * (سئل) * في رجل مات لآعن ولد أصلا وخلف مشقة مسكة
 في أرض سليخة تيمارية فوجهها التيماري لابن أخى الميت وأذن له في زراعتها وهو قادر على الزراعة لما رأى
 في ذلك من المصلحة فهل يكون الإذن صحيحا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في نظير هذه
 الصورة إذا وجهها لاجنبي قادر وليس للميت ولد فهل يكون التفويض صحيحا ويمنع الورثة من معارضته
 * (الجواب) * نعم أقول سبأني عن المعروضات أنه عند عدم الابن تعطى الأرض للبنت ثم للأخ لأب
 ثم للأخت ثم للأب ثم للأم فتنبه * (سئل) * في مشقة المسكة هل يرثه النساء أولا * (الجواب) *
 الحمد لله ملهم الصواب هذه المسألة على تفصيل إن كان في الأرض تراب للورث أو سرقين أو غراس فأنه
 يرث منهن لأن التراب ملك وكذا السرقين والغراس قال العلاني في شرح الملتقى وجاز عندنا بلا كراهة
 خلافا للأئمة الثلاثة يبيع السرقين بالكسر معرب سركين بالفتح الروث وفي الشربة لالية والبرجندي
 ربيع ماسوى الإنسان لأنه ينتفع به لاستعماله كمنزلة ربيع من غير كراهة من السلف وإن كان نجسا
 والانتفاع كالبيع في المحكم اهـ فحيث جاز بيعه يكون مملوكا له ومملكه يرثه ورثته ذكورا وإناثا
 وأفتى المرحوم الوالد على أفندي العمادي رحمه الله تعالى بأنها ترث في المسكة إذا كان في الأرض
 غراس وإن لم يكن في الأرض ترابه ولا سرقينه ولا غراسه وإنما حراثتها وسواها وجعلها قابلة للزراعة
 وثبت له بذلك حق القرار المبرع عنه بمشقة المسكة فإني وأبي وعي لم نفت بذلك وما رأيت أحدا من
 أجدادي أو ثوابارهن لذلك ولا بعدهم لأن المسكة إما حق أو لا فان كان الأول يرثه جميع ورثته ذكورا
 وإناثا وإن كان الثاني فلا يرثه أحد من ذكورا وإناثا وأما عدم افتاءى بارهن فلما قام عندي من الشبهة
 قياسا على إرث الولا فان النساء لا يرثن في الولا لأنه حتى مجرد النساء لسن من أهل الجهاد وكذلك
 المسكة حتى مجرد النساء لسن من أهل الزراعة فان اشترت امرأة عبدا فعقته أو جاهدت فاستقرت
 أسيرافا فعقته فإذا مات فلها ولأولادها لأنها تأملت لذلك بسبب شرائها أو جهادها وكذلك إذا فرغ لها
 رجل عن مشقة مسكته أو حرثت واستحقت مسكته بطريق شرعي لأنها تأملت لذلك وصارت من أهل

مطلب
 تفويض الأرض لابن الميت
 على وجه الاحقية

مطلب
 مات الابن عن أم وابن عم
 فقوض التولي له ما يصح

مطلب
 مات عن أولاد ذكور وإناث
 وله غراس في أرض وقف
 تؤجر من الكل لأم المذكور

مطلب
 ابنة الميت أحق بالمسكة من
 غيرها

مطلب
 مات لآعن ولد فوجهها
 التيماري لابن أخى الميت يصح

مطلب
 مات لآعن ولد فوجهها
 لاجنبي يصح

مطلب
 في مشقة المسكة هل يرثه النساء
 أولا

الحجر والكبس هذا ما لاح في خاطري والله سبحانه الموفق للصواب * وسئل الولد رحمه الله تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها وعن أخ لأم وعن اخت لأم وأولاد اخت وخلف تركه ومن جعلتها مسكة أراض فيها غراس وبناء له وأرض موقوفة تابعة لذلك فمن يختص بذلك ومن يرثه * (الجواب) * تقسم التركة من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك سهم واحد للبنت سبعة أسهم فريضا ورثا ولا شيء لمن ذكر بعد فترت البنت المرقومة مع أمها جميع الغراس والبناء ومسكة الأرض الحاملة للغراس المرقوم كما تقدم للام سهم واحد والباقي للبنت وأما الأراضي الموقوفة فعلى حسب شرط الواقف * وسئل المرحوم الشيخ اسماعيل في رجل بقريه ساطانية من خاصات حاكم البلدة تصرف في قطع سلاخ من أراضي الخاص خمس عشرة سنة باذن صاحبه ودفع المربط وله اخت قامت الآن تصارعه في الأراضي الموقوفة متعلقة بأن الأراضي قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيها المتوفى عنهما جميعا وأن الأراضي تكون ميراثا عنه له ما فهل الأراضي الخاصة السلطانية لا تورث * أجاب الأراضي السلطانية لا تورث بيت المال لا تورث وإنما دفعها من فوض السلطان نصره الله تعالى أمرها إليه إلى القادرين على اصلاحها من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما فيها من البناء والغراس فهو ملك لأربابه يقسم بين الورثة على فريضة الله تعالى اه أقول وقد أفتى الشيخ اسماعيل أيضا بذلك في مواضع من هذا الباب * ففي موضع في رجل مات عن ابن وبنت ويده مسكة في أرض تيمارية فأفتى بانتقالها لابن فقط وبأنها لا تورث * وفي موضع في رجل مات عن أولاد أناته وله مسكة أراضي وقف سلاخ فأفتى بأن للتولي أن يوجهها لمن أراد * وفي موضع في رجل مات عن بنتين وأخ وخلف مسكة أرض وقف وغراسا قائمتين في بعض الأرض فسلم التولي الأرض السليخة للأخ فقط فأفتى بأن للتولي ذلك وللبنتين ثلثا الغراس * وفي موضع فبين له مسكة أرض تيمارية ففات عن ولد ذكر فقوضها السباهي لا تحرق فأفتى بأن له ذلك وفي هذا مخالفة لما مر وحاصله أنه ان كانت الأرض مشغولة بملك الميت توجه لورثته بما للملك اذ وضع الملك كان بحق لان الميت كان له حق القرار في توجيهها لهم مع التزامهم بما كان يدفعه مورثهم ابقاء لما وضع بحق على أصله وأما الوجه لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منه إزالة ذلك لان من وجهت له قد لا يرضى بابقاء ذلك في أرضه فيسلم الضرر بخلاف ما إذا كان بعض الأرض مشغولا بذلك وبعضها فارغا فوجه الفارغ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه لا ضرر في ذلك * وقد مر في الباب الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف ضمنها انه اذا كان للميت اشجار ومسكة في أرض وقف تنتقل لورثته بعده وكذلك كان في وسطها شجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب من الأرض كالمسناة والمجدول الخ فراجع به * وقد مر أيضا في هذا الباب في كلام المؤلف انه لو كان للميت ابن ذكر كان أحق بالتوجيه له من غيره وهو المصطلح عليه الآن في جميع الأراضي السلطانية والوقف فيوجهها المتكامل عاينها للابن بمجانا بطريق الاحقية من غيره وأما لو كانت له بنت فتوجه لها بشئ يأخذها المتكامل على الأرض من البنت ويسمى ذلك بالطابو والطابو كلمة تركية أو فارسية معناها الصك الذي يكتب فيه التوجيه وكأن ما يأخذها هو جرة على كتابة ذلك الصك فسمى باسمه أو هو جرة معجولة عن الأرض فالبنت لها حق التوجيه لكن بالطابو بخلاف نوابن العم فانه لا حق له بل المتكامل بخير بين التوجيه له أو لأجنبي ثم رأيت الملائكة في شرحه على الملتقى من باب الحجر اخراج نحو ذلك فقال تنتقل للابن ولا تعطى البنت حصه وان لم يترك لابن بل لابن لعمه يعطى صاحب التيمار لمن اراد وفي سنة ٩٥٨ في مثل هذه الأراضي التي تحمي وتفتح بعل وكلفة دراهم فعلي تقدير أن تعطى للغير بالطابو فالبنت لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرفه أبوهن ورد الأمر السلطاني بالإعطاء لهن

مطلب
اذا مات عن مسكة فيها
غراس تكون لورثته على
قدر فروضه

مطلب
الأراضي السلطانية لا تورث
ولا حظ للنساء فيها

مطلب
اذا كان في مسكة
شجرتان كبيرتان في وسط
الأرض تنتقل للورثة

لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فيؤتى بجاعة ليس لهم غرض فأى مقدار قدر والطابوة تعطيه
 البنات ويأخذن الارض اه * هذا وقد ذكر المؤلف نحو ورقتين ونصف فتاوى ومساائل عن مشايخ
 الاسلام السابقين في الدولة العثمانية بالفاظ تركية اكثرها غرائب لا توجد في الكتب الفقهية وكانها
 مبنية على اوامر سلطانية لان التصرف في الاراضى السلطانية محضرة السلطان عز نصره فله ان يأذن
 بتوجيهها على طريق خاص فلا تجوز مخالفة ما لم يخالف الشرع الشريف فأردت ان اذكر زبدتها
 بصارة عربية بعد ما عترها الى رجل موثوق به عارف باللغتين * وصورة هذا ما وجدته مكتوباً في مجموعة شيخ
 الاسلام عبد الله أفندي مفتي الممالك العثمانية في آخر دولة السلطان أحمد (المعروضات المتعلقة بمواد
 الاراضى في تاريخ سنة ١٠١٨ ثمانية عشر و الف) * مشددة مسكة الاراضى المحلولة عن المتوفى عند
 عدم الابن تعطى لبنته فان لم توجد فلا تحييه من أب فان لم يوجد فلا تحييه الساكنة فيها فان لم توجد
 فلا تحييه فان لم يوجد فلا تحييه وليس لغير هؤلاء من أقاربه حق في أخذ مشددة المسكة بالطابو * ماتت المرأة
 عن ابن توجه الارض السليخة لابنها فقط * اذا مات الذمي لا توجه لولده المسلم * اذا مات الشريك
 أو فرغ من حصته لا جنبى باذن المتكلم في الاراضى الميرية كان للشريك الآخر حق الطلب * لا يبطل
 حق الطلب الى خمس سنين * اذا غاب من له المشد وعطل الارض ثلاث سنين فالتكلم بخير في توجيه
 الارض لقريب الغائب ممن له حق الطابو ولا جنبى * وليس هذا مثل الموت أقول أى لانه اذا عطلها ثلاث
 سنين ومات عن ابن قبل ان يوجهها المتكلم لا حد لاخته رله بل تنقل للابن مجانا كما يأتى قريباً * اذا
 وجه المتكلم اراضى الصغار لا جنبى * لهم أخذها بعد البلوغ الى عشر سنين * لا يعتبر التفويض من غير
 اذن صاحب الارض * أخذ العشر والرسم في سنين متعددة لا يكون اذنا بل لا بد من اذن صريح
 أقول سياتى نظيره وهذا يخالف لما أفتى به العلامة المرحوم الشيخ اسماعيل من ان أخذ المتولى والتمارى
 المرتب على الارض اذن في التصرف فتنبه لذلك * اذن أحد الشركاء في التيماريكى في تفويض
 المزرعة * المتصرفون في مزرعة بعد دفع حصاندهم اذا أراد غيرهم ان يرعى مواشيه وأخذوا منهم
 دارهم فلصاحب الارض ان يمنعهم من الرعى * الاراضى المتروكة التى في تصرفات بعض أهل القرى
 من غير زراعة اذا أراد بعض الناس ان يتخذوا فيها طريقاً وممر الدوابهم ليس لهم ذلك جبراً وليس
 لصاحب الارض ان يأخذ منهم دارهم ويأذن لهم بذلك * بأخذ العشر والرسم لا يسقط حق الطابو *
 اذا غاب المتصرف في المزرعة فأحدث رجل فيها بناء باذن الزعيم السباهى ثم حضر المتصرف له رفع ذلك
 البناء * اذا لم يوجد واحد من المذكورين ممن له حق المشد عن المتوفى فالتكلم على الاراضى بوجه
 ذلك لمن يريد وليس له ان يوجه ذلك لنفسه أو لابنه لورود الامر السلطاني بذلك * اذا مات من له المشد
 عن بنت وامتنعت البنت عن قبوله بعد عرضه عليها وطلب أخوها المتوفى لابوين أو لأب أن يأخذها باعطاء
 الطابو لا يلزم المتكلم ذلك بل يوجه لمن أراد أقول يؤخذ من هذا أن من له حق الأخذ بعد الابن
 اذا امتنع منه لا ينتقل الحق لمن بعده ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع موجوداً فإن الأخ رتبته
 بعد البنت كما مر أول هذه المعروضات فحيث لم تكن البنت موجودة ينتقل الحق الى الاخ واذا كانت
 موجودة وامتنعت لا ينتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة الاجنبى فالحيار لنتكلم ان شاء وجه له أو لغيره والله
 تعالى أعلم * الارض تنتقل من الام لابنها مجانا لكن الى عشر سنين يكون بالطابو ولا يكون لبنتها
 حق الطابو * ارض الاخت لا تعطى للاخ بالطابو بل صاحب الارض مخير أقول علم من هاتين المسألتين
 ان ما مر أول هذه المعروضات من انه عند عدم الابن تعطى للبنت ثم للاخ انما هو فيما اذا كان الميت
 رجلاً أما لو كان امرأة فليس للبنت ولا لمن بعدهما حق الأخذ وانما يعطى لابنها مجانا ان وجدوا لا لغيره

مسائل مهجدة متعلقة بمسألة
 مسكة الاراضى

والاجنبى سواء فيوجهه صاحب الارض المتكلم عليهم المن ارادو يؤيده قوله فيما مر ماتت المرأة عن ابن
توجه الارض لابنها فقط فقوله فقط يشعر بأن أرض المرأة لا يستحقها غير ابنها عند عدمه والله تعالى
أعلم * ليس لاولاد العلم حق الطابو * اذامات من له المشد وفي ذمته دين للميرى ولغيره لا يباع
المشد لذلك وليس لاحد ان يقول أنا وفي الدين وأخذ المشد ولو يبيع أو أخذه أحد أو في الدين ثم طلبه
الابن يأخذه مجانا * الارض المحلولة في قرية أو أعطاهما صاحبها لاهالي قرية اخرى فصاحب الضرورة
والاحتياج اليها من أهل القرية يأخذها ان لم يخض سنة فان مضت سنة فليس له الاخذ * الشركاء
من السباهية والزعماء اذا قوض أحدهم فليس لغيره معارضته أقول لكن من لم يأذن له مشاركة
الاذن في أخذ العشر من الارض المفوضة كما سيأتى * ليس لابن الابن حق الطابو أقول سيأتى
ما يخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالابن في انتقال المشد اليه الا أن يقال انه مثله في الانتقال اليه مجانا
والمراد مما هنا أنه لا يؤخذ منه الطابو فلا منافاة تأمل * مزرعة الصغير والاسير لو تعطلت ثلاث
سنوات لا تستحق التوجيه للغير بالطابو * المزرعة لا يصح أن تكون بدل صلح * تفويض أهل
المزرعة لغيره * مزرعة في تصرف زيد اذا عاها عمرو ودفع زيد مقدارا من الدراهم وصالحه على ذلك
من غير أن يكون عشرة من السباهية لا يصح * الصغير الذي له حق الطابو في أرض لو أسقطه وصيه
لا يسقط * عرض أحد الشريكين حصته من الارض على شريكه برسم مثله فامتنع عن أخذها فان
قوض لاجنبى فليس للشريك أن يدفع مادفعه الاجنبى ويأخذ الارض * اذا فسخ رجل بفاسه غيضة
بغير إذن السباهى والزعيم وجعلها مزرعة فالسباهى يأخذ من رجل مقدار من الدراهم ويقوضها اليه
هذا أولى * اذامات العبد من غير تفويض لا تنتقل الارض لمولاه ويعطى السباهى لمن اراد * متولى
وقف لو أعطى الاراضى بنقصان فاحش عن مثل الطابو فلم يتولى حالاً أن يقول مكمل لمثل الطابو والا
أعطى الغيرك * مزرعة القاصر اذا قوضها وليه لرجل فأت القاصر قبل البلوغ فليس للسباهى أن يأخذها
من محلول القاصر والتفويض الاول نافذ * عطل رجل أرضه ثلاث سنوات ومات عن ابن قبل أن
يقوض السباهى الارض للغير فانها تنتقل للابن مجانا * اذا وجه وكيل السباهى المزرعة المحلولة بنقصان
فاحش ليس للسباهى أن يكمل الى مثل الطابو اذا كان ذلك في أرض الوقف فلم يتولى أن يستكمل
مثل أجر مثله * اذا غلب الماء على مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم انجلى عنها الماء فله أن يضبطها ويتصرف
بها * لصاحب الارض المحلولة أن يعطيها لابنه أو زوجته بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر أقول
تقدم قبل هذا انه ممنوع من أخذها لنفسه أو لابنه للامر السلطاني بذلك الا أن يفرق بأنه هنا بزيادة
على مثل الطابو فتأمل * رجل تحت يده أرض وقف وفي تصرفه بالطابو اذا حدث فيها بناء فلم يتولى
أن يأخذ أجر المثل عن العرصة أقول أفتى بمثله الشيخ اسماعيل فيمن له بناء دار في قرية ميرية بأنه يلزمه
اجرة المثل فراجع * المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ أحدهم حصته لاجنبى فليس للشريك
الاخر أن يدفع مادفعه الاجنبى ويأخذها أقول سيأتى أن الشريك أحق بنصيب شريكه في المشد اذا
دفع ما يدفعه الغير الا أن يفرق بين الطاحون والمشد فتأمل * ليس لوصى الصغير أن يفرغ مزرعة الصغير
لاجنبى ما لم يكن فيه نفع * للوصى تفويض المزرعة لاجل الصغير أبو السعود من فتاويه * زيد وأخيه
عمرو مزرعة مشتركة بينهما وفي تصرفهما مات زيد عن بنتين فعرض المتكلم حصته عليهما فامتنعتا
فأعطاهما المتكلم لذكر الاجنبى وأراد عمرو وأخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه شريك وخلط قبل مضي
خمس سنين فليس لعمرو ذلك المرحوم يحى المتقارى أقول هذا مخالف أيضا لسيأتى من أن الشريك
أحق من الغير الا أن يجاب بأن الحق هنا للبنتين فلا ينتقل للشريك وان امتنعتا اذ ليس الامتناع بمنزلة

ما اذا لم يكن المتنوع موجودا كما قد مناه والله تعالى أعلم * مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند مزرعة
 بالطابو أعطت الرسم للسهامي ومات قبل أن تستوفي الضبط والتصرف في ذلك فلورثتها أن يأخذوا
 من السهامي الرسم الذي قبضه من هند عبد الرحيم أفندي * نقل زيد حصاهه لاجل الدياس الى موضع
 الدياس فاحترق المحصاد بالكمية ولم يبق له أثر فلا ساهي أخذ العشر من زيد عن المحصاد المذكور
 لعبد الرحيم أفندي * مزرعة في تصرف زيد فتمدى عمرو فزرعها وحصده فهل لزيد أن يأخذ أجر المثل
 من عمرو والجواب لا يقدر على الأخذ جبرا ولكن الساهي وقت أخذ عشره لو حكمكم حاكما بمقدار شيء
 يجوز ذلك أبو السعود أفندي * هذا آخر ما قصدت ذكره مما عرّبه لي منائق به ثم أعلم اني قد رأيت
 بهامش نصحتي الدر المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فأجبت المحقق بما ذكره المؤلف
 لغرابتها أيضا كثير الفائدة وهذه صورتها * اذا لم تكن الأرض عشرية ولا خراجية وكانت رقبته اليد
 المال وكانت وجدت بيد الزارع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم في الاصل بالطابو فلا
 يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبدالمهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى
 تلك الاراضي اراضي المسكة وميرية اذا مات أحدهم عن ابن يتصرف ابنه كإبيه ويدفع ما عليها
 للمتسكك ولا يداخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها للمتسكك للبنت بالطابو ما يدفعه الغير أما
 من له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من الم فروغ له بدل الفراغ ثم وجهه للمتسكك ذلك
 للفروغ له بعوض بالطابو لا يكون مخالفا للشرع الشريف والتصرف بلا اذن المتسكك باطل والمدفوع
 اجرة مجعلة واذا اعطى القاضي حجة في البيع والشراء وغير ذلك فهي باطلة أبو السعود * من له المشد
 اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبنته فان لم تكن فلاخيه لاب فان لم يكن فلاخه الساكنة
 فيها فان لم تكن فلاخيه فان لم يكن فلاخه وليس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرعى والمشتى معروضات
 أقول مقتضاه أن ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الأخذ بمجانا بدون طابو والتقييد بكون الاخ لا ب احتراز
 عن الاخ لا م فقط وعدم التقييد بذلك في الاخت يفيد الاطلاق والله تعالى أعلم * اذا مات أحد
 الشريكين في المشد أو فوض للغير فلا تخوان يأخذ نصيب شريكه بعد دفع ما دفعه الغير ولا يمكن الغير ولا
 يبطل الحق الى خمس سنين معروضات أقول تهتم ما يخالف هذا وقد مناه الجواب عنه فتأمل * الأرض
 المستحقة للطابو بسبب التعطيل يأخذها المتصرف بالطابو معروضات * اذا ذهب من له المشد الى بلد
 آخر وعطاله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب الأرض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير
 ليس هذا مثل الوفاة معروضات أقول قد مناه بيان الفرق ثم ان قوله وصاحب الأرض مخير الخ مخالف
 لقوله في المسألة قبله يأخذها المتصرف بالطابو فانه يقتضي انه وان سقط حقه بالتعطيل يكون أولى من
 غيره لكن يأخذها بالطابو لا بمجانا لكون صاحب الأرض قد استحققه فتأمل * بتعطيل أرض الصغار
 لا يكون مستحقا للطابو ولو اعطى للغير فلهم أخذها الى عشر سنين بعد البلوغ معروضات أقول فهذا
 مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى أعلم * اذا قسم من له المشد
 الأرض بين ابنه وسلم لكل واحد منهم ما مقدارا منها بدون اذن صاحب الأرض على وجه الهبة لا يكون
 معتبرا معروضات وفي هذه الصورة اذا مات عن أولاد غيرهما لم يأخذ حصتهم منها معروضات * اذا أعطى
 زيد وعمر ولا ختمها حين زواجهما قد ارا من أرضهما ثم تصرفت الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت
 فامتنع من دفع الطابو لصاحب الأرض وتعلل بأنهما أعطيا الأرض لهما بلا اذن صاحب الأرض ليس
 لهما الامتناع وبعد عشرة دعوى الأرض ممنوعة معروضات * أهل البدو اذا اشتوا في مكان ان كان
 الرسم موجودا في الدفتر يؤخذ عن المكان والا فان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والا فلا معروضات *

ما اذا لم يكن المتنوع موجودا كما قد مناه والله تعالى أعلم * مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند مزرعة
 بالطابو وأعطت الرسم للسهامي ومات قبل أن تستوفي الضبط والتصرف في ذلك فلورثتها أن يأخذوا
 من السهامي الرسم الذي قبضه من هند عبد الرحيم أفندي * نقل زيد حصاه لاجل الدياس الى موضع
 الدياس فاحترق المحصاد بالكلية ولم يبق له أثر فلا ساهمي أخذ العشر من زيد عن المحصاد المذكور
 لعبد الرحيم أفندي * مزرعة في تصرف زيد فتمدى عمرو فزرعها وحصدته فهل لزيد أن يأخذ أجر المثل
 من عمرو والجواب لا يقدر على الأخذ جبرا ولكن الساهمي وقت أخذ عشره لو حكمكم حاكما بمقدار شيء
 يجوز ذلك أبو السعود أفندي * هذا آخر ما قصدت ذكره مما عرّبه لي منائق به ثم أعلم اني قد رأيت
 بهامش نصحتي الدر المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فأجبت المحقق بما ذكره المؤلف
 لغرابتها أيضا كثيرا للفائدة وهذه صورتها * اذا لم تكن الأرض عشرية ولا خراجية وكانت رقبته اليد
 المال وكانت وجدت بيد الزارع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم في الاصل بالطابو فلا
 يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبدالمهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى
 تلك الاراضي اراضي المسكة وميرية اذا مات أحدهم عن ابن يتصرف ابنه كإبيه ويدفع ما عليها
 للمتكم ولا يداخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها المتكم للبنت بالطابو ما يدفعه الغير أما
 من له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من الم فروغ له بدل الفراغ ثم وجهه المتكم ذلك
 للمفروغ له بعوض بالطابو لا يكون مخالفا للشرع الشريف والتصرف بلا اذن المتكم باطل والمدفوع
 اجرة مجعلة واذا اعطى القاضي حجة في البيع والشراء وغير ذلك فهي باطلة أبو السعود * من له المشد
 اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبنته فان لم تكن فلاخيه لاب فان لم يكن فلاخه الساكنة
 فيها فان لم تكن فلاخيه فان لم يكن فلاخه وليس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرعى والمشتى معروضات
 أقول مقتضاه أن ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الأخذ بمجانا بدون طابو والتقييد بكون الاخ لا باحتراز
 عن الاخ لا م فقط وعدم التقييد بذلك في الاخت يفيد الاطلاق والله تعالى أعلم * اذا مات أحد
 الشريكين في المشد أو فوض للغير فلا تخوان يأخذ نصيب شريكه بعد دفع ما دفعه الغير ولا يمكن الغير ولا
 يبطل الحق الى خمس سنين معروضات أقول تهتم ما يخالف هذا وقد مناه الجواب عنه فتأمل * الأرض
 المستحقة للطابو بسبب التعطيل يأخذها المتصرف بالطابو معروضات * اذا ذهب من له المشد الى بلد
 آخر وعطاله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب الأرض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير
 ليس هذا مثل الوفاة معروضات أقول قد مناه بيان الفرق ثم ان قوله وصاحب الأرض مخير الحق مخالف
 لقوله في المسألة قبله يأخذها المتصرف بالطابو فانه يقتضي انه وان سقط حقه بالتهطيل يكون أولى من
 غيره لكن يأخذها بالطابو لا بمجانا لكون صاحب الأرض قد استحقه فتأمل * بتعطيل أرض الصغار
 لا يكون مستحقا للطابو ولو اعطى للغير فلم يأخذها الى عشر سنين بعد البلوغ معروضات أقول فهذا
 مستثنى من سقوط حق المسكة بالتهطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى أعلم * اذا قسم من له المشد
 الأرض بين ابنه وسلم لكل واحد منهم ما مقدارا منها بدون اذن صاحب الأرض على وجه الهبة لا يكون
 معتبرا معروضات وفي هذه الصورة اذا مات عن أولاد غيرهما لم يأخذ حصتهم منها معروضات * اذا اعطى
 زيد وعمر ولا ختمها حين زواجهما قد ارا من أرضهما ثم تصرفت الاخت به أكثر من عشر سنين ثم مات
 فامتنع من دفع الطابو لصاحب الأرض وتعلل بأنهما اعطيا الأرض لها بلا اذن صاحب الأرض ليس
 لهما الامتناع وبعد عشرة دعوى الأرض ممنوعة معروضات * أهل البدو اذا اشتوا في مكان ان كان
 الرسم موجودا في الدفتر يؤخذ عن المكان والا فان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والا فلا معروضات *

أرض سليخة بلا معرفة صاحب الأرض وسلمها العمرو ونهاه عن أخذ التمسك من صاحب الأرض قبل تسليم بدل الفراغ فأخذ عمرو وتمسك كما قبل تسليم البدل بلاذنه ثم مات عمرو وبلا ولد وأراد زيد التصرف فيها كالأول بناء على عدم الاذن بالتمسك وأن التفويض ليس بمعتبر فهل لزيد ذلك الجواب نعم له ذلك معروضات أبي السعود * اذا وجه التيماري الأرض المحدودة لزيد على أن مقداراً فذنتها كذا على وجه التخمين ثم منع زيد من التصرف بما زاد على التخمين وأراد توجيه الزيادة للغير ليس له ذلك معروضات * ليس الأخ لا يوين أحق من الأخ لا ب في الطابو في مشد مسكة الأرض السليخة والعبرة في ذلك للاب لا للام معروضات * اذا ترك من له المشد وطنه وتوطن في غير بلده فصاحب الأرض مأمور بتوجيهه إلى غير حال * اذا وجه المتكلم الأرض المحبولة للعمرو بموجب تمسك وختم وزرع فيها أربع سنين قام بكر المتكلم بعد عزل الأول يزعم أنه يخالف عمره على أن التمسك والتختم لم يكونا بعد العزل ليس لكر ذلك بحسب القانون معروضات * اذا مات من له المشد عن قاصر وكانت الأرض أرض كرم فوجهها لصاحبها العمرو بالطابو فغرس فيها عمرو كرم مضى تسع سنين ثم بالغ القاصر وضبط الأرض وكلف عمر بائع الغراس بمباشرة صاحب الأرض له ذلك معروضات * من له المشد اذا مات عن زوجة حامل لا يقدر المتكلم على توجيهه فله قبل ظهور الحمل معروضات * هذا آخر ما رأيت بهامش نستخى الدر المختار وكأنه معرب من ألفاظ تركية كناية قضيه ظاهر هذه العبارات وقد غيرت بعض عبارات منه لركاكتها والله تعالى أعلم

(كتاب الذبايح) *

في كتاب الذبايح

مطل

تحل ذبيحة النصراني مطلقاً

(سئل) * في ذبيحة الذمى الكتابي هل تحل مطلقاً ولا * (الجواب) * تحل ذبيحة الكتابي لأن من شرطها كون الذابح صاحب ملة التوحيد حقيقة كالمسلم أو دعوى كالكفاي ولا أنه مؤمن بكتاب من كتب الله تعالى وتحل منا كتحته فصار كالمسلم في ذلك ولا فرق في الكتابي بين أن يكون ذمياً يهودياً أو نصرانياً حريباً أو غريباً أو تغليبا لا طلاق قوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما طعمهم ذبايحهم ولأن مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر كان بالاجماع فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا إذا لم يسمع من الكتابي أنه سمي غير الله تعالى كالمسيح والعزير وأما لو سمع فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون إسرائيلياً وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى إطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه أفتي المجتدي الأسراني وشروط في المستصفي محل منا كتحتم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في المبسوط فإنه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبايح أهل الكتاب إن اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزير اله ولا يزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأئمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقاً سواء قال ثالث ثلاثة أو لا ومقتضى الدلائل وإطلاق الآية الجواز كما ذكره الترمذ في فتاواه والأولى أن لا يأكل ذبيحتهم ولا يزوج منهم الا لضرورة كما حقه الكمال بن الهمام والله ولي الانعام والمحمد لله على دين الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة قاسم في رسائله قال الامام ومن دان دين اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أكل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أوفى أحدهم فكتب مثل ما قلنا فاذا كانوا يعترفون باليهودية والنصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز اذا جعت النصرانية بينهم أن نزعهم أن بعضهم تحل ذبيحته ونسائه ومعضهم يحرم الاجترار لمنزله ولا نعلم في هذا خبراً من جمعة اليهودية والنصرانية

فحكمه حكم واحد اه بجروقه * (سئل) * في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل أولا
 * (الجواب) * الطحال والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو طلى بهما وجه الخف وصلى جازت صلاته
 كما مرّ بذلك قاضيان في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب والخف وهما حلالان لقوله عليه
 الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال اه وهو بكسر الطاء والمكروه
 يخرجهما من الشاة سبع الفرج والمحضة والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر وقد نظمها بعضهم
 بقوله
 اذا ما ذكيت شاة فكلمها * سوى سبع فقيهن الوبال
 ففاه ثم خاء ثم غين * وذال ثم ميمان وذال
 أقول وقد كنت نظمتهما بقولي

ان الذي من الشاة يحرم * بجمعه حروف فنذم دغم

* (سئل) * في العقيقة كيف حكمها وكيف تغسل * (الجواب) * قال في السراج الوهاج
 في كتاب الاضحية مانصه مسألة العقيقة تطوع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي ان يذبح شاة اذا اتى على
 الولد سبعة ايام وعند الشافعي ستة ثم اذا اراد ان يعق عن الولد فانه يذبح عن الغلام شاتين وعن
 الجارية شاة لانه انما شرع السرور بالمولود وهو بالغلام أكثر ولو ذبح عن الغلام شاة وعن الجارية شاة
 جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً ولا يكون فيه دون الجذع
 من الضأن والثني من المعز ولا يكون فيه الا السليمة من العيوب لانه اراقه دم شرعاً كالاضحية ولو قدم
 يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز لا لأن يوم السابع أفضل والمستحب أن يفصل مجها ولا يكسر
 عظمها نقلاً وبسلامة أعضاء الولد ويأكل ويطعم ويهتدق اه وفي فصول العلاهي المسمى بالكرامة
 والاستحسان في الفصل ٣٦ ويقع عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه الصلاة والسلام العقيقة
 حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عاق عن نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبياً ويقول عند ذبحه
 اللهم هذه عقيقة ابني فان دمها بدمه ومجها بمجحه وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وشعرها بشعره اللهم
 اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة فحلها ويطبخ جميعها ثم يتصدق بها
 ولا يكسر منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ما مرّ ثم قال ورأيت في
 شرح الباب للعلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم ما ملخصه باختصار واقصا
 على بعض المقصود مع التصرف في بعض العبارة ذكرته هنا لانه من فضائل الاعمال قال ووقتها بعد تمام
 الولادة الى البلوغ فلا يجزى قبلها وذبحها في اليوم السابع يسن والاولى فعلها صـ بدر النهار عند طلوع
 الشمس بعد وقت الكراهة للتبرك بالذكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافاً للشيخين ولو ولد ليلاً
 حسب الذبيحة من صبيحته ويسن أن يعق عن نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها كحكمها كحكم الاضحية
 الا أنه يسن طبخها بجلوتها ولا بحلولة اخلاق المولود وجل مجها طبخها وخالقها ولا بأس بذبهم اليها
 وتعطى القابلة رجلاً الامر عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله عنها باعطاءها اياها واليمنى أولى
 ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره ويسن عن الذكرا شاتان مستويتان وعن الانثى واحدة وعن الخنثى
 المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويسن أن يقول الذابح بسم الله والله أكبر اللهم لك واليك عقيقة
 فلان مخبر ورد ويكره لطح رأس المولود من دمها ويندب تسمية المذبح للمولود نسمة كذا وذبيحة لا عقيقة
 فيكره ويدل له خبر أبي داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يحب الله العوق
 وفي رواية لا أحب الله العوق اه نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن النشأتين وبالله
 تعالى التوفيق والمعوذة وصلى الله على سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين

مطلـ
الكبد والطحال طاهران
حلالان

مطلـ
المكروه تحريماً من الشاة
سبعة أشياء

مطلـ
في حكم العقيقة وكيفيتها

أقول هذه وقد ذكر المؤلف هنا كتاب المحظور والاباحة وذكر مسائل منه عاقتها استطارية غير مسئول عنها وذكر أشياء كثيرة من جسدنا آخر الكتاب فأجبت تأخير الكل إلى ذلك المحل لتسكون كالكفاكة بعد الطعام

*** (كتاب الشرب) ***

كتاب الشرب

*** (سئل) *** في داره معلومة جارية في ملك زيد وفيه بركة لها حق شرب معلوم من طالع ماء مشتمل على ثلاثة فروض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجري لبركة زيد وفرضان لسبيل كل ذلك من قديم الزمان عمد رجل الآن ووسع فرضي السبيل وغيرهما عما كانا عليه في القديم بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي أضلا ويريد إعادةهما كما كانا عليه قديما بعبثه ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك

مطلب
له فرض في الطالع غيره رجل
يساد كما كان

*** (الجواب) *** نعم *** (سئل) *** في أرض لرجل لها حق شرب معلوم يجري اليها الماء من قديم الزمان في مجرى معلوم في أرض زيد يريد الآن أن لا يجري الماء في أرضه فهل ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه

مطلب
ليس له منع اجراء الماء في أرضه
ويبقى القديم على قدمه

*** (الجواب) *** نعم وإذا كان لرجل أرض ولا تحرفها غيره فأراد رب الأرض أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب *** (سئل) *** فيما إذا جرى زيد الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدي الماء وتلف بسبب ذلك زرع جاره الموضوع في أرضه فهل يضمن *** (الجواب) *** حيث أجراه كما ذكر يضمن والله تعالى أعلم ذكر

مطلب
فيما إذا أجرى الماء الى
أرضه فتعدي الى أرض جاره
وألف زرعه

الفقير أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعدي الى أرض الجار قال هذه المسألة على وجوه ان أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وإنما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وان كان الماء يستقر في أرضه ثم تعدي الى أرض جاره ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل كان ضامنا وتكون هذه بمنزلة الإشهاد على الحائض المائل وان لم يتقدم اليه حتى تعدي ليعرض وان كانت أرضه صعيدا وأرض جاره هبوطا يعلم انه اذا سقى أرضه تعدي الى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة عمداية

مطلب
اذا اختصموا في الشرب يقسم
على قدر أراضيهم

من الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات وتما فروع المسألة فيها ومثله في الفصولين *** (سئل) *** فيما اذا اختصم جماعة في شرب بينهم فهل يقسم على قدر أراضيهم *** (الجواب) *** نعم يقسم بينهم على قدر أراضيهم والمسألة في الملتقى والتنوير من الشرب أقول وهذا اذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتقادم كما في البرازية فلو علمت يبقى القديم على قدمه *** (سئل) *** فيما اذا كان لبستان وقف

مطلب
اذا كان السكر قديما يبقى
على قدمه وليس لأرباب
الطواحين منه

حق شرب قديم من نهر قديم مشترك عليه من الأسفل طواحين دورانها منه ولا يمكن سقى البستان إلا بالسكر ونظار وقفه متصرفون بشره بالسكر من قديم الزمان إلى الآن بلامعارض لا يعرف الا هكذا من القديم والآن قام أرباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان بالسكر ويريدون منعه عنه

بدون وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكر قديما على الوجه المذكور يبقى القديم على قدمه ويمنع المعارض في ذلك *** (الجواب) *** نعم كتبه الفقير محمد المبادئ المفتي بدمشق الشام الجواب كتابه العم المرحوم أجاز والله سبحانه الموفق للأواب *** (صورة دعوى) *** وردت من طرف محافظ الشام

مطلب
في الاختلاف في قدم المجري
وحده

وحاكم الشرع سنة ١١٤٦ مذكور في وقف الاموي مصر في الصريح انه فتوح غير سدود ويدعى واضعوا عليه انه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ الصريح ازيد من ثمانية مائة فذكر أهل عربيل وجود الماسية وقدمها وانها محدثة أحدتها صادق اغا من خمس وعشرين سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسمع بينة المحدث في ضغوى الماء فكيف الحكم في ذلك اكتبه والنالجواب مفعلا الجواب الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان وإلى الآن يعمل به لاسيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك وهو مقدم على من قال بالمحدث من خمس وعشرين

سنة فان تاريخ مقدم القدم اسبق قال في الخلاصة اذا تنازع اثنان في عين لا يخلو اما ان تكون في ايديهما وفي يد احدهما وفي يد ثالث ادعياء عليه تاريخي آيضا او شرعا من واحد ومن اثنين ارضا تاريخا واحدا اولم يؤرخا وأرخا وتاريخ احدهم سبق فمضى ابي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى يقضي لاسبقهما تاريخا اه ومثله في البرازية والبحر والتنوير وصدر الشريعة والمقتي والدرر وغيره وفي الرحمة سئل في جماعة يهودية يجرى ما بين اثنين بعض المسلمين من نهر قديم في أرض بيدهم يريدون ان يعمروا اجراء الماء منها الى تلك البساتين هل لهم ذلك اجاب ليس لهم ذلك والحالة هذه والتقديم وحده الذي لا يحفظ اقرانه وراء هذا الوقت كيف كان كافي العمادية ببقى القديم على قدمه ويثبت ايضا حق الاجراء باثبات المجري من غير دعوى الملك بالبينة العادلة وية قضى به لصاحبه كافي الزيلعي وغيره والله سبحانه أعلم وفي الاشهاد في تصرف الامام بالريعة منوط بالمصلحة بنبهه اذا كان فعل الامام مبنيا على مصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقها فان خالفها لا ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف اه وفي العمادية في آخرها من بحث ما يحكم به الحال بما نصه فيما اذا كان لرجل نهر في أرض رجل او ميراث في دار رجل فاختلغا في ذلك وانكر صاحب الأرض والدراشوت حقه فالقول قوله وعلى المدعى البينة ان له حق التسييل لاجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جاريا زمان الخصومة فحينئذ القول قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن زمان الخصومة الا انه يعلم انه كان يجري الماء الى أرض هذا الرجل من هذا النهر قبل ذلك كان لقول قول صاحب الماء اه وقال في شرب التنوير وتصح دعوى الشرب بغير أرض استحسننا اه ثم ارسلت صورة الدعوى ومكتوب فيها ما صورته أبرز المدعون حجة متملة بذوى ماصية محدثة وضمنها فتوى من أجد أفندى المهمندارى بأن بينة المدعوت مقدمة والحجة واصله اليكم فالمرجوة يميز ذلك وكتابة الجواب الجواب الحمد لله في الحجة المرسله لم يذكر المدعى ولا المدعى عليه تاريخا أصلا من الطرفين وأما سائلنا فخذ كور فيها أن ذا اليد أرخ من ثلثمائة سنة والمدعى عليهم من خمس وعشرين سنة وقد ذكرنا عن الخلاصة والبرازية وغيرهما انه اذا أرخا يقضى بهما لاسبقهما تاريخا قال في البحر والمحصل أن سبق التاريخ ارجح من الكل ومثله في فصول العمادى وأيضا في الحجة المرسله الحال شاهد بالحدوث فانه ذكر فيه انه وجد ثقباً خروقا غير مستدير ولا مستويا ولا هو كهم سائر المواضع وأيضا المدعى مستند الى كتاب الوقف وأبرزه من يده فلم يوجد فيه وأيضا ليس له أرض أصلا يسقى بها الماء المذكور فكل ذلك شاهد بأنها حادثة والقوى بنيت على ذلك وأما مجرد بيينة الحدوث والقدم من دون تاريخ ففيها خلاف قال في الحاوى له كنيه في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما البينة فالبينة بيينة من يدعى انه محدث لانها تثبت ولاية النقص وقال رامزا اليهم القول في هذا قول المدعى بالقدم اه وذكر له ثلاث في شرح الملتقى عن ترجيح البيئات للشيوخ غانم البغدادى أن بيينة القدم في البناء أولى من بيينة المحدث اه هذا ما تيسر نقله وظهر من الكتب المعتمدة في هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم انى رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب افندى الغرورى مدرجة في حجة مؤرخة في خامس عشر جمادى الاولى سنة ١٠٧٢ مضمونها فيملاذا كان سبيل ما معلوم مستمد من نهر معلوم مقنوعا غير مسدود وفائض ماء السيل المذكور يسقى به أراضى بساتين معلومة من الزمن القديم بموجب تمسكات شرعية وادعى أصحاب النهر المزبور أن مجرى السيل المزبور محدث وسدوه وأصحاب البساتين المزبورة يدعون انه قديم فهل تقدم بيينة القدم على بيينة

مطلب

يقضى للاسبق تاريخا

مطلب

حد القديم الذى لا يحفظ
الاقران وراء هذا الوقت كيف
كان

مطلب

لا يخرج شئ من يد أحد الا
بحق ثابت معروف

مطلب

له نهر أو ميراث في أرض رجل
فاختلغا الخ

مطلب

تصح دعوى الشرب بغير أرض

مطلب

اذا أرخا يقضى للاسبق
تاريخا

مطلب

بيينة الحدوث والقدم بدون
تاريخ فيها خلاف

المحدث ويمنع أصحاب النهر المزبور من معارضة أصحاب البساتين التي تسقى أراضيها من فائض ماء السبيل المزبور أولا الجواب تقدم بينة القدم على بينة المحدث ويمنع أصحاب النهر من المعارضة في ذلك بعد ثبوت ذلك لهم بسبب ذلك ويبقى ذلك بين الكري على المزبورين المسمى كذا تقدم لهم من قديم الزمان وإلى الآن والله تعالى أعلم * أقول قدّمنا الكلام في كتاب الشهادات على تعارض بينة المحدث والقدم وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة المحدث في البناء وغيره بأنه الموافق للقواعد وقد أفاد المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهي أن الخلاف إنما هو فيما إذا كان الاختلاف في مجرد أن ذلك الشيء قديم أو حادث بدون ذكر تاريخه أما إذا ذكر التاريخ بأن ادعى رجل أن هذا الشيء ملكي أو حق من سنة كذا وادّعاء آخر كذلك من سنة كذا فإنه لا خلاف في ترجيح الأسبق تاريخا على ما خرم به في كثير من الكتب فتنبه * (سئل) في نهر كبير يجري على حافة بيوت بصالحية دمشق المحروسة يستقي منه أهل البيوت المذكورة من قديم الزمان وفي النهر المزبوره وضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولا وعرضا يستقي منه العامة من القديم ويريد رجل من أهل البيوت أن يبني على النهر المزبور بناء ويجعله بيتا ويدخله إلى داره بدون وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة ويضيق محل الاستقاء وتغيير القديم فهل والحالة هذه ليس للرجل ذلك * (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه * (سئل) في نهر قديم مشترك بين قريتين لكل منهما نصفه وبباطنه بسط قديم مبنى بالجارفة فيه لكل من القريتين مقسم مختص بشرب أراضيها وكل من أصحاب القريتين وضع يده على حقه المذكور ومتصرف به بالوجه الشرعي من قديم الزمان وإلى الآن بلا معارض ولا منازع والآن عمد أهل إحدى القريتين بغيروا البسط عن أصله وأرادوا منع أهل القريّة الثانية من أخذ حقهم من الماء المذكور إلى أن يبرزوا لهم سند أو حجة تشهد لهم بذلك فكيف المحكم * (الجواب) وضع البدل والمتصرف جهة قاطعة ولا يكلف ذواليد إلى اظهار سند يشهد له بذلك مع وضع يده فيعمل بوضع يد أصحاب القريّة الثانية وتصرفهم من القديم ويمنع المعارض لهم في ذلك ويبقى القديم على قدمه حيث الحال ما ذكر والله سبحانه العليم * (سئل) فيما إذا كان له نهر بركة ماء في دارها يجري إليها الماء من فائض قديم في بركة دار زيد فزيد الفائض وامتنع من فتحه إلا أن تكس هند بركته فهل لا يلزمها ذلك * (الجواب) حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد بتكليس البركة أيضا لعدم جبر الإنسان على اصلاح ملكه والله تعالى أعلم * (سئل) فيما إذا كان لرجلين في دار زيد مسيل ماء بمعنى حق الاجراء دون رقبة المسيل فأسقطا حقهما من ذلك لدى بينة شرعية فهل يسقط * (الجواب) نعم قال صاحب المسيل أبطلت حق من المسيل فإن كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وإن كان له رقبة المسيل لا يبطل بالابطال رسائل الزينة من رسالة ما يسقط من الحقوق بالاسقاط ومثله في الاشياء * (سئل) في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب المزبور تحت تولية زيد بالوجه الشرعي فآجر المتولى الشرب المذكور وحده بدون الأرض أمر وليد سوق الشرب إلى أرض نفسه فهل تكون الاجارة المذكورة غير جائزة * (الجواب) لا تصح اجارة الشرب وحده كما صرح بذلك في البرازية والذخيرة وغيرهما وفي التارخانية من الفصل الخامس في بيع الشرب قال محمد في الأصل اذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فإنه لا يجوز وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقهاء أبو جعفر وأستاذاه أبو بكر البجلي وغيرهما من المشايخ لا يجوزون ذلك وكذلك لو استأجر الماء لا يجوز وادّاعاه أو آجره مع الأرض فهو جائز ويدخل الشرب في البيع تبعاً للأرض لا يرى أن أطراف العيبد تدخل في البيع تبعاً ولا تدخل مقصودا * (سئل) فيما إذا كان لزيد

مطلبه
الاختلاف في ترجيح بينة
المحدث أو القدم انما هو فيما
اذالم يؤرخا

مطلبه
ليس له أن يبني بيتا على
حافة نهر

مطلبه
وضع اليد والتصرف حجة
قاطعة ويبقى القديم على قدمه
مطلبه
صاحب الفائض لا يلزمه
تكليس بركة الجار

مطلبه
لا تصح اجارة الشرب وحده
مطلبه
يدخل الشرب في البيع تبعاً
لامقصودا

مطلبه
لا يجوز بيع الشرب وحده
بدون ارض

مطلبه
فيما اذا اشترى الشرب وحده
ثم باعه بعد القبض

مطلبه
بيع الشرب وحده فاسد
فيملك بالقبض لا باطل

قوله قال أي قاضيه
وجه الله تعالى اه منه
قوله يجوز في رواية الخ أي
ولو كان ذلك بيع المعلوم
من كل وجه لما كان احد
يقول بجوازه وحديث وجدت
الرواية بجوازه وأخذ بها
بعض المشايخ علم أنه ليس
من بيع المعلوم من كل وجه
فلا يكون باطلا اه منه

مطلبه
إذا كرى النهر الخاص باذن
القاضي يرجع على الآبي

مطلبه
كرى النهر الخاص على أهله
مطلب في بيان النهر الخاص

مطلبه
إذا جاوز الكرى نهر رجل
تسقط عنه المؤونة

مطلبه
لا ترفع مؤونة الكرى بمجازرة
الفوهة وإنما ترفع بمجازرة

الارض
مطلبه
الطريق الخاص في سكة
غير نافذة إذا احتجج الى

اصلاحه

حق شرب معلوم من غير قبض الشرب وحده بدون ارض فهل يكون البيع المزبور غير جائز
* (الجواب) * نعم وكذا صح بيع الشرب بمال الأرض بالاجماع وحده في رواية وهو اختيار مشايخ
بلخ لانه نصيب من الماء ولم يجز في انرى وهو اختيار مشايخ بخاري رحمه الله وفي الثانية من الشرب رجل
اشترى شربا بغير ارض وفي تلك القرية تباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع
وشترط ان يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب الارض
فلو أنه باع الماء بدون الارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع ارض له قال الفقيه ابو جعفر
لا يجوز البيع في الشرب الا ان يجيز البائع الاول لان المشتري الاول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لان
بيع الشرب بيع لا يقع على موجود لا ترى أنه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعاً
وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتاً بعد وقت فاذا لم يشتر شيئاً موجوداً لا يملكه
بالقبض فلا يجوز بيعه ثانياً لانه على ملك البائع الاول قال رضى الله تعالى عنه وعندى هذا الجواب
مشكل ويذهبني ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع الشرب
وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وقد جرت
العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع بيعاً فاسداً يملك بالقبض
فاذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب بعدد وقبض العبد
وأعتقه جازعته ولو لم يكن الشرب محل للبيع لما جازعته كما لو اشترى عبداً بمئة أو دم وقبضه لا يجوز
عتقه اه من الغفار من البيع الفاسد * (سئل) * في مجرى ماء مشترك بين جماعة معلومين
خاص بهم احتاج المجري الى الكرى الضروري فكراه البعض وصرف على ذلك ما باعوا معلوماً من الدراهم
وأبى البعض عن ذلك الكرى ويريد الرجوع على الآبي بما أنفق حيث كان باذن القاضي فهل يسوغ له
ذلك * (الجواب) * نعم قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاص من كل وجه فكربه
على أهله لما بينا ثم قيل يجيز الآبي وقيل لا يجيز لان كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم
بالرجوع على الآبي بما أنفق فيه اذا كان بأمر القاضي الخ وجزم الزيلعي بالرجوع بحصته من المؤونة
اذا كان بأمر القاضي واختاره في الهداية حيث أحرمه مع دليله قال في الخاتمة من فصل كرى الانهار
وتكاملوا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لثلاثة فادونها وأعليه قرية واحدة يغني ماؤها فيها
فهو نهر خاص تستحق به الشفعة وان كان النهر لأفوق الشجرة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لمادون
المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وأصح
ما قيل فيه انه يقوض الى رأى المجتهد حتى يختار رأى الأقوال شاء اه وفي شرح الكنتز للعيني ومؤونة
النهر المشترك عليهم أي على أهل النهر الكاشين من اعلاه أي اعلى النهر عند أبي خنيفة حتى اذا جاوز
أرض رجل منهم تسقط عنه مؤونة الكرى وقال كرى النهر من أوله الى آخره على الشركاء لان الاعلى
يحتاج الى ما وراء ارضه ليسيل ما فضل من مائه لئلا تفرق ارضه وله انه لل حاجة الى سقى الارض ولم يبق
له حاجة فلا يجب عليه كمن له حق تسهيل ماء مسطحة على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع
باعتبار تسهيل الماء فيه ثم قرع على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برئ الرجل من الكرى
لما ذكرنا اه وفي التتارخانية واذا جاوز فوهة رجل هل ترفع عنه مؤونة الكرى عند أبي خنيفة الصحيح
أنه لا يرفع ما لم يجاوز ارضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتسبوا الى اصلاح جانبي النهر اه ومثله
في البرازية والذخيرة وغيرهما وقال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا احتجج الى
اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعاً فاذا بلغوا دار رجل قيل انه على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجماعاً

لأن صاحب المذار لا حاجة له الى ما وراءه بوجه ماله لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج فيه الى تسهيل الماء اذ لولا له تفرقت أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال مؤونة الكرى عنه وقال لا بد له ذلك ولو كان نهر اعظيما عليه قري مشربون منه فبلغوا بالكري فوهة نهر قرية قال في النوادر يرفع عنه مؤونة الكرى اجماعا وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع حتى يجاوز الكرى اراضى قريتهم اهـ * (سئل) * في مجرى اوساخ ينصب فيه اوساخ بيوت جماعة من محلات من اعلاه الى اسفله واحتياج الى التعزيل فقام اهل مجرى اوساخ الاعلى يكلفون بعض اهالى الاسفل الى تعزيله معهم من الاعلى الذى ليس لهم فيه اوساخ قبل وصوله اليهم بدون وجه شرعى فهل ليس لاهالى محلة اوساخ الاعلى ذلك * (الجواب) * نعم أقول ههنا فائدة نهت عليها في رد المحتار وهى ان نهر الاوساخ يخالف نهر الشرب من حيث ان نهر الاوساخ اذا احتاج الى الكرى والتعزيل من اعلاه فكلما جاوز دار رجل لا ترفع عنه المؤونة بل يشارك من هو اسفل منه وهو كذا وكذا وصل التعزيل الى دار رجل يدخل في المؤونة ويشاركه جميع من قبله حتى يصل التعزيل الى آخر النهر من كان في اعلى النهر كان اكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء اوساخه الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الاشرقا لهم كلفة لانه يحتاج في اجراء اوساخه الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب الارض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من اعلى النهر فاذا دخل الماء فى أرضه لم يبق محتاجا الى شئ من النهر ما بعد أرضه فاذا جاوز الكرى أرضه ترفع عنه المؤونة ويبقى داخلها جميع من بعده من اهل النهر ثم كلما جاوز ارض رجل آخر ترفع عنه ويبقى على من بعده وهكذا فمن كان فى اسفل النهر يكون اكثرهم كلفة لاحتياجه الى جميع النهر ثم من فوقه ثم وشم على عكس نهر الاوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب الاوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليذهب وسخه * (سئل) * فيما اذا كان لاهالى محلة مساقط على نهر مختص بجماعة فاحتاج الى التعزيل لكثرة ما اجتمع فيه من اوساخ المساقط المذكورة فهل تكون مؤونة تعزيل الاوساخ من النهر المذكورة على اصحاب المساقط المذكورة دون اهل النهر * (الجواب) * نعم دفعا للضرورة قدر الامكان وفي هذه الصورة اذا احدث بعض اهل المحلة مساقط على النهر المذكور بغير اذن اهل النهر المرتوم ويطالب اهل النهر اصحاب المساقط المحدثه بسدها عن النهر فهل يسوغ لهم مطالبتهم بذلك * (الجواب) * الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه الشرعى كتبه الفقير علاء الدين عفى عنه * (سئل) * في نهر كبير يمتد من اعين يشرب منه اهالى قري بعضها من جهة اسفله يجرى لتلك القرى فى انهر خاصة من ذلك النهر الكبير ويرى فى بعض السنين يقل ماء النهر الكبير فيسكروا اهالى القرى العالمة ماء النهر الكبير المشترك ليرتفع الماء الى انهرهم الخاصة فيسقوا اراضيهم بحيث ان الماء لم يبق فى النهر الكبير يجرى الى اهالى الاسفل الا قليلا جدا ويحصل بذلك غاية الضرر على اهالى القرى التى من الاسفل متعللين بأنهم يفعلون السكر المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن اقدم يبقى ويترك على قدمه وان خالف الشريعة المطهرة فهل لاهالى القرى الاسفل أن يكلفوا اهالى القرى الاعلى أن يزيلوا السكر ليسي اهل القرى الاسفل اراضيهم وليس لهم أن يسكروا فى باطن النهر الكبير المشترك بدون اذنهم ورضاهم * (الجواب) * ليس لاهالى الاعلى أن يسكروا الماء على اهالى الاسفل لانهم امرأ عليهم حتى يرووا كما ذكره الامام اعظم ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وان كانوا يفعلون ذلك من قديم الزمان لانه تصرف فى باطن النهر المشترك بدون اذن الشركاء وذلك

مطلبه

في الفرق بين نهر الشرب
ونهر الاوساخ اذا احتاجا
الى الكرى والتعزيل

مطلبه

ليس لاهالى الاعلى أن
يسكروا النهر على اهالى
الاسفل وان كان يفعل من
قديم

غير جائز شرعا وفعل غير المجاز من مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله أهالي الاعلى من السكر قد يما على
 أهل الاسفل واذنهم لا هل الاعلى بالسكر عايم لا يجرى على المتأخرين فانه لا يلزم من رضى المتقدمين
 رضى المتأخرين فللمتأخرين من أهل الاسفل منع أهالي الاعلى من السكر في باطن النهر المشترك حتى يسقى
 أهالي الاسفل اراضيهم فانه يبدأهم حتى يرووا كما صرح بذلك جميع ائمة المذهب في الكتب المعتبرة والله
 تعالى أعلم فتاوى المرحوم الشيخ اسماعيل مفتي دمشق الشام عفي عنه وأجاب رحمه الله تعالى عن سؤال
 آخر بما حاصره انه ان لم يكن لأهالي القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلاهالي القرية العليا حبس
 جميع ماء النهر الخارج من ارضها حتى يرووا ثم يطلقونه لأهل القرية السفلى ان شاؤوا وان كان لأهل
 القرية السفلى حق شرب من النهر المزبور فليس لأهالي القرية العليا حبس ماء النهر عن أهالي القرية
 السفلى بل يبدأ أهل السفلى حتى يرووا القول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أهل اسفل النهر امرأه على
 أهل الاعلى حتى يرووا كما في الزيلعي وغيره والله تعالى أعلم أقول وافتي بذلك الخير الرملي في خصوص
 نهر دمشق المسمى ببردا وهذا هو المذكور في المتن كالهداية والملتقى وذكر القهستاني وتبعه العلائي في شرح
 الملتقى عن شيخ الاسلام انه استحسن المشايخ ان يقسم الامام بينهم بالايام اه اى اذ المصطلح هو اولى
 ينتفعوا بالسكر فيسكن كل في نوبته وينبغي الافتاء بهذا ان لزم قصر الضرر على أهل الاعلى فانه ربما يشرب
 أهل الاسفل جميع النهر فيلزم أن تيسر زرع أهل الاعلى مع ان لهم حقاً في النهر تأمل (فائدة) رأيت
 في الفتاوى الفقهية للامامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى العلامة السبكي ما حاصره لا أشك
 في نهر بردا في دمشق انه غير مملوك لا حد لانه قديم بأرضه والعين التي يجري الماء فيه منها مباحة وهو
 الظاهر وما كانت مملوكة للكفار انتقلت عنهم الى المسلمين وأيا ما كان فليس مملوكا لاحد ببقية انهارها
 الظاهر أنها كذلك وانها متقدمة ويحتمل حدها بعد الاسلام واذا كان كذلك فما كان باخترق
 في موات فليس بمملوك وما كان بحفر فان قصده حافره الاباحة فكذلك أو نفسه فذلك له لا كمالا لعلمه
 الآن هو ولا ورثته فهو لعوم المسلمين وعلى التقدير الاول لا يجوز للامام تخصيص طائفة بمجمعه ولا بيعه
 بخلاف الاملاك المنقلة الى بيت المال التي يبيع منها ويعطى نفسها فان هذه الانهار تقعها عام دائم للمسلمين
 فلم يخرقوا تقويتها عليهم بالتخصيص والبيع بخلاف غيرها ومتى جهل الحال هل هي باخترق أو حفر فهو
 لعوم المسلمين أيضا اه ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقديقال ان ما كان مباحا لعوم المسلمين
 لا ينافي دخوله في الملك والذي يظهر ان حفرة بردا ببقية الانهار الستة المتشعبة منه غير مملوكة لاحد
 وأما ما فيها فغير مملوكة أيضا لان الماء لا يملك قبل الاحراز وانما لأهل الاراضى حقوق مستحقة فيها واغلب
 اراضى دمشق المستحقة منها أوقاف ومنها سلطانية وبعضها ملك لأربابها وكل ارض لها حق منه من
 قديم الزمان من بعد الفتح أو من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل
 في حقوقها حين البيع والشراء والاجارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلامنازع ولا معارض
 ولا انكار من أحد من العلماء وهذا كله دليل الملكية بسبق اليد لوضع اليد الاول واستمرار ذلك الى
 زماننا فلا يحل لاحد أن يستولى على حق أحد من ذلك بلامنازع شرعي ولا أن يحدث في أصل هذا النهر
 العام ما يضرب أهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لعوم المسلمين قبل دخوله في المقاسم والى كوى المملوكة
 اما بعد دخوله فيها فقد صار له كما في القهستاني ولذا كان كرية على اصحاب المقاسم لا من بيت المال
 ويوضح ما قلناه ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في خبر كبير ينبع من سفح جبل عظيم يمر
 في واد قديم يسمى ذلك النهر بالمعاصي يشرب منه اراض وبساتين ومزارع وقرى يحوى خلقا كثيرا ليس
 لتلك الاراضى والقرى شرب من غير هذا النهر وتشغل تلك الاراضى على عليا من جهة منبع الماء وسفلى

مطلب
 لا عبرة لتقديم المخالف
 لشرع القويم

مطلب
 نهر بردا في دمشق غير مملوك
 لاحد

قوله فما كان باخترق
 في موات أى ما كان اخترق
 بنفسه وجرى في أرض موات
 بالاخر من احداه منه

مطلب
 سؤال في خصوص نهر المعاصي

تحتها وهكذا وتستحق فيه جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولا يمكن السقي منه إلا بدواليب يديرها
الماء كالرحى لتسفلها وارتفاع الأرض عنه ومن قديم الزمان بنى كل أهل ناحية في وسطه سداً بالمون
والاجاروف فتقوا فيه كوى على قدر الدواليب الممكنة وجعلوا بين كل سدين مسافة مقدرة بالهندسة
بحيث إذا انحصر الماء في السدة الأسفل لا يضرب بالسدة الأعلى فهل إذا أراد أحد من أهل تلك الأراضي أن
يحدث في جانب من ذلك النهر سداً بسكر النهر ليتمكن بذلك من نصب دواليب يأخذ به الماء إلى أرضه يجوز
له ذلك ولو حصل للأعلى منه أو المساوى ضرر بعدم دوران دولابه أو قلة دورانه أو ليس له ذلك ويمنع
عنه شرعاً أفقونا ما جاورين الجواب لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر لا يتخلو من أحد أمرين إما أن يكون
مشتراكاً لشرا كما خالصاً بأهل تلك الأراضي فلا يجوز لأحد منهم حينئذ إحداث شيء فيه إلا برضى الجميع
سواء أضر ذلك بأحد من الشركاء أو لم يضرب لأن البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء لا يملك
التصرف في المحل المشترك إلا برضى بقية الشركاء سواء تضرروا أو لم يتضرروا وهذا بخلاف ما إذا أراد أحد
الشركاء فيه أن ينصب عليه رحى أو دواليب في أرض له ملاصقة لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك إلا عند
وجود ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بأن يتغير الماء عن سننه ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك وإما أن
يكون مشتركاً لشرا كاعاقلين جميع الناس فيمتنع إحداث ذلك أيضاً عند وجود الضرر المذكور
فقد قال قاضيان في كتاب الشرب أن أبا يوسف سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو برئوى منه
أهلها بالمحصص لكل قوم كوة معروفة فأحس رجل أرضاً مبيتة لم يكن لها شرب في هذا النهر فكرى لها
نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد وساق الماء إليها من ذلك النهر العظيم قال إن كان هذا النهر
المحدث يضرب بأهل مرو ضرراً ينافي ما هم ليس له ذلك ويمتنعه السلطان عن ذلك وكذلك كل أحد أن
يمنعه لأن ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردى
المياه ثلاثة الأول في غاية العموم كالأنهار العظام مثل دجلة وسيمون وجيكون ليست بمملوكة لأحد
فيملك كل واحد سقي دوابه وأرضه ونصب الطاحون والدالية والسانية واتخاذ المشرعة والنهر إلى أرضه
بشرط أن لا يضرب العامة فإن أضر منغ فإن فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والذمي والمكاتب
فيه سواء اه والله العليم كتبه الفقير محمد المفتي بطرابلس الشام عفى عنه * (سئل) * في بركة ماء
قائمة البناء في دار زيد يجري ما فاض منها بحق شرعى في مجرى إلى طالع قائم البناء في دار عمرو ويتقسم
الماء شطرين أحدهما للدار عمرو والآخر للدار زيد يريد بكر أن يأخذ من الماء شطره المختص به من البركة
القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة مخافة والمعادلة ممكنة وليس في ذلك ضرر على عمر
ويتنفع كل بنصيبه بعد ذلك فهل يسوغ لغير ذلك * (الجواب) * نعم أقول قد منا في كتاب القسمة
الكلام على قسمة الماء فراجع * (سئل) * فيما إذا كان لزيد ورجلين طالع ماء مشترك بينهما أصيب
جدار عمرو فتهتم الطالع وصار الماء يجري إلى أرض دار عمرو وحيطانها وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار
وطلب عمرو منهم إصلاح الطالع فهل يجاب إلى ذلك * (الجواب) * نعم قال في البرازية عن الشرب
نهر في أرض قوم فانبثق وخرب به عن الأراضي للمالك الأراضي مطالبة أرباب النهر بإصلاح الدار دون
عمارة الأراضي * (سئل) * في ماء مشترك بين قرية ميرية ومزرعة وقف للقرية الثلاث وللزراعة
الثلاث فترك أصحاب المزرعة زراعتها وأمعنهم ثلاث سنوات فسقى زراعتهم القرية المزبورة أراضيهم
بالماء المزبور في المدة المذكورة فقام لتسليمهم على المزرعة يزعم أن زراعتهم القرية يضمون حصص المزرعة
من الشرب في المدة المرقومة فهل لأصحابها عليهم * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ولا يضمن
من سقى من شرب غيره بغير إذنه في رواية الأصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن كمال عن الخلاصة

مطلب
ماء النهر العظيم حق العامة
ولكل أحد منهم رفع الضرر

مطلب
إذا تهتم الطالع وأضر بجمع طان
الجدار له مطالبتهم بإصلاحه

قوله فانبثق يقال بندق الماء
بندق فقه بان ثرق الشط أو
السكر وانبثق هو إذا جرى
بنفسه من غير فجور والنبثق
بالفتح والكسر الاسم مغرب
اه منه

مطلب
لا يضمن من سقى من شرب
غيره بغير إذنه

اه وفي الوهبانية

وساق بشرب الغير ليس بضامن * وضمنه بعض وما مرّ أظهر

* (سئل) في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصية قديمة تسقي أراضى وبساتين كثيرة بحق قديم شرعى بلامعارض وبلى الماصية طاحونة راكبة على النهر لها حجر واحد وميزابان يصب منهما ماء النهر ويدير أحدهما الحجر المزبور وهما مفتوحان من قديم الزمان بلامعارض ثم قل ماء النهر فصار مستأجر الطاحونة بسد أحد الميزابين بأمر صاحبها بدون وجه شرعى فقل "انحدار الماء في الماصية جدا وصار لا يبلغ ربع انحداره وصبه في القديم وتغير أصحاب حقوقه ضررا كليا بسبب السد المذکور وقلة الماء ويريدون منع مستأجر الطاحونة وصاحبها من سد الميزاب المذکور بالطريق الشرعى فهل لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) نعم * (سئل) فيما إذا كان زيدا وعمرو بركتان يجري إليهما الماء في مجرى خاص من طالع معلوم مشترك للماء بينهما ما احتجاج طريق الماء من أعلاه إلى التعمير فهل يكون تعميره عليهما * (الجواب) نعم أقول أفنى شيخ مشايخنا السائحاني فيما إذا كان ماء البركة لجماعة لأحدهم منه وللآخر النصف وللآخر السدس بأن كلفته على قدر المحصص لقول الأشباه الغرم الغرم ولقول الذخيرة الغرامة التي لتحصين الاملاك تقسم على قدر الاملاك اه ومثله في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل في نهر يسقى بساتين وقرى انهم بجانب منه واحتجاج إلى التعمير فأجاب تعميره على أربابه جميعا على حسب حقوقهم من أعلاه اه لكن ينبغي أن يقال من أسفله بدل قوله من أعلاه لأن من كان من جهة أعلى النهر قبل موضع الانهدام لا يحتاج إلى التعمير بخلاف من كان من جهة أسفله إلى موضع الانهدام فإن الانهدام ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون إلى تعميره ونظيره كرى النهر فإنه كلما جاوز الكرى أرض رجل رفعت منه المؤنة لعدم احتياجه إلى كرى ما بعد أرضه كما مرّ فتدبر بقى هنا شئ وهو ما إذا كان الماء ينزل إلى بركة رجل ثم يخرج ما فاض عنه إلى بركة رجل آخر واحتجاج أصل الماء إلى التعمير فكيف تقسم الكلفة بينهما لم أر من تعرض لذلك مع كثرة وقوعه في ديارنا وقد جرى العرف بأن صاحب الفاض يغرم الثلث * (سئل) في نهر مشترك بين جماعة لهم منه حق الشرب من قديم الزمان يسقى أراضيتهم بحسب نصيبهم منه أراد أحد الشركاء أن يسوق نصيبه من النهر المرقوم بلامراضهم إلى أرض له أخرى ليس لها من النهر المزبور حق شرب فهل ليس له ذلك إلا برضى بقية الشركاء * (الجواب) نعم كفى التنوير والملة في ومثله في الزيلعي * (سئل) فيما إذا كان زيدا دار في زقاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر بالوعة قديم ينزل فيه مساقط الدار ومساقط أهل الزقاق من قديم الزمان وقد امتلأت البئر لكثرة ما اجتمع فيها من أوساخ المساقط وتضرر زيدا من ذلك فهل تكون مؤنة تعزيل الأوساخ على زيد وبقية أصحاب المساقط * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل سقى أرضه سقيا معتادا وفي الأرض ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ إلى أرض جاره من غير صنع وزعم جاره أن الماء أفسده حنطة في الأرض المرقومة وأن الرجل يضمنها فهل لضمان عليه * (الجواب) نعم وفي فوائد الفقيه أبي جعفر سئل عن سقى أرضه وفيها ثقب يضر بأرض جاره ويفسد زرعه ولا يوقف على ذلك قال سيده سبيل الحائط المائل أنه يتقدم عليه فما أثر بعد التقدم يضمن كالحائط المائل عمادية من أنواع الضمانات * (سئل) فيما إذا كان زيدا بركة ماء في داره يجري فأنضها إلى طالع قديم في طرف الدار ثم منه إلى بركة في دار عمرو وعمرو متصرف فيه لنفسه بطريق شرعى من مدة تزيد على أربعين سنة بلامعارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود لا يعلم حال سده ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لأحد يدري زيد المزبور الآن فتحه وأجزاء قدره معلوم من ماء الطالع إلى

مطلبه
ليس للطعان أن يفعل ما يقلل
الماء على أهل الماصية
مطلبه
لهم بركتان فالعمارة عليهما
مطلبه
كلفة ماء البركة على قدر المحصص
مطلبه
فيما يلزم صاحب الفاض
من كلفة العمارة
مطلبه
ليس له أن يسوق شرب أرضه
إلى أرض له أخرى لا شرب لها
من النهر المشترك
مطلبه
في داره بئر ينزل فيه أوساخ
وأوساخ أهل الزقاق فتؤنة
التعزيل عليه وعليهم
مطلبه
سقى أرضه سقيا معتادا وفيها
ثقب لا يوقف عليه لا يضمن
ما أنفق الماء في أرض جاره
مطلبه
إذا كان في الطالع ثقب مسدود
من قديم ليس لأحد فتحه

مطبخ في داره مذهباً له وعمره ينكر ذلك وهضت هذه المدة ولم يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسمع دعواه * (الجواب) * يعمل بتصرفي عمرو والمذكور بذلك ولا تسمع الدعوى بعدمضي المدة المرقومة والله تعالى أعلم

(كتاب المداينات)

* (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسلمه ومات قبل اداء الدين ولم يخلف شيئاً وله قدر استحقاق في وقف أهلي تساوله حال حياته وتصرف به وانتقلت حصته لآخر ويريد صاحب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعماً ان له حبسها وبيعها حتى يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزمعه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد بركة جماعة مبلغ دين من الدراهم ولمعرو بدمتهم دين أيضاً فاخذ زيد منهم قدر ما من دينه الخاص به ويريد عمرو مشاركته في ذلك بلا كفاية من زيد لذلك ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة ديون على زيد لكل واحد من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فاجتمع الجماعة وحسبوا مديونهم فهل لزيد ان يقدم من اراد ويؤخر من اراد * (الجواب) * لزيد ان يقدم من اراد ويؤخر من اراد لانه حتى قائم له ولا يدعي نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والمداينات نقلا عن مجمع الفتاوى من باب ادب القاضي وعن مشتمل الاحكام في القضاء * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وعمرو بركة بكر دراهم معلومة ثمن غنم مشترك بينهما اقبض زيد من بكر المشتري نصف الثمن ويريد عمرو مشاركته فيما قبض فهل له ذلك * (الجواب) * الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه ان شاء أو تبع الغريم كما في صلح التنوير فيسوغ للعمرو ذلك * (سئل) * فيما اذا كان على زيد دين مشترك لعمرو وبكر سوية بينهما وبكر بركة زيد أيضاً دين آخر خاص به فدفع زيد لهما مبلغاً معلوماً من الدراهم وعين أن المبلغ المدفوع من دينهما المشترك ويزعم بكر أن له أخذه من دينه الخاص به فهل يعتبر بعينه ويكون من المشترك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان على ذمي دينان معلوماً القدر من جنس واحد لزيد المسلم غير أن أحداً الدينين مشمول بكفالة والآخر مطلق عن الكفالة فدفع المديون المزبور لزيد قدر ما معلوماً من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم اختلفا فيه فقال الدائن هو عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المديون هو عن الدين المشمول بالكفالة وفي التعيين نفع للمديون فهل يكون القول للذمي المديون في ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم يكون القول قول المديون لانه المملك وهو أدري بجهة التملك كذا في الاشباه والعمادية وغيرهما من المعبرات قال يبري زاده القول للملك في جهة التملك أي فالقول قول الدافع بأي جهة دفع فسقط ذلك من ذمته كما في العمادية الا فيما اذا كان عليه ألف ثمن متاع وألف كفالة فجاء بألف يؤذيه عن كفالة الله وأبي الطالب الاخذاً لانهما فلطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئاً فلم يؤذى أن يجعل المقبوض عن أيهما شاء لأن له في التعيين فائدة فيعتبر بعينه تحصيلاً للفائدة كذا في شرح الزيادات ولم يتعرض لمسألة القول للمديون قال في شرح الطحاوي الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه اه وفي البرازية قال له المستأجر دفعت غن الدين وقال الآخر عن الاجرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع اه وفيها من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر مانعه فرضت النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من الديون فأدى شيئاً ثم ادعى انه من وجهه كذا لانه المملك

مطلبه
ليس للدائن حبس استحقاق
المديون الميت في الوقف

مطلبه
أخذ بعض دينه ليس للدائن
الاخر مشاركتة فيما أخذ

مطلبه
من عليه ديون له أن يقدم من
اراد ويؤخر من اراد

مطلبه
الدين المشترك اذا قبض
أحدهما شيئاً منه شاركه
الاخر فيه

مطلبه
اذا عين المديون أن مادفعه
من الدين المشترك صح تعينه

مطلبه
القول قول المديون لانه
المملك وهو أدري بجهة التملك

مطلبه
ما يكون القول فيه للمديون
مطلبه
القول قول الدافع لانه أعلم
بجهة الدفع

فكان أعرف بجهة التملك اه وأجاب قارئ الهداية بأنه اذا هين المديون أحد المديون ان كان
 في تعيينه فائدة بأن كان أحدهما برهن أو بكفيل والا تحل أو أحدهما قرض والا تحرم مبيع مع
 التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين اه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا دفع
 زيد لعمرود درهم ليدفعها عن ذمته لبركنظير اجرة له عليه وقال عمرو انك دفعتها لي عن ذمة خالد نظير دين
 لي بذمته واختلفا في ذلك ولا يثبت فهل القول قول الدافع يمينه لانه أعلم بجهة الدفع * (الجواب) *
 نعم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد مبلغا معلوما من الدراهم من عمرو وابتاع منه فروة بثمن معلوم
 وبعد ما تسلم زيد الفروة من عمرو وتم عقد البيع استردتها عمرو منه وأخذها بدون وجه شرعي ويريد زيد
 استردادها وأخذها من عمرو بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا
 استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم بمراجعة شرعية الى أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد
 مبلغ المراجعة وتبقى أصل المبلغ بذمة زيد مدة سنين بلا معاملة وفي كل سنة يدفع لعمرود قدام الدراهم
 معلوما والا يمتنع عمرو من احتساب ما دفعه له زيد في السنين المذكورة من أصل الدين بدون وجه
 شرعي زاعما أن الدين مال يتيم تحت وصاية وأن ذلك ربح الدين ولم يصدر بينهما معاملة ومبايعة شرعية
 في السنين المرقومة أصلا فهل يحسب ما دفعه زيد لعمرود في السنين المذكورة من أصل الدين ولا عبرة
 بزعم عمرو والمذكور * (الجواب) * نعم رجل اقترض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجعا وأخذ
 فلم يستقرض أن يحسب ذلك من الأصل جواهر الفتاوى من الكفالة * (سئل) * فيما اذا استدان
 زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وابتاع منه خنجر بثمن معلوم وأجل عمرو الجميع على زيد الى أجل
 معلوم وصار زيد يدفع لعمرود في كل شهر تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعدها أكثر من سنتين وزيد
 يدفع التسعة المذكورة لعمرود في كل شهر من السنين حتى استوفى عمرو ثمن الخنجر من زيد ومبلغا آخر
 مراجعة بلا معاملة شرعية ومات عمرو عن ورثة وله وصي يمتنع من احتساب ما دفعه زيد لعمرود زائدا على
 الثمن المذكور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائدا على
 الثمن * (الجواب) * له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وأفتى بذلك
 الفهامة ابن نجيم عاينه ما تناوله بلا حيلة شرعية على انه ربح المال المذكور بما محض مضمون بالتداول
 ولم يرد الشرع بحله مطلقا فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القنية من الكراهية من باب فيما
 يتعلق بالبحث في الاموال حم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للتحرز عن الربا على مكرهة
 وذكر الباقي في تفسيره أن عند محمد نكره وعند أبي يوسف لا بأس بها وعند أبي حنيفة مثله قال الزنجري
 خلاف محمد في العقد بعد القرض أما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق اه رجل له على رجل
 عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر الى أجل قالوا يشتري من المديون شيئا بتلك العشرة ويقبض المبيع
 ثم يبيعه من المديون بثلاثة عشر الى سنة فيقع التحرز عن المحرام قاضيان من فصل فيما يكون فرارا
 عن الربا من كتاب البيوع وفيه حيل أخرى فراجعها أقول مقتضاه انه يصح أن يحتال لجعل العشرة ثلاثة
 عشرو في الدر المختار في آخر باب القرض ما نصه قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود ولو ادان زيد العشرة
 باثني عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زمانه بعد ادان ورد الامر السلطاني وقتوى شيخ الاسلام بأن
 لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف ونبه على ذلك فلم يمتثل ما ذيل به فأجاب يعزرو ويحبس الجأ أن
 تظهر توبته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من الربح لصاحبه فأجاب ان حصله منه
 بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع اه ما في الدر المختار
 فقد افاد ورود الامر السلطاني ولا اقتفاء بناء عليه بأن لا تعطى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأيت

مطلب
 استدان مبلغا من رجل
 واشترى أيضا منه فروة ثم
 تنازع فيها بعد تمام العقد
 والتسليم

مطلب
 اذا دفع المراجعة بلا مبايعة
 تحسب من أصل الدين ولو
 كان ليتيم

مطلب
 أخذ المراجعة بلا مبايعة ثم
 مات فله المديون أن يحسبها
 من أصل الدين

مطلب
 ما تناوله رجعا بلا حيلة
 شرعية رباح محض

مطلب
 لا بأس بالبيع التي يفعلها
 الناس للتحرز عن الربا

مطلب
 ورد أمر بان لا تعطى العشرة
 بأزيد من عشرة ونصف

بخط شيخ مشايخنا السامعاني بأن هناك فتوى أخرى بأن لا تعطى العشرة بأكثر من إحدى عشرة ونصف وعليها العمل اه وكذا أنه ورد أمر آخر بذلك بعد الأمر الأول ~~لكن~~ قد منافي كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان نصره الله تعالى لا يبقى بعده موته وقدمنا تحقيق المسألة ثمه فراجعه وعلى فرض بقاء حكم أمره بعده موته إلى الآن أو ورود أمر جديد بذلك من سلطان زماننا أيده الله تعالى بنصره فأنما يجنب المخالف ويعز بالخالفه الأمر السلطاني لا لفساد المبايعة فإنه لو أقرض مائة درهم مثلا وباع من المستقرض سلعة بعشرين درهما بعقد شرعي صحيح البيع وإن كانت تلك السلعة تساوي درهما واحدا لأن النهي السلطاني لا يقتضي فساد العقد المذكور لأن ترى أنه يصح عقد البيع بعد الذناء في يوم الجمعة مع ورود النهي الإلهي وإن أم وما ذاك إلا لأن النهي لا يقتضي الفساد كالمصلحة في الأرض المقصوبة تصح مع الائتم كما تقر في كتب الأصول إذا علمت ذلك فقول المفتي أبي السمودان حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم الرجوع يفيدان ما حصله المقرض من ثمن السلعة زائدا على عشرة ونصف بل أرضى المستقرض برجوعه على المقرض وهو مشكل وقوله لكن يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع أي وإن كان ذلك بالتراضي أشد اشكالا لما علمت فإن بيع السلعة إن كان صحيحا يستحق جميع الثمن واللام يستحق شيئا فتأمل ذلك فإني لم أجده جوابا شافيا والله تعالى أعلم * (سبئل) * فيما إذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم فراجعه عليها إلى سنة ثم بعد ما راجعه بعشرين يوما مات عمرو والمدينون فعل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولا * (الجواب) * قال في القنية جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة عليها بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام قيل له أتفتي بهذا قال نعم كذا في الأقروى والتنوير آخر الكتاب وأفتي به علامة الروم مولانا أبو السموذ والمحامون والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة إذا ظنت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجحوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليها مال فهل يلزمهم ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين باقي في تركه موزتهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما راجحوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لأن المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على موزتهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية قال برزنجي بكر خواجه زاده كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الأصيل ويبيعه بالمراجعة شيئا حتى اجتمع عليه ستون دينارا ثم تبين أنه قد أخذه فلا شيء له لأن المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر لنا والله تعالى الموفق أقول كأن وجهه أن المستقرض لم يشتري السلعة بثمن غال إلا في مقابلة الأجل في القرض فإن الأجل وإن لم يكن مالا ولا يقابله شيء من الثمن إلا أنهم اعتبروه مالا هنا لكونه مقابلا لزيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض وفيه شبهة الربا وشبهة الربا ملحقة بالحقيقة فإذ مات وحل الأجل سقط عنه من ثمن الساعة بقدر ما بقي منه وكذا إذا تبين أن لادين أصلا كما في مسألة الكفالة المذكورة فهو نظير فوات الوصف المرغوب من المبيع كما إذا اشترى عبدا بخلاف على أنه كاتب مثلافه بخلافه فإن له رده وإن امتنع الرذلة رجع بالتقصان في الأصح والله تعالى أعلم (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم إلى أجل معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام * (الجواب) * نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شتى الفرائض من التنوير وبمثلته أفتى مفتي الروم أبو السموذ أفندي ولو كان الدين مؤجلا فقصاه قبل حلول الأجل يجبر على القبول وإن أعطاه المدينون أكثر مما عليه وزنا فإن كانت الزيادة زيادة تجزئ بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله

مطلب

لا يؤخذ من المراجعة إلا بقدر ما مضى من الأيام

مطلب

راجحوه على المراجعة السابقة لا تلزمهم الثانية

مطلب

قضى الدين قبل حلول الأجل يجبر على القبول

مطلب

اعطاه المدينون أكثر مما عليه وزنا الخ

عليه وسلم انه اوفى الدين وقال انا معاشر الانبياء هكذا نزلن محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة
تجري بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائق في المائة يسير بجري بين الوزنين وقد رال درهم والدرهمين
لا يجري واختلفوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه
فإن كانت الزيادة كثيرة لا تجري بين الوزنين إن لم يعلم المديون بالزيادة ترد الزيادة على صاحبها وإن علم
المديون بالزيادة وأعطاه الزيادة اختياراً هل تحمل الزيادة للقابض إن كانت الدراهم المدفوعة مكسورة
أو صحاحاً لا يضرها التبعض لا يجوز إذا علم الدافع والقابض ويكون هذا مذهب المشاع فيما يحتمل القسمة
وإن كان المدفوع صحيحاً يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جاز ويكون هذا مذهب المشاع فيما لا يحتمل
القسمة خاتمة من الصرف أقول هذا كله إذا لم تكن الزيادة مشروطة أما إذا كانت مشروطة فهي ربا
محض لا تملك بالقبض على كل حال ويرجع بها صاحبها وإن أبرأه عنها مادامت قائمة لأن الربا لا يسقط
بالإبراء لو جوب رده حقاً لا شرعاً نعم لو أبرأه بعد الاستهلاك سقطت كسبته في الاشياء عن القنية
(سئل) فيما إذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض الشرعي وابتاع
عمرو منه سلعة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل إلى أجل معلوم ويريد زيد الآن أخذ مبلغ القرض حالاً
وأبرأ ذمته من ثمن السلعة فهل له ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في رجل باع آخر أقمشة
معلومة بثمن معلوم قسطه عليه في أقساط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع للبائع قسطاً واحداً من
الثمن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة وتركه وعليه ديون لمجاعة فهل لا تحمل بقية الأقساط بموته
(الجواب) نعم قال في البرازية من البيوع من نوع في التأجيل مانصه بموت البائع لا يحمل الثمن
المؤجل وبموت المشتري يحل له وفي البحر قبيل باب الربا والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه
باطل وهو تأجيل بدلي الصرف والسلم وصحيح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفع
ثمن المبيع بعد الإقالة ولازم فيما عدا ذلك أه الأجل لا يحمل قبل وقته إلا بموت المديون ولو حكماً
باللحاق مرتداً بدار الحرب ولا يحمل بموت الدائن أشباهه من القول في الدين وفي شرح الجمع لومات البائع
لا يطل الأجل ولومات المشتري حل المال لأن فائدة التأجيل أن يتجرى يؤدي من ثمن المال فإذا
مات من له الأجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل أه كذا في البحر في شرح قوله وصح
بثمن حال وبأجل معلوم يحل السلم وسائر الديون المؤجلة بموت من عليه لا بموت من له فصولين من أحكام
الدين والتأجيل *(سئل)* فيما إذا استدان رجل من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسلمه منه
على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع من دفعه له بلاوجه شرعي زاعماً أنها كانت راضياً على
دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالاً ولا عبرة بزعمه *(الجواب)* نعم والأجل
في القرض باطل خلافاً لمالك وابن أبي ليلى لأن القرض عارية لوجود معنى العارة فيه وهو التسليط على
الانتفاع بالعين مع الرد والأجل في العواري باطل لأنها شرعت غير لازمة ومتى صح التأجيل صارت
لازمة قبل مضي الأجل فتضمن التأجيل تغيير حكم الشرع فلا يجوز محبط الشرع من باب القروض
والديون التأجيل فيما عدا القرض من قيم التملكات وضمن المستهلكات وضمن البياعات صحيح
عن الذخيرة من المداينات ونقائها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستقراض *(سئل)*
فيما إذا استدان زيد من هند مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه منها ثم ماتت عن ورثة
قسطوا المبلغ على زيد في أقساط معلومة أخذوا منه بعضها ويريدون مطالبته بالباقي وأخذوا منه حالاً
فهل لهم ذلك *(الجواب)* نعم لأنه قرض قال في الاشياء من المداينات كل دين أجله صاحبه
فانه يلزم تأجيله إلا في سبعة الأولى القرض الح أه ولومات المقرض فأجل القرض وارنه فإظهاره

مطلب
الربا لا يسقط بالإبراء مادام قائماً
مطلب
إذا أبرأه من ثمن السلعة له أخذ القرض حالاً
مطلب
بموت البائع لا يحمل الثمن وبموت المشتري يحل
مطلب
تأجيل الدين على ثلاثة أوجه
مطلب
الأجل في القرض باطل

لا يصح قبية في باب ما يتعلق بالأجل في القروض من كتاب المداينات مانت المرأة والمهر على الزوج فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لأن التأجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كالأجل وبقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم يبق ألا ترى أنه لو أجل الثمن بعد هلاك المبيع أزداد في الثمن أوفى المبيع لا يصح ولو أجل به هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم صحيح قاعدية في الدعوى في أوائله فتاوى الانقروى من كتاب المداينات أقول أي والمعقود عليه وهو البضع لم يبق بموت المرأة تأمل * (سئل) * فيما إذا كان لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثمن دقيق كان ابتاعه عمرو منه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمرو في أقساط معلومة لدى بيعة شرعية ويريد زيد الآن الرجوع عن التقسيط المذكور وطلبه حالا فهل يكون التقسيط المذكور لازما وليس له طلبه حالا * (الجواب) * نعم كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله إلا في سبعة ليست هذه منها * (سئل) * في امرأة قضت دين رجل لداينته بغير أمر الرجل وتريد الرجوع على الدائن فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ومن قضى دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج المقتضى به عن ملك القاضي إلى ملك المقتضى له من غير أن يدخل في ملك المقتضى عنه ألا يرى أن قضاء الدائنة عن المبت محقق مع أن المبت ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب المداينات من الفصل الثاني وفي العبادية من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كالموكل وقضى دين غيره بغير أمره أه أقول ويأتي قريبنا في أول كتاب الرهن نقل آخر في هذه المسألة * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا له على حانوت وقف مرفه باذن متولى الوقف في تغييرها الضروري بقرطه ثم مات عن أب فدفع له عمرو المبلغ ليبيع له مرصدا كما كان لزيد وصدر ذلك بدون إذن من المتولى ويريد عمرو مطالبة الأب والرجوع بتغيير المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لأن من دفع دين غيره بغير أمره فلا رجوع له على الدائن كما صرح به في العبادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على المديون لما في العبادية أيضا من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كالموكل وقضى دين غيره بغير أمره أه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم يقطع مثلهما وقد تصرف زيد بمصارى القرض ويريد رده مثلهما فهل له ذلك * (الجواب) * الديون تقضى بأمثالها والله تعالى أعلم في البرازية من أواخر البيوع في نوع الكسادة والرواج تشتري بالنقد الراشج وتقابضا وتقايلا إلى أن قال ولو كانت تروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد أي البيع وليس له إلا ذلك في فتوى البعض وفتوى القاضي على أن يطالبه بالدراهم التي يوم البيع بعين ذلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين يعني يطالب بدراهم الدين أيضا يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصا والقروض تقضى بأمثالها أه * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئا فزعم عمرو أن له ديناً على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له طائفاً أنه على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس له على زيد دين أصلاً ويريد الابن المطالبة بعمرو بتغيير المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك * (الجواب) * حيث ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يسوغ للابن الرجوع بما أذاه والله تعالى أعلم والمسألة في الأشباه من قاعدة لا عبرة بالظن البين خطأ ومن دفع شيئاً ليس بموجب عليه الخ وفي الدعوى من الخيرية ضمن سؤال المدعى عليه إذا دفع شيئاً بناء على أنه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به كما هو ظاهر أه * (سئل) * فيما إذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من الدراهم دين بدمية عمرو والغائب موروث لهم عن زيد فباع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين من رجل فطالب عمراً فامتنع ويريد الرجل طلب الثمن من قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور

مطلبه
أجل الورثة المهر على الزوج

لا يصح

مطلبه
إذا قسط البائع ثمن المبيع ثم
رجع عن التقسيط ليس له
الرجوع

مطلبه
قضى دين غيره بغير أمره
ليس له الرجوع

مطلبه
المتبرع لا يرجع بما تبرع به

مطلبه
دفع مرصداً آخر بدون إذن
المتولى ليس له الرجوع على
أحد

مطلبه
رخصت مصارى القرض برده
مثالها

مطلبه
القروض تقضى بأمثالها

مطلبه
ظن أن عليه ديناً فبان خلافه
يرجع بما أدى

مطلبه
لا عبرة بالظن البين خطأه

مطلب

في المأمور بدفع الدين

مطلب

دفع دين غيره بطريق القضاء

عنه ليس للدافع ولاية

الاسترداد من المدفوع اليه

مطلب

لا يكلف الدائن بأخذ عين

التركة بل تباع ويوفى منه

مطلب

لا وارث أخذ التركة ودفع مثل

الدين من ماله

مطلب

رد عليه غريمه دينار الردة

على غريمه الآخر

مطلب

صالح الوارث وفي التركة ديون

على الناس

مطلب

تمليك الدين من غير من عليه

الدين لا يصح

مطلب

قال الوارث تركت حتى لا يبطل

لان المالك لا يبطل بالتترك

مطلب

اذا قضى الدين فله طلب

التمسك ان كانت الورقة له

قوله القبالة الخ القليل الكفيل

والجمع قبل وقبله ومن قبل

شيء وكتب عليه بذلك كتابا

فاسم ذلك الكتاب المكروب

القبالة مغرب اه منه

مطلب

جعل الدينار في الروث

أو الدرهم في البصل ونحوه

ليروج ليس له الرد

غير صحيح * (الجواب) * نعم وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وجهه جازا شاه من أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة التمرناشي كما هو مذكور في فتاويه من البيع * (سئل) * فيما إذا قال ذمي لمسه اذ دفع عني لفلان كذا مبلغا من الدراهم على أن ذلك على دفع المأمور لفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على الآخر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي كفاية عصام قال اقض فلانا عني أو الذي له على أو ادفع عني على أن ذلك على ففعل له الرجوع فيكون اقرارا بأنه عليه وإن قال اقض أو ادفع ولم يقل عني إن المأمور شيكا أو خليطا أي جرت العادة بينهما أن وكيل الآخر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الآخر شراء ولو قرضا ثم يعطيه الآخر له أو في عيال الآخر أو لا في عيال المأمور يرجع وعند انتفاء هؤلاء لا يرجع عندنا خلافا للشافعي ثم لا يرجع الدافع على المدفوع اليه إن قال ادفع أو اقض قضاء وإن قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع جلا على الأمر لا يداع وفي بعض الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والمحق ما ذكرنا بزيادة من الوكالة من نوع في المأمور بدفع المالك ومثله في الذخيرة من كتاب المداينات وعبارتها من الفصل السابع المدفع متى حصل بطريق القضاء لا يكون للدافع ولاية لاسترداد اه وتتمام الفاربع فيها وفي البرازية أيضا ومثله في الحاشية من الكفاية والعادية والفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير * (سئل) * فيما إذا مات المدين عن تركة مشتملة على مواش وأمتعة وله ورثة يكافون الدائن بأخذ عين التركة الزبورية بدلا عن دينه وهو لا يرضى لا بأخذ مثل دينه فهل لا يجبر على أخذ العين بل تباع بمثل الدين ويوفى منه * (الجواب) * نعم إذا المدين تقضى بأخذها فتباع التركة بمثل الدين ويوفى منه إذا أراد الورثة إبقاءها لهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فله ذلك والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل قبض من آخر عدة دنانير دينه عليه وقضى بهادينا عليه لزيد فرد زيد منها دينارا على الرجل ويريد الرجل ردّه على صاحبه الآخر المذكور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في البحر في خيار العيب تحت قول الماتن ولو باع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا إذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردّها عليه بغير قضاء فله أن يردها على الأول اه أخذ دراهمه من عليه واستردها الناقذ ثم وجد بعضها زيوفا لا ضمان على الناقذ وترد على الدافع وإن أنكر الدافع أن يكون ذاهما مدفوعه فالقول قول القابض مع يمينه كما سيبي في التول لمن لا يمينه ~~مكرر~~ أخذ غيرها وهذا إذا لم يقر باستيفاء حقه أو الجحيا دفان كان أقرا لا يرجع أن أنكر الدافع أن يكون ذاهما كذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية في فتاوى الانقروى من كتاب المداينات أقول وقد منّا تمام الكلام على هذه المسئلة عن الامام الطرسوسي في خيار البيوع فراجع (فروع) أحد الورثة لو قبض شيئا من بقية الورثة وأبرأ من التركة وفي التركة ديون على الناس إن كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وإن كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر الوارث إذا قال تركت حتى لا يبطل حقه لان المالك لا يبطل بالتترك عادية في الفصل ٢٨ للمدين طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء إن كان دفع هو ورق الكتابة ولو مات الدائن بعد الاستيفاء بقيت القبالة في يد الورثة فلم يدينون طلبها منهم إن كانت الكاغدة مملوكة له وإن كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته إذا لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفها وبيان قدر المال المكتوب فيها حاوى الزاهدى ومثله في القنية من المداينات * أخذ من دينه دينار فوجده زائفا فبطل في الروث ليروج ليس له الرد وكذا المحكم في الدرهم إذا أخذه من دينه فوجده زائفا فبطل في البصل أو نحوه ليروج ليس له الرد كالموداني عيب مشريه ليس له الرد حاوى

الراهدى من المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض المقرض مالا لميز المجيد من الردى وبأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قولهم جميعا لان الاخذ للتحويل لا للاقتضاء * دفع المدينون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه ليقبضه فهلك في يده هلك من مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال أنفقه وان لم يرج فردته على ففعل فلم يرج فله الرد استحسانا لا قياسا كذا قاله أبو يوسف والظاهر انه قول الكل بخلاف ما لو باع عبدا أو جارية فوجد المشتري به عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان نفقت والافردتها على فعرضها فليس له أن يردّها اه * الاجل حق المدينون فله أن يسقطه اشياء من المداينات عن الزيلعي والخانية وفيها من قاعدة التابع تابع قال المدينون تركت الاجل أو أبطلته أو جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل كما في الخانية وغيرها * اذا أنلف الدائن عينا من مال المدينون لن من جنس الدين صار قاصدا لو ان من خلافه لا بلا مقاصصة ان مثليا أو قيميا على المختار نزائية من بيع الوفاء * هل تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المدينون لاتبائه وتسميته أم لا اجاب قارئ الهداية رحمه الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه لاتبائه لا للمطالبة والله تعالى أعلم

(كتاب الرهن)

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده آنية نحاس قيمتها اكثر من الدين رهنا شرعا مسلما ثم انهما عابدا عند بكر وسلمه للبدين استدان منه بلاذن من زيد ولا وجه شرعى وما كت عند بكر ويريد زيد تضمين عمرو قيمة الزائد عن الدين بعد الثبوت فهل له ذلك *(الجواب)* نعم ضمن باعارته وايداعه واجارته واستخدامه وتعديه كل قيمته فيسقط الدين بقدره شرح التنوير اقول حصله ان الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيه ضمن المرتهن كل قيمته لكن دينه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيبقى عليه أداء الزائد على الدين ان كانت قيمة الرهن أكثر وان كان الدين أكثر رجع هو بما زاد على قيمة الرهن وسيأتى في آخر كتاب الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن الفصول العادية قال المؤلف في العدة للصدر الشهيد رجل ارتهن من امرأة دارا وغابت فجاءه رجل وقضى دينها وارتهن الدار منه وضعت الجيران له فجاءت الراهنة وأخذت الدار فليس للارتهن الثاني أن يطالبها بشئ لانه تبرع بدون أمرها ولا يطالب من المرتهن الاول لانه أوفاه حقا واجباله ولا يأخذ الجيران لان ضمانهم لم يصب لانهم ضمنوا ما ليس بواجب *(سئل)* فيما اذا سرق الرهن من عند المرتهن بالاتعذ منه ولا تصير في حقه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتهن الزيادة *(الجواب)* نعم كافي للتون *(سئل)* في امرأة رهن عند رجل طنفسة قيمتها خمسة وعشرون قرشا بخمسة قروش استدان منها وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحسباً كل العث حتى صارت قيمته خمسة قروش فهل يضمن ويسقط من الدين بقدره وتقتل المرتنة الوهن بقروش *(الجواب)* نعم قال في البرازية وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصف فاسقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في المجمع فلو رهن ففروا قيمته أربعين بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يقتل الرهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لان كل ربع من الفروم رهن بربع الدين وقديقي من الفروم ربعه فيبقى ايضا من الدين ربعه اه *(سئل)* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى اجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا مسلما يساوى قبل الدين ثم حل الاجل ودفع لمزيد دينه وطلب رهنه فادعى عمرو انه فقد فهل يضمن ويرد

مطلب
أعطى للمقرض مالا ليقبضه
وبأخذ منه قرضه فهلك هلك
على المستقرض

مطلب
أعطى الى الدائن حقه زائفا
وقال أنفقه وان لم يرج ففعل
فله الرد استحسانا

مطلب
الاجل حق المدينون فله أن
يسقطه

مطلب
فيما اذا أنلف الدائن شيئا من
مال المدينون تسمع الدعوى

مطلب
في الدين المؤجل لاتبائه
لا للمطالبة

مطلب
المرتحن اذا رهن الرهن بلا
اذن الرهن ضمنه

مطلب
الرهن مضمون عند التعدي
ضمان الغصب

مطلب
قضى دين غيره بلاذنه وضمن
له الجيران لا يرجع على أحد

مطلب
اذا سرق الرهن يسقط الدين
ولا تضمن الزيادة

مطلب
اذا انتقص الرهن قدرا أو وصفا
عند المرتحن يسقط من الدين
بقدره

مطلب
اذا استوفى الدين وادعى
هلاك الرهن يرد الدين

ما استوفاه الى الراهن * (الجواب) * نعم قال العيني في شرح الكنز فله هلاك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه الى الراهن استردا الراهن ما قضا من الدين لانه تبين بالهلاك انه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اه ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله في فتاوى الكاظمي * (سئل) * في الرهن اذا دفع عند المرتهن بدون تعد ولا تقصير في المحفظ وقيمه أكثر من الدين فهل يهلك بالدين ولا يضمن المرتهن الزائد على الدين والقول قول المرتهن في قيمة الرهن يمينه * (الجواب) * نعم المحكم كما ذكر والله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب التصرف في الرهن اختلافا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح التكملة اه أقول كتبت في رد المحتار على الدر المختار في هذا المحل مانصه صورة المسألة ما في الحاشية وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بالف والمرتهن بخمسمائة فان كان الرهن قائما يساوي ألفا تصالفا وترادا ولو هالك فالقول للمرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه زاد الاتقاني ولو اتفقا على انه بالف وقال المرتهن قيمته خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتهن لأن يبرهن الراهن لانه يدعى زيادة الضمان اه ملخصا اه بقي هنا شيء وهو أن ظاهر كلام المؤلف أن المرتهن لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن اذا ادعى الهلاك وأن لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في النجيرية حيث سئل عن الرهن اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار والدرر والفر اه وعبارة التنوير هكذا وضمن بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا ومثله في الدرر وشرح المجمع الملوك والذى حرره في رد المحتار أن هذا غير صحيح لانه مذهب الامام مالك وأما مذهبا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في الصورتين مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين كما أوضحه الشرنبلالي في رسالة مستقلة سماها غاية المطالب في الرهن اذا ذهب وفي حاشيته على الدرر عن الحقائق شرح النسفية وبه أفتى ابن الشلبي والتمرتاشي وغيرهما وكذا في الفتاوى الرحيمية أفتى بذلك تبع الشيخ الشرنبلالي وقال ان ما أفتى به الرمي مخالف للمذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق أحق اه ونقل المؤلف عن الشيخ أحمد مدني في عكة نحو ما ذكرنا من تحرير المسألة والرد على الخبير الرمي والتنوير والدرر وتصريح صاحب الحقائق بأن هذا مذهب مالك وأما عندنا فيصدق ويسقط من الدين بقدره والباقي لاضمان عليه اه وان المناسب في عبارة التنوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الهلاك بلا برهان مطلقا * (سئل) * فيما اذا ادعى المرتهن رد العين المرهونة وكذبه الراهن في ذلك فهل يكون القول للراهن يمينه في عدم الرد دون المرتهن أولا * (الجواب) * القول للراهن يمينه في عدم الرد دون المرتهن لانه مضمون والحالة هذه والمسألة في التنازع خاتمة وفتاوى قارئ الهداية والآنقروى وغيرها والله سبحانه وتعالى أعلم وفي فتاوى ابن الشلبي من الرهن لا يقبل قول المرتهن في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو حلف بل لا بد له من إقامة بينة على ذلك اه أقول قد ألف العلامة الشرنبلالي في هذه المسألة رسالة مستقلة أيضا سماها الانقناع في الراهن والمرتهن اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد في جواب الحكم فيها فقال قد يجب بأن القول للراهن يمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف لانه منكر اه قال لکن قد يصح على ما اذا اختلفا في الرد والهلاك لأن سياق كلام المعراج في الاختلاف في الهلاك وقد صرح جوابا بأن الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتهن وانه أمانة في يده وبأن كل أمين لذم اتصال الامانة الى مستحقها قبل قوله في حياة المستحق أو بعد وفاته فن ادعى استثناء المرتهن من هذه السكينة فعليه البيان وبما يرضى كلام المعراج بما لو ادعى المرتهن هلاك الرهن عده وأنكره الراهن فان القول

مطلبه
اذا هلك الرهن قال قول قول المرتهن في قيمته
قوله ولو اتفقا على انه لما قال ان الرهن وقع على خمسمائة من الاف اعترف بسقوط خمسمائة من الاف وصار منكر سقوط الباقي فكان القول له فهذه صورة الاختلاف في قدر الدين الذي وقع به الرهن اه منه

مطلبه
اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يبرهن هل يضمن ما زاد على قدر الدين
مطلبه
فما اذا ادعى المرتهن رد الرهن الى الراهن لا يقبل قوله

للمرتهن بيمينه لأنه أمين كالتودع والمستعير مع أن الرهن منكر اه كلام الشرع لا يملخصا وحاصله
أنه يصدق في دعواه رد الرهن على رهنه لأنه أمانة وحكم الأمانة كذلك ولكن لا يخفى عليك أن الفرق
ظاهر بين الرهن وغيره من الأمانات لأن الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق ويتنفي عنه الضمان
وأما بقية الأمانات فليست مضمونة فلهذا يصدق نعم ألحقوا الرهن بالأمانة وجعلوه مثلها من حيث
أنه يضمن جميع قيمته بالتعدى وأما قوله وبعارض كلام المعراج الخ فجوابه ظاهر أيضا لأن المرتهن إذا
ادعى هلاك الرهن عنده انما يكون القول قوله بيمينه بالنسبة إلى ما زاد من قيمته على قدر الدين لأن الزائد
أمانة من كل وجه فيصدق بيمينه كبقية الأمانات حتى أنه لا يضمنه أما قدر الدين فإنه يضمنه حتى أنه
يسقط دينه بمقابلته فصار قدر الدين من الرهن مضمونا عليه فكيف يصح تشبيهه بالمودع والمستعير ولو
كان مثلهم لما لم أن يصدق مطلقا ولا يسقط شيء من دينه وأما إذا ادعى رده على الرهن سواء ادعى
هلاكا أو تلفا أو زيدا أو نقصا أو رده فقط فإنه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد بحيث لو
هلك سقط من الدين بقدره فإذا ادعى رده عليه كان نافيًا بدعواه الضمان عن نفسه فلا يصدق بخلاف
من ادعى رد الوديعة أو العارية فإنه يصدق لأن ذلك لا يمكن مضمونا عليه بالهلاك كما مر فلم يكن نافيًا
بدعواه الضمان عن نفسه والذي في فتاوى قارئ الهداية نصه سئل عن المرتهن إذا ادعى رد العين
الموهوبة وكذب الرهن فهل القول قوله أجاب لا يكون القول قوله في رده مع يمينه لأن هذا شأن
الإمانات لا المضمونات بل القول للرهن مع يمينه في عدم رده إليه اه ومثله ما مر في كلام المؤلف عن ابن
الشافعي والتتارخانية وغيرهما ومثله أيضا في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذکور في المعراج فلزم اتباع
المتقول كيف وهو القول لكن ينبغي أن يقال إن ذلك فيما إذا كان الرهن غير زائد على الدين فإن كان
زائدا ينبغي أن لا يضمن الزيادة لتضمنه أمانة غير مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى الرد فقط
أو الرد والهلاك بعده عند الرهن فتأمل هذا ما سير المولى تحرير مودع العبد الفقير في رد المختار على الدر المختار
* (سئل) * فيما إذا رهن زيد داره المملوكة عند عمرو بدين شرعي رهنا شرعيا سلمنا ثم بعد ذلك رهن
زيد الدار لمزبورة ثانيا عند بكر بدين اذن عمرو ولا وجه شرعي ولا ذلك الرهن الأول فهل يعتبر الرهن
الأول ولا يعتبر الثاني * (الجواب) * نعم قال في المحاوي الزاهدي راجعنا إلى بكر خواهر زاده رهنه
هنا آخر بما سلمه للمرتهن الأول وأخذ بغيره اذ الأول وسلمه إليه لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى
للأول دينه لا يكون للثاني حصة بخلاف بيع الرهن لأن البيع يتم بالعقد دون الرهن اه وفي فتاوى
العلامة الشيخ السمعاني إذا ثبت الرهن الأول فالثاني غير صحيح * (سئل) * فيما إذا رهن زيد داره عند
عمرو وبكر رهنا شرعيا سلمنا لمعابد بن شرعي معلوم لكل منهما فهل يكون الرهن صحيحا وكلاهما رهن من
كل منهما * (الجواب) * نعم كافي التنوير من باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز أقول أي يصير كله
محموسا بدين كل واحد منهما لأن نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه من ذلك قاله ابن الكمال * (سئل) *
فيما إذا باع زيد بستانه من عمرو ببيع وفاء بمن فيه غبن فاحش على أنه إن رد زيد الثمن لعمرو يرد المبيع
وتسلم عمرو المبيع وأثمرت أشجار البستان عنده فهل يكون البيع المزبور حكمة حكم الرهن فالثمة
الحاصلة من البستان تابعة لأصلها * (الجواب) * حيث كان بمن فيه غبن فاحش يكون البيع
المذکور حكمة حكم الرهن ونماء الرهن كالولد والأثر والبن والصوف للرهن وهو رهن مع الأصل كما
خرج بالأول في البرازية والخيرية والمحاوي الزاهدي وغيرهما وبالثاني في التنوير وغيره من المعتبرات
وأنته الموفق * (سئل) * في رجل باع آخر عقارا بمن معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض
الثنى وأطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء إلا أن المشتري عهد إلى البائع بعده أنه إن أوفى له مثل الثمن يضمن

مطلبه

إذا رهن داره عند زيد ثم
رهنا عند عمرو ولا يصح الثاني

مطلبه

إذا ثبت الرهن الأول فالثاني

غير صحيح

مطلبه

رهن عند رجلين فكله رهن
من كل منهما

مطلبه

بيع بستان ببيع وفاء فهو
في حكم الرهن وثمته نصير
رهنا أيضا

معه البيع ويرد له المبيع وأشهد على ذلك بيته شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة والاثن
أحضر البائع نظير الثمن للمشتري وطلب رد المبيع له فهل يجب له ذلك وتقبل البيعة * (الجواب) *
نعم لأن البيع إذا كان بغبن فاحش والحالة هذه فهو رهن بشرط أن يعلم البائع بالغبن وقت البيع كما
في المحاوي الزاهدي عن بكر خواهر زاده * (سئل) * فيما إذا كان زيد قطعاً أرض معلومتان
حاملتان لغراس جار مع الارضين في ملكه فباعهما من عمرو ببيع وفاء منزلاً منزلة الرهن بمن معلوم من
الدرهم قبضه من عمرو ثم أجر عمرو المبيع من زيد البائع المزبور مدة معلومة بأجرة معلومة من الدرهم عن
كل سنة وأحال بكرًا على زيد بالأجرة فهل لأجرة لعمرو على زيد ولا تصح الحوالة * (الجواب) * نعم
لأن بيع الوفاء منزل منزلة الرهن كما صرحوا به قال في التذويرو شرح الدر المختار ولو استأجره محل طعم لم
يدينه ما فلا أجر له كراه استأجر الرهن من المرتهن فإنه لا أجر له لنفعه بملكه اهـ وفي الخبرية ولا تصح
الأجرة ولا تحت فيها الأجرة على المفتى به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل
القاضي الامام أبو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر بمن معلوم ببيع وفاء وتقاضاهم استأجرها من
المشتري مع شرائط صحة الأجرة وقبضها ومضت مدة فهل تلزمه الأجرة فقال لا لأنه عندنا رهن والراهن
إذا استأجر الرهن من المرتهن لا تحت الأجرة اهـ ثم نقل الخبر الرمي عن البرازية ما بوائقه وأفتى بذلك
غير مرة والكل في فتاواه المشهورة وأما الحوالة فقد قال في البحر الرائق وأما شرائط المحتال به فإن
يكون ديناً لازماً فلا تصح ببدل مال الكتابة فلا تصح به الكفالة لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر براءة
الحال عليه من دين قبضه الحوالة بأن كان الدين بمن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحوالة وتقبل الخبر
الرمي رتبه الله أن الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيحة في أصح القولين اهـ فعمل بما قرر وسقط
أن الأجرة المزبورة غير لازمة للاستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه وتعالى أعلم
* (سئل) * في امرأة باع دارها من رجل ببيع وفاء منزلاً منزلة الرهن ثم إن الرجل أجراها باذنها من بعلمها
بأجرة معلومة قبضها الرجل ويرغم أن الأجرة له فهل تكون الأجرة للرهن أم للأجرة المزبورة وبطل الرهن
* (الجواب) * نعم والمثلية في الخلاصة والخاتمة من الرهن أجر المرتهن الرهن من أين يتي بلا ابتداء
الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى كالغاصب يتصدق بالغلة أو يردّها
على المالك وإن أجرها من الراهن بطل الرهن والأجر للراهن بزيادة مثله في الذخيرة * (سئل) * في بيع
الوفاء المنزل منزلة الرهن إذا قبضه المشتري بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق مع المشتري على أنه يرد له
المبيع إذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري بدون وجه
شرعي فهل يؤمر ببيع الرهن وقضاء الدين من ثمنه فإذا امتنع باع الحاكم عليه * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما إذا رهن زيد داره عند عمرو بدين استدانه منه وقال لعمرو أن أعطك دينك إلى وقت
كذا فهمي بيع لك بملك على ثم أجر عمرو الدار من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها من زيد وحل
الأجل فهل لا يصح البيع والأجرة باطله فيرجع زيد بما دفع لن لم يكن من جنس الدين وإن كان من
جنسه يقع المقاصضة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في الراهن إذا أجر المرهون بغير إذن
المرتهن فهل تكون الأجرة باطلة والمرتهن أن يعيده في الرهن * (الجواب) * نعم قال في الخاتمة
وإن أجرها بغير إذن المرتهن كانت الأجرة باطلة والمرتهن أن يعيدها في الرهن اهـ وفي العمادية من
الفصل ٣١ وكذلك لو أجره الراهن بغير إذن المرتهن لا يجوز للمرتهن أن يبطل الأجرة * (سئل) *
فيما إذا استأجر المرتهن الدار المرهونة من رهنها فهل يبطل الرهن * (الجواب) * نعم قال في البرازية
في أواخر الرهن وفي العناية استأجر المرتهن الأرض المرهونة بطل بخلاف الإعارة اهـ وفي الخاتمة

مطلب

إذا باعه بغبن فاحش وعلم
البائع بالغبن ووعده بفسخ
البيع إن رد الثمن فهو رهن

مطلب

بيع الوفاء منزل منزلة الرهن

مطلب

إذا استأجر الراهن الرهن من
المرتهن فلا أجر

مطلب

باع داره ببيع وفاء ثم استأجرها
لا تلزم الأجرة

مطلب

باعته دارها ببيع وفاء ثم أجر
الدار من زوج البائعة باذنها
يبطل الرهن والأجرة لها

مطلب

إذا امتنع البائع وفاء من رد
الثمن يؤمر ببيع الرهن
وقضاء الدين من ثمنه

مطلب

رهن عند داره وقال إن لم
أعطك دينك إلى وقت كذا
فهو يبيع لك بالدين لا يصح

مطلب

الراهن إذا أجر المرهون بلا
إذن المرتهن فالأجرة باطلة

مطلب

إذا استأجر المرتهن الرهن
يبطل الرهن

ولو ائتمن رجل دابة يدين له على الرهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يصحكون للمرتهن أن يعود في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم أجزها من الرهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة اهـ * (سئل) * فيما اذا رهن زيد عند عمرو عدة معز معلومة يدين استدانها منه رهنا شرعيا مسلما ثم عارها من زيد فباع الرهن المعز المزبورة من بكر وسلمها له وتلفت عنده وذلك بدون اذن من المرتهن ولا وجه شرعي ويريد عمرو ان يضعن بكر فبيعتهما لتكون رهنا عنده فهل له بذلك * (الجواب) * نعم والرهن اذا باع الرهن وسلم فللمرتهن الخيار ان شاء ضمن الرهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وهذا الشارة الى ان البيع من الرهن موقوف من رهن خزائن الفتاوى وكذلك في منية المفتي انقضى قال العلائي * والرهن ان تلفه اجنبي اى غير الرهن فالمرتهن يضمنه اى التلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنده وأما ضمانه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيلعي اهـ وقد صرح الزيلعي بأن تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالا جنبي في حق الضمان المخ في هذه المحاذنة المتلف للمعز اجنبي والمرتهن يضمنه قيمتها لانه محبوس بحقه والله تعالى اعلم * (سئل) * فيما اذا باع زيد الرهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو أنها رهن وذلك بدون اذن من المرتهن ولا اجارة ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع فهل له ذلك * (الجواب) * حيث لم يجز المرتهن البيع ولا قضى الرهن دينه ولم يعلم المشتري انه رهن فهو بالخيار ان شاء صبر الى فكك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كما في التنوير والله تعالى اعلم وتوقف بيع الرهن رهنه على اجازة مرتهنه او قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ وصار ثمنه رهنا وان لم يجز وفسخ لا يفسخ فالمشتري ان شاء صبر الى فك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال كذا في شرح التنوير للعلائي ومثله في الملتقى وغيره وافقني به الرملي اقول كتبت في رد المحتار ان الاصح انه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه كما في حاشية المخ عن منية المفتي وهو المختار لا فتوى كما ذكره المحوى وغيره عن التجديد وفي جامع الفصولين يتخير مشتري رهون وما جاور ولو عا لمسا به عندهما وعند أبي يوسف يتخير جاهلا لا عالما وظاهر الرواية قولهما اهـ قال الخيزراني في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الولو الجمية اهـ * (سئل) * فيما اذا باع المرتهن الرهن من آخر وسلمه منه بدون اذن الرهن ولا اجارة منه ثم مات المرتهن عن ورثة ويريد الرهن اداء الدين للورثة ورفع يد المشتري عن الرهن فهل له ذلك * (الجواب) * نعم يبيع الرهن الرهن موقوف على اجارة المرتهن كما ان يبيع المرتهن الرهن موقوف على اجارة الرهن فان اجاز جازوا والا وله أن يطله ويعيده رهنا ولو هلك في يد المشتري قبل الاجارة لم تجز الاجارة بعد وللرهن أن يضمن ايها شاء ذكره القهستاني شرح الملتقى للعلائي رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم ائتمعه من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البيعة على الرهن قبلت بيئته خاتمة من أوائل الاجارة وفي مسائل باع المرتهن ومات ولم يجز الرهن فلا ريب أن البيع موقوف فللرهن أن يجده ورفع يد المشتري * (سئل) * في رهن طلب رهنه من المرتهن لبيعه فمن يدفعه للمرتهن ولديون اخرى عليه جماعة آخرين والمحال أن ثمن الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للرهن ذلك * (الجواب) * نعم ولا يكافى مرتهن معه رهنه تمكن الرهن من بيعه ليقضى دينه بثمنه لأن حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقضى دينه شرح التنوير للاعلامي * (سئل) * في المرتهن اذا سكن الدار المرهونة الغير المعدة للاستغلال مدة معلومة وقام يطالبه الرهن باجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل ليس للرهن ذلك * (الجواب) * نعم قال المحوى في حاشيته على الاشياء

مطلبه

الواهن اذا باع الرهن وسلم
فالمرتهن بالخيار

مطلبه

مشتري الرهن اذا لم يعلم انه
رهن له رفع الامر الى القاضي
ليفسخ البيع

مطلبه

في المرتهن اذا باع الرهن
بلا اذن الرهن

مطلبه

ليس للرهن جبر المرتهن على
دفع الرهن لبيعه

مطلبه

المرتهن اذا سكن الدار المرهونة
لا يلزمه أجر

من الغصب قوله السكنى بتأويل عقد كسكنى المرتين يعني دار الراحن كما في اجارة البرازية في نوع
المتفرقات ومقصود المصنف من هذه العبارة التمثيل لما تقدم أن السكنى بتأويل عقد لا توجب اجرا قال
في القنية رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتين لاشئ عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها
المساكن فسكنها المرتين اهـ * (سئل) * في قامة مشتملة على عقد وتين وسرقين رهنها زيد عند عمرو
بدن استدان منه رهنا شرعيا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم وما قبل
البيع قبل الرهن الا في اربعة بيع المشاع جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل بغيره جائز
لا رهنه بيع المعاق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع اشباهه من اول
كتاب الرهن بكرة بيع العذرة خاصة وحاز لو غلوطه جاز بيع السرقين عندنا خلافا للائمة الثلاثة
والاستناع كالبيع ملتقى وشرحه للعلاء من المحظروا بالا بحة قوله وجاز بيع السرقين وهو الروث لانه
منفوح به لانه يلحق في الارض لاستحكام الرهن فكان مالا من الرهن هو حبس شئ مالي يتحقق يمكن
استيفاءه منه تنوير والقائمة الكساسة وقم البيت قامن باب قتل كذبه فيه وقام مصباح واجاب المؤاف
ايضا بصفة رهن قيمة بستان مشتملة على عقد وقصاية وسرقين والمزدرعات القائمة اصولها في البستان
اقول وفيه نظار بالنسبة الى المزدرعات فان رهن الغراس والزرع بدن الارض فاسد كسكنى
(سئل) في رجل له مبلغ من الدراهم مرصدا على دار وقف رهنه عند عمرو وبدن استدان منه فهل يكون
الرهن المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم اذ الرهن هو حبس شئ مالي يتحقق والمرصد المزبور بدن على
النوقف ليس بمال وقد ذكر علماءنا رحمهم الله تعالى انه لا يحنث في حلفه انه لا مال له وله دين على مفلس
او على ملي غنى لان الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا يتصور قبضه حقيقة والرهن لا يلزم الاذ سلمه
وقبضه المرتين قال الله تعالى فهران مقبوضة وبالله التوفيق * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من
عمرو مبلغا معلوما من الدراهم واستعار من امة دارها ورهنها عند عمرو بدنه وغاب زيد فقام عمر ويكلف
ام زيد بيع دارها ليستوفي دينه من ثمنها وهي لا ترضى ببيعها فهل لا تجبر على البيع * (الجواب) *
نعم قال في التنوير وشرحه من التصرف في الرهن ولومات مستعيره فلا امدنونا فالرهن باق على
حاله فلا يباع الا برضى المعير لانه ملكه اهـ وسئل قارئ الهداية في شخص استعار شيئا لرهنه فبرهنه
واستحق الدين هل يجبر المعير على فك الرهن ويحبس عليه ام المستعير ام للمرتين يبيع الرهن فأجاب لا يجبر
المعير على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس للمرتين بيعها الا برضى مالكيها وانما له حبسها
حتى يستوفي دينه واجاب قارئ الهداية ايضا عن سؤال آخر بان المعير ان يطلب المستعير بخلاص الرهن
ويحبسه به الى أن يفك الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتين ويأخذ الرهن ويرجع بما دفع على المستعير
* (سئل) * فيما اذا استعار زيد من زوجته أمتعة معلومة لرهنها عند عمرو فبرهنها عند بدن استدان
منه الى أجل ثم حل الاجل ودفع لعمرو بعض الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو بدون تعد منه ولا
تقصير في الحفظ وقيمة جميع الرهن مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن
ويجب للزوجة المعيرة على زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين * (الجواب) * نعم قال في السكنى
وشرحه للعيني من باب التصرف في الرهن وان وافق المعير المستعير فيما قيد وملك الثوب المرهون عند
المرتين صار مستوفيا لدينه ووجب مثله أي مثل الثوب الرهن الذي هلك للمعير على المستعير لانه سقط
الدين عن الراهن فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي
امانة اهـ ومثله في التنوير والمثلتي وغيرهما من المتون * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو أمتعة
معلومة مدة معلومة لرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم ومضت مدة العارية ويريد عمرو طالب

مطلب

رهن القمامة صحيح

مطلب

ما قبل البيع قبل الرهن

الا في اربعة

مطلب

رهن القيمة

مطلب

رهن المرصد غير صحيح

مطلب

استعدادا ورهنها لا يتباع

الابرضى المعير

مطلب

في الرهن المستعار

مطلب

فيما اذا سرق بعض الرهن

المستعار

مطلب

اعاره أمتعة معلومة لرهنها

ثم مضت المدة له طالب الامتعة

منه

الامنة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وأفتى بذلك الخير الرملي كما في فتاواه من الرهن وبطله أفتى الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا رحمه الله تعالى * (سئل) في المعير إذا ادعى أنه أعار زيدا امتعة معلومة ليرهنها عند عمرو وادعى زيد الاطلاق ولا يئنه لهما فقال قول لمن * (الجواب) * إذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يجهله على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه لسان المحكام ومثله في البدائع معلل بأن المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليمين دفعا للتمهة وفي القول لمن عن فتاوى قارى الهداية سئل اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المعير لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفاتها اه والعارية هي تملك المنافع مجانا كما في التنوير وغيره ومن المقرر أن المملك اعرف بجهة التملك * (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو دابة معلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم باضي مدة معلومة وضمت المدة المزبورة ويريد عمرو والآن أخذ الرهن من بكر فهل له ذلك * (الجواب) * الاجل في الرهن يفسده فلعمر واسترداده والمسألة في الاشياء وبذلك أفتى الخير الرملي أقول هذا ظاهر إذا كان التوقيت للرهن أمالو كان المؤقت هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال إن الرهن فاسد أيضا نظرا إلى أن المستعير لا يملك رهنه زائدا على المدة فيكون الرهن موقتا أيضا لم آره فليراجع والظاهر الفساد وإذا أنكر المرتهن توقيت العارية فالظاهر أن القول للمعير لما مر في السؤال السابق آنفا والظاهر أن القول للمرتهن إذا أنكر العارية وادعى أنه ملك الراهن وأن المعير له الطلب على الراهن أيضا وأنه ليس له طلب العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت يطلبها من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم من أنه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فإذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن اجبر عليه اه ولا يخالفه ما في الذخيرة من أنه لو استعاره ليرهنه بدينه فرهنه إلى سنة فلم يعير طلبه منه وإن علمه أنه يرهنه إلى سنة اه لان الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلامنا في تأجيل العارية تأمل * (سئل) في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدين استدانته ونسله منه رهنا شرعا مسليدا المرتهن ثم اثمرت الكروم عند المرتهن فما حكم الثمار * (الجواب) * حكمها ما ذكره علماؤنا رحمه الله تعالى من أن ثمار الرهن كالثمر والولد واللبن ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعه له كما في التنوير والملتقى وغيرهما وذكر العلائي عن مجمع الفتاوى أن الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا اه وإذا خاف المرتهن على الثمار الهلاك يرفع الامر للقاضي حتى يبيعها أو يأذن له بالبيع كما في المبسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبارة البرازية ولوبايع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللبن والتمر وكذا نفس الرهن إذا كان مما يخاف عليه الفساد باذنه القاضي ويكون ثمنه رهنا وإن باعه بلاذن القاضي ضمن اه وزاد في المحيط أن كان المالك غائبا وإن كان حاضرا يرجع اليه وإن كان بعيدا من القاضي والمالك وباعه بنفسه لا يضمن هكذا روى عن محمد لأنه في مثل هذه الحالة يصير ما ذرونا من جهة المالك بالبيع دلالة وليس للمرتهن ولا للراهن أن يزرع الارض ولا يواجرها لأنه ليس لهما الانتفاع بالرهن اه وأما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وإن جرد الثمار وقطع العنب بغير أمر القاضي فلا ضمان عليه استحسانا لان هذا من باب المحفظ وحفظ الموهون حق المرتهن قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا إذا جرد كما يجرد عنده ولم يحدث فيه نقصان فإن تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يستط حصته من الدين والرهن لو كان شاة فدبحها وهو يخاف الهلاك ضمن قياسا واستحسانا والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاجارة

مطلب
إذا اختلف المستعير مع المعير
في التقييد والاطلاق فالقول
للمعير بيمينه

مطلب
الاجل في الرهن يفسده
مطلب
رهن كروما فثمرها حكم الثمرة

فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعله لضمه وان كان فيه تحصيل وحفظا عن الفساد الا اذا كان بأمر
القاضي وكل ثم رف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغير أمر القاضي اذا كان
فيه حفظ أو تحصين عن الفساد فعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل انتهى أقول بقي من أحكام
تأمر الرهن أنه لو ملك به ملك مجانا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا كافي الدر المختار وقامه فيما علقته
عليه * (سئل) * فيما اذا باع المرتهن ثمرة الكرم المرهون بدون اذن من المالك المحاضر واستلمت
الثمرة فهل يكون المرتهن ضامنا * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم * (سئل) * في ثمرة كرم مرهون
خفيف عليها الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فأراد المرتهن رفع أمره للقاضي ليأمره ببيعها لئلا يكون
ثمرة تحت يده فهل له ذلك * (الجواب) * نعم اذا خيف على الرهن الفساد وكان الراهن غائبا
لا يعرف مكانه فباعه المرتهن باذن القاضي يكون ثمرة رهنه عنده كما صرحوا به ونقلها ما تقدم * (سئل)
فيما اذا رهن زيد خاتمه عند عمرو ودين له عليه فوضعه عمرو في خنصره ثم احضره دينه وطلب منه الخاتم
فزعم انه ضاع منها وكانت قيمته تزيد على قدر الدين فهل يضمن كل قيمته * (الجواب) * نعم يضمن
كل قيمته بجعل خاتم الرهن في خنصره اليسرى واليمنى كهما في التنوير والهداية وغيرهما من المتون
* (سئل) * في المديون اذا حبس في حبس القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من اداء الدين وبيع
الرهن المرتهن بالدين ووفائه من ثمه بدون وجه شرعي فهل للعالم بيعه * (الجواب) * نعم قال
في الخيرية مذهب الامام تأييد حجه الى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحر المديون
وعندهما للعالم بيعه جبر الانعاما بريان الحجر عليه وهذه المسألة فرع ذلك وصرح قاضيان وصاحب
الاختيار وكثير بأن الفتوى على قولهما فاذا احكم به كما يراه نفذ وارتفع الخلاف والله تعالى اعلم له
* (سئل) * في الرهن اذا لم يكن فيه قبض ليد المرتهن أو تخليه هل يكون غير لازم * (الجواب) *
نعم وللراهن أن يرجع فيه قبل القبض كالمدة لدم لزومه قال الله تعالى فرهان مقبوضة والله تعالى اعلم
ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض المرتهن ولم يشهدوا على معاينة القبض كان الامام يقول
لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما من دعوى البرازية ومثله في الهادية رهن داره واعترف بالقبض
الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على القبض والاقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر القباوى
وفيها من الباب الخامس رجل رهن داره والراهن يتصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتهن وورثته
الراهن انه كان مقبوضا ام لا فان اقام المرتهن البيينة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم يحكم ب صحة الرهن
ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حمل على أن
اليد كانت يد العارية اهـ وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط
لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتهن الرهن لا تسمع بيينة الراهن على الرهن لانه ليس
بلازم من قبل المرتهن وسواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام آخر وهو
قولهما برازية من نوع اختلاف الراهن والمرتهن اقول انما لا تسمع البيينة اذا شهدوا بمعاينة القبض او اقرار
الراهن به لانهم شهدوا بشئ زائد على الدعوى لان فرض المسألة أن المرتهن لم يذ كر القبض في دعواه
واضافان صحة الدعوى بشرط صحة الشهادة * (سئل) * فيما اذا رهن زيد جارية به عنده عمرو ودين
شرعي استدانه منه رهنا شرعيا مسلما ثم اعتقه زيد وهو مسرف فكيف الحكم * (الجواب) * حيث كان
الراهن معسرا تسمى الجارية في قول من قيمتها من الدين وترجع على سيدها غنيا والله تعالى اعلم
* (سئل) * فيما اذا كفل زيد اخاه عمرا عند بكر بدين شرعي استدانه عمرا وتسلمه من بكر ورهن زيد
بذلك عدة دنائير معلومة سلمها منه وعلى زيد ديون مجاعة فهل يكون الرهن المزبور جائزا * (الجواب) *

مطلبه
باع المرتهن ثمرة الكرم المرهون
بلا اذن من المالك المحاضر
يضمن

مطلبه
للمرتهن بيع ثمرة الكرم بأمر
القاضي لو الراهن غائبا

يضمن كل القيمة بجعل خاتم
الرهن بخنصره

مطلبه
اذا امتنع من بيع الرهن
قلها كم بيعه

مطلبه
الرهن قبل القبض غير لازم

مطلبه
يحل باقرار الراهن أن المرتهن
قبض الرهن

مطلبه
ادعى المرتهن الرهن ولم يدع
القبض لا يقبل برهانه

مطلبه
كفل اخاه ورهن عنه الدائير
دنائير يبيع الرهن

ثم يرد الرهن المزبور كافي الخاتمة (فرع) رجل عليه ألف درهم لا تحروها كقيل فأخذ الطالب
من الأصيل رهنا وأعطاه الكفيل أيضا رهنا قال زفر بن زفر أهلك ملك بالدين كله وقال أبو يوسف إذا هلك
الثاني فإن علم رهنه بالرهن الأول حين رهنه هلك بالنصف وإن لم يعلم هلك بجميع الدين قال الفقهاء
أبو الليث ذكر في آخر كتاب الرهن أنه يهلك بالنصف ولم يشترط العلم فأحتمل أن هذا تفسير لذلك واحتمل
أن في رواية كتاب الرهن يستوي العلم والمجهل فيكون في المسألة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والثاني
ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن ذخيرة من الفصل ٤ ثم ذكر أوجه الأقوال الثلاثة
وفي للتأخرانية والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما
من الدراهم وتسلمه من عمرو بعد علم رهن زيد بذلك عند عمرو وحصة معلومة شائعة له في دار معينة وتسلمها
منه ثم باع زيد الحصة المرهونة فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ولا ينفذ بيع الراهن له ولعمرو وضع
بيده عليه حتى يستوفي دينه أم لا * (الجواب) * رهن المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد
الرهن كصحته في الأحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصرح به علما وناقطة
كذا ذكرنا في الخبر المسمى بـ رحمه الله تعالى وللمرتهن حق الحبس إلى أن تصل إليه الدراهم كافي الرهن المجاز
لأنه استفاد البذل في العين بالدراهم التي أداها ليتوصل إليها بحبس الرهن كذا في الذخيرة فمات الراهن
عن ديون المرتهن أحق به ثم في حال الحياة والرهن الفاسد كالصحيح حال الحياة والممات حتى إذا تقابضا
وتناقضا الفاسد فالمرتهن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي إليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن
المرتهن بالمرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا إذا لم يحنق الدين الرهن الفاسد أما إذا سبق الدين ثم
رهن فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن
أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة حكما الفساد السبب بخلاف الرهن السابق والدين
اللاحق لأن الراهن قبضه بمقابلة الرهن وها هنا القبض سابق فثبتت المقابلة الحقيقية ثم بخلاف الرهن
الصحيح تقدم الدين أو تأخر برزاية من الرهن وهذه المسألة نفيسة جدا فلنذكر على ذكر منك وقد أشار
إلى هذا العلامة الخبير المسمى في أول الرهن بقوله وإذا وجد التفاسخ والرهن بدين صك كان عليه إلى آخر
ما في فتاويه ومثله في المحاوي الزاهدي من البيع من فصل بيع المستأجر والمرهون أقول مقتضى قولهم
ثم تنقض أي تنقض العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتهن حبسه ولو كان الرهن سابقا على
الدين وبما دل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سماعة عن محمد أنه ليس للمرتهن حبسه لأنه
أصر على المعصية ولكن ما في خلاص الرواية أصح لأن الراهن لما نقض فقد ارتفعت المعصية وحبس
المرتهن المرهون ليصل إلى حقه لا يكون أصرار الراهن بغيره على تسليم ما قبض فإذا امتنع فهو الأمر
الآخر أن في الشراء الفاسد للشئ المحبس إلى اعتيقه الثمن أه ملغضا فقول له لما نقض فقد ارتفعت
المعصية يفيد أنه قبل النقض ليس له حبسه لبقاء المعصية ببقاء العقد الفاسد وهو مفاد تنقيدهم المسألة
بالتنقض أيضا ولكن قد يقال أنه عند عدم النقض له حبسه بالأولى لأن العقد الفاسد ملحق بالصحيح
في بعض الأحكام حتى أن المبيع فاسدا يملك بالقبض وبعد فسخه يكون للشئ حبسه حتى يقبض
الثمن لبقاء حكم العقد من وجهه ولو لا العقد لم يكن له حبسه وكذلك هنا فإذا كان للمرتهن حبسه بعد نقض
العقد وانقاعه يكون له حبسه قبل فسخه بالأولى لقيام العقد الملحق بالصحيح ويدل له ما في التأخرانية
من الفصل الثالث الرهن عنده مضمون بالقيمة هذا هو المحكم في الرهن الصحيح وكذلك المحكم في الرهن
الفاسد وهو الأصح أنه وفي أوائل الرهن من التنوير كل حكم رهن عرف في الرهن الصحيح فهو المحكم
في الرهن الفاسد أنه فظهور أن التقييد بالنقض ليس للاحتراز عما إذا بقي العقد بلا نقض بل هو بيان

مطلب
أخذ من الأصيل رهنا ومن
الكفيل رهنا وهلك أحدهما

مطلب رهن المشاع فاسد
مطلب فاسد الرهن كصحته

لواجب ولما يترتب عليه أي يجب عليه فسخه وإذا فسخاه كان للمرتهن حبه وأما نقلناه عن الذخيرة
فالظاهر أن قوله وحسب المرتهن الخ علة ثانية تفيد أنه إذا حبس المرهون ليصل إليه حقه لا يكون
اصراراً لأن الاصرار إنما هو ببقاء العقد الفاسد فلا فسخ لا بمجرد حبس المرهون ليصل إلى حقه فنفس
الحبس ليس اصراراً على المعصية فيجب عليه إزالة المعصية بفتح العقد ويبقى المرهون تحت يده هذا
ما ظهر لي في تقرير هذه المسألة والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً
من الدراهم وتسلمه منه ورهن عنده على ذلك داره المعلومه رهناً شرعياً لم يرد عمرو ثم مات كل من زيد
وعمر وعن ورثة وعن ديون أخرى لا يبايها ولم يترك زيد سوى الدار فهل تكون ورثة عمرو والمرتهن أحق
بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم * (الجواب) * لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن
ولا بموت أحدهما ويبقى رهناً عند الورثة كما صرح به في البرازية وفي التتارخانية من الفصل الخامس
مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق بالرهن أه فورثة عمرو والمرتهن أحق به من بقية الغرماء
حتى يستوفوا دينهم لأن لهم عليه يد مستحقة فإن فضل شيء من ثمن الدار المذكورة فبقية الغرماء والله
تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا رهن زيد عند عمرو كراماً معلوماً سلمه منه بدين استدان وقبضه منه إلى أجل
معلوم على أنه إذا لم يعطه دينه عند حلول الأجل يكون الرهن بالدين ثم حل الأجل ومات زيد عن ورثة
أحضر والدين عمرو وليد لهم الرهن فامتنع زاعم أن الرهن صار له بطريق البيع على الوجه المذكور فهل
يكون البيع غير صحيح ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم كما فتى به في الخيرية من الرهن ناقلاً عن
البرازية قال للمرتهن إن لم أعطك دينك إلى كذا فهو بيع لك بما لك على لا يجوز ذلك في طريقة الخلاف
قال إن لم أوفيك مالاً إلى كذا والا فالرهن لك بما لك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي بطل
الرهن أيضاً أه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد بناء دار معلومة قائم بالوجه الشرعي
في أرض وقف فرهنه عند عمرو ثم استدان منه مبلغاً معلوماً من الدراهم فهل يكون فاسداً وفاسد الرهن
يعامل معاملة الصحيح * (الجواب) * صرح حوا بأن رهن البناء غير جائز وعدم الجواز يحتل البطلان
ولكن ما أشار إليه في الذخيرة يقتضي أن يكون فاسداً والمقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان
وهو الصحيح والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلاً لأن الباطل من الرهن ما لا يكون
منعقداً أصلاً كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منعقداً لكن بوصف الفساد وشرط انعقاد الرهن
أن يكون مالا والمقابل به مالا مضموناً وهو شرط جواز الرهن ثم قال في كل موضع كان الرهن
مالاً والمقابل به مضموناً إلا أنه فقد بعض شرائط الجواز فينعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد ولكن بصفة
الفساد لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضموناً لا ينعقد الرهن
أصلاً كذا في النهاية للسفناقي شربلاً من الدرر من باب ما يصح رهنه * (سئل) * فيما إذا مات
المرتهن عن ورثة وتركه ولم يوجد الرهن في تركته فهل يضمن قيمته في تركته * (الجواب) * يضمن
قيمة الرهن في تركته وتقضى الورثة من الراهن مقدار دين مورثهم كافي الإنقروى عن محيط الرضوي
ونص عبارته ولورهن طليساناً يساوي مائة ثلاثين درهماً ودفعه إليه ثم مات المرتهن وطلب الراهن
الطليسان ولم يوجد فإنه صار ضماناً لقيمة الطليسان وتقضى منه الورثة ثلاثين ويردون سبعين من تركته
الميت محيط الرضوي من الودعة من باب الأمانات تتقلب مضمونة بالموت أقول الظاهر في التعبير أن يقال
ويسقط من قيمة الطليسان ثلاثون ويردون سبعين تأمل واجاب في الخيرية من الرهن كذلك قائلاً يضمن
جميع قيمته لأن الزائد أمانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل أه * (سئل) * فيما إذا استدان
زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم ورهن عنده على ذلك بتمرات معلومة وأرضاً فيها زرع رهناً شرعياً

مطلب
لا يبطل الرهن بموت الراهن
والمرتهن ويبقى رهناً عند ورثة
المرتهن

مطلب
إن لم أعطك دينك إلى كذا
فالرهن بيع لك

مطلب رهن البناء فاسد

مطلب
إن مات المرتهن مجهلاً يضمن

مطلب
يصح رهن أرض فيها زرع

مسما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم يكون صحيحا ويدخل الزرع في الرهن كما مرّح به في الخاتمة وعبارةها ولو قال رهنك هذه الارض وفيها زرع أو شجرة أو ثمر على الاشجار جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذكرو في الرهن يدخل بغير الذكرو لان الرهن لا يصح بدون ذلك فمدخل الكل صحيحا اه اقول اى لانه لو لم يدخل لزم أن تكون الارض مشغولة بملك الراهن وزمن المشغول بدون الشاغل غير جائز (سئل) في الرهنة اذا ماتت عن أم وزوج غائب فوق مدة السفر وعن بنت صغيرة منه ويريد الميراثين أخذ دينه من ثمن الرهن فهل للقاضي أن ينصب وصيا عن الغائب والصغيرة حيث لا وصي لها أو يأمر القاضي الوصي ببيع الرهن لوفاء دينها * (الجواب) * نعم قال في شرح التنوير للعلائي من باب التصرف في الرهن فان مات الراهن باع وصيه رهنه باذن ميراثه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره ببيعه لان نظره عام وهذا لو ورثته صغارا فلو كانا خلفة الميت في المال فيكون عليهم تحايصة جوهره اه وفي فتاوى رشيد الدين للقاضي نصب الوصي اذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الرصاية انه جله وصيا وارث الميت غائب مدة السفر عمادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة الى اجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند عمرو ونصف داره رهنا مسما لعمرو ثم قبل فلك عقد الرهن ووفاء الدين أقر زيد بخصصة معلومة من نصفه اشركائه في الدار المرقومة وصدقوه على ذلك بدون اذن من عمرو ولا اجازة منه فهل لا يجوز هذا الاقرار في حق عمرو والميراثين أصلا ولا يبطل حقه في الحبس * (الجواب) * نعم كافي الفصل السادس من الذخيرة ونصها واذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضى الميراثين تصرفا يلققه الفسخ كالباع والجار والكتابة والهبة والصدقة والاقرار ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق الميراثين أصلا ولا يبطل حقه في الحبس واذا قضى الراهن الدين وبطل حق الحبس نفذت رفات الراهن اه اقول ويؤثر المقر بقاء الدين ورد ما اقربه الى المقر له كما في الدر المختار بقى لو كان الدين مؤجلا هل يؤثر بقضائه حالا أو يؤمر بدفع قيمته للميراثين ثم تسليم الرهن للمقر له أو ينتظر الى حلول الاجل لم اراه فراجع * (سئل) * فيما اذا رهن الجدا أبو الاب مال ابن ابنه اليتم بدين نفسه ولم يكن للقيم وصي من قبل أبيه فهل يكون الرهن المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم قال في البداية في باب ما يجوز ارتهانه ولورهنه أي الاب بدين عي نفسه وبدين عي الصغير حاز لاشتمالهما على أمرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد لا يقاؤه دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجدا أبو الاب اذا لم يكن الاب أو وصي الاب اه ومثله في الزلمي * (سئل) * فيما اذا كان لا يتم عقار معلوم جارفي ملكهم رهنته أمهم الوصي لشرعية عليهم بدين استدانتهم من بعلمها زيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور * (الجواب) * نعم وللأب أن يرهن بدين عليه عبد الطفلة والوصي كذلك تنوير من الرهن ولورهن الوصي أو الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف انه أخجل بالقياس خائفة من تصرف الوصي في مال اليتيم ومثله في شرح الكتر للعيني وغيره والمسألة مفهولة في ادب الاوصياء * (سئل) * فيما اذا كانت هند وصيا على ابنها اليتيم فرهنت دارها بدين اليتيم بذمتها وتسلمت الرهن من نفسه اه فهل يكون الرهن غير جائز * (الجواب) * نعم كافي ادب الاوصياء من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير وله أي للأب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له أي للصغير عليه أي على الاب ويحبسه لاجله أي لاجل الصغير بخلاف الوصي فانه لا يملك ذلك سراجية وكذا عكسه فللأب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شقيقته جعل كمن خصين وعبارتين كشرائه مال طفله بخلاف الوصي لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي

مطلب

الزرع والشجر والثمر يدخل في رهن الارض بلا ذكر

مطلب

في الراهن اذا مات عن صغار وغيب

مطلب

للقاضي نصب الوصي اذا كان الوارث غائبا

مطلب

اذا أقر الراهن بالمرهون لغيره لا يجوز اقراره في حق الميراثين

مطلب

يصح رهن الجدا مال ابن ابنه اليتم بدين على نفسه

مطلب

يصح رهن الوصي مال اليتيم

مطلب

للأب رهن ماله عند الصغير بخلاف الوصي

العقد في رهن ولا يسع وثاقه في الزمان ١٠ * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسليمها منه بعد ما رهن عنده على ذلك زرع شعير له قائم في أرض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك شيئا عليه ديون أخرى فجماعة فهل يـكون عمرو أحق بالرهن من بقية الغرماء ويعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح * (الجواب) * نعم ما قبل البيع قبل الرهن الافي أربعة الخ اشبهاء وفي شروطنا يظهر شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤثر بالقلع الخ بزيادة من البيع وفي الدرر لا يصح رهن مشاع وتجر على شجر دونه أي دون الشجر وزرع أرض أو تخلها دونها أي دون الأرض لأن المرهون متصل بالليس بمرهون خلقته فكان في معنى المشاع اه أقول وقيد في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سابقا على الدين اذ لو كان لاحقا لم يعامل معاملة الصحيح كما مر عن البرازية * (سئل) * فيما إذا انفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم ديننا على الرهن ويرد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وكل ما وجب على أحد ههما أي الراهن أو المرتهن فإذا لا يتغير أمر القاضى كان متبرعا فبما إذا كان إذا قضى دين غيره غير أمره إلا أن بأمره القاضى ويجعله ديننا على الآخر فيبذل الرجوع عليه ويجرد أمر القاضى من غير تصريح به له ديننا عليه لا يرجع كافي للمتطوع وعن أبي حنيفة أنه لا يرجع عليه إذا كان صاحبه حاضرا وإن كان بأمر القاضى وتقامه في المنع من الرهن * (سئل) * فيما إذا كان لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم وبه رهن عند زيد فقضى رجل دين عمرو والراهن طوعا وقبضه زيد فهل يسقط الدين وللراهن أن يأخذ رهنه * (الجواب) * نعم رجل له على رجل ألف درهم وبها رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن طوعا وقبض الطالب يسقط الدين وكان للمتطوع أن يأخذ رهنه فإن لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتطوع إلى ملك المتطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وقبض العبد فقبره انسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد أو رد يعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء كان على بائع العبد رد الثمن على المتبرع لا على المشتري خاتمة من فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز * (سئل) * في المرتهن إذا أودع الرهن عند رجل بدون إذن من الراهن وهلك عند الرجل فهل يضمن المرتهن كل قيمته * (الجواب) * نعم وليس للمرتهن به رهنه وأجارته وعارته ولو فعل يصير معتذرا ولا يبطل عقد الرهن فصول من أنواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل على المودع بالوديعة لا يغرم فكذلك المرتهن إذا فعل ثم الوديعة لا تؤدع ولا تعار ولا تؤجر فكذلك الرهن وليس للمرتهن أن يؤجر الرهن وليس له أن يرهنه وليس له أن يعيره خلاصة قبيل الفصل الخامس * (سئل) * في المرتهن إذا رهن الرهن عند رجل آخر بغير إذن الراهن وهلك عند الرجل هل يكون المرتهن متعذرا بغيره قيمته * (الجواب) * نعم وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فإن رهنه بغير إذن الراهن كان للراهن الأول أن يبطل الرهن الثاني ويعيده إلى يد الأول ولو هلك في يد الثاني قبل الإعادة إلى يد الأول فالراهن الأول بالخيار أن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن المرتهن الأول يكون ضمانه رهنه وملكه المرتهن الأول بالخيار أن شاء ضمن الأول وصار كما أنه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني وإن ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان رهنه عند المرتهن الأول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على الأول بما ضمن ودينه ولو رهن المرتهن الأول عند الثاني باذن الراهن الأول مع الرهن الثاني وبطل الرهن الأول فيصار كأن المرتهن الأول استعار مال الراهن الأول للرهن فرهنه هذه الجملة في شرح الطحاوى عمادية في الفصل ٣١ * (سئل) * في المرتهن إذا رهن الرهن عند آخر باذن الراهن الأول هل يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الأول * (الجواب) * نعم كما صرح به في عمادية ومراة اه * (سئل) * فيما إذا استدان زيد

مطلب
رهن الزرع فاسد معاملة
معاملة الصحيح
مطلب

إذا كان الرهن الفاسد سابقا
على الدين يعامل معاملة
الصحيح
مطلب

فإذا انفق المرتهن على
الرهن باذن الحاكم
مطلب

تبرع بقضاء دين غيره وبه رهن
قوله إلى ملك المتطوع عليه
مكذارأيته في نسختي
الخاتمة أيضا اه منه

مطلب
في المرتهن إذا رهن الرهن
بلا إذن

رهن المرتهن الرهن عند آخر
باذن الراهن يبطل الأول
وصح الثاني

من عمرو دراهم وأرهن عنده على ذلك داره رهنا شرعيا مسلما ثم باعه الدار وقاصصه بثمنها من دينه قام الآن
بكر يدعي أن الدار مرهونة عنده بدين في ذمة زيد رهنا سابقا على رهن عمرو يدون تسلم الدار فهل يكون
الرهن غير صحيح لكونه غير مسلم * (الجواب) * القبض شرط للزوم الرهن وصح في المجتبى أن القبض
شرط الجواز كما في العلاني فعلى القول الأول يكون رهن زيد الدار عند عمرو رجوعا عن الرهن عند بكر
وعلى القول الثاني الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أصله ولا تسمع دعوى بكر المذكورة لما
في البرازية أن ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليها وإن ادعى الرهن فقط لا يقبل والله
تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم مؤجلا إلى أجل معلوم
ورهن زيد عند عمرو دوره الجارية في ملكه رهنا شرعيا وسئل أرهن المذكور بكر العدل فقبضه بكر منهما
ثم وكل زيد بكر ببيع الرهن عند حلول الأجل فهل يكون التوكيل المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم
إذا وضعا أي الزاها والمرتهن الرهن على يد عدل صح وضعهما عندنا ويتم الرهن بقبضه أي بقبض العدل
ولا يأخذ أي الرهن أحدهما أي الزاها والمرتهن منه أي من العدل لأنه تعلق به حقهما وضمن لودفعه
إلى أحدهما فإن وكل الزاها والمرتهن أو العدل أو غيرهما أي غير المرتهن والعدل ببيع أي بيع الرهن
عند حلول الأجل صح أي التوكيل لأن الرهن ملكه فله أن يوكل من شاء من هؤلاء ببيع ماله معلقا
أو منجزا الخ من غير محضرة

* (كتاب الجنائيات) *

* (سئل) * فيما إذا ضرب زيد عمرا بسكين فقطع مفصلين من مضمرة يده وشتل بسببها بقية أصابعه
مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك * (الجواب) * لا يجب القود فيما ذكر كما في التنوير من فصل
الشجاج ولا يقطع أصبع شل جاره وقال أيضا ولا أصبع قطع مفصله الأعلى وشل ما بقي من الأصابع
بل دية المفصل والحكومة فيما بقي اه فيجب عليه في كل مفصل من مفصل الخنصر ثلث دية الأصبع
وهي عشر من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن الأصبع الواحدة فيها عشر الدية وهي
من هذه الأنواع الثلاثة وأما بقية أصابعه المشلولة مع ما بقي من خنصره فإن كان لا يتنفع به فتحكمه
حكم المقطوع في وجوب الدية فيجب في كل أصبع عشر الدية وفيما بقي من خنصره ثلث عشر الدية
وإن كان يتنفع بذلك ففيها حكومة عدل بأن يتطاول ما فات وإلى ما بقي فيحكم بحسابه والله تعالى أعلم
والمسألة في الخيرية وفي غيرها من المتون والشرح أقول فقول التنوير تبعا للهداية والحكومة فيما بقي
محمول على ما إذا كان يتنفع به والأفقه الدية أيضا لما في النهاية عن شرح الطحاوي إذا قطع من أصبع
مفصل واحد فثلث الباقي من الأصبع أو الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه إن كان
أصبعه فدية لا أصبع وإن كان كفافية الكف وهذا بالاجماع ونحوه في غاية البيان وتام بيان هذا
المحل في رد المحتار * (سئل) * فيما إذا كان لزيد طبقة أخشاب بارزة في دار جاره عمرو فعمد عمرو
وساق تحت الأخشاب المزبورة فجعله في مائدة عملها وأوقد فيها نارًا لا يوقد مثلها ولا تحمّلها المائدة والعلم
محيط بأن مثل هذه النار تحرق لأخشاب المذكورة فسرت النار إلى الأخشاب فأحرقتها وأحرق الطبقة
وما فيها من الأمتعة بعد ما نهاه جاره عن ذلك مرارًا فهل يضمن قيمة ذلك * (الجواب) * نعم وفي فتاوى
أهل سمرقند ذالقي في التنوير من المحط ما لا يحتمل التنوير فأحرق بيته وتعدى إلى بيت غيره فأحرقه
ضمن تارخانية من الفصل ١٨ ومثله في العمادية من أنواع الضمانات وكذا في فتاوى ابن المؤيد
عن المنية وقال في التارخانية من الفصل المذكور أيضا وفي الكبرى ولو أن رجلا له قطن في أرض
نفسه وتلك الأرض لصيقة إلى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى نارًا على طرف أرضه إلى

مطلبه
رهن عند رجل وادعى آخر أنه
مرهون عنده قبله بلا تسلم
لا تسمع دعواه

مطلبه
وضع الرهن عند عدل ووكله
ببيع صح ذلك

مطلبه
يجب في كل مفصل ثلث دية
الأصبع

قوله المشلوله هكذا في النسخ
وصوابه المشلوله فان فعل هذه
المادة ثلاثي لازم من باب
تعبد ويتعدى بالهمزة فيقال
أشلت الله اليد وأما الثلاثي
المتعدى فليس المعنى عليه
هنا كما تفيد عبارة المصباح
فلتراجع ١٠ صححه

مطلبه
لو قد نارا كثيرة فاحرق طبقة
جاره ضمن

مطلبه
التي في التنوير ما لا يحتمل فاحرق
بيته وتعدى إلى بيت جاره
يضمن

جانب ذلك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فأحرق ذلك القطن فان صاحب النار ضامن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح بتقييده نهج النجاسة من الجنائيات ومثله في الاشياء والدور المختار * (سئل) * في امرأة حرة حبلى من زوجها زيد ضربت بطن نفسها عمدا فألقت جنينا ذكرا ميتا بعد سبعة أشهر بلاذن زوجها فهل تضمن عاقلة المرأة العترة ولا تترث المرأة منها وما قدر العترة * (الجواب) * نعم تضمن عاقلة ما عترة لانها أتلقته متعذية وتحمّل عنها العاقلة ولا تترث منها لانها قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث والعترة قدرها نصف عشر المدية خمسمائة درهم ويجب المقدار المذكور في سنة كما صرح بذلك في المنع وغيره وتضمن العترة عاقلة امرأة اسقطته ميتا عمدا بدوا أو فعل بلاذن زوجها فان أذن لا تنوير من الجنائيات من فصل ضرب امرأة أقول قوله فان أذن لا بحث فيه في الشرع بل لا بد من بحثنا أجنبنا عنه في رد المختار * (سئل) * في رجل ضرب آخر عمدا على فمه فأسقط سنين من أسنانه فما يلزمه بعد الثبوت * (الجواب) * حيث كان عمدا فله طلب القصاص السن بالسن وان كان خطأ فيجب عن كل سن نصف عشر المدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والله تعالى أعلم أقول لم يبين كيفية القصاص في السن اذا قلعت فقل سن الجاني وقيل تبرد بالمبرد الى اللحم كما لو كسرت قال العلائي وبه أخذ صاحب الكفاي قال المصنف يعني صاحب التنوير وفي المجتبى وبه يقتضى اه كلام العلائي لكن راجعت المنع الذي هو شرح التنوير للمصنف وراجعت المجتبى فلم أرفه ما ذلك نعم كسرت في رد المختار أنه مشى على هذا القول الثاني شرّاح الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي وصاحب الجوهرة وصرحوا بأنها لا تقع ومشى على القول الاول في الهداية ومختصر الوفاية والمتمقى والاختيار والدرر وغيرها وتقل الطوري في تكملة البحر عن المحيط أن في المسألة روايتين ونقل بعضهم عن المقدسي أنه قال ينبغي اختيار البرد وفي شرح من لا ملاح من الخلاصة النزاع مشروع والاخذ بالمبرد احتياط والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل عمدا الى امرأة اجنبية وضربها بيده العادية على فمها فأسقط سنين من أسنانهما العلما فهل على الرجل دية سنينها وما مقدارها * (الجواب) * على الرجل دية سنينها وقدرها خمس من الابل أو خمسمائة درهم أو خمسون دينارا والله تعالى أعلم وفي التنوير وشرحه وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الابل أو خمسون دينارا أو خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني نصف عشر دية له حراً ونصف عشر قيمته لو عمدا اه وفيه من باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرة وعبد وطرفي عبد دين لتعذر المأثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالاموال الخ اه أقول قول المؤلف وقدرها خمس من الابل الخ أي قدر دية سني المرأة لانه اذا كان دية سن الرجل خمس من الابل وكانت دية سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين في المرأة كدية سن واحدة في الرجل لقوله وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب هنا المدية لا القصاص وان كانت الجنائية عمدا بناء على أن المراد بالاطراف مادون النفس فيدخل فيها السن وعبارة مختصر القود وري ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيمادون النفس انتهت وهي أصرح في المراد * (سئل) * في امرأة أصاب فيها حجر خطأ من امرأة أخرى فأسقط ثمانية من أسنانهما فهل يجب في كل سن ربع عشر المدية وما قدرها * (الجواب) * يجب في كل سن ربع عشر المدية لكونها امرأة والمدية من الابل مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي الفضة عشرة آلاف درهم والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل أمر آخر بقطع ضرره لوجع أصابه وعين له ذلك الضرر فسنخ المأموه ضرر آخر ثم اختلف وحلف ألا مرة على ما عين له فهل تجب المدية

مطلب

ضربت بطن نفسها فألقت جنينا ضمننت عاقلة ما عترة
مطلب

ضرب رجلا عمدا فقلع له سنين
يجب القصاص

مطلب

في كيفية القصاص في السن

مطلب

اسقط رجل سني امرأة عمدا يلزمه المدية لا القصاص

مطلب

لا قصاص بين الرجل والمرأة فيمادون النفس

مطلب

في كل سن من أسنان المرأة ربع عشر المدية

مطلب

أمر غيره بقطع ضرره فقلع ضرر سائر لزمه المدية

في مال المأمور * (الجواب) * نعم قال في جامع الفتاوى ولو أمر رجل أن يزعم سنه لوجع أصابعه وعين السن والمأمور تزعم سننا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للآمر فإن حلف فالدية في ماله أي المأمور وسطا القصاص للشبهة ومثله في المحامى الزاهدى والقنية وصورا مسائل عن مجمع الفتاوى ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسون ديناراً أو خمسة مائة درهم والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل ضرب امرأته المحرقة على يدها عمداً فسلت بعض أصابع يدها بحيث لا ينتفع به فهل في كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين نصف عشر الدية * (الجواب) * يجب عليه في كل أصبع من أصابع اليد المذكورة نصف عشر الدية والله تعالى أعلم قال في التنوير من الديات وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرها أه وفيه أيضاً ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعاً وموقوفاً أه وفي الخيرية من الديات ضمن سؤال مانعه ثم نظر إلى ما مثل من المفاسل الباقية فإن كان لا ينتفع به فحكمه حكم المقطوع في وجوب الدية أه * (سئل) * في رجل ضرب آخر على يده ببندقية أصابت أصبعه السبابة فسلت ما يلزمه بعد الثبوت * (الجواب) * حيث شلت فإن كان لا ينتفع بها حكمها حكم المقطوع ودية الأصبع عشرة من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم والله سبحانه أعلم وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية وإن كان قائماً كيد شلت وعين ذهب ضوؤه هاتمي قبيل الشجاج ومثله في التنوير وقد أفتى بثلثه الخير الرملي * (سئل) * في صبي عمره نحو عشر سنين دفعه أبوه إلى حائك ليعلمه الحياكة فكسب عند الحائك أياماً يشتغل في النهار ثم يذهب عشياً إلى أبيه فيفقد الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه يطالب الحائك بإحضاره بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه إحضاره * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك في الخيرية من الإجارة وتؤخذ المسألة أيضاً من الأشهاد من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان له ببندقية مجرّبة مملوءة برصاص وطلبها رجل ليشتريها فأرسلتها له مع صغير فأخذها الرجل بيده فأورت وخرجت الرصاص منها لا بفعل أحد فقتلته فهل لا ضمان على هندو والصغير * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له ببندقية مجرّبة علقها في بيته وبعد استقرارها وقع مشخصها على خزانة لها بحركة أحد ولا يفعله فأورى وخرجت وأصابت صاحبها وجماعة فقتلت واحداً من الجماعة وخرجت الباقيين قام أولياها المقتول يطلبون دية من المجرّوحين فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك الخير الرملي * (سئل) * فيما إذا ضرب زيد عمر ابرصاً جراحة عمداً فأصابت وجهه وجرحت مائة من ذلك عن ورثة طلبوا القصاص من زيد الضارب المذكور بعد ما ثبت عليه ذلك بالبينة العادلة ثبوتاً شرعياً لدى حاكم الشريعة المطهرة فهل تجب الورثة إلى ذلك ويقتض من زيد الوجه الشرعي * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح بذلك قاضيخان وغيره ويجب على ولادة الأمور عاف الله تعالى لهم الأجور إقامة حدود الدين ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكن بناء عليهم فيها أن النفس بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم ويثاب ولادة الأمور على ذلك جزيل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب وأما الآلة التي توجب القصاص إذا حصل القتل بالآلة جراحة كالسيف والسكين والرمح والسهم حديد كانت الآلة أو غير حديد كالذبح بليطة القصب والرمح الذي لا سنان له بعد أن يكون محدوداً والعمود والنشابة والسهم الذي لا نصل فيه إذا رماه فجرّحه أو ضربه بعمود حديد أو ما يشبه الحديد كالنحاس والشبهة والرصاص والذهب والفضة إذا ضربه فجرّحه أو شق بطنه بخشب محدوداً أو رماه بصنجة ألف درهم

مطلبه

دية سن الرجل نصف عشر

الدية

مطلبه

في كل أصبع عشر الدية وفي

أصبع المرأة نصف العشر

مطلبه

دية المرأة نصف دية الرجل

في النفس وما دونها

مطلبه

ما مثل من المفاسل فحكمه

حكم المقطوع في الدية

مطلبه

كل عضو ذهب نفعه ففيه الدية

وإن كان قائماً

مطلبه

فقد الصبي لا يلزم معمله إحضاره

مطلبه

خرجت الرصاص لا بفعل

أحد فقتلته لا ضمان

مطلبه

الآلة التي توجب القصاص

قوله الأشفي هو بالشين

المعجمة ما يحزره كما

في القاموس أه منه

فجرحه أو لم يجرحه مات من ذلك يقتل اه قاضيان من باب القتل أقول كتبت في رد المحتار أول
الجنابات عن الجوهر العمد ما تعد قتل به بالحديد كالسيف والسكين والرمح والتخجر والنشابة والابرة
والاشقي وجميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع أو يبيض كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك
سواء كان الغالب منه الهلاك أم لا ولا يشترط الجرح في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال الله
تعالى وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصفر والرصاص والذهب والفضة سواء
كان يبيض أو يرض حتى لو قتل بالمتقل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضربه بعود من صفر أو رصاص
اه كلام الجوهره وروى الطحاوي عن الامام اعتبار الجرح في الحديد ونحوه قال الصدر الشهيدي وهو
الاصح ورجحه في الهداية وغيرها كما سيأتي في الفصل الآتي في مسألة الترقأت وعلى كل فالقتل بالبندقية
الرصاص عمد لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا تجرح لا يقتص به على رواية الطحاوي
اه ما كتبه * (سئل) في هذه الحادثة ان في الورثة صغارا وكبارا ابوه وأمه وزوجته والصغار
ابنه وبنته والوصي عليهم ما جدهما والده المذكور هل لوالده وأمه وزوجته القصاص قبل كبر أولاده
أم لا * (الجواب) قال في التنوير ولا يكاد والقود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير أجنبيا عن
الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اه وفي الدرر ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير لانه حق لا يتجزأ لثبوته
بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العفو والصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كفا في ولاية النكاح
اه وفي الملتقى ومن قتل وله أولياء كبار وصغار فلا يكاد الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما
ومثله في كثير من المعتمرات وفي منظومة الكواكب

مطلب
القتل بالرصاص الجراح
يوجب القصاص
مطلب
للورثة الكبار القود قبل كبر
الصغار

وجاز أن يستوفي الكبير * من قبل ما أن يكبر الصغير
* (سئل) في رجل قتل آخر عمدا بآلة ممر وجرحه بحديدته ولم يرزل صاحب فراش حتى مات من
ذلك عن ابن ص غير وزوجة وأم فادعت الأم بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على القاتل وثبت ذلك
عليه بالوجه الشرعي فكيف الحكم * (الجواب) قال في الملتقى من قتل بحديدة المراقص منه
ان جرحه بجده وان كان يظهره فلا وعليه الدية اه فليت نظر ذلك وفي غالب المتون لا يكاد القود قبل
كبر الصغار وخصه الزبالي وغيره بما اذا كان الكبير ليس بأجنبي عن الصغير فان كان له ولاية عليه
لكن لا في ماله كالعالم والآخر فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما فإنه عندهما يتقار بلوغ
الصغار والصحيح قول أبي حنيفة كما في البدائع ومن خصوص الشهود ينبغي التفحص عنهم سرا وعلاية
فانه يحتاط في الفروج والدماء ما لا يحتاط في غيرهما والله سبحانه الموفق أقول الذي في السؤال انه
جرحه بحديدة المترفعت وجد الجرح بالحديد وجب القصاص اتفاقا سواء جرحه بجده أو يظهره وانما
الخلافا فيما اذا ضربه بالحديد ولم يجرحه كما اذا ضربه بظهر المتر ولم يحصل جرح وثمة آفاق الاصح
اعتبار الجرح في الحديد ونحوه من الرصاص والذهب والفضة وصححه في الهداية وأقره شراحها على
خلافا ما هو ظاهر الرواية وأما مسألة ثبوت القود لا يكاد قبل بلوغ الصغار فهي من مسائل المتون
واستثنى منها في التنوير بما لا زبالي ما اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير وهذا هو المشمل ما اذا كان
ورثة المقتول زوجة بالغة وابنا صغيرا من زوجة غير هافان الزوجة هنا أجنبية عن الابن الصغير ومقتضى
ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ الصغير وبه اتفق الحنفية وقال انه لم يجد هذا القيد لغير الزبالي
ولكنه ثقة ثم ذكر عبارة الزبالي وقال فيتنظر على هذا الى بلوغ الصغير اه لكن الزبالي لم يفرد
بهذا القيد في القصة في مانصه وفي الاصل ان كان الكبير أبا يستوفي القود بالاجماع وان كان أجنبيا
بأن قتل عبده مشترك بين أجنبيين صغير وكبير ليس له فلا الخ اه وكتبت في رد المحتار عند قوله الا اذا

مطلب
قتل آخر عمدا بآلة ممر وجرحه

مطلب
فيما اذا كان الكبير أجنبيا
عن الصغير

كان الكبير أجنياً عن الصغير قال في النهاية بأن كان العبد مشتركاً بين صغير وأجني فقتل عبد ليس
لأجني أن يستوفي القصاص قبل بلوغه بالاجماع إلا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ ثم قال
في النهاية ناقلاً عن المبسوط أن السبب الملك وهو غير متكامل لكل واحد منهما فإن ملك الرقة يحتمل
التعزى بخلاف ما نحن فيه فإن السبب فيه القرابة وهي مما لا يحتمل التعزى وقامه فيه وظاهر هذا التصور
والتعديل ومثله ما قدمنا آنفاً عن القهستاني عن الأصل أن المراد بالأجني من كان شريكاً في الملك لا في
القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خالة صغير وهما أجنيان لا وارت له غيرهما فلا كبير
القصاص لأن السبب القرابة للقتول وهي مما لا يتعزى فكذلك ما ثبت بها وهو القصاص فيثبت لها ما غير
متعزى لكل واحد استيفاءً بانفراده بخلاف الملك فإنه متعزى فلا يثبت القصاص بسببه لكل بانفراده
مالم يجتمعا ويطلب القصاص والصغير ليس من أهله إلا إذا كان له أب فيستوفيه الأب مع شريك
ابنه في العبد المتول وكذا الوصل عن زوجة وابن صغير من غيرها فللزوجة القصاص لأن مرادهم
بالقرابة ما يشمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي التتارخانية
أواخر الباب السابع من كتاب المجنات المسألة على وجهين إما أن يكون القتل عمداً أو خطأ فإن كان خطأ
فإن كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفي جميع الدية حصه نفسه بحكم الملك وحصه الصغير بحكم
الولاية وإن كان الكبير أخطأ وعم ليس وصي الصغير يستوفي حصه نفسه فقط وإن كان القتل عمداً وإن كان
الكبير أبه أن يستوفي القصاص بالاجماع وإن كان أجنياً بأن قتل عده مشتركاً بين أجنيين أحدهما
صغير والآخر كبير ليس للأجني أن يستوفي القصاص بالاجماع إلا أن يكون للصغير أب فيستوفيه
حينئذ وإن كان الكبير أخطأ وعم فعلى قول أبي حنيفة له أن يستوفي قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما لا حتى
يبلغ إلا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف إذا كان شريك
الكبير معه وأخطأ وعم فبما من الفصل المذكور فلهذه العبارات كلها قد حصرت تصوير الأجني
بالشريك في الملك دون الشريك في الارث وتعليل المسألة الذي مر عن المبسوط صريح في ذلك أيضاً
وحديثه فلا تدخل مسألة الزوجة مع الابن من غيرها تحت الأجني المستثنى هذا ما ظهر أفعاهم القصاص
فتأملوه والله سبحانه وتعالى أعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلبي مسألة وهي سئل عن شخص
قتل امرأة عمداً وانا وبنت ذلك بيينة شرعية والحال أن المقتولة تحلف من الورثة زوجاً بالانسا وولداً
مراهقاً صغيراً من شخص غير الزوج الذي قتل في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتص منه قبل
بلوغ الولد المذكور أم لا وهل يجوز للولد المذكور أن يقتص منه لولده قبل بلوغه أم لا الجواب
للزوج المذكور القصاص قبل بلوغ الولد عده أبي حنيفة رضي الله عنه قال في المكفر ولا جبار
القول قبل بلوغ الصغار اهـ ولولد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاضيهان للاب استيفاء
القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض
الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذلك الدية اهـ وقال الولوالجي ولاية استيفاء القصاص لمن يستحق
القصاص والمستحق للقصاص من يستحق مال القتل على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة
وكذلك الدية والله تعالى أعلم كازروني عن المجنات عن فتاوى الشلبي * (سئل) * في رجل باع عاقلاً
عمداً إلى رجل وصربه بالسيف فقتله وبنت عليه ذلك لدى قاض بالطريق الشرعي وللمتول زوجة وأولاد
صغار منها وأب وأم هي أم ولد لا يبه المزبور وله تركته ويريد الأب استيفاء القصاص مع الزوجة من المتول
قبل كبر الصغار فهل يسوغ للأب والزوجة ذلك ولا ترث الأم من تركته * (الجواب) * نعم إذا اجتمع
الأب والزوجة لهما ذلك قبل كبر الصغار أما بالنظر إلى الأب فباجماع أصحابنا رحمهم الله تعالى يكفي الزايعي

سأله
يستحق القصاص من يستحق
الميراث عـ لي فرائض الله
تعالى

والخطأ البرهاني وأما بالنظر إلى الزوجة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حلالا لهما والعصم
قوله كما في البدائع وأما المقتول فلا ترث من تركته حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما
في الخانية ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى وبالله التوفيق قال الزيلعي
ولو كان الكبير وليا للصغير من له التصرف في ماله كالأب والمجد يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير
باجتماع أصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك أو بالقرابة وإن كان وليا لا يقدر على التصرف في المال
كالأخ والعمة فعلى الخلاف فإن كان الكبير أجنبيا عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ
الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زيلعي من الخناتيات وليس لبعض الورثة استيفاء
القصاص إذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لاحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغارا
وكبارا كان لكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول
صاحبه والشافعي ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار خانية وفيها ولو لم يكن أم الولد والمدرور ولدهما استيفاء
القصاص كما في القرن اه وفي الاشباه من النكاح ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك
الاف في مسائل الاولى ولاية الانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل الكمال لكل الثمانية
القصاص المورث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ
الصغير بخلاف ما إذا كان لباغين فإن المحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العفو الخ اه
* (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا عمدا بغير حق يسكن على يده اليمنى وكتفه اليسرى فجرحه ومات
من ذلك الجرح وثبت ما ذكر عليه بالبيعة العادلة الشرعية المزرعة ثوبا شرعيا ثم مات الجرح عن ورثة
كبار حاضرين وأم غائبة في بلدة أخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص ما لم تحضر الغائبة
* (الجواب) ليس للورثة استيفاء القصاص حتى تحضر الام حيث كانوا كبارا بالاجماع كما صرح بذلك
في الكتب المتبعة لكنه يجبس قال في المنع وأجمعوا على أنه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وقال
قوله وأجمعوا على أن القاتل يجبس إذا أقام المحاضر البيعة لانه صار متحبا بالقتل اه * (سئل) *
فيما إذا اتهم زيد بقتيل ولم يثبت عليه ذلك بوجه شرعي وغاب وله أخ غير متهم بذلك يزعم أولياء القتل
أن لهم حبس غير المتهم حتى يحضر المتهم فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) نعم ولا ترز وزارة وزر أخرى
* (سئل) في بالغ عاقل ضرب صديقا خطأ بعد وذي شوكة أصابت عينه اليمنى فذهب ضوءها ولا بيعة
لأبي الصبي على ذلك وإنما علم ذلك باعتراف الضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الدية
وما قدر ذلك * (الجواب) وفي العينين واليدين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والأنفيتين
أي الخصيتين وندي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي أشعار العينين الدية
وفي أحد أرباعها كنز وتنوير وقد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه السلام لا تعقل العواقل
عبدولا وعمدا ولا صلحا ولا اعترافا حتى لو أقر المحر بالقتل خطأ لم يكن إقراره على العاقلة إلا أن يصدقه
وكذا قرره القهستاني في المعامل فتنبه على التنوير من باب القود وفيه من الديات والدية في الخطأ
أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه وفي التنوير
من الديات أيضا وتجبدية كاملة في كل عضو ذهب نفعه كيدشيت وعين ذهب ضوءها اه ومثله في الأكثر
* (سئل) في رجل ضرب آخر بصاع على أجنابه فمات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد الثبوت
* (الجواب) عليه الاثم والكفارة قودية مغلظة على عاقلة والله تعالى أعلم قال الكرخي في محتمرة قال
محمد في كتاب الاصل شبه العمد ما نعتد ضربه باعصا والسوطا والمجر واللدوروي المحسن عن أبي حنيفة
في رجل ضرب رجلا بعصا فمات من ذلك شبه العمد وكذلك لو زماه بنجر فمات من الجنايات

مطلب
أم الولد لا ترث من تركته
ولدها المقتول ولا تستحق
القصاص

مطلب
ليس لبعض الورثة البكار
استيفاء القصاص

مطلب
لا يصح التوكيل باستيفاء
القصاص

مطلب
ما ثبت لجماعة فهو مشترك
بينهم في مسائل

مطلب
إذا كان أحد الورثة غائبا
لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر
بل يجبس القاتل

مطلب
يجبس القاتل إذا أقام المحاضر
عليه البيعة
مطلب لا يجبس غير المتهم

مطلب
لا تعقل العواقل عمدا ولا
عبد الخ
مطلب الدية في الخطأ أخماس

في الدير المختار الثاني شبهه وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكر رأي. لا يفرق الاجزاء ولو بمحجر وخشب
كثيرين عنده بخلاف غيره اه قلت الذي فهم من كلام الدرر وغيره أنه لو ضربه بعضا أو سوط أو حجر
صغير فلا قود عليه بالاجماع وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير كخشب المرقلا قود عندهم بخلافهما والله
تعالى أعلم وفي القتلى الصغرى العمد المحض إذا أوجب الدية أو جاب في ماله في النفس وفيما دون
النفس والخطأ فيه ما على العاقلة وشبهه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب
على المجاني وإن بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الديات ومنه في البرازية وعبارتها المال الواجب بالعمد
المحض يجب في مال القاتل فيما دون النفس وفي النفس وفي الخطأ فيه ما على العاقلة وفي شبه العمد لو نفسا
على العاقلة وفيما دونها وإن بلغ الدية على القاتل أقول لم يبين المؤلف دية شبه العمد وقد قال في التنوير
وشرحه أول كتاب الديات دية شبه العمد مائة من الابل أرباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقمة الى
جنزة بإدخال الغاية وهي الدية المغلطة لا غير ثم قال والدية في الخطأ أجناس منها ومن ابن مخاض
أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه قوله وهي الدية المغلطة لا غير أي لا يخير
القاتل في شبه العمد بين دفع الورق أو العين أي الذهب أو الابل بل اللازم عليه الابل وكلام الهداية يشير
الى هذا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الجنائيات من أن حكم شبه العمد الاثم والكفارة ودية مغلطة على
العاقلة اه فلو كان الواجب ابتداء ما هو أعم من الابل لم يكن للتغلط فائدة لانه يختار الإخف
فتفوت حكمية التغلظ نصا فليكن على ذكر من ذكر لتجزئه كذا في حاشية الشرنبلالي على الدرر والذي
خررت في رد المختار أن عبارات المتون مختلفة المفهوم فان المفهوم من عبارة التنوير السابقة وغيرها
كالهداية ولا اختيار والكنز والمتقى أن الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل فعنى التغلظ أنها
وجبت على المجاني من نوع واحد بخلاف الدية في الخطأ فانه يخير فيها بين دفعها من الابل أو الذهب
أو الفضة والمفهوم من الوقاية والاصلاح والغرر أنها تكون من الانواع الثلاثة وعليه فعنى التغلظ فيها
انها اذا دفعت من الابل تدفع أرباعا بخلاف دية الخطأ فانها أجناس وهي أخف من الارباع وبذلك
صرح في مختصر القدوري حيث قال ولا يثبت التغلظ الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم
تغلظ اه وفي الجمع تتغلظ دية شبه العمد في الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ
وكذا في درر البحار وشرحه غرزا لا ذكر في جنائيات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه العمد في الابل اذا
فرضت الدية فيها فأما غير الابل فلا يغلظ فيها قال في الجوهره حتى انه لا يراد في الفضة على عشرة آلاف
ولا في الذهب على ألف دينار اه وفي درر البحار تنطبق الأئمة على أن الدية من الذهب في الخطأ وشبهه
العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالابل بل تكون منه ومن الذهب
والفضة كدية الخطأ وانما الفرق أنها اذا دفعت من الابل فان كان في شبه العمد تغلظت بأن تدفع أرباعا
وان كان في الخطأ فلا بل تدفع أجناسا وهل الخيارات في تعيين أحيد الثلاثة للقاتل أم للقاضي لم أره صريحا
لكن عبارة الجمع وغاية البيان تفيد الثاني والله تعالى أعلم * (سبيل) * فحين انهم يقتل رجل
والرجل صغار وروجة وجرأ أبواب فمحز الجدة عن اثبات ذلك بالوجه الشرعي لعدم البيئة فصالح ولي
الصغير المذكور عن انكار ما بلغ معلوم من الدراهم مع ثبوت الخط والمصلحة في ذلك للصغار فهو يكون
الصالح المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في العمادية والله تعالى أعلم وفي فتاوى
المخالفين في جواب سؤال أجاب حيث كانت الام وصية على ولدها الذين هما أخوا الميت كان لها الصلح
على احدي الرويتين لكن قالوا على هذه الرواية المحورة للصلح ان الصلح اذا كان على أقل من قدر
الدية لا يجوز أقول الظاهر حمل هذا الكلام على ما اذا كان القبول بائنا أما اذا كان الصلح عن انكار

مطلب

في بيان من يجب عليه المال
في الجنائيات

قوله على القاتل الا صوب
على المجاني كاني عبارة لمخلدة
اه منه

مطلب

الدية في شبه العمد ارباع
تحرير مهم في بيان دية شبه
العمد

مطلب

يصح صلح الوضئ على أقل
من الدية اذا لم يقدّر على اثبات
اه عقل

فيجوز قياسا على دعوى مال الميت كما مرّ بذلك الهادي في الفصل السابع والعشرين حيث قال الوصي اذا صالح عن حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فان كان المدعي عليه مقرّا بالمال أو عليه دينه أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز اهـ فجعل الصلح من الوصي جائزا على أقل من الدين اذا لم يكن كذلك والله تعالى أعلم كما زروني عن المحنفوني من كتاب الصلح * (سئل) في صبي عمدا إلى صبي وضربه بقدم على أصابع يده اليمنى فقطع مفصلا من سبابة فهل يجب عليه ثلث دية الأصبع في ماله بعد الثبوت * (الجواب) نعم وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي أحدها ثلث دية الأصبع ونصفها الوفاة مفصلا تنوير من الذبائح وغيره من المتون وعمد النبي وخمها سواء عندنا وتجب الدية في المحالين وتكون في ماله في فصل العمد لان العاقلة لا تعقل العمد ولا كفارة عليه في الخط عندنا أحكام الصغار من مسائل الجنائيات ومثله في التنوير أقول الذي في التنوير هكذا وعمد النبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية اهـ ومثله متن الجمع وشرح درر البحار مع التنبيه على أن وجوبها في ماله قول الامام الشافعي وذكر الاستروشن في أحكام الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه مانصه عمدا صبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة والمعنونة كالمجنون اهـ فهذا مخالف لقوله وتكون في ماله وقد يوفق بما ذكره في شرح التنوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فأكثر ولم يكن من محم رالا في ماله درر اهـ فيجوز ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن الدية في ماله على ما اذا كان الواجب الجنائية لم يبلغ نصف العشر لانه يسلك فيه مسلك الاء والكافي الزياحي أو يحتمل على ما اذا كان العبي من العجم لانه لا عاقلة لهم لكن ينساق فيه التعليل بقوله لان العاقلة لا تعقل العمد فتأمل قل قال المؤلف وفي أدب القضاء للمصنف اذا وقع الدعوى على العبي المحجور عليه ان لم يكن للمدعي دينه فليس له حق احضاره ولكن يحضر أبوه حتى اذا ازم العبي شئ يؤذى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية أن احضار العبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا ومدعى عليه ومنهم من أرى ذلك واذا لم يكن للعبي وصي وطلب المدعي من القاضي أن ينصب عنه وصيه أجابه القاضي إلى ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير الدين والصحيح أنه لا يشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى اهـ أحكام الصغار من الجنائيات * (سئل) في رجل ضرب امرأته بغير فأس أصاب امرأة حرة حاملا فالقت جنيينا بسبب الضرب وكان حياتهم مات بهداسة فهل تجب دية كاملة على العاقلة * (الجواب) نعم قال في الاختيار وان ألقته حياتهم مات ففيه الدية على العاقلة وفيه الكفارة لانه صار قاتلا وان ألقته ميتا ثم ماتت ففيه ديةها والغرة لما روينا اهـ وفي المنع ضرب بطن امرأة حرة ولو كابية أو بحوسية فالقت جنيينا ميتا وجب غرة نصف عشر الدية في سنة فان ألقته حياتها فدية كاملة أي تجب دية كاملة على الضارب لانه ألتف آدميا خطأ أو شبه عمد فتجب فيه الدية الكاملة والمجنين الذي استبان بعض خلقه كالمجنين التام في جميع هذه الاحكام لا يطلق ما روينا اهـ قوله على الضارب أي وتؤخذ من عاقلة كما هو صريح كلام الاختيار ويؤخذ من كلام النزاهية المذكور في هذه المجموعة أو يحتمل على القول بسقوط العاقلة في زماننا كما ذكره العلائي والمحنفوني لأن التماسا من متلف الآن لغلبة الحسد والبغض وتقتضي كل واحد المكروه لصاحبه وحيث لا قبيلة ولا تناسر فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق بين العبارتين وذكر في المحيط عن فتاوى أبي الليث صبيان يباعون بالرمي فترت بهم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين أو نحوهم سهما فأذهب عينها قال الفقيه أبو جعفر انه لا عاقلة للجهنم وبه كان يقتي ظهير الدين المرغيناني وفي جنائيات المباني صبي رمى سهما فذهب عينه لا ضمان على والده عند أبي بكر لانه

مطلب عمد الصبي وخطأ سواء

مطلب
ضرب امرأة فالقت جنيينا
حياتهم مات

مطلب
القول في سقوط العاقلة
في زماننا لعدم التناصر
مطلب لا عاقلة للجهنم

يقول لا عاقلة للجهم لعدم التناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان للصبي عاقلة يجب على عاقلة بالينة ولا يجب باقرار الصبي ولا بشهادة الصبيان شي اه احكام الصغار من مسائل الجنائيات يج انقلاب فاس من يد قصاب كان يكسر العظم فأتى عضو انسان يعض وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للجهم اسنع لانهم ضيعوا انسابهم ولا يتناصرون والعاقلة جاءت في العرب وهو محتار اني جعفر وبه يفتي الامام المرغيناني وفي الخلاصة مثله وعلى هذا لو لمش رجل امرأة غيره فضر بها على الارض وفي يدها صبي مات بذلك السبب يضمن الضارب دية الصبي ان لم يكن من العرب والا تضمن عاقلة كرواضع الحجر في ملك غيره فتلف انسان حاوى الزاهد في التسبب من الجنائيات وفي شرح التنوير للعلائي صرح شيخ شيخنا المحافوني ان التناصر متلف الا ن لقلبة المحسد والبغض وتقتى كل واحد المكروه لصاحبه فتنبه قات وحيث لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اه اقول قد أفق العلامة المحافوني بذلك في عدة مواضع من فتاواه فنذكر عبارته في بعض المواضع لتوضيح الامتصاص ونصه الدية على العاقلة وهي اهل الديوان ان كان القاتل منهم وان لم يكن منهم فعاقلته قبيلته ويدخل فيها من كان عصبه وانما يكون القاتل كاحدهم اذا كان من اهل الديوان اما اذا لم يكن فلا شيء عليه كفي المعراج وفي التارخانية عن السفناني وغيرهما تؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه الله تعالى على انه لا يراد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة دراهم أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث وهو الاصح كفي الهداية فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل تسبا كفي المعراج ناقلا عن الذخيرة قال المشايخ هذا المجواب انما يستقيم في حق العرب لانهم حفظوا انسابهم فامكن ايجاب العقل على اقرب القبائل من حيث النسب اما انه لا يستقيم في حق الجهم لانهم ضيعوا انسابهم ولا شك ان اهل الامصار الا ان قد صاروا كالجهم لانهم ضيعوا انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وصرح المشايخ ان التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية مانصه وافق ابو الميث وأبو جعفر فرله سندواني وظهير الدين المرغيناني انه لا عاقلة للجهم لانهم ضيعوا انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وهو الاشبه وقال في البرازية وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان فاقبله اهل ديوانه والصناع بعضهم البعض ان كانوا يتناصرون بالديوان والصناعة اه وحيث علم ان التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لقلبة المحسد وبغض الناس بعضهم البعض وتقتى كل واحد المكروه لصاحبه فتكون الدية حينئذ في بيت المال قال ابن فرشته في شرح الجمع ومن لا عاقلة له في ظاهر الرواية تجب في بيت المال وقال صاحب البرازية مانصه وان لم تكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من غيره هذا ما وقف عليه من كلامهم والله تعالى اعلم اه كلام العلامة المحافوني فعمل وجوبها في بيت المال انما وحيث كان منتظما والافق مال الجاني قال في المجتبى مانصه قلت وفي زماننا يجوز ان لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من اهل قرية أو محلة يتناصرون لان العنائر فيها قد وهت ورجة التناصر من يدينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم اسامى اهلها مكتوبة في الديوان الوفا ومثبات لكن لا يتناصرون به فتعين ان يجب في ماله اه وفي النقاية وشرحها للقهستاني ومن لا عاقلة له أي من العرب والجهم وعلى الدية من بيت المال ان كان موجودا أو مضبوطا والا أي الا يكن كذلك فعلى الجاني اه وقدمر ان الدية حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما اذا لم تكن له عاقلة ووجبت في ماله فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطقي انه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا احسن لا بد من حفظه فقد رايت في كثير من المواضع انه يجب

قوله وغيرهم العله وغيره اه

مطلبة

تؤخذ الدية من العاقلة في

ثلاث سنين الخ

الدية في ماله في ثلاث سنين اه وارضاء العلاني في شرح التنوير وقال واقربه المصنف اه لكن
 هذا مشكل جدا لان قوله يؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة ان كان المراد في ثلاث سنين يلزم
 أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو اثني عشر درهما وان كان المراد في كل سنة من مدة عمره حتى
 تنقضي الدية واذامات المجاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير الى ما نقله عن أكثر
 المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فانه لا اشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذي
 الذي لا عاقلة له تجب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كما في المسلم اه لان الذي لا حق له
 في بيت المال فتجب الدية في ماله ابتداء واذ افتديت المال ووجبت الدية على المسلم في ماله صار كالذي
 فتجب عليه في ثلاث سنين ابتداء من يوم القضاء لا من يوم الجنابة فاعتنم هذا المقام فانه مما لم يسبق الى
 تحريره والمحمد لله على تدبيره * (سئل) * في رجل ضرب رجلا حرا على إحدى عينيه عمدا
 فذهب بذلك ضوؤه فهل يلزمه نصف الدية * (الجواب) * نعم قال في التنوير وتجب دية كاملة
 في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيدشات وعين ذهب ضوؤه ما وصلب انقطع ماؤه اه وفيه أيضا
 وفي كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية اه أقول قوله وتجب دية كاملة أي دية ذلك
 العضو الذي ذهب نفعه فلا ينافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم أن كلام المؤلف فيه نظر لانه
 في هذه الصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمدا وكان الذاهب مجرد الضوء والعين قائمة
 قال في التنوير وشرحه في باب القود فيما دون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوؤه وهي قائمة غير
 منخفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محماة ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة اه
 * (سئل) * في امرأة ضربت بنتا مجنونة عمدا ففقدت عينها فما يلزمها بعد الثبوت الشرعي
 * (الجواب) * يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لان في العينين الدية وفي احدها نصف الدية
 ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان حالها نقص من حال الرجل ومنفعتا
 أقل وقد ظهر أمر النقصان بالتصنيف في النفس فكذا في اطرافها وأجزائها اعتبارا بها كذا في الهداية
 فعلى هذا يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الابل أو مائتان وخمسون دينار من الذهب أو ألفان
 وخمسمائة درهم من الفضة * (سئل) * في رجل ضرب رجلا بقضيب عمدا فاصاب خذه فاسقط
 اثنين من اسنانه العليا فما يلزمه شرعا * (الجواب) * اذا طلب الرجل المضروب من الضارب
 القصاص حيث كان عمدا يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وان أراد الدية ففي كل سن نصف
 عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والمسألة في التجاع من التنوير وغيره وفي المخيرية
 من الجنبايات أيضا قول ظاهر هذا الجواب أن المجني عليه مخير بين القصاص وأخذ الدية مع أن
 المذكور في السؤال أن الجنابة هنا عمدا وقد صرحوا بان موجب القتل العمد الاثم والقود عينا فلا يصير مالا
 الا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية الا برضى القاتل بخلاف الشافعي رحمه الله تعالى في أحد قوليه
 حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص والدية سواء رضی القاتل أولا وهذا وان صرحوا به في الجنابة على
 النفس فانظاره كذلك في الجنابة على مادونها كما يظهر من فروعهما الكثيرة منها الوقع رجل يد رجل
 وهي صحيحة ويد القاطع شلاء ثبت الخيار للقطوع يده ان شاء أخذ الدية وان شاء اقتص وانما ثبت الخيار
 له بسبب العيب فلو كان الخيار له مطلقا لما صوروه في العيب وفي شرح التنوير وعلى هذا في الدن وسائر
 الاطراف التي تقاد اذا كان طرف الضارب والقاطع معيبا يتخير المجني عليه بين أخذ العيب
 والارش كاملا الخ اه وفي أول الجنبايات مانعه وهو أي شبه العمد فيما دون النفس من الاطراف
 عمدا موجب للقصاص فقوله موجب للقصاص دال على أنه لا خيار فيه وذلك راجع الى

مطلب

دية العين نصف دية النفس

مطلب

في عين المرأة ربع الدية

مطلب

اذا كانت الجنابة عمدا لا خيار
 للمجني عليه بين القود والدية
 بل له القود فقط عندنا

الاستدلال المنهني بأن موجب العمد القود لا الخيار مانصه وعن أنس ابن مالك أن عمته الربيع اطمت
جارية فكسرت نثنتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا إليه كتاب الله القصاص ولو كان المال
واجبا به مخيرا فمن وجب له أحد الشيئين على الخيار لا يحكم به بأحدهما بعينا وإنما يحكم بأن يختار
أيهما شاء اه وفي الفتاوى الحيرية يلزمه في كل سن خمس من الأبل أو خمسة درهم هذا إذا كان
خطئا وإن كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله تعالى أعلم اه فثبت بما ذكرناه وبما تركناه
خوف التطويل أنه لا خيار عندنا في العمد ولو فساد النفس بل موجب القود حيث أمكن والله تعالى
أعلم * (سئل) * فيما إذا جرح رجل آخر ثم عفا الجرح عن الجرح قبل موته عن الجراحة وما يحدث
منها ثم مات الجرح فهل يكون العفو جائزا * (الجواب) * نعم وفي الدرر عن المسعودية لو عفا الجرح
أو ألباه بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحضانا على التنوير من فصل في القود وإن سري إلى
النفس ومات فإن كان العفو بلفظ المجناتية أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شيء على
القاتل وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذكروا ما يحدث منها صح العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
والقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لأنه عمدا
وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا إذا كان القتل عمدا
فأما إذا كان خطأ فإن برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شيء على القاطع سواء كان بلفظ المجناتية
أو الجراحة وذكروا ما يحدث منها أولم يذكروا سري إلى النفس فإن كان العفو بلفظ المجناتية أو الجراحة
وما يحدث منها صح أيضا ثم إن كان العفو في حال صحة الجرح بأن كان يذهب ويحيى ولم يضر إذا فرأى
من جميع ماله وإن كان في حال المرض بأن صار إذا فرأى يعتبر عفو من ثلث ماله لأن العفو تبرع منه وتبرع
المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فإن كان قدر الدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر عن العاقلة
وإن كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يسقط عن العاقلة وثلاثة يؤخذ منهم وإن كان بلفظ الجراحة
ولم يذكروا ما يحدث منها يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهما يصح العفو وهذا كقوله
عفوت عن المجناتية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء من جنابات البدائع لمخصا أنقروى أقول والفرق
على قول الإمام بين قول المجني عليه عفوت عن المجناتية وقوله عفوت عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ
المجناتية يشمل الساري منها وغيره فالقتل يسمى جناتية بخلاف القطع والجراحة فإنه لا يشمل الساري مالم
يزد قوله وما يحدث منه فإذا قال الجرح أو لمقطوع عفوت عن المجناتية يكون عفوا عن الجرح والقطع
وعن القتل إذا سرت المجناتية إليه وإذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه
فكذلك لأن قوله وما يحدث منه صريح في شمول الجناتية بخلاف ما إذا لم يقل وما يحدث منه فإنه لا يشملها
وعندهما لا فرق بين الألفاظ الثلاثة لأنه يراد بالعفو الجراحة ونحوها العفو عن موجبها فيشمل
النفس كالمجناتية والتون على قول الإمام * (سئل) * في رجل قتل رجلا عمدا بغير حق بآلة جارحة
من حديد وثبت عليه ذلك بوجهه الشرعي ثم عفا عنه به بعض أولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط
القصاص بعفوه وإن بقي من الورثة حصته من الدية * (الجواب) * نعم ويسقط بصلح أحدهم وعفوه
وللباقى حصته من الدية درر من باب ما يوجب القود ثم قال في شرحه ولا حصه للعاقلة لا سقطا حقه اه
والله تعالى في التنوير والمنع والمقتى وغيرها والدية تورث اتفاقا أشباه من الفرائض وعفوا لأولياء قبل موت
الجرح يصح كما يصح عفو الجرح لوجود السبب وصحة الأبراء تعمد وجود السبب بزيادة قبيل الشجاج عفا
الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا يتقلب الباقي مالا حاوى الزاهدى من فصل أمر الغير بالمجناتية
* (سئل) * فيما إذا عفا ولي المقتول عن القاتل عمدا عن القصاص فهل يسقط القصاص بعفوه

مطلبه

يصح عفو الجرح قبل موته
عن الجراحة وما يحدث منها

مطلبه

العفو عن المجناتية إن كان
في حال الصحة من جميع المال
والا في الثلث

مطلبه

في الفرق بين قوله عفوت
عن المجناتية وقوله عفوت
عن الجراحة

مطلبه

إذا عفا بعض الأولياء سقط
القصاص

مطلبه

الدية تورث اتفاقا

مطلبه

عفو الأولياء قبل موت الجرح
يصح

(الجواب) * نعم ويسقط القود بموت القتال وبفقوالا وياه وبصلحهم عن مال ولو قليلا ويجب حالا
 و يصلح أحدهم وعفوه ولم يبق حمته من الدية في ثلاث سنين على القتال تنوير الابصار من باب القود
 فيما دون النفس ومثله في الملتقى أقول وما وقع في الاختيار وشرح المجمع من أن الباقي من الدية على العاقلة
 رده العلامة قاسم بأنه ليس بقول لأحد مطلقا ورده أيضا في حاشيته على شرح المجمع بأنه مخالف لسائر
 الكتب من أنه على القتال في ماله قال وهو الثابت دراية ورواية وقامه فيما حذرناه في رد المختار وكتب فيه
 مانصه تمة عفا لولي عن أحد القتاتين أو صاحبه لم يكن له أن يقتص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن
 في قاضيهان وغيره أن له اقتصاصة قهستانى قلت ولنا في أفتى الرمي كما في أول الجنابات من فتاواه
(سئل) * في رجل ضرب آخر على يده اليسرى عمدا بسيف فشق يده وذهب نفعها ثم أقر المضروب
 بالأكراه المعبر شرعا أنه أبر الضارب من دية يده المزورة فهل اذا ثبت ما ذكره بوجهه الشرعى يكون
 الأبراء المذكور غير صحيح **(الجواب) *** نعم اذا ثبت أكراهه بذلك له الرجوع عما أبرأ منه والله
 تعالى أعلم لا يصح مع الأكراه أبرأه مديونه أو أبرأه كقبيله بنفس أو مال شرح التنوير للعلائي من الأكراه
 ومثله في المنع عن المخانة ولا ريب أن الدية من الديون الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير وغيره من
 باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية **(سئل) *** فيما اذا ضرب زيد عمرا عمدا بغير حق
 بسيف على مفصل يده اليسرى فقطعها من مفصل الرسغ فهل يقتص من زيد بقطع يده اليسرى من
 مفصل الرسغ **(الجواب) *** نعم قال في الملتقى القود فيما دون النفس هو فيما يكون فيه حفظ
 المماثلة اذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل وان كانت يد القاطع أكثر من المقطوع اه
(سئل) * في رجل أجنبى دخل على امرأة قروية وأراد ضربها وخوفها بالضرب فألقت جنينا ميتا
 ذكر احراقه بدسة أشهر فهل تضمن عاقلة نصف عشر دية الرجل **(الجواب) *** نعم أقول
 وفي الخيرية وقد أفتى والشيخنا أمين الدين ابن عبد العال اذا صاح على امرأة فألقت جنينا لا تضمن
 واذا خوفها بالضرب تضمن وأقول وجه الفرق إن موتها بالتخوف وهو فعل صادر منه نسب اليه
 وبالصباح موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبريات لا تضمن وأنه لو صاح عليه
 فجأة مات منها تجب الدية وأقول لا مخالة لانه بالاول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني
 بالصيحة فجأة المنسوبة الى لصاح والقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء لينة انه مات
 من التخوف وعلى هذا لو صاح على امرأة فجأة فألقت من صبيته تضمن ولو ألقت امرأة غيرها لا تضمن
 لعدم تعديها عليها فتأمل فانه تحرير جيد اه ما في الخيرية ملخصا **(سئل) *** فيما اذا دخل
 الصومع بيت زيد في غيبته وسرقوا مئنته ليل فغلب على ظنه ان عمرا جاره منهم ورفع امره لحاكم العرف
 فأحضر الحماكم عمرا وسأله فأنكر فضربه فأقر وذكر ان له شركاء عيهم للمماكم فحبسه مدة حتى مات
 في الحبس عن ورثة يزعمون ان زيدا تضمن دية فهل لا تضمن زيد دية ولا عبرة بزعم الورثة
(الجواب) * نعم قال في القنية من النصب من باب ضمان الساعي والتمام فنج شكاه عند الوالى بغير
 حق واتى به شاهد فضرر المشكوك عنه فكسر سنه او يله ضمن الشاكي ارشده كالمال وقيل ان حبس
 به ماية فهرب وتسور جدار السجن فأصاب بدنه ثاى ضمن الساعي فكيف هنا فقبل اتقنى
 بالضمنان في مسألة الهرب فقال لا ولومات المشكوك عليه بضرب القمائد لا تضمن الشاكي لان الموت
 فيه نادرفسعايته لا تقضى اليه غالبا اه ومثله في الحماوى الزاهدى من الباب المرقوم ومثله بالحرف
 في الفصولين في ٣٣ في ضمان الساعي ونهله في غضب المنع عن القنية ومثله في العلائى واذا اجتمع
 المباشر والمتسبب اضيف الحكم الى المباشر كما في القاء عدة التسعة عشر من الاشياء أقول حاصله انه

مطلب
 اذا عفا بعضهم فباقى الدية
 في مال القتال

مطلب
 فيما اذا عفا لولى عن أحد
 القتاتين

مطلب
 الابراء لا يصح عن الدية
 بالأكراه

مطلب
 الدية من الديون الضعيفة

مطلب
 قطع يده اليسرى من الرسغ
 عمدا تقطع يده اليسرى

مطلب
 خوف امرأة بالضرب فألقت
 جنينا ميتا

مطلب
 صاح على امرأة فألقت جنينا

مطلب
 صاح على كبريات
 لا تضمن وأنه لو صاح عليه
 فجأة مات منها تجب الدية

مطلب
 صاح على امرأة فجأة فألقت
 من صبيته تضمن ولو ألقت
 غيرها لا تضمن

مطلب
 القول للفاعل انه مات من
 الخوف وعلى الاولياء
 اللينة انه مات من التخوف

مطلب
 فيما اذا اتهمه بسرقة فشكله
 له اكم وبسبه حتى مات

إذا شئنا بغير حق ضمن ما تلفه الوالى أو اعوانه من عضاؤه من مال دون النفس لأن الشككية لا تنقض
إلى الموت غالباً بخلاف العضو أو المال لأن الغالب أفضاؤه إليه فلهذا ضمنه السامى وهذا خارج عن قاعدة
الاشياء المذكورة أفتى به المتأخرون على خلاف القياس زجر عن السعاية بغير حق والله تعالى أعلم
* (سئل) * فيما إذا أخذ رجل سكين عمروا بالتهور والغلبة وجرح بها آخر فهل لا ضمان على عمرو
* (الجواب) * نعم دفع سكينه إلى صبي فضرب الصبي نفسه أو غيره غير أن المدافع لا ضمن الدافع شيئاً
خاتمة من فصل القتل الذى يوجب الدية ومن دفع سكينه إلى رجل فقتل به نفسه لم يكن على المدافع شيء
تتوخاها من الفصل الثانى فى المجناية على النفس * (سئل) * فيما إذا جرح زيد عمراً بندقية عمداً
فى فخذه جرحاً لا يمتكن فيه المماتلة وصار صاحب فراسه لا يلزم زيداً بعد برئه * (الجواب) * يلزمه
حكومة عدل كفى المتقى وغيره وهى هنا أن يقوم عبد الله الأثر ثم معه فقد رالتفاوت بين القيمة بين
من الدية وفى الجوهرة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج إليه من النفقة واجرة الطبيب والأدوية
إلى أن يبرأ والله أعلم أقول أعلم أن المجنانية بالجرح أن كانت فى الوجه أو الرأس تسمى شجعة وإن كانت
فى غيرهما تسمى جراحة والشجعة عشرة بعضها له أرش مقدراً بالنص وبعضها فيه حكومة عدل ولا شيء
من الجراح له أرش معلوم إلا الشجعة ثمة وهى جراحة تصل إلى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية
وعدها مع الشجعة باعتبار أنها قد تكون فى الرأس وهذه الشجعة لا فرق فى وجوب الأرش فيها بين
العمد والخطأ إلا الموضحة وهى التى توضع العظم أى تظهره فانها إن كانت خطأ ففيها لأرش نصف عشر
الدية وإن كانت عمداً ففيها القصاص ولا قصاص فى غيرها على ما مشى عليه فى التنوير لكن ظاهر الرواية
وجوب القصاص فيما دونها وهو ستة كمانه عليه شارحه ثم انهم اختلفوا فى تفسير حكومة العدل
الواجبة فيما لا نص فيه على شئ مقدراً قال الطحاوى تفسيرها أن يقوم بماء كابدون هذا الأثر ثم
يقوم به هذا الأثر ثم ينظر إلى تفاوت ما بينهما فإن كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب ثلث عشر الدية
وإن كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخى هو أن يتطركم مقدار هذه الشجعة
من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية والمفتى به هو الأول كفى التنوير والنقابة وغيرهما
ونقله السلاوى عن عدة كتب وفى المراج أنه قول الأئمة الثلاثة وقال ابن المنذر أنه قول كل من يحفظ
عنه العلم أسكن قال فى الدر المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول الكرخى لو المجنانية فى وجهه ورأس
أى لأنهما موضع الموضحة فيمنع ذلك به ولو فى غيرهما أو تعسر على المفتى يفتى بقول الطحاوى مطلقاً
لأنه أسير اه ونحوه فى الجوهرة الخ وكذا ذكره الزيلعى وقال وكان المرغينانى يفتى به ومعنى قوله
مطلقاً أى سواء كانت بالوجه أو بالأس أو غيرهما وهو قيد لقوله أو تعسر وفى القهستانى وهذا كله إذا
بقى للجراحة أثر ولا فعندهما لا شئ عليه وعند محمد يلزمه قدر ما تنفق إلى أن يبرأ وعن أبى
يوسف حكومة العدل فى الألم وتماه فى الذخيرة وذكر فى شرح التنوير أنه فى شرح الطحاوى فسر قول
أبى يوسف أرش الألم بأجرة الطبيب والمداواة قال فلهذا لا خلاف بينهما فى تصحيح العلامة فاسم أنه على
قول الإمام أعمدة الجنبى والنسفى وغيرهما لكن قال فى العيون لا يجب عليه شئ قياساً ولا يستحسن
أن تجب عليه حكومة عدل مثل أجرة الطبيب وهكذا جراحة برئت اه وقال شيخ مشايخنا السامحانى
وظهر لى رجحان الاستحسان لأن حق الادعى مبنى على المشاحة اه وقال أيضاً فى مجموعته التى بخطه
إذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والنفقة إلى أن يبرأ وإذا برء وتعلقات
بده وشلت وجب ديتها والظاهر أنه بحسب المعروف من الدية اه والله تعالى أعلم * (سئل) *
فى رجل جرح زيداً بسكين فى ظهره وعجز الجرح عن الكسب فقام يكافأ تحت الجراح وزوجها

مطلب
أخذ سكين عمرو وضرب بها
آخر لا ضمان على عمرو
مطلب
تجب حكومة عدل فى جرح
لا يمتكن فيه المماتلة

مطلب
اختلفوا فى تفسير حكومة
العدل

مطلب
على الضارب المداواة والنفقة
إلى أن يبرأ

بالانفاق والمداواة فهل تكون النفقة والمداواة على الجراح دونهما * (الجواب) نعم رجل جرح رجلا ففجر الجرح عن الكسب فجب على الجراح النفقة والمداواة جوارها القتل من أول كسب الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القود تقلاعه أقول ظاهره ان المداواة النفقة غير المداواة وهي ان ينفق على الجرح من طعام وشراب وكسوة الى ان يبرأ والظاهر ان هذا فيما اذا كان الجرح فقيرا ينفق من كسبه بقربة قوله ففجر عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى المداواة وهل المراد النفقة عليه فقط اذا كان فقيرا او عليه وعلى عياله لم اراه فليراجع * (سئل) في رجل ضرب رجلا مسلما بعضا صغيرا على ظهره ولم يزل صاحب فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وفيه دية مغلفة على العاقلة * (الجواب) نعم قال في الدرر من الجنائيات واماشبه العمد هو قتله قصد البغى ما ذكر في العمد كالعضا والسوط والمجرا الصغير واما الضرب بالمجرا والخشب الكبيرين فمن شبه العمد ايضا عند أبي حنيفة خلافا لغيره الخ ثم قال وحكمه الاثم والكفارة قودية مغلفة على العاقلة بلا قود اه ومثله في التنوير وغيره أقول قد منابيان الدية المغلفة والعاقلة ايضا فراجع * (سئل) فيما اذا عمد رجل وضرب رجلا آخر بغير حق بسكين على بطنه وجرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن أبي بريد الاب ان يقتص منه بعد الثبوت الشرعي عليه فهل له ذلك * (الجواب) نعم وان شهد انه ضربه بشئ جرح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص منه لان الثالث بالبنية كالثابت معاينة ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات من جراحته بزازية كذا في شرح التنوير للعلائي من باب الشهادة في القتل واعتبار حاتم شهد انه قتله بالسيف فان قال اعمدا أو سكا تقبل ويقضى بالقصاص وان قال خطأ يقضى بالدية على العاقلة وان قال لا تدري قتله عمدا أو خطأ تقبل ويقضى بالدية في مال القتيل محيط البرهان من الجنائيات رجل قال قتل فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ قال يستحسن ان اجعل دية في ماله تتارخانية رجل قال انما ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمد افتاوى مؤيد زاده عن القنية في باب القتل بسبب أقول وانما اقتص منه وان سكت الشهود عن ذكر العمد في غاية اليان عن شرح الكافي في تعليل المسألة بقوله لان العمد هو القصد بالقلب وهو امر ياطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب باله قاتله عادة قال ولو شهد انه قتله عمد او انه مات به فهو أحوط اه لكن يحتاج الى الفرق بين الشهادة والقرار حيث حمل الاقرار بالقتل على الخطأ لم يذ كر العمد ولعل وجهه انه لما أقر بجنائياته وظلمه ظهر لنا صدقه وحسن حابه فيحمل كلامه على الادنى ولا يؤخذ بالقرينة وهي الضرب بالاله لقائلة عادقا ذلوا كان ذلك عمد الذ كره بخلاف ما اذا انكر القتل اصلا وظهر كذبه بالبنية العادية المنزلة منزلة المعاينة فانه يحمل على العمد لوجود دليله وهو الضرب بالاله المذكورة ولهذا قال المحير الرملي في حاشية المنع بعد ما قدمناه عن غاية البيان ان هذا صريح في انه بعد ثبوت القتل بالاله الجراحية البينة لا يقبل قول القتيل لم اقصد بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما اقربه ويحمل على الادنى قال في التتارخانية وفي المجرى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو اقر انه قتل فلانا بجديدة أو سيف ثم قال اردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمد اه ملخص الكن التفرقة المذكورة انما تظهر على قول أبي يوسف اما على رواية المجرى فلا ولعل رواية المجرى قياس والاولى استحسان كما يفيد ما نقله المؤلف عن التارخانية تأمل * (سئل) في قاصرة اجبره عند امرأته مات القاصرة ليل في بيت المرأة فاحترق بعض اهلها التي عليها وشئ من فخذها يقض الله تعالى وقدره بدون صبيح من أحد ثم مات من ذلك بعد ايام فهل يلزم المرأة دية أم لا * (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم

مطلب
يجب على الجراح النفقة والمداواة

مطلب
ضربه بعضا على ظهره فمات يلزمه دية مغلفة على عاقلة وهو شبه العمد

قوله واماشبه العمد الخ انظر ابن جواب اما ولعله هو قوله فهو قتله قصد الخ لكن تحرفت القام بالواو وليجرحه

مطلب
لا يحتاج الشاهد ان يقول مات من جراحته

مطلب
شهدا انه قتله بالسيف وقالوا عمد أو سكا يقضى بالقصاص

مطلب
قال قتل فلانا بالسيف ولم يسم عمد ولا خطأ تجب الدية في ماله

حاشية في زمان سنة ١٣٤٣
أقر بالضرب وانكر انه مات منه الجواب رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمد ولا أدري انه مات منها ولكنه مات وقال ولي القتل بل مات بضربك فانه لا يقتل به اه من الفتاوى الهندية اه

مطلب
اذا شهدوا عليه بالقتل بالاله جاحرة لم يقبل قوله لم اقصد قتله

مطلب
احترق ثياب بنت أجنبية بلا صنع احد لاديه على أحد

المراة دية والله سبحانه أعلم وهذا في مثل ذلك الخبز الرملي في فتاويه الخيرية من الجنائيات * (سئل) *
 في رجل يده بندقية مجرية يريد اصلاحها فلورث بجر كنه نارا فخرجت واصابت بما كان فيها رجلا آخر
 فقتله فادعى ولي القتل على الرجل المذكور انه قتله عمدا او اقرا القاتل انه قتله خطأ ولم يثبت الولي
 العهد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثة المقتول * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكرنا قال
 قاضي خان اذا اقرا القاتل انه قتله خطأ وادعى ولي القتل العهد فالدية في مال القاتل لورثة المقتول كذا في
 فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل المعاقلة من جنائيات الخاتمة وكذا في الضمانات في بيان من عليه
 الضمان والدية نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام خواجه زادما تروى من الجنائيات انهم يتل فليل لم قتلت
 فلانا فقال كذا كان مذكورا في اللوح المحفوظ او قال قتلت عدوى فهذا ان اللفظان منه اقرا بالقتل
 قتله الدية في ماله ان لم يقربا لعمدة منية المفتي من الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كتبت على صورة
 دعوى وردت في جمادى الثانية سنة ١١٤٦ ماصورته شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه وقدره
 في صورة الدعوى ان البندقية التي بها الرصاصة قتله ولم يعينوا القاتل وان ادعى على واحد غير معين
 لا تسمع لما ذكرنا ان شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه فيشترط تعيين الضارب واقامة البينة بوجهها
 الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى منهم الخبير الرملي حيث قال في فتاويه
 في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وغير بواردية احدثوا بطيخا خرج من البحر فخرجت بندقية من
 يندق احدثهم قتل رجلا منهم ولا يعلم من هو وولي القتل يقول حتى عنده هؤلاء يعني البواردية يعنيونه
 عنده احدثهم والا كلهم محرما هي فهل اذا اقاموا على واحد منهم بينة انه هو الذي خرجت بندقية فقتله
 تقبل بينتهم ويثبت القتل عليه وتنتفي دعوى القتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا تقبل بينتهم
 عليه ولا تنتفي الدعوى عنهم اذ الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والبيد لا تقبل الا لاثباته او دفعه
 ولم يثبت عليه بغير الدعى حتى لا يدفعه بها وباب الدعوى مفتوح فان عين المدعى واحد للدعى
 عليه سمعت دعواه وقيمت وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالدعى
 عليه وان ادعى على الجميع انهم اشتركوا في قتله ببواردهم او غير ما سمعت الدعوى ولا بد له من بينة تشهد
 عليهم طبق ما يدعى حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسألة والمحمد لله رب العالمين والله تعالى أعلم أقول
 ورايت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الظهيرية حاصله انه لو خرج سهم من بين جماعة
 فأصاب رجلا وشهد شاهدان بأن هذا سهم فلان لم تقبل حتى تشهدوا بأن فلانا هو الذي ضرب السهم
 * (سئل) * في صغير لا يعقل التصرفات استعماله رجل في تعبير سقفه وأمره بذلك كل ذلك يدون اذن
 وليه ولا وجه شرعى فسقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال وقتله فهل اذا ثبت ذلك تجب دية
 الصغير على عاقلة الرجل * (الجواب) * نعم أمر المصبي المحجور الذي لا يعقل التصرفات ونحوه
 بأخذ الفرس السائر والكلب العقور والجمال المأخوذ وقال له اصعد السطح فأكنس الثلج وأمره بتطيين
 سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فتلف الصبي بعقر الكلب أو بضرب الفرس برجله
 وبذنبه أو وقع من السطح أو زلق فمات فالدية على عاقلة الأمر في كله جميعا وبه يقتضى كذا لو كان هذا كله
 في العبد المحجور عليه كذا في باب حكم الجنين من جنائيات المنية فتاوى القروى من السامع في جنائيات
 الصبيان والجانين وعليهم وقيام فوائده فيها وفي جنائيات كتاب أحكام الصغار والبراري وغيرها
 * (سئل) * في ذى قتل شقيقته المسلمة عمدا بالجارحة ثم اسلم القاتل بعد ذلك فهل يكون الاسلام
 غير مانع من ايجاب القصاص عليه * (الجواب) * نعم لان الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون
 حقوق الآدميين كك القصاص كذا في الاشياء من أحكام الذمى فلولها طلب ذلك بالوجه

مطلبه

اقربا لقتل خطأ وادعى الوزر
 العهد تجب الدية في مال القاتل

مطلبه

انهم يقتلوا كذا كان
 مكتوبا فهو اقرار

مطلبه

شرط صحة الدعوى العلم
 بالدعى عليه

مطلبه

خرجت بندقية من بين جماعة
 فقتلت رجلا ولم يعلم من هي
 لا تسمع الدعوى عليهم

مطلبه

صغير استعماله رجل في عمل
 سقف فسقط عليه السقف
 تجب دية

مطلبه

الاسلام غير مانع من ايجاب
 القصاص

الشرعي واذا لم يكن لها ولي فلا امام أن يقتل أو يأخذ الدية وليس له العفو مجازا كذا في المتن وغيره
ومثله في الخاتمة والاشباه والبحر وغيره * (سئل) * في رجلين ضربا زيدا أيدهما وبصاعدهما ضربا
مبرحاه وجماعا على سائر يديه ورباعه وأراد أن يجه ونخوفاه بالقتل فذهب قله بسبب ذلك فهل اذا ثبت
ذهاب قله بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليهما * (الجواب) * نعم كما في غالب متون المذهب ان في العقل
الدية * (سئل) * فيما اذا اجتمع زيد وعمرو وبكر مع جماعة عند بئر ماء ونزح كل منهم من مائها المنث
ثم وقع الدلو في البئر فنزل زيد لانجراجه منها بعدما أمر عمرو وبكر اربطه بحبل وانزله فيها فانزله بحبل
مسكابه فلما وصل حصل له غشي فنزل عمرو ليخرجه فحصل له كما حصل لزيد فنزل بكر وانجرحهما فخرج
البئر فبات زيد بقضاء الله وقدره بدون تعد ولا تقصير ولا صنع من عمرو وبكر فقام ورثة زيد يطالبون عمرو
وبكر ابدية بدون وجه شرعي فهل لا تلزمهم ابدية * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا تلزمهم ابدية
* (سئل) * فيما اذا كان زيد وعمرو وماشين في طريق ومع زيد بندقية مجرية حامل لها فوقع
مشحاصها على خزانة البحر كتمه وفعله ونجحت رصاصتها فاصابت عمرو فخرجه ثم برئ من ذلك المجرح
وبعد أيام تعرض مدة بداء أصابه ومات منه عن ورثة برعمون أن زيد يلزمه دية أو قصاص في ذلك فهل
لا يلزمه شيء * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا يلزمه شيء والله سبحانه أعلم * (سئل) *
في طبيب ذمي غير جاهل طابت منه امرأة مريضة دواء لها فأعطاهادواء فشر به بنفسها في بيتها فزعم
ابنها أنه ازداد مرضها بالدواء المذكور وأن الطبيب يلزمه ديتها اذا ماتت من المرض المرقوم فهل لا يلزمه
شيء ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم والسألة في الخيرية من الجنائيات * (سئل) * فيما اذا
كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسعي بهم إلى المحكام وتوعدوا رجلين بالقتل
ثم دخلوا عليهم وضربوهما بالسيف وجرحهما كل منهن جرحا مهلكا ماتا به ونهبوا اموالهما ما ظلما
وعداوانا فلزمهم * (الجواب) * يلزمهم القصاص بعد الثبوت عليهم بالوجه الشرعي ورد ما أخذوه
ان كان قائما أو قيمته ان كان فيما هالكه - د الثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه أعلم أقول في
الجوهره اذا جرحه جراحة لا يعيش معها وجرحه آخر اخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجرحا حنان
على التعاقب فلو معافاهما قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر واحدة
فكلهما قاتلان لان المرء قديموت بواحدة ويسلم من الكثير وفي انقصة تاني عن الخاتمة ولو قتل رجلا
أحدهما بعصا والاخر بمسدس بعد الاقصاص وعليهما الدية من اصابة وفي حاشية السيد محمد بن السعد
الازهرى على شرح من لا يسكن ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتخ منها وغير المتخ يقتص
من الجميع لمعذر الوقوف على المتخ وغيره كما في فتاوى أبي السعود مفتي الروم وأما اذا وقف على المتخ
وغيره ولا يكون الا قبيل موته فاقصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية اه
كذا في رد المحتار فاحفظ هذه الفوائد الفرائد * (سئل) * في جماعة في بلدة كذا ادأبهم واجتماعهم على
ضرب المسلمين والسعي بالفساد في الارض بين الموحدين وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق واذا
المسلمين وتقرعهم أموالا للباسية بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي للحاكم قتلهم
* (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في البرازية والزيلجي وغيرهما والله سبحانه أعلم * (سئل) *
فيم شهر سلاحا على مسلم خارج المصر فضربه المشهور عليه بسلاح حال كونه شاهرا فقتله ولم يمكن دفعه
الا به فهل اذا ثبت ذلك شرعا لاشي بقتله * (الجواب) * اذا لم يمكن دفعه الا بقتله والحالة هذه
فلا شيء عليه بعد ما ذكر بالوجه الشرعي لانه من باب دفع المائل أقول التقييد بخارج المعرقيد اتفاقا
والمسألة مفصلة في متن التنوير قبيل باب القود فيما دون النفس * (سئل) * في قتل وجد بقرب

مطلبه
ضرباه حتى ذهب عقله تلزمهما
الدية

مطلبه
أمر رجلين أن ينزلاه إلى البئر
فأت لا يلزمهما شيء

مطلبه
برئ من المجرح ثم مرض بداء
أصابه ومات منه

مطلبه
في طبيب دفع لامرأة ذراعا فزاد
مرضها الخ

مطلبه
قتل جماعة رجلين بالسيف
مطلبه
جرحه جراحة مهلكة
لا يعيش معها وجرحه آخر
أخرى فالقاتل الاول

مطلبه
ضربه أحدهما بعصا والاخر
بسيف لا يجب القصاص

مطلبه
يجوز قتل من يؤذى المسلمين
مطلبه
شهر عليه سلاحا ولم يمكن
دفعه الا بقتله لاشي بقتله

قريبة يجمع من أهلها الصوت فيه وبه أنزجرح ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل عدا على أهلها فما الحكم الشرعي في ذلك. * (الجواب) * حيث وجد في مكان غير مملوك لا حد قريب لقريبة بحيث يسمعون صوته وادعى وليه القتل على أهلها ولا يثبت له وبالقتل أثر القتل خلف خمسون رجلا منهم مختارهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

* (فصل في جنابة البهائم والمجنابة عليها) *

* (سئل) فيما إذا وضع زيد سم فارغ مخلوطا بدبس وماء في وعاء في محن الدار لاجل هلاك الذباب فأخذت بنت قاهرة الوعاء المزبور ووضعت به بالقرب من حصان لزيد فشرب منه ومات فقام زيد يكلف أم القاهرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك. * (الجواب) * نعم ليس له ذلك. * (سئل) فيما إذا كان لامرأة بغلة مربوطة في دارها فأفغلت بنفسها ولم يمكنها ردها وزكفت في الطريق فأصاب امرأة نصرانية فوقع على جنبها وتعرضت من ذلك وتريد من صاحبة البغلة مداواتها فهل ليس لها ذلك. * (الجواب) * نعم أفغلت دابة بنفسها وأصاب مالاً وأدميا نهارا وأوليا لا ضمان في الكل أقوله عليه الصلاة والسلام العجاء جبار أي المنفلة هدر شرح التنوير للعلائي من باب جنابة البهيمة والمجنابة عليها. * (سئل) فيما إذا قاذر زيد دابته ليسقيها من بركة ماء في البادية فجاءه عمر وغرسه ليسقيها أيضا من البركة مع دابة زيد فقال له زيد أبعده فوسل عن دابتي فلم يقبل أمره وقادها بحجب دابة زيد وصدمتها حال قوده لها وأدخلتها بصدمتها في ماء البركة فخطت فيه ثم خرجت وقد ورم بطنها ومات بسبب ذلك فهل يضمن عمرو قيمة دابة زيد بعد ثبوت ما ذكر عليه. * (الجواب) * نعم قال في التنوير ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو برجلها أو رأسها أو كدمت بفمها أو خطت بيدها أو صدمت ثم قال وضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب. * (سئل) في راكب فرس ضربت برجلها وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة ترزعم ورثتها أن الراكب يضمن فهل لا ضمان عليه. * (الجواب) * نعم وإن نفعت برجلها أو ذنبها وهي تسير لا يكون ضامنا خاتمة من جنابة البهائم ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة بيدها أو رأسها أو كدمت أو خطت وإن نفعت برجلها أو ذنبها لم يضمن وإن أوقعتها أو أخذت بفمها الرجل والذنب أيضا خلاصة من الفصل الرابع في الجنابة على غير بني آدم ولو كانت الدابة سائرة وصاحبها معها قائد أو سائق أو راكب يكون ضامنا جاعل ما جرت الالفة بالرجل أو الذنب بتأخر خاتمة من السابع عشر. * (سئل) فيما إذا ربط زيد حصانه في موضع له ولاية ربطه فيه فانفقت بنفسه وعض حصان رجل آخر وقتله فهل لا ضمان على زيد. * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية والتنوير وغيرهما وهي راجعة إلى أن جرح العجاء جبارا بربطه في سارية فجاء آخر بحماره وربطه فعض أحدهما الآخر ومات في موضع له ولاية الربط لا يضمن والا ضمن برزاية من الرابع في الجنابة على غير بني آدم. * (سئل) فيما إذا ربط زيد دابته في موضع له ولاية ربطها فيه فجاءه رجل ونحسها بعود فنفخته برجلها فقتلته وله ورثة ترزعم أن لهم أخذ الدابة أو تضمن صاحبها فهل حيث الحال ما ذكر لا يتعلق بالدابة ولا بصاحبها ضمان. * (الجواب) * نعم. * (سئل) فيما إذا كان لزيد ثور ربطه في محل له ولاية ربطه فحبل رجل بباطله لينزله على بقرته فومئى الثور على رجله فكسرها فهل لا ضمان على صاحبه. * (الجواب) * نعم. * (سئل) فيما إذا كان لرجل ثور من عادته النطع فتقدم زيد إليه وقال له إن ثورك لنطوح فأربطه ونهاه عن إرساله فلم ينته وسيره إلى المرحى مع دواب

مطلب في القسامة

مطلب

وضع سم فارغ في وعاء فأخذته

بنت ووضعت عند حصانه

فشرب منه ومات

مطلب

انفقت دابة بنفسها فأصاب

شقة آفه وهدر

مطلب

يضمن القائد ما صدمته

الدابة

مطلب

نفقت الدابة برجلها أو ذنبها

الح

مطلب

انفقت حصانه وعض حصان

آخر لا ضمن

مطلب

ربط جاره فجاءه آخر وربط جاره

وعض أحدهما الآخر

مطلب

إذا نحس الدابة فنفتحه

برجلها فقتلته لا يضمن صاحبها

القرية فنطخ بقرة زيد وعطاه او ماتت من ذلك فهل يضمن الرجل قيمتها * (الجواب) نعم يضمن
الرجل قيمتها حيث اشهد عليه كما ذكر كذا في البرازية تغلقا عن التنية في الجنبات ونصه في مسألة نطخ
الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال ومثله في الخيرية * (سئل) فيما اذا كان لرجل كلب
عقور يؤذي من يمر به وتقدم الى الرجل جماعة واشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنعه
ولم يربطه في زمان يقدر فيه على ذلك حتى عض صبياً وتعل ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه
الضمان * (الجواب) نعم والمسألة في النخ عن الزيلعي وغيره قال الزيلعي لو كان لرجل كلب
عقور يؤذي من يمر به فلامل البلدان يقتلوه وان اتلف شيئاً يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم
اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء له كالحائط المائل اه قلت وفي شرح من لا يخسر والله كلباً كل عنب
الكروم فاشهد فيه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم
كالحائط والثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ اه فيمكن حل المتلف في كلام الزيلعي على
الا دمي فيحصل التوفيق بين كلام الزيلعي وكلام من لا يخسر والله تعالى اهل من من باب جنسية
البهيمة اقول كانه فهم من كلام من لا يخسر والله لا يضمن المال في الكلب العقور وهذا غير مراد واقام معنى
كلامه ان ما يخاف منه تلف الا دمي فالاشهاد فيه موجب للضمان اذا أعقبه تلف نفس او مال
يختلف ما يخاف منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا يفيد فيه الاشهاد بدليل تشبيهه بالحائط المائل
فان الاشهاد فيه موجب للضمان النفس والمال وقد مرّح بذلك في القنية حيث قال له كلباً كل عنب
الكروم فاشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه فيما يخاف تلف
بني آدم كالحائط المائل ونطخ الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس والاموال تبعاً لها اذا لم يحفظ ولم يهدم
اه فلا مخالفة بين كلامي الزيلعي ومن لا يخسر ولا ن كلام الزيلعي في الكلب العقور الذي يخاف منه
تلف الا دمي فالاشهاد فيه مفيد موجب للضمان في النفس والمال وكلام من لا يخسر وفي كلب العنب
الذي يخاف منه تلف المال فقط فقلت وهذا كله مخالف لما ذكره العلائي في آداب القود فيما دون
النفس من القاضي بديع ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط المائل لا في الحيوان اه لكن افتى في الخيرية
بالضمان بعد الاشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور نطوح مستند المائي البرازية عن القنية في نطخ
الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال قال وفي المسألة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اه
هذا ما حرقته في رد المحتار على الدر المختار * (سئل) في ثور انفلت نهاراً بنفسه من دار صاحبه في
غيبته بلا صنعه فدخل بيت رجل وأكل له حنطة وشعر اهل لا ضمان على صاحبه * (الجواب) نعم
ذابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلاً ونهاراً أفسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى
الظالمين برازية تغلقا عن مجاميع وفي العيون غنم دخلت بستاناً فأفسدته وصاحبها معها يسونها ضمن
ما أفسدته وان لم يسقها لا ضمان عليه وكذا الثور والمجاريه من الفصل ٣٢ وأجاب قارئ الهداية
اذا كانت المواشي ترعى فأتلفت شيئاً من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه
للحديث جرح العجاء جبار والله تعالى اعلم * (سئل) في جمال معه عدة جمال محلات ساقفها في طريق
عام أحد طرفيه سفح جبل والآخر وادع حتى فجاءه زيد بجملته الجهل من طرف السفح وساقفه على هذا جمال
الجمال ونهاه الجمال مراراً فلم ينته فصدم جملته وأوقعه في الوادي بسبب سوءه فهلك الجمل
المذكور فهل يلزم السائق قيمة الجمل بعد الثبوت بالوجه الشرعي * (الجواب) نعم كما في التنوير
* (سئل) فيما اذا دفع زيدا كدبسه لراع أجير مشترك ليرعاه ويشهده بالحفظ بأجر معلوم فدفعه
الراعي الى عمرو بدون اذن زيد مال كنه ولا وجه شرعي وفارقه ثم بعد مدة نحو شهر رده مفقود العين فهل

مطلب
أشهد عليه أن ثورك نطوح
فاربطة فلم يفعل فنطخ بقرة
يضمن

مطلب
اذا اشهد على صاحب الكلب
العقور قبل الاتلاف يضمن

مطلب
له كلب يأكل منب الكروم
لا يضمن وان اشهد عليه

مطلب
ما يخاف منه تلف الا دمي
فلا اشهاد فيه مفيد

مطلب
انفلت ثوره فأكل حنطة رجل
لا ضمان عليه

يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه * (الجواب) * نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة
بربيع القيمة كما في الدر المختار للعلائي * (سئل) * في ثور مشترك نصفين بين زيد وأيتام ولهم وصى عليهم
طالب وصيهم الثور من زيد ليسكون عنده في نوبة الايتام فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله
هذ زيد ويريد الوصي تضمينه نصف قيمته وترصه عند زيد وفي ذلك مصلحة للايتام فهل للوصي ذلك
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل ضربه الراعي بعصا عمد على رجله فكسرها فهل يضمن
لصاحبه قيمته * (الجواب) * نعم والمسألة في التارخانية أقول قال في الدر المختار والتقييد بالعين أى
في قول المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار
وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أى لو غير ما كقول
وان ما كولا خير كما في الميتين لكن في الميوان ان امسكه لا يضمنه شيئا عند أبي حنيفة وعليه الفتوى
وعرضها مكفطها اه وحاصله انه لا فرق بين الما كولا وغيره ففي غير الما كولا لو قطع احدى قوائمه
ضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه كما في الهداية وأما الما كولا فانه ينفع به للاكل بعد
قطع قوائمه فيخبر ما كولا بن تركه على القاطع وتضمينه قيمته وبين امساكه وتضمينه النقصان قال
في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنه لوشاء أخبذه ولا شيء له والاوّل اصح اه
وعليه المثلثون والشروح أيضا وبه يبقى كما في جامع الفصولين فيترجى على الرواية الثانية وهي ما ذكره
المصنف عن الميوان * (سئل) * فيما اذا كان لزيد رجل اعتاد العوض فمقدم الى صاحبه رجل
وقال ان جلك بهذه العضة فاربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولا يمنعه في زمان يقدر فيه على ذلك فسيره الى
المرعى فركب على رجل الرجل وعضه ومات من ذلك ويريد الرجل الا ان تضمين زيد قيمته بعد ثبوت ما ذكر
شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في جنائيات الخيرية بنقولها * (سئل) *
في رجل ضرب حمار آخر عمد بالحجر على اذنه فهلك لساعته ويريد صاحبه تضمين لضارب قيمته بعد
ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو ذبح حمار غيره لیس له ان يضمنه النقصان
ولا كنه يضمنه القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له ان يمسكه ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل
القيمة ولا يمسك المذبح عمدا يضمنه من جنائيات الدواب * (سئل) * في رعاة غنم قادوا قريسان
نحار زيد انما تم بحقلته فرعته وأتلفته فهل يلزم الرعاة قيمة ماتلف * (الجواب) * حيث قادوا
قريسان نحار زيد بحيث لوشاء تنوات منه يلزمهم ذلك قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى
العتابى اذا قادوا قريسان الزرع بحيث لوشاء تنوات من الزرع ضمن اه ومثله في الفصولين

* (كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يتضرره الجيران ونحو ذلك) *

* (سئل) * فيما اذا كان بيد زيد حمام جار في تواجره من مالكه فانقضت مدة اجارته وانقض
حائط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تمدن احد ولا صنع فقام الى الصغير يكف زيدا دفع
دية الصغير زعيما ان زيد قال لما لك الحمام ان وقع صقطة في الحمام بسبب الحماط يكن ضمانه على
فهل لا ضمان على زيد في ذلك * (الجواب) * نعم اراد احد هما قتل جارا مشترك وأبى الآخر
فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما يهدم لك من بيتك وخمى ثم نقض الجدار باذن النزيل فانهدم
من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا ترضخت لك ما هلك من مالك
لا يلزمه شيء خائبة من الحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح ايضا الجعالة اليك كقول عنه ولا يجوز الالة
المكفول له وبه مطلقا * (سئل) * في حائط لرجل فاصل بين داره ودار جاريه في وقف تحت نظارة

مطلب
في عين الدابة ربع قيمة
الدابة

مطلب
انكسرت رجل الثور عند
الشريك بعد الطلب يضمن
قيمة حصه شريكه

مطلب
كسر الراعي رجل الجمل يضمن
قيمته

مطلب
يفرق بين الجنائية على الدابة
الما كولة وغير الما كولة

مطلب
له جمل اعتاد العوض فاشهد
عليه

مطلب
اراعى اذا قادها قريسان
الزرع يضمن

كتاب الحيطان وما يحدث
الرجل في الطريق وما يتضرر
به الجيران

مطلب
ان وقع الحماط يكن ضمانه على
لا يضمن

زيد مال الى دار الوقف وطلب الناظر من الرجل نقضه لذي بدنه شرعيه فلم يقضه في مدة بقدر على نقضه
 فيها حتى سقط على دار الوقف وأتلف منها مشرفه ورفوقا وبعض درج فهل يضمن ما تلف بعد ثبوت
 الطاب والاشهاد عليه بذلك * (الجواب) * حيث طلب منه الناظر نقضه فلم يقضه في مدة يتمكن
 نقضه فيها وأشهد عليه بذلك يضمن ما تلف لانه صار متعذرا والمسألة مشهورة في المتون من الحائط المائل
 في الجنبايات أقول قال الزيلعي الشرط طلب النقص منه دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن
 من اثباته عند جوده او جودها قلته فممكن من باب الاحتياط لاعلى سبيل الشرط اهـ ومثله
 في الدرر والعيانية وغيرهما وقال في العنانية يشترط أن يكون الطلب من صاحب حق كواحد من العامة
 مسلما كان أو ذميا صديقا أو امرأة ابن مال الى طريقهم وواحد من اصحاب السكة الخاصة ان مال
 اليها وصاحب الدار أو سكانها ان مال اليها اهـ وفي جامع الفصولين والاشهاد انما يصح ممن يضره
 وقوعه لا ممن لا يضره حتى لو مال الى دار رجل قرب الدار هو يضره بوقوعه فيصح الاشهاد منه لا من
 غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصح من كل أحد اهـ وفيه أيضا ويصح من المالك والساحك
 باجارة أو عارية لعود الضرر اليه اهـ * (سئل) * في دار جارية في ملك زيد وفي تاجر عمرو من زيد
 مدة معلومة باجرة مقبوضة سيد زيد وفي أثناء المدة مالت طبله علوية في الدار لجهة ساحتها وطلب عمرو
 من زيد تعميها ونقضها فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها حتى سقطت على زوجة عمر وقتلتها بعد
 ما أخبر بميلها واطالده بنقضها فلم يقضها فهل يضمن دية الزوجة عاقلة زيد * (الجواب) * حيث
 مال الحائط وهو الطبل المذكورة الى الدار المزبورة وطلب عمرو والمستجير زيد مالها بنقضها وتعميها
 وأشهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينفذها في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلف نفسها في زوجة عمرو
 المستاجر ضمن عاقلة زيد دية الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل كما مرّح بذلك في التنوير
 والمقتضى والهداية وغيرها * (سئل) * في حائط مشترك بين زيد وعمر وفاصل بين داريهما الخال الى
 جهة دار زيد فتقدم الى عمرو وأشهد عليه ليرفعه على أن يكون التعمي عليه ما بحسب الملك المشترك بينهما
 نصفين فلم يرض عمرو بذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف زيد حائطا وبيتا ومرتقا وهو مقران الحائط مشترك
 بينهما وأنه كان مخوفا وأنه لم يرفع مع امكان رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التلف
 * (الجواب) * نعم وفي فتاوى قاضيان قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لا أحدهما ليه حولة
 مال الى أحدهما فتقدم اليه الذي له الحولة ليرفعه وأشهد عليه ولم يرفعه حتى انهدم وأضر بصاحب الدار
 فان أقران الحائط بينهما وأنه كان مخوفا وأنه تقدم اليه وأنه لم يرفع به فاذا أفسد شيئا بسقوطه بعد
 امكان رفعه بعد الاشهاد ضمن قيمته عمادية في الحائط المشترك * (سئل) * في رجل حفر بئرا
 في طريق العامة في قرية بدون اذن الامام وتركها وأمره أهل الهلة بطمها فلم يفعل حتى تردى فيها رجل
 وتلف فهل يضمن قيمته لمالكه في ماله بالوجه الشرعي * (الجواب) * حيث حفر البئر المذكورة
 في طريق العامة المزبور بدون اذن الامام يضمن قيمته لمالكه والله تعالى اعلم قال في الدر المختار
 من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تدى العاقلة لو حفر بئرا في طريق أو وضع حجرا أو ترابا أو طينا ملتقى
 فتلف به انسان لانه سبب فان تلف به أي بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم يأذن الامام
 فان أذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر طريق جوعا أو عطشا أو غمها لا ضمان به يبقى خلاصة بخلاف
 لعمد اهـ احتفر بئرا في طريق مكة أو غيره من الفياض غير ممزلة الناس فوقع انسان لا يضمن بخلاف
 الامصار وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المفاوز والصحارى لانه
 لا يمكن العدول عنه في الامصار غايبا دون الصحارى كما في شرح الزايدى على القدوري في اواسط

مطلب
 سقط الحائط بعد الطلب
 والاشهاد يضمن

مطلب
 الاشهاد في الحائط المائل
 غير شرط بل الشرط الطلب

مطلب
 طلب المستاجر من المؤجر نقض
 الطبل المائلة وأشهد عليه
 فلم يفعل حتى سقطت على
 زوجته ضمن عاقلة المؤجر
 الدية

مطلب
 أشهد على شريكه في الحائط
 المشترك فلم يرض حتى سقط
 يضمن بحصته

مطلب
 حفر بئرا في طريق العامة
 فتردى فيها رجل ضمنه
 في ماله

مطلب
 المراد بالطريق الطريق
 في الامصار دون الفياض

الذي يات رش الماء على طريق فغطت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي انما يضمن اذا رش كل الطريق أمر الاجير أو السقاء بالرش فخرش ففساه دكان الآخر ضمن الآخر دون الراش والمحارس اذا رش ضمن كنهما كان منية المفتي من مسائل الطريق ومسألة رش الماء في الطريق في العمادية من فصل ٣٣ في انواع المصنوعات بأحسن وجه * (سئل) * في سكة غير نافذة فيها بيوت الجماعة معلومين فهدم أحد الجماعة وأجرى ميزاباً سطحه وسبأته الى السكة المزبورة بدون اذن من بقية الجماعة فهل ليس له ذلك الا باذنهم جميعاً * (الجواب) * نعم انبرج الى طريق العمادة كنيفاً أو ميزاباً أو حوضاً أو دكاناً جازاً لم يضر بالعمادة ولكل واحد من أهل الخصومة منعه ومطالبته بتقضه بعده هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان بنى للمسلمين كسجده ونحوه لا وان كان يضر بالعمادة لا يجوز احداثه والقعود في الطريق لبيع وشراء على هذا وفي غير النافذة لا يتصرف فيه أحد باحداث ما ذكره مطلقاً اضر بهم أو لا الا باذنهم أي باذن اهله لان الطرق التي ليست بنافذة مملوكة لاهلها فهم شركاء ولهذا يستحقون بها الشفعة والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن الكل اضر بهم أو لم يضر بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به ما لم يضر بأحد من باب ما يحدث الرجل في الطريق وفي نوادر ابن رستم للوالي أن يعطى من طريق الحماة أحد البيوت عليه اذا كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر ليس له ذلك وليس هذا الا للخليفة قالوا والسلطان أن يجعل ملك الرجل طريقاً عند الحاجة خافية من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة * (سئل) * في سكة غير نافذة فيها دور وجماعة ذميين يريد أحدهم أن يحدث في وسط السكة بناء ويقسم حصه منها بدون اذن من البقية ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخفف الزحام عمادية في ٣٤ وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط بترابية من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادر هشام عن محمد السبك التي ليس لها منفذ ليس لاحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئراً لصب الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم أن يمروا ويحلبوا عمادية من الفصل المذكور * (سئل) * في رفاق غير نافذة دور وجماعة فقرفيه واحد منهم بئراً بالوعة ينزل فيه أنجاس داره وذلك بدون اذن من بقية أهل الرقاق ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من ذلك * (الجواب) * نعم سكة غير نافذة أحدث رجل آخر فيها شيئاً لا يملكه الا باذن كل أهل السكة الاعلى والاسفل وما يصنع في السكك من الكنف والميازيب ان حديثة لكل أحد أن يهدمه وان قدعته تركت وقال محمد في الحديثة ان لم يضر أحد لم يهدمه بترابية من المحيطان وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف باحداث مطلقاً اضر بهم أو لا الا باذنهم لانه كالمملك الخاص بهم شرح التنوير للعلائي من باب ما يحدث الرجل في الطريق أقول قوله الا باذنهم مخالف لما يقمهم مما مر آتفا عن العمادية من قوله وان اجتمعوا كلهم على ذلك لا يمكن ما هنا هو المذكور في التتوين والشرح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة الشيخ عبد الله الكرمي بن محمد الدين القطبي الحنفى رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة بميزاب خارج عن جدران في بئر غير نافذ يضر بالمارة بالطرشة بالقذور والنجاسة وله أيضاً مارة بين الجدران وهي ضارة بأساس الجدران فهل للحاكم الشرعي منعه من ذلك أم لا اجاب ان كان الضرر ينافي ما منعه القاضي من ذلك والا لا والله تعالى أعلم فتاوى السكندروني من كتاب الموات والطرق دار في سكة غير نافذة أراد صاحبها أن يحفر بئراً بالوعة على بابها خارج داره فلمهم أن يمنعوه فأتى غطي رأسها وكسها وجعل طريق

مطلب
في رش الماء في الطريق
مطلب
ليس له اجراء الميزاب والسيالة الى السكة
مطلب
لوالى أن يعطى اجدام من الطريق ليني عليه ان لم يضر أحد
مطلب
ليس لهم قسمة سكة غير نافذة ولا بيعها ولا ادخالها في دورهم
مطلب
ليس لاحد من يحفر فيها بئراً ولو اجتمعوا كلهم
مطلب
ليس له حفر بالوعة في سكة غير نافذة
مطلب
الكنف والميازيب ان حديثة هدمت والا تركت
مطلب
لا يجوز الاحداث في سكة غير نافذة وان لم يضر الا باذنهم
مطلب
يمنع من اخراج الميزاب الى بئر غير نافذ
مطلب
ليس له حفر بئراً بالوعة على باب داره

الوصول اليها من الداخل فلهما أن يمنعه لآن الحفر سبب الانهيار وهو سبب الوصول فلهما منه عن ذلك
 جواهر الفتاوى من القسمة من الباب الرابع طريق غير نافذ كان لاصحاب الطريق أن يضعوا فيه
 الخشب وأن يرطوا فيه الدواب وأن يتوضؤوا فيه وأن عطف انسان بالوضوء والخشب لا يضمن واضع
 الخشب وأن حفر فيها بئرا أو بني فيها بناء فعطف انسان بذلك يضمن ويؤاخذ بأن يطعم البئر خالية من
 فصل فيما يجوز لاحد الشرى يمكن أن يعمل في المشترك * (سئل) * في دخلة غير نافذة مشتملة على
 عدة دور وضع واحد من ارباب الدخلة أو صاخ داره لصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون
 اذن منه ولا من بنية أهله أو تضرر صاحب الجدار بذلك ضررا ينافي فهل يؤمر بالوضع بازائه * (الجواب) *
 نعم كما مر عن شرح التنوير ومثله في المتون والشروح أقول هذا اذا وضع ما ذكر لصيق جدار الجار
 أما لو وضع ذلك لصيق جداره بلا ضرر افره في مدة يسيرة على جارى المادة فانه لا يمنع بدليل ما قدمه
 آتفان الخانية وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طينا في طريق غير نافذ فلوترك من الطريق قدر
 المرور ويتخذ في الاحابن مرة ويرفعه سرعا فله ذلك ولكل امساك الدواب على باب داره لان السكة
 التي لا تنفذ كدار مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لا أن يبنى فيها وامساك الدواب
 في بلادنا من السكنى اه وفي التبرخانية ان فعل في غير النافذة ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصه
 نفسه ويضمن حصه شركائه وان من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئا اه ومثله
 في الكفاية شرح الهداية وبه علم أن ما مر من أنه يضمن بما يحدثه معناه ضمن ما عدا حصته فان السكة
 الغير النافذة لما كانت مشتركة بينه وبين بنية أهلها كان باحداه فيها بئرا أو نحوها شاغلا للملكه
 وذلك غيره فيضمن ما تلف بها بقدر حصه شركائه تأمل والله تعالى اعلم * (سئل) * في دخلة
 غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معذلاتها اتهامات والاسباح
 من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض البقية في التصرفات بالساحة
 المزبورة بدون وجه شرعى فهل حيث الحال ما ذكر يبقى القديم على قدمه ويمنع من معارضة الجماعة في
 ذلك * (الجواب) * نعم ثم الاصل أن ما كان على طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل حديثا وكان
 للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل قديما حتى لا يكون لاحد رفعه كذا في الذخيرة
 توحيدى على النقاية وفي مسائلنا في سكة غير نافذة وعلم انها قديمة قبلنا ولى أنه لا يجوز لاحد رفع ذلك
 والله تعالى اعلم * (سئل) * في رجل بني في داره طبقة وقاعة ملاصقتين للقاعة وطبقة من جملة
 مساكن داره مرفوعة فسبب ذلك قريتين وشبا كاللضوء قديمين للقاعة والهيئة المرفوعة ومنع
 الضوء عنها بالكلية وركب يجسر بن على حائط القاعة الخاص بها وحصل بذلك ضرر على الوقف
 وطلب ناظر الوقف رفع ما سببه القريتين والشبا ورفع الجسر بن دفعا للضرر عن الوقف فهل يجب
 الناظر الى ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * نعم وهذا اعنى سد الضوء بالكلية من الضرر
 البين والقوى على منعه كما في البحر والتنوير وحواشي الاشياء للسيد المحمدي تافلا عن شرح الوهابية لابن
 الشحنة ونقله العلامة البرقي في حواشي الاشياء قائلا في ذلك والفتوى عليه وكذا في كثير من معتمرات
 مذهب الامام النعمان استكنه الله فسيح الجنان تمتعنا بالروح والريحان أقول قد منافي متفرقات القضاء
 قبيل كتاب الشهادات نزل عباراتهم في ذلك فراجعها * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مربع في داره
 وله طاقات للضوء في حائطه تسمى بالقمارى يأتي اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان وبحار في داره
 مربع أيضا أسفل من الاول وسطحه أسفل من القمارى يريد الجار أن يبنى على مربعه المزبور طبقة
 مسقفة يسقف فوق القمارى بحيث يكتسب من الحائط والقمارى داخلين فيها وينسب بسبب ذلك

مطلب
 لاصحاب طريق غير نافذ
 أن يضعوا فيه الخشب

مطلب
 وضع أو صاخ داره لصيق جدار
 جاره يؤمر برفعه

مطلب
 اراد أن يتخذ طينا في طريق
 غير نافذ الخ

مطلب
 لكل من اصحاب الدخلة
 امساك الدواب على باب
 داره

مطلب
 اذا فعل ما ليس من جملة
 السكنى يضمن حصه شركائه

مطلب
 في ساحة الدخلة موضع معذ
 لائق الزبالة يبقى على قدمه

مطلب
 الاصل ان ما كان في سكة
 نافذة ويعرف حاله يجعل
 حديثا وللإمام رفعه

مطلب
 سد الضوء بالكلية من الضرر
 البين المقتضى بمنعه

مطلب
 ليس له سد قمارى الجار

الضوء المتروك بالكلية. وفي ذلك ضرر بين زديد ويريد منع الجمار عن ذلك فهل له منعه. **(الجواب)** * نعم فان سد الضوء بالكلية بان يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه كما اُفتي بذلك العلامة المفتي أبو الوفاء ودوالله سبحانه الموفق أقول قدمنا في متفرقات التضاء اذا كان له قريتان قد سد ضوء احداهما بالكلية مع امكان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والظاهر ان ضوء الباب لا يمتد لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والظاهر ان الشباك كالذياب والله تعالى أعلم **(سئل)** * فيما اذا بنى زديد في داره على حائطه الخاص به طبقة تحجاء طبقة مجاره وبينهما فاصل وبه ارضه جاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان طبقة شبا كمنع نصف اشراقه بسبب طبقة زيد والحال انه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجار فهل ليس للجار منعه. **(الجواب)** * نعم **(سئل)** * فيما اذا كان زديد حائوت قديم معد لحياكة عبي الصوف وبجائها المحائوت طاقة قديمة للضوء ولد او عمر وخلف الحائوت طليت محاذ للطاقة يريد هم وتعليته الى فوق الطاقة وفي ذلك ضرر بين زديد لان سد الضوء الطاقية بالكلية فهل ليس لهم وذلك. **(الجواب)** * نعم وتقلها ما تقدم **(سئل)** * في رجل بنى في داره قصر له شبايك مطلة على ساحة دار جاره التي هي محل قرار نسائه وجلسه وبنى سلمان حجر يصعد منه للقصر مشرفا على الساحة المذكورة ثم بنى طبله على طبله جاره لمنع الاشراق بدون اذن جاره ولا وجه شرعي ويريد الجمار تكليف الرجل رفع الطبله وسد الشبايك ومنعه من الصعود على ذلك فهل يسوغ للجار ذلك **(الجواب)** * نعم يسوغ له ذلك الا ان يبنى الرجل سائر في ملكه يمنع الاشراق وفي مجموعة شطا الله افسدى تقاضى حيطان المضمرات والساحة اذا كانت مجلس النساء والسكوة تشرف عليها يؤمر صاحبها بسدها وعليه الفتوى **(سئل)** * فيما اذا عمر زديد في داره قصر اجعل له شبايك يكلفه جاره سدها متعللا بانها تشرف على مشرفة في داره وعلى باب قصر فيها والحال ان المشرفة والقصر ليسا محل جلوس نسائه وقرارهن بل في الدار سفلى فيه صحنها وهو محل قرارهن وجلوسهن واعمالهن فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يجبر زديد على ذلك. **(الجواب)** * نعم أقول هذا ظاهر اذا كان القصر المذكور لا يجلس فيه النساء أصلا لمالوكان النساء يسكنن فيه في الصيف مثلا وفي الليل دون النهار فالظاهر انه من الضرر اليين تأمل **(سئل)** * فيما اذا كان لكل من جارين سطح يبيت في داره مساو لسطح الآخر وصار الاثنان أحدهما يصعد الى سطحه واذا صعد يقع بصره في دار جاره على حرمه ويريد الجمار منعه عن الصعود حتى يتخذ ستره فهل للجار ذلك. **(الجواب)** * نعم رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فأتخذ المشتري جاره حتى يتخذ حائطايده وبين الجمار والواو ليس له ذلك لان الانسان لا يخبر على البناء في ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بصره في دار الجمار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لم يكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنعه عن الصعود لانه كما يتضرره و يتضرر الآخر خاتبة من فصل ما يدخل في البيع بلاذ كرومته في البرازية من المحيطان من الشاني في الحائط وعمارته **(سئل)** * عن الذي اذا بنى دارا عالية بين دور المسلمين وجعل له طاقات وشبايك تشرف على جيرانه هل يمكن من ذلك. **(الجواب)** * أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعليته بناء اذا حصل ضرر لمجاره هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضى أبو يوسف في كتاب الخراج له ان يمنع أهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنون منعزلين عن المسلمين وهو الذي أفتى به انا كذا في فتاوى قارئ الهداية وفتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من احداث بيت بمجتمعون فيه كالكندسة اه **(سئل)** * في ذمى يريد فتح كوة في حائوته مشرفة على دار جاره الذمى وعلى عوراته وفي ذلك ضرر بين على الجار ويرى نعم

مطلبه
اذا اقل الضوء ولم يكن الضرر
بيننا لا يمنع

مطلبه
ليس له سد الضوء بالكلية

مطلبه
ليس له فتح شبايك تطل
على ساحة دار الجار ويرى
ببناء سائر

مطلبه
ليس له منعه من شبايك
تشرف على المشرفة والقصر
اذا لم يكونا محل قرار النساء

مطلبه
له منع جاره من الصعود الى
السطح حتى يتخذ ستره

مطلبه
يمنع الذمى من تعالیه البناء
اذا حصل ضرر لمجاره

مطلبه
يمنع من فتح كوة تشرف على
جاره وان كانت قديمة

مطلب
لا فرق بين القديم والحادث
حيث كان الضررين

مطلب
لما ان تبنى حائطاً ملاصقاً
لحائط الجار

مطلب
له ان يتخذ غرفة بجنب بيت
جاره الخ

مطلب
لا عبرة بزعمه انه يسد عنه
الريح والشمس

مطلب
تسد الكوة المشرفة على
موضع النساء بالافرق
بين الطريق الفاصل وغيره

مطلب
اذا كانت الشبايك تشرف
على الاسطحة ورأس درج
الجار لا يؤمر بسداها

مطلب
له تعلية سطحه وان سهل
المصعد الى سطح الجار

مطلب
لدان يبنى بيتاً في الجنيحة تجاه
شبايك المحوانيت

انها قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضررين * (الجواب) * نعم يمنع
من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضررين كتب الفقير احمد المفتي بدمشق الشام عفى
عنه وفي حاشية البحر من القضاء للشيخ خير الدين لا فرق بين القديم والحادث حيث كانت المعلية المضرة
الدين لوجودها فيها تأمل اه * (سئل) * فيما اذا كان لزيد طبقة في داره لها شباك قديم مشرف على
حوش هند واسطحة وتريد هند بناء حائط في الحوش ملاصق لمحائط الطبقة منتهياً الى حافة الشباك من
أسفله من غير ان تعتمد على حائط الطبقة ولا تسد شيئاً من الشباك أصلاً ويعارضه زيد في ذلك بدون
وجه شرعي فهل يمنع زيد من معارضتها * (الجواب) * نعم يبت له حائط مشترك بينهما وبين جاره اراد
جاره ان يتخذ غرفة بجنب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبنى معتمداً على جدار غيره بل
على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك برأية من الميطان من نوع فيمن يحدث عمارة تضرب صاحبها
* (سئل) * في رجل بني حائطاً فوق حائط قديم مخصص به في داره فقام جاره يعارضه في ذلك بدون
وجه شرعي متعللاً بأنه يستدعي ذلك منه الريح والشمس فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله
* (الجواب) * نعم كما في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخاتمة وأفتى بذلك الخبير الرملي والمرحوم العم
والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * في رجل يريد ان يبنى في داره قوس حجر ملاصقة بالجدار
جاره من غير ان يستند للجدار المذكور وان يضع على القوس جذوعاً يركب عليها طبقة تعلوها وجاره
يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي زاعماً انه يسد من داره الهواء القبلي فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك
ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد طبقة عالية في داره وللطابق
طاقات ففتح بخدائهن طاقاً أخرى فقام عمرو يعارضه ويكافئه سداً بلا وجه شرعي متعللاً بانها تشرف
على باب طبقة له في داره اذ صعد احد البهاو الحال ان ما تشرف الطاقه عليه ليس محل جلوس نساء
عمرو وقراره من وينصل بين الدارين دور كثيرة للناس فهل حيث كان الامر كما ذكره منع عمرو من معارضة زيد
وتسكيفه ما ذكر * (الجواب) * الفتوى على أن الكوة حيث كانت للخطر والموضع موضع النساء تسد
بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره كما في المضمرات وغيره فحيث كانت ليست كذلك يمنع عمرو من
معارضة زيد وتسكيفه ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * في رجل يريد ان يبنى في داره
طبقة على مر بعة الخاص به ويعارضه جاره متعللاً بأن أحد حيطان الطبقة اذا بنيت يقع تجاه شبايك
قصره وبينهما فاصل نحو ذراع ونصف فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد حيطانها يلزم منه سد بعض
الهوا والشمس عن داره فهل يمنع الجار عن معارضته ولا عبرة بتعلله * (الجواب) * نعم كما في الخاتمة
وغيرها * (سئل) * فيما اذا اشترت ذمية دار فيها قصر له شبايك قديمة مشرفة على اسطحة جماعة
يفصل بينها وبين الشبايك طريق عام فقام رجل يكافئها سد جميع الشبايك المزبورة متعللاً بأن
بعضها يشرف على اسطحة صاعدة على رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نساءه وقراره فهل
يمنع ازجل من تكليف الذمية ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل يريد ان يعلى سطح
مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك متعللاً بأن السطح بسبب التعلية يقرب من سطح بيت الجار
ويسهل الصعود الى سطح الجار والحال انه بعد التعلية المزبورة يبقى بين سطح المطبخ وسطح الجار أكثر من
قامتي رجل فهل له تعلية سطحه كما ذكره يمنع الجار من معارضته * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في جنيحة جارية في وقف بر ملاصقة لمحوانيت جارية في وقف أهلي ففتح ناظره شبايك للمحوانيت مطلية
على الجنيحة ويريد ناظره وقف الجنيحة ان يبنى بيتاً تجاه الشبايك يفصل بينهما فاصل وفي ذلك مصلحة
للموقف لكون غلة اليد فوق غلة الزرع والشجر والارض متصلة بيوت المصير يرغب الناس في استئجار

بيوتها وبارضه في ذلك ناظر الوقف الاهلي يدون وجه شرعي فهل يسوغ لنا طروقة المجتذبة ذلك ويمنع
 ناظر الوقف الاهلي من معارضة في ذلك * (الجواب) * نعم كافي الخاتمة والبرازية والله سبحانه
 وتعالى اعلم وان اراد قيم الوقف أن يبنى في الارض الموقوفة بيوتها يستعملها بالاجارة لا يكون له ذلك
 لان استعمال ارض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الارض مصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استئجار
 بيوتها ولا يكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخل كان للقيم أن يبنى فيها بيوتاً فيؤجرها لان الاستغلال
 بهذا الوجه يكون النفع للقراء كذا في الخاتمة بحر من الوقف * (سئل) * فيما اذا كان لزيد حائط
 محتمل به فاصل بين داره ودار جاره يريد زيد أن يفتح في اعلى الحائط المزورة كوة ليضع فيها قربة للضوء
 فوق قامة الرجل ولا يكشف على محل نساء أحد أصلاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في مسألة مشتركة بين زيد وعمر وفاصلة بين داريهما تهدمت ولا أحدهما بنات وضوء
 فتراد أن يبنيهما أو أني الآخر فهل يؤثر البناء معه * (الجواب) * ان كان اصل الطلبة المذكورة
 يحتمل القيمة بأن يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه سترة لا يحبر الا في على البناء وان كان اصل
 الطلبة المذكورة لا يحتمل القيمة يؤمر الا في بالبناء على قول أبي الليث فساد الزمان كافي قاضي خزان
 والله المستعان جدار بين رجائنا تهدم ولا أحدهما بنات وضوء فأراد صاحب العيال أن يبنيهما أو أني
 الآخر قال بعضهم لا يحبر الا في وقال القزعة أبو الليث في زماننا يحبر لانه لا بد أن يكون بينهما سترة
 قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن كان اصل المحذر يحتمل القيمة يمكن
 كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه سترة لا يحبر الا في على البناء وان كان اصل الحائط لا يحتمل القيمة على
 هذا الوجه يؤمر الا في بالبناء قاضي خزان ومثله في الفصول من فصل ٢٦ في مسائل المحيطان فأرجع
 اليه فان فيه فوائد غير أن هذا التفصيل لم يذكره غير قاضي خزان وهو غير جازم في بقية السؤال
 بذلك لانه في الغالب لا يكون أس الطلبة محتمل للقيمة * (سئل) * في دار مشتركة بين جماعة
 أقسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال أحدهم يبنى حائطاً خارجاً بينهما فاعل الاطلاع الباقي عليه
 في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولدفع اذنتهم عنه فهل يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهما ويخرج كل من النفقة
 بحصته بفعله القاضي المصلحة * (الجواب) * قال في العمادية من الفصل ٣٤ دار بين رجلين
 أو تسماًها وقال أحدهما يبنى حائطاً خارجاً بينهما فليس على الآخر جأشاً وان كان أحدهما يؤذي
 صاحبه ويطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل
 منهما من النفقة بحصته بفعله القاضي المصلحة اه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالصواب * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمر ومشارك بينهما وليس لأحد عليهما جفوع
 ويريد زيد أن يضع عليه جذوعاً فهل له ذلك وليس لشرىكم عمرو أن يمنع من ذلك ويقال له ضع أنت
 مثل ذلك * (الجواب) * نعم وان لم يكن لأحد منهما عليه حطب فأراد أن يضع عليه حطباً له ذلك
 وليس للآخر أن يمنع ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا حكى عن القاضي الإمام صاعد
 النيسابوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه حطب أراد أحدهما أن يزيد
 حطباً على حطب صاحبه أو أراد أن يتخذ عليه سترة أو يفتح كوة أو باباً حيث لا يكون له ذلك الا بأذن
 صاحبه وكان لصاحبه ولا ينع والفرق ان القياس أن لا يكون له ذلك الا بأذن صاحبه الا أن تركنا
 القياس لضرورة اننا لو منعناه عن وضع الحطب من غير إذن شرىكم ربما لا يأذن شرىكم في ذلك فتعطل
 عليه منفعة الحائط وهذه الضرورة منعدية في المسائل التي عددناها والله تعالى اعلم عمادية من المحيطان
 في ٣٥ * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمر ومشارك بينهما وليس لكل منهما عليه جذوع

مطلد
 له أن يبنى في ارض الوقف
 بيوتاً يستعملها ان كان النفع
 من الزرع

مطلد
 له أن يفتح في حائطه كوة
 للضوء فوق قامة الرجل

مطلد
 في حجبه الا في على السرة

مطلد
 يأمرهم القاضي ببناء حائط
 للسترة والنفقة على قدر
 الحصص

مطلد
 حائط مشترك بينهما لا أحدهما
 أن يضع عليه جذوعاً ويقال
 للآخر ضع أنت مثله

مطلد
 ليس له أن يتخذ سترة أو يفتح
 كوة على جدار لهما عليه
 حطب

ويريد زيد أن يبنى عليه طلبة بدون إذن من شريكه ولا رضى منه ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك
 * (الجواب) * نعم قال قاضيان جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد فى البناء عليه لا يكون له
 ذلك الا باذن الآخر اضر الشريك بذلك لم يضرب اه وفى البرازية جدار بين سماله معاطيه جولة
 واراد احدهما زيادة حمل لا يملكه الا باذن شريكه اه * (سئل) * فى حائط مشترك بين زيد وحمرو
 فاصل بين دارهم ما ولهما عليه خشب يريد زيد أن يفتح فى الحائط سكوات يضع فيها اخشابا رائدة على
 اخشاب جاره عروكل ذلك بلا إذن من حمرو فهل ليس لزيد ذلك الا باذن حمرو * (الجواب) * نعم
 ولو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخوان يزيد فى جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين
 القديم والحادث فصول عمادية فى ٢٥ وحذا القديم أن لا يحفظ الا قران وراه هذا الوقت كيف كان
 يجعل أقصى الوقت الذى يحفظه الناس حذا القديم وما ذكر فى حذا القديم فى غاية الحسن ولو اختلفا فاقام
 أحدهما البينة على القدم والآخر على انه محدث فيبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة فى هذا غير
 مقبولة خلاصة ومثله فى البرازية أقول قوله فلا تخوان يزيد فى جذوعه الخ الى أن يبلغ مقدار
 جذوع الآخر اما الزيادة على ذلك كما فى صورة السؤال فلا بد ليل ما تقدم فى السؤال السابق عن العمادية
 والبرازية وصرح بذلك فى الخاتمة كما نقله المؤلف عنها فى غير هذا المثل ونصه ولو كان الحائط بين دارى
 رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين هو المختار فان كان
 جذوع أحدهما أكثر فلا تخوان يزيد فى جذوعه حتى تكون قبل جذوع صاحبه قال رضى الله تعالى
 عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل ليس له أن يزيد خاتمة من باب فى دعوى الحائط
 والطريق * (سئل) * فيما اذا تعارضت بينة القدم والمحدث ولم يعمد على المحدث بينة على مدعاه
 وجد القدم وثبت القدم بالبينة الشرعية لدى قاض شرعى قضى بها فهل لا تسع بينة المحدث بعد ذلك
 * (الجواب) * اذا تعارضت بينة القدم والمحدث فى البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفى ترجيح
 البيئات للغة ادى عن اقية بينة المحدث أولى وذكر العلانى فى شرح الملتقى أن بينة القدم أولى فى البناء
 وبينة المحدث أولى فى السكينة اه قال فى المحامى الزاهدى له كيف فى طريق العاقبة فزعم غيره انه
 محدث وزعم صاحبه انه قديم واقاما البينة فالبينة بيعة من يدعى انه محدث لانها ثبتت ولاية التقص
 ثم رقم لا آخر القول فى هذا قول المدعى بانقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفى رسالة الحجج والبيئات
 ان الاصل فى ترجيح البينة على ما ذكر فى الاصول انما هو ~~سكوت~~ ونها مشبهة خلاف الظاهر اذ البينة انما
 شرعت لاثبات امر حادث واليمين لا تامة على ما كان اه فعلى هذا بينة المحدث تقدم وما فى البرازية
 والخلاصة من تقديم بينة القدم فذا فى البناء لان صدر عبارتهم فى البناء ويؤيد هذا ما فى شرح الملتقى
 وفى غير البناء بينة المحدث مقدمة لانها ثبتت امر حادث فاعلم وقد افنى الشيخ اسماعيل المفتى بدمشق
 الشام سابقا بتقديم بينة المحدث على بينة القدم وقال كما هو منقول المذهب وذلك فى حادثة الشرب من
 نهر مخصوص كما هو مسطور فى فتاواه من كتاب الشهادات فان قضى بأحدهما أو لا بطلت الاخرى لان
 الاولى ترجحت باتصال القضاء بها فلا يقضى بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان أحدهما منجس
 فتحرى وصلى بأحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر له الصلاة فيه لان الاول اتصل به حكم الشرع فلا
 يفتقر بوقوع التحريم فى الآخر كذا فى البحر من باب الاختلاف فى الشهادة عند قول الماتن ولو شهدا انه
 قتل زيد اليوم التحريم كذا الى أن قال فان قضى بأحدهما أو لا بطلت الاخرى ونقلها الحللى فى الباب
 المذكور ايضا عند قوله فروع وتعارض البيئات الخ والله تعالى اعلم أقول ذكر المؤلف مسألة بيعة المحدث
 والقدم فى كتاب الشهادات وفى كتاب الشرب ايضا وقدنا ما تحررنا فيها وأن المؤلف قسده الخلاف فيما

مطلبه

جدار عليه جذوع لماليس
 لاحدهما أن يبنى عليه شيئا
 الا باذن الآخر

مطلبه

جذوع أحدهما أكثر فلا تخ
 أن يزيد فى جذوعه الخ

مطلبه

فما اذا تعارضت بيعة المحدث
 والقدم

إذا لم يذكر أنهما كانا في السابق تاريخاً كما هو منصوص المتون والشروح * (سئل) * في
 حائط فاصل بين دار زيد ودار هند زيد عليه ثمان خشبات ولهذه عليه خشبة واحدة لا غير فهي الحائط
 واحتاج إلى العمارة فهل تكون العمارة على زيد وعلى هند موضع خشبتها * (الجواب) * نعم جدار
 بينهما لا أحد مما عليه عشرة جذوع وللأخر جذوع فلصاحب الجذوع موضع جذعه والحائط للأخر
 برزاقية من الثاني في الحائط وعمارته * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو ولزيد عليه
 خشبات بخمسة عشرة ومتمم على اتصال تربيع وليس له رعية سوى جذوع واحد واحتاج للتعمير
 وتشارفاه فلم يقضى به وعلى من يكون تعميره * (الجواب) * يقضى به زيد وعمرو موضع
 خشبته والحالة هذه والله تعالى أعلم ولو كان لا أحد مما عليه جذوع أو جذعان دون الثلاث
 وللأخر عليه ثلاثة جذوع أرا أكثر ذكر في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب ما دون
 الثلاث موضع جذوعه قال وهذا استحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر قال أبو يوسف
 القياس أن يكون الحائط بينهما مقسمين وبه كان أبو حنيفة يقول أولاً ثم رجعا إلى الاستحسن خاتمة
 من باب دعوى الحائط والطريق من كتاب الدعوى ومثله في فصول العمارة * (سئل) * في حائط
 معلوم متصل بدار زيد من الطرفين اتصال تربيع ولهذه عليه جذوع من غير اتصال فهل يكون
 صاحب الاتصال أولى ولا يرفع جذوع هند * (الجواب) * أن كان الاتصال في طرفي الحائط فصاحب
 الاتصال أولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لا أحد مما اتصال تربيع وللأخر جذوع فان كان الاتصال
 في طرفي الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عاقبة المشايخ وهكذا روي عن أبي يوسف
 في الأما إلى فقد رجح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع لأن للتربيع سبقاً على الاستعمال بوضع
 الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى لأنه لا يرفع جذوع الآخر عمادية * (سئل) * في حائط
 فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما زيد عليه جذوع في أعلاه وعمرو عليه جذوع في أسفله
 يريد زيد أن يسفل جذوعه ولا يضر بالحائط فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وإن أراد صاحب الأعلى
 أن يسفل جذوعه فإن لم يكن فيه ضرر بالحائط له ذلك والأفلا في الحياض حائط بينهما ليس
 لأحد مما عليه جذوع وللأخر عليه جذوع في أعلاه فان أراد أن يسفل له ذلك لأنه أقل ضرراً وإن أراد
 أن يرفع من الأسفل إلى الأعلى ليس له ذلك وإن كان له كل واحد جذوع فللأخر هو صاحب السفلى
 أن يرفعه بهذا صاحب الأعلى أن لم يضر بالحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن
 جدار بين رجلين لهما عليه حوالة وحولة أحدهما أسفل من حوالة الآخر وأراد هو أن يرفع حوالة
 ويضعها بأزاء حوالة صاحبه قال له ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت حوالة أحدهما في وسط الجدار
 وحوالة الآخر في أعلاه فأراد صاحب الأوسط أن يرفع حوالة في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفله
 إلى أعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الأعلى مضرة فله ذلك وإن كان يدخل عليه مضرة
 فليس له ذلك عمادية من المحيطان ومثله في الفصول وفي صلح الذوازل بعد ذكر ما مر أن صاحب
 الأوسط ليس له أن يرفعه لأنه أضر بالحائط أما لو أراد أن يسفل الجذوع من أعلى الحائط إلى أسفله
 لا بأس به ولو أراد أن يحولها من الأيمن إلى الأيسر ومن الأيسر إلى الأيمن ليس له ذلك خلاصة ومثله
 في العمادية والقوانين وغيرهما * (سئل) * في حائطين فاصلين بين دار زيد وعمرو ولهما
 على أحد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل بينهما زيد اتصال تربيع من جانب دار زيد واتصال
 ملازقة من جانب دار عمرو وعليه خشبة واحدة للعمرو ويريد عمرو أن يركب على الأول بركوب آخر
 لا يضر بالحائط وإن يركب على جميع الآخر بأخشاب بدون إذن من زيد ولا رضاه فهل ليس له ذلك

مطلب
 لا أحد مما على الحائط عشرة
 جذوع وللأخر جذوع الخ

مطلب
 صاحب اتصال التربيع
 أولى من صاحب الجذوع

مطلب
 له أن يسفل جذوعه أن لم
 يضر بالحائط

(الجواب) * نعم جدار بينهما لا أحدهما عليه عشرة جذوع وللاخر جذوع فصاحب الجذوع موضع جذعه والمحاط للآخر بزاوية وفيها أيضا جدار بينهما المما عليه جملة أراد أحدهما جدار محاط جمل عليه لا يملكه بلاذن شريكه اه وفيها أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفًا آخر وغرفة يمنع وكذلك إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك اه وان كان كلا الاتصالين اتصال تربيع أو اتصال مجاور فيقضى بينهما وان كان لا أحدهما تربيع وللاخر ملازقة يقضى لصاحب التربيع وان كان لا أحدهما تربيع وللاخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى ثم في اتصال التربيع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقامنا البدنة قضى لهما ولو أقام أحدهما البدنة قضى له خلاصة من الفصل الثالث ومثله في البرازية فان لم يكن المحاط متصلًا بينهما ولم يكن لهما عليه جذوع فانه يقضى به بينهما هكذا ذكر في الاصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من ينافيهما فيه وليس أحدهما أولى من الآخر فيقضى بينهما الخ عمادية أقول وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين فهو بينهما اه **(سئل) *** في جدار بين دارين رجلين مشترك بينهما وأكمل منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أسفل من جذوع الآخر فأراد هورفع جذوعه ووضعها بأزاء جذوع صاحبه فهل له ذلك وليس لصاحبه منعه **(الجواب) *** نعم كما في العمادية عن الذخيرة **(سئل) *** في حائط فاصل بين مكان جار في وقت بر وبين دار جارية في وقت آخر وهو متصل بجائطين آخرين للكان اتصال تربيع وعليه أيضا جملة للكان في وسطه وللدار المزبورة عليه جذوع في أعلاه وتنازع فيه كل من متولى الوقفين فلن يقضى به **(الجواب) *** يقضى به لمن كان له اتصال تربيع وعليه جملة في وسطه لائن له عليه جذوع في أعلاه ولا ترفع جذوع الاعلى كما في العمادية والحائنة والذخيرة وعارة الذخيرة مانعه ولو كان لا أحدهما اتصال تربيع وللاخر عليه جذوع فان كان الاتصال في طريق المحاط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالى فقدر رج صاحب الاتصال على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على المحاط يد استعمال لان الاستعمال بالتربيع سابق على الاستعمال بالجذوع لان التربيع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى بهذا الا انه لا يرفع جذوع الآخر اخصوصا وله عليه جملة في وسطه فقد نقل في العمادية مانعه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر على طبقة وتنازع في المحاط فانه لصاحب الاسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى اه والله سبحانه وتعالى أعلم **(سئل) *** فيما إذا كان زيد بيت يعلوه مشقة لعمر وينتفع بها عمرو من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشقة طبقة ويمنع عمر من الانتفاع بذلك بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس لزيد ذلك ويبقى القديم على قدمه **(الجواب) *** نعم **(سئل) *** فيما إذا كان زيد أمعبار تدلت أغصانها الى أرض عمرو وأضرت بها وطلب عمرو تحويلها فهل يؤثر زيد بتحويلها عن أرض عمرو وتغير بيع هو انه يجلس ان امكن والاصح على القطع ان أبي ذلك **(الجواب) *** نعم والمسألة في العمادية في ٤٣ ومثله في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللبائع أمعبار في ضيعة أخرى يحجب هذه الضيعة أغصانها متدلية في البيعة فلمش ترى أن يأخذ بتغير بيع البيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذا الورثها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورثه فله تغير بيع ضيعة من تلك الأغصان فكذلك اوارثه فيه وقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين متدلية الى نصيب الآخر يحجب صاحبها على قطع الأغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب

مطلب في المنازعة في المحاط

مطلب يكفي الاتصال من جانب

مطلب
صاحب اتصال التربيع أولى
من صاحب الجذوع

مطلب
يرج من جذوعه أسفل على
من جذوعه أعلى

مطلب
زيد مشقة على بيت عمرو
ليس لعمر ومنعه عنها

مطلب
تدلت أغصان اشجاره الى
ارض الجار يؤثر بتحويلها

الصلح نخرج شعب نخلة الى جاره المجاورة عليها التفريغ هو انه قالوا هذا على وجهين فلو كان تفريغه بشد
الشعب على النخلة أو تفريغ بعضها بشد بعضها فله أن يأخذ رب النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن
التفريغ بشده وأما ما لا يمكن تفريغه إلا بقطعه فالأولى أن يستأذن ربها فيقطع بنفسه أو يأذن له به
ولو أنى يرفع الى القاضي فيجبره على القطع اهـ * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد خربة في سكة غير نافذة
لها باب قديم في السكة فبنى فيها بناء وجعلها داراً وأخذ بيتاً من دار أخرى بابها في سكة أخرى وضمه للدار
التي بناها وفتح له باباً في الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة الأولى
فقام بعض أصحاب السكة المزبورة يعارضون زيدا في فتح الباب المرقوم متعللين بأن البيت ليس من جهة
بيوت أهل السكة فله الفتح ويمنعون من المعارضة * (الجواب) * له فتح باب لداره التي كانت
خربة كما كان في القديم ومنها البيت المذكور ويمنعون من معارضته والله تعالى أعلم له دار في سكة
لا تغد فشرى بجنب داره بيتاً ظهره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره باباً في السكة وقيل لا وفرق
بينه وبينهما اذا أراد أن يفتح باباً للبيت في داره ليدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة فان له
ذلك والفرق أنه لو فتح لايت باباً في السكة يصير طريق السكة طريقاً لايت اذا لدخول في البيت يكون
من طريق السكة وفيه ضرر لأهل السكة اذ رب الدار متي باع هذا البيت بحقوقه تدخل هذا الطريق في
البيع فيزداد شريكاً آخر في طريق السكة وفيه ضرر في الحال بأن يضيق الطريق بكثرة المارة وفي المال
بأنه ربما يشبهه بمقادير الانصاء في الطريق بطول المدة فيحتاج الى قسمة الطريق فينقسم على عدد
الروث فيصيب مشتري البيت شيء من الطريق فينقص حق أهل السكة وأما لو فتح للبيت باباً في داره
فطريق السكة لا يصير طريقاً لايت اذا لدخل للبيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم الملك
لا بحكم الطريق فلا يصير طريق الدار طريقاً لايت فلا يدخل في بيع البيت اذا بيع بحقوقه فلا يزداد
الشريك في الطريق ببيع البيت فصولين في ٣٥ ومثله في العمادية والبرازية * (سئل) * فيما اذا
كان زيد دار في دخلة غير نافذة وبابها في أعلى الدخلة ولهند دار بابها في الجهة السفلى ليس تحتها باب
لا حمير يزيد تحويل باب له للجهة السفلى من الدخلة تجاه باب هند يدون اذنها ولا اذن من بالقرب منها
من أهل الجهة السفلى ويريد أيضاً بناء طلبة فوق الباب الذي يريد فتحه واخراج بروزها الى الدخلة تجاه
باب هند يدون اذنها ولا اذن بقية أهل الدخلة ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
نعم وذكر الصدر الشهيد في مسألة السكة أن صاحب الدار اذا اراد أن يفتح باباً على الجدار أعلى
من الباب القديم له ذلك وان اراد أن يفتح باباً أسفل من الباب القديم ليس له ذلك قال لانه ليس له
حق المرور واما باب داره وكذا ذكره في الأئمة المحلوا في مخرج كتاب القسمة عمادية في ٣٤
وهكذا في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسألة اختلاف وان رمت استقصاء فعلك بهما وبما ذكرنا
أجاب الشيخ الرملي في فتاويه الخيرية من فصل الخيطان الى أن قال والمحاصل أن في هذه المسألة
اختلاف التصحيح والفتوى وليكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع
الفصولين فليسكن المغول عليه والله تعالى أعلم اهـ ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة فله أن
يعيدها وليس لأحد أن يهدمها وان علم أن الظلة محدثة فهذا وما اذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء
فليس له أن يعيدها ولا يغيرها في الدار وطرقها وهو انما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية
في ٣٤ * (سئل) * فيما اذا كان زيد دار في دخلة غير نافذة ولداره باب في الدخلة المزبورة
في أسفلها يريد زيد أن يفتح لها باباً آخر في وسط الدخلة أعلى من بابها الأول في جداره الخاص به فهل له
ذلك * (الجواب) * نعم رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها باباً آخر أسفل من بابها

مطلبه

اشترى بيتاً من سكة أخرى له
ان يفتح له باباً في داره

قوله ظهره في هذه السكة أي
وبابه في سكة أخرى اهـ منه
قوله الى السكة أي التي فيه
الدار لا التي فيها البيت اهـ
منه

مطلبه

ليس له تحويل بابه من أعلى
الدخلة الى جهة الأسفل

مطلبه

له فتح باب آخر أعلى من بابه
الأول

اختلافوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك خاتمة من باب
المحيطان والطرق * (سئل) * فيما اذا كان لزيد في شارع دار لها باب ففتح لها بمعدنه بابا آخر في الشارع
النافذ المذکور وصار يتسفع به مدة قام رجل يكافه سده بدون وجه شرعي فهل ليس للرجل ذلك
* (الجواب) * حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذکور تكليفه بسده والمسألة في البحر في
مسائل شتى من كتاب القضاء تحت قول الكتز ثمانية مستطيلة الخ الى أن قال بخلاف النافذة فان المرور
فيها حق العامة ولا خلاف أن له أن يفتح الخ وهي مسألة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى
رجل له دار في زقاق غير نافذ و اراد أن يفتح لداره بابا آخر ان كان أعلى مما كان يجوز ان كان أسفل مما
كان لا يجوز لانه ليس له حق المرور أسفل من الباب الاول بخلاف ما لو كان الزقاق نافذا لان حق
المرور ثابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كيفما كان * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار لها باب قديم في سكة
غير نافذة فسده وفتح لها بابا في سكة نافذة ومضى لذلك مدة والا ن يريد سد المجديد وفتح القديم وأهل
السكة مقرون به فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم واذا باع الرجل دارا بابا في سكة نافذة وفد كان
باب تلك الدار في القديم في سكة غير نافذة و اراد المشتري أن يفتح بابا الى تلك السكة ومنعه الجيران عن
ذلك ينظران أقرا أهل السكة بذلك الباب فله أن يفتح ويمر منه لانه قائم مقام البائع وكان للبائع أن
يفتح ذلك الباب فكذلك المن قام مقامه وان جدد أهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع اليمين اذ لم يكن
للمشتري بيعة واذا حلفهم واحدا بعد واحد ان حلف الاول سقط الايمان عن الباقي لان فائدة اليمين
النكول ولو نكوا وليس له أن يفتح لان الاول أن يمنعه لما حلف أنه لا طريق له وان نكحل الاول فله
أن يحلف غيره ثم ونم فان نكوا جملة كان له أن يفتح لانه كالأقرار منهم المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه
الله تعالى فصول عمادية في ٣٤ * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار في سكة نافذة على طريق عام
فاستخرج زيد من داره المزبورة حائونا وفتح بابا باتجاه باب عمرو وعارضه عمرو في ذلك فهل له فتح الباب
حيث كان الطريق عاما وليس لعمرو معارضته * (الجواب) * نعم * (سئل) * في سفله انهدم
وامتنع صاحبه من بنائه وعلوه طبقة يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم * (الجواب) * يقال
اصحاب العلو ليس لك طريق الى حقل سوى أن تبني السفلى بنفسك ان شئت وتجهده عن صاحبه
الى أن يؤدبك قيمة البناء وكتب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر واحد منهم على بنائه
اما صاحب العلو فله الانتفاع بعلوه فقط وليس بمالك وأما صاحب السفلى فلان الانسان لا يجبر على
اصلاح ملكه وانما يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقل سوى أن تبني السفلى بنفسك ان شئت
حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفلى
كالرهن في يدك حتى يؤدى قيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدى ما انفق وقال المتأخرون ان بنى
بأمر القاضي يرجع بما انفق وان بنى بغير أمره يرجع بقيمة البناء وعلوه القوي ثم تعتبر قيمته وقت البناء
لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في البرازية وقاضيان والعيني على الكتز والمثنية وغيرهما وفي ذلك
المخاوتي مفصلا والله سبحانه اعلم أقول بقي ما لو ترك صاحب السفلى الانتفاع بسفله وامتنع من اداء
القيمة فهل يجبر على الاداء في جامع الفصول ان لا يجبر لكن في حاشيته للخير الرمي أن هذا لو بنى
ذوالعلو بلا إذن القاضي فلو باذنه يجبر على اداء حصته ويحبس فيه لانه كافيه بنفسه فيصير ديناعليه
فيحكمه حكم سائر الديون تأمل اه * (سئل) * في سفلى هدمه صاحبه وامتنع من بنائه ولزيد
جاره حق الانتفاع به لو ذلك السفلى من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه أم عديه * (الجواب) *
نعم وفي شهادات فتاوى الفضلي لو هدماه وامتنع أحدهما عن البناء يجبر ولو انهدم لا يجبر ولو كان يمنع

مطلب
له فتح باب آخر في الشارع

مطلب
له فتح باب آخر في زقاق نافذ
كيفما كان

مطلب
له سد باب المجديد وفتح القديم
اذا اقربه أهل المحلة

مطلب
استخرج حائونا من داره وفتح
له بابا في طريق عام ليس
بجاره معارضته
مطلب في السفلى والعلو

مطلب
اذا بنى صاحب العلو السفلى
بأمر القاضي يرجع بما انفق والا
فقيمة البناء يوم البناء

مطلب
اذا هدم صاحب السفلى سفله
يجبره صاحب العلو على بنائه
لتعديده

من الانتفاع مالم يستوف نصيب ما اتفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضي خلاصة من المحيطان
ومثله في الفصولين والعمادية وفي جامع الفصولين لو هدم ذو السفلى سفله وذالعلوه لو أخذ
ذو السفلى ببناء سفله اذ قوت عليه حقا الحق بالملك فيضمن كالموقوف عليه ملكا اه فظاهر انه لا جبر
على ذي العلوه وظاهر ما في فتح القدير خلافه والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما اذا بنى صاحب
السفلى سفله وطلب من ذي العلوه بناء علوه فانه يجبر ولو ان هدم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على
البناء لعدم التعدي المتبحر من شتى القضاء اقول قد مناهى مسائل شتى من كتاب القضاء الكلام على
عبارة البحر هذه فراجعهم * (سئل) * فيما اذا وضع صاحب العلوى علوه جذعا لم يكن في القديم
يدون اذن من صاحب السفلى وتضرر من ذلك صاحب السفلى ويريد ان يكلفه رفعه فهل له ذلك
* (الجواب) * اذا اراد صاحب السفلى ان يتصرف في السفلى تصرفا نحو ان يفتح فيه بابا او يثقب
فيه كوة او يدخل فيه جذعا لم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا يرضى صاحب العلوه سواء كان يضر ذلك
صاحب العلوه ولا يضره مدني حنيفة خلافا لهما فيما لا يضر به وكذلك صاحب العلوه اذا اراد
ان يبنى في العلوه بناء او يضع عليه جذعا او يحدث فيه كنيقافه الى هذا الخلاف عمادية في مسائل
العلوه والسفلى واطال في دليله ما في نوادر دليل الامام ومثله في الفصولين والبحر والعلائي من القضاء
* (سئل) * فيما اذا أحدث ذو العلوه فيه بئرا يضر بالسفلى بدون رضى صاحبه ولا اذن منه ولا وجه
شرعي وطلب ذو السفلى هدم البئرا لاضراره بسفله فهل يجاب ويهدم * (الجواب) * نعم قال
في الخيرية من آخر كتاب المحيطان اذا ثبت حدوده ووضعه بغير حق فلا صاحب السفلى هدمه ويحكم له
القاضي بذلك لانه تصرف في ملك الغير المتح * (سئل) * فيما اذا تحقق الضرر بملك البيت
السفلى وكان ذلك بسبب ملك العلوه فهل يمنع ذو العلوه منه * (الجواب) * المختار للفتوى انه
يمنع ذو العلوه من الحاق الضرر بملك البيت السفلى ان علم يقينا وان علم عدمه يقينا لا يمنع وان اشكل
يمنع الا يرضى ذي السفلى ويعلم ذلك بقول رجلين لهما بصارة في ذلك والسقف السفلى وجذوعه وهراويه
وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير ان له صاحب العلوه سكرته في ذلك كما نقله في البحر عن الذخيرة وتطمينه
لا يجيب على واحد منهما اما ذو العلوه فلهدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه واما ذو السفلى فلهدم اجباره
على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه بتعدي الساكن وجب الضمان والا لا كذا افق العلامة المخير
الرملي رحمه الله تعالى كما هو مصرح به في فتاويه في كتاب الدعوى والله سبحانه الموفق * (سئل) *
في سفلى له يد عليه علوه اذ ارادت هند ان تجعل السفلى حائطا وتفتح له في السفلى بابا بدون اذن صاحبه
العلوه وهو يضر بالعلوه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال في البحر اشارة في صاحب السكندر
الى منعه من فتح الباب ووضع الحذاء وهدم سفله اه وافق بذلك الخبير الرملي كما في فتاويه من الحائط
المائل * (سئل) * في سطح بيت سفلى هو محل ارتفاع زيد ذي العلوه قام ذو السفلى بطالب زيدا
بتطمينه لرفع وكف المطر عنه فهل لا يجبر ذو العلوه على ذلك * (الجواب) * نعم وتقدم نقله
عن الخيرية * (سئل) * في رجل أحدث على حائط جاره الخاص به ركوبا بأخشاب عديدة بدون
اذن الجار ولا رضى منه ولا وجه شرعي وطلبه الجار برفع ذلك فهل يؤثر برفعه * (الجواب) *
نعم ومثله في الخيرية من المحيطان معللا بأنه تصرف في ملك الغير بدون اذنه اه * (سئل) * في دار
مشتركة بطريق الملك بين هندواخوتها وله ندر زوج اجنبي عن زوجات الاخوة تريد هند ادخال الدار على
الاجانب بدون اذن الاخوة ولا وجه شرعي فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم كما في الخيرية
والقنية وغيرهما * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وجارية وكلهم ساكنون فيها غير ان

مطلبه
ليس لذى العلوان يضع
جذعا حادنا بلاذن صاحب
السفلى

مطلبه
اذا أحدث ذو العلوه بناء يضر
بالسفل يهد

مطلبه
لا يجب تطمين سطح السفلى على
واحد منهما

مطلبه
يمنع ذو السفلى من فتح باب

مطلبه
سطح علوه زيد لا يجبر صاحب
السفلى على تطمينه

مطلبه
يؤثر برفع الاخشاب الموضوعة
بلاذن

مطلبه
ليس لها ادخال زوجها
الاجنبي في الدار

مطلبه
لا يجبر زادخال الاجانب
في الدار المشتركة

الجماعة يدخلون الا جانب فيها بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك * (الجواب) * نعم كما اُفتي بذلك الخبير الرمي بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخوان كان مشتركاً وهو حرام اهـ * (سئل) * فيما اذا كان لهند وبنهادا مشتركة بينهما فعمرو زوج هند في الدار يسونا بدون اذن منها ما لا وجه شرعي ورفع العمارة لا يضرب بالدار فهل تكون العمارة للهرو ويؤمر بالتفريق بينهما * (الجواب) * نعم ذكر في كتاب المحيطان من العدة كل من بنى في دار غيره بامر يكون البناء للآخر وان بنى بغير امره يكون له وله ان يرفعه الا ان يضرب بالبناء فيجوز له منع يعني اذا بنى لنفسه بدون امره اما اذا بنى لرب الارض بدون الامر ينبغي ان يكون متطوعاً عمداً من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كما مر هو قوله وان عمروها لها بغير اذنها قال الشيخ الامام نجم الدين المنسي العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة وانه متطوع في ذلك اهـ ومثله في الاشياء من الوقف وكذا في التنوير وشرحه من شتى الفرائض * (سئل) * في حائط زيد خاص به عمداً جاره عمرو وركب على الحائط بهضادتين من الاجار الثقيل وأدخلهما في باطنه بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فوهى الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل يضمنه عمرو * (الجواب) * نعم هدم بيته والقي تراباً كثيراً الى الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبناً كثيراً فانهم الحائط فان كان اللبن مشرفاً على الحائط متصل به بحيث دخل الوهن في الحائط من عمله ضمن قناوى مؤيد زاده في ضمان البئر والمجدار عن المئمة ومثله في القضاة عن الذخيرة في البرازية من الغصب هدم بيته والقي تراباً كثيراً الى جدار جاره ووضع فوقه لبناً كثيراً حتى انهدم جدار الجاران دخل الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن هدم داره فانهم هدم من ذلك بناء جاره لا يضمن له * (سئل) * في رجل هدم حائط جاره متعمداً يلهيه * (الجواب) * الجار بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ من النقص وضمنه النقصان كما في حواشي الاشياء للحموي وفي العلائي على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤمر بهما ربه الا في حائط الممجد وبالله التوفيق أقول المراد بالمسجد ما يهل الوقف كما أوضحناه في رد المحتار وقد مناشيته في كتاب الغصب من هذا الكتاب فراجع * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما عليه ركوب فوهن وتلف وسقط وطلب زيد تعميره وامتنع الناظر من تعميره مع زيد من غلة الوقف والوقف غلة فهل يجبر الناظر على تعميره مع زيد من غلة الوقف بحسب ما يخصه منه * (الجواب) * نعم حائط مشترك انهدم وأبى الآخر ان يبنى ان كان أساس الحائط عريضاً يمكنه ان يبنى حائطاً في نصيبه بمدا القصة لا يجبر الشريك الا بى وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى ومبنى الجبر اذا كان أساس الحائط لا يقبل القصة ولا يوافق الشريك له ان يتفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما اتفق وفي النوادر جدار بينهما الكمل منهما عليه حوله فانهم واحد منهما غائب فبناء الآخر فهو متطوع وليس له ان يمنع الآخر من الحمل الا ان يامر القاضى بالاتفاق عليه فيرجع وان بنى بطن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذى لم يبن ان يحمل عليه حتى يؤدي قيمته وعن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة اتفق أحدهما في عمارتها بلا اذن الآخر لا يكون متطوعاً لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك أحد شريكي زرع ابي ان يتفق عليه لم يجبر لكن يقال للآخر اتفق أنت واربع بنصف النفقة في حصص شريكك جامع الفتاوى من القصة * (سئل) * في مجرى ماء مشترك بين زيد وعمرو وجماعة قريب من حائط مشترك بين زيد وعمرو والمذكورين تعطل المجرى واحتاج للتعمير والاصلاح توافق الشريك على تعميره وأذن زيد مع الجماعة للعمرو بحفر الارض وتعميره فمرفسقا الحائط من غير تعد من عمرو ويريد زيد ان يضمن عمارتيه من الحائط فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم

مطلب
عمرو في دار زوجته بلا اذنها الخ

مطلب
العمارة في دار الغير

مطلب
فعل بحائط الجار ما واهنه
يضمنه

مطلب
هدم جدار جاره فالجار بالخيار
الخ

مطلب
يجبر الناظر على تعمير الحائط
المشترك مع الشريك

مطلب
في عمارة المشترك اذا ابى
احدهما

مطلب
بنى الحائط في غيبة شريكه
بلا مرقاض فهو متطوع

مطلب
حفر الارض للمجرى وتعميره
فوق الحائط

مطلب
هدم بيت نفسه فانهم جدار
جاره لا يضمن

سبني في أرض دارها وزيد طريق ماء تحت المدرج أراد تغييره فهدم المدرج بدون إذنهما المحكم في ذلك
 * (الجواب) * هي بالخيار إن شاءت قيمته وقيمة النقص للضامن وإن شاءت أخذت النقص وضمنته
 النقصان كما في عوائبي الأشياء للعموى نقل عن شرح النقاية للعلامة قاسم أقول وجهه أن البناء
 ليس من المثلثات فلا يلزمه أن يبني لها ماء له ويغده كما كان بل موقعي فيضمن بالقيمة لو بلا إذن
 لأنه غاصب سكن في هذه الصورة ليس لها منعه من إصلاح طريق مائه لما نقله المؤلف في غير هذا المثل
 ونهيه ولو أن رجلاه نهري في أرض وجعل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سنان يقال لصاحب
 الأرض إنا نددعه أن يدخل الأرض ويصلح ملكه أو يملكه أنت قال الفقيه أبو الليث يمتدنا أخذ
 وكذلك مسألة المخطوط قاضي خان من باب الحيطان والطرق ومجاري الماء رجل له حائط ووجهه في دار
 رجل فأراد أن يطين حائطه ولا يستعمل له إلى ذلك إلا بدخول دار جاره وصاحبه يمنعه من الدخول
 أو أنهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخل ويملأ الطين منه صاحب الدار أو له مجرى ماء
 في دار جاره فأراد حفره وإصلاحه ولا يمكنه ذلك إلا بدخول داره وهو يمنعه يقال لصاحب الدار إنا
 أن يتركه يدخل ويصلح أو يفعل صاحب الدار بما له خلاصة من أوائل كتاب الحيطان ومثله في البرازية
 وكذا في العمادية في ٣٤ اه فحيث امتنع صاحب الدار من إصلاحه من ماله وأجبرناه على أن يمكن
 الآخر من الدخول لإصلاح ملكه فالظاهر أن صاحب الملك يجبر بأصله على إصلاح ما خرجه لصاحب الدار
 من حفره أو هدمه والزم أن يجبر صاحب الدار على تمكين الآخر من إفساد داره والحاق الضرر به لأجل
 منفعة غيره وهذا مخالف لقواعد الشرع الثمينة وقد قالوا الضرر الخاص يتحمل لأجل الضرر العام ولا
 يتحمل لأجل الضرر الخاص كما يعلم من الأشياء فإن الضرر لا يزال بالضرر * (سئل) * في رجل
 اتخذ في داره حنينة ملاصقة لجدار دار جاره وصار يسقيها بالماء ويشعدي الضرر إلى الجدار المذكور لا يكون
 الأرض رخوة ويريد الجار منه من ذلك فهل له منعه * (الجواب) * حيث كانت الأرض رخوة
 له منعه غرس بجانب دار جاره بياض عن حائط الجدار قدر ما لا يضره ولم يقدره بالمقدار المعين برزية من
 القسمة ومثله في جامع الفتاوى من القسمة * (سئل) * فيما إذا كان زيدا بالوعدة في داره أنه سدم
 بعض حافتي البالوعة وصار يجري منها الماء إلى أرض دار جاره وعمرو وحيطانها وتضرر من ذلك ضررا
 يئسا وطلب عمرو من زيد إصلاحها وحسمها ومنع الضرر عنه فهل يجب عمرو إلى ذلك * (الجواب) *
 للمالك التصرف في ملكه وإن تضرر جاره في ظاهر الرواية والمختار للتأخير له ذلك ما لم يكن ضررا يئسا
 وهو ما يكون سببا للهدم أو يوجب البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية كسد البالوعة بالكلية والفتوى
 عليه كما صرح بذلك في حاشية الأشباه للبيروني من القسمة فيجب عمرو إلى ذلك قال في الولوالجية من آخر
 الصلح رجل أراد أن يتخذ في داره بستانا ليس لجاره أن يمنعه عن ذلك إن كانت الأرض صلبة ولا يتعدى
 ضرر الماء إلى جداره وإن كانت الأرض رخوة ذات فرو يشعدي ضرره إلى جداره فصله أن يمنعه لأنه أن
 يدفع الضرر عن نفسه ولا عبء للقرب والبعد والله سبحانه أعلم نهى جري في أرض قوم فانبثق وخرّب
 بعض الأراضي للمالك الأراضي مطالبة أرباب النهر بإصلاح نهريهم دون عمارة الأراضي برزية من الشرب
 وكذلك في الخلاصة عن النوازل * (سئل) * فيما إذا كان جماعة مجرى أو ساخ قد سدم لورهم
 في باطن الأرض في طريق مملتهم وأنهدموا إحدى حافتيه وصار الوسخ ينزل إلى بئرهم لذي في داره
 القريبة من المجرى وتضرر من ذلك وطالب منع ذلك عن بئرهم وحسمه منه فهل يجب إلى ذلك
 * (الجواب) * نعم يجب إلى دفع الضرر المذكور عنه والمسألة في المحامى الزاهدي من فصل
 النقطة * (سئل) * في رجل عمره دارا حائزا وأعد له حياكة عبي الصوف دائما وجعل فيه ملكا

مطلب
 له أن يدخل أرض غيره ليصلح
 نهريه الخ

مطلب
 اتخذ حنينة ملاصقة لجدار
 الجار والأرض رخوة له منعه
 من سقيها

مطلب
 دله إصلاح البالوعة

مطلب
 يمنع ما فيه ضررين

مطلب
 أراد أن يتخذ في داره بستانا

مطلب
 نهى جري في أرض قوم فخرّب
 أراضيهم

مطلب
 في نهرا لا وساخ إذا تهدم بعضه

مطلب
 يمنع من الدق الموهن بسبب
 حياكة العبي

أولاً في الأرض بجانب جيطان جاره وصار عمال الرجل يصيكون العبي المزبورة وحصل من ذلك وهن لبناء
حائط الجار وداره بكثرة الدق الشديد الغنيف الموهن للبناء المضرب للجار ضرراً يئسوا به الجار منع الرجل
من ذلك بعد امتحان الضرر اليقين المحاصل من ذلك فهل يسوغ للجار ذلك * (الجواب) * نعم أراد
أن يبنى داره تنورا للخبز الدائم أو رعي للطعن أو مدقة للتصارين يمنع عنه لتضرر جيرانه ضرراً فاحشاً مؤيد
زاده عن الفصولين ومثله في شرح الصكوك للعيني ممن تتي القضاة * (سئل) * في رجل استأجر
حائطاً في محلة لصبيع الثياب وأخذت في الحائط مدقة للثياب وصار يباشر ذلك في الحائط وتضرر
جيرانه بذلك ضرراً يئسوا به فاحشاً بسبب كثرة الدق الشديد الموهن للبناء المضرب للجار ضرراً يئسوا به الجار منع من ذلك
حيث الحال ما ذكر * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا أحدث زيد في داره اصطبلًا وكان
في القديم مسكاً ورط في الاصطبل دواب وجعل عوافرها إلى دار الجار الملاصقة لدار زيد وفي ذلك ضرر
بين حائط الجار فهل للجار منعه من ذلك * (الجواب) * نعم وفي مسائل شتى من النوازل داران
متلاصقان جعل أحد صاحبي الدارين في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكاً وفي ذلك ضرر لصاحب
الدار الأخرى قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى إن كان وجه الدواب إلى الجار لا يمنع وإن كان
عوافرها إليه فللجار أن يمنعهم ثم إذا دخل الدواب في الاصطبل وخرت الدواب جدار الجار بجوافرها
هل يضمن صاحب الدواب قيل لا يضمن لأنه ليس بمباشر لأن فعل الدواب لا يتصل إليه لأنه جدار
فلو ضمن الغنم يضمن بادخال الدواب في الاصطبل من حيث أنه تسبب إلى التخرص إلا أنه ليس بمقتصد
في هذا التسبب لأنه أدخلها في ملكه والتسبب إنما يوجب الضمان عند التعدي لعمادية في ٣٤ ومثله
في الفصولين * (سئل) * في مجرى ماء قديم مشترك بين جماعة في محلة يجري فيه ماء أو ساخ دورهم
فأحدث زيد له مجرى ماء وسخ داره بباطن الأرض وصار ينزل من داره على المجرى المشترك المزبور بدون
إذن من الجماعة ولا وجه شرعي ولم يكن له ذلك في القديم ويريد الجماعة منعه من ذلك فهل يسوغ لهم
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا اتخذ زيد في داره البحارية في ملكه بالوعة فنزمن ماؤها
حائط جاره وعارضه جاره في ذلك ويكافه تحويها بدون وجه شرعي فهل لا يكلف إلى ذلك
* (الجواب) * بحيث كانت في ملك زيد المذكور لا يكلف إلى ذلك والله تعالى أعلم ومن اتخذ
بئرًا أو بالوعة في داره فنزمنها حائط جاره وطلب جاره تحويله لا يحجر عليه وإن سقط الحائط منه لا يضمنه
ملتقى من شتى الفرائض ومثله في التنوير من المجل المزبور أقول أظاهر أن هذا مبني على ظاهر الرواية
كما يعلم مما ترقى الصحيفة السابقة وفي جامع الفصولين للملك الساحة أن يبنى فيها جاماً أو تنوراً أو بالوعة
أو بئرماً لتصرفه في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أضر بجاره إلى أن قال والحماسل أن التماس في
جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضر بجاره لا يمكن ترك القياس
في محل يضربه ضرراً يئسوا به بالمنع وبه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اه وتقدم أن الضرر اليقين
ما يكون سبباً لاهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكنية كسبب الضوضاء السكنية والفتوى عليه
اه ولو كان يمنع الضرر بحكام البناء الموهن والمكسب ينبغي أن يؤثر به فلو لم يغفل أمر رفعة قال في جامع
لفصولين فلو أجرى الماء في أرضه أجزأه لا يستقر فيها ضمن ولو استقر فيها ثم يتعدى إلى أرض جاره فلو
تقدم إليه جاره بالسكروا الأحكام ولم يفعل ضمن كالأشهاد على الحائط المائل والالمرضمن اه قال الرملي
في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت ببناء جاره لاسريان الماء
إلى أسفه فتقدم إليه بأحكام البناء حتى لا يسرى الماء اه * (سئل) * في رجل يريد أن يحفر في أرض
داره بئرًا لأجل المطهرة وعارضه في ذلك جاره متعللاً بأن حائطه ينز منها فهل له ذلك ولا عبرة بتعلله

مطلب

يمنع من أحداث مدقة للثياب
أما كان به ضرر بين الجيران

مطلب

أحدث في داره اصطبلًا

مطلب

خرت الدواب جدار الجار
بجوافرها لا يضمن صاحبها

مطلب

التسبب إنما يوجب الضمان
عند التعدي

مطلب

يمنع من أجراء أو ساخ داره
في المجرى المشترك

مطلب

اتخذ في داره بالوعة فنزمنها
حائط جاره لا يحجر على تحويلها

مطلب

له حفر بئرًا لمطهرة في أرض
داره ونزح حائط الجار

المذكور * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم من التنبؤ أقول وفيه ما علمت آنفا * (سئل) *
 في دار مشتركة بين زيد وورثة أخيه فاحتاجت للمعاملة ففهمها زيد وورثة أخيه ولا أمر القاضي
 ويريد الرجوع على الورثة المرقومين فهل ليس له ذلك وكون متطوعا * (الجواب) * نعم الدار
 المشتركة إذا استقرت فاتفق أحدهما في رمتها بغير أمر صاحبه وبغير أمر القاضي فهو متطوع بغير
 المسائل عن الخلاصة في النفقات وذوي الأرحام أقول وفي الحاشية من باب المحيطين دار بين رجلين
 انهدمت أو بيت بين رجلين انهدم فبناه أحدهما لا يرجع هو على شريكه بشئ لأن الدار تحتل القسمة
 فإذا أمكنه أن يقسم يكون متبرعا في البناء والبيت كذلك إذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام
 إذا خرب وصار ساحة وكذلك البئر إذا به إذا امتلأت من الحماة فله أن يطالب شريكه بالبناء فإذا لم
 يطالبه وأصلحها وفرغها كان متبرعا اهـ ومفاد هذا أن الدار لو كانت صغيرة لا يمكن قسمتها
 أنه لا يكون متبرعا لأنه حينئذ يكون مضطرا إلى البناء ليواصل إلى الانتفاع بما له فإذا كانت
 كبيرة لا يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فإذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا
 ولذا قيد الحمام بما إذا خرب وصار ساحة لأنه حينئذ يمكن قسمته فإذا لم يقسم يكون متبرعا للكن في البئر
 ينبغي أن لا يكون متبرعا لكونه مما لا يقسم لكن أشار صاحب الحاشية إلى الفرق بأنه له أن يطالب
 شريكه بالبناء أي فيجبر شريكه عليه كما صرح به غيره وإذا اجبر لم يكن الآخر مضطرا فصلا لا مصل
 ما اضطر إلى بنائه بأن كان مما لا يقسم أرهما لا يجبر الشريك على بنائه فبناه أحدهما لم يكن متبرعا ولا
 فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع الفصولين بأن من له حصة على حائط لو بنى الحائط يرجع لانه
 مضطرا لا يتوصل إلى حقه إلا به مع أن الشريك يجبر أيضا كالشريك في أن يتخذ حكمه ما لم قال
 والتحقيق أن الاضطرار يثبت فيما لا يجبر صاحبه كما سيجي فينبغي أن يدور التبرع والرجوع على المحجب
 وعدمه إلى أن قال وهذا بخلافك عن التعبير بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك إلى الصواب
 اهـ لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف تدل على أن للقاضي أن يأمر ببناء الدار فإذا كان كذلك
 لم يكن مضطرا إلى البناء إذا أرى شريكه لانه يمكنه استئذان القاضي وقد يجب أن للقاضي ذلك
 إذا كان الشريك غائبا مثلا لانه حينئذ لا يمكن طلب البناء منه ولا القسمة منه فالحاصل أنه إذا كانت
 الدار تحتل القسمة فإن اذن له شريكه بنى والقسمة جبراً عليه ثم بنى في حصته فإن لم يمكن استئذانه
 يبنى بأذن القاضي وفيما عد ذلك فهو متطوع وتقدم في كتاب القسمة عن الحاشية أن في غير محتمل القسمة
 لأطال أن يبنى ثم يؤثر ثم يأخذ نصف ما اتفق في البناء من الغلة وقد مناهنا عن الاستدانة يرجع بما
 اتفق لو بنى أمر قاض والأبقية البناء وقت البناء اهـ وهذا هو المحرك قال في الوهبية لكن هذا
 التفصيل إنما ذكره في السفل إذا انهدم وعبارة الأشياء مطلقة والذي يظهر لا إطلاق إذا لفرق يظهر
 فيجبر ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما إلى البناء كالسفل والمجدار والرحى والحمام والدار الصغيرة
 والله تعالى اعلم * (سئل) * في حائط بين اثنين يريد أحدهما أن يزيد في البناء عليه بدون إذن
 الآخر ولا رضاه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء
 عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الشريك أو الشريك بذلك ولم يضر حاشية * (سئل) * فيما إذا كان
 لزيد قصر في داره له طاقة غير مشرفة على محل نساء أحد من محله ولهم والذي من أهل محله دار فيها
 طلبة حارة عن النظر من دارها فأرسلها عمر وحتى صار زيد يشرف من طاقة قصره المزبور على درج قصر عمر
 وليس الدرج محل قرار نساء عمر وجلسون فقام عمر وكلف زيد أن يعمل حاجز يمنع النظر فجاء قصره بدون
 وجه شرعي فهل لا يلزم زيد ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه ذلك والحالة هذه * (سئل) *

مطلب
 عمر الدار المشتركة بلا إذن
 بنية الشريك فهو متطوع
 تحرير مهم في مسألة بناء
 الشريك في المشتركة

مطلب
 ما اضطر إلى بنائه لا يكون
 متبرعا

مطلب
 ليس له أن يزيد في البناء على
 الحائط المشترك

مطلب
 رجل أزال طبلته فصار الجار
 يشرف من قصره على درج
 الرجل الخ

فما إذا كان لزيد داره المصقعة لدار عمرو وفي دار زيد قاعة لها ميزابان في سطحها يصبان في سطح ابوان
في دار عمرو من قديم الزمان فرفع عمرو الميزابين وعمل عوضه ما سالتين يصب ماؤه ما على جدار القاعة ثم
على سطح الابوان وركب على جدار القاعة خشبتين وعمل على سطح الابوان مشرفة لاجل المجلس وصار
إذا جالس يرى داخل القاعة من قاريها وهو محل جلوس نساء زيد كل ذلك بدون اذن من زيد ولا وجه
شبهه وتضرر زيد من ذلك ويريد منع عمرو من ذلك وإعادة الميزابين ورفع الخشبتين فهل يسوغ له ذلك
(الجواب) نعم

(كتاب الوصايا)

كتاب الوصايا

(سئل) فيما إذا أوصت هند من مالها لزيد بجميع معلوم من الدراهم لدى بيته شرعية وماتت
عن أم وعن ورثة غيرهما بعد ما سلمت المبلغ للام لتدفعه لزيد وخلفت تركه لا يخرج المبلغ من ثلثها وقبل
الرجل الوصية وأجازها كل الورثة ثم ماتت الأم قبل دفع المبلغ لزيد عن أخت شقيقة وعن ابن عم عصبه
يعارض في الوصية يريد إدخال المبلغ في تركه الأم زاعمة أنه للام مخلف عنها لا عن بنتها ولزيد بيته شرعية
تشهد بكونه للبت أوصت به له وقبل ذلك وأجازها كل الورثة فهل تنبيل بيته ويمنع ابن العم من
المعارضه *(الجواب)* نعم وفي الاشياء من القول في الملك الموصى له يملك الموصى به بالقبول
الافى مسألة الخ اه *(سئل)* في مفلوج تناول به فله قدر ثلاث سنين فوهب في هذه الحالة جميع
ماله من زيد وارثه وسلمه لك ثم مات بعد عدة اشهر عنه لا غير فهل يكون الهبة صحيحة *(الجواب)*
نعم والمفلوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح كفي المخاضية *(سئل)* فيما إذا مات رجل
عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فزعمت البنات أن والدهن ملكت من الامتعة
في مرض موته ولم يجز الابن والزوجة ذلك فهل حيث لم يجز ذلك فالتمليك غير صحيح *(الجواب)*
نعم ولو وهب شيئاً لوارثه في مرضه وأوصى له بشئ وأمر بتنفيذه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
كلاهما باطلان فان اجازة الوصية ما فعل وقالوا اجزنا ما مر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية
لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قال الوصية اجزنا ما فعله الميت صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعاً خاتية
من الوصايا في فصل في مسائل مختلفة اتماقه ومحاباته وموته ووقفه وضمائه ووصيته تقبيل من الثلث
تنوير من باب العتيق في المرض أى حكم هذه التصرفات بحكم الوصية حتى تقبيل من الثلث ومراجعة اصحاب
الوصايا في الضرب لا حقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال وانما
اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار محجوراً عليه في حق الزائد على الثلث واعلم ان كل مرض
يرئ منه فهو ملحق بحال الصحة لان الورثة والغرماء لا يتعلق حقهم بماله الا في مرض موته وبالبره تبين انه
ليس بمرض الموت فلا حق لاحد في ماله من الغفارة اذا قال أوصيت أن يوهب لفلان سددس داري بعد
موتي كان ذلك وصية عملاً بقوله يرد موتى فالهبة بعد الموت هي الوصية فتصح مع الشيوع ولا يشترط
قبضه في حياة الموصى بتاريخه اول كتاب الوصايا وهب المريض شيئاً لوارثه لا يجوز لانها وصية ولو لم يمت
منه جازله الرجوع والابقاء فيه حاوى الزاهدي من كتاب الهبة أقول الظاهر ان قوله جازله الرجوع مبنى
على كون الهبة في المرض في حكم الوصية كما افاده قوله لانها وصية ومن أحكام الوصية جواز الرجوع
عنها والا فالهبة للوارث ان كان ذارحهم محرم أو أحد الزوجين وكانت مسلمة مفرزة لا يصح الرجوع عنها
ناقل *(سئل)* فيما إذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله لاختواته المعلومات وأوصى
للاختات منهن بالبسكنى في داره ما من عازبات فاذا تزوجن ليس لهن العود وله اخت شقيقة

مطلب
الموصى له يملك الموصى به
بالقبول

مطلب
المفلوج الذي لا يزداد مرضه
كل يوم كالصحيح

مطلب
وهب لوارثه في مرضه وأوصى
له بشئ وأمر بتنفيذه الخ

مطلب
تبرعات المريض في حكم
الوصية

مطلب
كل مرض يرئ منه فهو ملحق
بحال الصحة

مطلب
الهبة بعد الموت وصية

مطلب
وهب المريض شيئاً لوارثه
لا يجوز له الرجوع

وأخوات لاب ثم مات عن زوجة وأولاد قاصرين ذكراً ووراثات وقبل الموصي لمن الوصية وخلف زيد
 تركه تخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة لجميع أخواته بالسوية * (الجواب) نعم
 أوصى لأخوته وله ثلاثة أخوة متفرقين فإن كان له أب أو ابن صحت لهم الوصية وإن كانت له بنت بطلت
 حصته إلا من الأب والأم وكذلك البنت الخ ما ذكره من أن في المحيط السرخسي من الوصايا من
 فصل أوصى لأخوته ومثله في المحيط البرهاني * (سئل) في ذممة أوصت في مرض موتها
 لثلاثها المسلمة الفقيرة بسكنى مسكن معلوم من دارها المملوكة مؤبداتم هلكت عنها وعن ورثة ذميين
 لم يحيزوا الوصية المزبورة وخلفت تركه يخرج المسكن المزبور من ثلثها فهل تصح الوصية المزبورة وعلم
 المسكن لها * (الجواب) نعم فإن خرجت الرقة أى رقة العبد أو الدار من الثلث سلمت إليه أى إلى
 الموصي له لها أى للذمة والسكنى والآن يخرج الرقة من الثلث تقسم الدار ثلاثاً وثلاثين باباً العبد من التنوير
 وشرحه للمصنف وللعلاني من باب الوصية بالخدمة والسكنى ومثله في الدرر وغيرها * (سئل) في
 امرأة أبرأت زوجها في مرض موتها من مؤخر صداقها المملوم لها عليه وأوصت بمبلغ معلوم من مالها
 لتجهيزها وتكفينها وماتت من مرضها المذكور عن الزوج وأخ شقيق لم يحز الأبراء الوصية ولم يصدق
 عليها فهل لا يصح الأبراء الوصية * (الجواب) نعم لا يصح أبرؤها كما في إقرار التنوير وكذا
 لا تصح الوصية المذكورة قال في التتارخانية من الفصل التاسع والعشرين في الوصية بالكفن والدفن
 سئل أبو بكر عن امرأة أوصت لزوجها أن يكفنها من مهرها لذي لها عليه قال أمرها ونهيا في باب
 الكفن باطل وفي الخلاصة قال وميتها في تكفينها باطل اه ومثله في أدب الاوصياء عن قتادى أهمل
 العراق والولواتجية معلاً بأن قدر الكفن باقى على ملك الميت فلا يفيد التبيين اه قلت وهذا التعليل بناء
 على القول بوجوبه في مالها الأعلى قول أبي يوسف وهو وجوب كفنها على الزوج وإن تركت ما لا على الفتى
 به كما في التنوير ووجهه في البحر بأنه الظاهر لأنه ككسوتها وبه تأخذ كما في الخلاصة عن العيون فيعمل
 بأنها وصية لوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه إلا الوصية لوارث
 والله تعالى اعلم * (سئل) فيما إذا مات زيد الموصي له بسكنى داره معلومة بغد موت الموصي فهل
 تعود الدار إلى ورثة الموصي لا إلى ورثة الموصي له * (الجواب) نعم قال في الدرر من باب الوصية
 بالخدمة والسكنى وبعد موته أى موت الموصي له يعود أى الموصي به إلى الورثة لأن الموصي أوجب الحق
 للموصي له ليستوفي المنفعة على حكم ما حكمه فلما نقل إلى وارث الموصي له استحقها ابتداءً من ملك الموصي
 بلارضاه وهو غير جائز اه ومثله في التنوير والمقتضى وغيرها * (سئل) في امرأة لها حصه معلومة
 في دار معلومة أوصت إلى زيد بأن يبيعها ويصرف ثمنها في تجهيزها وتكفينها وثن قبر جديد لها وأن يصرف
 قدر معلوم في صدقة وفي إسقاط صلاة وما فضل من ذلك يكون لزوجها ثم ماتت عن زوجها لا غير وقبل
 الوصى الوصاية وأنفذ الوصايا وقد بلغت ثلث مال الوصية ويريد دفع الباقي للزوج فهل يسوغ له ذلك
 * (الجواب) نعم قال في الدرر المختار من كتاب الوصايا والوارثه وقائله مباشرة إلا بإجازة ورثته وهم
 كبار أو يسكون القتال صديداً ومجهوناً ولم يكن له وارث سواء كما في الحاشية أى سوى الموصي له القتال
 أو الوارث حتى لو أوصى لزوجته أو هي له ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية ابن كمال الخ اه إذا ماتت
 المرأة وترك زوجها وأوصت بنصف مالها للأجنبي كان للأجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال
 وسدس المال لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي
 وهو الثلث يبقى ثلث المال يأخذ الأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو
 أوصت المرأة بنصف مالها لزوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث

مطلب
أوصى لأخوته وله أب وابن
صحت

مطلب
تصح الوصية بالسكنى إن
خرجت الرقة من الثلث

مطلب
أبرأت زوجها من مهرها
وأوصت بتكفينها من مالها
لم يصح

مطلب
كفن المرأة على الزوج وإن
تركت ما لا

مطلب
إذا مات الموصي له بالسكنى
تعود الدار إلى ورثة الموصي

مطلب
الوصية للوارث تصح حيث
لا وارث سواء وكذا القتال

مطلب
تركت زوجها وأوصت بنصف
مالها لأجنبي صح وللزوج
ثلث التركة

مطلب
أوصت زوجها بنصف مالها

والنصف بحكم الوصية خاتمة في فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز من الوصايا ومثله في وصايا الولو المحبة
 في الفصل الأول وكذلك في الفصل الثالث وتتمام تفصيله فيه فتاوى اقروى من الوصايا والمسألة في
 الجوهره أيضا * (سئل) * فيما اذا اوصى زيد بجميع ماله لاجنبي ومات مراه على ذلك عن
 زوجته لا غير ولم تجز الزوجة الوصية فكيف المحكم * (الجواب) * الوصية بما زاد على الثلث
 غير جائزة اذا كان هناك وارث يجوز ان يستحق جميع المال اما اذا كان لا يستحق جميع الميراث كالزوج
 والزوجة فانه يجوز ان يوصى بما زاد على الثلث فثبت لم تجز الزوجة الوصية ترث سدس تركته ولكل وصي
 له خمسة اقسام لا تسحق من الميراث شيئا حتى يخرج ثلث الوصية فاذا خرج الثلث استحققت ربع
 الباقي وما بقي بعد ذلك يكون للموصى له بالجمع وأصله من اثني عشر للموصى له أربعة وهو الثلث بقي الثلثان
 ثمانية للزوجة ربعها اثنان بقي ستة تعود للموصى له فتكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة اقسام
 صريح بذلك في الجوهره والنوازل وغيرهما والله تعالى اعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد جاريان
 كبيرة وصغيرة اعتق الكبيرة في صحته ثم مرض وأعتق الصغيرة في مرض موته ثم اوصى لها وللكبيرة
 بمائة قرش وبأتمة قيمتها خمسة عشر قرشا للصغيرة ومات من مرضه المذكور عن زوجته وأخ شقيق لم يجزا
 الوصية وخلف دار قيمتها لثلاثة قرش وعليه دين قدره مائة قرش وقيمة الجارية الصغيرة مائة
 وخمسون قرشا فكيف المحكم * (الجواب) * توفي الدين من كل المال وتعتق الصغيرة من ثلث
 الباقي وتسمى في قيمة قيمتها وقدمت عتقها على الوصية حيث قدمها الموصى والله تعالى اعلم وفي مجموع
 النوازل عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء لله تعالى اوصى به انسان وكان الثلث لا يبلغه فان
 كان كله فرضا أو كله تطوعا يبدى بالذي نطق به أولا وان كان بعضها فرضا وبعضها تطوعا يبدى بالفرض
 وان كان آخره في النطق وان كان بعضها تطوعا وبعضها واجبا يبدى بالذي أوجب على نفسه وان كان آخر
 النطق به تارخا يبدى من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات
 على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى هدلية من فصل ومن اوصى بوصايا من حقوق
 الله تعالى قدمت الفرائض منها وان اجتمع الوصايا قدم الفرض أي الاقوى منها وان آخره الموصى وان
 تساوت الوصايا قوة بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فاذا
 ضاق الثلث قدم ما قدم الموصى اذ الظاهر انه يبدى بالاهم وعنه لو كان الكل فرضا حقا لله يبدى بالحق
 ثم بالزكاة ثم بالسكفارة ولو كان نفلا كالوصية والعتق والصدقة يبدى بما يبدى به في ظاهر الرواية وعنه
 يبدى بالفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كذا في الذخيرة فهستاني من الوصايا باختصار ومثله في التنوير
 وغيره من المتون والشروح أقول المراد به وله والعتق عتق عبد غير معين بأن اوصى بأن يعتق عنه عبد
 أما لو بشر عتق عبده في مرضه فانه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع عبدا بارة في مرضه وقد وضعت هذا المحل
 في محاشيتي رد المحتار عند قول التنوير واذا اجتمع الوصايا الخ فقلت اعلم أن الوصايا اما ان تكون كلها لله
 تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وان استبار التقديم يختص بحقوقه تعالى لا يكون صاحب الحق واحدا أو ما
 لا تعدد فلا يعتبر التقديم هال للعباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كما لو اوصى بثلاث ماله لانسان ثم به لاخر لا
 أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو هبة أو ماله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والحج
 أو واجبات كالسكفارات والنذور وصدقة الفطرا وتطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء يبدى بما يبدى
 به الملت وان اختلطت يبدى بالفرائض قدمها الموصى أو آخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حق الله
 تعالى وبين حق العباد فانه يقدم الثلث على جميعها وتجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب ولا
 يجعل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها

مطلب
 اوصى بجميع ماله لاجنبي
 وله زوجة فله السدس
 والباقي للاجنبي

مطلب
 اعتق جارية واوصى بوصية
 وضاق الثلث عن ذلك

مطلب
 يبدى بالفرائض والواجبات
 ثم يبدى له الموصى

مطلب
 فيما اذا اجتمعت الوصايا
 وبيان تفصيل ما يقدم منها
 على غيره

مقصودة فتفرد كوصايا الادميين ثم تجمع فيقدم فيها الالههم فالالههم فيلوقال ثلث مالي في الحج والزكاة وزيد والكفارات قسم على اربعة اسهم ولا يقدم الفرض على حق الا دمي لحاجته وان كان الا دمي غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يبق حقه الله تعالى اذ لم يكن ثمة مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق منغذ في المرض او معلق بالموت كالتدبير ولا محاباة منجزة في المرض فان كان بدئ بها على ماسا في تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا اه ملخصا جميع ذلك من العناية والنهاية والتبيين اه ما في رد المحتار * هذا وقد سئلت عن مسألة في سنة ١٢٤٣ اجبت المحاكم انما توضيح هذا المحل في رجل اوصى بوصايا منها المعينين ومنها حجة فرض وكفارة صلاة وصدقات لغير معينين ثم وقف حصه له من دار على مسجد ثم مات وضاق الثلث عن الوصايا فاجبت بأنه يقسم الثلث عليهم فما اصاب المعينين اخذوه واولا لانه حق عبد وما اصاب غيرهم قدم فيه الحج لكونه فرضا ثم كفارة الصلاة لكونها واجبة ثم يدفع للفقراء ما اوصى لهم به ليكون الوقف صدقة ايضا فيقدم ما للفقراء لتقديم الموصى لهم كما ذكره في الولو المحمية وغيرها وكيفية القسمة انه اذا كان الثلث ألفا قسما وأوصى زيد بمائة ولعمرو بمائة وللحج بخمسمائة وللكفارة بمائة وللفقراء بمائتين ووقف دارا بخمسمائة فسهم الوصايا بخمسة عشرية سم الثلث عليها فيعطى زيد وعمرو وسهم من خمسة عشرية سهمان من الالف وذلك مائة قرش وثلاثة وثلاثون قرشا وثلث قرش يبقى ثلاثة عشرية سهمان المحقوق الله تعالى فيعطى منه خمسمائة للحج لانه فرض ثم يعطى مائة للكفارة لانها واجبة ثم يعطى مائتان للفقراء لان الموهم قدمهم على الوقف يبقى ستة وستون قرشا وثلثا قرش يوقف من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال في المجتبى من كتاب الوصايا وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم الثلث بين الوقف وسائر الوصايا فما اصاب قيمة الوقف منه بقي بقدره وقفا ولا يكون الوقف المنغذ أولى اه ثم سئلت بعد ذلك عن رجل اوصى بأن يخرج منها تجهيزه وتكفينه والباقي منها العمل لمبرات وأوصى بخمسمائة زيد وبمثلها لعمارة مسجد كذا وبمثلها لعمارة مسجد كذا ايضا وله مملوك قيمته خمسمائة ايضا اعطاه منجزا في مرض موته وأوصى له بالالف وخمسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثلاثمائة وبلغت نفقة تجهيزه ثلثمائة فكيف تقسم فاجبت كلفة التجهيز الشرعي من أصل المال فكانه استثناهما من الالف فيكون الباقي من الالف لعمل المبرات سبعمائة وتصير حصة الوصية اربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثلث عنها فينفذ الثلث فقط ثم نقول العتق المنجز في المرض مقدم فيبدأ به أولا فيخرج من الثلث المذكور خمسمائة قيمة المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف وثلثمائة تقسم على ارباب الوصايا بالتقديم لاحد ازيد والمملوك فلانهم معينان وأما المسجدان فكذلك لان المتولى يطالب بوصية مسجده الخاصة به لعمارة فهو حق له مطالب معين بخلاف ما مر في السؤال السابق من الوقف على مسجد فان الوقف لا بد أن يكون صدقة على جهة لا تقطع ابتداء وانتهاء فقط وان كان في الابتداء عين له جهة خاصة والمعتبر انتهاءه ولذا صح تعيينه ابتداء لنفسه وللانغناء لانه صح لكون آخره صدقة دائمة كما قرر في محله هذا ما ظهر لي وحيث كانت الوصية للعمارة كالوصية لمعين تقدم على الوصية لعمل مبرات وحيز ثم يقسم الباقي من الثلث على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما كل سهم منها خمسون قرشا لان حصة الوصية اربعة آلاف ومائتان وخمسون انخرج منها اولا قيمة المملوك بقي ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون وسهامها ما ذكرنا فاقسم الباقي من الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلثمائة كما ذكرنا على خمسة وسبعين سهما يخرج كل سهم اربعة وأربعين قرشا فالوصية للمبرات كانت سبعمائة وهي اربعة عشر سهما يخصها من الثلث

مطلد
في بيان ما اذا اجتمعت الوصايا
وضاق الثلث عنها

حادثه الفتوى في هذا في زمن
شيخنا المتفح رحمه الله تعالى
رحمة واسعة على مر الزمان
آمين

سبعة وستة عشر ووصية كل من زيد والمعتجلين كانت خمسمائة فيحصل كل واحد عشرة أسهم وذلك
 أربعة وأربعون ووصية المملوك كانت ألفا وخمسمائة وخمسين وهي إحدى وثلاثون سهماً فيحصلها ألف
 وثلاثمائة وأربعة وستون والله سبحانه وتعالى اعلم * (سئل) * فيها إذا كان لذي ثلاثة بنين وله
 ابن ابن الكل ذميون فأوصى لابن ابنه المذكور بمثل نصيب ابن من أبنائه المزبورين من ماله ثم هلك
 عن الجميع وخطف تركته فهل تصح الوصية * (الجواب) * نعم ولابن الابن مثل نصيب ابن من
 أبنائه الثلاثة فيكون له الربع والله تعالى اعلم ومثل نصيب ابنه صحت له ابن أولاً ونصيب ابنه لأمه ابن
 موجود وإن لم يكن له ابن صحت عتايه وجوهرة الخ شرح التنوير من باب الوصية بثلاث ماله * (سئل)
 فيما إذا وصى زيد بجمع ماله لعمرو ولا جني ثم مات عن تركته دورته لم يميز والوصية وقبل عرو الوصية
 فهل تنفذ في ثلث ماله بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعياً * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة
 أوصت لزيد ألفاً ثم تزوجت عشرة قروش نظير أسقاط مصلاتها ثم ماتت عن ورثة وتركته فخرج الوصية من
 ثلثها وقبل الوصية له الوصية فهل تصح وتنفذ من الثلث * (الجواب) * نعم * (سئل) * في
 رجل له مبالغ معلوم من الدراهم مرصدة على حاتوت وقد شهد على نفسه يدينه أنه إن مات يكن لاحق له
 على ربة الحاتوت ثم ماتت عن ورثة ولم يترك شيئاً سوى المبلغ المزبور والورثة لم يميزوا ذلك فهل يسقط ثلث
 المبالغ المزبور للوقوف على أنه وصية للوقوف * (الجواب) * نعم وفي المجتبى أوصى بثلاث ماله لأكبره
 جاز ووصف له قراء الكعبة لا غير وكذا المسجد والقدس علائق على التنوير من آخر كتاب الوصايا أقول
 ثلث ماله ما ساقى في من المتخ في الورقة الثالثة * (سئل) * في امرأة أوصت بأسورة ثلاثة جسد
 وردت في وسط نسوة ثلاثة اجنبيات وضاع واحد منها ولم يدرك هو والوارث بمجد ذلك ويقول لكل
 واحدة منهن ذلك جمل ولا أدري من هي وذلك بعد موت مورثته فما الحكم * (الجواب) *
 تبطل الوصية بذلك إلا أن يظن الوارث ما بقي منها فحقه يدين أن لا نالها صاحبة الجسد ثلثاً ولصاحبة
 الردي ثلثاً ولصاحبة الوسط ثلث كل واحد منهما كما في وصايا التنوير والمحيط السرخسي والله تعالى اعلم
 ولو أوصى بثياب متفاوتة جيد ووسط وردت لثلاثة أنفس لكل منهم ثوب فضاع منها ثوب ولم يدرك
 أي هو والوارث يقول لكل منهم ذلك حقه بطلت الوصية بجهالة المحقق لأن المستحق مجهول وجهه أنه
 يمنع القضاء وتحصيل غرض الوصى كوصيته لأحد من الرجلين إلا أن يسأحو أو يسلموا ما بقي منها
 فتعود صحته لزوال المانع وهو الجود فحقه لذي الجسد ثلثاً ولذي الردي ثلثاً ولذي الوسط ثلث كل واحد
 منهما لأن التسوية بقدر الامكان متحقق قوله فحقه لذي الجسد الخ أي الجسد في نفس الأمر وقوله
 ثلثاً أي ثلث الجسد من التوبين الموجودين لأن فيه شبهة استقدام وكذا فيما بعده * وجه هذه
 المسألة كما في شرح قاضيهان على المجموع الصغير أن ذا الوسط حقه في الجسد من الباقيين أن كان المالك
 أرفع منهما وإن كان ردي منها فحقه في الردي منها فحقه مرة مرة بالآخر وإن كان المالك
 هو الوسط فلاحق له فيهما فحقه بكل واحد من الباقيين في حال ولم يتعلق في حالين فيأخذ
 ثلث كل منهما وذا الجسد يدعى الجسد منهما لا الردي إذا لحق له فيه قطعا وذا الردي يدعى الردي
 لا الجسد فيسلم ثلثاً الجسد لذي الجسد وثلثاً الردي لذي الردي * وبما أنه أن الثوبين الباقيين أحدهما
 أحسن من الآخر وكل منهما يحتمل أن يكون هو الوسط لأنه إن كان المالك هو على الثلاثة فأحسن
 الاثنين هو الوسط وإن كان المالك في الثلاثة فأردي الاثنين هو الوسط فتعلق حق ذي الوسط بكل
 منهما على هذا الاحتمال بمعنى أنه يحتمل أن يكون حقه هو الأحسن منها وهو الردي فيعطى ثلث
 كل واحد منهما وبقي الثمان من كل واحد منهما في معنى الإنسان من الأحسن للوصى له بالأعلى

مطلب

أوصى لابن ابنه بمثل نصيب
 ابن من أبنائه الثلاثة جاز
 وله الربع

مطلب

أوصى لاجنبي بكل ماله ولم
 تجز الورثة صحت في الثلث
 المطلوب
 أوصى بعشرة قروش لأسقاط
 الصلاة صحت

مطلب

أوصت بثلاثة أساور متفاوتة
 لثلاث نسوة وضاع أحدها
 ولم يدرك

اذلا منازعة له في الادنى ويعطى الثلثان من الارضى منها للموصى له بالردى اذلا منازعة له في الاعلى لان كل واحد من الثوبين لا يحتمل أن يكون هو الاعلى بعينه ولا هو الادنى بعينه فلا يتلقى حق ذي الاعلى او الادنى الا بواحد بخلاف ذي الوسط كما قلنا وعلى هذا فالتأثير أن في عبارة فاضيلان قبا والاصل فقد يتعلق حقه بكل واحد من الباقيين في حالين ولم يتعلق في حال هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم * (سئل) * فيما اذا وصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم لرجل معين من اهل العلم والصلاح لاسقاط صلاته وكفارة يمينه ومات وخلف تركته تخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة ويتمتع الرجل ولا يجوز للموصى ان يصرفها لغيره * (الجواب) * نعم وفي جامع الفتاوى من كتاب الطعوم اوصى بكفارة صلاته لرجل معين لا يجوز للموصى ان يصرفها الى غيره اه وذكروا مثله في حاوى الزامى ثم رزق قال يتعين وليس للموصى والقاضي ان يصرفه الى غيره قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح ولا يفتى الابهذ الفساد الزمان وطمع القضاة وغيرهم فيها اه ونق له العلائق في شرح التتوير عن القنية قبل باب الوصى * (سئل) * في رجل اوصى بشجرة معلومة في بستان له ومات عن ورثة وتركه وتخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى له الوصية فهل تصح وتنفذ * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل اوصى لاولاد ابنه الغير الوارثين بحصة معلومة من ارض له مشغولة بزراعة ومات عن ورثة وتركه وتخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى لهم الوصية ويريدون اخذ الزرع زاعمين انه يدخل في الوصية تبعا لارضه فهل لا يدخل * (الجواب) * نعم لا يدخل وفي الزيادات لو وهب ارضا فيها زرع لا يصح ولو اوصى بأرض فيها زرع لا يدخل الزرع تحت الوصية وكذا لا يدخل في الوقف خلاصة من البيوع في الرابع عشر * (سئل) * فيما اذا وصى ذمي في مرض موته بثلث ماله لاجيه المسلم ثم هلك عن ورثة ذميين وخلف تركته والورثة لم يجيزوا ذلك فهل تصح وتنفذ ذم من ثلث ماله * (الجواب) * نعم وصحت من المسلم للذمي وبالعكس وهو وصية الذمي للمسلم لم تنجز من الوصايا * (سئل) * في رجل اوصى لفلان ولفلان اليتيمين بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله ثم مات عن ورثة وتركه تخرج الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ * (الجواب) * نعم والقبول ليس بشرط في الايتام كافي القهستاني وقال الزيلعي وكذا اذا اوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استجسانا لعدم من يلى عليه ليقبل عنه اشباهه من القول في الملك من الفلن الثالث * (سئل) * في رجل اوصى لاقه بمبلغ من الدراهم من ماله ومات عنها وعن اولاد ذكور واناث ودرجة اجازوها وردت الام الوصية ولم تقبلها وطلبت سدسها من اتركه هل تجب الى ذلك * (الجواب) * نعم ويعتبر قبولها أى قبول الوصية وردتها بعد الموت لان الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر قبولها بعده شرح المجموع لابن ملك * (سئل) * في مريض مرض الموت اوصى فيه بنوصيا بالوجوه بتره معلومة تريد على ثلث ماله ومات عن تركته وورثة كبار اجازوا الوصية المذكورة لدى بيضة شرعية ويريدون بعد ذلك الرجوع عن الاجازة بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * حيث اجازوا ذلك بعد موته ليس لهم الرجوع عن ذلك والله تعالى اعلم قال في مبسوط المرحسى في باب الوصية للوارث لا وصية لوارث الا ان يجيزها الورثة بعد موته لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان يجيزها الورثة بعد موته وهذا نص على أن الوصية للوارث انما تجزى بحق بقية الورثة لا بحق الشرع كالوصية بما زاد على الثلث للاجنبي لم تجزى بحق الورثة لان حقهم يتعلق بثلث المال في مرض موته بدليل أن لهم ان يتقضوا مرفهه شرعا في ثلثي ماله ونقض التصرف في ملك الغير يدل على ان يتعلق الحق لهم به ولا تصح اجازتهم في حياة الموصى ونصح بعده موته وليس لهم أن يرجعوا بعد الاجازة وان لم يقبض الموصى له وصيته لان الوصية

مطلب
ارضى لرجل معين بدراهم
لا سقاط صلاته لا يجوز صرفها
لغيره

مطلب
أوصى بشجرة في بستان يصح

مطلب
اوصى بأرض لا يدخل ما فيها
من لزراع ثوبا

مطلب
تصح وصية الذمي لاجيه مسلم

مطلب
تصح الوصية للايتام ولا يشترط
القبول

مطلب
اوصى للجنين يصح

مطلب
يعتبر قبول الوصية وردتها
بعد الموت

مطلب
اجاز الورثة الوصية بما زاد على
الثلث بعد موته ثم رجعوا ليس
لهم ذلك

مطلب
لا وصية لوارث الا ان يجيزها
الورثة بعد موته

مطلب
لا تصح اجازة الورثة في حياة
الموصى وبعد تصح ولا رجوع

قبل موت الموصي غير لازمة لانها تملك للموصي مضاف الى ما بعد الموت فبالاجازة لا تصير لازمة منه برمة
 فيجب أن تكون الاجازة بمثابة غير لازمة يمكن للورثة الرجوع عنها كأصل العقد بخلاف ما بعد
 الموت لانها صارت لازمة منه برمة وكذلك الاجازة الصادرة من الورثة تصير لازمة ولان الاجازة قبل
 موت الموصي صدرت من غير المالك حقيقة وحقا لان الورثة لا يملكون التركة قبل موت المورث
 حقيقة وحقا بل لئلا أن المورث يملك التصرف فيه بيعا ووطأ واستمناعا واستغلا لا والاجازة
 الصادرة من ليس له حقيقة المالك ولا حق الملك لا تصح بخلاف ما بعد الموت وما يجوز باجازة الوارث
 فالموصي له ملكه من جهة الموصي لا من جهة الوارث حتى يجوز الوارث على التسليم وعلى هذا الواعق
 المرض عبده ولا ملل له غيره فأجارت الورثة عتقه بعدموته ينفذ العتق من جهة الميت حتى يكون
 الولا عليه اه وفي النجاشية في أحكام المرضى من كتاب العتق أقر في مرض موته بعد بيعه لا مرأته
 ثم أعتقه بعد ذلك فان صدقته الورثة فعتقه باطل وان كذبوه جاز عتقه من الثالث والمسألة في إقرار
 الصغرى قلت والمسألة باطلا فها تدل على أن المريض اذا أقر لوارثه بعين وصدقه ببقية الورثة في حياته
 بذلك لا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بمأزاد على الثالث فانه لا ينفذ الا باجازة الورثة بعد
 موت الموصي وقد أوجب عي نظام الدين رحمه الله تعالى في مسألة الإقرار بالدين لوارثه كذلك وصورتها
 أقر المريض لوارثه بدين تصدقه الوارث الاخر فيه ثم مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان في
 حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر أوجب لا يحتاج الى التصديق الجديد إذ كفاي ظهر في فتاواه
 في الوصايا والتصرفات المفيدة لأحكامه قبل الموت في المرض هل تعتبر فيه الاجازة الوارث قبل الموت
 لا رواية فيها وذكر شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في الجامع الصغير أن المريض مرض الموت اذا
 أعتق عبدا ورضى به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسعي في شيء اه وفي الحاوي الزاهدي مريض يصرف
 ماله في خيرات ووارثه محاضر ساكت لا يجوز لان سكوتيه ليس باجازة منه ولو أعطى فقيرا شيئا من تركته
 فإستأذن الفقير منه فأذن يجوز من كل المال اه عمادية * (سئل) في رجل أوصى لمديونه الاجنبي
 بماله عليه من الدين ومات الموصي عن ورثة وتركته تخرج الوصية من ثلثه وقبل الموصي له الوصية فهل
 تصح * (الجواب) نعم تملك الدين من ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واذا
 سلطه أي سلط المملك غير المديون على قبضه أي قبض الدين فيصح شرح التنوير للعلائي وآخر كتاب الهبة
 ومثله في الاشياء من أحكام الدين * (سئل) في امرأة لها أمة قالت في حجة الوالدتها ان مات
 قبلك فهي لك وقالت والدتها مثل ذلك وماتت المرأة الا أنها وعن ورثة لم يجز ذلك فهل هذه وصية
 غير صحيحة * (الجواب) نعم لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان أو ديناً
 كما في شرح التنوير والوصية لو ارث لا تنفع ومن فروع المسألة ما في المبسوط قال الطالب لمديونه ان خلقت
 فأنت بريء كان باطلا لان هذا تعليق البراءة بخطر وهذا لا يحتمل التعليق ويستثنى من ذلك ما ذاعله
 بالموت لاخرجه حينئذ تخرج الوصية وعلى هذا انقرع ما في الخاتمة قال لمديونه ان مات فأنت بريء
 من الدين لا يبرأ ويكون وصية من الطالب له ولو قال ان مات بفتح التاء فأنت بريء من ذلك الدين لا يبرأ
 وهو مخاطرة كقولنا ان دخلت الدار فأنت بريء مما لي عليك لا يبرأ ولو قال المريضة لزوجه ان مات من
 مرضي هذا فأنت في حل من مهرى فأنت كان مهرها عليه اه وكان ينبغي أن يقال ان اجازت الورثة تصح
 لان المنع من صحة الوصية كونه وارثا نهر تحت قول الكنز ما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقه
 عند قوله والابراء من الدين ومثله في شرح التنوير للعلائي آخر كتاب الوصية أقول والحاصل ان مناط
 الفرق هو ذم الوصية لا التعليق بان أو اذا ووجه الفرق انه اذا ضم التام يكون تملك كاملاً على

مطلبه

اذا أقر لوارثه بعين وصدقه
 بقية الورثة في حياته لا حاجة
 الى التصديق بعد الموت
 بخلاف الوصية

مطلبه

مريض يصرف دواته حاضر
 مطلبه
 أوصى لمديونه الاجنبي بما
 له عليه من الدين يصح
 مطلبه
 ان مات فهي لك ويكون وصية

مطلبه

تعليق البراءة بخطر لا يصح

ما بعد موت الملك فيضع لانه وصية بخلاف فقها لانه لا يمكن أن يكون وصية لان المعلق عليه موت
 المدينون لا الدائن الملك وحينئذ يكون ابراء معلقة والابراء لا يقبل التعاقب بالخطر والمراد بالخطر هنا المأثم
 المترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالموت ومجئ الغدا اختراعا المعلق ابراء بشرط كاش كقوله
 لمدينة ان كان لي عليك دين فقد ابرائك عنه فانه يصح كاذرة الالائي في آخر كتاب الهبة هذا ما ظهر والله
 تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا ارصى رجل بجميع ماله ينفق في مصالح مسجد كذا ثم مات عن تركه
 وورثة لم يجزوا ذلك فهل يصح وتنفيذ الثلث * (الجواب) * نعم اوصى بشئ للمسجد لم تجز الوصية
 الا ان يقول الموصي ينفق عليه لانه ليس بأهل للتملك والوصية تملك وذلك النفقة بمنزلة الوقف غننى
 مصالحه وعند محمد يجوز لانه يعمل على الامر بالصرف الى مصالحه تخيلا للكلام ويقول محمد افتى مولانا
 صاحب البحر فتح من باب الوصية بالخدمة * (سئل) * في مريض مرض الموت اذا استقرض
 في مرضه دراهم معلومة بمعاينة الشهود فهل يكون كدين الصحة * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك
 في العبادية في الوصايا * (سئل) * فيما اذا ارصى رجل جماعة معلومين بثلث ماله وله دين وعدين
 فكيف الحكم * (الجواب) * لهم أخذ ثلث الدين وما خرج من الدين بعد ذلك أخذوا منه ثلثه حتى
 يخرج الدين كله كذا في صور المأثم عن غاية البيان * (سئل) * في امرأة أوصت لولديها زيد وهند
 ولاخوتهما الثلاثة بجميع ماله ثم ماتت عن ولديها المذكورين وخلفت تركه ولم يجزوا وصيتهما
 لهم فهل تنفذ الوصية للاخوة من الثلث * (الجواب) * نعم ولو ارصى لوارثه ولا جنس صحته
 في حصة الاجنبي وتزوق في حصة الوارث على اجازة الورثة ان أجازوا لوارثه ان لا يجزوا بطل ولا تعتبر
 اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك خاتمة من فصل من يجوز وصيته ومن لا يجوز
 * (سئل) * فيما اذا كان زيد داروا ولا دفرض مرض الموت وصار غائب ماله الضمنا وزوم الفراش
 وقيامه عن تكلف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من اولاده المذكورين بثلث اقرب منه منه
 في المرض ومات من ذلك فهل يكون البيع والاقرار غير صحيحين الا باجارة بقية الورثة * (الجواب) *
 البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا برضى الورثة وان كان بمثل القيمة وفي الخلاصة
 عن الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح وعندهما
 يجوز لكن اذا كان فيه غيب أو محاباة يخير الوارث المشتري بين الفسخ واتمام قيمة المثل قلت المحاباة وكثرت
 كما في العبادية وأما اقرار المريض في مرض الموت للوارث ولو قبض دينه من ثمن أو غيره فباطل الا أن
 تصدقه الورثة كما هو صرح به في العتبات ومثله في التتارخانية والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * فيما
 أوصى زيد تجارية التي هي أم ولده بمبلغ معلوم من الدراهم ثم مات عنها وعن ورثة وتركه فخرج الوصية
 من ثمنها وقبلت الموصى لها ذلك فهل تكون الوصية المزبورة صحيحة * (الجواب) * نعم وصحت
 لمكاتب نفسه أو ولده أو أم ولده استحسنانا لمكاتب وارثه شرح التنوير للالائي من كتاب الوصايا ومثله
 في الدرر نفلا عن المخاتبة والوصية لغير الوارث صحيحة وفي شرح السراجية للسيد الشريف والمنازع
 من الارث أربعة الاول الرق واقرأ أي كاملا كان كالقن أو ناقصا كالمكاتب والمذبر وأم الولد وقام تحقيقه
 فيه أقول وهذا بخلاف الاقرار لها بدين فان الاقرار في مرض الموت ان كان لوارث فهو في حكم الوصية
 وان كان لاجنبي نفذ من كل ماله على ما مر تحقيقة في كتاب الاقرار وانما يصح اقراره لام ولده لانها ليست
 أهلا للالك في وقت الاقرار بسبب رفقها أما الوصية فهي تملك مضاف الى ما بعد الموت وهي بعد الموت من
 أهل الملك * وقد كتبت المؤلف في غير هذا المجل عن فتاوى الطراباى ما صورته مثل في شخص أقر
 في وصية التي في مرض موته لمسته ولده التي لم ينجز عتقا بمبلغ دين في ذمته ثم مات فهل الاقرار

مطلبه
الوصية للمسجد تصح

مطلبه
استقرض المريض بمعاينة
الشهود فهو كدين الصحة
مطلبه

أوصى بثلث ماله وله دين
وعين

مطلبه
أوصى لوارثه ولا جنس
صحته في حصة الاجنبي

مطلبه
البيع في المرض للوارث
لا يجوز ولو بمثل القيمة

مطلبه
اقرار المريض للوارث ولو
قبض دينه باطل

مطلبه
تصح الوصية لام ولده بخلاف
الاقرار لها بدين

المستولدة صحيح أم لا الجواب الاقرار المذكور غير صحيح والله تعالى أعلم * وأجاب شيخ الاسلام المحنبي
على نسخة ثانية ليس صحيحا والله تعالى أعلم بالصواب ورفعت نسخة ثالثة من هذا السؤال لشيخ الاسلام
المكمل فأجاب حكم المستولدة في عدم الملك حكم الرقبة والافرار لا يصح والله تعالى أعلم * وكتب
العلامة الشهاب على نسخة رابعة الاقرار المذكور لا يلزم لعدم أهلية المقر له للاستحقاق فتاوى الطرابلسي
من مسائل الافرار جمع العلامة الشامي * (سئل) * في مريض مرض الموت باع فيه لابن اخته
حصه معلومة من داوود كرم وأرض بطن معه لموم من الدراهم دون نصف قيمة المبيع ثم وهبه الثمن
المزبور وأوصى زوجته ببقية الدار والكر والارض ومات من مرضه المزبور بعد ثلاثة أيام عن زوجته
المزبورة وعن ابن عم عصية لم يجر الوصية المزبورة ولا المحاباة ولا الهبة فهل تنفذ المحاباة والهبة من الثلث
والوصية المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا أوصى زيد لمجموعة بثلاث
ماله ثم مات عن تركه وله أيضا مال في يد رجل فادعت الجماعة أن المال للثمن في فأنكر الرجل ذلك قائلا
ليس عندي من مال الميت شيء وتريد الجماعة اثبات مدعاهم في وجهه بالبيضة الشرعية فهل يسوغ لهم
ذلك * (الجواب) * نعم والمودع والغاصب والمدينون لا يكون خصما للموصي له إذا كان
الذي قبله المال مترايبا للمال الميت والنهم في ذلك وارثه أو وصيه فان قال الذي في يده المال هذا
مالكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما وإذا جعله التامضي خصما يقضى له بثلاث ما في يد المدعي
عليه عمادية من أوائل الفصل الثالث فمن يصلح خصما له غيره ومثله في الفصولين وقال في الظهيرية
من كتاب الدعوى من لفصل الرابع رابع رجل له على رجل ألف درهم أو كاتب في يد الغاصب قائمة
أو استودعه ألف درهم وهي قائمة بعينها في يد المودع فأقام رجل البيضة أن صاحب المال توفي وأوصى
له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لا يمكنه يقول لا أدري أمات فلان أو لم يميت لم يجعل
القاضي بينهما خصومة حتى يحضروا أو وصى هذا الذي ذكرنا إذا كان الذي قبله المال مقر بالمال
فان قال من في يده المال هذا مالكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما للمدعي وصار كرجل
ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراه من فلان الغائب وصاحبه يقول هو لي فانه ياتى بخصم للمدعي وإذا
جعل له القاضي خصما في هذا الوجه يقضى بثلاث ما في يد المدعي عليه وقد ذكرنا أن الموصي له لا ياتى بخصم
خصما للغريم لكن إذا كان الموصي له موصى له بالثلث لا غير فان كان موصى له بما زاد على الثلث بأن لم
يكن ثمة وارث فالموصي له خصم للغريم في هذه الحالة فيصير الموصي له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لأن
الاستحقاق لما زاد على الثلث من خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغريم فكذلك الموصي له
بما زاد على الثلث اهـ

* (باب الوصى) *

* (سئل) * فيما إذا كان لصغيرين مال تحت يديهما يخالف عن والديهما وكان الأب مبدرا
متلفا ما له فهل للقاضي أن ينصب وليا ينزع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي
* (الجواب) * نعم وفي الولو المحبة والخلاصة لو كان الأب مبدرا متلفا مال ابنه الصغير فالقاضي
ينصب وصيا ينزع مال الابن عن يده ويحفظه ادب الاوصياء من فصل النصب * (سئل) * فيما
إذا مرض زيد مرض الموت وأقام عمر وصيا من بعده على اولاده القاصرين وأوصى بمبلغ معين من الدراهم
من ماله صرفة الوصي في تجهيز زيد وتكفينه وفي مبرات عينها ومات زيد وخلف تركته فتخرج المبرات
من ثلثها وقبل عمر الوصية وأنفذ الوصايا المزبورة على وفق ما أوصى به زيد ثم باع اولاد زيد رشيدين

طلب
تنفذ المحاباة والهبة من الثلث

طلب
أوصى لمجموعة بثلاث ماله وله
تركة ومال قبل رجل فهل
للجماعة الدعوى عليه

طلب
لو كان الأب متلفا مال ابنه
ينصب القاضي وصيا ينزع
المال منه

ويكلفون الوصي اثبات تنفيذ الوصايا ودفعها لاربابها بالينة فهل يصدق الوصي بيمينه ولا يكلف
الى الاثبات بالينة * (الجواب) * نعم وفي فتاوى الفتاوى الاصل فيه أن الوصي يصدق فيما
سلط عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل أن الوصي متى اقرب تصرف في مال الصغير بعد بلوغه
والصغير منكر يظن فان كان تصرفا هو مسلط على ذلك من جهة الشرع فانه يصدق فيه ويقبل قوله بيمينه
وان كان تصرفا لم يكن هو مسلط عليه من جهة الشرع فانه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله بدون البينة فان
قال انفق عليك مالك في صفرك والنفقة نفقة المثل وكان زاندا عليه بتكثير لا يصدق الوصي بيمينه لانه مسلط
على الانفاق بنفقة المثل شرعا اما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زاندا عليه بتكثير لا يصدق في الفضل
لانه ليس بمسلط عليه شرعا لانه لا يصدق بيمينه الخ ادب الاوصياء من فاسد الانفاق ومثله
في احكام الصغار من مسائل الوصايا * (سئل) * في وصي يختار على قاضرين انفق من ماله عليهم
مدة معلومة ولم يعامل الوصي على المال حتى بلغ القاصرون رشدين قاموا الا ان يطلبون ربح مالههم
في المدة المزبورة فهل لا يلزم الوصي شيء من اربح بل ارجحة شرعية وهل يقبل قول الوصي في قدر الانفاق
في المدة المزبورة حيث ادعى نفقة المثل في مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر * (الجواب) * حيث
لم يعامل الوصي المزبور على المال المذكور بطريق شرعي فلا يلزمه ربحه لانه ربما كفى بذلك الشيخ
محمد بن عبد الله القرناشي وغيره وفي مجمع الفتاوى من باب تصرف الوصي والاب والقاضي قلت
لوم يقهر الوصي بمال الصبي فهل يجبر على التجارة والتصرف قال لا بل ويقبل قول الوصي بيمينه في قدر
الانفاق حيث كان نفقة المثل في مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر كما صرح بذلك علما وناجحهم الله تعالى
كفي بيوع ادب الاوصياء ودعوى الاشياء وفي فتاوى العلامة ابن نجيم من اول كتاب الوصايا اسئل في
الوصي اذا انفق على اليتيم من ماله بلا تقدير من المحاكم هل له ذلك ويصدق بيمينه اجاب نعم له ذلك
ويصدق بيمينه فيما يصدق الظاهر * (سئل) * فيما اذا فرض القاضي لا يشام في حجر امهم
الوصي المختارة عليهم في كل يوم قدر ما معلوما واذن لها في صرف ذلك عليهم في لوازمهم الضرورية من ربح
مالهم المستقر تحت يدها ومضى لذلك عدة سنين فصرفت وانفقت عليهم من اصل مالهم قدر انذار المدم
كفاية المفروض لهم نفقة المثل في مدة تحتمله وانظار لا يكذبها في ذلك فهل يقبل قولها بيمينها
في ذلك والحالة هذه * (الجواب) * نعم وقد اُفتي بذلك ايضا العلامة الشيخ خير الدين كما هو مذكور
في فتاواه من انشاء الوصايا ورايت نقل المسألة بيمينها في الحاوي الزاوي واما الى عدة كتب معتدة
* (سئل) * فيما اذا دفع الوصي مال اليتيم له بعد بلوغه ورشده ومضت مدة والا ينه كسر الدفوع
والوصي يدعيه فهل يقبل قوله في الدفع مع بيمينه * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية من الوصايا
وصرح بها في السراج الوهاج وغيره والله تعالى اعلم * (سئل) * في وصي مختارة على ابنها القاصر
صرفت في اشياء متعلقة باليتيم مبلغا معلوما من الدراهم من مال القاصرون مال نفسها بما فيه المحظ
والمصلحة مسرف المثل ولا يكذبها الظاهر فيه ثم مات القاصر عنها وعن ورثة غيرها يريدون تغيرها ذلك
من مالها فهل تصدق في ذلك بيمينها ولا يلزمها ذلك من مالها * (الجواب) * نعم قال في النخ قبيل
كتاب الخنثى قلنا عن الخاتمة ما نصه وذكر صاحب طائفة كل شيء كان مسلط عليه فانه يصدق فيه ومالا
فلا بل وتسام ذلك تقدم في هذا الباب * (سئل) * فيما اذا كان لصغير مال تحت يديه فانفق
عليه نفقة المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يصدق في ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم
ولو ادعى الاب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياعه أو الانفاق عليه وهو نفقة المثل في مدته يصدق
بيمينه ادب الاوصياء من فصل البيع * (سئل) * في معتوه له وصي شرعي وللمعتوه مال فوكل

مطلوب
لا يكفى الوصي الى البينة
على دفع الوصية في المسببات

مطلوب
الوصي يصدق بيمينه فيما
سلط عليه شرعا

مطلوب
قال انفق عليك مالك
والنفقة نفقة المثل يصدق
بيمينه

مطلوب
اذ لم يعامل الوصي على مال
القاصر لا يلزمه رباحه لانه
ربا

مطلوب
لا يجبر الوصي على التجارة
في مال الصبي

مطلوب
يقبل قول الوصي بيمينه في
نفقة المثل

مطلوب
للوصي أن ينفق على اليتيم
من مال اليتيم بلا تقدير من المحاكم
ويصدق بيمينه

مطلوب
اذا كان المفروض لا يكفى
القاصر فالوصي الزيادة ويقبل
قوله بيمينه

مطلوب
ادعى انه دفع مال اليتيم له
بعد بلوغه يقبل قوله بيمينه

مطلوب
ادعى الاب بعد بلوغ ابنه
انه انفق المال عليه نفقة المثل
يصدق بيمينه

الوصي المزبور خلافه الاتفاق على المعتوه من ماله في كسوته اللازمة الضرورية وصرف على ذلك مصرف
 المثل في مدة تمتعه به والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل في ذلك بيينه * (الجواب) * نعم
 كما أفتى به الشيخ اسماعيل من الوكالة لأن الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه
 في أمور اليتيم كما في أدب الأوصياء والأقروى والمعتوه بمنزلة للصبي كما في الأقروى وفي البحر من شتى
 القضاء نائب الناظر كوفي قبول قوله اه والوصي كالناظر لأن الوصية والوقف اخوان يستحق كل منهما
 من الآخر كما صرحوا به والله سبحانه أعلم وفي وكالة المختصر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن
 يعمل بنفسه في أمور اليتيم فان بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له أن يفعل والوصي يمثل القيم
 أقولهم الوصية والوقف اخوان خيرية من الوصايا * (سئل) * فيما إذا كانت امرأة وصيا
 شرعية على أولادها الأيتام ولم يمت مال تحت يدها فادعت أنهم انفق عليهم في مدة كذا مبلغا
 معلوما من الدراهم من ماله والظاهر يكذبها في ذلك فهل والحالة هذه لا يقبل قولها في ذلك
 * (الجواب) * حيث كان الظاهر يكذبها في ذلك فلا يقبل قولها فيه وان أقامت بيته على ذلك
 كما في تلخيص الخلاطى "وان زاد يسير اصدق وعليه اليقين ان اتموه كما في خزنة الاكل وفي تلخيص
 الخلاطى "ونفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير وفي أحكام الأوصياء القول في الامانة قول
 الامين مع يمينه الا ان يدعى أمرا يكذب به الظاهر فحينئذ نزول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق اه كذا
 في حاشية سيدي أقول ينبغي لك ان تعلم ان نفقة المثل تختلف بقوله الماهل وكثرته ولذا قال
 في الذخيرة ينبغي للوصي أن لا يضيّق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا اسراف وذلك بتفاوت
 بقلة المال وكثرته فينظر الى ماله وينفق بحسب حاله اه ثم اذا ادعى الزائد على نفقة المثل انما لا يصدق
 اذ لم يفسد دعواه بتفسير محقق كقولها اشترت طعاما فاسرق ثم اشترت ثيابا وثالثا فيصدق بيمينه لانه
 أمين كما في أدب الأوصياء عن شرح الاصل لشيخ الاسلام * (سئل) * فيما إذا احتاج اليتيم
 للنفقة الضرورية وله مال غائب فصرف وصيه المختار عليه النفقة من مال نفسه مبلغا من الدراهم
 ليرجع في مال اليتيم بنظر ذلك اذا حضر وأشهد على ذلك بيته شرعية ثم حضر مال اليتيم ويريد وصيه
 الرجوع في المال المذكور بنظر ما صرفه في نفقته بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ للوصي
 ذلك * (الجواب) * نعم وصي انفق من ماله والمحال أن مال اليتيم غائب فهو أى الوصي كالأب
 متطوع بالإن بشهاده أنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه تنوير من باب الوكالة بالخصوصية والقضاء
 * (سئل) * فيما إذا كانت هذه وصيا شرعية على ابنها الصغير اليتيم وانفقت عليه من مال نفسه ما بلغ من
 الدراهم في لوازمه الضرورية لعدم مالي حاصل له أرجع بتظهير ما نفقته في ماله عند حصوله وأشهدت بيته
 على ذلك ثم حصل له مال بالارث وتريد الأم الرجوع في ماله بما نفقته فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب)
 نعم وفي الأحكام انفق الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي وأيضا في أدب
 الأوصياء المصدر الشهيد ادعى الوصي أو قيم الوقف الاتفاق من مال نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك الا
 بالأشهاد لانهم ايدعيان لانفسهما ما يتنافيا فلا يستحقانه بمجرد الدعوى ادب الأوصياء من فصل الاتفاق
 فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر العبارات أيضا لم يشترط ذلك والمدا على عدم
 حصول مال اليتيم الآن لثلاثة احوال وكافة التنوير عن الفصاين والمال غائب معناه غير
 حاصل الآن فتأمل ذلك أقول رأيت هنا على هامش الاصل بخط شيخ مشايخنا السائحاني ما نصه
 قوله يسوغ لها ذلك فيه نظر لقول جامع الفصولين شري لولده ثوبا أرطه اما وأشهدانه يرجع فله أن يرجع
 لولاه مال والا لوجوبه ما عليه. وهذا أمر بالتأمل في آخر الجواب اه مارأيت لكن التعليل بفيد الفرق

مطلب

وكيل الوصي يقبل قوله بيمينه
في النفقة كالوصي

مطلب

للوصي أن يوكل غيره

مطلب

المعتوه كالصبي

مطلب

الوصي كالناظر لأن الوصية
والوقف اخوان

مطلب

لا يقبل قول الوصي فيما يكذب به
الظاهر وان أقام البيته

مطلب

يقبل قوله الا فيما يكذب به
الظاهر فحينئذ نزول الامانة
وتظهر الخيانة

مطلب

ينبغي للوصي أن لا يضيّق
عليه بل ينفق بحسب ماله

مطلب

انفق الوصي من ماله ليرجع
في مال اليتيم وأشهد له الرجوع

مطلب

اذا انفق الوصي من ماله
وأشهد وليس لليتيم مال فهل
له الرجوع فيما يحصل له بعد

فهر هازيد كما ذكره مصرف في ذلك مبلغا من الدراهم بنية الرجوع على الاذنان واليتيم وحصل
 لليتيم مال تحت يد أمهم ما يريد زيد الرجوع بتقدير ذلك على الاذنان ووصى اليتيم لتدفع ماله لهما
 من ماله ما نهل يسوغ لزيد ذلك * (الجواب) * نعم ولو اتفق رجل على الصغير وقال أمرني الوصي
 بذلك وصدة الوصي صدق الرجل أدب الاوصياء من فصل الانفاق وفي فصول الاستدانة على الوصي
 الوصي الاستدانة على الصغير جازله ذلك ان كان أمره القاضي به والا فلا يختار ان يرفع الامر الى القاضي
 فيما مره وفي فتاوى ظهير الدين أن الرفع هو الاحوط الا اذا تمذبله مدالحا كم فيستدين بدون الامر
 وقيل له الاستدانة بدون الرفع أدب الاوصياء من فصل القروض وفيه ذكر في مجموع النوازل والمهبط
 الوصي لو استدان لاجل اليتيم جاز ولو اقربا لاستدانة لا يصح اقراره اجماعا وفي جامع الفتاوى استقرض
 الاب لصغيره جاز وكذا لو اقربا لاستقرض اه ومسألة استدانة الوصي ذكرها في الاشباه واثرل
 الاقرار * (سئل) * فيما اذا كانت عند وصيا مختارة من قبل زوجها المتوفى على اولاده منها
 الصغار خضت وفوضت أمر الوصاية لزيد ابن عمها الامين الادل لذلك لدى بدنة شرعية وقبل زيد ذلك
 ثم ماتت عن اولادها المذكورين ولهم مال تحت يد أمهم وخلفت تركته فقام عم الاولاد يناع في ذلك زاهما
 انه أحق بالوصاية من زيد فهل يتمتع من الممارسة ولا عبرة بزمجه * (الجواب) * نعم قال في الدر
 المختار من باب الوصي ووصى الرضى سواء وصى اليه في ماله أو مال موصيه وقاية وصى في التركة
 خلافا للساقى اه وفيه من الوكالة والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه اذ الوصي
 يملك الايصاء الخ و في الاشباه وصى القاضي اذا جعل وصيا عنه موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى
 الميت كذا في التبعة وفي الخزانة وصى وصى القاضي كوصيه اذا كانت الوصاية عامة اه وبه يحصل
 التوفيق اه وقد عقد في كتاب الاوصياء آخر الكتاب فصلا في ايصاء الوصي فن راقم فروع المسألة
 فليرجع اليه اقول أي يحصل التوفيق بين قوله لا يصير الثاني وصيا وقول المحامية وغيرها الوصي يملك
 الايصاء سواء كان وصى الميت أو وصى القاضي اه بحمل الاول على ما اذا نصبه القاضي وصيا خاصا
 في بيع أو شراء فقط فان وصى القاضي يقبل التخصيص على ما سياتي قريبا ويحمل الثاني على ما اذا نصبه
 وصيا عاما كما في الخزانة ثم اعلم ان وصى الوصي له أن يوصى أيضا وهكذا وان تعدد كما افاده الخبر الراملى
 وغيره هذا وقد سنات هوالا فام زيد أخاه همر او وصيا ثم اقام بكر زيدا وصيا ثم مات بكر ومات بعده زيد فهل
 يصير همر ووصيا على تركته بكر أيضا اعتبارا بحالة الموت ام لا اعتبارا بحالة النصب لان زيدا حين نصب أخاه
 همر لم يكن وصيا على تركته بكر لم يجد في ذلك نصا صريحا والذي يظهر على الاول اذ لو اعتبرت حالة النصب
 لزم أن الرجل لو نصب وصيا على اولاده وماله ثم ولد له اولادوا كتب مالا آخر ان لا يكون لذلك الوصي
 ولاية على ما حدث للوصى بعد النصب فعلم أن العبرة بحالة الموت لان الايصاء خلافة بعد الموت
 كما صرحوا به قال في الاختيار الوصية طلب فعل بفعله الوصي اليه بعد غيبته أو بعد موته فيما يرجع الى
 مصالحه كضمانه وبنيه والقيام بحوائجه ومصالح ورثته من بعده وتنفيذ وصاياه وغير ذلك يقال فلان
 سافرا وصى بكذا وفلان مات فاوصى بكذا الخ وقال في الهداية في الاستدلال على قولهم ان وصى
 الوصي وصى في التركة لان الايصاء اقامة الغير مقامه في ماله ولايته وعند الموت كانت له ولاية
 في التركة بين منزل منزله فيهما اه ولان تركته موصيه تركته كما صرح به في الاختيار ولهذ الوقال
 الوصي لا تراثت وصى في تركته صار وصيا في التركة كتنين في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فحيث كانت
 تركته الاولى تركته الثاني والتركة اسم لا يتركه الانسان بعد موته علم أن المعبر بحالة الموت فيصير الثاني
 وصيا على التركة كتنين وان لم يكن موصيه وصيا حين نصبه اعتبارا بحالة الموت لان موصيه وهو زيد

مطلب

قال أمرني الوصي بالانفاق

وصدقه الوصي صدق

مطلب

أراد الوصي الاستدانة على

الصغير جازلوا أمره القاضي

مطلب

في امرأة وصى على اولادها

اقامت ابن عمها وصيا يصح

مطلب

وصى الوصي وصى في التركة

مطلب

الولاية في مال الصغير لايه

ثم وصيه ثم وصى وصيه

مطلب

وصى الوصي له أن يوصى وهكذا

في الصورة السابقة كانت ولايته عند موته ثابتة على تركته نفسه وعلى تركته بقرطما فيخلفه وصيه مورو
بعد موته في ذلك كله أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا أقام زيد مبيع
على أمتعه ودأبته ليأخذها ويوصيها إلى ورثته الغائبين ببلدته وهم كبار وصغار ومات زيد ويريد مبيع
الدابة للحفظ والمصلحة في ذلك لا احتياجا لها للنفقة وأخذ منها الورثة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
قال في أدب الأوصياء يجوز بيع الوصي على الكبير الغائب في كل شيء إلا في العقار وقال في الذخيرة
الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره إلا لحاجة اه وفي أدب الأوصياء
أيضا لأن وظيفته إذا كان حفظ الأموال وبيع العروض من الحفظ لما أن حفظ الثمن أهون أما العتار فهو
محصن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون بيعه من باب الحفظ إلا إذا كان العقار في معرض الهلاك فيه
يكون بمنزلة العروض اه وهو وإن جعله وصيا على الأمتعة فقط فإنه صار وصيا في كل ماله لما ذكرناه
إذا أوصى إليه في شيء خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الظهيرية والحانية وبه يقتضيه ذكره نجم
الدين الخاص كذا في أدب الأوصياء وذكرناه أن الوصي في الفعل في حياته وكيل والوكيل بعد وفاته
وصى فيجوز له ذلك وإن نأه عنه لما في وصايا الاشياء يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل
نهي الميت كما في البرازية وهي راجعة إلى قبول التخصيص وعدمه اه وفي البرازية عن أدب القضاء
قيل العاشر في المجلس جعله القاضي وصيا في مال اليتيم له أن يفعل في ماله ما يفعله وصي الأب غير أن
وصي القاضي لا يملك أن يتصرف تصرفا استثناء القاضي كما إذا نأه عن بيع العقار مثلا بخلاف وصي الأب
فإن استثناء الأب لا يعمل فيملك وصيه التصرف في عمل نأه اه والله تعالى أعلم أقول ذكرت
في رد المحتار مانصه وما يجب التنبيه له أنه إذا أوصى إلى رجل بفرق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار
وصيا عاما على أولاده وتركته وإن أوصى في ذلك إلى غيره على قول أبي حنيفة المفتي به فلا ينفذ تصرف
أحدهما بغير إقراره والناس عنها في زماننا غافلون وهي واقعة الفتوى وقد نص عليها في الحانية فقال ولو
أوصى إلى رجل بدين وإلى آخران يعتق عبده وينفذ وصيته فهما وصيان في كل شيء وقال كل واحد وصي
على ما يسمي لا يدخل الآخر معه اه * (سئل) * فيما إذا باع زيد حصته ببلدته القاصرة من دار مشتركة
بينها وبين جماعة بثلث المثل وهو مستور الحال فهل يكون البيع صحيحا * (الجواب) * نعم ولا يجوز
للوصي بيع العقار إلا بالمسوغات الشرعية التي ذكرها ونقل السيد أحمد الحموي في حواشي الاشياء من
الوصايا أن الأب كالوصي لا يجوز له بيع العقار إلا في المسائل المذكورة كما أفتى به المحائقي اه فراجع
وهو مخالف لا طلاق مافي الفصول وغيره ولم يستند المحائقي لنقل صحيح ولكن إذا صارت المسوغات في بيع
الأب أيضا كما في الوصي صار حسنا مفيدا أيضا فان الأخذ بالاتفاق أوفق وفي العمادية في ٣٧ المحاصل
أن يبيع الأب عقار الصغير بثلث القيمة يجوز إذا كان محمودا أو مستورا وإذا كان مفسدا لا يجوز إلا بضعف
القيمة اه * (سئل) * فيما إذا كان لیتمة أم وصي عليها حصه معلومة في دار ليس لها غيرها واحتاجت
للفنقة وتريد أمها بيع الحصه بثلث المثل لأجل نفقتها فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما إذا كان لیتام عقار ودرهم تحت يد وصيه الشرعي ويريد الوصي بيع العقار من غير
حاجة ولا مسوغ شرعي فهل يملك الوصي بيع عقاره أولا * (الجواب) * لا يملك ذلك كما في أدب
الأوصياء سئل فيما لو باع القيم عقار الیتيم قضاء لدين ثم باع الیتيم وادعى بطلانه لوجود منقول معه فيه
وفاء بالدين وبرهن على دعواه فدفعه المشتري بأنه أجاز له بعد البلوغ فما الحكم أجاب قد تقررت أنه لا يجوز
بيع عقاره عند المتأخرين إلا لحاجة إلى ثمنه لا قضاء لها إلا من ثمنه كنفقة أو دين لا يقضي إلا منه أو وقع
في يد متغلب أو كانت غلته لا تنفي مؤنثه أو يبيع بضعف قيمته وقد صرحوا عن المتقي بأن يبيعه بلامسوغ

مطلب
جعل وصيا على أمتعه ودأبته
له بيها
قوله على الكبير برفعة يبيع
لا يوصى اه منه
مطلب
بيع العروض من الحفظ
بخلاف العتار
مطلب
أوصى إليه في شيء خاص
يكون وصيا في كل ماله
مطلب
الوكيل بعد المات وصي
والوصي في الحياة وكل
مطلب
وصي القاضي يقبل التخصيص
بخلاف وصي الميت
مطلب
جعله وصيا على ثلث ماله
صار وصيا عاما
قوله بدين أي أوصى إليه
بتضاء ديون عليه أو بقضاء
ديون له اه منه
مطلب
في بيع الأب عقار الصغير
وأنه لا يحتاج إلى المسوغات
مطلب
إذا كان الأب مستورا أو محمودا
جاز بيعه العقار بثلث القيمة
ولو مفسدا فلا بضعف القيمة
مطلب
لأوصى بيع العقار لحاجة
النفقة
مطلب
لا يملك الوصي بيع العقار
بلامسوغ شرعي

باطل وفي البرازية وعند الثاني ان في قيمة العروض وفاء في بيعه باطل وأفتى العلامة الغزالي بطلانه حيث
 لا حاجة مع اللال له بأنه على الوجه المشروح يكون فضولي واذا كان فضوليا ولا يحجز له فقه فلا ينقد موقفا
 بل يبطل واذا بطل لا يفيد الملك اهـ ووجهه ظاهر لما في البرازية وغيره والولاية في ماله الى ابيه
 ثم وصيه الى ان قال وأنا أقول ما لا يملكه الولي لا يجوز ولا يتوقف الى ما بعد الادراك لانه لا يحجز له حالة
 العقد اهـ ثم قال فان لم يكن له يحجز حالة العقد فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عبرة بلفظ
 الاجازة بعد البلوغ لما في البرازية وغيرها ولا تلحقه الاجازة بعد البلوغ الا بلفظ يدل على الانشاء فجرد
 الاجازة في الواقعة لا يكفي وعلى تقدير ان يكون بصيغة انشائية فكذلك لان البيع هنا لا يكون بلفظ
 واجد والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الرحيمية من الوصايا * (سئل) * فيما اذا كان لا يتام
 غراس كرم وسماق قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مخالف لهم عن ابيهم فباعه وصيه من رجل
 بشئ فيه غبن فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون البيع المذكور غير صحيح * (الجواب) * نعم
 وفق محتات النوازل ويجوز بيع الوصي وشراؤه بالغبن اليسير ولا يجوز بالغاش لان ولايته نظرية
 وفي الغنية للزاهدي ولو باع الوصي مال الصبي بفاحش الغبن قال القاضي علاء الدين المروزي يبطل
 البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالتقبض وقال نجم الدين الحلبي يبطل بفساد البيع قلت فيملاك
 المشتري المبيع بالتقبض ويكون على كمال من المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائما في يد المشتري
 مادب الاوصياء من فصل البيع وقامه فيه وفي أحكام البيع الفاسد من المتون * (سئل) *
 في وصي باع شجرة لثمنه بالقيام في أرض وقف محتكرة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره أم لا
 * (الجواب) * لا يحتاج الى ذلك لان الشجر من قسم المتول وبيع الوصي منه متول اليتيم جائز وليس
 كالمسار لانه محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك خيرية من الوصايا في الذخيرة الوصي يملك بيع
 عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الحاجة اهـ وفي أدب الاوصياء يملك الوصي بيع
 المنقول دون العقار اهـ وفي البحر تعلقا عن الأئمة الاخبار ان الشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار
 ثم أبطل قول من جعل البناء والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين فجعل النخل من
 العقار وأفتى به ونبه فلم يرجع كعادته اهـ وفي ائمة هستانى البناء ليس من العقار في شئ كما لا يخفى والغراس
 أولى أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب ما يجب من الشفعة وما لا يجب ولا شفعة في البناء والنخل
 ان بيع دون العرصة وهو الصحيح مذكور في الاصل لانه لا قرار له فكان تقليدا والله سبحانه أعلم
 * (سئل) * فيما اذا كان لثمن حصة معلومة في بناء خان وفي بناء حوانيت قائم البناء بالوجه
 الشرعي في أرض وقف فباع الحصة وصيها الشرعي المختار بضعف قيمتها وقيمة الزبورة مال تحت يد وصيها
 المزبور غير الحصة المذكورة فهل يكون البيع المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم أقول صحة البيع
 لسكون البناء من المنقول كما علم مما قبله والسكون التمسك بضعف القيمة أيضا * (سئل) * فيما اذا كان
 لصغيرين حصة معلومة في بناء دار جارية في مالهما بطريق الارث عن أمهما فاشترى أبوهما لنفسه
 بشئ المثل وفي ذلك خطأ وصححة للصغيرين والاب مستور فهل يكون البيع المزبور صحيحا * (الجواب) *
 نعم وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتفان فيه وهو اليسير والا وهذا كله في المنقول
 أما العقار فيسحب على التنوير من باب الوصي والبناء حكمه حكم المنقول كما صرحوا به * (سئل) *
 فيما اذا كان لا يتام حصة معلومة في بناء حانوت ولهم أم تعولهم وتنفق عليهم وهم في حجرها وكنفها فباع
 الحصة المزبورة من رجل بشئ معلوم من الدراهم وثمان المثل قبضته منه لم حاجتهم للنفقة ولا بد لهم من ذلك
 فهل يكون البيع جائزا * (الجواب) * نعم ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لانيه وعمه وأمه
 صحيح بيدها

مطلب
 بيع العقار بلا مسوغ باطل
 لا فاسد

مطلب
 بيع الوصي بغبن فاحش
 قيل باطل وقيل فاسد

مطلب
 لا وصي بيع الشجر بلا مسوغ

مطلب
 البناء والنخل ليسا من العقار

مطلب
 لا لب أن يشتري لنفسه بناء
 ابنه الصغير
 مطلب البناء حكمه حكم المنقول

مطلب
 ايتام في حجرهم باع بناء
 حانوت لهم للنفقة الضرورية
 صحيح بيدها

والمثل قط ان هو في حجرهم دفعا للضرر عنه وتوخر. أمه فقط وكذا المثل قط على الاصح وتماه فيما علقته على
التنوير شرح المثل في الاملائي من فصل بيع العذرة من الكراهية والاستحسان وجار أيضا مراعاة ما لا بد للصغير
منه كالنفقة والكسوة واستئجارا نظير ونحو ذلك وبيعه أي يبيع ما لا بد منه أيضا للصغير لاخ وعم وأم هو
أي الصغير في حجرهم دفعا للضرر وجار أيضا جاريته أي الذمير لأمه فقط يعني لا يؤثره العم ولا المثل قط
ولا الاخ وهذه رواية الجامع الصغير وفي رواية القدرى يجوز أن يؤثره المثل قط ويسلمه في صناعة وهو
أقرب لان فيه نفعاً محضاً للصغير وهو الاصح كما في شرح ابن ملك للجامع الخ منح * (سئل) * فيما اذا
كان لصغير يتيم هو في حجره شقيق أبيه حنطة خرجت من أرضه أنفقها عمه على الصغير نفقة المثل
في مدة تحتها حتى بلغ رشيداً يريد مطالبة العم بذلك والحالة هذه فهل ليس له المطالبة * (الجواب) *
نعم وفي الهداية من متفرقات الكراهية الاصل أن التصرف على الصغار أنواع ثلاثة ثم قال ونوع من
ضرورة حاله كشرائه ما لا بد منه وبيعه واجارة الصغير نفسه وبما كره كل من يعوله وينفق عليه كالاخ والعم
والمثل قط اذا كان هو في حجرهم اهـ ملخصاً ومثله في الحاوي الزاهدي من البيوع من فصل في الاب والجد
والعم للصغير ولو تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء وليس لليتيم وصى وهو يعلم
انه ان رفع الامر الى القاضي يأخذ المال ويفسده فان تصرفه جائز للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند
ولو المحمية قبل كتاب الفرائض أقول رأيت منقولاً عن الفتاوى الهندية وأفتى القاضي الدبوسي
بأن تصرفه جائز للضرورة قال قاضيهان وهذا استحسان وبه يفتى اهـ وذ كر نحو ذلك العلائي في شرح
المثل في عن القهستاني ثم ان ما مر من ان عائل اليتيم يملك بيع ما لا بد له منه خاص به يراعى ان من نحو
المنقولات أما المقار فليس له بيعه ولو لمع وجود المسوغات لما في الدر المختار حيث قال قلت وهذا أي بيع
العقار للسوق لو البائع وصيه لا من قبل أم أو أخ فانهما لا يملكان بيع العقار مطلقاً ولا شراء غير طعام
وكسوة الخ تأمل * (سئل) * في رجل له دين على ميت وليت ورثة كباغيب وصغير حاضر فغصب
القاضي وكيلاً عن الصغير وقضى بذلك عليه ويريد الرجل أن يستوفي دينه من نصيب المحاضر حيث لم يقدر
على نصيب الكبار واذا حضر الكبار يرجع أي المحاضر بذلك عليهم فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) *
نعم اذا ادعى على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي أن ينصب عن هذا الصغير وكيلاً يدعى
عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت
غير أن الغريم يستوفي دينه من نصيب المحاضر الذي يقدر على نصيب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك
عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكره هذا شمس الأئمة المحلواني في أدب القضاء عمادية في ٣٨
في مسائل التركة ومثله في القصولين * (سئل) * في الوارث اذا قضى دين الميت من التركة
بالبيعة والقضاء واليمين ثم ظهر غريم آخر ولم يكن في التركة مال غير ما دفعه للغريم الاول فهل يشارك
هذا الغريم الاول * (الجواب) * نعم وذكر رشيد الدين الوارث اذا قضى الدين من التركة باقراره
فلو جاء غريم آخر ضمن له ولو أدى بالقضاء لا يضمن ويشارك هذا الغريم الاول عمادية في ٣٨ * (سئل) *
فيما اذا وصت هند بنت مالها جماعة معينين فقراء وأقامت زوجها وصياً مختاراً في ضبط مخلفاتها وبيعها
وايغادر دينها الثابت عليها لاربابه وفي صرف الثلث كما ذكر وماتت مصرة على ذلك عن زوجها وعن بنت أخ
غائبة فوق مسافة القصر وقبل الزوج والموصى لهم الوصية وخلفت تركة مشتملة على متاع ونصف دار
معلومة لا تقسم قسمة اجبار وفي بيع بعضه ضررين عليه قبض الوصى النصف المزبور من عمر والشريك
بيعا باتابن معلوم قبضه منه وصدر ذلك لدى قاض حنبلي أذن للموصى بذلك وحكم بحكمة البيع وان
كان من وصى على كبير في حادثة ذلك موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه وأفتى مفتي مذهبه بحكمة البيع

مطلب
كافل اليتيم يجوز بيعه وشراؤه
ما لا بد لليتيم منه

مطلب
يصح بيع العم حنطة يتيم هو
في حجره

مطلب
تصرف واحد من أهل السكة
في مال اليتيم ولا وصى له يجوز
ان كان يعلم أن القاضي يأخذ
المال

مطلب
من يعول اليتيم له بيع ما لا بد
منه الاعتار

مطلب
ترعى ديناً على ميت له ورثة
كباغيب وصغير حاضر الخ

مطلب
قضى الوارث دين الميت ثم
ظهر غريم آخر الخ

مطلب
في صحة بيع الوصى العقار
اذا كان الوارث الكبير
غائباً على مذهب ابن حنبل
رضي الله عنه

وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد تبينه شرعا * (الجواب) * نعم وأما عندنا ففي التنوير
 وشرحه للعلائي وجازيعة أي الوصي على الكبير الغائب في غير العقار الدين أو خوف هلاك ذكره
 عز في زاده عز باللعنانية قلت وفي الزيلعي والقهستاني الأصح لأنه نادرا في الحادثة ما عصى
 المختار حصة الوارث الكبير من العقار لدى حنبلي يرى ذلك وحكم المحاكم المزبور فارتفع الخلاف أقول
 بقوله الأصح لأنه نادرا راجع إلى قوله أو خوف هلاك أي ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه إذا
 كان الوارث الكبير غائبا لأن هلاك العقار نادرا في قوله إلا الدين صريح في أن الوصي له بيع العقار
 لدين على الميت والحكم كذلك وإن كان الوارث الكبير حاضرا في غاية البيان إن كان على الميت دين
 أو وصي بدراهم ولا درهم في التركة والورثة كبار حضور فنده يبيع جميع التركة وعنده ما لا يجوز
 البيع حصة الدين اه وقال في العناية قيد بالغيبة لأنهم إذا كانوا حضورا ليس للوصي التصرف
 في التركة أصلا إلا إذا كان على الميت دين أو وصي بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا الوصية
 من ماله فانه يبيع التركة كلها إن كان الدين محبطا وبقدر الدين إن لم يحط وله بيع ما زاد على الدين
 أيضا عنده خلافا لما ينفذ الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتنفيذ ما شيئا من التركة جاز بمقدارها
 بالاجماع وفي الزيادة الخلاف يمد كور في الدين اه قال في أدب الأوصياء ما يؤوله ما في كافي
 المحاماة والقبلة وسائر الكتب اه والمحاصل انه إذا كانت التركة مستغرقة فله بيع كلها من عقار
 ومنقول وإن لم تكن مستغرقة ولا درهم فيها يوفي منها الدين أو تنفذ منها الوصية فله بيع قدر الدين
 أو الوصية اتفاقا وسناله بيع الزائد عند أبي حنيفة لما قاله الاسترغيني في أحكام العتق من أن
 الأصل عنده انه متى ثبت للوصي ولاية يبيع بعض التركة له ولاية يبيع الباقي وتتمام بيان المسألة فيه
 وقد ظهرك مما قرنا انه في حادثة الفتوى إذا لم يكن في التركة درهم تنفذ منها الوصية فله أن يبيع من
 العقار بقدر الوصية اتفاقا ولا يحتاج إلى حكم القاضي الحنبلي لكن ينبغي أن يكون ذلك حيث لم يكن
 في التركة غير العقار فلو كان فيها منقول بقدر الوصية يبيعه فقط وينفذها من ثمنه إلا إذا لم يف ثمنه فيبيع
 من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قوله ما عصى به والدين كالوصية كما مر والله تعالى
 أعلم * (سئل) * فيما إذا ثبت على ميت دين لزيد بالبنية الشرعية قبل موته وقضاء الوارث من ماله
 ويريد الرجوع بذلك في التركة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في العمادية الوصي أو الورثة
 إذا نفذوا ثمن كفن الميت من مال أنفسهم يرجعون به في التركة ولا يكونوا متطوعين وكذا إذا قضى الوصي
 أو الوارث دين الميت من ماله اه وفي البرازية إذا قضى دين الميت يرجع به في التركة كافي التكفين
 اه * (سئل) * فيما إذا كفن الوصي الميت من مال نفسه كفن المثل ليرجع في تركته فهل له ذلك
 ويقبل قوله بهينه في ذلك * (الجواب) * نعم وكذا الوصي إذا اشترى كسوة للصغير أو ما ينفق
 عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفنه من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة
 لأمير من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير
 من فصل شهادة الأوصياء ومثله في الدرر * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وعن ورثة غيره
 وخلعت تركة فأنفقت منها ورثتها مبلغا في ثمن طعام أطعموه للناس في أيام موتها وفي غير ذلك من
 النفقات الغير اللازمة بلاذن الزوج ولا وجه شرعي ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج
 فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم أحد الورثة أنفق في تجهيز الميت من التركة بغير إذن الباقيين
 يحسب من مال الميت ولا يكون متبرعا بخلاف الاتفاق للأتم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا إذن
 من باقي الورثة فانه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا فيه حادى الزاهد

مطلب
 إذا قضى الوصي أو الوارث من
 ماله دين الميت يرجع به في
 التركة

مطلب
 الوصي إذا كفن الميت من مال
 نفسه كفن المثل يرجع

مطلب
 أنفق الوارث في أيام الميت من
 التركة يضمن

من فصل تصرفات الوارث في التركة * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكفنه الاخ
 من مال نفسه بأكثر من كفن المثل هل يرجع بنظر ذلك في التركة أم لا * (الجواب) * لا يرجع
 والله تعالى أعلم أحد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في التركة فان كفنه
 بأكثر من كفن المثل لا يرجع لان أحد الورثة لا يملكه وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا
 لا يرجع لان اختياره ذلك دليل التبرع بجمع الفتاوى في فصل تصرفات الوصي بنوع تلخيص انقروى
 من الوصايا وان كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وان قيل يرجع بقدر كفن
 المثل فله وجه برأيه ومثله في الخلاصة وفي العمود اذا كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والاجنبى
 لا يرجع بتارخانية من مسائل منقوقة من الفرائض ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه لا يرجع
 في تركته بغير أمر الوارث فليس له الرجوع اشهد على الوارث أو لم يشهد ولو كفن الوصي من مال نفسه
 لا يرجع كان له الرجوع وفي معين المفتى اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فان زاد في قيمة الكفن ضمن
 الكل كذا في السراجية فات وقد عله بأنه اذا زاد في القيمة يكون مشتريا لنفسه وهو من مال الميت اه
 نهي النجاة من الوصايا أقول ما ذكره في معين المفتى ذكره في التنوير في باب الوصي ووجه كونه مشتريا
 لنفسه أن الوصي اذا زاد في القيمة صار متعديا في الزيادة وهي غير مخيرة فيكون مشتريا لنفسه متبرعا
 في تركته بخلاف ما اذا زاد في عدد الكفن فانه يضمن الزيادة فقط لانها متميزة والمحصل أن الوصي
 أو الوارث اذا كفن الميت بأكثر من كفن المثل من حيث العدد يضمن الزيادة فقط وان كان من حيث
 القيمة يضمن الكل لا ما زاد على كفن المثل فقط لانه صار متبرعا بالكل لعدم التميز وهذا اذا كفنه من
 مال الميت بقريضة قوله ضمن وأما ان كفنه من مال نفسه على قصد الرجوع فهو مائة قدم عن مجمع
 الفتاوى وغيره وهو أنه لا يرجع بشئ ان زاد على كفن المثل لان ذلك دليل التبرع ولم يذكرنا هنا
 الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا رجوع مطلق الا أن كلا منهما دليل التبرع وقول البرزنية
 وان قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه فاعل مراده بالوجه هو منع كون ذلك دليل التبرع في الكل
 بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط تأمل وهذا كله في الوصي والوارث وأما الاجنبى فلا يرجع له
 مطلقا الا اذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضا اذا كان للميت تركة والا ففي الحامو الرأى احدى لومات
 ولاشئ له ووجب كفنه على ورثته فكفنه المحاضر من مال نفسه لا يرجع على الغائب منهم بمحضه ليس له
 الرجوع لو أنفق بلا اذن القاضى كالعبد أو الزرع أو النخل المشترك اذا أنفق أحدهما عليه لا يرجع على
 الغائب لا يرجع اذ فعله بلا اذن القاضى قال الخير الرملى في حاشية الفصولين يستفاد من قوله ووجب
 كفنه على ورثته أنه لو لم يجب عليهم ككفنين الزوجة اذا صرفه من ماله غير الزوج بلا اذنه أو اذن القاضى
 فهو تبرع كلاجنبى فيستثنى تكفينها بلا اذن مطلقا بناء على المفتى به من أنه على زوجها ولو غنية
 لانه قد أدى عن الغير ما هو واجب عليه فيكون متبرعا كما هو ظاهر اه أى يستثنى ذلك من قولهم
 لو كفن الميت الوصي أو أحد الورثة بكفن المثل يرجع لان كفن الزوجة ليس واجبا في تركتها
 حتى يصح تصرف الوصي أو الوارث بل هو واجب على زوجها فيكون المكفنة متبرعا في اسقاطه واجبا
 عن غيره بلا اذنه كما لو تبرع بأداء دينه هذا وقد ذكر الخير الرملى في حاشية الفصولين أيضا أن هذا
 كله اذا ثبت بالبينة لا بمجرد دعواه قال في المحل لاصحة قول الوصي معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل في
 الرجوع في مال الميت الابينة اه ومثله في كثير من الكتب تنبه اه ما ذكره الرملى
 وهو مخالف لما ذكره المؤلف في السؤال الذى قبل هذا عن التنوير برؤى كرت في رد المحتار أن
 في المسألة قولين أحدهما في ادب الاوصياء ونظيره المخلاف في اشتراط الاشهاد لاجل رجوع الوصي

مطلب
 كفنه الوارث بأكثر من كفن
 المثل لا يرجع

مطلب
 فيما اذا كفن الميت الوصي
 أو الوارث أو الاجنبى

مطلب
 مات ولاشئ له فكفنه
 المحاضر يرجع على الغائب
 الخ

مطلب
 كفن الزوجة بلا اذن الزوج
 فهو تبرع

مطلب
 قول الوصي معتبر في الانفاق
 لا في الرجوع الابينة

بما أنفق من ماله على اليتيم وقدمنا له كلامه فيه فاعظم تحرير هذا المقام وعليك السلام * (سئل) *
 في الوصي إذا كان له على الميت دين فباع في دين الميت شيئا من التركة بدون أمر القاضى فهل
 يكون جائزا ويوزع ذلك بين الغرماء يأخذ منهم بالمحصة * (الجواب) * نعم وفي وصايا المنتقى
 رجل أوصى إلى رجل وللاوصى على الميت دين فباع الوصي في دين الميت شيئا من تركته بدون أمر
 القاضى فهل جائز ثم يوزع ذلك بين الغرماء يأخذ منهم بالمحصة عمادية في ٣٨ من مسائل التركة والورثة
 وشمل في الفصولين ونور العيون عن المنتقى * (سئل) * في الوصي إذا مات مجبه لأمال اليتيم فهل
 لأخيه مان عليه في تركته * (الجواب) * نعم ولا يضمن الوصي بمجبه لأمال اليتيم شيئا من تركته من
 الرضا يا وافي بمنه أيضا في الوديعة وعزاه لقوائد صاحب المحيط فارجع إلى ما أفتى به في الموضوعين فإن
 فيه ما فوائد * (سئل) * في الأب إذا مات مجبه لأمال أولاده الصغار فهل لأخيه مان عليه في تركته *
 * (الجواب) * نعم كما في التحيرية من الوديعة * (سئل) * فيما إذا كان لصغير أب مستور حصته معلومة
 من دارباعتها الأب لمباين المثل وقبضه لها من المشتري ثم مات عنها وعن ورثة غيره وتركته مبيدنا
 لأخيه المزبور في حصته غير مجبه له فهل يضمنه في تركته لها بعد الثبوت * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في يقيم آخره جد أو أبه من عمر ومدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم لأعمال شتى اجارة شرعية وعمل
 اليتيم الأعمال المزبورة لعمرو في المدة طال به التجديبا لاجرة فامتنع من دفعها بدون وجه شرعي فهل للجد ذلك
 * (الجواب) * نعم في الثانية والذخيرة والخلاصة للاوصى أن يؤثر نفس اليتيم وعبيده ورواه
 وعقاراته وأراضيه وسائر أمواله ولو يدير الغبن لأن له ولاية به تتعمد مال الصغير بطريق الرضا
 والتعديب من غير عوض فبح العوض أولى ولأنه يملك بيع سائر أمواله فكذلك إيجارته ومثله الأب
 وكذا الجد أبو الأب عنه عديم الأب ولم يجز لغيرهم مع قيام أحدهم أن يؤثر اليتيم ولا شيئا من ماله ولو كان
 هو في حجره وعياله لاستغناء ولاية غيره بوجود واحد منهم أما لو عدم موافق جره وذو رحم محرم منه فإن كان
 في حجره صحيح وفاقا لأنه يملك تأديبه فيملك إيجارته وإن لم يكن قال أبو حنيفة إن كان المؤجر أقرب إليه من
 هو في عياله كما إذا كان عند العمة فآجرته أتم جاز وقال محمد لا يجوز إيجار الأب والأوصياء من فصل مسائل
 الاجارة * (سئل) * فيما إذا كان لا يتام مال ووصى بمختار أو أمانة عليهم من قبل أبيهم فأقرض
 الوصي قدر من المال من آخر بدون إذن الناظر ولا وجه شرعي ثم تلف المال عند المستقرض فهل
 يضمنه الوصي * (الجواب) * نعم وفي جامع الفقه ولا يقرض الوصي مال اليتيم لامن نفسه ولا من غيره
 ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز أن يستقرض نفسه إن احتاج وله وفاء أدب الأوصياء من فصل
 القرض * (سئل) * في الوصي إذا رهن مال اليتيم بدين نفسه من آخره فاشترعها مسلما فهل
 يكون الرهن جائزا * (الجواب) * نعم ولورهن الوصي أو الأب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز
 ويجوز استعصافا وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتبة من نص في الوصي ومثله في شرح الكنتز
 لأعني وغيره وكذا في التنوير من الرهن وكذا في أدب الأوصياء مفصلا * (سئل) * في الوصي
 هل له إجارة مال اليتيم * (الجواب) * نعم في الفصول العمادية وذكر في التجنيس عن النوازل أنه
 ليس للأب ذلك وفي الذخيرة للأب إجارة ولده الصغير أما إجارة ماله فعند البعض له ذلك استعصافا وعند
 البعض ليس له ذلك وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط إنما يجوز له إجارة ولد إذا كان لخدمة
 الأستاذ لم المحرفة أما لو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي المحافضة لا يبيع مال اليتيم ويودعه ومثله الأب
 والقاضى اه وفي الخلاصة في تعميقات الوصي وفي أدب القاضى الوصي يودع مال اليتيم ويرويه يضع اه
 قلت ينبغي أن يفصل بأنه إن كان المستعير ثقة أمينا لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا أن يفسده

مطلب
 للوصي على الميت دين له بيع
 شيء من التركة لأخذ دينه

مطلب
 الوصي إذا مات مجبه لأمال
 صبيته في تركته

مطلب
 الأب إذا مات مجبه لأمال
 أولاده لا يضمن

مطلب
 إذا مات الأب غير مجبه ل
 مال بنته يضمنه في تركته

مطلب
 للوصي أن يؤثر اليتيم وسائر
 أمواله

مطلب
 ليس للوصي أن يقرض
 مال اليتيم لغيره ولا لنفسه

مطلب
 لو رهن الأب أو الوصي مال
 اليتيم بدين نفسه يصح

مطلب
 هل للوصي إجارة مال اليتيم

مطلب
 للأب إجارة ولده الصغير

فله ذلك وربما يتبعه نوابا كطاعة كتاب لها لا ينفع به وينفع الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وان
كان غير ذلك فليس له ذلك والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لتيمة بذمة جماعة معلومين
مبلغ دين معلوم من الدراهم آل اليها بالارث عن أبيها فمطع وصيها عن الجماعة بعض المبلغ المزبور
وابراهم عنه فهل يكون المحط والابراهم غير صحيحين * (الجواب) * نعم الوصي لا يملك ابراغريم
الميت ولا أن يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح التأجيل
والمحط والابراهم في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا وهذا أبي يوسف لا يصح ذلك ولا يصير ضامنا
قاضيها وان التوكيد بالبيع المأثر المشتري من الثمن على هذا التفصيل اهـ والمحكم في الاب كالموصى فيما
ذكر كله من الابراهم كما تقدم في احكام الصغار ونقل بعضهم أن قول أبي يوسف استحسن لكن قال بعض
الفضلاء لا ينبغي أن يفتى بقوله حاشية الاشباه للحموي * (سئل) * في الوصي المختار اذا باع منقول
اليتم من رجل من المثل أو جلالي اجل معلوم غير فاش ولا يخاف من الرجل تلفه بالمجود ولا المنع
عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبور جائزا * (الجواب) * نعم الوصي اذا باع ما لليتم
اجل جازوا مثله الاب وفي الخلاصة والمالية عن السراجية للموصى البيع بالنسيئة ان لم يخف تلفه
بالمجود ولا انكار ولا المنع عند حلول الاجل وانقضائه ولم يكن الاجل فاحشا ذكره في الولوالجية
والخمانية أدب الاوصياء من فصل البيع الوصي اذا أخرج اليتم ان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز
تأخيرها وان كان تولا يجوز عند أبي حنيفة وضمن عمالية في ٣٧ الاب والوصي اذا اجلا وأبرا اما هو
واجب للصبي بعقده ما جاز عند من ساء خلافا لابي يوسف وان لم يكن واجبا بعقده ما لا يجوز بالاجماع
احكام الصغار من مسائل البيوع * (سئل) * فيما اذا أقام زيد عمرا وصيا على حمل زوجته منه ومات
زيد فهل تكون الوصاية المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * الذي صرحوا به أن الحمل لا يلي ولا يولي
عليه وفي المنع من الوصايا ان شخصان وصيا في تركته ثم مات عن اولاد صغار وعن حمل فهل يملك
الوصي أن يتصرف في المال الموقوف للحمل او لا وجوابه انه لا يملك شيئا من ذلك لانه لا ولاية للاب
على الجنين فضلا عن الوصي لقول الزياحي ولا يلي على الحمل أحد تمام تحقيقه في المنع فظهر بما ذكرنا
الجواب والله سبحانه الموفق أقول أفتى العلامة الشافعي بأنه يصح نصب وصي على الحمل مستند الى
قواهم ان الوقف على الحادثين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف أخو الوصية في حيث دخلوا في الوقف
دخلوا فيها ايضا اهـ ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي تملك مضاف الى ما بعد الموت أي تملك
عين أو منفعة من التركة فهذه اخت الوقف لانه تصدق بالمنفعة وكلامنا في الوصاية التي هي اقامة الغير
مقامه وهذه لا تشبه الوقف ولا يلزم من جواز الوصية للعمل جواز اقامة وصي عليه واذا كان ابو الحمل
لا ولاية له عليه فوصيه بالاولى هذا وقد ذكر في فتح التدبير في باب اللعان أن تورث الحمل والوصية به وله
لا يثبتان الا بعد الانفصال فيثبتان للولد لا للحمل اهـ وكتبت في رد المحتار أن المراد بثبوت حكمهما
والافهما ثابتان قبل الولادة فلا يثبتان في نصيحتهم بآثره وبسبب الوصية له وبه والمراد أنه يوقف المحكم بذلك
على الولادة فيظهر بها ان ملكه لما ورثه كان ثابتا من حين موت مورثه كذا الوأصى له أو وصى به
سيده لغيره والمعنى الاول انبثاق قوله فيثبتان للولد لا للحمل وعلى هذا فيمكن أن يقال ان الوصاية عليه
كذلك فهي صحيحة لكن لا يثبت حكمها الا بعد الانفصال كما ذكره شيخنا في العلامة الشافعية د
التاقل في مفتي القدس الشريف في رسالة ألفها في هذه المسألة ووفق فيها بذلك اخذنا ما ذكرناه عن فتح
التدبير فعلى هذا فالنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصي الا بعد الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد
بعدها والله تعالى أعلم * (سئل) * في يمين له مال عن أبيه ما وجد أبواب مبدرة تلف للمال

مطلب
في ابراه الوصي غريم اليتم

مطلب
بيع الوصي الى اجل جائز

مطلب
لا يصح قامة وصي على الحمل
مطلب
مهم في تحقيق مسألة قامة
الوصي على الحمل

غير ابراهيم ولها أم أمينة أهل الوصاية من كل وجه فهل للقاضي نزع المال من يد المجد ونصب امهما
 المزرعة وصيا والحمالة هذه * (الجواب) * نعم وقد قدم نقلها أول الباب رجل أوصى الى اعمى
 او محدود في قذف جاز ولو أوصى الى فاسق يخوف في ماله ذمك في الاصل أن الوصية باطله قالوا
 معه يخرج القاضى من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا فاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصيا
 مجمع الفتاوى وفيه ولو أن القاضي نفذ الوصية ففنى هذا الوصى دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل
 أن يخرج من الوصية كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج حتى تاب وأصلح تركه وصيا على حاله اه
 * (مسئل) * في الوصى المختار اذا ادعى ديناً لنفسه بذمة الميت ولم يثبت ولم يرثه منه واتهمه القاضي
 حربه يد أن يخرج من الوصية وينصب غيره من موأهل لذلك فهل للقاضي ذلك * (الجواب) *
 نعم قال في العمادة رد كوفي وصايا النوازل وصى ادعى ديناً ولم يدر على اثباته يعزل مكذاري عن
 ابراهيم بن صالح وصوبه محمد وفي الخلاصة قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول القاضي
 أما أن تقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو تخرجك عن الوصاية فإن أبرئه ولا أخرجه عن الوصاية
 وجعل مكانه آخر اه وفي الحافظة وهذا هو المختار وهو المذكور في الولوالجية كذا في أدب الاوصياء
 وفيه فاللائق أنه اذا لم يقيم البينة أن يخرج من الوصاية ويقهر يده عن المال احتياطاً ونظراً للميت
 واليتيم وهو المحكى عن ابراهيم بن صالح ومحمد بن سلة اه وتماه في عدم فصل الدعوى وفي التمهيد وصى
 ادعى على الميت ديناً ولم يثبت يعزل وهو خيلة العزل وذكر الخصاص أن القاضي ينصب من يقيم الوصى
 عليه البينة على الدين أو الغصب ان ادعى الغصب والافتهمه القاضي فيخرج كذا في الولوالجية وفي
 الجماعة القاضي اذا اتهم الوصى لا يخرج على قول أبي حنيفة وإنما يضمن اليه آخر وقال أبو يوسف يخرج
 وعليه الفتوى اه وأقوى بذلك المرحوم العم والعلامة المجد كما هو مذکور في فتاوى ما واذكر من قول أبي
 حنيفة انه يضمن اليه آخر ولا يخرج مذكور في أدب الخصاص وغيره لكن في حاشية الاشياء للمعوى قال
 بعض الفضلاء والظاهر أن محل هذا اذا كان له بينة على الدين اما اذا لم يكن ولم يرث الميت فيخرج القاضي
 للتمسك كما هو قول أبي يوسف المفتي به أن القاضي اذا اتهم الوصى يخرج فيجب له ما نقله المصنف عن
 الولوالجية على هذا اه والله سبحانه أعلم قال الامام المجمل فيخرج الدين قاضياً في فتاواه المشهورة
 من فصل في تصرفات الوصى ما نصه وصى ادعى على الميت ديناً اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال
 من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج من الوصاية وقال الفقيه أبو الليث
 يقول له القاضي اما أن تبرئه عن الدين الذي تدعى أو تقيم البينة عليه - حتى تثبت في الدين والا تخرجك
 عن الوصاية فان لم يقيم أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلة أن الوصى اذا ادعى ديناً على الميت وليس
 له بينة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى
 البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا واصل الأول خارجا عن الوصاية وان شاء
 اعاد الأول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رجحه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا
 في مقدار الدين الذي يدعيه صاحبه ولا يخرج القاضي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وإليه الفتوى
 القاضي اذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة يجعل القاضي منه غيره ولا يخرج وقال أبو يوسف يخرج
 وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصى قائم مقام الميت ولو كان الأب حياً وخيف منه على مال الصغير فان
 القاضي يخرج المال من يده فالوصى قائم مقام الميت ولو كان الأب حياً وخيف منه على مال الصغير فان
 ديناً على الميت لا يخرج القاضي عن الوصاية ولو ادعى شيئاً من الأعيان يخرج من الوصاية أبو الليث
 المختار في الدين أيضاً أن يقول له القاضي اما أن تقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو تخرجك عن

مطلب
 اذا كان المجد تلف المال يزعم
 القاضي منه

مطلب
 اذا اوصى الى فاسق يخرج
 القاضي من الوصية

مطلب
 في الوصى المختار اذا ادعى
 ديناً لنفسه واتهمه القاضي
 يعزله

مطلب
 ان لم يرث الوصى على دينه
 ولم يرث الميت أخرجه القاضي
 عن الوصاية

حيلة عزل الوصى المختار ان
 يدعى على الميت ديناً ولا يثبت
 وقوله والغصب أى بان ادعى
 أن الميت غصب منه شيئاً اه
 منه

مطلب
 القاضي اذا اتهم الوصى
 ان يخرج من الوصاية

مطلب
 الوصى اذا ادعى ديناً وعيها
 على الميت يخرج من الوصاية

الوصاية فان ابراه والآخره عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه فتخلص انه اذا ادعى ديناً وعيناً يكون
 مجعاً عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى الخلاف والمختار انه يخرج منه وان ادعى عيناً فقط يكون مجعاً
 عليه ايضاً فاعلم ذلك * (سئل) في الوصي المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة فيما فيه مصلحة لا يتيم
 من قبض وصرف ويبيع وشراء وسفر التحصيل مال اليتيم الكائن في غير بلدته ثم قبض من مديونه بعض
 الدين وتذر عليه أخذ الباقي لعسر المديون فهل لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجرته لعمله
 * (الجواب) نعم لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجرته لعمله وفيه قياس واستحسان أما القياس
 فلا يأكل ولا يحتاج الا اذا كان له اجره فيما كل قدر اجرته كما في الفصولين والعامة وصح في القنية انه لا
 أجر له وأما الاستحسان فله ذلك لو محتاجاً كما في الخمانية والبرازية وفي الخيرية وحواشي الاشياء للحموى
 المأخوذة بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل الخمانية فان قاضيها
 من أهل اترجيج كما صرح بذلك الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم (سئل) في الوصي المختار اذا عمل
 في تركة الموصى أعمالاً لا شئ لم يكن الموصى جعل له شيئاً فهل له أجرته لعمله * (الجواب) نعم
 له أجرته لعمله استحساناً لو محتاجاً كما في الخمانية والبرازية وهو المأخوذة كما في الخيرية وحواشي الاشياء
 للحموى اقول تقييده بقوله لو محتاجاً ما وافق لما في الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل كل ما يعرف
 ونص عبارة الخمانية هكذا وعن نصير للوصى أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج
 اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالعرف اذا كان محتاجاً بقدر
 ما سعى اه ونحوه في البرازية وهذا صريح في أن الاستحسان أن له قدر أجرته لعمله لو محتاجاً بظاهره
 أن له ذلك وان لم يفرض له القاضي اجره لكن في جامع الفصولين عن شرح الطحاوي ولا يأكل الوصي
 ولو محتاجاً لا اذا كان له اجره فيما كل قدر اجرته اه والظاهر أن هذا مبني على القياس من انه ليس له
 الاكل قال في ادب الاوصياء القياس أن لا يأكل كل لعموم قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً
 انما يأكلون الخ قال الفقيه وأعمل قوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل من أموال اليتامى ظلماً
 اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبوذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية متبرعاً فلا يوجب
 ضماناً اه قال السيد عيسى في شرحه الا اذا كان له أجره لعموم فيما كل بقدره اه فقد ظهر بهذا أن
 الاستحسان هو أن له الاكل لو محتاجاً ولو لم يفرض له أجره وأن القياس أن لا يأكل مطلقاً الا اذا فرض له
 أجره على ما قاله السيد عيسى في شرح الطحاوي وأن القياس هو قول الامام وصححه أبوذر ومال اليه الفقيه
 وقال في ذلك الخبير الر إلى حيث سئل في رجل أقامه القاضي وصياً على يتيم ولم يفرض له اذ ذلك نفقة ثم
 فرض له أجره في مقابلة عمله فله اولى عن المدة الماضية الخالية عن الفرض هل له ذلك أم لا أجاب ليس
 له ذلك لشرعاً وعلماً لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تفر بوا مال اليتيم
 والله تعالى أعلم اه لكر قال في جواب سؤال آخر هذه المسألة في اختلاف قياس واستحسان في الخمانية
 والبرازية له ذلك لو محتاجاً استحساناً وفي القنية صحيح أن لا أجر له وقد قرر أن المأخوذة بالاستحسان الا في
 مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي فبینه اولى وانت
 خير بأن نقل القنية لا يعارض نقل قاضيها فان قاضيها من أهل الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم
 في تصحيحه والله تعالى أعلم اه ولا يخفى أن ما في القنية لم يقيده بالاحتياج فلا يخالف ما في الخمانية
 على أن الذي في القنية يحتمل أن يكون مبني على القياس الذي هو قول الامام ومال اليه الفقيه فهو
 صحيح للعقل الاخر نقله عن غيره تأمل وقال الخبير الرمي يضاف في حاشيته على الاشياء في اواخر كتاب
 الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على العمل

مطلب
 لا يضمن الوصي ما هلك من
 الديون

مطلب
 للوصى اجر مثل عمله

مطلب
 في الوصي اذا لم يجعل له المية
 اجره هل له اجره مثله

مطلب
 مهم في تحقير مسألة أخذ
 الوصي الاجرة

لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا رآى القاضى ان يجهل له اجرة المثل فما المانع منه وهى واقعة القنوى
وقد اقيمت به مرارا اه وقد علمت ان الاستحسان انما هو فيما اذا كان محتاجا لا مطلقا فغير المحتاج
لا أجر له لانه دخل فى الوصاية متبرعا من أول الامر وهو وان كان لا يجبر على التجارة فى مال اليتيم وعلى
اقتضائه يوفيه لانه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعا حين قبوله الوصاية من
الميت حتى كانت لازمة له فلا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضى عزله فى الصحيح الاجتهاد ظاهرة أو فسق
ظاهر وهذا فى وصى الميت اما وصى القاضى فله عزل نفسه لانه فى البرازية يذبح أن يشترط علم
القاضى بعزله وللقاضى عزله أيضا وعلى هذا فيذبح التفصيل بأن يقال ان وصى الميت لا أجر له الا اذا
كان محتاجا فله الاكل من مال اليتيم بقدر عمله وللقاضى أن يفرض له ذلك لانه للميت قبل المامضى
الشروط فيه متبرعا وما وصى القاضى فان كان محتاجا كذلك والا فان نصبه القاضى وجعل له اجرة المثل
جاز وكذا اذا امتنع بعد النصب عن العمل حتى يجعل له اجرة لان وصايته غير لازمة لان له أن يعزل نفسه
كما علمت فله أن يمتنع عن المضى فى العمل الا بأجر وفى القنية الوصى اذا نصبه القاضى وعين له اجرة بقدر
أجر المثل جاز وما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح اه فقوى على الصحيح اما مبنى على تصحيح ما هو
القياس كما قدمنا أو على الاستحسان وأن المراد لا أجر له اذا كان غير محتاج وعلى كل فلا يخالف ما تقدم
من الخاتمة كما مر هذا وصحيح فى الخاتمة أن الوصى لو أجر نفسه من اليتيم لم يصح وفيها ايضا قال لك أجر
مائة على أن تكون وصيا تختلف فيه قال نصير الاجارة باطلة ولا شيء له وقال أبو سلمة الشرط باطل والمائة
وصية له ويكون وصيا وبه أخذ أبو جعفر وأبو الليث اه فاذا كان استخارا لالاب له باطلا فاستخار
القاضى أولى الا اذا كان محتاجا لكان الظاهر أن باطلا لاجارة انما هو موت الاب فان الاجارة تبطل
بالموت وهذا غاية ما تحررتى فى هذه المسألة والله تعالى أعلم * (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا
مختارا على ابن أخيه القياس اليتيم بموجب حجة شرعية وهو أمين كاف لمصالح اليتيم أهل للوصاية من كل
وجه مباشر لامور اليتيم بما فيه المصلحة والنفع له فنصب القاضى أم اليتيم ناظرة على الوصى بدون مصلحة
لليتيم ولا خيانة ظهرت من الوصى فقامت تعارض الوصى فى تعاطى أمور اليتيم بدون وجه شرعى
زاعمة أنه ليس له ذلك لا يعرفها ورأيها فهل تمنع من ذلك * (الجواب) نعم وفى القنية لا يملك
القاضى التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وعلى هذا لا يملك القاضى
التصرف فى الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله أشباه من القاعدة السادسة عشر الولاية الخلاصة
أقوى من الولاية العامة وفى الخاتمة من البيوع فى فصل بيع الوصى وشرائه ذكر القدرى والطحاوى
انه ليس لقاضى أن يخرج الوصى من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا
معروفا بالشراخ أو نصب غيره معه وإن كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره
اه أقول وفى الولوة الحجة وصى الميت اذا كان عدلا غير كاف لا يذبح للقاضى أن يعزله لانه يفرم
اليه آخر كما هو مع هذا والعزل ينزل اه * (سئل) فيما اذا كان لا يتم أخ وصى مختارا عليهم
من قبل أبيهم أهل للوصاية ولهم مال تحت يده ثم ورثوا من أمهم ما لا يفرم أخ آخر لهم ان أمهم جعلته
وصيا ويريد التصرف فيما ورثوه من أمهم مع وجود وصى أبيهم بدون وجه شرعى فهل ليس لوصى
الأم ذلك * (الجواب) نعم كفى وكالة التنوير وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) فيما
اذا دفع زيد الوصى الدراهم الى رجل ليحج عن الميت ويريد الوصى استرداد تلك الدراهم من الرجل قبل
أن يخرج من بلده وقبل الاحرام فهل للوصى ذلك * (الجواب) نعم ولو دفع الوصى لدراهم لرجل
ليحج عن الميت فأراد أن يسترد كان له ذلك ما لم يحرم لأن المال أمانة فى يده فان استرده فنفقه الى بلده

مطلبه

ليس للقاضى نصب ناظر

على الوصى بلا وجه شرعى

مطلبه

لا يتصرف القاضى مع وجود

الوصى وناظر الوقف

مطلبه

ليس للقاضى عزل الوصى

ولا أن يدخل معه غيره

الاجتهاد ارفسق

مطلبه

وصى الاب مقدم على وصى

الأم

مطلبه

لوصى استرداد الدراهم التى

دفعها لمن يحج عن الميت

على من تكون ان استردته بخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استردته لالخيانة ولا تمة فالنفقة
على الوصي في ماله خاصة وان استردته لضعف رأى فيه أو لجهله بامه والنسك فأراد الدفع الى اصلح منه
فنفقة في مال الميت لانه استردته لضعف الميت اه بحرم باب النجس عن الغير * (سئل) * فيما اذا
ثبت خيانة وصي بالوجه الشرعي فهل يعزل وتزول الامانة فلا يصدق بعد ذلك * (الجواب) *
نعم والمسألة في ادب الاوصياء من فصل الانفاق * (سئل) * في رجل بالغ عاقل عرض عليه جنون
فصرف ابوه ماله عليه في نفقته وكسوته ولوازمه الشرعية الضرورية مصروف المثل في مدة تحمله الظاهر
لا يكذب فيه فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك * (الجواب) * نعم اذا بلغ الابن معتوها أو مجنوناً بقي
ولاية الاب عليه في ماله ونفسه وان بلغ عاقلًا ثم جن أوعته هل تعود ولاية الاب فيه ما قال أبو بكر
البلخي لا تعود عند أبي يوسف وتكون الولاية للسلطان وقال محمد بن عيسى لا تعود ولاية الاب في النفس والمال
جميعاً استحسنانا وقال محمد بن ابراهيم المديني عندنا تعود ولاية الاب وعندنا فترتبت الولاية للسلطان
عمادية من كتاب النكاح آخر الكتب * (سئل) * فيما اذا كان زيدا اولاد قاهرون وأخوان بالغان
اقام أحدهما وصيا على اولاد والاخر مشرفا عليه ثم مات زيد عن اولاده المذكورين وخلف تركته
فصار الوصي يتصرف بمفرده بدون رأى المشرف وعلمه فهل ليس للوصي التصرف بدون رأى المشرف
وعلمه * (الجواب) * نعم ذكرنا الفضل في فتاويه في وصي ومشرف أن الوصي أولى بامساك المال
وفي واقعات الناطقي اذا اوصى الى رجل وجعل رجلاً آخر مشرفا عليه فالمشرف وصي الميت كأنه قال
جعلته وصي فليس لأحدهما أن يتصرف دون الآخر فيما لا يفرد به أحد الوصيين تشاركانية
وفي ادب الاوصياء من فصل بعد الاوصياء قال الامام الفضل المشرف ليس بوصي فلا يكون المال
عنده وانما لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه وفي الخاصي ويقول الفضل يفتي اه
وافتي الشيخ اسماعيل مفتي دمشق أن الوصي اذا تصرف في أموال اليتيم بدون علم الناظر فهلك
ضمنها * (سئل) * فيما اذا نصب قاضي البرامكة من قري البروصياء على اولادها الايتام ولم يقوض
اليه ذلك من قبل قاضي القضاة الذي ولاه ذلك ولا من غيره فهل يكون النصب المذكور غير معتبر
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل اقام زوجته من بعده وصيا على ابنته الصغرى ثم مات
مهرًا على ذلك وللصغير جد لاب فهل يكون وصي الاب أحق بذلك من جدته * (الجواب) * نعم
كما صرح بذلك في التنوير في آداب الوصي * (سئل) * في المجدة أبي لاب القادر الامين هل تكون
الولاية له حيث لم يوص أبو اله غار الى احدو يكون أولى من الام * (الجواب) * نعم كما في المحررية
من باب الوصي مفصلاً ثم في ادب الاوصياء * (سئل) * فيما اذا اقام القاضي وصيا مشرعيا
على ايتام ابن اخيه ولهم استحقاق من اوقاف اجدادهم تحت يده يقبضه من النظار وفي كل سنة يحاسبه
القاضي العام على ايراده وههرفه بموجب دفتر محض بامضائه بخالد بيده والا لا تزعم أم الايتام ان لها
محاسبة الوصي ثانياً بدون وجه شرعي فهل تكون ولاية المحاسبة للقاضي لهما * (الجواب) *
نعم وينبغي للقاضي ان يحاسب الامناء على ما جرى على ايديهم من اموال اليتامى وغلاتهم فان احس
بخيانة عزله واستبدله بغيره وان وجدته امينا قرره ادب الاوصياء من اخر فصل الانفاق وتتمام المسألة
فيه فراجعته وفي ٣٨ من العمادية وذكر القاضي جلال الدين في سجلاته اذا كبر المارق واراد ان
يحاسبوا وصيهم ليطهروا هل انفق عليهم بالمعروف ام لا وطلبوا ان يحاسبوه كان للقاضي ولهم المطالبة
بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما انفق اه * (سئل)
فيما اذا كان لغير اب وحصة مملوكة في دار شركة خاله زيد بها فيها فاجروا له جميع الدار من آخر

مطلبه

اذا ثبت خيانة الوصي يعزل
وتزول الامانة فلا يصدق

مطلبه

بالمجنون والعته تعود الولاية
الى الاب

مطلبه

ليس للوصي التصرف بدون
رأى الناظر وعلمه

مطلبه

المشرف أى الظاهر ليس
بوصي به يفتي

مطلبه

يضمن الوصي ان تصرف
بدون معرفة الناظر

مطلبه

لا يملك قاضي البرز نصب الوصي

مطلبه

وصي أبي الصبر اولى من المجدة

مطلبه

المجدة اولى من الام

مطلبه

للقاضي أن يحاسب الامناء

مطلبه

اذا كبر الصغار لهم محاسبة
الوصي ولا يجبر

مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة المثل قبضها وتصرف بها بدون وكالة عن أبي الصغير ولا وجه شرعي ولم يدفع من اجرتها شيئا لجهة الصغير ثم لغ الصغير رشيدا وطالب خاله باجرة حصته من الدار التي قبضها من المستأجر فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي مسائل البيوع من فوائد صاحب المحيط اذا اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها واقف او كانت لصغير يجب اجر المثل صيانة لاوقف ولا صغير وفي آخر الفصل الثامن من اجازات الذخيرة وهكذا نقول فيمن سكن دار صغيرا وحافوت صغيرا وانه معد للاستئلال انه يجب اجر المثل الا اذا انتقص بسبب سببها وضمان النقصان انفع في حق الصغير فيمنع يجب ضمان النقصان جامع احكام الصغيرة في مسائل الاجازات * (سئل) * فيما اذا كان لقيم مبلغ دين معلوم بصفة يزيد فدفعه لوصيه الشرعي وبلغ اليتم الا ان رشيدا وقام طالب المديون بالمبلغ المذكور وزاعما ان قبض الوصي غير صحيح فهل لا عبرة بزمه وببر المديون بدفعه الى الوصي * (الجواب) * نعم دفع غريم الميت الى الوصي برئ ادب الاوصياء من فعل الابرا عن الحثانية وغيرها اذى مديون الميت الى الوصي الميت برأ وان لم يكن له وصي فدفع الى بعض الورثة ببرأ عن حصته خاصة برؤية آخواله كتاب من تصرفات الاب والوصي والقاضي وفيها وفي الزيادات للوارث ان يخاصم غريما الميت سواء كان على الميت دين او لا وهل له ان يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبضه الوصي اه وقد استبعد مما هنا جواب حادثة وهي ان رجلا توفي عن صغير وكبار للصغار وصي وله ديون على الناس يكون قبض ديونه للوصي لا للورثة * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن صغيرين بها ومن اخ صبي على الصغير وخالف تركه تحت يد الوصي ثم مات الابن عن في المسألة وطلبت الام نصيبها من التركة من الوصي فادعى انه قضى به دينها على الميت ولم تصدقه الام على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك * (الجواب) * نعم وفي الفتاوى الظهيرية ترك ألفا فبها آخر يدعى عليه ألفا فدفعه الوصي اليه قضاء للدين بغير قضاء فكبر اليتم وانكر الدين على ابيه ضمن الوصي مادفعه الى الغريم ان لم يكن للغريم دينه عليه قلت ولو لم يكن للوصي دينه على ثبوت الدين وخلف الوارث حين جلفه الوصي على عدم علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا نظام الدين في فوائده ان الوصي اذا ادى دينه على الميت وانكر الورثة ثبوته على المورث فالوصي اقامة الدين عليهم وان لم يكن للوصي دينه فله ان يخلفهم ادب الاوصياء من فصل الضمان * (سئل) * في امرأة اوصت في مرض موتها بوصايا واقامت زيدا وصيا شقرا على تنفيذها من ثلث مالها وقبل زيد ذلك لدى بيعة شرعية ثم مات فادعى بعض الورثة انها اقامته وصيا في آخر جز من حياتها ويريد اثبات ما يدعيه ايضا فهل اذا اثبت دعواه بالوجه الشرعي يكونان وصيين لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون رأى الآخر * (الجواب) * نعم قال في التنوير من باب الوصي وبطل فعل احد الوصيين كالتوليدين ولو كان ايضا لاكل منهما على الانفرد اه وفي الدرر اوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون الآخر ولو الى كل منهما بالانفراد اه وتما تحقيقه فيها وفي التشارخانية اوصى الى رجل ثم مكث زمانا فوصى بوصايا الى آخره ما وصيان في كل وصايا تذكر ايضا للاول اوصى لان الوصي عندنا لا ينزل مالم ينزله الوصي ويخرجه عن الوصاية بأن يقول اخرجته عن الوصاية او يقول رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة او اكثر لا ينزل الا من الاول عن الوصاية ادب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء وتما نقول هذه المسألة فيه وفيه ايضا ولو وكل احد الوصيين الاخر جازا نفراد الوكيل في جميع التصرفات وفا قال رأى الوكيل رأى الموكل فيجمع حينئذ في تصرفه الرأىان فيجوز عندهما ايضا اه * (سئل) * فيما اذا كان لقيم بين نصف آلة حلاقة معلومة ليس لهما غيرهما ولهما

مطلبه
اذا كان لاء غير اب فعندنا
مضمون كعقار اليتيم

مطلبه
شري دارا ثم ظهر انها واقف
او صغير يجب اجر المثل

مطلبه
دفع غريم الميت الى الوصي
برئ

مطلبه
قبض المديون للوصي لا للورثة

مطلبه
اذا قضى الوصي دينه عن
الميت بلاينة ولا تصديق
الورثة يضمنه

مطلبه
للوصى اقامة البيعة وتحليف
الورثة على الدين

مطلبه
اوصت الى رجل ثم ادعى
آخراها اوصت اليه

مطلبه
بطل فعل احد الوصيين
كالتوليدين

مطلبه
اوصى الى رجل ثم اوصى
الى آخره ما وصيان

مطلبه
وكل احد الوصيين لا تجز
جازا نفراد الوكيل

مهنة ليس للجد البيع
لقضاء دين الميت بخلاف
الوصى
قوله وهو الجد أي جد الأولاد
أه منه

سئل في رجل ادعى أنه وصى
وبذل مالا من مال اليتيم
في باب القاضى لاثبات ذلك
فهل يضمه أولا اجاب حيث
لم يكن في ذلك مصلحة خيرية
لليتيم ضمن كفي الخمانية
لأن الوصى يملك ما وخير
لليتيم فتاوى رحمة أهله
مطلب

اشترى الأولاد ما القاصرين
من أبيهم بالهاج البيع

مطلب

صرف الوصى ما لغنى باب
القاضى من مال اليتيمة
يجب له

مطلب

ما يأخذ القضاة من الاوصياء
ويسمونه محاسبة لا يضمه
الوصى

مطلب

الوصى اذا سافر رجال اليتيم
والغريق مخوف ضمن

مطلب

للأب والجدة والوصى بيع
مال الصغير مثل القيمة

موجود لا يريد تحديع النصف المذكور بمن المثل لاجل نفقة ما قبل يسوغ له ذلك * (الجواب)
نعم وانما قيد بيع الجدة للنفقة لأن بيع العروض والعقارات قضاء الدين لا يجوز للجد وانما ذلك للوصى
ولكن هذه مسألة على ذكر منك فانها دقيقة وفي ادب القاضى لوصى الأب بيع التركة لقضاء
الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك وانما يملك البيع للصغير به يفتى أدب الاوصياء في واسط فصل
البيع ملخصا ووفق ابو خيفة بن الوصى والجدة فقال لوصى الميت بيع التركة للدين والوصية
أما الوصية فله بيع التركة للدين الصغير لا للدين ابنه الميت قال المحلوانى هذه الفائدة تحفظ عن المحصاف
وه يفتى نور العين ١٦ نقلا عن الحاشية ولولم يكن لليت وصى فلا يبيعه وهو الجدة بيع العروض
الاله لوباع التركة للدين او وصية لم يميز بخلاف وصى الأب من وصايا جامع المعتمرات وكذا في ٢٧
من جامع الفصولين بعبارة انقروى من الوصايا ونقل ذلك العلانى في شرح التذوير من آخر باب الوصى
عن المنية ومثله في البرازية آخر الكتاب أقول وانظروا أن وصى الجد كالجدة فلا يملك ذلك أيضا لا لولى
قال بعض الفضلاء فيرفع الدائن أو الوصى له الاموال القضاى لبيع له بقدر الدين أو الوصية والله
سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد غراسات قائمات في ارض وقف بالوجه الشرعى وله
اولاد قاصرون فاشتريت ذلك أعهم لهم بما لها من ابيهم زيد المزبور وقال ابوهم بعتهما بعد ما سمعت ذراهم
معلومه فهل يجوز البيع والحالة هذه * (الجواب) * نعم لأن الأب لما قبل البيع فقد اجاز شراها
للصغير كان البرازية وذكر في الذخيرة والتجديد امرأة اشترت ضيعة ولولها الصغير من مالها وقع اشراء
للام لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الضيعة للولد لان الام تصير واحدة والام تملك ذلك ويقع قضاء عنه
احكام الصغير من البيوع وفيها أيضا امرأة اشترت ضيعة ولولها الصغير بما لها على ان ترجع بالثمن
الى الولد جازا استحسانا وتكون مشترية لنفسها ثم تصير به من مال الصغير امرأة قالت زوجها وبينهما
ولد صغير اشترت منك دارك هذه لابنة بكذا فقال الأب بعتهما جاز لان الأب لما قبل البيع فقد اجاز
شراها للصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الأب والابن جازي فقالت الام اهما اشترت هذه
الدار منك لابني بماله فقالا بعنا جاز لان الأب لما جاور شراها جلة الدارفة اذن لها بشرا جلة الدار
اه وفيه فواند فارجع اليه * (سئل) * فيما اذا كان زيد وصيا على ابنة اخيه اليتيمة
وصرف في باب القاضى مبلغا من الدراهم في منع دعوى توجهت على اليتيمة بموجب كتمانها القاضى
له ولا بدله من دفع المبلغ المزبور من مال اليتيمة فهل يحسب ذلك له * (الجواب) * نعم وسئل
شيخ الاسلام اسماعيل افندي مفتي دمشق سابقا فيما يأخذ قضاة الجور من اموال اليتامى من
اوصياهم جبرائى كل سنة ويسمونه باسماء ما أنزل الله بهما من سلطان يقولون هذا محاسبة فهل
لا ضمن الوصى في ماله فاجاب نعم لا ضمن الوصى ولا تزور وزارة وزرا حوى ان الذين يأكلون اموال
اليتامى ظانما يأكلون في بطونهم نار اوسى سعيوا نسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والهداية
الى اقوم طريق اه * (سئل) * في الوصى اذا اراد ان يسافر بمال اليتيم وكان الطريق مخوفا فهل
ضمن المال اذا هلك * (الجواب) * نعم قال الامام الاسديجاني لكل من الأب والجدة والقاضى
راوصياهم ان يسافروا باموال اليتامى اذا كان الطريق آمنا فاذا اصابه وفي الطريق فلا ضمان
عليهم ولهم ان يتجروا في اموالهم بالمعروف قال العتبات ولوا تجروصى الاخ والتم فان ربح جاز استمسانا
قال ولهم ولا يبيع اموالهم بمثل القيمة باكثر منها أو أقل بقدرية غائب فيه الناس اموالو كان بالغين
القاضى تبطل عقودهم ولا ترقب على الاجازة بل بلوغ لانه لا يجوز له حالة العقد ولا ينعقد حتى
يتوقف وأما شراؤهم فذلك لكن اذا كان بغا حش الغبن فانه ينفذ على انفسهم لصدوره عن أهل

في محله فلا يبطل كالمبيع الخ أدب الاوصياء من فصل البيع * (سئل) * فيما إذا كان زيد وصيا
على يتيم في حجره وله مال تحت يده مفروض فيه مبلغ من الدراهم لنفقة ما في كل يوم فكان يخطأ
ذلك في ماله وينقته عليهم وفي ذلك حيلهم ما حتى بلغوا شديدا فامتنعوا من احتساب القدر المفروض له
عليهما راغمين انه ليس له خلط النفقة بنفقتهم فهل للوصى ذلك * (الجواب) * نعم للوصى خلط
النفقة المفروضة لليتيم في ماله ان كان خيرا لهما كما صرح بذلك في ادب الاوصياء في فصل الضمان عن
القنية * (سئل) * في اقرار الوصى الغير الوارث على الميت بشئ من تركته انه لفلان هل يكون عير
جائز * (الجواب) * نعم ذكر في الذخيرة انه اذا اقر الوصى على الميت بالدين لا يصح اقراره لكن
لا يجوز به عن ان يكون خصما للزيم فان اقام عليه الغريم بينة بالدين الذي اقربه تقبل بينته الخ في
مبسوط المحلواني والولوالجية والعقارية وفي العمادية والمحافضة اقرار الوصى على الميت بالدين او العيين
والوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا
يعتبر ايضا الا ان يدين الوصى وارثا فيصح اقراره بالدين فقط في نفسه فحسب اعتبار الورثة فيستوفي
منه أو يشهد معه آخر فيصح ما اقربه مطلقا في الانشاء كاعتبار الشهادة أدب الاوصياء من فصل
الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح في
خصته تنوير من الوصايا من باب الوصى * (سئل) * فيما اذا ظهر للناضي عجز الوصى أهلا بالوجه
الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم الغير مال اليتيم فهل يكون ما ذكر صحيحا * (الجواب) * نعم ولو
ظهر للناضي عجزه أصلا استبدل غيره تنوير من باب الوصى ومثله في الدرر وأدب الاوصياء وغيرهما
* (سئل) * فيما اذا وصى زيد في مرض موته الى عمرو بأن يقضى دينه بعد موته ويدفع جميع ما فضل
من ذلك لرجل معين ثم مات من مرضه ذلك عن تركته ولم يوجد له وارث شرعي فهل يكون عمر وصيا
وجميع الفضل من التركة للوصى له لا يراد فيه أحد * (الجواب) * نعم وفي الخلاصة ولو قال في
مرضه اقض ديني ونفذ وصاياي فانه يصير وصيا اجماعا الخ أدب الاوصياء من فصل في الايصاء وفي
المنع واذا اعدم من يقدم ذكره بدأ بمن اوصى له بجميع المال فتكمله له وصية لان نموه عما زاد على
الثاب كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم أحد فله عندنا ما عين له كمال الخ ومثله في سائر المتون والشروح
* (سئل) * في رجل قال في مرض موته لزوجه وأم ولاده الامينة سلمت اليك اولادي وقومي بلوازمهم
بعد موتي ثم مات عنها وعن اولادها المزبورين للتعوفي ابن عم يعارض الام في ضبط أموال اولادها فهل
اذا ثبت ما ذكر تكون الام وصيا على اولادها المزبورين وليس لابن العم معارضتها في ذلك * (الجواب) *
قال في الخانية والخلاصة والمحافضة ولو قال أنت وصية ولم يزد او قال انت وصيتي في مالي او قال سلمت
اليك الاولاد بعد موتي او تهدي اولادي بعد موتي او قومي بلوازمهم بعد موتي او ما يجري مجرى هذه
الافاظ تكون وصيا أدب الاوصياء من الفصل الاول * (سئل) * في الوهي المختار هل له قبض
وديعة الموصى * (الجواب) * نعم وفي المحافضة الوصى لو امره ودع الميت باقراض ما عهده من
الوديعة او هبتها الاخر فأقضى بها او وهبها فضاءت ضمن المودع لا الوصى لان الوصى لا يملك الاقراض
والا هبة فلا يفيد امره شيئا أما لو امر المودع بدفعها الى آخر فدفعها اليه فضاءت لم يضمن المودع لان
لوصى قبضها منه فله توكيل غيره باقبض وقد وجد بأمرة فيكون قبض المدفوع اليه كقبض الوصى
ولو قبض الوصى من المودع كان ابراء فكذا هنا أدب الاوصياء من القرض * (سئل) * في الوارث
اذا كان غائبا هل للقاضي أن ينصب وصيا عنه ويكتب في نسخة الوصاية انه اقامه وصيا الغيبة مدة
السفر والحال فلهذه * (الجواب) * نعم والمسألة في الفصولين عن فتاوى رشيد الدين بهذه العبارة

مطلب

للوصى خلط النفقة في ماله

لو خير اليتيم

مطلب

اقرار الوصى على الميت غير

جائز

مطلب

اقرار الوصى على الميت بدين

أو عين أو وصية باطل

مطلب

ظاهر للقاضي عجز الوصى أصلا

استبدل به غيره

مطلب

وصى الى رجل أن يقضى دينه

صار وصيا

مطلب

اذا قال في مرضه اقض ديني

أو نفذ وصاياي يصير وصيا

اجماعا

مطلب

قال سلمت اليك اولادي

وقومي بلوازمهم بعد موتي

فهو وصى

مطلب

الوصى له قبض وديعة الموصى

مطلب

للقاضي أن ينصب وصيا

عنه اذا كان مسافرا

مطلب

للقاضي أن ينصب وصيا

عنه اذا كان مسافرا

* (سئل) * في الوصي اذا اقترض مال اليتيم من آخر فهل يضمنه اذا هلك * (الجواب) * نعم وفي الحاشية ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان اقترض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلاف المشايخ في الاب لا اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو اخذ الوصي مال اليتيم قرضا لنفسه لا يجوز ويكفون دينه عليه وعن محمد ليس للوصي ان يستقرض مال اليتيم في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وانا ارجو انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به خاتمة من فصل تصرفات الوصي ولا يقترض اى الوصي مال اليتيم لانه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي لانه قادر عليه ولذا يقترض من مال الوقف والغائب درر من الفصل الثاني في الايصاء اقول في جامع القسوس القاضي انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشترطه يكون غلة لليتيم لا لوجوده او وجوده من يضارب وفي المحاوى الراصدى القاضي يأمر الوصي بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح اهـ وافاد الرملى ان ما يفعله بعض جهلة القضاة من انهم يقضون بالربح من غير معاملة في ماله اذا عول فيه اول مرة ويستندون في ذلك لمن لم يعاين كلامه في المذهب فهو قضاء بالربا المحرم في سائر الاديان بمجرد دخيلات فاسدة وهي النظر الى اليتيم وهل فيما حرمه الله تعالى نظرا لهذا الاضلال بعيدا اهـ لمخاض في نور العين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال اليتيم اهـ فحينئذ فقول المحاوى القاضي يأمره بالتجارة هو امر ارشاد لا امر اجبار فذبر * (سئل) * فيما اذا كان لزيد الميراث وظائف فرغ عنها لابنه القاصر ثم مات فدفع وصي اليتيم الكتابة صك الفراغ وغيرها مما لا بد منه اجرة معلومة من الدراهم هي اجرة المثل لما رأى الوصي في ذلك من الخط والمصلحة لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم * (الجواب) * نعم لان ذلك من باب الاستئجار على عمل لاجل اليتيم يملكه الوصي كما لم من ادب الاوصياء وغيره

* (كتاب الفرائض) *

* (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن ابن ابن وخلف تركته فوضع ابن الابن يده عليها ولم يدفع للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصبة وعن ابن خال لابوين فهل ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من التركة ومن يرث نصيبها المزبور * (الجواب) * نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من التركة وهو الثمن ويسمى اثلاثا لبنت العم العصبة الثلاث ولابن الخال لابوين الثلث على ما في المتن فانه قال ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وانا عند اتحاد الجهة وان اختلفت القرابة الاب الثلاث ولقرابة الام الثلث اهـ وقد افق الخبير الرملى رحمه الله تعالى بخلافه حيث سئل في هالك هلك عن بنت عم لاب وام وابن خال لاب وام فما المحكم الجواب هذه مسألة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية ان الثلاثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذهب كور في فرائض السراجي وعليه صاحب الهداية ومن الكثر ولم يلقى الابحار وغالب شروح الكثر والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية ان لاشئ لابن الخال وان الكل لبنت العم لكونها ولد العصبة وجعل في الضوء عليه الفتوى وانه رواية شمس الأئمة السرخسي وانه وفق رواية التمرناشى روايته وصححه في المفهرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية وصاحب السراجية اهـ والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الخال هل يقدم ولد العصبة أم لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى أكد من غيره من الفاظ التصحيح كالمختار والتصحيح مع اني لم ارم من اقتصر على مقابل ما رواه

مطالب
القاضي يملك اقراض مال اليتيم
بمخلاف الوصي والاب

مطالب
ليس للوصي ان يستقرض
مال اليتيم لنفسه

مطالب
القاضي يملك الاقراض اذا لم
يجد ما يشترطه لليتيم ارم
يضارب

مطالب
لا يلزم الربح في مال اليتيم
من غير معاملة شرعية

مطالب
لا يجبر الوصي على التجارة
مطالب

دفع دراهم لكتابة صك
الفراغ ليتيم له ذلك

مطالب
لبنت العم العصبة الثلاث
ولابن الخال الثلث

السرخصى مضر كما يكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وإنما يرسله أو يقول
في ظاهر الرواية وأما هو أي ماره السرخسي فقد صرح جواباً أنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه
ظاهر الرواية فلا يمكن القول عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه ثانياً بما صورته في امرأة ماتت عن
زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال أم لا أحب؟ رفع لي هذا السؤال سابقاً وذكر في جوابه ما حاصله أن الصحيح
لاولاد الأخوال أم لا أحب؟ رفع لي هذا السؤال سابقاً وذكر في جوابه ما حاصله أن الصحيح
كافي المقدمات أن لا شيء لولد الخال مع بنت العم وهو الأولى بالأخذ للفتوى كافي الضم في جمع الفتاوى
وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء اتحدت الجهة أو اختلفت لأن ولد العصبية أقرب اتصالاً بالوارث
الميت وكانه أقرب اتصالاً بالميت ميسوط وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عم المال
كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية أولى بالاتحاد
لجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة أه فالحاصل أن المسألة
اختلفت فيها والصحيح أن ولد العصبية أولى بالترجيح فإذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج
لبنت العم لا يكون ولد العصبية ولا شيء لاولاد الأخوال والله تعالى أعلم أه كلام الخبير المولى رحمه الله
تعالى في موارث الملقط انقروحه الله تعالى في بنت عم لاب وأم بنت خال المال لابنة العم وولد
العصبية وولد صاحب الفرض أولى من ذوى الارحام أه وفي التنازخاتية متى اجتمع في ميراث ذوى
الارحام من بعضه اولاد عصبية وبعضهم اولاد ذوى الارحام فانه ينظر فان كانت درجاتهم مختلفة
فالأقرب منهم أو بالميراث وإن كانت درجاتهم بالسوية فأولاد ذوى الارحام لا يرثون مع اولاد العصبية
وأولاد اصحاب الفرض واولاد العصبية يرثون مع اولاد اصحاب الفرائض بانه رجل مات وترك ابن عمه
وبنت عم فالمال كله لابنة العم لانها من اولاد العصبية والاخر من اولاد ذوى الارحام أه قلت لكن
المعتبر ما في المتن لانها الموضوع لنقل المذهب وذكر في الكواكب الغنية في فرائض المحنفة انه ظاهر
لرواية فانه قال في اولاد الصنف الرابع وان استوا في القرب واختلفت درجاتهم فلا اعتبار لقوة
القربة ولا لولد من العصبية في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العم لابوين أولى من ولد الخال أو الخالة لاب
اولاد لعدم اعتبار الولد من العصبية حيث لا يكون فانه ليست أولى من الخالة لاب وأم بل الثلثان
لمن يدعى به ربة الاب والثلث لمن يدعى به قرابة الإثم ويعتبر في كل منهم ما قوة القرابة على حد وفي جانب
اولاد الإجماع والعمات يعتبر التولد من العصبية كما تقدم أه والله تعالى أعلم أقول قد ذكرنا
ان ما في المتن صحيح التزاماً أي التزم اصحاب المتن ان يذكر وفي الصحيح وان التصحيح الصحيح
أقوى من التصحيح الاتزامي وما أتى به الخبير المولى صرح بتصحيحه في المقدمات وقال في شرح المراجعة
المسعى بالضوء ان الأخذ به أولى كما ترون له عنه أيضاً في معراج الدراية شرح الهداية وقول المؤلف ان
المتون موضوع لنقل المذهب لا يدل على ترجيح ما فيها في مسائل لان المراد بالمذهب ما يذ كر في كتب
ظاهر الرواية الخمسة التي هي المبسوط والسير الكبير والسير الصغير والجامع الكبير والجامع الصغير
من كتب الامام محمد بن الحسين وكل من القولين قد صرح جواباً أنه ظاهر الرواية فحيث كان كذلك فعلياً
اتباع ما صرحوا لاتباعه وهو تقديم ولد الوارث مطلقاً سواء كان ولد عصبية أو ولد صاحب فرض وسواء
اتحدت الجهة كبنت عم وابن عمه أو اختلفت كبنت عم وابن خال لكن صرحوا بتقديم ولد العصبية عند
اتحاد الجهة الا اذا كان ولد الرحم أقوى قرابة فبنت عم شقيق أولى من ابن عمه شقيقة بخلاف
ما اذا كان العم لاب فان ابن العم الشقيقة أولى لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا
أولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الأصل عصبية وهذا ظاهر الرواية وقال بعضه بنت العم لاب أولى

كذلك خبر مقدم والجواب
مبتدأ مؤخر منه

مطلب
الصحيح ان ولد العصبية أولى
بالترجيح

مطلب
التصحيح الصحيح اقوى من
التصحيح الاتزامي

مطلب
كتب ظاهر الرواية خمسة

ويرجع على ظاهر الرواية كذا في شرح المراجعة للسيد لكن في سلك الانه ان الاول به يقتضى اه وهو
 المتبادر من اطلاق قول الملتقى ويرجعون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند انقضاء
 الجهة الخ فيعمل بقوة القرابة مقدمة في الترجيح على كون الاصل وارثا في ما اذا اختلفت الجهة قول
 يرجع بقوة القرابة ام لا اما على رواية انه لا ترجح لولد العصبية على ولد الرحم فقد صرحوا بأنه لا ترجح
 أيضا بقوة القرابة فلا يرجح ولد العمة لابوين على ولد الخال أو الخالة لاب قالوا وانما يستبعد ذلك في كل
 فريق بخصوصه فالمدلولون بقرابة الاب يستبعدونهم بقوة القرابة ثم ولد العصبية أى فيقدم ولد العمة
 لابوين على ولد العمة أو ام لاب وكذا المدلولون بقرابة الام فيجوز فهم بقوة القرابة ولا تصور عصبوية
 في قرابة الام فولد الخالة لابوين مقدم على ولد الخال لاب واما على رواية ترجح ولد العصبية عند اختلاف
 الجهة فلم أر من ذكر أنه يرجح بقوة القرابة بل ظاهر اطلاق هذه الرواية ترجح بنت العم لاب على ابن
 الخال لابوين وان كان ابن الخال أقوى منها ومقتضى ما مر عن السيد من التعليل بأن ترجح شخص
 بمعنى فيه أقوى من الترجيح بمعنى في غير جهة تضيي ترجيح ابن الخال في المثال المذكور يؤيده أن
 الترجيح بقوة القرابة أقوى من الترجيح بكون الاصل وارثا من قال يرجح ولد العصبية على ولد ذى الرحم
 يلزمه أن يرجح بقوة القرابة أيضا لأنها أقوى فتأمل وراجع * (سئل) * في رجل مات عن زوجة
 وعن ابن أخ لام وعن بنتى عم عصبية وخلف تركته كيف تقسم * (الجواب) * تقسم التركة بعد
 اخراج ما يجب اخراجه شرعا من أربعة أسهم للزوجة الربع سهم واحد والباقى لابن الاخ لام ولائشئ
 ابنتى العم العصبية والخاله هذه لانه يترك جزء الميت ثم لصله ثم جزء أبيه ثم جزءة فابن الاخ لام من
 القسم الثالث وبنات العم العصبية من القسم الرابع وهما وان كانتا بنتى وورث لكن لم يستويا مع ابن الاخ
 في الجهة وانما يقدم ولد الوارث بالفرض او التعصيب اذا استويا في الدرجة وانحدت الجهة كما
 في المحايى القدسي والملتقى والتذويرو غيرهما قول الاولى التعليل بأن الترجيح بكون الاصل وارثا انما
 يعتبر في أفراد كل قسم من الاقسام الاربعة لاني أفراد قسم مع أفراد قسم آخر فالاقسام الاربعة الرئيسية
 وهي جزء الميت ثم اصله الخ يرجح أفراد كل قسم منها بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا
 ولا يرجح أفراد كل قسم منها على أفراد قسم آخر فيرجح اولاً جزء الميت بما ذكر فان لم يوجد أحد منهم
 ينتقل الى القسم الثاني وهو اصله فيرجح أفراد بعضهما على بعض بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون
 الاصل وارثا ثم جزء أبيه كذلك ثم جزءة كذلك فلو كان له بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 لبنت الاخ لانهم من الصنف الثالث مع أنها اقرب درجة وتبدل بوارث والمحصل كما في شرح الملتقى ان
 ترتيب ذوى الارحام كترتيب العصبية فلا يعطى أحد من الصنف الثاني وان قرب وهذا أحد من
 الصنف الاول وان بعد وهكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث اه وسأبقى توضيحه في كلام
 المؤلف * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن ابن أخ لام وعن ابنة أخ لام وثلاث بنات
 اخ لام أيضا وخلف تركته كيف تقسم * (الجواب) * للزوجة الربع والباقى بين
 بالسوية المذكورة والابنة سواء لان اولاد الاخوة والاخوات لام يقسم بينهم بالسوية المذكورة وهم والابنة
 سواء اعتبارا بالسوية بخلاف فيه الاما روى شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل
 حظ الانثيين * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن اولاد أخيه لاهم وهم ابن وثلاث بنات
 وعن اولاد أخته لاهم وهم ابن وبنات وخلف تركته كيف تقسم * (الجواب) * للزوجة الربع
 والباقى بعد الربع بينهم على عدد رؤسهم بالسوية عند محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر الرواية
 لا تقسم للذكر على الانثى كما صرح بذلك في المراجعة وشرحه السيد الشريف قدس سره فتقسم

مطلب
 زوجة وابن أخ لام وبنات
 عصبية

مطلب
 زوجة وابن أخ لام وبنات
 أخ لام وثلاث بنات أخ لام
 أيضا

مطلب
 زوجة واولاد أخ لام واولاد
 أخت لام

من سبعة أسهم أقول أي يقيم الباقي بعد فرض الزوجة من سبعة أسهم والافاضل المسألة من أربعة
 الزوجة الربع واحد يبقى ثلاثة على سبعة لا تنقسم وتباين فتضرب السبعة عدد الرؤوس المذكور عليها
 في أربعة أصل المسألة يحصل ثمانية وعشرون ومنها تصح للزوجة واحدة مضروب في سبعة يحصل لها سبعة
 ويبقى احدى وعشرون لكل واحد من أولاد الاخ والاخت ثلاثة * (سئل) * في رجل مات عن
 زوجة وعن بنت اخت شقيقة وعن بنت اخت لام وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) *
 عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي لبنت الاخت الشقيقة لانها أقوى وعند محمد
 رحمه الله تعالى تقدم من ستة عشر سهم للزوجة الربع أربعة أسهم ولبنت الاخت الشقيقة تسعة أسهم
 ولبنت الاخت لام ثلاثة أسهم لانه يأخذ المصنف من الأصول فكانت بنت مات عن زوجة واخت شقيقة
 واخت لام وإذا كان كذلك فللزوجة الربع والباقي يقيم أربعة أفرضا ورذاها أصاب كل أصل يسود إلى
 فرعها كما قسمنا قال في الملتقى ويقول محمد يفتي وفي التتارخانية قول محمد أشهر الراي بين عن أبي حنيفة
 في جميع ذوى الارحام وعلايه الفتوى اه هذا ما ظهر لنا الآن من كتب الفرائض * (سئل) *
 في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن بنت اخت شقيقة لا غير وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) *
 لبنت الاخ الشقيق الثلثان ولبنت الاخت الشقيقة الثلث على هذه اهل التنزيل وهو قول محمد قال
 في الملتقى ويقول محمد يفتي والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل مات عن بنت اخت شقيقة وعن
 ابن أخ وبنت أخ لام وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * تقدم من خمسة أسهم لبنت الاخت
 الشقيقة ثلاثة أسهم لكل واحد من ابن الاخ وبنت الاخ سهم واحد الذكر والانثى فيه سواء كما في الاختيار
 وهذا المحكم في هذه المسألة على قول صاحب الشافعي العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني ويقول محمد
 يفتي كما في الملتقى وغيره فعنده تؤخذ المصنف من الأصول والعدد من الفروع فكانت مات عن بنت اخت شقيقة
 فلها النصف وعن اخوين لام فلهما الثلث والباقي برذعائهم فأصل المسألة من ستة للاخت الشقيقة
 ثلاثة وللأخوين الثالثان والسهم الباقي برذعائهم فتكون من خمسة كما قسمنا أقول سئل شيخ
 مشايخنا الشيخ ابراهيم السامحاني رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة أولاد أخ لام وعن ابن وبنت
 اخت شقيقة وعن بنتي أخ شقيق وعن أولاد اخت لاب وبنت أخ لاب وخلف تركه فكيف تقسم أجاب
 تقدم لأولاد الاخ لام الثلث اثنان ذكرهم مثل اناهم ولولدي الشقيقة ثلث الباقي لانهما كشيقتين
 للذكر مثل حظ الانثيين ولبنتي الشقيقين الباقي لانهما كشيقتين ولا شيء لأولاد العلات اسقوطهم ببنتي
 الاعيان اه * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وابن خال لاب وام وابن وبنتي خالة لاب وام
 وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من عشرين
 سهم للزوجة الربع خمسة أسهم ولابن الخال ستة أسهم ولابن الخالة أربعة أسهم ونصف سهم ولا ختبه
 أربعة أسهم ونصف سهم لكل اخت سهمان ورابع سهم على قول محمد رحمه الله تعالى وهو المقتضى لانه
 يعتبر المصنف في الأصول والعدد في الفروع فكانت مات عن خال وثلاث خالات باعتبار عدم فروعهن
 وصنفه أصولهم فأصاب كل أصل يعطى لفرعه وإذا اجتمع ذكور وانثى في مرتبة واحدة عطى الذكر
 بمقدار الانثى مرتين فالذي أصاب الخال الخمس ستة أسهم بعد اخراج حصة الزوجة يعطى لابنته
 وما أصاب الخالة باعتبار عدم فروعهما تسعة بعد اخراج حصة الزوجة يعطى لفرعها للذكر مثل
 حظ الانثى أربعة ونصف وللبنتين أربعة ونصف والله سبحانه أعلم أقول ونصح المسألة من ثمانين
 لا يكسر السبعة خمسة عشر
 فتضرب الاربع في العشر بن أصل المصنف

مطلب
 زوجة وبنت اخت شقيقة وبنت
 اخت لام

مطلب
 بنت أخ شقيق وبنت اخت
 شقيقة

مطلب
 بنت اخت شقيقة وابن أخ
 وبنت اخت لام

مطلب
 ثلاثة أولاد أخ لام وابن وبنت
 اخت شقيقة وبنت أخ شقيق
 وأولاد اخت لاب وبنت
 أخ لاب

مطلب
 زوجة وابن خال شقيق وابن
 وبنت خالة شقيقة

١٠٢٤٨٠		
	زوجة	٦٢٠
٠٢٠٧٢٤	ابن خال	
٠٤٠٥١٨	ابن خالة	
٠٧٠٢٠٩	بنت خالة	
٠٧٠٢٠٩	بنت خالة	

تقسم على خال ذكر ثلاث حالات فكأنهم خمس حالات فالحال خمسة الستين وذلك أربعة وعشرون تدفع
 لابنه وللخاله التي بمنزلة ثلاث حالات ثلاثة أنجاس الستين وذلك ستة وثلاثون تدفع إلى أولادها فمأخذ
 ابنها ثمانية عشر وكل بنت تسعة وإذا قسمتها على يخرج القيراط يخرج للزوجة ستة قيراط ولابن الخالي
 سبعة قيراط وخمس قيراط ولابن الخالة خمسة قيراط وخمس قيراط ولكل واحدة من أخيه قيراطان
 وسبعة أعشار قيراط * (سئل) * في ذمي مات عن ابن ابن عمه شقيقة وابن بنت عمه شقيقة أخرى
 وعن أولاد ابن خال شقيق وخلف تركته والبكل ذميون فكيف تقسم تركته * (الجواب) *
 لذرية العمتين الثلثان ولذرية الخال الثالث فاقسم من تسعة أسهم لابن العم أربعة أسهم ولابن بنت
 العم الأخرى سهمان ولأولاد ابن الخال ثلاثة أسهم والله تعالى أعلم أقول ووجه ذلك أنه على قول
 محمد بن علي لقراءة الابن الثلثان ولقراءة الام الثلث فالحال قرابة الاب والخال قرابة الام فالمسألة من
 ثلاثة وما أصاب كل قرابة يعطى إلى فروعهما ~~ممكن~~ أن وقع اختلاف في البطن يتم على أول بطن
 اختلاف وهنا وقع الاختلاف في البطن الثاني من قرابة الاب وقد كان قرابة الاب سهمان فيقسمان
 على أول بطن اختلاف وهو هنا ابن عمه وبنت عمه ورؤسهما بالوسط ثلاثة واثنان على ثلاثة لا تقسم
 وتمايز فتضرب الثلاثة عدد الرؤس في ثلاثة أصل المسألة تسعة لقراءة الام ثلثها الثلاثة وقراءة
 الاب الثلثان ستة فتقسم الستة على أول بطن اخته الف يعطى لابن العم أربعة تدفع لاثني عشر
 العم اثنان يدفعان لابنها * (سئل) * في امرأة ماتت عن ابن خالة شقيقة وبنت خال شقيق
 وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) * لابن الخالة لشقيقة الثلث وبنت الخال الشقيق
 الثلثان على قول محمد بن علي اعتبار الأصول والمسألة في الخيرية * (سئل) * في امرأة
 ماتت عن زوج وعن بنت ابن عم شقيق وعن بنت بنت العم المزبور وخلفت تركته كيف تقسم
 * (الجواب) * حيث استوفى في القرب والقرابة وكان خير قرابتهما أم محمد فأولاد العصة أولى من لا يكون
 ولدا العصة فالزوج النصف وبنت ابن العم النصف والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل مات عن
 ابن بنت عمته شقيقة أبيه وعن ابن بنت بنت خالته شقيقة أمه وعن أولاد ابن جدته أمه وعن أولاد بنت
 جدته أبيه وخلف تركته من يرثها * (الجواب) * يرثها ابن بنت عمته وله الثلثان وابن بنت بنت
 خالته ولهما الثلث لابن ثلثاه ولبنت ثلثاه أقول وتصح المسألة من تسعة للابن الأول ستة وللابن
 الثاني اثنان ولاخوته واحد * (سئل) * في رجل مات عن خال وخالة هما شقيقا أمه وعن أولاد
 عم أم الأم وخلف تركته كيف تقسم * (الجواب) * التركة للخال والخالة أنلانا والحالة هذه
 الأخوال والخالات إذا تساوا وفي القرابة وهم من جنس واحد فالمال بينهم للذكور مثل حظ الانثيين
 اختيارا وترك خالا وخالة فالمال بينهما أنلانا وعن أبي يوسف المال بينهم نصفان خلاصة
 وإن اجتمعوا وكان خيرهم متحدا كالإمام لأم والأخوال والخالات فلا أقوى منهم أولى بالاجتماع
 ذكورا كانوا أو إناثا فعمه لاب وأم أولى من عمه لاب ومن عمه لأم وكذا الخال لاب وأم أولى
 بالميراث من خال أو خالة لاب وإن كانوا ذكورا وإناثا واستوت قرابتهم في القوة فللذكور مثل حظ
 الانثيين كعمه وعم كلاهما لأم أو خالة وخال كلاهما لاب وأم ولأم مخرج سراجية للسيد * (سئل) *
 في رجل مات عن زوجة وابني أخت شقيقة وبنتي أخت شقيقة وخلف تركته كيف تقسم
 * (الجواب) * تقسم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم وعند الاستسماة في القرب والقوة
 والجهة للذكور مثل حظ الانثيين ويعتبر أبدا في الفروع إن انحدرت الأصول كذلك في الملقين
 * (سئل) * في رجل مات عن بنتي أخت شقيق وبنتي أخت شقيقة وخلف تركته كيف تقسم

مطله

ابن ابن عمه وابن بنت عمه

أخرى وأولاد ابن خال

مطله

ابن خالة وبنت خال

مطله

زوج وبنت ابن عم شقيق وبنت

بنت ذلك العم

مطله

ابن بنت عمه وابن بنت خالة

شقيقة

بيان ذلك أنك علمت أنه

عند محمد بن علي الصفة من

الأصول والعدد من الفروع

فكان الميت مات عن ثلاثة

أخوة لأم وعن أختين شقيقتين

وعن أخوين شقيقتين وعن

أخوات وأخوة لاب وإذا كان

كذلك فلا أخوة للأم الثلث

ولاشقيقةتين والشقيق الباقي

للذكور مثل حظ الانثيين

ولاشئ للأخوات والأخوة

لاب ثم ما أصاب كل واحد من

الذكور يعطى أفروعه

وأصل المسألة من ثلاثة لأن

فيها الثلث والباقي فالثلاث

سهم واحد لأولاد الأخ لأم

وهم ثلاثة سوية بينهم

والواحد لا يقسم عليهم ويباين

والسهمان الباقيان لأولاد

الشقيق والشقيقة وهم ابن

وثلاث بنات وابن كبتين

فصارت رؤسهم خمسة ٢

(الجواب) * لبقى الاخ الشقيق الثلثان وكنت الاخ الثالث * (سئل) * في رجل مات
 عن زوجة هي بنت عمه العصى وعن ابني عمته وابن خالته وبنت خاله وخلف تركه كيف تقسم
 (الجواب) * تقدم بعد اخراج ما يجب اخواجه شرعاً من اثني عشر سهماً للزوجة الربع ثلاثة أسهم
 يبقى تسعة أسهم لها يا ايها السائل استأمنهم لكونها بنت عم ولا شيء لابني العمه لكونها بنت حصة فهي مقدمة
 عليهم اولاً ابن الخالة وبنت الخال ثلث الباقي وهو ثلاثة أسهم لابن الخالة سهم واحد وبنت الخال سهمان
 على قول محمد رحمه الله تعالى وهو اخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع وعلى قول ابي يوسف رحمه
 الله تعالى لبنت الخال سهم ولابن الخالة سهمان وبقول محمد بن يعقوب كما مر جوابه والله سبحانه اهدى سبيلنا
 (سئل) * في امرأة ماتت عن ثلاث بنات أخت شقيقة وعن بنت أخت لاب وخلفت تركه كيف
 تقسم (الجواب) * على قول ابي يوسف التركة كلها للبنات الاخ الشقيقة لقوة قرابتهن وعلى قول
 محمد بن يعقوب كذا لانه يعتبر بالمد في الفروع والصفة في الاصول فكما ثبت ماتت عن ثلاث أخوات
 شقائق وأخت لاب فبمقتضى ذلك لثلاث بنات الاخ والتركه كلها للأخوات الشقائق فرضاً ورداً (سئل) *
 في رجل مات عن أربع بنات أخ شقيق وعن بنت أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم
 (الجواب) * تقدم من تسعة أسهم لبنت الاخ الشقيقة سهم واحد لكل واحدة من بنات الاخ
 الشقيق الأربع سهمان على قول محمد بن يعقوب وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه
 القوي كما في شرح السراجية فانه يأخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع فكان الميت مات عن أربع
 اخوة أشقاء وعن أخت شقيقة فالمسألة من تسعة كما قدمنا والله سبحانه أعلم * (سئل) * في امرأة
 ماتت عن بنتي أخ شقيق وأربع بنات أخت شقيقة وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب) * لبقى
 الاخ الشقيق النصف ولبنات الاخ الشقيقة النصف الثاني * (سئل) * في رجل مات عن ابن
 عمه لابوين وعن بنت خالته لأم وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) * حيث استويا في
 القرب واختلفت حيز قرابتهن فلابن العمه لابوين الثلثان ولبنت الخال لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة
 كما نص عليه في المراجعة وغيرها * (سئل) * في رجل مات عن ابن أخت شقيقة وبنت أخ
 شقيق وأولاد لبنت ابن أخ شقيق وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) * أشهر الروايتين
 عن أبي حنيفة قول محمد وهو المقتضى به كما في المقتضى وغيره وهو أن تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من
 الفروع فما صاب كل أصل دفع الى فرعته ففي هذه المسألة يجعل كأنه مات عن أخ شقيق وأخت شقيقة
 فللاخ الشقيق الثلثان ويدفع الى بنته وللأخت الشقيقة الثلث فيدفع الى ابنها ولا شيء لاولاد لبنت ابن
 ابن الاخ الشقيق لانهم انزل * (سئل) * في امرأة ماتت عن ابن ابن بنت أخيها وعن بنتي ابن عم
 أبيها وخلفت تركه من يرثها (الجواب) * يرثها ابن ابن بنت أخيها دون من ذكر لان اصناف
 ذوي الارحام أربعة فيقدم جزايلت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن وهم المصنف
 الاول ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والمجدات الفاسدات وهم المصنف الثاني ثم جزء أبيه وهم اولاد
 الاخوات وبنو الاخوة لأم وبنات الاخوات وهم المصنف الثالث ثم المصنف الرابع جزء جده وهم المصنف
 الخامس والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 السادس والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 السابع والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 الثامن والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 التاسع والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 العاشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 الحادي عشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 الثاني عشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 الثالث عشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 الرابع عشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 الخامس عشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 السادس عشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 السابع عشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 الثامن عشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 التاسع عشر والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف
 العشرون والاعمال والاعمال لأم وبنات الاعمال ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدتيه وأمه وهم المصنف

ويبين -

وبين رؤسهما مابين

الفرق الاول وهم ثلاثة

الفرق الثاني وهم خمسة بلغت

عشر هي جزء المسهم ثم ضربنا الخمسة

عشر في ثلاثة اصل المسألة بلغت

خمس وأربعين ونها تصب في الفرق

الاول كان له سهم واحد يأخذ

مضروباً في خمسة عشر التي هي جزء

السهم يحصل له خمسة عشر وكل رأس

من رؤس خمسة والفرق الثاني كان

له من اصل المسألة اثنان يأخذهما

مضروبين في جزء السهم اثنان يحصل

له ثلاثون فكل رأس من رؤس

سبعة لاولاد الشقيقة ثمانية عشر

لذلك كمثل حظ الاثنين ولبنات الاخ

الشقيق اثنان عشر والله تعالى أعلم منه

مطلب خال وخالة

مطلب ابنا أخت شقيقة وبنتا

أخت شقيقة

مطلب زوجة هي بنت عم عصبى

وابنة عمه وابن خالة وبنت خال

مطلب ثلاث بنات أخت شقيقة

وبنت أخت لاب

مطلب أربع بنات أخ شقيق

وبنت أخت شقيقة

مطلب بنت أخ شقيق وأربع بنات

أخت شقيقة

مطلب ابن أخت شقيقة وبنت أخ

شقيق

مطلب ابن ابن بنت أخ وبنتا ابن

عم الاب

مطلب اصناف ذوي الارحام أربعة

مطلب لابن ائمة من المصنف الثاني

وهناك أحد من الاول

سباني وان قرب وه سالك احدهم الصنف الاول وان بعد ذلك هذا الصنف الثاني والرابع مع
 الثالث قال وهو المختار للفتوى اه وهذا بابا بتسار تقديم الصنف الاول على الثاني فانه قيل انه يقدم
 الثاني على الاول وأما ترتيب الرابع على صنف من الاصناف فكافي هذه المسألة فقد ذكر العلامة الخبير
 الرمي مع كثرة اطلاعه انه لم يطالع فيه على رواية قوية ولا ضعيفة اه والله سبحانه أعلم * (سئل) *
 في رجل مات عن خالة لابوين وعن اولاد ائمت شقيقة ذكر وثلاث اناث وعن ابن عم لام وخلف تركه
 من يرثها من الماد كورين * (الجواب) * يرثه اولاد ائمت له للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى
 أعلم * (سئل) * في رجل مات عن بنت عمه لابوين وبنتي ابن اخت لام من يرثه من
 * (الجواب) * يرثه بنته ابن الاخت لام قال العلائي وأولاهم بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم
 الثالث ثم الرابع كترتيب العصباء وهذا هو المأخوذ للفتوى * (سئل) * في رجل مات عن
 ابن ابن اخت وعن عمه شقيقة والده من يرثه * (الجواب) * يرثه ابن ابن اخته دون عمه لكونه
 من الصنف الثالث وهي من الصنف الرابع * (سئل) * في رجل مات عن بنت عمه وهي بنتي
 خال وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * لبنت العمه الثلثان ولبنتي الخال الثلث والله
 تعالى أعلم وان استوفى القرب لكان اختلاف حيز قرابتهم فالثلاثة ان لم يلد بقرابة الاب والثلاث
 لم يلد بقرابة الام قال السرخسي رحمه الله تعالى ليس استحقاق الثلثين والثلاث مما يتغير بكثرة
 الهمد في أحد الجوين وقتته في الاخر لان هذا الاستحقاق انما هو بالمهدى به اعني الاب والام
 ولا اختلاف فيهما ما بالكثره والقلة وهو سؤال ابي يوسف على محمد رحمه الله تعالى في اولاد البنات
 اه ملخصا من شرح السراجية للسيد الشريف رحمه الله تعالى * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج
 وابن خال هوشيق امها واب خالة وثلاث بنات خالة أخرى مما اختار أم البتة لام من يرثها * (الجواب)
 للزوج النصف وابن الخال الشقيق الباقي ولا شيء للباقي والله تعالى أعلم * (سئل) * في ذي ملك
 من بنات اخوات شقيقات وعن بنت عم عصبة وعن خال وخالة والكل فميمون وخلف تركه كيف
 تقسم * (الجواب) * تقسم بين بنات الاخوات الخمسة الشقيقات ولا شيء للباقيين كما يعلم ذلك من
 كلام المتقي والله سبحانه أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن بنتي اخت شقيقة وعن ابن بنت وعن
 ابن خال وخلف تركه من يرثها * (الجواب) * بنت الاخت الشقيقة من الصنف الثالث وابن ابن
 البنت من الصنف الاول وابن الخال من الصنف الخامس واهل الصنف الاول يرجعون على غيرهم
 بقرابة الولادة فلا يرث احدهم بقية الاصناف وان قرب وهناك احدهم الصنف الاول وان بعدوه
 القول الصحيح المأخوذ المفتي به فيرثها ابن بنتها دون من ذكر قال العلائي في شرح المتقي ويرجعون عند
 الاجتماع بقرب الدرجة ثم بعده بقوة القرابة كترتيب العصباء فلا يرث احدهم الصنف الثاني
 وان قرب وهناك احدهم الصنف الاول وان بعدوك هذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه
 الفتوى فاقدمه في الاختيار ليس بالمختار اه وفي السراجية وهو المأخوذ به وفي الكواكب المضية هذا
 هو ظاهر الرواية المفتي به وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن الصنف الثاني مقدم
 على الاول والاو هو الصحيح المفتي به اه وقد لم يرجع بقرب الدرجة يعني بحسب الاقرب من أي صنف
 كان الا بعد من ذلك الصنف فقط لان حكمهم كما عصباء لان الاقرب مقدم على الابعدهم أي صنف
 كان فانه قول متروك والله سبحانه أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج هو ابن ابن
 خالها الشقيق وعن بنت خالة لام وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * للزوج النصف
 وبنت الخالة لام النصف الباقي لكونها اقرب منه * (سئل) * في رجل مات عن ابن عمه لابوين

ر من
 بلافاصل يقدم على
 الثاني أو يقدم الثاني عليه
 والمختار للفتوى تقديمه على
 الثاني اه منه

مطلب
 بنت عمه لابوين وبنته ابن
 اخت لام قوله من يرثها
 الضمير راجع للتركة والاو
 ارجاع الضمير لام وزت كما
 لا ينبغي كما هو في صدر الجواب
 ايضا اه احمد

مطلب
 ابن ابن اخت وعمه
 مطلب
 بنت عمه وبنته خال

مطلب
 زوج وابن خال شقيق وابن
 خالة لام وبنت خالة لام
 ايضا
 مطلب

نحو بنات اخوات شقيقات
 وبنت عم وخال وخالة
 مطلب
 بنتا اخت شقيقة وابن ابن
 بنت وابن خال

مطلب
 زوج هو ابن ابن خال
 شقيق وبنت خالة لام
 مطلب

ابن عمه لابوين وبنت خالة لام
 مطلب
 زوج هو ابن خال لابوين وابن
 وبنت خال آخر لابوين وابنا
 خال آخر لابوين

لا ينقسم عليهم
رعى القرنيين
فرض بناروس
رؤس

١٨	٢٤	
٠٩		زوج
٠٢	١٤	ابن خال
٠٢	٠٢	ابن خال
٠١	٠١	بنت خال
٠٢	٠٢	ابن خال
٠٢	٠٢	ابن خال

مطلبة
ثلاثة أبناء خال أحدهم
زوج وبنت بنتهم

مطلبة
بنتان وابن أخ شقيق وبنتا
ابن

مطلبة
أخت شقيقة وأخ لاب
مطلبة
الأخت الشقيقة لا يعصبها
الأخ لاب بل يفرض لها سهم
مطلبة
الأخت لاب لا يعصبها الأخ
الشقيق بل يعصبها

مطلبة
أخوة لاب وأم حاصلي من
غير أب

ومن بنت خالة لام وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) * حيث استويا في القرب واختلف
حيز قرابتهما فلا ين الجدة لابوين الثمان ولدت الخالة لام الثالث ولا اعتبار أوقوة القرابة كما نص عليه في
المهراجية وغيرهنا * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج هو ابن خالها لابوين وعن ابن وبنت خال
أخو لابوين وعن ابني خال أخو لابوين وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) * حيث اتفقت
صحة الأصول المذكورة يعتبر أيدان الفروع اتفاقا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كما في شروح
المهراجية وغيرها فتقسم التركة بهذاخراج ما يعصب انجازه شرعا من ثمانية عشر سهما للزوج أحد عشر
سهما لكل واحد من ابني الخال وابن الخال الأثني عشر سهما وبنت الخال سهم واحد أقول إنما كان
للزوج أحد عشر سهما لأن له النصف بكونه زوجا ولما كان ابن خال أيضا شارك أولاد الخال بين
الأثني عشر فصارت رؤسهم بالبسط تسعة فاحتجنا إلى أقل عدده نصف ونصفه منقسم على تسعة وذلك
ثمانية عشر لا غير فأخذ الزوج تسعة بالزوجة واثنين بالقرابة الرجسية وان قسمت المألة على مخرج
القباط معصل له أربعة عشر قيراطا وثلاث قيراط لكل واحد من أبناء الخال الباقين قيراطان وثلاث
قيراط وبنت الخال قيراط واحد وثلاث قيراط والله تعالى أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء
خال لابوين أحدهم زوجها وعن بنت بنتهم وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) * لزوجها
النصف فرضا والنصف الشئى بينه وبين أخويه بالسوية فيصير له الثلثان وأخويه الثلث ولا شيء
لبنت بنت الم حيث كانت أبعد من أولاد الخال أقول وتصح المسألة من ستة لأنها أقل عدده
نصف ونصفه منقسم على ثلاثة * (سئل) * في امرأة ماتت عن بنتين وابن أخ شقيق وعن بنتي ابن
وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) * للبنتين الثمان والباقي لابن الأخ الشقيق ومولا يعصب
بنتي الابن لأنه أعلى منهما وأما إذا كان بمجداهن أو أسفل منهن فإنه يعصب من كصرح بذلك المدقق
المعاني البخاري في شرحه للمهراجية المسمى بالتحقيق أقول ابن الأخ لا يعصب أخته ولا من هي أعلى
منه أو أسفل فضلا عن كونه يعصب بنتي الابن

وليس ابن الأخ باليعصب من مثله أو فوقه في النسب

ثم ابن الابن يعصب بنت الابن إذا كانت بمجداه أو أسفل منه لأنها صاحبة فرض فيعصبها أخوها
كالبنط المصلية يعصبها أخوها لما قلنا بخلاف بنت الأخ فانها لا فرض لها لا يعصبها أحد فان
الأصل أن من لا فرض لها من الأناث لا يميز عصبه بأخيه أو بعمامه في رد المقتار * (سئل) * في رجل
مات عن أخت شقيقة وأخ لاب فكيف تقسم تركته * (الجواب) * للأخت الشقيقة والنصف
وللأخ لاب الباقي لأن الشقيقة إنما تصير عصبه مع أخيه الشقيق لا مع الأخ لاب بل يفرض لها سهم
وعليه الإجماع كما في شرح المتن والله تعالى أعلم أقول أي لأن الشقيقة أقوى منه في النسب فلا
تقبض في التمسك بل تأخذ فرضها كما في كشف الغوام ثم قال ولا يعصب الأخت لاب أخ شقيق
بل يعصبها لأنه أقوى منها إجماعا اه فلحق هذه المسألة الثانية فإنه قل من صرح بها وإن فهمت
عن كلامهم وقد اختلف فيها بعضهم ونظمها العلامة القرطبي في منظومته المعروفة تحفة
الأقران فقال

ولا ترث أخت له من الأب مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

وتقل في شرحها من الجواهر أن بعضهم ظن أن للأخت النصف وهذا ليس بشيء له * (سئل) * في
رجل مات عن أخوة لاب وعن أم حامل من غير أبيه تدعى الأم ابن الخال كونه مجردا في البطن عند
موت المورث وأنه كان ظاهرا وأخبر النسابة بذلك فهل يرث العبدس لو جازمته به لا أكثر من ستة أشهر

لا والله كان موجودا باعثة. ما را خبر النساء بذلك وهوى الأم ذلك أولا. (الجواب) * الحق قصير
 في المسألة بعد التفتير عليها في كتب المذهب انها ان جاءت به لاقل من ستة اشهر اولها من سبعة اشهر
 تحق قيام يوم موت الميت وكان الحمل من غير ابيه أو جده فانه يرث ويورث عنه التحق وجوده يوم الموت
 وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يرث ولا يورث لان وجوده غير متيقن حين الموت لا يحتمل ان يكون له
 بعده فلا يرث للشك الا ان تقر الورثة بوجوده حين الموت او كانت المرأة معتدة ولم تقر بانقضاء العدة فانه
 يرث وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر واما كونها ادعت وجوده واخبر النساء بذلك فلم تر له نقلوا او اجمعوا
 تقتضي عدم فائدة اخبارهن في حق الارث لان اخبارهن مبني على الخدس والتخمين وهو لا يثبت به اية
 ولا بد فيه من التيقن ولم يوجد لاحتمال حدوث الولد بعده فان المدة تحتمل له زمانا يكون فيه جلا لا يكون
 ان يكون نفعا او ربحا واما اذا كان الولد من الاب او الجدة فانه يرث ان جاءت به لاقل من سنتين لثبوت
 نسبه واخبار النساء له اثر في ايقاف حصة للعمل حتى يتحقق الامر في الحكم بوجود الحمل وتوريثه
 قال في النوازل لو ترك ابنين وامرأة فادعت انها حامل قال ابو جعفر تعرض المرأة على ثمة او امرأتين حتى
 يمس جنبها فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراثه وان وقف على شيء منها يوقف نصيب ابن
 اه فدل ذلك على أن فائدة اخبار النساء ودعوى الحوامل قسمة التركة وتأخير حصة العمل فقط
 لاجل ارثه وقال في الاختيار شرح المختار في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع الصحابة وانه يحتمل
 وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث فيوقف حتى يتبين بالولادة احتياطا فان ولد الى سنتين من حيائها
 لانه عرف وجوده وان احقل حدوثه بعد الموت لم يكن حمل موجودا قبل الموت حكما حتى يثبت
 نسبه لقيام الفراس في العدة وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كالأزواج وامه
 حامل من غير ابيه وزوجها حتى فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت
 فلا يرث بالشك الا ان تقر الورثة بحملها يوم الموت وان جاءت به لاقل من ستة اشهر فانه يرث لاننا ثبتنا
 بوجوده عند موته اه ومثله في شرح المجمع للصف وشرح السراجية للسيد في فصل الحمل ومعه موم هذه
 المسارات ان يتحقق وجود الحمل لا يحصل الا اذا جاءت به بعد الموت لستة اشهر وأقل واما اذا جاءت به
 لاكثر من ستة اشهر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الا ان تعترف الورثة بحملها
 يوم الموت والله تعالى اعلم. (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وبنتين واب وخلفت تركته كيف
 تقسم. (الجواب) * تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من ثلثة عشر مائة مائة
 للزوج ثلثة اسهم وللبنتين ثمانية اسهم وللأب السدس عا ولا سهمان وارثه في هذه المسألة السدس من
 فقط ومن اختلف بذلك فقه سها وقد اجمع على ذلك فقه سها والخفية واجمع على المذهب الاربع
 على العول وهو المفتي به كما مر حوايد ذلك في كتب الفرائض وان خالف في ذلك ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما لكونه ابين سابع والمائة شهيرة وفي كتب الفرائض مذكورة وبالله التوفيق. (سئل) *
 في صغير مات عن اب وجدة ام اب وجدة ام ام وخلف تركته من ميراثها. (الجواب) * يرث الاب
 فقط لان الجدة لاب محجوبة بالاب والجدة ام ام الام محجوبة بام الاب. (سئل) * في رجل مات
 عن وارث مبروف من ذوى الارحام هو ابن ابن خاتمه وخلف تركته عارض فيها رجل آخر يريد
 الاختصاص به ما را عما ان المتوفى كان اقربا للرجل ابن عمته ومقتضى ذلك يمتنع من هذا لكونه اقربا
 والحتمل انه مقر له بنسب على الغير لم يثبت بوجه من الاربعة المقررة في علي حيث كان الامر كما ذكره في
 المأرور بقديم المعروف بنسبه الثابت عليه ام لا. (الجواب) * حيث كان في المال ما ذكره في المأرور
 لان نسبه لم يثبت فلا يرثه الا ان يعرف بقديم المعروف بنسبه الثابت عليه والله اعلم.

مطلب
 لا عبرة باخبار النساء بوجود
 الحمل في حق الارث

مطلب
 ماتت عن زوج وبنتين واب
 المسألة وردت من طرابلس
 الشام سنة ١١٥٧ من مفتيها
 الخليلي صابا اكد وجوده في
 هامش الاصل اه منه

مطلب
 اب وجدة ام اب وجدة ام ام
 ام

مطلب
 ابن ابن خاله وأقربا فلانا
 ابن عمته

والسأله في التنوير والميتي في كتاب الفرائض وقرار الميراث قال الباقاني أقرب باخ وله خمسة أوخالة
فالارث للعمة والخالة لانه لم يثبت نسبته فلا يرث الوارث المعروف بنسبه سئل الوالد رجة الله تعالى
عن مات عن ثلاث أخوات شقيقات وعن ابن ابن عم عصبه ثبت نسبته بالوجه الشرعي فأخذ الأخوات
الثلاث وابن ابن العم الثلث ثم جاء رجل وأثبت انه عم زيد الميت أخو والده لا يسه وهو أبو زيد ولذا أب
واخذ بالوجه الشرعي فأجاب بان له الرجوع بحصته في عين التركة فيما أخذ من الأخوات ثلث ماتناولن
وبأخذ من ابن ابن العم المحجوب ثلث ماتناوله ثم ترجع الأخوات على ابن ابن العم ثلث ماتناوله والخالة
هذه والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل مات عن زوجة حامل منه وعن أخت شقيقة وعن
إخوين لاب وخانف تركت تدعى الزوجة أن فيها امتعة معلومة ملكها الزوج ووهبها لها وسلمها لها
في صحته وسلامته وأنها قبلت ذلك منه ولها يدينه عادلة على ذلك فهل تقبل بينتها وكيف تقسم
* (الجواب) * نعم تقبل بينتها على الانتقال اليها منه بالهبة المذكورة كما صرح بذلك في البدائع والبحر
وغيرهما وتقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعياً ثمانية أسهم للزوجة من ذلك الثمن سهم
واحد ويوقف الباقي حتى يظهر حال الحمل فإن ظهر أنه ذكراً استحقه لأنه يوقف للحمل نصيب ابن واحد
على المختار كما صرح بذلك في ملتقى البحار وبذلك واحدة أي ما كان أكثر وعليه الفتوى لأنه الغالب
ويكفلون احتياطاً كما ذكرنا لا في فعله هذا يوقف في هذه المسألة نصيب ذكر كما ذكرنا وإن ظهر أنه أنثى
فلها النصف أربعة أسهم من ثمانية أسهم والباقي وقدره ثلاثة أسهم للأخت الشقيقة لأنها نصيب
عصبه بالبنات لقول أصحاب الفرائض اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه ولا شيء لأخويه لاب على كل حال
وابنه سبحانه أعلم قال في البحر في اختلاف الزوجين وفي البدائع هذا كله إذا لم تقرر المرأة أن هذا المتاع
اشترته فإن اقترنت بذلك سقط قولها لأنها اقترنت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال إليها فلا يثبت
الانتقال إلا بالبيعة أو وكذا إذا ادعت أنها اشترته منه كافي الخمانية ولا يخفى أنه لو برهن على
شراؤه كان كإقرارها بشراؤه ولا بد من بيعة على الانتقال إليها منه هبة أو نحو ذلك ولا يكون استماعتها
بشراؤه ورضاه بذلك دليلاً على أنه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعموم وقد اختلفت بذلك مراراً كلام
البحر والله سبحانه وتعالى أعلم أقول وكنت فيما علمته على البحر من هذا المحل أن ظاهر كلام البدائع
سقوط قولها ولو كان ما تدعيه مما يحتص بالنساء وأنه ينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة
الواجبة على الزوج تأمل * (سئل) * فيما إذا وقع سقف بيت على زوجين ذميين وماتوا ولم يدر
أيهما مات أولاً وخلف تركت للزوجة بذمة الزوج وخصداق معلوم فكيف الحكم (الجواب)
لا يرث كل منهما من الآخر ويقسم مال كل على ورثته دون الزوجية وتأخذ ورثة الزوجة مؤخر الصدق
من تركه الزوج والله تعالى أعلم * (سئل) * في عتيق مات عن زوجة معتقة وعن أخت معتقة
وعن أم معتقة وعن ابن أخي معتقه لا يورث وخلف تركه من برته * (الجواب) * برته ابن أخي
معتقه العصبه والخالة هذه والله تعالى أعلم * (سئل) * في مدبر مات عن أم له معتقة وعن
سيده وكان سيده مال فهل يكون ما بيده لسيده ولا ترث أمه منه شيئاً * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فيما إذا مات رجل مسلم في دار الإسلام عن أبناء مسلمين متوطنين في دار الحرب وعن أم مسلمة متوطنة
في دار الإسلام وخلف تركت فهل يرثها الجميع بطريقه الشرعي * (الجواب) * يرثها جميع
أولاده وأمه لأن اختلاف الدارين في حق الكفرة دون المسلمين قال في التتارخانية من فصل ما يفتق
به لأرب وكذا ذلك اختلاف الدارين بسبب محرمان الميراث لانه إنما يفتق بالنصرة ولا ينتصر أحدهما
بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى أن المسلم إذا مات في دار الإسلام

مطلب
أقرب باخ وله خمسة أوخالة
فالارث للعمة أو الخالة

مطلب
مات عن أخوات وابن ابن
عم ثم أثبت رجل انه عم الميت

مطلب
مات عن زوجة حامل وعن
أخت شقيقة وعن أخوين لاب
مطلب ادعت الزوجة أن
زوجها ملكها امتعة معلومة
مطلب فيما يوقف للحمل

مطلب اقترنت الزوجة ان
هذا المتاع اشتراه الزوج
مطلب لا يكون استماعتها
بما اشتراه الزوج دليلاً على
أنه ملكها ذلك

مطلب وقع السقف على
زوجين ولم يدر أيهما مات
أولاً

مطلب مات عن زوجة
معتقة وأخت معتقة وأم
معتقة وابن أخي معتقه

مطلب اختلاف الدارين
في حق أهل الكفر لا في
حق المسلمين

وله ابن مسلم في دار الهند أو الترك بئر أم وقد أوضعه في النخ فراجعها * (سئل) * في رجل
 أمه حرة الأصل ماتت عن أخ واختين لأم لا غير وحلف تركه ويرزعهما زيدان المتوفى ابن ابن معتق أبيه وأنه
 بئر الباقى بعد فرض الاختين والأخ بطريق الولاء فهل لا ولا عليه لا أحدث كانت أمه حرة الأصل
 وتركته محتصة بأخوته لأمه أم لا ولا عبرة بزعم زيد * (الجواب) * يختص بتركه أخوته لأمه بينهم
 أم لا فافرضا وردا المذكور مثل الثاني فإنه حيث كانت أمه حرة الأصل فلا ولا لا أحدث على ولدها وإن كان
 الأب معتق لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرية ولا ولا لا أحدث على أمه فلا ولا على ولدها كما صرح بذلك
 في الدرر وغيرها والمسألة في سكب الأنهر أيضا وفي العلاني من الولاء * (سئل) * فيما إذا مات رجل
 عن بنت وأخت شقيقة وعن ابن عم عصبة وله جارية كان اعتقها في حخته فهل ينتقل بها لابن العم
 العصبة دون البنت والأخت * (الجواب) * نعم أقول أي لأن العتيق إنما يرثه معتقه وعصبة
 معتقه المتعصبون بأنفسهم فلا ترثه بنت المعتق لأنها ليست عصبة ولا الأخت وإن كانت تصير عصبة مع
 البنت لأنها عصبة مع الغير لا عصبة بنفسها هذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه
 تبيينه اقتصاره على المعتق وعصبة بغيره لو كان لعصبة المعتق عصبة فلا ميراث له ببيان أمراء
 اعتقت عبدان مات عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فالمرث لابنها لأنه عصبتها فلو مات الابن قبل
 العتيق فلا ميراث لزوجها لأنه عصبة عصبتها وأما إذا أعتق رجل عبدان العبد أعتق آخر ثم الآخر
 أعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبة المعتق الأول فإنه يرثه وإن كان في صورة عصبة عصبة
 لمعتق لكن لا لذلك بل لأن العتيق الأول جرح ولا هذا الميت فيرثه عصبة العتيق الأول لقيامه مقام
 لمعتق الأول للحديث أم لمخص من الذخيرة في باب الولاء أم فاحفظ هذه الفائدة السنية فاني لم أرس
 ذكرها في الكتب الفرضية * وقد أشرت مسائل الأرض بالعساق رجاء أن يعتق المولى الغفار * رتبة
 عبيده أسير الذنوب والأوزار من عذاب النار * وأن يفعل كذلك بالديه ومشايخه وأهله ومن
 كان السبب في جمع هذا الكتاب * الذي فاق بفضل الله وعونه على غيره من كتب المتأخرين بما حواه
 من تحرير المسائل المشككة والوقائع المعضلة بحيث صار نزهة للناظرين * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم * والمحمد لله رب العالمين * هذا وقد ختم المؤلف كتابه بذكر مسائل شتى عنها وقد ذكرتها في
 محلاتها وذكر فوائد متفرقة كمادة المشايخ المتقدمين وذكر أيضا كثيرا منها في الحظرو والاباحة
 فانتخب من ذلك كله شيئا مما ختمت به هذا الكتاب تيمنا للفوائد على الطلاب وقد قدر الله تعالى
 اني لم اذكر كتاب الحظرو والاباحة في محله الذي ذكره فيه المؤلف فناسب ذكره هنا لينظم شمل ما تفرق
 من تلك الفوائد التي ذكرها في المحلين

مطلب اذا كانت الام حرة
 الاصل فلا ولا لا أحدث على
 ولدها وان كان الأب معتقا
 مطلب ينتقل الولاء لابن
 عم المعتق دون بنت المعتق
 واخته

مطلب لاميراث لعصبة عصبة
 المعتق

* (مسائل وفوائد شتى من الحظرو والاباحة وغير ذلك) *

* (سئل) * في جماعة من عباد الله الصالحين من ذرية سيد التابعين العارف بالله تعالى ابي مسلم
 الخولاني قدس سره العزيز ونفعنا الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب قرية مشغولون بالصلوات
 وذكر الله تعالى واطعام الفقراء والاردين عليهم ولهم فيها فلاح مشتملة على اراضى وقف وعلى أهالي
 القرية ديون قديمة وحديثة قام أهل القرية بكافون الجماعة دفع شئ من الديون المرقومة بدون وجه
 شرعي ولا كفاية لذلك والى دفع غرامات غير لازمة عليهم شرعا ولم يسبق لهم دفعها في القديم ويقصدون
 اذنتهم بذلك فكيف المحكم * (الجواب) * الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ليس لهم
 طلب ذلك منهم ويعلمون من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع شئ غير لازم عليهم شرعا ونصر اذ يتقسم

لا سيما وهم من عباد الله الصالحين ومن ذرية هذا السيد الخليل رضي الله تعالى عنه وصالح الآباء
 ينفعه الانشاء قال الله سبحانه وتعالى وكان ابوهما صابرا محابا فيهما من كما كانوا عليه في التقديم خصوصا
 لاجل جددهم الذي كراماته شهيرة في طي الكتب منشورة وعن ترجمه جدي المرحوم شيخ الاسلام
 المحقق الهمام الشيخ عبد الرحمن العمادي في رسالته التي سماها الروضة الياقوتية في داريا وذكر
 له من مناقب كثيرة وكرامات منيرة من جلالته ما روى المحقق أبو نعيم في الحلية والمحافظ ابن عساكر
 الامام ابن الزمكاني والمحافظ ابن كثير وغيرهم عن اسماعيل بن عباس قال حدثني شرحبيل بن
 ابي مسلم الخولاني رضي الله تعالى عنه أن الأسود العنسي يعني مسيلة الكذاب نذبا باليمن فأرسل الي
 ابي مسلم الخولاني فأني به فلما جاء قال أنشهد أني رسول الله قال ما اسمع قال أنشهد أن محمد رسول الله
 قال نعم قال أنشهد أني رسول الله قال ما اسمع قال أنشهد أن محمد رسول الله قال نعم فرد ذلك عليه مرارا
 وهو يجيبه بما ذكر ثم أمره بأمر عظيم فأجبت وألقي فيها فلم تضره فقبل للأسود انقه من بلادك والا
 أفسد عليك من أتبعك فأمره بالخروج من بلاده فارتحل أبو مسلم فأني المدينة وقد قبض رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فأنأخ أبو مسلم راحته ثم دخل المسجد وقام يصلي إلى ستارية فصر به عمر بن الخطاب رضي
 الله تعالى عنه فقال من الرجل فقال من أهل اليمن فقال ما فعل الذي أحرقة الكذاب بالنار فقال
 ذلك عبد الله بن ثوب فقال أنشدك الله أنت هو قال لا هم نعم فاعتنقه ثم بكى وذهب به حتى أجاسه بينه
 وبين أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وقال الحمد لله الذي لم يمتني حتى أرا في أمة محمد صلى الله
 عليه وسلم من فعل به كما فعل إبراهيم خليل الرحمن عليه وعلى نبيينا وبقية الانبياء والمرسلين أفضل
 الصلاة وأتم التسليم وعلى الصحابة والعقابة والتابعين إلى يوم الدين * (سئل) * في بيطار استأجر
 حانونا في سوق ملازفة لمخافوت بيطار آخوليا بشر أمر الصناعة فيها ويريد الاخر منعه من ذلك بدون
 وجه شرعي فهل ليس له معارضته ولا منعه من ذلك * (الجواب) * نعم بني حانونا يجنب حانون
 غيره فكسدت الاولى بسببه فانه لا شيء عليه شرح التنوير من احياء الموات * (سئل) * فيما اذا
 بعث رجل من أهل الخيرة في شهر رمضان إلى مسجد شريف مقدار من الشمع العسلي ليؤد في المسجد
 للاستصباح فاحرق وبقى منه مقدار قليل والعرف في ذلك الموضع ان الامام يأخذه من غير صريح
 الاذن له في ذلك من الدافع فأخذه الامام فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك حيث كان العرف
 ان الامام يأخذه قال في الاشباه في البحث الثاني من القواعد السادسة العادية محكمة مانصه ومنها
 ما في وقف القنية بعث شمعا في شهر رمضان إلى مسجد فاحترق وبقى منه ثلثه او دونه ليس للامام
 أو المؤذن أن يأخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام أو المؤذن يأخذه من غير
 صريح الاذن في ذلك فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم أقول هذا اذا لم يوجد نهى صريح من الدافع
 كما لا يخفى والظاهر ان التقيد بالثلث وما دونه مبنى على ان ذلك مما يسمح به عادة بخلاف الاكثر
 تأمل وبقى هل يشمل ذلك ما اذا كان الشمع من مال الوقف والظاهر انه يعتبر زمن الوقف فان كان
 العرف في زمنه ذلك فالشمع كذلك وهي واقعة الفتوى في زماننا سئلنا عنها في شمع الجامع الاموي
 له وقف مرتب خاص به والعادة ان المتولي على الجامع يأخذ القاضل في آخر السنة لكن الذي يبق
 شيء كثير له قيمة معتبرة ثم تذكرت أني قدمت عن المؤلف سؤالا في ذلك ذكرته في اثناء الباب الاول من
 كتاب الوقف حاصله ان الامام تصرف في زمن الوقف بأخذ باقي الشمع ورضي الوقف بذلك فأفتى
 المؤلف بأنه لا يمنع الا ان من اخذ واستبدل بعبارة القنية والظاهر انه اذا لم يعلم الحال في زمن الوقف
 يعتبر العرف القديم تأمل والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا وجد زيد عمرا أن يعطيه غلال أرضه

مطلب ترجمة سيدنا ابي مسلم
 الخولاني قدس سره

الاسود العنسي هو الذي
 ادعى النبوة في اليمن ومسيلة
 الكذاب ادعاه في اليمامة
 من احوال نجد فاجهر بذلك
 اه منه

مطلب بني حانونا يجنب
 حانون غيره فكسدت الاولى
 لا شيء عليه

مطلب ومث شمعا الى مسجد
 رمضان للامام اخذ الباقي
 منه ان كان العرف كذلك

مطلب لا يلزم الوفاء بالوعد
 شرعا

الفلانية فاستغلهما وامتنع من أن يعطيه من الغلة شيئا فـ ل يلزم زيد ان يـ بمجرد الوعد المزبور
 * (الجواب) * لا يلزمه الوفاء بوعده شرعا وان وفي فيها رعت والله سبحانه الموقر والسائل في الاشياء
 من المحظور والاباحة وتفصيلها في حواشيه * (سئل) * في رجل يدخل على امرأة اجنبية ويحتل بها
 مئة للابانة وكيل عنها في مصاحمها ويمنعها ابوها من ذلك فهل له ذلك ولا عبرة بتعلل الرجل المذکور
 * (الجواب) * نعم قال في الاشياء من المحظور والاباحة المحلولة بالاجنبية حرام الا للضرورة مدبوبة
 هربت ودخلت خربة وفيها اذا كانت عجوزا شوها وفيها اذا كان بينهما حائل اه * (سئل) * فيما
 اذا زوج زيد بنته من عمرو تزويجا شرعيا ولزید أم وزوجه هي ام البنت المزبورة وله جوارفـ هل يجوز له
 المرقوم النظر الى المذکور ان آمن الشهوة من الجانبين * (الجواب) * يجوز النظر الى
 المحارم وكل من لا يحل لكها على التأيد كما تزوجه وجدتها ان آمن الشهوة الى الرأس والوجه
 والصدر والساق والصدر وحكم أمة غيره في النظر كحكم محارمه ولا ينظر الى الظهر واليدين والفخذ
 لأنها ليست مواضع الزينة وهذا كله ان آمن الشهوة وان لم يأمن الشهوة لا ينظر لجمع ما ذكره كذا نص
 على ذلك في التنوير والمنع وغيره مل والله سبحانه أعلم * (سئل) * في الرجل هل ينظر من محارمه
 رضاعا الى وجهها ورأسها مع أمن الشهوة منها * (الجواب) * له أن ينظر من محارمه بنسب
 أو سب كالرضاع الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضد بشرط أمن الشهوة منهما كما في النهاية
 من قهر نظره على الرجل فقد قصر كما في العلائق عن ابن كمال وبالله تعالى التوفيق والسائلة في الملتقى
 والمنع وغيرهما من فصل في النظر من باب المحظور والاباحة (سئل) فيما اذا اشترى زيد جارية واسنولدها
 ثم اشترى جارية اخرى للتسري فزعمتا انها الاختان فكيف الحكم * (الجواب) * ان وقع في قلبه انها
 صادقتان فلا يجمع بينهما محرمة الجمع بين الاختين نكاحا ووطئا يمين قال الله تعالى وأن تجمعوا بين
 الاختين الا ما قد سلف وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع
 ما في رحم اختين وان وقع في قلبه انها ما كاذبتان فليس عليه شيء في التسري بهما على ما نقله العلامة
 بـ يرى زاده في حواشي الاشياء من كتاب المحظور والاباحة بما نصه خلاف عن أبي يوسف ففـ في انـ تـرى
 جارية بن زعمتا انها اختتان فان وقع في قلبه انها صادقتان فلا يقربهما وان وقع في قلبه انها كاذبتان
 فلا يس عليه شيء كما في المحامد المحصري والله سبحانه أعلم * (سئل) * في مؤذن جامع يؤذن في منارته
 ويبلغ الامامة في صلوات الجماعة وهو متعم بشدة من حرير على رأسه فهل يمنع من لبسه * (الجواب) *
 يحرم لبس الحرير للرجال ولو بحائل بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح * وفي البخاري من كتاب العيدين
 قال لقي عمر حجة من استبرق تباع في السوق فأخاها فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله ابتع هذه تجعل بها في العيد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذه لباس
 من لا اخلاق له فلبث ماشا الله ان يلبث ثم ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة ديباج فأقبل
 بها عمر فألقى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت انما هذه لباس من لا اخلاق
 له وارسلت الى هذه الحجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تبيعها أو تصيب بها حاجة لك اه الاستبرق
 بكسر الهمزة من الديباج والديباج التيساب المتخذة من الابرسم فارسي معرب عيني * (سئل) *
 في رجل استأجر من جماعة عدة آلات معدة لله والعب يسعون بها بالمساق والطاب والدلك لاجل اللعب
 بهامـ مدة معلومة باجرة معلومة دفعه للتوطين وتطل عليه منافع المأجور يمرض ويريد الرجوع على
 المؤجرين بتظير الاجرة المدفوعة لهم فهل يسوغ له ذلك والاجارة المذكورة غير جائزة * (الجواب) *
 نعم قال في البدائع ومنه ان تكون المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اه

مطلب المحلولة بالاجنبية
حرام الا في ثلاث

مطلب يجوز النظر الى المحارم
مطلب له النظر الى محرمه
رضاعا

مطلب اشترى جارية بن
زعمتا انها اختان

قوله خلاف اي روى خلاف
اه منه

مطلب يحرم لبس الحرير

مطلب لا تصح اجارة آلات

(سئل) العلامة المجتهد الركن اخندي الهادي عن السماع بما صورته فيما اذا سمع من الآلات المطربة كالبراج وغيره وما لذلك شيه هل ذلك محلل أو حرام بالنسبة الى الشريعة والتحقيق وهل لذلك سبيل والى سماعه طريقة أم لا فأجاب المولى المذكور عليه مرحمة الرحيم الغفور قد حرمه من لا يعترض عليه لصديق مقاله ولما حرمه من لا ينكر عليه لقوة حاله فمن وجد في قلبه شيئاً من نور المعرفة فليتقدم والا فرجوعه مما نهاه الشرع الشريف عنه أحكم وأسلم والله سبحانه أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن الهادي المفتي بدمشق الشام عفي عنه قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت بخطه الشريف ما صورته سئل المصالح الدين اللاري ما عالم المشهور وموجبه ثم مقيم بحلب عن جواز جمع الدف والشبابة والسماع فأجاب ان كلامها مباح فاجتماعها أيضاً مباح مستدلاً بقول المغزالي في الاحياء ان افراد الالحاحات ومجموعها على السواء الا اذا تضمن المجموع محذوراً لا يتضمنه الاتحاد قال وقد وقع المنع من بعض أهل زماننا وأفتى جدي بالمجواز ويصح فتواه أكابر العلماء من معاصريه ببلاذ فارس ثم نقل فتوى جده بطولها ونقل قول المعارفين وتحرير النورى الشبابة وقال ولم يبق النورى دليل على ذلك ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى جده ثم كلام الدواني في شرح الهياكل حيث قال الانسان يستعد بالحر كات العبادية الوضعية الشرعية للشوارق القدسية بل الحقيقة ومن أهل التجريد قد يشاهدون في أنفسهم طرباً قدسياً رزقاً فيتحركون بالرقص والتصفيق والدوران ويستعدون بتلك الحركة لشروق انوار آخر الى أن يتقضى ذلك الحال عنهم بسبب من الاسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع وأصله الباعث للمتأهلين على وضوئه حتى قال بعض اعيان هذه الطائفة انه قد ينفخ للسالكين في مجلس السماع ما لا ينفخ في الاربعينات اه وقد أفتى أيضاً مصلح المذكور بابا باحة الرقص أيضاً بشرط عدم التثني والتكسر اه قات والحق الذي هو أحق أن يتبع وأجرب أن يذان به ويستمع ان ذلك كله من سيئات البدع حيث لم ينقل فعله عن السلف الصالحين ولم يقل بجله أحد من أئمة الدين المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين قال الاستاذ السهروردي في غوارف المعارف وناهيك به من كتاب وقد تكلم على السماع في خمسة أبواب منه بما هو جوق التحقيق وللباب ولين انصف المنصف ونقص في اجتماع أهل الزمان وقعود المغنى بدفعه والمشرب بشبابة وتصوير في نفسه هل وقع مثل هذا الجلبوس والهيئة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وهل استخضروا قولاً أو قعدوا مجتمعين لاستماعه لا شك بأن ينكر ذلك من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ولو كان في ذلك فضيلة تطلب ما اهلواها فن يشرب أنه فضيلة تطلب ويجمع لها لم يحظ بدوق معرفة احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعين ويستروح الى استحسان بعض المتأخرين وكثير يخط الناس بهذا الكلام احتج عليهم بالسلف الماضين بحجج بالمتأخرين فكان السلف أقرب الى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهدى النبي صلى الله عليه وسلم وذكره لبس المعصفر والمزعر الأجر والاصفر للرجال ولا بأس للنساء بسائر الالوان تنوير من الخطر ويكره تحريم الرجال الأجر والمعصفر وقيل تنزيهاً على الملتقى ونقل المصنف عن المحاوي القدسي كراهية لبس المعصفر والمزعر الأجر للرجال اه وما في المجتبى وشرح النقاية لابي المكارم الحنفى لا بأس بلبس الثوب الأجرى في كراهية التنزيه لكن صرح صاحب تحفة الملوك بالحرمه فأفاد أن المراد كراهية التعرير وهو الجهل عند الاطلاق كما تقدم تحقيقه كذا في المنع ومثله في معين المفتي وفي الاختيار شرح المختار ويكره الأجر والمعصفر لانه عليه الصلاة والسلام غيبي عن لبس المعصفر اه وفي المحيط ويكره لبس الثوب للأجر والمعصفر قال عليه الصلاة والسلام يا أيكم والحجرة فانه رآى القبطان ولانها كسوة النساء ويكره التشبه بهن اه ولاة العلامة قاسم فتوى مفصلة طويلة في حرمه لبس الأجر كما في فتاوى الكازروني وفي

مطاب

في سماع الآلات المطربة

تقف على هذا الجواب المنصف

مطاب

في تحرير رسالة لبس الأجر

الذخيرة وروى محمد في السير الكبير نهى الرجال عن لبس المعصفر قيل المراد منه أن يلبس المعصفر
ليحبب نفسه الى النساء وقيل النهى عن لبس المعصفر والمزغفر طلقا فقد جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى
عنه انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر وياكم والجمرة فاهم لبس الشيطان
تأخرانية من الاستحسان من الفصل العاشر في اللباس ونقل لا تقروى في فتاويه من الكراهية في
كتاب الكسب عن الوجيز هكذا ويكره لبس الثوب الا جروا والمعصفر اه وما في القهستاني وشرح النقاية
لا في المكارم الخفي لا بأس بلبس الثوب الا جروا كما تقدم يفيد كراهة التنزيه قلت مرجع نقل القهستاني
الى الزاهدي في مجتبه وحاويه ونقل الزاهدي لا يعارض نقل المعبرات النجانية فانه ذكر ابن وهبان
انه لا يلتفت الى ما نقله صاحب القنية يعني الزاهدي مخالفا للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره ومثله في
النهر أيضا وفي الرسائل الزينية في رسالة رفع القشاع عن وقتي العصر والعشاء انه لا عبرة بقول الفتاوى
اذا عارضها نقول المذهب انما يستأنس بما في الفتاوى اذ لم يوجد ما يخالفها من كتب المذهب وفي الرسائل
لزينية أيضا ولا يحمل الافتاء من الكتب الغريبة اه والذين اختاروا الكراهة الاكثر فسط هذا
ما قاله الشرنبلالي في رسالته المشهورة في لبس الاجر من جواز لبس الاجر عن الكل وغيره وليس
في عبارته النص على لبس الاجر بل لبس المعصفر وعبارته هكذا اختلف الصحابة والتابعون في لبس
المعصفر قال أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى يجوز لكن قال مالك وغيره افضل اه فأن
النص على جواز لبس الاجر وقول الكمال كان عليه الصلاة والسلام يلبس يوم العيد بدرة حمراء مجحول
على أن فيها خطوطا حمراء وحضر كما تأول ذلك أهل الحديث وما نقله الشرنبلالي عن العيني في استنباط
الاحكام من جواز لبس الاجر من الحديث الشريف فذلك من حيث الاستنباط لا من حيث نقل
المذهب والافناقل الكراهة كثير بل أكثر والقياس أن يعمل بما عليه الأكثر كما نقله الشرنبلالي نفسه
في شرح امداد الفتاح من باب صلاة المريض ومن نقل الكراهة المحدادي في السراج الوهاج وفي المحيط
والاختيار والتذوير والتمحيص وفي الذخيرة عن محمد في السير الكبير والوجيز وأفتى به العلامة قاسم وصرح
بالحرمة في تحفة الملوك وأقره عليه العيني في شرحه بالحديث الشريف ونص في متن مواهب الرحمن على
الحرمة أيضا وعبارته كما نقله الشرنبلالي في رسالته ويجزم لبس الاجر والمعصفر اه على أن الذي يجب
على المقلد اتباع مذهب امامه والظاهر أن ما نقله هؤلاء الأئمة هو مذهب الامام لا ما نقله أبو المكارم فانه
رجل مجهول وكتابه كذلك والتهستاني بكار في سيل وحاطب ايل خصوصاً واستناده الى كتب الزاهدي
المعتزلي فكان الاليق في حقه أن يقول الاختلاف يوصله الى الكراهية التنزيهية فلم يبق التحريم كما قيل
وهذه بحالة سمع لي بها الفياض العليم ببركة النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم كثيراً ثم
رأيت العلامة المحمدي محشى الاشياء نقل في حاشيته من أحكام الجمعة انه روى البيهقي أنه عليه الصلاة
والسلام كان يلبس يوم العيد بدرة حمراء وهي كما في الفتح عبارة عن ثوبين من الثمن فيهما خطوط حمراء
وحضر لا أنها حمراء بحت فليكن محل البردة أحدهما دليل عليه عن لبس الاجر كما رواه أبو داود والقول
مقدم على الفعل والمحاضر على المبيح لو تعارض فكيف اذا لم يتعارض بالمثل المذكور اه (فائدة) وضع
الستور والعمامة والشماب على قبور الصالحين والاولياء كرهه الفقهاء حتى قال في فتاوى الحجة وتكره
الستور على القبور اه ولكن نحن الآن نقول أن كان القصد بذلك التعظيم في أعين العامة حتى لا يحتقروا
صاحب هذا القبر الذي وضعت عليه الثياب والعمامة ومحجبت الخشوع والادب لقلوب الغافلين الزائرين
لان قلوبهم نافرة عند المحضور في التأذيب بين يدي أولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كما ذكرنا
من حضور روحانياتهم المباركة عند قبورهم فهو أمر جائز لا ينبغي النهي عنه لان الأعمال بالنيات ولكل

مطلب
نقل الزاهدي لا يعارض نقل
المعبرات

مطلب
لا عبرة بقول الفتاوى اذا
عارضها نقول المذهب

مطلب
العمل بما عليه الأكثر

مطلب
في وضع الستور على القبور

أمرى ما نوى فأنه وإن كان بدعة على خلاف ما كان عليه السلف ولكن هومن قيل قول الفقهاء في كتاب الحج انه يعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد لأن في ذلك اجلال البيت حتى قال في منهاج السالكين وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مروية ولا اثر محكي وقد فعله اصحابنا الخ اه من كشف النور عن اصحاب القبول للشيخ عبد الغني الزبائدي نفعنا الله به آمين (فائدة) في تيسير الوقوف للناس في آخر الفصل الثالث وقد ذكر المحافظ الهادي ابن كثير في تاريخه أن علماء بغداد ممن عوفي بعض السنين تعليم الاطفال في المساجد الاشخاص واحدا كان موصوفا بالصلاح والخير فاستثنوه من المنع واستقدموا الماوردي من ائمتنا والقدروري من المخفية وغيرهما فاتفقوا باستثنائه مستثنين بأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أمر بسد كل خوخة الا خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقاسوا استثناءهم لذلك الرجل على استثناء خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال وهذا الاستسباط دقيق لا يدركه الا ائمتنا المجتهدون اه (فائدة) اجمع العلماء على أن الدعاء للموات ينفعهم لقوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لاهل البقيع وقوله اللهم اغفر لحينا وميتنا واخفافنا وصفا في وصول ثواب قراءة القرآن اذا قال القارئ اللهم أوصل ثواب ما قرأته الى فلان قال بعضهم لا يصل لانه ما هومن سعى الميت والانسان ليس له الاماسي وقال بعضهم يصل اليه وهو المختار وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات العبد انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية ودلصالح وعوله وعلم يقتفع به بعده ومن أنس رضي الله تعالى عنه قال سبع يجرى ثوابها للميت في قبره من علم علما واجرى نهرا أو جفرا نورا أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو كتب مصحفا أو ترك ولدا يستغفر له والله تعالى أعلم بالصواب من السراج الوهاج انحر اللمبة قبيل الوقف وفي الاتقان للسيوطي الائمة الثلاثة اجتمعوا على وصول ثواب القراءة للميت ومذهبنا خلافة لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى اه مثل المحافظ ابو الفضل بن حجر العسقلاني عمن قرأ شيئا من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته أو مثل ثواب ما قرأته زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فامعنى الزيادة مع كماله صلى الله عليه وسلم فأجاب بقوله هذا اخترع من متأخري القراء لا أعرف لهم سلفا فيه ولكن هو ليس بمحال كما تخيله السائل فقد ورد في رؤية الكعبة اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما له فاعل الخترع المذكور قاسه على ذلك وكان له لمخظ أن معنى طلب الزيادة ان تقبل قراءة فيثيب عليها واذا أثيب أحد من الائمة على فعل طاعة من الطاعات كان للذي علمه نظير أجره وللعلم الاوّل وهو الشارع صلى الله عليه وسلم جميع ذلك فهذا معنى الزيادة في شرفه وان كان شرفه مستقرا حاصله واذا عرف هذا عرف أن معنى قول الداعي اجعل مثل ثواب ذلك تقبل هذه القراءة ليحصل مثل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله اجعل ثواب ذلك بغير لفظ مثل فله اصل وهو الحديث المروي عن كعب رضي الله تعالى عنه اجعل لك صلاتي كلها قال اذا تكفي همك وقد قيل ان المراد بالصلاة هنا الدعاء وقيل الصلاة حقيقة والمراد بنفس ثوابها هم المجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر وفي الفتاوى الحمديّة لابن حجر الهيتمي وما يفعله الناس الآن من سؤالهم من الله تعالى أن يوصل مثل ثواب ما يقرؤون الى النبي عليه الصلاة والسلام وآله وصحبه وتابعيهم حسن لا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه كما بينته في افتاء طويل غير هذا والاوّل للقاري فعل ذلك مع والديه وله التسوية بينهما وتفضيل أحدهما لكن الاب اوّل اخذ من كلامهم في زكاة الفطر وفرقهم بينهما وبين الثقة بأن المخط من الزكاة التطهير والاب أحق ومن الثقة الحاجة والام احوج وكذا يقال في الصدقة اه وقد أجاز بعض المتأخرين كالسبكي والبارزى وبعض المتقدمين من الحنابلة كابن

مطلب

منع العلماء تعليم الاطفال
في المساجد الاشخاص واحدا

مطلب

اجمع العلماء على أن الدعاء
للموات ينفعهم

مطلب

اختلفوا في وصول ثواب
قراءة القرآن

مطلب

الائمة الثلاثة على وصول
ثواب القراءة للميت ومذهب
الشافعي خلافه

مطلب

في قول القاري اجعل
ثواب ما قرأته زيادة في شرفه
صلى الله عليه وسلم

مطلب

اذا أثيب أحد على طاعة
فمن علمه نظير أجره

مطلب

في اهداء ثواب القراءة الى
النبي صلى الله عليه وسلم

عقيل تبعه على بن الموفق وكان في طبقة المجيد ولابي العباس محمد بن اسحاق السراج النيسابوري من المتقدمين اهداء ثواب القرآن له عليه الصلاة والسلام الذي هو تحصيل المحاصل والعز بن عبد السلام من المجيزين وقال ابن تيمية لا يستحب بل هو بدعة وقال ابن قاضي شعبة يمنع وابن العطار ينبغي أن يمنع وقال ابن الجزري لا يروى عن السلف ونحن بهم نقمدي ثم قال وأجاب بعضهم بجوازه بل باستحبابه قياسا على ما كان يهتدى اليه في حياته من الدنيا ولما طالب الدعاء من عمر رضي الله تعالى عنه وحث الأئمة على الدعاء له بالوسيلة عند الأذان ثم قال فان لم تفعل ذلك فقد اتبعت وان فعلت فقد قيل به اه كلام ابن الجزري وقال السكال بن حمزة الحسيني الاحوط الترك من كنز الراغبين للبرهان الناجي ملخصها (فائدة) من البدع المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثرية العظيمة السرف في ليال معروفة من السنة كليلة النصف من شعبان فيحصل بذلك مفاسد كثيرة منها مضاهاة المجهوس في الاعتناء بالنار في الاكثار منها ومنها ضاعة المال في غير وجهه ومنها ما يترتب على ذلك من المفاسد من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعبهم ورفع اصواتهم وامتهانهم للمساجد وانتهاك حرمتها رجعول او اخ فيها وغير ذلك من المفاسد التي يجب صيانة المسجد عنها شرح المذهب للامام النووي رحمه الله تعالى وصرح اثنتا الاعلام رضي الله تعالى عنهم بأنه لا يجوز أن يراد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره لأن فيه اسرافا كما في الذخيرة وغيره قال العلامة الزنجشيري في ربيع الاربار من باب الطعام والوانه مانصه كانت سنة الساف أن يقدم واجلة الالوان دفعة ليا كل ما يشتهي اه فثبت بهذا أن تقديم الالوان جلة من سنة الساف كما هو عادة العرب وما يفعله الاروام من تقديم الالوان واحدا بعد واحد مستمدلين بما روى انه عليه الصلاة والسلام كان لا يجمع بين لونين فيجاء عنه بأنه ما كان يجمع بين لونين في لقمة واحدة بدليل ما ذكره ايضا في ربيع الاربار من الباب المزبور عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان يجمع لونان في لقمة في فم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان لهما لم يكن خبز او ان كان خبز لم يكن لهما اه (في شرح البخاري) للعيني من كتاب العيدين من باب المحراب والدرق يوم العيد قال الترطي اما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم بالاتفاق اما ما يسلم من المحرمات فيجوز القليل منه في الاعراس والاعياد وشبههم وما مذهب أبي حنيفة تحريمه وبه يقول أهل العراق ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور من مذهب مالك واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة وبرده عليهم بأن غناء الحاريتين لم يكن الا في وصف الحرب والشجاعة وبما يجرى في القتال فلذلك رخص عليه الصلاة والسلام فيه وأما لغناء المعتاد الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف محاسن الصبيان والنساء ونحوها من الامور المحرمة فلا يخفى في تحريمه ولا اعتبار لما أبدعه الجاهلة من الصوفية فانك اذا تحقققت اقوالهم في ذلك ورأيت افعالهم وقفت على آثار الزندقة منهم وسئل أبو يوسف عن الدف اتكرهه في غير العرس لمثل المرأة في منزلها الصبي قال لا اكرهه وأما الذي يجي منه اللعب الفاحش والغناء فاني اكرهه الى أن قال أي العيني وقال المهلب الذي أنكره أبو بكر رضي الله تعالى عنه كثرة التذميع واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالانحان الا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما انكر مشابته الزمر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخفى منه وقطع الزينة فيه احسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما اراده الشاعر بشعره فقير منهي عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالحداي يسمى الانصب الا انه رقيق اه (فائدة) في البرازية بخاصم ضارب الحيوان لا بوجهه لا بوجهه ولا بوجهه ولا يخفى

مطلب
من البدع المنكرة ايقاد
القناديل الكثرية

مطلب
كانت سنة الساف أن
يقدم واجلة الالوان دفعة
ليا كل ما يشتهي

مطلب
في تحريم الغناء

مطلب
بخاصم ضارب الحيوان
لا بوجهه لا بوجهه لا بوجهه

على المتدرب المتدبر والمتبع المتبحر أن في هذا الجاء الى ما ورد في الحديث الشريف تضرب الدابة على
 النسيان ولا تضرب على العثار وعلى هذا قاله في قوله أولا لا بوجهه عائد الى الضرب الذي دل عليه
 ضارب فهو من قبيل اعدلوا واقترب للفقير أى العدل فعنا خيئتني خاصم ضارب الحيوان أى ينهى
 عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه الذي اياه الشارع بأن ضرب الدابة على العثار مثلا لان العثار
 من سوء امتسك الراسك للجسم لان الدابة فينتهي في هذه الحالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله
 ثانيا لا بوجهه أى لا يخاصم ضارب الحيوان اذا كان ضربه على وجه الضرب الذي اياه الشارع بأن
 كان ضربه على النسيان مثلا لان النسيان من سوء خلق الدابة فتؤذ على ذلك فالضمير في قوله ثانيا
 لا بوجهه عائد الى الضرب المدلول عليه بضارب ايضا وقد أشبه هذا النفي من النفي ما وقع في الكافية
 من الاستثناء حيث قال فيطابق فيهما ما قصد الا اذا كان جنسا الا ان يقصد الانواع وقوله لا بوجهه
 الضمير فيه عائد الى الحيوان والمراد به حينئذ العضو وهو استثناء من النفي الثاني الذي دل مفهومه على
 عدم مخاصمة ضارب الحيوان حيث ضربه مثلا على النسيان الذي اياه الشارع أى لا يجوز مخاصمته في
 هذه الحالة أى لا ينهى عن ذلك الا اذا ضربه على وجهه أى عضوه فانه ينهى عن ذلك لنهي الشارع عن
 الضرب على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذي قصده صاحب البرازية من عبارته التي اغرب فيها ولكل
 وجهة هو وليها كذا رأيت بخط بعض الفضلاء قال في جواهر الفتاوى لو أن رجلا من أهل الاجتهاد
 برئ من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما
 ثم انجح لم يكن ملوما ولا مدعوما بل كان مأجورا محمدا وفي جملة منة وهكذا افعال الأئمة المتقدمين
 فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول الى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض
 الدنيا وشهوتها فهو مذموم آثم مستوجب للتعذيب والتعزير لا رتبته ككاتب المنكر في الدين واستخفافه
 بدينه ومذهبه اه وتقلي السيوطي في رسالته المسماة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل
 الانتقال من مذهب الى مذهب وهو جازي الى أن قال واقول للنتقل احوال * الاول أن يكون
 السبب المحامل له على الانتقال امرادنيويا كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا
 فهذا أحكمه كهاجر آثم قيس لان الامور بقاصدها ثم له حالان الاول أن يكون عاريا من معرفة
 الفقه وليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متعجمي زماننا ارباب الوظائف في
 المدارس حتى ان رجلا سأل شيخنا العلامة الكافي رحمه الله تعالى مرة يكتب له على قصة تعليقا بولاية
 أول وظيفة تشغرها الشيخونية فقال له ما مذهبك فقال مذهبي خبز وطعام يعني وظيفة اما في الشافعية
 أو المالكية أو الحنابلة فان الحنفية في الشيخونية لا خبز لهم ولا طعام فهذا أمره في الانتقال أخف
 لا يصل الى حد التحريم لانه الى الآن عامي لا مذهب له يحققه فهو يتألف مذهباً جديداً ثانياً ما ان
 يكون فقهياً في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعدي انه يصل الى حد
 التحريم لانه تلاعب بالاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا * الحال الثاني أن يكون الانتقال
 لغرض ديني وله صورتان الاولى أن يكون فقهياً في مذهب وقد ترجع عنده المذهب الآخر لما رآه من
 وضوح أدلته وقوة مبادئه فهذا المذهب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي
 من مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية والثاني أن يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه
 فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا ادراكه بحيث يرجو التفقه فيه فهو لا يجب
 عليه الانتقال قطعا ويحرم التخلف لان التفقه على مذهب امام من الأئمة الاربعة خيز من الاستمرار على
 الجميل وليس له من المذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي فالتمذهب على مذهب أى امام كان

مطلب في الانتقال من
 مذهب الى مذهب

نحرم من الجهل بالفقه على سبيل المذاهب فان الجهل بالفقه تقصير كبير وقل ان نصح معه عبادة
 وأطن هذا والسبب لتحويل الطحاوي حنفياً بعد ان كان شافعيّاً فإنه كان يقرأ على خاله المزني فابتناس
 عليه الفهم يوماً فحالف المزني انه لا يحب منه فانتقل حنفيّاً ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار
 فكان اذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي كفر عن يمينه قال بعض العلماء وقد حكى هذه المحكيّة لاحقاً
 على المزني لان مراده لا يحب منه شيء في مذهب الشافعي قلت ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في
 علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي قسمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة الاذن التيسير
 المحال الثالث ان يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجرد عن القصد فهذا يجوز له ان ي
 ويكره أو يمنع للفقيه لانه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج الى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب
 فدل عليه ذلك غما هو الأهم من العمل بما تعلمه وقد ينقض العرقيل حصول المقصود من المذهب الثاني
 قالوا ولي ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري في باب ما جاء في
 الثوم النّيء والبصل والسكرات قلت العلة اذى الملائكة واذى المسلمين فيختص النهي بالمساجد وما في
 منها ها ولا يمتنع بمسجده عليه الصلاة والسلام بل المساجد كلها سواء عملاً برواية مساجدنا بالجمع
 وشذ من خصه بمسجده عليه الصلاة والسلام والمحقق بما نص عليه في الحديث كل ماله رائحة كبريه
 من الماء كولات وغيرها وانما خص الثوم منها بالذكر وفي غيره أيضاً بالبصل والكرات لكثرة اكلهم لها
 وكذلك الحنفي بذلك بعضهم من بفيه بخراً وبه جرح له رائحة وكذلك القصاب والهاك والمجدوم والابرص
 اولى بالاحراق وصرح بالمجدوم ابن بطال وتقل عن معذور لا يرى الجمعة عليهم ما واحتج بالحديث
 والحنفي بالمحدث كل من آذى الناس بلسانه في المسجد وبه أفق ابن عمر رضي الله تعالى عنهم وهو اصل
 في نفي كل ما يتأذى به ولا يبعد أن يعذر من كان معذوراً بأكل ماله ريح كريهة لما روى ابن حبان في
 صحيحه عن المغيرة بن شعبه انتهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد من ريح الثوم فقال من
 أكل الثوم قال فأخذت يده فأدخلتها فوجد صدرى مصوباً فقال ان لك عذراً وفي رواية الطبراني في
 الاوسط اشكت صدرى فأكلمه وفيه فلم يعنفه صلى الله عليه وسلم اه وفيه من الباب المذكور قوله
 صلى الله عليه وسلم وليقع في بيته صريح في أن اكل هذه الاشياء عذري التخلّف عن الجماعة وأيضاً هنا
 علتان احدهما ما اذى المسلمين والثانية اذى الملائكة قبل النظر الى العلة الاولى يعذري ترك الجماعة
 وحضور المسجد بالنظر الى الثانية يعذري ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ورأيت في شرح العلائي
 على التنوير من شتى الفرائض نقلاً عن المبتني بالمعجزة انه يكره حرق جرادة واحدة وعقرب ولا بأس باحراق
 حطب فيه نمل اه * وقال في التنوير أيضاً من المحل المزبور ويجوز فصد البهايم وكيها وكل علاج فيه
 منفعة لها جاز قتل ما يضر منها ككتاب عقور وهرّة ويذبحها ذبحاً قال العلائي ولا يضرها لانه لا يفيد
 ولا يجرها اه قال في الصباح والبهيمة كل ذات اربع من ذواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة
 اه فقتضاه أن يقال للجراد بهيمة لانه حيوان لا يميز وانه يجوز قتله بما سوى الاحراق ان أضرو في جواهر
 الفتاوى من آخر الباب السادس من الجنائيات قال ملك الملوك الماسي مثل عن قتل الزنبور والحشرات
 المؤذية كالكباب وغيره هل يجوز قال يجب قتل الآدمي المؤذي فضلاً عن غيره اذا كان مؤذياً اه
 قال العلامة الخيزراني في حاشية النخ من باب التعزير قوله والحشرات المؤذية قسدها لان ما لا يؤذي
 من الحيوانات يجوز قتله قال في التتارخانية نقلاً عن المحيط يكره أن يقتل ما لا يؤذي اه والمراد بالكره
 كراهة التحريم لانها اذا اطلقت في بابها يراد بها ذلك اه كلام الخيزراني وقال العلائي في شرح
 التنوير من باب التعزير ووافي الناهي بوجوب قتل كل مؤذ اه ووافي العلامة ابن حجر الشافعي بأنه اذا

مطلب في سبب تحويل
 الطحاوي عن مذهب
 الشافعي الى مذهب أبي
 حنيفة

مطلب في منع دخول المسجد
 ونحوه لمن اكل الثوم ونحوه
 وما ألحق بذلك

مطلب في حكم قتل الجراد

مطلب يجب قتل الآدمي
 المؤذي فضلاً عن غيره

لم يمكن دفعه إلا بالحق جاز وعبارته في القصة وقضية جواز قتل وشي الجراد حل حرقه مطلقا
 لكن بطل القصاص يدفع عن تخويع بالانحاف فلما لم يندفع إلا بالحق جازاه وفي شرح العباب قال
 القصاصي جبين يجوز حرق الثمل الصغير كالجراد إذا عم أرضا ولم يمكن اندفاعه إلا بالحق جازاه وقال
 العلامة الزملي في شرح المنهاج ولو تضر بجراد أو نمل دفع كالمائل فإن تعين إحقاقه طريقا لدفعه جازاه
 وفي كتاب مطاوب المؤمنين من كتب أئمتنا الحنفية للشيخ بدر الدين بن ناج بن عبد الرحيم اللاهوري من
 فصل في إحقاق وقتل الخوارج وأما اختلاف الناس في قتل الجراد فقال بعضهم لا يجوز قتله وقال أهل الفقه
 كلهم لا بأس بقتله فاما من كره قتله قال لأنه خلق من خلق الله يأكل من رزق الله تعالى ولا يجري عليه
 القتل وأما من قال لا بأس به فلان في تركه إفساد الأموال وقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم قتل
 المسلم إذا أراد أخذ ماله فالجراد إذا أراد إفساد ماله فهو أولى أن يجوز قتله ألا ترى أنهم اتفقوا بأنه يجوز
 قتل الحية والعقرب لانهما يؤذيان الإنسان وكذلك الجراد كذا في بستان أبي الليث اه فصرح
 عبارة هذين الأماهين أنه إذا تعين إحقاقه طريقا لدفعه جازاه عند السادة الشافعية رضي الله
 تعالى عنهم وفي هذه السنة اعني سنة تسع وخمسين ومائة والف جاء من الجراد شيء كثير بدمشق وقد
 قتل أهل دمشق شيئا كثيرا من سنة في السنة المذكورة اللهم اقتل كبارها وأمت صغيرها وأفسد
 بيضها وأدفع شرها عن أرواق المسلمين بجماء النبي الأمين وآله وصحبه أجمعين وقد رأيت مؤلفا حسنا
 في الجراد للشيخ محمد المحمدي الرجعي الدمشقي الشيباني أتى فيه بالفوائد المحمديان عليه من الله تعالى
 الرحمة والرضوان بماه الأرشاد في الجراد (فائدة) في الفخيرة والمغني وبستان أبي الليث الأمر
 بالمعروف على وجوه أن كان يعلم بكبر رايه أنه لو امر بالمعروف يتعظون ويمتنعون عن المنكر فالامر
 بالمعروف واجب عليه لا يسهه تركه ولو علم بكبر رايه أنه لو امر بالمعروف يقذفونه ويشتمونه فتركه أفضل
 وكذا لو علم أنهم يضربونه ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم العداوة أو بهيج منهم القتال فتركه أفضل ولو علم أنه
 يصبر على ضربهم ولم يشك إلى أحد فلا بأس به وهو مجاهد ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف ضربا ولا شتما
 فهو بالخيار لو الأمر بالمعروف أفضل وذكره المحمدي مطاعا فقال الأمر بالمعروف واجب أو فرض إذا غلب
 على ظنه أنهم يتم كونه الفسق بالامر ولو غلب على ظنه أنهم لا يتم كونه لا يكون أتمنا في تركه من البناءية
 شرح الهداية للعلامة العيني من أواخر كتاب الغيب (فائدة) أخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خافوا المشركين وفروا للهي واحفوا الشوارب قال في
 النهاية أحفوا الشوارب أن يسأل في قصها قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود المحكمه
 في قص الشوارب أمر ديني وهو مخالفة شعار الجحوس في إغوائه كما ثبت التعليل به في الصحيح وأمر ديني
 وهو تحسين الهيئة والتنظيف مما يعلق به من الدمن والاشياء التي تلتصق بالحمل كالغسل والاشربة
 ونحوها وقد يرجع تحسين الهيئة إلى الدين أيضا لأنه يؤدي إلى قبول قول صاحبه وامتنال امره من أرباب
 الأمر كالسلطان والمفتي والمخطيب ونحوهم وأهل في قوله تعالى وصوركم فأحسن صوركم إشارة إليها فانه
 يناسب الأمر بما يزيد في هذا كأنه قال قد أحسن صوركم فلا تشوهوها بما يقصها وكذا قوله تعالى حكاية
 عن إبليس ولا آمنهم فليغيرن خلق الله فان أبقا ما يشوه الخلقة تغير لها لكونه تغير الحسنات ذكر
 ذلك كله الشيخ تقي الدين السبكي ومقتضاه تأذي السنة بمحصول سمي القص لكن في الصحيحين من
 حديث عمير أحفوا الشوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على القص ويساعده المعنى الذي
 شرحه قص الشارب لأجله وهو ما مخالفة شعار الجحوس أو زوال المفاصل المتعلقة ببقائه فأخذ بعضهم
 بظاهر قوله أحفوا وذهب إلى استئصاله وحلقه وإليه ذهب ابن عمر بن عبد الله وهو قول الكوفيين

مطلب في الأمر بالمعروف

مطلب في حديث وفروا
 للهي واحفوا الشوارب
 مطلب قد يرجع تحسين
 الهيئة إلى الدين

ومنع اخرون الخلق والاستئصال وهو قول مالك واختاره النووي وفي المسألة قول ثالث انه محذور بين
 الامرين حكمه القاضي عياض اهـ وقال المحافظ ابن حجر في شرح البخاري ورد المحذور بلفظ القص في
 اكثر الاحاديث وورد بلفظ الخلق في رواية النسائي وورد بلفظ جزوا عند مسلم وبلفظ احقوا وبلفظ انهم كانوا
 وكل هذه اللفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الازالة لان الجزؤ هو بالمجسيم والزاي الذمية له قص
 الشعر والصوف الى أن يبلغ المجدولوا الحفاء بالمهملة والفاء الاستقصاء ومنه حتى احنوه بالمسألة
 قال ابو عبيد المروري عنه انه ألقوا الجزء بالبشرة قال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والنهك بالنون
 والكاف المسالفة في الازالة قال الطحاوي لم أر عن الشافعي في ذلك شيئا منصوصا وأصحاب
 الذين رأيناهم كما مر في الربيع كانوا يحفون وما أنظمتهم اخذوا ذلك الا عنه وكان ابو حنيفة
 رضي الله تعالى عنه يقول ان الاحفاء أفضل من القص وأغرب ابن العربي فتقبل عن الشافعي انه
 يستحب حلق الشارب وقال الاثرم كان أجدي بحفي شارب احفاء شديدا ونص على انه اولى من القص
 ولا تعارض فان القص يدل على أخذ البعض والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت
 فيتحيز قيمتهما من بلوغ المآرب في قص الشارب للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى وسئل
 المؤلفان نظما

أيا مجمع الآداب والعلم والمجبا * ومن قد حوى من كل فن بلامين
 لما شارب قد قص مع شعر محبة * وأبقى شعر المحفن مع قاب قوسين
 فاجاب لعرك لما طال عن حد قدره * فأرجب أن يلقى بحـ وحين
 وذلك لما طاب في المحسن واكتفى * بموضعه جبا فلو حظ بالعين

(فائدة) من مات على الكفر أبغى لعنه الا والذي رسول الله صلى عليه وسلم لبثت أن الله تعالى احياهما
 له حتى آمنابه كذا في الاشياء من مناقب الكردى رحمه الله تعالى وقد ذكره هذا الحديث طائفة من
 الحفاظ ولم يلتفتوا لمن طعن فيه وهو ضعيف لا موضوع حتى قال بعض الحفاظ

حبا لله النبي مزيد فضل * على فضل وكان به رؤفا
 فأحـي أمه وكذا أباه * لايمان به فضـ لا لطيفا
 فسلم فالقديم بذقدير * وأن كان الحديث به ضعيفا

فيميل به في فضائل الاعمال ومن جملتها هذا كيف وقد ورد احاديث دالة على طهارة نسبه الشريف
 عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين الكفر ومحل كون الايمان لا ينفع بعد الموت في غير
 الخصوصية وقد صح انه عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعد مغيبها فعماد الوقت حتى صلى في
 الوقت العصر كراهة له عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي ابو بكر بن العربي أحد أئمة المالكية رحمه
 الله تعالى عن رجل قال ان ايا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بأنه ملعون لان الله تعالى يقول
 ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة قال ولا أذى اعظم من ان يقال عن ابيه انه في
 النار وقال الامام السهيلي رحمه الله تعالى في الروض الانف وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبويه
 عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤذوا الاحياء بسب الاموات والله تعالى يقول ان
 الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وقد أمرنا ان نمسك اللسان اذا ذكرنا محاب
 رضي الله تعالى عنهم بشئ يرجع الى العيب والنقص فيهم فلا نتمسك ونسبهم عن أبويه أحق وأحرى
 اذا تقرر ذلك فحق المسلم ان يمسك لسانه عما يخل بشرف نسب فيه عليه الصلاة والسلام بوجه من
 الوجوه ولا يخفاء في ان اثبات الشرك في أبويه انحلال ظاهر بشرف نسب نفسه الطاهر وجملة هذه

طلب في احياء أبوي
 المصطفى حتى آمنابه صلى الله
 عليه وسلم

المسائل ليست من الاعتقاد بآيات فلا حظ للقلب فيها وأما اللسان فحقه الامساك عما يتبادر منه
المنقضان خصوصاً عند العامة لانهم لا يتدبرون على دفعه وتداركه هذا خلاصة ما في هذا المقام من
المقال وقد أتى العلامة الخفاجي بوجه آخر نظمه وفيه أيضاً الصواب فقال

لوالدي طه مقام علي * في جنة الخلد ودار الثواب

وقطرة من فضلاته * في الجوف تنجي من أليم العقاب

فكيف أرحام له قد عدت * حاملة تصلي بنار العذاب

مطلب فضلاته عليه الصلاة
والسلام طاهرة

لان فضلاته عليه الصلاة والسلام طاهرة كما جزم به البغوي وغيره وهو المعتمد لان أم أيمن بركة المحبشة
شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال لس تلج النار بطنك صححه الدارقطني وقال أبو جعفر الترمذي دم
النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان أبا طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين اعطاه النبي
صلى الله عليه وسلم دم حيا مته ليدفنه فشربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دمى لم
تمسه النار وهذه الأحاديث مذكرة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها فقهاءنا تبعهم الشافعية
كالشربيني في شرح الغاية وبقية المالكية والحنابلة فكانت كل جمعة عليها فثبت ان فضلاته
عليه الصلاة والسلام تنجي من النار فكيف من ربي من دمه أو لحمه أو ربي في بطنه أو من كان أصل
خلقه الشريفه منه يدخل النار هذا ما جرى به لسان القلم والله سبحانه وتعالى أعلم * مسألة أفى
أئمة أعلام بتحريم شرب الدخان المشهور فهل يجب علينا تقليدهم وإقتفاء الناس بحرمته أم لا فابدين لك
ما ينزل غريب الشك عن حق اليقين به دمه حقه أمة أصول الدين قال شارح منهاج الوصول الى
علم الأصول للإمام أبي عبد الله بن أبي القاسم علي بن عمر البضاوي ويجوز لافتاء المجتهدين للاختلاف
وكذا المقلد المجتهد ولو اختلف في جواز تقليد الميت المجتهد فذهب الاكثرون الى أنه لم يجوز واختار
عند الامام والفاضل البضاوي الجواز واستدل الامام عليه في الحصول بانعقاد الاجماع على جواز
العمل بهذا النوع من الفتوى اذ ليس في زمانه مجتهد اه وكلام الامام صريح في انه لم يكن في زمانه مجتهد
فكيف زماننا الآن فان شروط الاجتهاد لا تكاد توجد لهؤلاء الأئمة الذين اقتصوا بتحريم التذكار ان كان
فتواهم عن اجتهاد حتى يجب علينا تقليدهم فاجتهادهم ايسر بثابت وان كان عن تقليد غيرهم فاما عن
مجتهد آخر حتى سمعوا من فيه مشافهة فهو ايضا ليس بثابت واما عن مجتهد ثبت افتاؤه في الكتب فهو
أيضا كذلك اذ لم يرد في كتاب ولم يلقوا عن موفتر في افتائهم ما يدل على حرمة فكيف ساء لهم الفتوى
وكيف يجب علينا تقليدهم والمحقق في افتاء التحليل والتحريم في هذا الزمان التمسك بالاصليين المسلمين
ذكرهما البضاوي في الأصول ووصفهما بأنهما نافعان في الشرع * الاول أن الاصل في المنافع
الاباحة والمأخذ الشرعي آيات ثلاث الاولى قوله تعالى خالقكم ما في الارض جميعا واللام للنفع فتدل
على ان الانتفاع بالمنفعة ما دون شرعاً وهو المطلوب الثانية قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي
اخرج لعباده والزينة تدل على الانتفاع الثالثة قوله تعالى احل لكم الطيبات والمراد بالطيبات
المستطابات طبعاً وذلك يقتضي حل المنافع بأسرها والثاني ان الاصل في المضار التحريم والمنع اقول
عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وايضا ضبط أهل الفقه حرمه تناول اما بالاسكار
كالبنج واما بالاضرار بالبدن كالتراب والترياق أو بالاستعداد كالحطاط والبراق وهذا كله فيما كان
طاهراً وبالجملة ان ثبت في هذا الدخان اضرار صرف خال عن المنافع فيجوز الافتاء بتحريمه وان لم يثبت
انتفاعه فالاصل حله مع أن في الافتاء بحله دفع المخرج عن المسلمين فان أكثرهم مبتلون بتناوله مع أن
حمله ليس من تحريمه وما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين الا اختار أيسرهما وأما كونه

مطلب في الرد على من افى
بحرمه شرب الدخان

قوله الامام هو فخر الدين
أبو عبد الله الرازي والحصول
اسم كتاب له في اصول الفقه
اه منه

بدعة فلا ضرر فانه بدعة في تناول لافي الدين فائبات حرمه أمره. ير لا يكاد يوجد له نصير نعم لو أضر
ببعض الطبايع فهو عليه حرام ولو نفع ببعض وقصده التداوى فهو مرغوب ولو لم ينفع ولم يضر هذا ما نسخ في
الحاظر اظهر للصواب من غير تعنت ولا عناد في الجواب والله أعلم بالصواب كذا أجاب الشيخ محي الدين
أحمد بن محي الدين بن حيدر الكردي المجزى رحمه الله تعالى سئل العلامة ابن حجر المكي الشافعي رحمه
الله تعالى عليه بما نصه أيما أفضل السماء والأرض فأجاب بقوله الأصل عند أئمةنا ونة لموه عن الأكثرين
السماء لانه لم يعص الله تعالى فيها ومعصية إبليس لم تكن فيها أو وقعت نادراً فلم يلتفت اليها وقيل
الأرض وتقل عن الأكثرين أيضاً لانها مستقرة للأنبياء ومدفنهم اه كلامه رحمه الله تعالى وفي خلاصة
الوفاء للسهمودي رحمه الله تعالى نقل عياض وقيله ابوالوليد وغيرهما الاجماع على تفضيل ما ضم الاعضاء
الشريفة حتى على الكعبة كما قاله ابن عساكر في تحفته وغيره بل نقل التاج السبكي عن ابن عقيل
المحبلي انها أفضل من العرش وصرح التاج الفاكهي بتفضيلها على السموات بل قال الظاهر المتعين
تفضيل جميع الارض على السماء لمجمله عليه الصلاة والسلام فيها وحكاها بعضهم عن الأكثرين لمخلاق
الانبياء منها ودفعهم بها السكن قال النووي رحمه الله تعالى ان الجمهور على تفضيل السماء على الأرض
ماعد ما ضم الاعضاء الشريفة اه والله سبحانه أعلم وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر سئل هل الليل
أفضل من النهار فأجاب قال جماعة النهار أفضل من الليل لما فيه من فضل الاجتماع على القرآن
والذكر وقال آخرون بل الليل أفضل اذ ليلة القدر خير من ألف شهر وليس لنا يوم خير من ألف شهر ويدل
له قولهم لو قال طالق في أفضل الاوقات طلقت ليلة القدر واختصاصه بالتجلى الاحكام وبالمعراج
وسئل هل العرش أفضل من الكرسي أجاب نعم كما صرح به ابن قتيبة وصرح أيضاً بأن الكرسي أفضل
من السماء وان الشام أفضل من العراق وبأن الحجر أفضل من الركن اليماني وهو أفضل القواعد والله
تعالى أعلم وسئل ما يكون السؤال عن النخس والسعد وعن الايام والليالي التي تصلح لنحو السفر والانتقال
ما يكون جوابه أجاب من يسأل عن النخس وما بعده لا يجاب الا بالاعراض عنه وتسفيه ما فعله وبين
له قبحه وان ذلك من سنة اليهود لا من هدى المسلمين المتوكلين على خالقهم وبارئهم الذين لا يحسبون
وعلى ربهم يتوكلون وما يتقل من الايام المنقوطة ونحوها عن على كرم الله تعالى وجهه باطل ككذب
لا أصل له فليحذر من ذلك والله تعالى أعلم وفي مجموعة المحفد (فائدة) اذا ذكر ثلاثة أقوال فأراجع هو
الاول والآخر الوسط كذا في آخر المستصفي (فائدة) كل مباح يؤدي الى زعم الجهال سنية امر او وجوبه
فهو مكروه كتعيين السورة للصلاة وتعيين القراءة لوقت ونحوه صرح بذلك في القنية قبيل باب صلاة
المسافر (فائدة) لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ كذا في النهاية في كتاب الغصب في قوله اذا
تخلل الحجر بالقاء الملح وقد أشار الى ذلك في كتاب الصوم في قوله للصبي أن ينوي التطوع في هذه الصورة
دون الكافر على ما قالوا وقد أفاض جدتي يعني السعد التفتازاني في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى
حتى يقين لكم المحيط الأبيض ان في لفظ قالوا إشارة الى ضعف ما قالوا (فائدة) وظيفة العوام التمسك
بقول الفقهاء واتباعهم في أقوالهم وافعاهم دون التمسك بالكتاب أو السنة كذا في العنان في آخر
الصوم لا اختيار للعامة في أقوال الماضين وله الاختيار في أقاويل علماء عصره اذا استووا في العلم والصدق
والامانة كذا في ديات الملتقط المبني بالحاذية أخبره علماء عصره باقوايل الصحابة لا يسع للجاهل أخذ شيء
منها حتى يختار له العالم بالدليل كذا في التمرناشي كل آية او حديث يخالف قول اصحابنا يحمل على النسخ
او التأويل أو الترجيح على ما صرح به في الكشف الكبير اذا كان حديث مخالفاً لما ذهب اليه أبو حنيفة
رحمه الله تعالى هل يجوز أن يقال انه لم يبلغه قالوا لا لانه وجده غير صحيح أو مؤولاً (فائدة) يقال يجوز بمعنى

مطلب هل السماء أفضل ام
الأرض

مطلب هل الليل أفضل من
النهار

مطلب العرش أفضل من
الكرسي والكرسي أفضل
من السماء والشام أفضل
من العراق

مطلب في السؤال عن
النخس والسعد

مطلب اذا ذكروا ثلاثة أقوال
فأراجع هو الاول والثالث
مطلب كل مباح يؤدي الى
زعم الجهال سنية امر او وجوبه
فهو مكروه

مطلب لفظ قالوا يستعمل فيما
فيه اختلاف المشايخ
مطلب في لفظ قالوا الإشارة الى
ضعف ما قالوا

مطلب وظيفة العوام التمسك
بأقوال الفقهاء وافعاهم
مطلب لا اختيار للعامة في
أقوال الماضين

مطلب كل نص يخالف قول
اصحابنا يحمل على النسخ أو
التأويل

مطلب يقال يجوز بمعنى
وبمعنى يحمل

يصح وبمعنى يحمل كذا في شرح المذهب للأمام النووي اهـ ما في مجموعة الحفيد من العقد السادس في علم الفقه واصوله (فائدة) قال فخر الاسلام لما سئل عن التعصب قال الصلابة في المذهب واجبة والتعصب لا يجوز والصلابة ان يعمل بما هو مذهبه ويراه حقاً وصواباً والتعصب السفاهة والجفاء في صاحب المذهب الاخر وما يرجع الى نقصه ولا يجوز ذلك فان أئمة المسلمين كانوا في طلب الحق وهم على الصواب جواهر الفتاوى من السادس في الكراهية (فائدة) الكذب مباح لاجباً حقه ولدفع ظالم عن نفسه كالشفيع يعلم بالبيع في خوف الليل بحيث لا يمكنه الاشهاد فان اصبح يشهد ويقول علمت الآن وكذا الصغيرة تبلغ في خوف الليل وتختار نفسها من الزوج مجمع الفتاوى من المحظور والاباحة عن صلح المحيط (فائدة) قال ابن كمال باشا في كتاب المهمات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات الفارسية ولا يفتى بها لا احتمال ان يكون الكاتب قد صحفها وهو لا يعرف اللغة الفارسية او يحففها القارئ وهو لا يعرف اللغة الفارسية (فائدة) قال المحافظ ابن حجر في شرحه على البخاري في باب الاذكار بعد الصلوات مراعاة العدد المخصوص في الاذكار معتبرة والا كان يمكن ان يقال لهم اضيفوا التهليل اليها ثلاثاً وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول ان الاعداد الواردة كالذكر عقب الصلوات اذ ترتب عليها ثواب مخصوص فزاد الا تقي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب لاحتمال ان يكون لتلك الاعداد حكمة وخاصة تقوت بحججها ذلك العدد قال شيخنا المحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي فيه نظر لانه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الاتيان به فحصل له الثواب بذلك فاذا زاد عليه من جده كيف تكون الزيادة من ثوابه لذلك الثواب بعد حصوله اهـ ويمكن ان يفتقر الحال فيه بالنسبة فان نوى عند الانتهاء اليه امثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فالامر كمال شيخنا لا محالة وان زاد بغيره بان يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فينتجه القول الماضي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من البدع المكره الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً لان شأن العظماء ان حدوا شيئاً ان يوقف عنده وبعد الخارج عنه مسيئاً للادب اهـ وقد مثله العلماء بالدواء يكون فيه مثلاً اوقية سكر فلوز فيه اوقية أخرى لتخفيف الانتفاع به فلوا قصر على اوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخفف الانتفاع ويؤيد ذلك ان الاذكار المتغيرة اذا وردت كل منها عدد مخصوص مع طلب الاتيان بجميعها متوالية لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع الموالاة لاحتمال ان يكون للموالاة في ذلك حكمة خاصة تقوت بفواتها والله تعالى اعلم اهـ (فائدة) في الحساوي للامام السيوطي من كتاب الصداق ضمن سؤال طويل مانعه الجواب اما كون تقبيل الخبز بزيادة فصحيح ولكن لا تخسر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن المحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهية لان المكروه ما ورد فيه نهى خاص ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباحة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهية شديدة بل مجرد القسائه في الارض من غير دوس مكروه محدث ورد في ذلك اهـ وفيه مسألة رجل من الصوفية أخذ العهد على رجل ثم اختار الرجل شيخاً آخر واخذ عليه العهد فهل العهد الاول لازم أم الثاني الجواب لا يلزمه العهد الاول ولا الثاني ولا اصل لذلك وفيه مسألة في شخص يدعى فقيهاً يقول ان توحيد الله تعالى متوقف على معرفة علم المنطق وانه فرض عين وان اتعلم بكل حرف عشر حركات وقال ان أباحامد الغزالي ليس بفقهاء وانما كان زاهداً الجواب فن المنطق فن خبيث مذهب وم يحرم الاشتغال به لان مبنى بعض ما فيه على القول بالهولوى الذى هو كفر يجرى الى الفاسفة والزندقية وليس له ثمرة دينية اصلا بل ولا دنيوية نص على مجموع ما ذكرته ائمة الدين وعلماء الشريعة فأول من نص

مطلب في معنى التعصب
والصلابة

مطلب يباح الكذب لاجباً
حقه ودفع الظلم عنه
مطلب لا يعتمد على ما وقع
في كتبنا من العبارات
الفارسية

مطلب مراعاة العدد
المخصوص في الاذكار معتبرة

مطلب في تقبيل الخبز

مطلب في اخذ العهد عن
الشايع الموفية
مطلب في ذم علم المنطق

على ذلك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ونص عليه من اصحابه امام الحرمين والغزالي في آخر امره
وابن الصلاح والساقى وابن عساكر وابن الاثير والنووي وابن دقيق العيد والذهبي والطبري ونص
عليه من ائمة الحنفية ابو سعيد السيرافي والسراج القزويني وألف في ذمه كتابا نصيحة المسلم المشفى لمن
ابتلى بحب علم المنطق ونقل تحريمه أيضا عن الحنابلة وقول هذا الجاهل ان الغزالي ليس بفقير فهو من
أجهل الجاهلين وأفسق الفاسقين ولقد كان الغزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الفقهاء وله في الفقه
المؤلفات الجليلة ومذهب الشافعي الا ان مداره على كتبه فانه فتح المذهب ومخضه بالسيط والوسيط
والوجيز والمختصرة وكتب الشيخين انما هي مأخوذة من كتبه ما باختصار (فائدة) اذ لم يوجد في المسألة
عن أبي حنيفة رواية أخذ بظاهر قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم
الا كبرفالا كبرهكذا الى آخر من كان من كبار الاصحاب وان لم يوجد في الحديث عن واحد منهم جواب
ظاهر وتكام فيه المشايخ المتأخرون قولوا واحدا يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ به قول الا كبرفالا كبر ثم
الا كثيرين ما اعتمد عليه الجكار المعروفون منهم كما في حفص وأبي جعفر وأبي الليث والطحاوي وغيرهم
من يعتمد عليه وان لم يوجد منهم جواب البتة نصا ينظر المفتي فيها انظر تأمل وتدبر واجتهاد ليجد فيها
ما يقرب الى الخروج عن العهد ولا يتكلم فيه جزافا يجاهه لاصبه وحسنه وليخش الله تبارك وتعالى
وبراقبه فانه امر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي ومتى أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعا انه يكون
أخذ بقول أبي حنيفة فانه روى عن جميع اصحاب أبي حنيفة من الجكار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن
انهم قالوا ما قلنا في مسألة قولوا الا وهو رايته عن أبي حنيفة واقسموا عليه أيما نانا لا طاف لم يتحقق اذا
في الفقه بمحمد الله تعالى جواب ولا مذهب الا له كيفما كان وما نسب الى غيره الا بطريق المجاز لموافقة
وهو كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه وتماه في معين المفتي من كتاب القضاء (فائدة) لا يجب على
الفقيه الاجابة عن كل ما يسأل عنه الا اذا علم انه لا يجيبه غيره فيلزمه جوابه لان الفتوى والتعليم فرض
كفاية ينبغي من كتاب الكسب (فائدة) كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ربما لا يجيب عن مسألة
سنة وقال لا يخطئ الرجل عن فهم خير من أن يصيب بغير فهم نازل أبي الليث وكان المستفتي اذا ألح
على أبي نصر وقال جئت من مكان بعيد يقول شعرا

مطلب كان الغزالي في عصره
حجة الاسلام وسيد الفقهاء
مطلب فيما اذا لم يوجد نص
عن أبي حنيفة

مطلب لا يجب على الفقيه
الاجابة عن كل ما يسأل عنه
مطلب كان أبو حنيفة ربما
لا يجيب عن مسألة سنة

فلانحن ناديناك من حيث جئتنا * رلانحن عمينا عليك المذاهب ملته

أخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من
أفتى الناس في كل ما يستتونه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما
قال من أفتى الناس في كل ما أبأونه فهو مجنون أدب القتيبي للمحافظ السيوطي وفيه أيضا في باب
من ترك القتيبي في الطلاق أخرج لدارمي عن جعفر بن اباس قال قلت لسعيد بن جبير مالك لا تقول
في الطلاق شيئا قال ما عنده شيء لا وقد سمعت عنه وهو كني كرهت ان أحل حراما أو أحرم حلالا اه
(فائدة) سبب وضع التاريخ أول الاسلام أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أتي بصل مكشوف
الى شعبان فقال هو شعبان الماضي أو شعبان القابل ثم أمر بوضع التاريخ واتفقت الصحابة رضي الله
تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وجعلوا أول السنة الحرة
وبتبر التاريخ باليسالي لان الليل عند العرب سابق على النهار لانهم كانوا من لا يحسنون
الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الامم فتمسكوا بظاهرهم لال وانما يظهر بالليل فجعلوا ابتداء
التاريخ والا حسن ذكر الأقل ما مضيا كان أو باقيا من المصباح المنير (وهذا) آخر ما سره المولى
القدير * على عبده العاجز الحقير * من العقود الدرية * في تنقيح الفتاوى الحامدية * التي

مطلب من أفتى الناس في
كل ما يستتونه فهو مجنون
مطلب في سبب وضع التاريخ

سئل عنها الامة مصر * ووتجده دهره * صدر الافاضل والا كابر * من ورث العلم والهدى كابر
عن كابر * مولانا المرحوم حامد أفندي بن علي أفندي العمادي * سقى الله تعالى نراه صواب غمام
الرجة الفادي * وهي التي أفتى بها ووجعت في حياته في مدة قيامه بمنصب القضاء في دمشق الشام *
ذات النهر البسام * ثمان في عشرة سنة من سنة ١٣٧٧ الى سنة ١٤٠٥ ولما ابتليت بمعاناة أمانة الفتوى * التي
هي في زمانها من أعظم الملوى * رأيت هذه الفتاوى من أحسن ما يقدم عليه * ومن أنفع ما يخرج عند
المراجعة اليه * لتأخر جامعها * وسعة اطلاع واضعها * وتحريره ما عتده المتأخرون الثقات * وذكره
لعمارة المحوادث الواقعة في هذه الاوقات * الا انه رحمه الله تعالى لم ياتزم فيه الترتيب المعظم * ولم يستطع
منها ما تكرر واشتهر * وكثيرا ما يذكر الجواب في محل ويذكر المناسبات في محل آخر * فلذا صرفت عنان
المنية نحو تنقيحها واختصارها * والاقتصار على ما يفوح من طيب عبارها * بترك ما اشتهر من الاسئلة
ويظهر * واسقاط ما أعيد منها وتكرار * واختصار بعض الالفاظ بعبارات محرره * وحذف بعض التناول
المادة المكرره * حتى جاء أقل من نصف الاصل حجمها * وأكثر منه ثمره وفائدة ونعمى * بما حواه زيادة
على الاصل * في كل باب وفصل * من التنبيه على مواضع هي محل وهم * أو كفا فيها جواد القلم * وتحقيقات
بديعه * وتحريرات منيعه * وحل مشكلات عويصة * واستخراج خفيات غريبة * أنا أبو عذرها *
ومعاني حلوها ومرها * لم يحجم * ول كشفها سابق * ولم تنقح * قفلاتها قبل اطراق * قد خبا المولى استخراج
كنوزها العبد الضعيف * وأظهرت اشارات رموزها على يد هذا العاجز الخفيف * حتى حق أن ينشد
الناظر * كم تركوا الاول والاخر * واعتقادي أن حكمة ذلك الظاهر * هي أظهر القدرة الباهرة * فان
هذا العبد فكرته كليله * وقريحته قريحة عليه * وبضاعته مزجة قاليه * مع ما مترج بالبال من عظام
البلبال * وتراكم المهوم والاهوال * وفقد المسعف * وعدم المنصف * وتسلط الحساد * بالسنة حداد *
وفير ذلك مما يورث الوهن * وكلال الذهن * ولا يكن لله در من قال * وأبدع في المقال
ان المقادير اذا ساعدت * ألحق العاجز بالقادر

فدونك كتابا قد أجمت فيه الفكر * والزمت فيه المحقق السهر * قد غرست لك فيه من فنون التحرير
أفنانا * وفقت لك فيه عن عيون المشكلات اجفانا * وأودعت فيه من كنوز الفوائد * عقود الدرر
الفرائد * وبسطت فيه من أعظم المقاصد * أحسن الموائد * وجلوت فيه على منصة الانظار * عرائس
ابكار الافكار * وكشفت فيه بتوضيح العباوات قنايع مخدراته * ولم اكف بتلويح الاشارات لاجل تحرير
خفياته * وليس يدري فضله سوى عالم فقيه * فاضل نبيه * أجرى سفن أنظاره في مجمع بحر * وأجرى
جواد أفكاره في شبح بره * واني اعينه بقلته تعالى من شر كل غمر جاهل * أو حاسد متغافل * على اني لا أبرئ
نفسى * فاني مقتر بجهزي وبخسى * ارتجى من وقف فيه على عثرة ان يتداركها بالعفو والاحسان * فان
الانسان محل الخطا والنسيان * واني الجأ الى الله تعالى الذي امتن على بذلك وتفضل * ومن فيض
فضله اطلب واسأل * وبنيته الوجهه النبيه أتوسل * أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجعا للفوز لديه
في جنات النعيم * وأن ينفع به كل قاص ودان * ويهيئ لمخرجه المحسان كل كف ومحسان * وأن يغفر لي
ما طغاه القلم * أوزلت به القدم * وأن يتجاوز عن عثراتي * ويعفو عن سيئاتي * ويغفر لاشيخي والدي *
وان له حق على * ولا ولا دي وأهلي والاحباب * وان كان الحامل على جمع هذا الكتاب * وأن يمن على
وعليم ببلوغ المني والامل * وأن يطفى ألسنة نابا شهداء تبين عند انتهاء الاجل * والحمد لله الذي
نعمته تم الصالحات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب المعجزات والآيات الواضحات *
اصحابه السادات * وزوجاته الطاهرات * وعلى التابعين والعلماء العظامين الاثبات *

لا سيما امامنا الاعظم واعضاده الائمة الشفقات * سبحان ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين * قال شيخنا شيخنا الامام العالم العلامة * البحر الجواهر الفاهمة * مؤلف هذه
الفتاوى الشريفة رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدنيا والآخرة * وقد فرغت من تحريره * ونعته
* ونعته * لثمانى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين وألف

قد تم طبع هذا الكتاب الفائق * ذي المنهل العذب الرائق * الذى فاق غيره من كتب الفتاوى
لما حواه من الواحات المعضلات والدعاوى * فهو الكتاب الذى جمع فيه ما تفرق في غيره من المسائل
الحسان * والبحر الطامى الذى لم ترم له في كتب المتقدمين والمتأخرين العنان * بالمطبعة العامرة
الكائنات بمصر القاهرة المحمية * على ذمة مكتبة رب البراعة التى لا تنكر * والآداب التى هى
أجل من ان تذكر * حضرة العلامة الشيخ حسين الطرابلسى * مقابلا على اصله المطبوع المقابل
عنى خط المؤلف بمعرفة الفقير مسعود الشايلسى * غفر الله تعالى زلهما * وسنر

فى الدارين عيهم * وقد وافى حد التمام * وهبى من طبعه مسك الحتام *

فى اواخر ذى القعدة المباركة احدى عشر رعام (سنة ١٢٨٠)

ثمانين من القرن الثالث عشر * من هجرة سيد البشر *

صلى الله عليه وعلى آله وسائر الصالحين *

وجميع امة الاجابة * وسلام على

المرسلين * والحمد لله

رب العالمين

أمين

